

التكشيف الاقتصادي للتراث

الخمس – الدهاقين – الدخل – الدواوين

موضوع رقم (٧٤ – ٧٥ – ٧٦ – ٧٧)

إعداد

الدكتور / أحمد جابر بدران

إشراف

أ. د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (٨٤) الزيات (١) موضوع (٧٨)

٧٨- الديات

السرخسى، شرح السير الكبير ج ٤ / ١٠

- ١- دية المسلم الذى يقتل عمداً فى الحرب إذا كان فى صفوف العدو ج٤ ص ١٤٧١-١٤٧٢.
- ٢- دية القتل الخطأ فى الحرب ج٤ ص ١٤٧٢، ١٤٧٣.
- ٣- الملتزم بدفع دية قتل الخطأ فى الحرب ج٤ ص ١٤٧٣، ١٤٧٤.
- ٤- دية (الرهين) إذا أخذتها الدولة تضعها فى بيت المال وتسلم للورثة ج٥ ص ٧٦٧-٧٦٨.
- ٥- دية من أقيم عليه الحد خطأ ج٥ ص ٤٨٠.
- ٦- ديات أهل الشرك إذا قوتلوا قبل دعوتهم إلى الإسلام ج٥ ص ٢٢٣٢-٢٢٣٣.
- ٧- دية من قتل من المستأمنين ج٥ ص ٤٧٦.

الشافعى، الرسالة ج ٤ / ١١

- ١- نجب الذية على من قتل مؤمناً خطأ ج٥ ص ٣٠١، ٣٠٢.
- ٢- قضى النبي ﷺ بمائة من الأبل على من قتل خطأ ج٥ ص ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٩.
- ٣- من يلتزم بدفع دية القتل الخطأ ج٥ ص ٢٨-٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٤٩.
- ٤- جناية الجراح ج٥ ص ٥٢٩، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨.
- ٥- دية المرأة ج٥ ص ٥٤٣، ٥٤٩.
- ٦- دية الجنين ج٥ ص ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤.

أبو عبيدة، كتاب النقائص

- ١- بلغت دية مسعود بن عمرو عشر ديات لأنه مثل به بعد قتله فى ولاية عبد الله بن زياد على البصرة ج٥ ص ٣٧٩.

ابن قدامة، المغنى

- ١- فى السنة أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنة والديات وقال فيه: ١ فى النفس مائة من الأبل ج٥ ص ٤٨٠ (المغنى والشرح).

٢- غلاء سعر الأبل زمن عمر بن الخطاب فى تقدير الآية تقوم على أهل الذهب ألف دينار وعلى الورق اثني عشر ألفاً وعلى البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألف شاة، وعلى أهل الحبل مائتي حلة وكانت الأبل تقوم قبل أن تغلو بشمانية آلاف درهم ج٥ ص ٤٨٢-٤٨٨ (المغنى) ج٥ ص ٥٠٨-٥١١ (الشرح).

٣- تفصيلات الذية: القتل العمد، شبه العمد، دية الخطأ، تقسيط الذية ج٥ ص ٤٨٨-٤٩٨ (المغنى) ج٥ ص ٥١١-٥٢٢ (الشرح).

٤- ديات الأعضاء المقضوعة والمتضررة ج٥ ص ٥٦٣-٦٤٢ (الشرح) ج٥ ص ٥٨٤-٦٧١ (المغنى).

القرطبي الجامع لأحكام القرآن

- ١- دية الرجل المسلم ج٥ ص ٣١.
- ٢- الوصى يؤدى عن اليتيم أرض الجنائيات من ماله ج٥ ص ٤٠.
- ٣- دية القتل العمد ج٥ ص ٢٥٢-٢٥٤.

ابن منظور، لسان العرب ج ٤ / ١٠

١- إذا وجد قتيلا لا يعرف قاتله ودى من بيت مال الإسلام ولم يترك ج٥ ص ٣٤٤ (فرح) ١٦٨/٣.

٢- فى الجائفة ثلث الذية، وهى الطعنة التى تنفذ إلى الجوف ج٥ ص ٣٥ (جوف) ٣٧٩/١٠.

٣- فى حديث زائد بن ثابت أنه قال- فى العين القائمة إذا بخت مائة دينار ج٥ ص ١٣ (بخق) ٢٩٤، ٢٨٣/١١.

٤- المرأة تعاقب الرجل إلى ثلث دينها، فإن تجاوزت الثلث ردت إلى نصف دية الرجل ج٥ ص ٤٦٠ (عقل) ٤٨٧/١٣.

٥- اتما قيل للذية عقل لأنهم كانوا يأتون بالأبل فيعقلونها بغناء ولى المقتول، حتى قيل لكل دية عقل، وإن كانت دنائير أو دراهم ج٥ ص ٤٦٠، ٤٦١ (عقل) ٤٨٧/١٣.

٦- قضى رسول الله ﷺ بدية شبه العمد والخطأ المحض على العاقلة (عصبة القاتل) يؤدونها فى ثلاثة سنين إلى ورثة المقتول ج٥ ص ٤٦٠ (عقل) ٤٨٧/١٣.

٧- تفصيلات دية الخطأ المحض ودية شبه العمد ج٥ ص ١٨٩، ١٩١ ج٥ ص ٤٦١ (شق) ج٥ ص ٤٦١ (عقل) ٤٨٨/١٣.

شرح
كتاب السير الكبير

لمحمد بن الحسن الشيباني

المداد
محمد بن أحمد السرخسي

تحقيق
الدكتور صلاح الدين المنجد

مطبعة شركة الاعلانات الشرقية

١٩٧١

الشعر . ما لم يكن في ذلك غضب من بعض المسلمين . لأن
يهجو بعضهم بعضا ، أو يفخر بعضهم على بعض ذنوب
ما يُخَرِّص على القتال ، ويزيد في نشاط المبارزين ، فلا بأس
به بشرط ألا يؤدي أحدا ، فإن أدى المسلم لا رخصة فيه .
والأصل فيه ما روى أن أصحاب النبي ، صلى الله عليه وآله
وسلم ، يوم لُحْنَد كانوا يحفرون ويرتجزون فقال رسول
الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، لا يَغْضَب اليوم أحد من شيء ،
يرتجز به رجل لا يريد به بأسا . ما لم يكن كعب بن مالك
أو حسان بن ثابت فإنهما يجدان من ذلك قولاً كثيراً . وبما
رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، أن يقولوا شيئا فكان
رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، يباشر الحفر بنفسه
حتى يباشر به الناس وهو يقول :

اللهم لا خير إلا خيرا^(١) لا خيرة إلا خيرة فافغر للانصار والمهاجرة

وكان يحمل مكاتيل التراب يومئذ وهو يقول :

هذي الجمال لا جمال خبير هذي أبر بنا وأطهر

فعرفنا أنه لا بأس بمثله مما يزيد في نشاط المجاهدين :

(١) في رواية البخاري لا يفتن إلا يفتن إلا خيرة فافغر للانصار والمهاجرة .
وروى : فافغر و فافغر .

٢٨٥٩- وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسامين رجلا واقفا في صف
المشركين . وهو مسلم قد جاء به مشركون مكرها . والرامي
لا يعلم أنه مسلم ، أو يعلم إلا أنه مشرك . أو تعلمه بالرمية . أو تعلمه
وهو لا يدري أنه مسلم ، فهذا كله سواء ، وليس على الرامي
فيه ذية ولا كفارة .

لأنه قد حل له الرمي إلى صف المشركين مطلقا . فلا يكون ذلك موجبا
عليه ذية .

٢٨٦٠- وإلا أن يكلم مسلما بميمه قد جاء به العدو مكرها
فتمسكه بالرمي ، وهو يعلم حاله فحينئذ يلزمه التردد في القياس
لأنه حذو مخض ، واللهد مرجب لشركه . وهذا قياس يؤديه النص ، وهو
قوله عليه السلام (العمد قود) .

٢٨٦١- وفي الاستحسان لا قود عليه .

لأنه في صف المشركين ، والرمي إلى صفهم مباح ، ذكوله في موضع إباحة
القتل يصير به شبهة في إسقاط القود . لأنه عقوبة تنذر بالشبهات .

٢٨٦٢- ولكن عليه الذية في ماله .

لأن الذية تثبت مع الشبهات ، وقد أثبتت نفسها مقومة .

٢٨٦٣- ولا كفارة عليه .

لأن فعله عمد .

٢٨٦٤- وإن انقطع وَتَرَّ الرامي فرجع إليهم على راسه
في صف المسلمين . أو مالت الرمية فأصاب رجل من المسلمين .
وقد تقدم للقتال . فعليه الدية على عاقلة والكفارة .
لأنه قتله خطأ . وفي الخطأ الدية والكفارة بالنص .
ثم بين أنواع الخطأ .

٢٨٦٥- فمن ذلك أن يتعمده بالرماية حين رآه في صف
المشركين . وهو يظنه من المشركين . ثم إذا هو مسلم . وهذا عمد
في الحقيقة .

لأنه قصد شخصا بعينه وأصابه ، فأما ظنه فليس يتصل بفعله ، ولكنه
خطأ شرعا عرفناه بأنه ، وهو ما روى أن سيوف المسلمين انحلت على
أيان أبي حنيفة ، رضي الله تعالى عنهما وهم يرون أنه من المشركين فقتلوه ،
فيجعل فيه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الدية فترك ذلك لهم حنيفة .
٢٨٦٦- فلو رموا أهل الحصن بالمنجنيق فأصابوا مسلما
في الحصن تاجرا أو أسيرا فلا شيء عليهم . وإن أعلهم المسلم
أنه فيهم .

لما بينا أن الرمي مباح لهم على الإضلاق .

٢٨٦٧- وكذلك لو دخلوا على مضطورة وفيها مسلم مع
المشركين فمات المسلم فيمن مات فلا بأس عليهم .
لأن المتدخين مباح لهم .

(١) ج (فلا عزم) .

٢٨٦٨- ولا أنهم لو قدروا على قتل مشركين الذين فيها
غير متدخين فلا شيء لهم^(١) لا يدخنون . وإن لم يتدبروا على
ذلك إلا بالمتدخين فلا بأس بذلك .

لأنهم لم يتعمدوا بذلك المسلمين . وإنما أرادوا به المشركين . فيكون ذلك
فعلا مباحا لهم على الإضلاق . بخلاف فعل الخاطيء فإنه مباح ؛ بشرط أن
يتحرز عن إصابة المسلم . لأن ذلك مما يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٦٩- ولو رجع حَجَر المنجنيق على قوم من المسلمين في
عسكر المسلمين فقتلهم ففيه الدية والكفارة .

لأنه خطأ يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٧٠- ويكون ذلك على الذين يمدون الجبال دون الذين
يُمسكون المنجنيق . والذي يمسك الحجر ويسدده لهم .

لأن الرماة هم الذين يمدون الجبال . فإن مضى الحجر يكون بقوتهم من أي
وجه مضى . لا بفعل المُسَدِّد للحجر . وفعل الذي يمسك المنجنيق .

٢٨٧١- وإن وقع الحجر على الذين رموا بها فقتل رجلا
منهم فعليه الدية على عواقبهم ؛ يرفع عنهم حصاة من ذلك
حتى إذا كانوا عشرين رجلا فعليه الدية إلا نصف عشرها .
لأنه قتل نفسه معهم فبحصته يستقط . وهو نصف عشر الدية ؛ بمنزلة
رجل جرح نفسه وجرحه قوم .

(١) م (فلا شيء لهم إلا يدخنوا) .

٢٨٦٤- وإن التقطع وتَوَرَّ الرامي فرجع السهم على رجله -
في صف المسلمين . أو مالت الرمية فأصاب رجل من المسلمين .
وقد تقدم لقتل . فعليه الدية على عاقلته والكفارة .

لأنه قتله خطأ . وفي الخطأ الدية والكفارة بالنص .

ثم بين أنواع الخطأ .

٢٨٦٥- فمن ذلك أن يتعمده بالرؤية حين رآه في صف
المشركين . وهو يظنه من المشركين . فإذا هو مسلم . وهذا عمد
في الحقيقة .

لأنه قصد شخصا بعينه وأصابه ، فأما ظنه فليس يتصل بفعله . ولكنه
خطأ شرعا عرفناه بالشبهة ، وهو ما روى أن سيوف المسلمين اختلفت على
البيان أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنهما وهم يرون أنه من المشركين فقتلوه .
فجعل فيه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الدية فترك ذلك لهم حنيفة .

٢٨٦٦- فلو رموا أهل الحصن بالمنجنيق فأصابوا مسلما
في الحصن تاجرا أو أسيرا فلا شيء عليهم . وإن أعلمهم المسلم
أنه فيهم .

لما بينا أن امرئ مباح لهم على الإخلاق .

٢٨٦٧- وكذلك لو دخنوا على مطمورة وفيها مسلم مع
المشركين فمات المسلم فيمن مات فلا بأس عليهم .^(١)

لأن التدخين مباح لهم .

٢٨٦٨- ولا أنهم لو قدروا على تمل المشركين الذين فيها
بغير تدخين فالأولى أنهم لا يدخنون ، وإن لم يتدخروا على
ذلك إلا بالتدخين فلا بأس بذلك .

لأنهم لم يتعمدوا بذلك المسلمين ، إنما أرادوا به المشركين . فيكون ذلك
فعلا مباحا لهم على الإطلاق . بخلاف فعل الخاطيء ، فإنه مباح . بشرط أن
يتحرز من إصابة المسلم . لأن ذلك مما يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٦٩- ولو رجع حَجَر المنجنيق على قوم من المسلمين في
عسكر المسلمين فقتلهم ففيه الدية والكفارة .

لأنه خطأ يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٧٠- ويكون ذلك على الذين يمدون الحبال دون الذين
يُسككون المنجنيق ، والذي يمسك الحجر ويسلده لهم .

لأن الرماة هم الذين يمدون الحبال . فإن مُدِّي الحجر يكون بقوتهم من أى
وجه مضى . لا بفعل المُسَدِّد للحجر . وفعل الذى يمسك المنجنيق .

٢٨٧١- وإن وقع الحجر على الذين رموا بها فقتل رجلا
منهم فعليه الدية على عواقلهم ، يرفع عنهم حصنة من ذلك
حتى إذا كانوا عشرين رجلا فعليه الدية إلا نصف عشرها .

لأنه قتل نفسه معهم فيحصته بسقط . وهو نصف عشر الدية ، بمنزلة
رجل جرح نفسه وجرحه قوم .

(١) ا م (فالأولى لهم ألا يدخنوا) .

٢٨٦٤- وإن انقطع وَتَرَّ الرامي فرجع السهم على رجل مسلم في صف المسلمين . أو مالت الرمية فأصاب رجلًا من المسلمين . وقد تقدم للقتال . فعليه الدية على عاقلته والكفارة .

لأنه قتله خطأ . وفي الخطأ الدية والكفارة بالنص . ثم بين أنواع الخطأ .

٢٨٦٥- فمن ذلك أن يتعمده بالرماية حين رآه في صف المشركين . وهو يضنه من المشركين . فإذا هو مسلم . وهذا عند في الحقيقة .

لأنه قصد شخصا بعينه وأصابه ، فأما ضنه فليس بتصل بهله ، ولكنه خطأ شرعا عرفناه بالسُّنَّة ، وهو ما روى أن سيوف المسلمين اختلفت على النيان أبي حنيفة ، رضى الله تعالى عنهما وهم يرون أنه من المشركين فقتلوه ، فجعل فيه رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم ، الدية فترك ذلك لهم حذيفة .

٢٨٦٦- فلو رموا أهل الحصن بالمنجنيق فأصابوا مسلما في الحصن تاجرا أو أسيرا فلا شيء عليهم ، وإن أعلمهم المسلم أنه فيهم .

لما بينا أن الرمي مباح لهم على الإطلاق .

٢٨٦٧- وكذلك لو دخنوا على مطمورة وفيها مسلم مع المشركين فمات المسلم فيمن مات فلا بأس عليهم ^(١) . لأن التدخين مباح لهم .

(١) ح (لا تنو) .

٢٨٦٨- إلا أنهم لو قدروا على قتل المشركين الذين فيها بغير تدخين فالأولى أنهم ^(١) لا يدخنون . وإن لم يقادروا على ذلك إلا بالتدخين فلا بأس بذلك .

لأنهم لم يقادروا بذلك المسلمين . وإنما أرادوا به المشركين . فيكون ذلك فعلا مباحا لهم على الإطلاق . بخلاف فعل الخاطيء فإنه مباح . بشرط أن يتحوز عن إصابة المسلم . لأن ذلك مما يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٦٩- ولو رجع حَجَر المنجنيق على قوم من المسلمين في عسكر المسلمين فقتلهم ففيه الدية والكفارة .

لأنه خطأ يمكن التحرز عنه في الجملة .

٢٨٧٠- ويكون ذلك على الذين يمدون الحبال دون الذين يُمسكون بالمنجنيق . والذي يمسك الحجر ويسدده لهم .

لأن الرماة هم الذين يمدون الحبال . فإن مضيَّ الحجر يكون بقوتهم من أي وجه مضى . لا بفعل المُسَدِّد للحجر . وفعل الذي يمسك بالمنجنيق .

٢٨٧١- وإن وقع الحجر على الذين رموا بها فقتل رجلا منهم فعليه الدية على عواقلمه ، يرفع عنهم حصة من ذلك حتى إذا كانوا عشرين رجلا فعليه الدية إلا نصف عشرها .

لأنه قتل نفسه معهم فبحصته يستحق . وهو نصف عشر الدية ، بمنزلة رجل جرح نفسه وجرحه قوم .

(١) م (فالأولى لهم ألا يدخنوا) .

٢٨٧٢ - وعلى كل رجل منهم كفارة كاملة .

لأن الكفارة جزء الفعل ولأنه لا يحتمل الوصف بالتجزي بخلاف الدية

ثم بين :

٢٨٧٣ - أنهم إذا تشرسوا بأطفال للمسلم^(١) فلا بأس للمسلم

أن يرمى إليهم وإن أصاب الطفل فليس عليه في ذلك شيء .

لأنه لا يعتمد بالرمي المسلم . وإنما يعتمد به العدو .

٢٨٧٤ - ولو كان المسلمون يغرمون في هذه الدنيات ، أو يكون

عليهم فيها الكفارات ما أقدموا على القتال في هذا . فكيف

يقتال من يجب عليه فيما أصاب الكفارة . فإن لم يؤدها كان

عاصيا . وإن مات قبل أن يكفر نفي الله تعالى مذبذبا مأخوذا

بذنبه . إلا أن يعفو الله تعالى عنه . وفي هذا تنصيص على أن

المخطئ يكون آثما ، بخلاف ما بقوله بعض أصحابنا إنه

لا إثم على المخطئ استنادا لا بظاهر قوله تعالى : (١) وليس عليكم

جُنَاحٌ فيما أَخْطَأْتُمْ بِهِ^(٢) . فإننا نقول في التنصيص على إيجاب

الكفارة على مخطئ بيان ظاهر على أنه في فعله آثم والمراد

بالنص الآخر رفع الجناح عنه بعد التكفير . وما شرعت الكفارة

إلا سقارة للذنب ، وهذا لأن التحرر عن الخطي في الجملة ممكن .

(١) باع (المتقين) .

(٢) سورة الاحزاب آية ٥ (قال تعالى : وليس عليكم جناح ولكن ما

تعمدت قلوبكم) .

وكل هذا التقرير من لبيان أن الفعل متى كان مباحا مطلقا

لا يصير ذلك سببا مرجعا للنية ولا الكفارة .

٢٨٧٥ - ولا بأس بأن يجعل السلم في السلاح .

لأن السلاح المسموم يكون أعمل في نفوسهم وقتل لهم إذا وقع بهم .

فكان هذا من مكيدة الحرب وقد بينا أن ما يرجع إلى مكيدة الحرب فلا بأس

به للمسلم .

٢٨٧٦ - وكذلك الأسنة يجعل في رؤوسها المشاقة^(١) عليها

النفط . وفيها النيران . ليضعن به المشركين حتى يحترقوا .

فإن هذا من مكيدة الحرب فلا بأس به .

ثم ذكر نفع الأشجار وتخريب الأبنية . وقد تقدم بيان ذلك في أول

الكتاب والذي زاد هاهنا .

٢٨٧٧ - أنه يجوز لهم أن يفعلوا ذلك كله فيما يمرون به

من الطريق . وإن كانوا لا يحاصرون أحدا إلا في خصلة واحدة

وهو أن يكون طريقا معروفا . يمر به الغزاة كل سنة . فحينئذ

لا ينبغي لهم أن يُغَوِّروا ما كان فيه من المياه ، ولا يقطعوا ما

كان فيه من الشجر^(٢) المنصر .

لأنهم يحتاجون إلى ذلك في كل سنة . فلو فعلوا ذلك أضر ذلك بهم

أو يغيرهم من المسلمين ، ممن يمر بعدهم في هذا الطريق غازيا : فلنحذر عن

(١) المشقة : ما سقط من الشعر وتلكتت فيه القطة .

(٢) ما (شجر متجذرا) .

رهنتهم حتى يردوا ديات رهننا . فكذلك ما سبق . وإن أخذوا
 النملك فقالوا للمسلمين ندفعه إليكم بمن قُتل من رهنكم وتردوا
 علينا رهننا . فإن الإمام ينظر في ذلك فإن رأى الحظ . في
 أن يأبى ذلك حتى يأخذ ديات الرهن فعل ذلك . وإن رأى
 الحظ . في أن يأخذ الملك فيقتله أو يجعله عبدا لورثة الرهن
 فعل ذلك . وإن كان الملك حين قتل الرهن هو الذي قال
 للإمام المسلمين أعطيك ديات أصحابك لترد على رهنى فليس
 ينبغي للإمام أن يفعل ذلك لما فيه من الوهن على المسلمين .
 ولا يلتفت إلى رضا ورثة الرهن إن رضوا بذلك .

لأن مراعاة جانب دفع الوهن والدل على المسلمين أوجب . وذلك ليس
 من حقوقهم في شيء حتى يعتبر فيه رضاهم . إلا أن يرى الإمام الحظ . في ذلك
 للمسلمين فحينئذ لا بأس بأن يفعله لتوفير المنفعة عليهم .

٣٥٢٩- فإن غدر المشركون وقتلوا رهن المسلمين . ثم قتل
 المسلمون رهنهم اعتمادا على ظاهر الشرط . فقد أحطوا في
 ذلك .

لأنهم كانوا مستأمنين فينا . وينبغي لمن قتلهم أن يغرم دياتهم كما هو
 الحكم في المسلم يقتل المستأمن .

فإن قيل : قد صاروا من أهل الذمة حين احببهموا في دارنا . فينبغي
 أن يجب التقصاص على من قتلهم . لأن المسلم يقتل بالذي عندنا .

(فتا) : قيل أن يضع الإمام الخراج عليهم لا يكونون من أهل الذمة .
 حتى لو أرضى مشركون المسلمين ردوا عليهم رهنهم . وإن صاروا بمنزلة أهل
 الذمة فقد تمكن شبهة في هذا القتل . وهو الاعتداء على ظاهر الشرط والشروط
 في عقد صحيح وذلك يكفي لاستقاط القود .

٣٥٣- ثم الديات تكون موقوفة في بيت المال . فإن أعطى
 المشركون ديات رهن المسلمين قبل ذلك منهم الإمام . ودفعنا
 إلى ورثة القتولين ، وسلم إليهم ديات رهنهم .

لأن حكم العدل من الدوليين حكم الملك . ولو ردوا علينا رهننا
 عليهم رهنهم . فكذلك إذا ردوا ديات رهننا ردنا عليهم مثل ذلك .

ولا ينبغي للإمام أن يأبى ذلك عليهم .

لأنه قد صار ملا من الجانبين بخلاف ما قيل قتل رهنهم فإن للإمام
 هناك رأيا في أخذ الديات . لما فيه من صورة الوهن . بأن يقتلوا خيارنا
 وأشرفنا . ثم يأخذوا رهنهم ويعطونا الديات .

٣٥٣١- فإن قالوا نعطيكم الديات . ونعطيكم مكان كل
 مسلم قتلناه منكم أسيرا مسلما في أيدينا . وتردون علينا
 رهننا . فعلى الإمام أن يقبل ذلك منهم .

لأنهم ردوا بدن نفوس القتولين . وردوا مثل ما قتلوا من أسارى المسلمين .
 وليس في وسعهم فوق ذلك . ثم يخلو سبيل الأشرار . ويدفع الديات إلى ورثة
 القتولين .

٣٥٣٢- وإن قالوا ليس عندنا أسراء منكم ولكننا نعطيكم لكل قتيل من رهنكم ديتين أو ثلاث ديات ، وتردون رهننا . فإن الإمام يرى في ذلك رأيه سواء رضى به ورثة الرهن أو لم يرضوا .

لأن المال وإن كثر لا يكون مثلاً للمسلمين (١) فربما يكون في هذا معنى التوجه بشيء من أمر المسلمين فله ألا يقبله .

٣٥٣٣- فإن رأى ذلك خيراً وقبله سلم الديات كلها لورثة المقتولين .

لأنه بدل نفوسهم بمنزلة مال وقع الصلح عليه من القصاص فإنه سلم لورثة المقتولين (٢) قل ذلك أو كثر .

٣٥٣٤- ولو قالوا لا نعطيكم الدية ، ولكن نعطيكم مكان كل مسلم قتلناه أسيراً أو أسيرين أو ثلاثة ، فأبى أولياء الرهن المقتولين أن يقبلوا ذلك لم يلتفت الإمام إلى إياهم ، ولكن ينظر إلى معنى الخيرية للمسلمين ، فإن رأى النظر في قبول ذلك أخذ الأسارى فخلى سبيلهم ، ورد عليهم رهنهم ، وعوض ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال .

لأنه كان عليه أن يفتدى الأسارى من بيت المال ، فإذا توصل إلى تخليص

الأسارى المسلمين (١) - اعتبار دم المقتولين كان عليه أن يدفع إلى ورثتهم عوض ذلك ، وهو ديات المقتولين ، بمنزلة ما لو فدى الأسارى بعبيد منهم بعد ما قسم بين الغنائم بغير رضاهم . فإنه يعرض المالك قبيحتهم من بيت مال .

٣٥٣٥- وإن طابت أنفس ورثة الرهن بهذا وسألوا الإمام أن يقبل منهم أسراء المسلمين مكان الرهن المقتولين ، والمسألة بحالها ، ثم طلب ورثة الرهن ديات رهنهم لم يعطهم شيئاً .

لأنهم تطوعوا بحقهم على المسلمين ، فكأنهم تبرعوا بفدائهم الأسارى بأنهم لا يستوجبون الرجوع على أحد بشيء .

٣٥٣٦- وإن لم يستأمرهم الإمام في ذلك حتى قبل من المشركين ما أعطوه ورد عليهم رهنهم ، فإنه ينبغي له أن يعرض ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال .

لأن حقهم إنما يستقط إذا رضوا بذلك وتطوعوا بحقهم على المسلمين ، وهذا المعنى لا يتحقق إذا لم يعلموا به .

٣٥٣٧- وإن لم يعط المشركون المسلمين شيئاً بعد قتل رهنهم ، فإنه لا ينبغي للإمام أن يعذب رهنهم بالضرب والحبس ، كما لا يقتلهم لأنهم مستأمنون فينا ، ولكنه يخل

٧٢٠- ولو أنَّ مُسْلِمًا غَيْرَ الَّذِي جَاءَ بِهِ شَهِدَ أَنَّهُ آمَنَهُ .

لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ رَجُلَانِ مُسْلِمَانِ .

وَأَسْتَدِلَّ بِحَدِيثِ الْهَرَمْزَانِ : فَإِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ :
تَكَلِّمْ ، لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، أَوْ تَكَلِّمْ بِكَلَامِ حَيٍّ . ثُمَّ اشْتَبِهَ ذَلِكَ عَلَى
عُمَرَ . فَشَهِدَ لَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ . فَأَبَى عُمَرُ أَنْ يَقْبَلَ ذَلِكَ حَتَّى
جَاءَ مَعَهُ رَجُلٌ آخَرُ فَشَهِدَ بِذَلِكَ ، فَأَمَنَهُ عُمَرُ .

فَفِي هَذَا بَيَانٌ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ إِذَا شَهِدَا عَلَى أَمَانٍ غَيْرِهِمَا .
لِأَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ مَنُكَّرٌ لِلْأَمَانِ . وَلَوْ كَانَ مَقْرَأً بِهِ لَمْ تَكُنْ شَهَادَتُهُ حُجَّةً عَلَى فَعَلٍ
نَفْسِهِ ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ شَاهِدَانِ سِوَاهُ حَتَّى يَثْبُتَ الْأَمَانُ ، إِلَّا فِي حَقِّ
الرَّسُولِ خَاصَّةً إِذَا عَلِمَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّهُ قَدْ أَخْبَرَهُمْ بِالْأَمَانِ ، لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ اتَّصَفَوْهُ
عَلَى الرِّسَالَةِ . فَإِنْ ظَهَرَ مِنْهُ خِيَانَةٌ فَذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا وَلَّى قَاضِيًا أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ فَأَخْطَأَ فِي إِقَامَةِ حَدٍّ مِنْ
رَجْمٍ أَوْ قَطْعٍ فِي سَرَقَةٍ كَانَ ذَلِكَ عَلَى بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ (١) . لِأَنَّهُمْ وَارَاهُ ذَلِكَ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ . فَخُطِّبُوا عَلَيْهِمْ ، كَذَلِكَ الرَّسُولُ حِينَ وَلَّاهُ الرِّسَالَةَ فَخُطِّبَتْهُ
وَجَنَاتِهِ تَكُونُ عَلَيْهِمْ دُونَ أَهْلِ الْحَرْبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٨

بَابُ السَّرِيَّةِ تَوْمِنِ أَهْلِ الْحَصَنِ

ثُمَّ تَلَحُّقُهَا السَّرِيَّةُ الْآخَرَى

٧٢١- قَالَ : وَلَوْ أَنَّ سَرِيَّةً صَالِحُوا أَهْلَ حَصْنٍ عَلَى خَمْسٍ مِثْقَةٍ .

دِينَارٍ عَلَى أَنْ يُؤْمِنُوهُمْ حَتَّى يَخْرُجُوا إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ صَحَّ ذَلِكَ .

لَأَنَّهُمْ لَوْ أَمْنُوهُمْ بِغَيْرِ عَرْضٍ إِلَى هَذِهِ الْعِدَّةِ جَازٍ . فَعِ الْعَوَضَ أَجُوزَ .
لِأَنَّ فِي الْأَمْنِ تَحْرِيمَ الْقَتْلِ وَالْمُتَرَدِّقِ . وَهُوَ صَحِيحٌ بِعَرْضٍ وَبِغَيْرِ عَرْضٍ .
بِمَنْزِلَةِ الصَّحِّ ظَنِّ الْقَضَا .

٧٢٢- وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُغَيَّرُوا بَعْدَ هَذَا الصَّلَاحِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ

أَهْلِ الْحَرْبِ .

لَأَنَّهُمْ خَصَرُوا بِالْأَمْنِ أَهْلَ الْحَصَنِ . وَدَخَلُوا فِي أَمْنِهِمْ أَمْنَتَهُمْ وَوُثْقَتَهُمْ
تَبَعًا لِأَنَّهُمْ أَمْنُوهُمْ ، لِيَقْبَلُوا فِي حَصْنِهِمْ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْرِضُوا لَشَيْءٍ مِنْ
أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مَا كَانُوا آخِذِينَ قَبْلَ الصَّلَاحِ . وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ رَدُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .
لِأَنَّ الْمَأْخُوذَ صَارَ غَنِيمَةً لَهُمْ . وَمَا أَمْنُوهُمْ لِيَرُدُّوا عَلَيْهِمْ الْغَنَائِمَ إِنَّمَا أَمْنُوهُمْ
لِيَتْرَكُوا (١) التَّعَرُّضَ لِأَمْوَالِهِمْ . وَقَدْ خَرَجَ الْمَأْخُوذُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَةِ
أَمْوَالِهِمْ .

(١) قِي « كَانَ ذَلِكَ فِي بَيْتِ الْمَالِ » وَفِي الْغَنَائِمِ « عَلَى بَيْتِ الْمُسْلِمِينَ » نَسِخَةٌ .

(١) ب « لِيَتْرَكُوا »

لما قلنا : أن الواجب عليهم الدعاء إلى الإسلام فينبغي للإمام أن يعرض عليهم الإسلام فإن أسلموا خلى سبيلهم .

لأنهم (١) غير راغبين عن الإسلام فصاروا كاذب وقعوا في أيدي المسلمين بعد ما أسلموا ، فيجب تخليته سبيلهم ورد أموالهم وأراضيهم .

٤٤٣٤ - فإن أبوا الإسلام جعلهم ذمة يؤدون الخراج ، ولم يرددهم حرباً بل ما ظفر بهم .

لما قلنا إن الإمام قتلهم . وانتقل حرام عليهم . فصاروا في عصمة وأمان فلا يقتلهم .

٤٤٣٥ - فإن رأى الإمام قسستهم أو قتل مقاتلتهم ففعل ذلك . ثم رفع ذلك إلى حاكم آخر يرى ما صنع باطلاً أجاز ما صنع من ذلك .

لأن الإمام حكم فيهم بالقسمة في موضع الاجتهاد . ولأنهم أهل الحرب وكونهم من أهل الحرب سبب يحل نحل قتالهم وسببهم إلا بعارض . وذلك لعارض هو الاستخبار والاستفهام ، وهذا العارض معدوم ، فقد استحل قتالهم ، وسبب الاستحلال قائم ، فكان هذا موضع الاجتهاد فينفذ حكمه فلا ينتقض بعد ذلك .

٤٤٣٦ - ثم لا يجب ضمان من قتل منهم عندنا ، وعند الشافعي رحمة الله عليه يضمن ديات القتلى قبل الدعوة .

لأنهم مستكبرون سبى نبي من الأنبياء صلوات الله عليهم فيضمن الدية . إلا أننا نقول : بأنهم اعتقدوا ديناً باطلاً ، واعتقاد الدين الباطل كفر . فكان كفراً فلا يجب بقتله شيء ، ثم عند المدعى رحمة الله عليه يجب على القاتل مثل دية السلم في قول بعضهم . وقول بعضهم : مثل دية الكفائي . وقال بعضهم : يجب مثل دية المجوس . لأنه قتل الميقات في دار الحرب فصار الخري على ثلاثة أصناف صنف لم تبلغهم الدعوة . ولم يسلموا ، حتى لم يسلموا الخري على ثلاثة أصناف صنف لم تبلغهم الدعوة . ولم يسلموا ، حتى لم يسلموا حتى يجيبوا . فهو لا ينبغي للإمام أن يبلغهم الدعوة فإن قتلهم ومبايعهم ففعل الدعوة ورأى ذلك صواباً فإن ذلك لا يرد . وإن أسلموا . وقدم لم تبلغهم الدعوة ، أو بلغت الدعوة ولم يعرفوا ما تنسره . فسأوا المسلمين أن يخبروهم بينهم فيبايعوهم عليه فهو لا ينبغي للإمام أن يقتلهم ويأسرهم حتى ينفذهم . فإن أسرهم ثم عرض عليهم الإسلام فأسلموا فإنه يرد تلك القسمة ، ويقوم قد دعوا إلى الإسلام غير مرة وعسوا ما يدعون إليه . فسأوا المسلمين حتى يجيبوهم . فالأفضل للمسلمين أن يدعهم فإن لم يفعلوا ذلك حتى قاتلوهم وأسرهم جاز ذلك للمسلمين . ولا يردون أحراراً بعد ذلك ، لأن التفريط من جنتهم وإن أسلموا .

٤٤٣٧ - قال : ولو أن قوماً من أهل الحرب الذين لم يبلغهم الإسلام ولا الدعوة أتوا المسلمين في دارهم يقتلهم المسلمون بغير دعوة ليدفعوا عن أنفسهم . فقتلوا منهم وسبوا وأخذوا أموالهم ، فهذا جائز يخمس ذلك ويقسم ما بقي بين من أصابه .

(١) لأنه ظهر أنهم .

٧١٣- ولو كان الأمير والمسلمون آمنهم ثم بعثوا رجلاً
ينبذ إليهم ويخبرهم أنهم قد نقضوا العهد، فرجع الرسول
وذكر أنه قد أخبرهم بذلك. فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا
عليهم حتى يعلموا ذلك.

لأنه أتاها بخير^(١) متميل بين الصدق والكذب. وذلك لا يكون حجة
تامة في نقض العهد. وإن كان حجة في الأمان بمعنى. وهو أن الذي يتعلق
بنبذ الأمان بإباحة السي. واستحلال الفروج^(٢) والدماء. وهذا مما لا يثبت
مع الشبهة. ومجرد الظاهر أو خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة.
فأما الذي يتعلق بالأمان حرمة السي. وذلك ما يثبت مع الشبهة.
ولأن ما يتعلق بنبذ الأمان إذا وقع فيه الغلط لا يمكن تداركه. فلا يجوز
أن يعتد فيه بحد الظاهر. وأما ما يتعلق بالأمان إذا وقع فيه غلط. يمكن
تداركه فيجوز الاعتدال فيه على الخبر الواحد إذا كان رسولاً.

٧١٤- فإن أغار عليهم المسلمون قبل التثبيت فقالوا: لم
يبلغنا ما جاء به رسولكم، فاقولوا قولهم.
لأنهم أنكروا نبذ الأمان. وفيه تسك بالأصل العلوم. فبرد عليهم
المسلمون ما أخذوا من أموالهم. ويغرمون ديات من قتلوا منهم. لأنهم كانوا
في أمان ما لم يعلموا بالنبذ.

فإن قيل: فليس في وسع الأمير فوق هذا.
قلنا: لا كذلك. بل في وسعه أن يرسل إليهم رسولا ينبذ إليهم،
ويرسل لهم معه برجلين عداوين من أهل الشهادة. حتى يشهدا على تبليغه

النبي. فهذا أدنى ما تراه الرسالة في النبذ. حتى لو أرسل إليهم رجلين فرجعا
وشهدا على تبليغ النبي إليهم لم يجز ذلك. لأن أحدهما شهد على فعل نفسه،
وذلك لا يكون حجة في الأحكام. ولا^(١) بقس في مثل هذا إلا ما يكون
حجة في الأحكام.

٧١٥- ولو جاء رسول أميرهم بكتاب مختوم إلى أمير العسكر:
إني قد ناقضتك العهد. (ص ١٥٩) فليس ينبغي للمسلمين أن
يعجلوا حتى يعلموا حقيقة ذلك.
لأن الكتاب محتمل ونعله مفتعل.

٧١٦- وإن كان الذي جاء بالكتاب رجلاً من أهل الحرب
فشهدا أن هذا الكتاب كتاب الملك ونحاته، جازت شهادتهما
على أهل الحرب.

لأن الرسولين عندنا في أمان. والقوم كذلك. قبل أن يتم النبذ. وشهادة
أهل الحرب على أمثالهم من أهل دارهم حجة تامة. وبعد تمام النبذ بشهادتهم
لا بأس بقتلهم واسترقاقهم.

٧١٧- إلا أن يكون اللذان شهدا بالكتاب ممن لا تجوز
شهادتهما منهم، أو من أهل الذمة، أو من المسلمين، فحينئذ
لا يحل للمسلمين أن يعجلوا بقتالهم.

(١) قوله لا ولا يقبل. الاحكام. لا يوجد في أصلنا. وموجود في سائر النسخ.

(١) في «محتمل» وفي الهامش «متميل» نسخة «
(٢) هـ «ب» الفروج «



لِلْإِسْكَامِ الْمَطْبَعِيِّ
مُحَمَّدُ بْنُ دِيرِ الشَّافِعِيِّ

٢٠٤ - ١٥٠

لَمْ أَظْهَرِ إِلَّا ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ
فَوَيْلٌ لِمَنْ لَا يَتَّقِي اللَّهَ وَلَا يَتَّقِي النَّاسَ

عبد الرحمن بن محمد بن

عن أصل بخط الربيع بن سليمان
كتبه في حياة الشافعي

تخفيف وشرح
أحمد محمد شاكر

١٣٠٩ -

لَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ الَّذِي يُنْتَجِعُ بِهِ الدِّمُّ^(١)، وَلَا حُكْمُ دَارِ الْإِيمَانِ الَّذِي يُنْتَجِعُ بِهِ الْإِغَارَةُ^(٢) عَلَى الدَّارِ.

٨٣٠ - وَإِذَا^(٣) أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ الْبَيَّاتَ^(٤) وَالْإِغَارَةَ^(٥) عَلَى الدَّارِ، فَأَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ غَارِينَ - : فَالْعِلْمُ بِحَيْطُ أَنْ الْبَيَّاتَ وَالْإِغَارَةَ^(٦) إِذَا حَلَّ^(٧) بِإِحْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَنْتَبِعْ أَحَدٌ بَيَّاتٍ أَوْ إِغَارَةٍ مِنْ أَنْ يُصِيبَ النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ ، فَيَنْتَقِطَ الْمَأْتَمُ فِيهِمْ وَالْكَفَّارَةُ وَالْعَقْلُ وَالْقَوْدُ عَنْ مَنْ أَصَابَهُمْ ، إِذْ^(٨) أُبَيِّحَ لَهُ أَنْ يُبَيِّتَ وَيُغِيرَ ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ .

٨٣١ - وَلَا يَكُونُ لَهُ قَتْلُهُمْ غَامِداً لَهُمْ مُتَمَيِّزِينَ عَارِفًا بِهِمْ .

٨٣٢ - فَإِنَّمَا^(٩) نَهَى عَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ : لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَلَمَّعُوا كُفْرًا

٨٤ قِيَمَةً بِلَوْا بِهِ ، وَعَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ : لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى فِيهِنَّ لِقِتَالٍ ، وَأَنَّهُنَّ وَالْوِلْدَانُ يَتَخَوَّنُونَ^(١٠) فَيَكُونُونَ قُوَّةً لِأَهْلِ دِينِ اللَّهِ .

- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « بكل حال » وليست في الأصل ، وليكنها زيادة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة النسخة . ولا أدري من أين بدأتها ؟
- (٢) في ب - وج - في الموضعين « الغارة » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ب - « وإذا » وفي ج - « وإذا » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٤) « البيات » بفتح الباء بوزن « سحب » فولا واحداً ، ومع ذلك فقد ضبطت في نسخة ابن جماعة هنا وإنما يأتي بكسر الباء ، وهو خطأ لا وجه له .
- (٥) هكذا كانت في الأصل ، ثم أصلحت بالكسطة ، فحلت « الغارة » وكتب بالحاشية يُحْطِطُ خِلَافَ حُظِّهِ .
- (٦) في ج - « أحل » وفي ب - « خلا » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « إذا » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في ب - وج - « وإنما » وهو مخالف للأصل .
- (٩) « يتخوَّنون » من : يتخوَّنون خلافاً ، أي عبيداً وزمناً وخدماً .

٨٣٣ - فَإِنْ قَالَ قَتْلُ^(١) : أَيْ هَذَا بِغَيْرِهِ .

٨٣٤ - نَبِيلٌ : فِيهِ مَا اسْتَكْتَفَى الْعَالَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ .

٨٣٥ - فَإِنْ قَالَ : أَتَشَدُّ مَا تَشَدُّ بِهِ غَيْرُهُ وَتُسَبِّهُ^(٢) مِنْ

كِتَابِ اللَّهِ ؟

٨٣٦ - قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ اللَّهُ : عَزَّ وَجَلَّ وَمَا كَانَ يُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ

مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ

مُسَلَّةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا^(٣) ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ

وَهُمْ مُؤْمِنُونَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَنْتَسِكُمْ

وَيَنْتَسِكُمْ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ مُسَلَّةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ

يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

حَكِيمًا^(٤) .

٨٣٧ - قَالَ^(٥) : فَأَوْجَبَ اللَّهُ يَقْتُلَ الْمُؤْمِنَ خَطَاً الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ

رَقَبَةٍ ، وَفِي قَتْلِ ذِي الْمِيثَاقِ الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ، إِذَا كَانَا مَعًا مَمْنُوعِي

الدِّمِّ بِالْإِيمَانِ وَالْعَهْدِ وَالذَّارِ مَعًا ، فَكَانَ^(٦) الْمُؤْمِنُ فِي الدَّارِ غَيْرِ

- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في س - وج - « فأن » وهو مخالف للأصل .
- (٣) هكذا في الأصل بتعطين وضعة فوق اثناء ، وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « وبشبهه » .
- (٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٥) سورة النساء (٩٢) .
- (٦) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو مخالف للأصل .

المنوعة وهو ممنوع بالإيمان ، فجعلت فيه الكفارة بإتلافه ، ولم
يُجْعَل^(١) فيه الدية ، وهو ممنوع بالإنسان ، فلما كان الولدان
والنساء من المشركين لا ممنوعين بإيمان ولا دار - : لم يكن فيهم
عقْل ولا قود ولا دية ولا مائتم - إن شاء الله - ولا كفارة^(٢) .

[في غُسلِ الجمعة^(٣)]

٨٣٨ - فقال^(٤) : فاذكروا وجوهاً من الأحاديث المختلفة
عند بعض الناس أيضاً .

٨٣٩ - فقلت : أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم^(٥) عن
عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « غُسلُ يومِ
الجمعة واجب على كل محتلم »^(٦) .

٨٤٠ - أخبرنا^(٧) ابن عينة عن الزهري عن سالم عن أبيه

- (١) « يجعل » ككتب في أصل بناء وبالياء معاً .
- (٢) هذا الباب من أول الفقرة (رقم ٨٢٣) إلى حنا غله الحازي في التاسع والنسوخ
(ص ١٧١ - ١٧٣) .
- (٣) هذا العنوان ليس من الأصل ، زاده من عندنا أيضاً وبإنا .
- (٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٥) « سليم » بضم السين المهملة وفتح اللام .
- (٦) الحديث في الموا (ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥) ، ورواه الشافعي في اختلاف الحديث
(ص ١٧٨) ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب السكت السنة إلا الترمذي ، وانظر نيل
الأوطار (ج ١ ص ٢٩٣) ، وقد وهم هناك في نسبه إليهم جميعاً ، لأن الترمذي لم يخرجه
من حديث أبي سعيد .
- (٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في س - « وأخذت » وأبو يوسف في الأصل .

أن النبي قال : « من جاء منكم الجمعة^(١) فليغتسل »^(٢) .

٨٤١ - قال الشافعي : فيكون قول رسول الله في « غُسل يومِ
الجمعة واجب » وأمره بالغسل - : يحتمل معنيين : الظاهر منهما أنه
واجب ، فلا تجزئ الطهارة لحدثة الجمعة إلا بالغسل ، كما لا يجزئ
في طهارة الجنب غير الغسل ، ويحتمل واجب^(٣) في الاختيار
والأخلاق^(٤) والنضاق .

٨٤٢ - أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم^(٥) قال : « دخل
رجل من أصحاب النبي يوم الجمعة^(٦) وعمر بن الخطاب يخطب ،
فقال عمر : أيت ساعة هذه ؟ فقال : يأمر المؤمنين ، انقلبتم من
السوق ، فسمعت النداء ، فما زدت على أن توضع ، فقال عمر :

- (١) في س و ج « إلى الجمعة » وحرف « إلى » ليس في الأصل .
- (٢) الحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٧٨) ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب
السكت السنة وغيرهم ، وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٠) .
- (٣) في النسخ المطبوعة « أنه واجب » وكذا « أنه » ليست في الأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « وكرم الأخلاق » وكذا « كرم » زادها بعض النسخ في الأصل
بين السطور ، فضرب على الواو ، ثم كتب « وكرم » وهو تصرف غير سائغ .
- (٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في س - « عن سالم بن عبد الله بن عمر » وزيادة ليست في الأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة »
وهو موافق لما في الموا والاختلاف الحديث ، وما هو الذي في الأصل .
- (٨) هكذا سميت في الأصل ، وهو الرصد القديم في هذا .

طعام أرضي^(١) فأخرجت عُشره ثم أقام عندي دهره^(٢) - : لم يكن على فيه زكاة ، وفي أن لو استهلكك لرجل شيئاً قوم على دنائير أو دراهم ، لأنها الأمان في كل مالٍ للمسلم^(٣) ، إلا الديار .

١٥٣٤ - فإن قال : هكذا^(٤) .

١٥٣٥ - قلت : فالأشياء تفرق بأقل مما وصفت لك .

١٥٣٦ - : « وجدنا عاملاً في أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في جناية الحر المسلم على الحر المسلم^(٥) خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني ، وعاملاً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين ، في كل سنة ثلثها ، وبأستان معلومة .

١٥٣٧ - : « فدل على معاني^(٦) من القياس ، سأذكر منها إن شاء الله بعض ما يحضرني^(٧) :

- (١) في « أرض » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في « دهر » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ابن جاعة « مال للمسلم » وفي « مال للمسلم » وكلامه مخالف للأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « هذا هكذا » وكذا « هذا » ليست في الأصل . وقد زادها بعضهم بحاشيته ، وكذلك زيدت في نسخة ابن جاعة وكتب عليها « ص » ، وما في الأصل صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره : هكذا قول ، أو نحوه ، وإما خبر والمبتدأ محذوف كأنه قال : هذا هكذا .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) كلمة « السلم » ثابتة هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
- (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في النسخ المطبوعة « مال » والياء ثابتة في الأصل وابن جاعة .
- (٩) في سائر النسخ زيادة « منها » وليست في الأصل ولكنها مرادة فيه بين السطور بخط آخر .

١٥٣٨ - : « وأنا وجدنا عاملاً في أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جنديق عدي^(١) أو فساد مالٍ لأحدٍ على نفسه أو غيره - : ففي مالٍ دون الثلث . وما كان من جنديق في نفسه خطأ فعلى عاقلة^(٢) .

١٥٣٩ - : « ثم وجدناه مجمعين^(٣) على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث القيمة من جنديق^(٤) في الجراح فصاعداً .

١٥٤٠ - : ثم افرقوا فيما دون الثلث : فقال بعض أصحابنا :

تعقل العاقلة الموضحة^(٥) ، وهي نصف العشر . فصاعداً ، ولا تعقل مادونها^(٦) .

١٥٤١ - : « فقلت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا

تعقل مادونها : هل يستقيم القياس على الشئ إلا بأحد وجهين ؟

- (١) في النسخ « من جناية عدي » وشيبت في ابن جاعة بذلك . وما هنا هو الذي في الأصل . وزاد بعضهم فيه ألفاً بعد الباء من « عدي » .
- (٢) هنا في « س » و « ج » زيادة « قال الشافعي » .
- (٣) في سائر النسخ « ومجمعين » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم زيادة التاء فيه في الكلمة .
- (٤) ضرب بعضهم على الكلمة في الأصل وكتب فوقها « جانيه » . وبذلك ثبت في سائر النسخ .
- (٥) في سائر النسخ : « فقال بعض أصحابنا [لا] تعقل العاقلة [مادون الثلث ، وقال غيرهم : تعقل العاقلة [الموضحة » . والزيادات هذه ليست من الأصل ، بل زاد بعضهم كلمة « لا » فوق السطر وزاد الباقي بحاشيته . وهذه الزيادة لا داعي إليها ، بل لا موضع لها الآن ، لأن القول بأنها لا تعقل مادون الثلث سيذكره الشافعي فيما يأتي ، في الفقرة (١٥٥٠) وما بعدها . و « الموضحة » بكسر الصاد : الجرح الذي يبدى وضوح المظن ، أي يبان .
- (٦) هذا مذهب الأخناف ، انظر الهداية مع فتح القدير (ج ٨ ص ٤١٢) وقد احتجوا بقولهم هذا بحديث لا أصل له (وانظر نصب الرأية : ج ١ ص ٣٩٩) .
- (٧) هنا في ابن جاعة و « س » و « ج » زيادة « قال الشافعي » .

١٥٤٢ - قال : وماها ؟

١٥٤٣ - قلتُ : أن تقول : لم وجدتُ النبيَّ قَصَى بالدية على العاقلة قلتُ به أتباعا ، فما كان دونَ الدية في مالِ الجاني ، ولا تقيسَ على الدية غيرها ، لأنَّ الأصلَ : الجاني^(١) أولى أن يقرَّم^(٢) جنايته من غيره ، كما يقرَّمها في غير الخطأ في الجراح ، وقد أوجب الله على القاتل خطأ دية ورَقَبَةً ، فرمعت أن الرقبة في ماله ، لأنها من جنايته ، وأخرجت الدية من هذا المعنى أتباعا ، وكذلك أتيسع في الدية ، وأصيرف^(٣) بما دونها إلى أن يكونَ في ماله . لأنه أولى أن يقرَّم^(٤) ما جئى من غيره ، وكما أقولُ في المسح على الخفين : رخصة - : بالخبر عن رسول الله ، ولا^(٥) أقيسُ عليه غيره

١٥٤٤ - أو يكونَ القياسُ من وجهٍ ثاني^(٦) ؟

١٥٤٥ - قال^(٧) : وما هو ؟

١٥٤٦ - قلتُ : إذ أخرج رسولُ الله^(٨) الجنابةَ خطأ على النفس ما جئى الجاني على غيرِ النفس وما جئى^(٩) على نفسٍ عمدا ، فجعلَ على^(١٠) عاقلته ، يضمنونها ، وهي الأكثرُ - : جعلتُ على^(١١) عاقلته يضمنون الأقلَ من جنابة^(١٢) الخطأ ، لأنَّ الأقلَ أولى أن يضمنوه^(١٣) عنه من الأكثر ، أو في مثلِ معناه .

١٥٤٧ - قال : هذا أولى المعنيين أن يُقاسَ عليه ، ولا يُشبهه هذا المسح على الخفين .

١٥٤٨ - فقلتُ له^(١٤) : هذا كما قلتُ إن شاء الله ، وأهلُ العلم يجمعون على أن تقرَّم العاقلة الثلثَ وأكثرَ ، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قاسوا بعضَ ما هو أقلُّ من الدية بالدية !

١٥٤٩ - قال : أجل .

- (١) « أخرج » هنا مجاز ، لأنها بمعنى : فرق بين الجنابة خطأ على النفس وبين غيرها من الخطأ على غير النفس ومن السد . وانظر حاشية الفقرة (رقم ١٥١٩) .
- (٢) في سائر النسخ « وما جئى » وهو مخالف للأصل .
- (٣) كلمة « على » في الموضعين لم تذكر في سائر النسخ ، وهما ثابتان في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه ، ظن أنها خطأ ، لغرابية التركيب .
- (٤) في س « جنايته » وهو مخالف للأصل ، وقد بحث به بعضهم لحاول زيادة التاء بعد الياء .
- (٥) في س « أن يضمنوا » وفي ج « أول ما يضمنون » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٦) هنا في س زيادة « قال الشافعي : حه الله تعالى » .
- (٧) « له » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جماعة وكشكط .

- (١) في سائر النسخ « ون الجاني » وكلمة « أن » مرادة في الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليها كأنها أو غيره ، وحدتها جيد ، إذ المراد حكمية نطق الأصل لدى يستند إليه الشافعي في احتجاجه .
- (٢) « غرم » من باب « وسع » .
- (٣) في س « وأصيرف » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في ابن جماعة و س « أول غرم » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في ابن جماعة و س و ج « فلا » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في سائر النسخ « ون » وأبواب ثابتة في الأصل .
- (٧) في س و ج « فعل » وفي س « فان » وكلاهما مخالف للأصل .

١٦٢٤ - فرخصنا في العرايا بإرخاصه ، وهى بيع الرطب بالتمر ، وداخلة في المزابنة ، بإرخاصه ^(١) ، فأثبتنا التحريم محرمًا ^(٢) عامًا في كل شيء من صنف واحد مأكول ، بعضه جُرَافٌ وبعضه بكيلٍ - للمزابنة ، وأحللنا العرايا خاصةً بإحلاله من الجملة التى حرّم ، ولم يُبطل أحد الخبرين بالآخر ، ولم نجعله قياسًا عليه .

١٦٢٥ - قال : فإوجه هذا ؟

١٦٢٦ - قلنت : يحتمل وجهين ، أولهما به عندى - والله أعلم - أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى العرايا ، ويحتمل أن يكون أرخص ^(٣) فيها بعد وجوبها ^(٤) في جملة النهى ، وأيهما كان فمعلينا طاعته ، بإحلال ما أحلّ وتحريم ما حرّم .

- (١) قوله « بإرخاصه » تكرار للتأكيد ، وهى متصلة كائى قبلها بقوله « فرخصنا » .
- (٢) كتب مصحح - هنا بنصبتها مانصه « هكذا » في جميع النسخ وانظر . ولم أر في السكند وجهًا للنظر ، بل هو صحيح واضح .
- (٣) في ابن جماعة و س و ج « رخص » ، والألف ثابتة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم .
- (٤) أصل « الوجوب » السقوط والوقوع ، ثم استعمل في الثبوت ، ثم جاء منه المعنى الشرعى المعروف للوجوب . والشافعى أراد به هنا المعنى الثانى : الثبوت . ولم يفهم مصححون نسخ المطبوعة هنا فغيروا السكنة وجعلوها « بعد دخولها » . وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .
- (٥) في - « فإيهما » وهو مخالف للأصل .

١٦٢٧ - ^(١) وقضى رسول الله بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل ، وقضى بها على العاقلة .

١٦٢٨ - ^(٢) وكان ^(٣) العمدة يخالف الخطأ في القود والمائم ، ويرافقه في أنه قد تكون فيه دية ^(٤) .

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في ^(٥) كل امرئ فيما لزمه إنسا هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر ^(٦) يقتل خطأ - : قضيّنا على العاقلة في الحر يقتل خطأ ما ^(٧) قضى به رسول الله ، وجعلنا الحر يقتل عمدًا إذا كانت فيه دية - : في مال الجاني ، كما كان كل ما جئى في ماله غير الخطأ ، ولم تقس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل الخطأ ^(٨) .

١٦٣٠ - ^(٩) فإن قال قائل : وما الذى يعرّم الرجل من جنايته وما لزمه غير الخطأ ؟

- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعى » .
- (٢) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعى » .
- (٣) في - « فكان » وهو مخالف للأصل .
- (٤) « تكون » منقوطة في الأصل بالنسبة للوقوع ، وفي سائر النسخ بالياء التحية . وفي - « دية » وهو خطأ وخالف للأصل .
- (٥) في سائر النسخ « على » ، والذى في الأصل « في » . ثم عبت بها بعضهم فجعلوها « على » وما في الأصل صحيح بين .
- (٦) في س و ج زيادة « السلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في ابن جماعة ، فلا أدري من أين أثبت فيها .
- (٧) في سائر النسخ « ما » والياء ملصقة باليم مزادة في الأصل وليست منه . والنقل يعنى بنفسه وبالحرف ، كما هو معروف .
- (٨) انظر ماضى برقة (١٥٣٦) وما بعده .

طعام أرضي^(١) فأخرجت عُشْرَهُ ثم أقام عندى دَهْرَهُ^(٢) - : لم يكن على فيه زكاة، وفي أنى لو استهلكك لرجل شيئاً قوم على دنانير أو دراهم، لأنها الأمان في كل مال لمسلم^(٣)، إلا الديات.

١٥٣٤ - فإن قال : هكذا^(٤).

١٥٣٥ - قلت : فالأشياء تفرق بأقل مما وصفت لك .

١٥٣٦ - ^(٥) ووجدنا عاملاً في أهل العلم أن رسول الله قضى في جناية الحر المسلم على الحر المسلم^(٦) خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني، وعلماً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين، في كل سنة ثلثها، وبأسنان معلومة .

١٥٣٧ - ^(٧) فدل على معاني^(٨) من القياس، ساذك منها إن شاء الله بعض ما يحضرنى^(٩) :

(١) في س - « أرض » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س - « دهر » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة « مال لمسلم » وفي « مال المسلم » وكلاما مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « هنا هكذا » وكلمة « هنا » ليست في الأصل . وقد زادها بعضهم بحاشيته ، وكذلك زيدت في نسخة ابن جماعة وكتب عليها « صح » وما في الأصل صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره : هكذا قول ، أو نحوه ، وإما خبر والمبتدأ محذوف ، كأنه قال : هذا هكذا .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٦) كلمة « المسلم » ثابتة هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في النسخ المطبوعة « مال » والياء ثابتة في الأصل وابن جماعة .

(٩) في سائر النسخ زيادة « نها » وليست في الأصل ولكنها زيادة في بين السطور بخط آخر .

١٥٣٨ - إنا ووجدنا عاملاً في أهل العلم أن تاجني الحر المسلم من جناية عمداً^(١) أو فساد مال لأحد على نفسه أو غيره - : ففي ماله ، دون عاقلة ، وما كان من جناية في نفسه خطأ فعلى عاقلة .

١٥٣٩ - ثم ووجدنا جميعين^(٢) على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدين من جناية^(٣) في الجراح فصاعداً .

١٥٤٠ - ثم افرقوا فيما دون الثلث : فقال بعض أصحابنا : تعقل العاقلة الموضحة^(٤) ، وهي نصف العشر . فصاعداً ، ولا تعقل مادونها^(٥) .

١٥٤١ - ^(٦) فقلت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل مادونه : هل يستقيم القياس على السنة إلا بأحد وجهين ؟

(١) في النسخ « من جناية عمداً » وضبطت في ابن جماعة بذلك . وما هنا هو الذي في الأصل . وزاد بعضهم فيه ألفاً بعد الدال من « عمداً » .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في سائر النسخ « مجتمعين » وهو مخالف للأصل ، وقد حول بعضهم زيادة الناء فيه في الكلمة .

(٤) ضرب بعضهم على السكمة في الأصل وكتب فوقها « جناية » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٥) في سائر النسخ : « وقال بعض أصحابنا [لا] تعقل العاقلة [مادون الثلث] » وقال غيرهم : تعقل العاقلة [الموضحة] . والزيادات هذه ليست من الأصل ، بل زاد بعضهم كلمة « لا » فوق السطر وزاد الباقي بالحاشية . وهذه الزيادة لأدعي إليها ، بل لا موضع لها الآن ، لأن القول بأنها لا تعقل مادون الثلث سيذكره الشافعي فيما يأتي ، في الفقرة (١٥٤٠) وما بعدها . و « الموضحة » بكسر الصاد : المخرج الذي يبدى وضع العظم ، أى يباينه .

(٦) هذا مذهب الأخناف ، انظر الهداية مع تتبع التقدير (ج ٨ ص ٤١٢) وقد احتجوا لقولهم هذا بحديث لأصل له (وانظر نصب الرتبة (ج ١ ص ٢٩٩) .

(٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .

١٥٤٢ - قال : وما هما ؟

١٥٤٣ - قلتُ : أن تقول : لما وجدتُ النبيَّ قَصَى بالدية على العاقلة قلتُ به أتباعاً ، فما كان دونَ الدية في مالِ الجاني ، ولا تَقْبَسُ على الدية غيره ، لأنَّ الأصلَ : الجاني ^(١) أولى أن يُعْرَمَ ^(٢) جنايته من غيره ، كما يُعْرَمُ في غير الخطأ في الجراح ، وقد أوجب الله على القاتل خطأ دية ورَقَبَةً ، فزعمتُ أنَّ الرَقَبَةَ في ماله ، لأنها من جِنَايَتِهِ ، وأُخْرِجْتُ الديةَ من هذا المعنى أتباعاً ، وكذلك أتبعُ في الدية ، وأُضْرِفُ ^(٣) بما دونَها إلى أن يكونَ في ماله ، لأنه أولى أن يُعْرَمَ ^(٤) ما جَنَى من غيره . وكما أقولُ في المسح على الخفين : رخصةٌ - بالخبر عن رسول الله ، ولا ^(٥) أقيسُ عليه غيره

١٥٤٤ - أو يكونُ القياسُ من وجهٍ ثاني ^(٦) ؟

١٥٤٥ - قال ^(٧) : وما هو ؟

- (١) في سائر النسخ « من الجاني » وكلمة « أن » مضافة في الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليها كأنها أو غيره ، وحذفها جيد ، إذ المراد حكاية لفظ الأصل الذي يستند إليه الشافعي في احتجابه .
- (٢) « غرم » من باب « سَمِعَ » .
- (٣) في س « أضرِف » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في ابن جاعة و س « أول يُعْرَم » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في ابن جاعة و س و ج « فلا » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في سائر النسخ « ثلث » والباء ثابته في الأصل .
- (٧) في س و ج « فقال » وفي س « ون ذ » وكلاهما مخالف للأصل .

١٥٤٦ - قلتُ : إذ أخرج رسولُ الله ^(١) الجنايةَ خطأً على النفس مما جَنَى الجاني على غيرِ النفسِ وما جَنَى ^(٢) على نفسٍ عمداً ، فجعلَ على ^(٣) عاقبته ، يضمنونها ، وهي الأكثرُ - جمَعْتُ على ^(٤) عاقبته يضمنون الأقلُ من جناية ^(٥) الخطأ ، لأنَّ الأقلَّ أولى أن يضمنوه ^(٦) عنه من الأكثر ، أو في مثل معناه .

١٥٤٧ - قال : هذا أولى للمعنيين أن يُقاسَ عليه ، ولا يُشَبَّه هذا المسح على الخفين .

١٥٤٨ - ^(٧) فقلتُ له ^(٨) : هذا كما قلتُ إن شاء الله ، وأهل العلم يجمعون على أن تُعْرَمَ العاقلة الثلثُ وأكثرُ ، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قاسوا بعضَ ما هو أقلُّ من الدية بالدية !

١٥٤٩ - قال : أجل .

- (١) « أخرج » هنا مجاز ، لأنها بمعنى : فرق بين الجناية خطأً على النفس وبين غيرها من الخطأ على غير النفس ومن الممد . وانظر حاشية الفقرة (رقم ١٥١٩) .
- (٢) في سائر النسخ « وما جَنَى » وهو مخالف للأصل .
- (٣) كلمة « على » في الموضعين لم تذكر في سائر النسخ ، وهما ثابتان في الأصل ، وضرب عليهما بعض قارئيه ، ظن أنها خطأ ، لغرابية التركيب .
- (٤) في س « جنايته » وهو مخالف للأصل ، وقد عتب به بعضهم لغاؤلاً زيادة التاء بعد الياء .
- (٥) في س « أن يضمنوا » وفي ج « أول ما يضمنون » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٦) هنا في س زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
- (٧) « له » لم تذكر في س ، وهو ثابت في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جاعة وكشطت .

١٥٠٠ - قلْتُ له: فقد^(١) قال صاحبنا^(٢): أحسن ما سمعتُ
أن تترَمَّ العاقلةُ ثلثَ الديةِ فصاعداً ، وحكى أنه الأثرُ عندم ،
أفرايتَ إن اختجَّ له^(٣) مُحْتَجٌّ بحجتين ؟
١٥٠١ - قال : وما هما ؟

١٥٠٢ - قلتُ : أنا وأنتَ بجماعٍ على أن تترَمَّ العاقلةُ الثلثُ^(٤)
١٤٢ فأكثر ، ومختلفان فيما هو أقلُّ منه ، وإنما قامتِ الحجةُ بإجماعِ
وإجماعك على الثلث ، ولا خبرَ عندك في أقلِّ منه^(٥) - : ما تقولُ له ؟

١٥٠٣ - قال : أقولُ : إن إجماعِي من غير الوجه الذي ذهبَ
إليه ، إجماعِي إنما هو قياسٌ على أن العاقلةُ إذا غرِمَتْ الأكثرُ
ضَمَّتْ ما هو أقلُّ منه ، فمن حَدِّ لَكَ الثلثُ ؟ رأيتَ إن قال لك
غيرُك : بل تترَمُّ تسعةَ أعشارٍ ولا تترَمَّ مادونه ؟

١٥٠٤ - قلتُ : فن قال لك : فالثلثُ^(٦) يقدَحُ^(٧) من غرامه ،

(١) هذا في نسخ نسخة . وهو « سبعين » .

(٢) « قلتُ له قد » وفي ج « قلتُ له قد » وكلامه مخالف للأصل .

(٣) يريد الشافعي صاحبه شيخة مالك بن أنس ، وهو يعبر عنه بهذا كثيراً ، نادياً به .
عند ما يريد الرد عليه . ونسب الوصاف في هذا (ج ٣ ص ٦٩) : « قال مالك : والأمر
عندنا أن الدية لا تحس على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً ، فما بلغ الثلث فهو على

العاقلة ، وما كان دون الثلث فهو في مال الجارح حرة » .

(٤) « ف » لهم ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة : ثلث الدية ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٦) « ف » فيها أقلُّ منه ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في ابن جماعة « ب » « الثلث » بدون ألفاء ، وهي كناية في الأصل .

(٨) قدَحَهُ الأمرُ والخيلُ والذين يقدَحون قدَحاً : أنهه . قوله في اللسان .

(١) قلْتُ يُترَمُّ^(٢) معه أو عنه لأنه قدَحَ ، ولا يُترَمُّ^(٣) مادونه
بئر فادح .

١٥٠٥ - قال : أفرايتَ من لاملَ له إلا درهمين ، أما يقدَحُه
لأن يُترَمُّ الثلثَ والدرهم^(٤) فيبقى لاملَ له ؟ أفرايتَ^(٥) من له دنيا
عظيمةٌ . هل يقدَحُه^(٦) الثلثُ ؟

١٥٠٦ - قلْتُ له : أفرايتَ لو قال لك : هو لا يقولُ لك^(٧)
« الأمرُ عندنا » إلا والأثرُ مجتمعٌ عليه بالمدينة .

(١) في ابن جماعة « ب » « وإنما » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ « تفرم » في التوضيحين ، وهو مخالف للأصل .

(٣) في الأصل « والدرهم » كأنبتنا ، وهو واضح ، لأن من يترَم درهمان درهمين فدحه
الغرم . وعبث به عايت فأفلس باليه به ونونا وكنت فونها هو أو غيره « الدرهمين » !!
واضطربت سائر النسخ ، ففي « ب » « أن يترَم الثلث من الدرهمين » ، ولست أدري من
أين يخرج ثلث الدية من درهمين ؟ وفي ابن جماعة « ب » « أن يترَم الثلث
فيغرم الدرهمين » !

(٤) في سائر النسخ « أو رأيت » وهو مخالف للأصل .

(٥) « قدَحَ » من باب « تقع » ولكن ضبط المضارع هنا في الأصل بضمة فوق الياء .
وهو حجة في الثقة والاضبط ، والشافعي لغته سماع وحجة . ويظهر أن استعمال الفعل
من الرباعي كان قديماً ، ولم يرضه علماء اللغة ، لأنهم لم يسموه صحيحاً من يفتح بلفظه ،
فقد قال ابن دريد في الجوهرة (ج ٢ ص ١٢٣) : « فأما أفدَحِي فلم يقله أحد من
يوتق به » . وفي اللسان (ج ٣ ص ٢٧٤) : « فأما قول بعضهم في المفعول مُقدَح
فلا وجه له ، لأننا لا نعلم أفدَح » . وقال أيضاً : « ولم يسمع أفدحه الدين من يوتق
ببرييته » . وقد أنبتنا صحتها وشاهدنا من كلام الشافعي من أصل صحيح يوتق به ،
ويؤيده أن السكفة ضبطت أيضاً في نسخة ابن جماعة ضم الياء .

(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في سائر النسخ « لا حول » كأنهم جمعوا قوله « هو » فاعل « قال » . ولكن الذي في
الأصل « لا يقول » فتكون « هو » من مفعول القول ، وهو الصواب ، لأن هذا
الكلام فرسه الشافعي على اللسان من يفتح لتصرة رأي مالك ، والضمير « هو » راجع
إلى مالك . وقوله « لك » لم يذكر في النسخ ، وهو ثبت في الأصل .

١٦٢٤ - فرخصنا في العرايا بإرخاصه ، وهى بيع الرطب بالتمر ، وداخله في المزابنة ، بإرخاصه ^(١) ، فأثبتنا التحريم محرماً ^(٢) .
عاماً في كل شيء من صنف واحد مأكول ، بعضه جزأف وبعضه بكيل . : المزابنة ، وأحللنا العرايا خاصة بإحلاله من الجملة التى حرم ، ولم يُبطل أحد الخبرين بالآخر ، ولم نجعله قياساً عليه .
١٦٢٥ - قال : فما وجه هذا ؟

١٦٢٦ - قلت : يحتمل وجهين ، أولهما به عندى - والله أعلم - أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ماسوى العرايا ، ويحتمل أن يكون أرخص ^(٣) فيها بعد وجوبها ^(٤) في جملة النهى ، وأيهما ^(٥) كان فعلى طاعته ، بإحلال ما أحل وتحريم ما حرم .

- (١) قوله « بإرخاصه » تكرار للتأكيد ، وهى متعلقة كائناً بقوله « فرخصنا » .
- (٢) كتب مصحح س هنا بحاشيتها ما نصه « هكذا في جميع النسخ وانظر » ولم أر في الكلام وجهاً للنظر ، بل هو صحيح واضح .
- (٣) في ابن جماعة وس وس وج « رخص » ، والألف ثابتة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم .
- (٤) أصل « الوجوب » السقوط والوقوع ، ثم استعمل في الثبوت ، ثم جاء منه المعنى الشرعى المعروف للوجوب . والتأنيدي أراد به هنا المعنى الثانى : الثبوت . ولم يفهم مصححو النسخ الطبيعة ههنا فتغيروا الكلمة وجعلوها « بعد دخولها » . وهو بخلاف لأصل ونسخة ابن باجة .
- (٥) في س « فأيهما » وهو بخلاف للأصل .

١٦٢٧ - وقضى رسول الله بالديعة في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل . وقضى بها على العاقلة .
١٦٢٨ - وكان ^(١) العمد يخالف خطأ في القود والمأثم ، ويؤفقه في أنه قد تكون فيه دية ^(٢) .

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في ^(٣) كل امرئ فيما لزمه إنما هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر ^(٤) يقتل خطأ : قضينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ ما ^(٥) قضى به رسول الله ، وجعلنا الحر يقتل عمداً إذا كانت فيه دية : في مال الجاني ، كما كان كل ما جنى في ماله غير الخطأ ، ولم تيسر ماله من غرم بغير جراح خطأ على ماله من بقتل الخطأ ^(٦) .
١٦٣٠ - فإن قال قائل : وما الذى يغرّم الرجل من جنايته وما لزمه غير الخطأ ؟

- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثانى » .
- (٢) هنا في ابن جماعة وس وس وج زيادة « قال الثانى » .
- (٣) في س « فمكان » وهو بخلاف للأصل .
- (٤) « تكون » منقوطة في الأصل بالثبوت القوية ، وفي سائر النسخ بإلiale النجبة . وفي س « دية » وهو خطأ بخلاف للأصل .
- (٥) في سائر النسخ « على » والذى في الأصل « في » ثم عت بها بعضهم فجعلها « على » وما في الأصل صحيح بين .
- (٦) في س وس وج زيادة « السلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في ابن جماعة ، فلا أدري من أين أتيت فيها .
- (٧) في سائر النسخ « بنا » وإليه ملصقة باليم زيادة في الأصل وليست منه . والفعل يندى بنفسه وبالغرف ، كما هو معروف .
- (٨) انظر ماضى برقم (١٥٣٦) وما بعده .

طعام أَرْضِي^(١) فَأُخْرِجَتْ عُشْرُهُ ثُمَّ أَقَامَ عِنْدِي دَهْرَهُ^(٢) - : لم يكن على فيه زكاة، وفي أي لو استهلكك لرجل شيئاً قوم على دنانير أو دراهم، لأنها الأمان في كل مال لمسلم^(٣)، إلا الذبائت.

١٥٣٤ - فَإِنْ قَالَ : هكذا^(٤).

١٥٣٥ - قلعت : فالأشياء تفرق بأقل مما وصفت لك .

١٥٣٦ - (٥) ووجدنا عائداً في أهل العلم أن رسول الله قفى في جناية الحر المسلم على الحر المسلم خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني، وعائداً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين، في كل سنة ثلثها، وبأسنان معلومة .

١٥٣٧ - (٦) فدل على معاني^(٧) من القياس، ساذكر منها إن شاء الله بعض ما يحضرني :

- (١) في س « أرض » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في س « دهر » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ابن جاعة « مال للمسلم » وفي س « مال المسلم » وكلاما مخالف للأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « هذا هكذا » وكذا « هذا » ليست في الأصل . وقد زادها بعضهم بحاشيته ، وكذلك زيدت في نسخة ابن جاعة وكتب عليها « صح » وما في الأصل صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره : هكذا قول ، أو نحوه ، وإما خبر والمبتدأ محذوف ، كأنه قال : هذا هكذا .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال النعمي » .
- (٦) كلمة « المسلم » ثمانية هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
- (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال النعمي » .
- (٨) في النسخ المطبوعة « مال » وإليه ثبت في الأصل وابن جاعة .
- (٩) في سائر النسخ زيادة « منها » وليست في الأصل ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط آخر .

١٥٣٨ - وأنا وجدنا عائداً في أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جناية عمده^(١) أو فساد مال لأحد على نفسه أو غيره - : ففي ماله دون عاقلة ، وما كان من جناية في نفسه خطأ فعلى عاقلة .

١٥٣٩ - ثم وجدناهم مجمعين^(٢) على أن تعقل العاقلة ما يتنفع ثلث الذبئة من جناية^(٣) في الجراح فصاعداً .

١٥٤٠ - ثم افرقوا فيما دون الثلث : فقال بعض أصحابنا : تعقل العاقلة الموضحة^(٤) ، وهي نصف المشير ، فصاعداً ، ولا تعقل مادونها^(٥) .

١٥٤١ - فقلعت لبعض من قال تعقل نصف المشير ولا تعقل مادونه : هل يستقيم القياس على السنة إلا بأحد وجهين ؟

- (١) في النسخ « من جناية عمداً » وضبط في ابن جاعة بذلك . وما هنا هو الذي في الأصل . وزاد بعضهم فيه ألفاً بعد الدال من « عمداً » .
- (٢) هنا في س وج زيادة « قال النعمي » .
- (٣) في سائر النسخ « مجتمعين » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم زيادة الفاء فيه في السكنة .
- (٤) ضرب بعضهم على السكنة في الأصل وكتب فوقها « جانيه » . وبذلك ثبت في سائر النسخ .
- (٥) في سائر النسخ : « فقال بعض أصحابنا [لا] تعقل العاقلة [مادون الثلث ، وقال غيرهم : تعقل العاقلة] الموضحة » . والزيادات هذه ليست في الأصل ، بل زاد بعضهم كلمة « لا » فوق السطر وزاد الباقي بالحاشية . وهذه الزيادة لا داعي إليها ، بل لا موضع لها الآن ، لأن القول بأنها لا تعقل مادون الثلث سيذكره الشافعي فيما يأتي ، في الفقرة (١٥٥٠) وما بعدها . و « الموضحة » بكسر الضاد : الجرح الذي يبدى وضوح النظر ، أي يباينه .
- (٦) هذا مذهب الأحناف ، انظر إهداية مع فتح القدير (ج ٨ من ٤١٢) وقد احتجوا لقولهم هذا بحديث لأصل له (ونظر نسب الرأية (ج ٤ من ٣٩٩) .
- (٧) هنا في ابن جاعة و س وج زيادة « قال النعمي » .

١٥٥٧ - قال : والأمر المجتمع عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة^(١) ؟ قال^(٢) : فكيف تكلف^(٣) أن تحكي لنا الأضعف من الأخبار المنفردة ، وامتنع^(٤) أن يحكي لنا الأقوى اللازم من الأمر المجتمع عليه ؟

١٥٥٨ - قلنا : فإن قال لك القائل : لقللة الخبر وكثرة الإجماع عن أن يحكي . وأنت قد تصنع مثل هذا ، فتقول : هذا أمر مجتمع عليه !

١٥٥٩ - قال : لست أقول ولا أحد^(٥) من أهل العلم « هذا مجتمع عليه » - : إلا لا تلقى عالماً أبداً إلا قاله لك وحكاه عن من قبله ، كالظهر أربع^(٦) ، وكتحريم الحر ، وما أشبه هذا^(٧) ، وقد أجده

- (١) الظاهر عندي أن هذا الكلام من قول الناظر الشافعي ، ساقه على سبيل الاستفهام الإنكارى ، يستغرب الاحتجاج بما يسوء « عمل أهل المدينة » ، وأن قوله بعد ذلك « قال فكيف تكلف » إلخ إتمام للاعتراض ، أو بيان للانكار . ويؤيد ذلك أن كلمة « قال » الثانية كتبت في نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالجرة ، منأ للاشتباه ، حتى يتصل كلام ناظر الشافعي بدون فصل .
- (٢) كلمة « قال » ثابته في الأصل والنسخ المطبوعة ، وثبت أيضاً في ابن جماعة ثم ضرب عليها بالجرة ، كما بينا في الحاشية السابقة . والضمير فيها راجع إلى ناظر الشافعي .
- (٣) في س « تكلف » بالنون ، وهو خطأ وخالف للأصل وابن جماعة .
- (٤) في سائر النسخ « وامتنع من » وحرف « من » ليس في الأصل .
- (٥) في س « واحد » وهو مخالف للأصل .
- (٦) يعني أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلا في الأمر المعلوم من الدين بالضرورة ، كما أومأنا ذلك ، وأقنا الحجة عليه مراراً في كثير من حواشينا على الكتب المختلفة .

يقول « المجتمع عليه^(١) » وأجبت من المدينة^(٢) من أهل العلم كثيراً يقولون بخلافه ، وأجد عامة أهل البلدان على خلاف ما يقول « المجتمع عليه^(٣) »

١٥٦٠ - قال^(٤) : فقلت له^(٥) : فقد يلزمك في قولك « لا تعقل ما دون الموضحة » مثل ما لزمه في الثالث .

١٥٦١ - فقال لي : إن فيه^(٦) علة بأن رسول الله لم يقض فيما دون الموضحة بشيء .

١٥٦٢ - فقلت له : أفرأيت إن عارضك معارض فقال : لا أنفي فيما دون الموضحة بشيء . لأن رسول الله لم يقض فيه بشيء ؟

١٥٦٣ - قال : ليس ذلك له ، وهو^(٧) إذا لم يقض فيما دونها بشيء فله يهدر^(٨) ما دونها من الجراح .

- (١) في ابن جماعة وس وج « المجتمع عليه » وفي « الأمر المجمع عليه » ، وكلها مخالف للأصل .
- (٢) في سائر النسخ « بالمدينة » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير « من » في الأصل ليجعلها « وأقنا » .
- (٣) هذا وإن كان كلام الناظر الشافعي يتكلم عنه ، إلا أنه رأيته أنطى فيه كثيراً ، إذ يرد دعوى الاحتجاج بأمر المدينة ، أو بما يسوء « عمل أهل المدينة » . وانظر كلامه في ذلك في اختلاف الحديث بحاشية الأم (ج ٧ ص ١٤٧ - ١٤٨) وفي اختلاف مالك والشافعي في نفس الجزء في مواضع كثيرة أمها (س ١٨٨) .
- (٤) كلمة « قال » لم تذكر في ابن جماعة وس . وفي س وج « قال الشافعي » وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٥) في س « قلت له » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل .
- (٦) في ابن جماعة « قال إن لي فيه » . وفي النسخ المطبوعة « فقال إن لي فيه » وكلاما مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم فيه على كلمة « لي » قبل « إن » وكتبها فوقها .
- (٧) في س « هو » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل .
- (٨) « هدر » من « يهر » و « هدر » يستعمل لازماً ومتدياً ، ويقال أيضاً « هدر » بالهزة ، وكما في معنى إبطال الدم وتركه بغير قود ولادية .

١٥٦٤ - قال^(١) : وكذلك^(٢) يقول لك : وهو إذا^(٣) لم يقل
لا تمقل العاقلة ما دون الموصحة فلم يحرم أن تمقل العاقلة ما دونها ،
ولو قضى في الموصحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة
أن تغرم ما دونها ، إذا غرمت الأكثر غرمت الأقل ، كما قلنا نحن
وأنت واحتجبت على صاحبنا ، ولو جاز هذا لك^(٤) جاز عليك .
١٥٦٥ - ولو قضى النبي بنصف العشر على العاقلة - : أن يقول
قائل^(٥) : تغرم نصف العشر والدية ولا تغرم ما بينهما ، ويكون ذلك
في مال الجاني ؟ ! ولكن هذا غير جائز لأحد ، والقول فيه : أن
جميع ما كان خطأ فعلى العاقلة ، وإن كان درهماً^(٦) .

١٥٦٦ - وقلت له : قد قال بعض أصحابنا : إذا جنى الحر على
العبد جناية فأتى على نفسه أو ما دونها خطأ فهي في ماله ، دون

- (١) « قال » يعني الثاني نفسه ، وهذا تنويع منه في العبارة . وضرب بعضهم عليها في الأصل وكسب فونها « قلت » وبذلك ثبت في ابن جماعة « ب » وفي « س » وج « قل قلت » .
- (٢) في سائر النسخ « فكذلك » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في « ب » هو وإذا « وهو مخالف للأصل ، بل هو غير جيد .
- (٤) في « س » وج « ولو جازك هذا » بالتقديم والتأخير . وهو مخالف للأصل ، ويظهر أن ذلك جاء لمصححها من نسخة ابن جماعة ، ولكن فيها حرف « هـ » بغيره فوق « ذلك » وفوق « هذا » علامة التقديم والتأخير في اصطلاح النسخين والملاء التمام .
- (٥) قوله « أن يقول قائل » كأنه فعل لفعل محذوف ، تقديره : يجوز أن يقول قائل الخ ؟
- (٦) هنا يحتاج إلى الأصل « يبلغ » .
- (٧) هذا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » . وزيد في الأصل بين السطرين « قال » .

عاقفته . ولا تمقل العاقلة عبداً ، فقلنا هي جناية حر ، وإذا^(١) قضى
رسول الله أن عاقبة آخر تحيل^(٢) جنيته في حر^(٣) إذا كانت غرماً
لاحتماً بجناية خطأ^(٤) . وكذلك^(٥) جنيته في العبد إذا كانت غرماً
من خطأ ، والله أعلم ، وقلت بقولنا فيه ، وقلت : من قال لا تمقل
العاقلة عبداً احتمل قوله لا تمقل جناية عبد ، لأنها في عنقه ، دون
مال سيده غيره^(٦) ، فقلت بقولنا ، ورأيت ما احتجبت^(٧) به من
هذا حجة صحيحة^(٨) داخلة في معنى الشئ ؟

١٥٦٧ - قال : أجل .
١٥٦٨ - قال^(٩) : وقلت له : وقال^(١٠) صاحبك وغيره من

- (١) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .
- (٢) في « س » « تحيل » وهو خطأ .
- (٣) في « ب » « في الحر » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في سائر النسخ « بجناية خطأ » . وقد ضرب بعضهم على الباء وإفاء من « بجناية » وأكتب فوقها « به » .
- (٥) في سائر النسخ « فكذلك » بإفاء ، والمعنى عليها ، ولكن الأصل بالواو ، والثاني يقرب في استعمال الحروف ووضع بعضها موضع بعض .
- (٦) « غيره » بدل من « سيده » . وفي « ب » « دون مال غيره » بخذف « سيده » وفي باقي النسخ « دون مال سيده وسيده غيره » . وزيادة « وسيده » مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٧) في سائر النسخ « احتجبت » وقد عبت بعضهم في الأصل فألحق أنا في التاء وأزال إحدى نقطتها فقرأ « نا » .
- (٨) في « س » وج « من هذه الحجة الصحيحة » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو أيضاً خطأ واضح .
- (٩) في سائر النسخ زيادة « الثاني » .
- (١٠) في « ب » « قال » بدون الواو ، وهي ثبوت في الأصل .

أصحابنا: جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه، ففي عينه نصف ثمنه، وفي موضعته نصف عشر ثمنه، وخالفنا فيه، فقلنا: في جراح العبد ما تنقص من ثمنه.

١٥٦٩ - قال: فأنا أبدأ وأسالك عن حجتك في قول جراح العبد في دينه^(١) - أخبرنا قلته أم قياساً؟

١٥٧٠ - قلت: أما الخبر فيه فعن سعيد بن المسيب.

١٥٧١ - قال: فذكره؛

١٥٧٢ - قلت: أخبرنا سفيان^(٢) عن الزهري^(٣) عن سعيد بن المسيب أنه قال: عقل العبد في ثمنه، فسمته منه كثيراً هكذا^(٤)،

(١) أي في القول بأن جراح العبد في دينه، يعني في تشبيه ثمن العبد بالدية. فقلنا «جراح» مرفوع على الإبداء. والوجه كلها مضافة إلى «قول». وهذا هو الذي في الأصل، وهذا توجيهه. وقد عبت بعضهم فيه، فألحقوا كلمة «قول»، وزادوا بحاشيته بعد كلمة «العبد» في ثمنه كجراح الحر، وزعموا أنه السلام ناقص فيثمة!! وعن ذلك اضطربت النسخ الأخرى، ففي ابن جماعة «في قولك جراحه في ثمنه كجراح الحر في دينه». وفي النسخ المطبوعة «في قولك جراحة العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه».

(٢) في ابن جماعة و س و ج زيادة «بن عينة».

(٣) في ابن جماعة و س «عن ابن شهاب» وما هنا هو الذي في الأصل، ثم زاد بعضهم بحاشيته «ابن شهاب» وأشار إلى موضعها بعد كلمة «عن»، فاشتبه الأمر على ناسخ من فكسب «عن الزهري عن ابن شهاب»!! والزهري هو ابن شهاب.

(٤) في سائر النسخ «هكذا كثيراً» بالتقديم والتأخير، وهو مخالف للأصل.

وربما قال: كجراح الحر في دينه^(١) قال: ابن شهاب: فإن ناساً يقولون^(٢): يقوم سبعة.

١٥٧٣ - فقال: إنما^(٣) سألتك خيراً تقوم به حجتك.

١٥٧٤ - فقلنا: قد^(٤) أخبرتك أنني لأعرف فيه خيراً عن أحد أعلى من سعيد بن المسيب.

١٥٧٥ - قال: فليس في قوله حجة.

١٥٧٦ - قال: وما ادعيت ذلك فترده علي!

١٥٧٧ - قال: فاذكر الحجة فيه؟

١٥٧٨ - قلت^(٥): قياساً على الجنابة على الحر.

١٥٧٩ - قال: قد يفارق الحر في أن دية الحر مؤنثة،

(١) هنا بحاشية الأصل بخط آخر زيادة نصها: «قال الشافعي: أخبرنا الثقة يعني يحيى بن حسان عن أبي الثيب بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال: جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه». وهذه الزيادة ثبتت في سائر النسخ مع اختلاف قليل في بعض الألفاظ. ورواية سعيد التي في الأصل رواها الشافعي أيضاً في الأم (ج ٦ ص ٩٠) بدون قوله «فسمته منه كثيراً» الخ ثم روى بعدها هذه الزيادة.

(٢) في ابن جماعة و س و ج «وإن ناساً يقولون» وفي س «وإن ناساً يقولون» وما هنا هو الأصل، ثم حول بعضهم تغيير ألفاء واواً، وكتب فوقها «وإن» وحسروا لاماً في الباء من «يقولون».

(٣) عبارة الأم: «وقال ابن شهاب: وكان رجال يقولون: يقوم سبعة».

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي» بتأخير في الأصل بين السطور «قال».

(٥) في ابن جماعة «قال فسمنا» وفي ج «فقال فسمنا» وكلاهما مخالف للأصل.

(٦) في س «فقلت له قد» وفي س و ج «فقلت فقد».

(٧) «قال» يعني الشافعي نفسه، وضرب عليها بعضهم في الأصل وكتب فوقها «قلت» وبذلك ثبتت في سائر النسخ.

(٨) في سائر النسخ «قلت فثمة» والتي في الأصل كلمة واحدة، تحتل أن تحراً «قلت» وتحتل أن تحراً «فثمة»، وعلى كل فالمراد واضح، على تقدير حذف الأخرى.

١٥٩٥ - قلت: وزعمنا أننا تقتل العبد بالعبد؟

١٥٩٦ - قال: وأنا أقوله.

١٥٩٧ - قلت: فقد جامع الحر في هذه الممانى عندنا وعندك،

في أن يئنه وبين المملوك مثله فصاحاً في كل جرح، وجامع البعير في معنى أن ديتة ثمنه، فكيف اخترت في جراحته^(١) أن تجعلها

١٥٩٨ كجراحة بعير^(٢)، فتجعل فيه ما تقتضيه. ولم تجعل جراحته^(٣) في ثمنه

كجراح الحر في ديتة؟ وهو يجمع الحر في خمسة معاني^(٤)، ويفارقه في معنى واحد؛ أليس أن تقيسه على ما يجمعه في خمسة معاني^(٥) أولى

بك من أن تقيسه على ما يجمعه في معنى واحد؟! مع أنه يجمع الحر في أكثر من هذا: أن ما حرم على الحر حرم^(٦) عليه، وأن عليه

الحدود والصلاة والصوم وغيرها من الفرائض، وليس^(٧) من

البهائم بسبيل!!

١٥٩٨ - قال: رأيت^(٨) ديتة ثمنه؟

(١) في س - وجراحه، وهو مخالف للأصل.

(٢) في ابن جماعة «كجراحة البعير»، وفي س «كجراح البعير» وكلاما مخالف للأصل.

(٣) في النسخ المطبوعة «معان» والباء ثابتة في الأصل وابن جماعة.

(٤) في س «مجرد» وفي س و ج «ابن جماعة» و«مجرد» والأصل «حرم» ثم ألحق بعضهم برأس الحاء حرفاً يشبه بين الباء والميم بدون قطع، فمن ذلك اضطربت النسخ.

(٥) في سائر النسخ «وأن ليس»، وحرف «أن» مضاف في الأصل بين السطور، ثم ضرب عنه.

(٦) في ج «وقد رأيت» وفي س و «قد رأيت» وحرف «قد» ليس في الأصل.

(٧) في ج «وقد رأيت» وفي س و «قد رأيت» وحرف «قد» ليس في الأصل.

(٨) وكان مكتوباً في نسخة ابن جماعة ثم كسح.

١٥٩٩ - قلت: وقد رأيت دية المراق نصف دية الرجل.

فما نفع ذلك جراحاً أن تكون في دينها، كما كانت جراح الرجل

في ديتة!!

١٦٠٠ - ^(١) وقلت له: إذا كانت الدية في ثلاث سنين

إبلاً^(٢)، أفليس^(٣) قد زعمت أن الإبل تكون بصفة ديناً^(٤)؟ فكيف

أنكرت أن تشتري الإبل بصفة إلى أجل؟ ولم تقيسه^(٥) على الدية

ولا على الكتابة ولا على المير، وأنت تجيز في هذا كله أن تكون

الإبل بصفة ديناً!! خالفت فيه القياس، وخالفت الحديث نصاً عن

النبي: «أنه استسلف بعيراً^(٦) ثم أمر بقضائه بعدد»!!

(١) هنا في س زيادة «قال الشافعي رحمه الله تعالى».

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة «إبلاً» وليست في الأصل، ولكنها مضافة بحاشيته بخط

آخر، وزيدت أيضاً في ابن جماعة فوق السطر، وعليها «صح».

(٣) في س و ج «فليس» بخلاف مزة الاستفهام، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة.

(٤) يعني تكون ديناً في اللغة بالوصف.

(٥) «لم» هي الثانية الجازمة، ولذلك كتب في النسخ الأخرى «ولم تبه» بخلاف الباء

بعد اتفاق، ولكنها ثابتة في الأصل، فضبطنا الفعل بالرفع والجزم، على احتجاب:

أن يكون مجزوماً والياء إشباعاً لحركة التاني، أو تكون «لم» نافية فقط بمعنى

«ما» فلا تجزم، على ما مضى مراراً من صنيع الشافعي في الرسالة، لأنها لغة معروفة

وإن كانت نادرة، كما قل صاحب الفقه عن ابن مالك: أن رفع الفعل بعدها لغة

لا ضرورية، وانظره بحاشية الأمير (ج) ٢٧٠ من ٣٧١. وانظر أيضاً

تعليلات مسدقنا علامة الشيخ محمد يحيى الدين على شرح ابن عبيش على الفصل

(ج ٧ من ٨ - ٩).

(٦) «استسلف» أي اقترض، والعرب تسمي القرض «سلفاً».

١٦٢٤ - فرخصنا في المرايا بإرخاصه ، وهي بيع الرطب بالتمر ، وداخله في الزابنة ، بإرخاصه^(١) ، فأثبتنا التحريم محرماً^(٢) عامّاً في كل شيء من صنف واحد ما كولي ، بعضه جزاف وبعضه بكيل - للزابنة ، وأحللنا المرايا خاصة بإحلاله من الجملة التي حرّم ، ولم نبطل أحد الخبرين بالآخر ، ولم نجعله قياساً عليه .

١٦٢٥ - قال : فاجه هذا ؟

١٦٢٦ - قلت : يحتمل وجهين ، أولاً به عندي - والله أعلم - أن يكون ما نعى عنه جملة أراد به ما سوى المرايا ، ويحتمل أن يكون أرخص^(٣) فيها بمد وجوبها^(٤) في جملة النعي ، وأثبتهما^(٥) كان فعلينا طاعته ، بإحلال ما أخلّ وتحريم ما حرّم .

- (١) قوله « بلرخاصه » تكرار للتأكيد ، وهي متفقة كالتي قبلها بقوله « فرخصنا » .
- (٢) كتب مصحح س هنا بجائزتها مانعه « مكنا في جميع النسخ وانظر » ولم أر في السلام وجهاً لنظر ، بل هو صحيح واضح .
- (٣) في ابن جماعة وس و ج « رخص » ، والألف ثابتة في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم .
- (٤) أصل « الوجوب » القوط والوقوع ، ثم استعمل في الثبوت ، ثم جاء منه التي الصريح للوجوب للوجوب . والثاني أراد به ما للمعنى الثبوت : الثبوت . ولم يفهم مصححو النسخ الطروعة حسداً فنبروا الكلمة وجعلوها « بد دخولها » . وهو مخالف للأصل وقصة ابن جماعة .
- (٥) في س « فأثبتها » وهو مخالف للأصل .

١٦٢٧ - وقضى رسول الله بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ مائة من الإبل ، وقضى بها على العاقلة .

١٦٢٨ - وكان^(١) العمد يخاف الخطأ في القود والمأثم ، ويوافقه في أنه قد تكون فيه دية^(٢) .

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في^(٣) كل امرئ فيما لزمه إنما هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر^(٤) يقتل خطأ - : قفينا على العاقلة في الحر يقتل خطأ ما^(٥) قضى به رسول الله ، وجعلنا الحر يقتل عمداً إذا كانت فيه دية - : في مال الجاني ، كما كان كل مأثم في ماله غير الخطأ ، ولم نقيس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ على ما لزمه بقتل الخطأ^(٦) .

١٦٣٠ - فإن قال قائل : وما الذي يقرم الرجل من جنائته وما لزمه غير الخطأ ؟

- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .
- (٢) هنا في ابن جماعة وس و ج زيادة « قال الثاني » .
- (٣) في س « فمكنا » وهو مخالف للأصل .
- (٤) « تكون » متروكة في الأصل بالبناء القوية ، وفي سائر النسخ الباء التحية . وفي س « دية » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٥) في سائر النسخ « على » والتي في الأصل « في » ، ثم عت بها بعضهم فجعلها « على » وما في الأصل صحيح .
- (٦) في س و ج زيادة « السلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في ابن جماعة ، فلا أدري من أين أثبت فيها .
- (٧) في سائر النسخ « عا » والياء ملصقة بالمزة في الأصل وليست منه . والفعل يفتى بنفسه وبالطرف ، كما هو معروف .
- (٨) انظر ما مضى برقم (١٥٣٦) وما بعده .

١٦٤٠ - والقياسُ فيما جَنَى على بَهْمَةٍ أو مَتَاعٍ أو غَيْرِهِ - على مَا وَصَفْتُ - : أَنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ ، لِأَنَّ الْأَكْثَرَ الْمَعْرُوفَ أَنَّ مَا جَنَى فِي مَالِهِ ، فَلَا يُقَاسُ عَلَى الْأَفْثَلِ وَيُتْرَكُ الْأَكْثَرُ الْمَقُولُ ، وَيُخْصُّ الرَّجُلُ الْحُرُّ يَقْتُلُ ^(١) الْحُرَّ خَطَأً فَتَقِفُهُ الْعَاقِلَةُ ، وَمَا كَانَ مِنْ جُنَايَةٍ خَطَأً عَلَى نَفْسٍ وَجُرْحٍ ^(٢) - : خَبَرًا وَقِيَاسًا ^(٣) .

١٦٤١ - وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ فِي الْجَيْنِ بَغْرَةً ، عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ ^(٤) ، وَقَوْمٌ أَهْلُ الْعِلْمِ الثَّرَّةُ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ^(٥) .

١٦٤٢ - قَالَ ^(٦) : فَلَا مُمْحَكًا ^(٧) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ سَأَلَ عَنِ الْجَيْنِ : أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى ؟ إِذْ ^(٨) قَضَى فِيهِ - : سَوَى ^(٩) بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى

- (١) «يقتل» فعل مضارع واضح النقط بإياه التحية في الأصل ، وفي سائر النسخ «يقتل» بإياه الجبر والمصدر . وما في الأصل أجود وأليق بالسياق .
- (٢) «في سائر النسخ» أو جرح ، والألف مزادة في الأصل وليست منه .
- (٣) «في ب» أو قياساً ، وهو مخالف للأصل .
- (٤) «منا في سائر النسخ» زيادة «قال الثاني» .
- (٥) «مضى هذا الحديث بإسناده برقم (١١٧٤)» .
- (٦) «وقومها بعضهم عسراً من الإبل» ، وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .
- (٧) «كلمة «قال» ثابتة في الأصل» ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي ب «قال الثاني رحمه الله تعالى» .
- (٨) «ممكنها هو بإتيان حرف العلة مع الجازم» ، ويمكننا رسم بالألف في الأصل ، لحافظنا على رسمه . وفي سائر النسخ «لم يحك» على المادة .
- (٩) «في س و ج» «إذا» وهو مخالف للأصل .
- (١٠) «سوى» و«بعت» في الأصل بالألف «سوا» وعلى السين ضمة وعلى الواو شدة ، فتكون مبنية فاعلاً ، وهي جواب البسيط «فما» . والفاعل مستتر ، يعود على معلوم من الكلام ، كأنه قال : سوى أهل العلم الخ ، ويدل على ذلك قوله بعد : «ولو سقط حيا فأت جملوا» الخ . ولم يفهم قارئو الأصل ومن يعدم وجه هذا ، تنصرف فيه بعضهم وألحق في الأصل ما بالين ، لصير «قوى» وبذلك ثبت في سائر النسخ ، وهو خطأ ، لأن السلام نفس بيها جواب الشرط .

إِذَا سَقَطَ مَيْتًا ، وَلَوْ سَقَطَ حَيًّا فَاتَ جَمَعُوا فِي الرَّجُلِ مَائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي الْمَرْأَةِ خَمْسِينَ .

١٦٤٣ - ^(١) فَلَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُقَاسَ عَلَى الْجَيْنِ شَيْءٌ ، مِنْ قَبْلِ أَنْ الْجَنَابَاتِ عَلَى مَنْ عُرِفَتْ جُنَايَتُهُ مَوْتَاتٍ مَعْرُوفَاتٍ . مَفْرُوقٌ فِيهَا بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى . وَأَنْ لَا يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي أَنْ لَوْهَقَطَ الْجَيْنُ حَيًّا ثُمَّ مَاتَ كَانَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ، إِنْ كَانَ ذَكَرًا فَائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، وَإِنْ كَانَتْ أُنْثَى ^(٢) غَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَأَنْ السَّلَمِينَ - فِيمَا عَلِمَتْ - لَا يَخْتَلِفُونَ أَنْ رَجُلًا ^(٣) لَوْ قَطَعَ الْمَوْتَى لَمْ يَكُنْ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِيَّةٌ وَلَا أَرْضٌ ، وَالْجَيْنُ لَا يَبْدُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا أَوْ مَيْتًا .

١٦٤٤ - ^(٤) فَلَمَّا حَكَمَ فِيهِ ^(٥) رَسُولُ اللَّهِ بِحُكْمٍ فَارَقَ حُكْمَ النَّفْسِ ^(٦) ، الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتِ ، وَكَانَ مُتَيْبٌ الْأَمْرِ - : كَانَ الْحُكْمُ بِمَا ^(٧) حَكَمَ بِهِ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعًا لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ .

- (١) «منا في النسخ» زيادة «قال الثاني» .
- (٢) «في ابن جماعة و س و ج» «وإن كان أنثى» وهو مخالف للأصل .
- (٣) «في ابن جماعة و ب» «لا يختلفون في أن الرجل» وهو مخالف للأصل .
- (٤) «منا في س و ج» زيادة «قال الثاني» .
- (٥) «كلمة «فيه» لم تذكر في ب» ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .
- (٦) «كلمة «النفوس» لم تذكر في ب و س» ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة ، وقد ضرب عليها بعضهم في الأصل ، ثم كتب فوقها هو أو غيره «صح» لإبانت صحتها .
- (٧) «في ج» «فيها» بدل «بما» وهو خطأ ومخالف للأصل .

١٦٤٥ - قال: فهل تعرف له وجهاً؟

١٦٤٦ - قلت: وجهاً واحداً، والله أعلم.

١٦٤٧ - قال: وما هو؟

١٦٤٨ - قلت: يقال: إذا لم تعرف له حياة، وكان لا يُصَلَّى عليه ولا يَرْتُ. قال: حكم فيه أنها جناية على أمه، وقت فيها رسول الله شيئاً قومته المسلمون، كما وقت في الموضحة.

١٦٤٩ - قال: فهذا وجهه؟

١٦٥٠ - قلت: وجهه لا يبين الحديث أنه حكم به له، فلا

يصح^(١) أن يقال إنه حكم به له، ومن قال إنه حكم به^(٢) لهذا المعنى قال: هو للمرأة دون الرجل، هو^(٣) للأُم دون أبيه، لأنه عليها جُنْيٌ، ولا حكم للجنين يكون به موزوناً، ولا يؤزَنُ من لا يَرْتُ.

١٦٥١ - قال: فهذا قولٌ صحيح؟

(١) في ابن جماعة و س و ج «ما هو» والواو ثابته في الأصل.

(٢) يعني: فهذا وجه جيد يؤخذ به، كما هو مفهوم من سياق الكلام.

(٣) في س «يصلح» والقي في الأصل «يصح» ثم حاول بعضهم وضع لام بين الصاد والهاء. وفي ج «فلا تصح الأخبار أن يقال» الخ وموكلهم لاسم له.

(٤) هنا في س و ج زيادة «له» وليست في الأصل.

(٥) في سائر النسخ «وهو» زيادة الواو، وعليها في ابن جماعة «وه» وليست في

الأصل، وحذفها الصواب، لأن اللمة بدل من التي قبلها، ليست منارة لها.

- قلت: الله أعلم.

١٦٥٣ - قال: فإن لم يكن هذا وجهه^(١) فما يقال لهذا الحكم؟

١٦٥٤ - قلنا: يقال له: سنة تُعْبَدُ العبادُ بأن يحكموا بها.

١٦٥٥ - وما يقال لغيره مما يدل الخبر على المعنى الذي

له حكم به؟

١٦٥٦ - قيل: حكم سنة تُعْبَدُ بها لأمر عرفوه بمعنى^(٢)

الذي تُعْبَدُ له في السنة، فقتلوا عليه ما كان في مثل معناه^(٣).

١٦٥٧ - قال: فإذا كره منه وجهاً غير هذا، إن حَضَرَكَ، تجتمع

فيه ما يُقاسُ عليه ولا يُقاسُ^(٤)؟

(١) في س «وجهاً» وهو خطأ وخالف للأصل.

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال» وليست في الأصل، والسلام على إيرادها، لأن منظر الشافعي سأله عما يسي هذا الحكم الذي لم تعرف وجهه ولا علمه؟ فأجاب به بأنه حكم تعبدى، فسأله ثانياً عما يسي به الحكم الذي يرد في الكتاب أو السنة ونعرف وجهه والملة التي من أجلها حكم به، وهو الحكم الذي لا القياس عليه؟ فأجاب به بقوله «قيل حكم سنة» الخ، أى أنه حكم عرفنا الملة فيه نفيس عليه؟ وقد تعبدنا الله به أيضاً. فقلنا الطاعة في كل الأحكام، ما عرفنا علمه أطناه وقننا عليه ما اشترك معه في الملة، وكننا بذلك مطيعين له نصاً واستئذاناً، فشكله بطله قاعدة عامة تشمل وتشم ما اشترك^(٥) في الملة، وما لم نعرف علمه أطناه ولم نعرف علمه عليه، وليس لنا أن نضع الأخذ به إذ لم نعرف علمه.

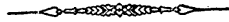
(٣) في سائر النسخ «عرفوا المعنى» الخ، وهو مخالف للأصل، ولكن تصرف فيه بعضهم فجعل الماه ألفاً والياء ألفاً ولاماً. وهو عمل غير سعيد، وما في الأصل هو الصواب.

(٤) هنا بحاشية الأصل: «بلغ السماع في المجلس الثامن عشر، وسمع ابن عمه».

(٥) في س و ج «ولا يقاس عليه» والزيادة ليست في الأصل ولا في ابن جماعة، بل كتب في موضعها في ابن جماعة «وه» دلالة على أن حذفها هو الثابت في النسخ التي قولت عليها.

كتاب النفاض

نقائض جرير والفرزدق



طبع
في مدينة ليدن المحروسة
بمطبعة بريل
سنة ١٩٥٥ المسيحية

في حارة السرى يديف نفا
 لم تظلموا انما اصاب الكفا
 وم منعبد نناي نفا
 ومال شعم النسي منه حفا

والنفس الرقيق * قال وكان الاحنف بعد الحرب اتم ايلش بن قنادة بن مؤنة الغنيمي
 يوم البريد حمل معه البعثن فجات بنو مغليس فقالوا للاحنف يكن الامر لبي مغليس
 وتخليل العملة رجل من عيشن لا ترضى فلهذا الاحنف فقال عجات لأخواله عنها L 192
 فقال منع وضعة فجات الالباء وم عيشن وعوف وجشم وعوافه وثالك بنو سعد فقالوا
 لا ترضى ان تخرج حاشنا من ايلينا وحشدوا لبي مغليس وحشدت لم فحلهم
 10 الاحنف * فقال ايلش فتيئت ان يقوم لي بها اعل الحصر فلم يفعلوا ولم يغفرو فيها
 شيئا فخرجت الى البادية فعملوا برؤمي بالكر بلانتي حتى اجتمع لي من حاشنا سواد
 مالبى وصوت بالرمول الى رجل ليكر لي فلبا فبعثت اليه اذا رجل اسيدي افججه اعيسر
 اكشيف فلما اتسبت له وذكرته له حاشي كل قد بلغى شاكه فقول فولله ما قرى
 ولا بي على فلما كان من انقد اقبلت اليه لوردها فانا الارض مسونة وانا في لا ترق في
 15 يوم لتكرتها وقد ملا غلبته حياضه فجعل كلما ورد رسل من ابله جاء يعدو حتى ينظر
 في وجهي فيقول انت حوشيل بي سعد ثم تخرج برقص فقول اخري الله هذا واخري
 من دلي عليه حتى اذا رويت وتربت بعلي (يعني تركت بلطافها) كل ابن حوشيل
 بي سعد قلت قريب منك كل عات حيلك فا ترق لي حبالا إلا ملاه بقرينين ثم كل

يقال قد اتحتة الموت اذا اسرف (sic) 2 L marg. 1 L جابه.
 (P) ملح L، قنادة بن مؤنة 5. ذلك أجهز 8 O marg. على الموت.
 8 O are repeated in the words عيشن معا: 8 O with the addition of له before عجات. 12 L حاشنا 9 O
 17 gloss not found in L. 13 O اتسبت. اذا الخج سواندج اعيسر

وغيره من
 وقلل له وحطها على ما قل حيلك قلت لا حيل فقال قد عرفت و قد
 سائده لا لا خير عنده * فقال سوار بن خيان المغيرة

لهم تكن في قتال متعبد غير
 حتى صرنا راس متعبد فخر
 فتمسح العبد التوي عشر
 يطمئنم بحر تسمي إلى زحر
 من حليم ما ذروا لئن المغر
 حتى علا السيل غليم فغفر *

وإذا سعدون بن عمرو بعشر بيت لائم مقلوا به واما بين القتلى (باو سوا بين القتلى)
 وتم الصلح وأخرجوا عبيد الله بن رند الى الشام

رجع الى قصيدة جري

14 لنا ذادة عند الحفاط وفادة
 15 اذ ركبا لم ترهب الروح خيلهم
 16 اذ فرما لم تغلف القث خيلنا
 17 اذ ايسمها نغلبها من السيماء

فطمم L 7. but scored out. 6. قريبا 5 O. فخر 5 O.
 8 O السبل. 9 O باو. 12 وفادة 8. 15 L combines v. 16a with v. 15s, while vv. 15a and 16a are
 and اذا فرما لم تغلف القث خيلنا وكان تلاق الخج — combined in marg. thus
 ابو بشر اذا ركبا لم ترهب الروح خيلهم ولكن صدور البارى نوسمها in marg.
 اجد اا يسميها لى من ما قبل ذاك ويرى اا L: وضرتها فيها 8، وغلقتها 17

وَبَرَى لِكُلِّ مَرْيَبٍ لِّلّٰهِ مَا جَرَىٰ لَهَا وَبَرَىٰ سَرَابٌ مُّذَاتُهُ
وَأُتِيَتْهُ

٩٠ بَلَىٰ وَأُبَيْكَ الْكَلْبِ إِنِّي لَعَالِمٌ
بِهِمْ قِيمَ الْأَدْنَوْنَ يَمَّ التَّحَارُمِ
(S 624)
(L 1504)
(L 1524)

وَبَرَى الْأَعْلَىٰ تَحْتَ التَّحَارُمِ

٩١ فَقَرَّبَ إِلَىٰ أَشْيَاخِنَا إِذَا دَعَرْتَهُمْ
أَبَاكَ وَدَعْدَجَ بِالْجِدَاءِ التَّوَاتِمِ
(S 644)
(L 1514)

٩٢ لَعَمْرِي لَيْتَنِي قَيْسٌ أَمْسَتْ أَبُورَهَا
حَرِيرًا وَأَعْطَتْهُ زَيْوَفَ الدَّرَاهِمِ
- L
(S 534)

٩٣ لَكُمْ طَلَقْتُ مِنْ قَيْسٍ عَيْلَانِ مِنْ حَرٍ
وَقَدْ كَانَ قَبْقَابًا رِمْلًا الْأَرَامِ

٩٤ فَيَنْهِنُ عَرَسَ ابْنِ الْخَبَابِ الَّذِي ارْتَمَتْ
بِأَوْصَالِهِ عُرْجُ الضِّبَاعِ الْقَشَاعِمِ

٩٥ تَقْلُ التَّمَارِي مَرْكَبِينَ بَنَاتِهِمْ
عَلَى رُكْبٍ مَقِ الرُّفْعِ الْخَلَاحِمِ
S 644

١٠ [لَى وَسَعَةً طَرَلُ]

٩٦ إِذَا غَابَ نَصْرَانِيَّةٌ فِي حَنِيْفِهَا
أَهْلَتْ بِحَجٍّ فَرَّقَ ظَهَرَ التَّحَارِمِ

[نَصْرَانِيَّةٌ دَكْرُو] لَى فِي مُنْشِئَةِ ذَلِكَ تَقَرَّانِي أَبُو جَعْفَرٍ حَنِيْفِهَا وَسَعْدَانِ حَنِيْفِهَا ق 104

وَجَدَ نَهَا الَّذِي تَأْتِيَهُ هَوْرَجُهَا وَالتَّحَارِمِ الدَّمَرُ الْغَلِيظُ

٩٧ وَهَلْ يَا أَبْنَ تَقَرَّ الْكَلْبِ مِنْ سَيْرِفِنَا
سَيُوفٌ وَلَا قَيْصُ الْعَدِيدِ الْفَقَامِ

١٠ [د سَيُوفًا أَيْضًا قَيْصٌ عَدَد]

٩٨ فَلَوْ كُنْتُ مِنْهُمْ لَمْ تَعِيبَ مَذْحَنِي لَهُمْ
وَلَكِنْ حِمَارٌ وَشِبْهَ بِالْقَوَائِمِ
L 1514

الْأَعْلَىٰ يَمَّ التَّحَارُمِ (see v. 88): L 1524. بَرَى، i.e. بَرَى، 3. لَهَا 1 O.

بِنَادٍ 9 O. لَى 8 - O، الَّذِي: الْخَبَابِ 8 S. 7 cf. Lisan II 159¹⁴.

التَّحَارِمِ 8: حَنِيْفِهَا 8: 11 cf. Lisan XVI 246¹⁴. O marg. الْخَلَاحِمِ.

رُكْبَةً L، وَشِبْهَ var. 16 S. معا 13 O with 16. حَنِيْفِهَا 12.

فَلَمَعَتْ لَهَا مِنْكَ أُنَىٰ أَدْنَاهَا وَرَاحِلُهَا الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَوَاسِمِ

وَبَرَى وَوَدَّعَا وَبَرَى وَشَعَرَعَا

١٠٠ أُنَىٰ أَتَىٰ تَعِيمَ وَالْمَحَامِي وَوَدَّعَا إِذَا اسْلَمَ الْكَانِي دِمَارَ الْمَحَارِمِ

١٠١ إِذَا مَا وَحَدَهُ النَّاسُ سَالَتْ حِدَاهَا مِنْ الْعَرَقِ الْمَقْبُوطِ تَحْتَ الْعَمَامِ

التَّعْبُوطِ تَسْبِيلُ مُعْتَبَرًا مِنْ سَاعَتِهِ وَمِنْهُ [قَوِيَّةٌ] دَاعِيَةٌ شَدِيدَةٌ تُعْرِى الرَّجُلَ

١٠٢ أُنَىٰ مَنْ إِذَا مَا قَبِلَ مَنْ أَنْتَ مُعْتَبَرٌ إِذَا قَبِلَ مِنْ قِيمَ هَذَا الْمَرَامِ

قَلِ أَبُو عَيْبَةَ قَلِ لِي أَغْرَابِي إِذَا لَمْ تَوَلَّهِ عَيْبِي مَنْ تَعَوَّلَهُ مُعْتَبَرٌ مُلْتَقِبٌ التَّوَارِمِ

التَّحَارِمِ

١٠٣ أَدْرَسَانِ قَيْسٌ لَا أَبَا لَكَ تَشْتَرِي بِأَعْرَاضِ قَوْمٍ هُمْ بَنَاءُ الْمَكَارِمِ

دِرْسَانِ خَلْفَانِ التَّوَحَّدِ ذَرِيَّتِي وَبَرَى بِخَصَابِ قَوْمٍ عَنِ بَنَى غَثَبِ

١٠٤ وَمَا عَلِمَ الْأَقْوَامُ مِثْلَ أَسِيرِنَا أَسِيرًا وَلَا أَحْدَانِنَا بِالْكَوَاثِمِ

أُجْدَانِنَا نَغَةَ تَعِيمَ وَبَرَى أُجْدَانِنَا وَبَرَى ابْنَ الْأَعْرَابِي وَمَا وَجَدَ الْأَقْوَامُ قَوْلَهُ

مِثْلَ أَسِيرِنَا يَعْنِي حَاجِبٌ بِنَ زُرَّارَةَ بِنَ عُلْبَسٍ قَوْلَهُ لَمْ يَسْمَعْ بِمِثْلِهِ وَلَا سَوَقَهُ انْتَدَى

مِثْلَ فِدَاءِ حَاجِبٍ قَلِ وَنَدَّ أَنْهُ أَتَىٰ أَسْرَهُ ذُو الرُّقْبَيْنَةِ الْقَشِيرِي يَوْمَ جَبَلَةَ قَلِ وَأَسْمُ

ذِي الرُّقْبَيْنَةِ مِثْلَهُ مِنْ بَنَى عَمِيرَ بِنَ مَعْمُوعَةَ قَلِ وَأَتَاهُ الرُّعْدَمَانِ وَكَانَ مِنْ بَنَى عَيْسَ قَلِ 15

فَحَكَّمَهُ عَيْسٌ وَبَعَرَ فِي نَفْسِهِ فَحَكَّمَ إِذْهُ أَسِيرٌ ذِي الرُّقْبَيْنَةِ قَلِ وَلِيْلَدَيْنِ الْعَيْسِيَيْنِ بِمَا لَا

مِنْ تَيْمَانَ مِثْلَهُ نَغَةً وَأَعْطَىٰ ذَا الرُّقْبَيْنَةِ الْكَفَ بَعِيرًا وَأَطْلَقَ لَهُ مِثْلَهُ مِنَ الْأَسَارَىٰ أَسَارِي

جَبَاهُهَا: الْقَوِيَّةُ 8، الْقَوِيَّةُ 4. وَوَدَّعَا L، وَرَاحِلُهَا 8 - O، وَأُنَىٰ 1

(sic) مِثْلِيَّةٌ 8، شَدِيدَةٌ: مُعْتَبَرًا 5 S. الْمَقْبُوطُ 8: وَجْهَهَا 8 - O

[? قَوِيَّةً] رَاحِلًا L، أَسِيرًا: وَجَدَ L، عَلِمَ 11. لَى 8 - O، أُنَىٰ 6

أُجْدَانِنَا. L S. 15. 171³ seq. Ibn Duraid 171³ seq. الرُّعْدَمَانِ 15

المغنى

تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة التوفي سنة ٥٦٣٠ هـ
على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي التوفي سنة ٥٣٣٠ هـ

ويليه

الشرح الكبير

على متن المغنى ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن احمد
ابن قدامة المقدسي التوفي سنة ٦٨٢ هـ كلاهما على مذهب امام الأئمة (أبي عبد الله احمد بن محمد بن
حنبل الشيباني) مع بيان خلاف سائر الأئمة وأدلتهم رضي الله عنهم

(تنبيه) وضنا كتاب المغني في أعلى الصحائف والشرح الكبير في أدناها مفصلاً ينهـا بحظ عرضي

دار الكتاب العربي

للتشريف والنشر

بجمل بخلاف الساعان فان اليه القتل للردة والزنا وقطع الطريق اذا قتل القاطع ويستوفي القصاص للناس وهذا ليس اليه شيء من ذلك وان اكرهه السلطان على قتل احد اوجهه بنير حق فقات فاقصاص عليها وان وجبت الدية كانت عليها فان كان الامام يعتقد جواز القتل دون المأمور كـ **بجمل** ذمياً او حر قتل عبداً فقتله قتال القاضي الضمان عليه دون الامام لان الامام امره بما أدى اجتهاد. اليه والمأمور لا يعتقد جوازه فلم يكن له أن يقبل أمره فاذا قتله لزمه الضمان لانه قتل من لا يجمل له قتله وينبغي أن يفرق بين العاصي والمجتهد فان كان مجتهداً فالجزم فيه على ما ذكرنا القاضي وان كان مقلداً فلا ضمان عليه لان له تقليد الامام فجارأه وان كان الامام يعتقد تحريمه والقاتل يعتقد حله فالضمان على الأمر كما لو أمر السيد الذي لا يعتقد تحريم القتل به والله أعلم

كتاب الدييات

الاصل في وجوب الدية للدين والسنة والاجماع:

أما الكتاب فقوله الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الا أن يصدقوا) الآية

وأما السنة فروى ابو بكر بن عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه انقراض الدين وقيل فيه «وان في النفس مائة من الابل» رواه النسائي في سننه ومالك في موطنه قل ابن عبد البر وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل

المرفق ثم عفا فله دية الا قدر الحكومة في الذراع ولو كانت يد القاطع من المرفق صحيحة لم يجز قطعها رواية واحدة لانه يأخذ صحيحة بقطعة وان قطع أيديهما وهما صحيحان أو قطع رجلان يديه قطع أيديهما ثم سرت الجاية فمات من قطعها فليس لوليها العفو إلى الدية لانه قد استوفى ما قيمته دية وان اختار قتلها فله ذلك

كتاب الدييات

الاصل في وجوب الدية للدين والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله الا أن يصدقوا) وأما السنة فروى ابو بكر بن عمر بن عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه انقراض الدين والدييات وقال فيه «وفي النفس مائة من الابل» رواه النسائي في سننه ومالك في موطنه قل ابن عبد البر وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل العلم معرفة يستفي بشهرتها عن الاستناد

أعلم معرفة يستفي بشهرتها عن الاستناد لانه أنشبه التوار في مجيئه في أحاديث كثيرة تأتي في مواضعها من الباب ان شاء الله وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة

«مسألة» قال أبو القاسم رحمه الله (ودية الحر المسلم مائة من الابل)

أجمع أهل العلم على أن الابل أصل في الدية وأن دية الحر المسلم مائة من الابل وتدلت عليه الأحاديث الواردة منها حديث عمرو بن حزم وحديث عبد الله بن عمر في دية خطأ العمد وحديث ابن مسعود في دية الخطأ وسند كرها ان شاء الله. وظاهر كلام الحري أن الاصل في الدية الابل لا غير وهذا إحدى الروايتين عن احمد رحمه الله ذكر ذلك ابو الخطاب وهو قول طائوس والشافعي وابن النضر. وقال القاضي لا يختلف المذهب أن أصول الدية الال والذهب والورق والبقير والغمم فيه خمسة لا يختلف المذهب فيها وهذا قول عمر وعطاء وطائوس وفتية المدينة السبعة وبه قال الثوري وابن أبي ليلى وابو يوسف وعبد لان عمرو بن حزم روى في كتابه أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن «وان في النفس المائة من الابل وعلى أهل الورق ألف دينار» رواه النسائي وروى ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل غلام الذي عليه دية اثني عشر ألفاً. رواه ابو داود وابن ماجه، وروى الشيباني أن عمر جعل على أهل الذمة ألف دينار

لانه أنشبه التوار في مجيئه في أحاديث كثيرة تأتي في مواضعها من الباب ان شاء الله تعالى وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجملة

«مسألة» (كل من ألف إنساناً أو جزءاً منه بمانعة أو سبب فغلبه دينه سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مستانناً أو مهادناً

لما ذكرنا من الآية وفيها (وان كان من قوم يدينكم ودينهم ميتة فدية مسلمة إلى أهله) وعبر عن الذمة بالنيان وحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حين كتب له النبي ﷺ كتاباً إلى أهل اليمن ذكر فيه الدييات وأجمع أهل العلم على ذلك في الجملة

«مسألة» (كان كان للقتل عمداً عضاً فمات في مال الجاني حالة)

أجمع أهل العلم على أن دية الممدتجب في مال القاتل لا تحمله العاقلة، وهذا يقتضيه الاصل وهو أن بدل المتلف يجب على المتلف وأرض الجناية على الجاني قال النبي ﷺ «لا يجزي جان إلا على نفسه» وقال ابن عباس «بين رقت معه ولده» أيك هذا؟ قال سم قال - أما أنه لا يجزي عليك ولا تجزي عليه - ولان موجب الجناية أو فعل الجاني فيجب أن يختص بضررها كما عتصم بقوله فانه لا يكتفي بغيره. وفيه حديث «ممن كذب على النبي ﷺ» رواه الشيخان ومولانا حولت هذا الاصل في قتل الحر المذمور فيه لكثرة الواجب ويجز الجاني في التالب عن تحمله مع «الفتي والشرح الكبير»

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب قال: ألا إن الأبل قد غلبت قوم على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الخيل مائتي ملة» رواه أبو داود

ولنا قول النبي ﷺ «ألا إن في قبيل عمد الخطأ قبل السوط والمصا مائة من الأبل» ولأن النبي ﷺ فرق بين دية المد والخطأ فبعضها وخفف بعضها ولا يتحقق هذا في غير الأبل ولأنه بدل متافقة لا دمي فكان متيناً كموض الأموال وحديث ابن عباس يحتمل أن النبي ﷺ أوجب الورق بدلا عن الأبل والخلاف في كونها أصلاً، وحديث عمرو بن شعيب يدل على أن الأصل الأبل فإن إيجابها لهذه المذكورات على سبيل التخييم لغلاء الأبل ولو كانت أصولاً بنفسها لم يكن إيجابها توتماً للأبل ولا كان لغلاء الأبل أثراً في ذلك، ولا للذكره معنى

وقد روي أنه كان يقوم الأبل قبل أن تملأ ثمانية آلاف درهم ولذلك قيل إن دية آدمي أربعة آلاف درهم ودينه نصف الدية فكان ذلك أربعة آلاف حين كانت الدية ثمانية آلاف درهم

(فصل) فإذا قلنا هي خمسة أصول فنقدرها من الذهب ألف مثقال ومن الورق اثنا عشر ألف درهم، ومن البقر والحمل مائتان، ومن الشاة ألفان ولم يختلف الثاقبون بهذه الأصول في تقديرها من الذهب ولا من سائر الدية إلا الورق فإن الثوري وأصحابه وجابيه قالوا قدرها عشرة آلاف من الورق، وحكي ذلك عن ابن شبرمة لما روى الشعبي أن عمر جعل على أهل الورق عشرة آلاف

وجوب الكفارة عليه وقيام عذره تخفيفاً عنه ورفقاً به والسامد لا عذر له فلا يتحقق التخفيف ولا يوجد فيه المعنى المتقضي للمواساة في الخطأ. إذا ثبت هذا قلنا يجب حالة وهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يجب في ثلاث سنين لأنها دية آدمي فكانت مؤجلة كدية شبه المد

ولنا أن ما وجب بالإمد المحض كان حالاً كالقصاص وأرض أطراف البد ولا يشبه شبه المد لأن القاتل معذور لكونه لم يقصد القتل وإنما أنفد أيمه من غير اختياره فأشبه الخطأ ولهذا حمى الآية ولأن القصد التخفيف عن المائلة الذين لم يصدر منهم جزاء وحلوا أدا مال مواساة فلاق عالمهم التخفيف عنهم، وهذا موجود في الخطأ وشبه المد على السواء، وأما المد قائماً بحمله الجاني في غير حال البدن فوجب أن يكون ملحقاً ببدل سائر التلقات ويتصور الخلاف معه فيها إذا قتل ابنه أو قتل أجنبياً وبند استيعابه للمصاح ليموت بينهم أو غير ذلك

(مسئلة) وإن كان شبه عمد أو خطأ أو ما جرى مجراه نزل عاقبته

دية شبه المد على المائلة في ظاهر الذهب دية قتله، والشعبي والنخعي والحكمي والشافعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر، وقال ابن حبان والزهري وابن شبرمة وقادة وأبو ثور: هي على القاتل في دله واختاره أبو بكر عبد العزيز لأنها موجب نزل قصد فمحملة المائلة كالمد المحض ولأنها

ولأن الدينار مدلول في الشرع بمشرة دراهم بدليل أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة مائتان وما ذكرناه قل الحسن وعروة ومالك والشافعي في قول، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس لما ذكرنا من حديث ابن عباس وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر ولأن الدينار مدلول بثاني عشر درهماً بدليل أن عمر فرض الجزية على النبي أربعة دنانير أو ثمانية وأربعين درهماً، وعلى التوسط دينارين أو أربعة وعشرين درهماً، وعلى التقدير ديناراً أو اثنا عشر درهماً وهذا أولى مما ذكره في نصاب الزكاة، ولأنه لا يلزم أن يكون نصاب أحداهما مدلولاً بنصاب الآخر كما أن السائمة من بهيمة الأنعام ليس نصاب شيء منها بمدلولاً بنصاب غيره، قال ابن عبد البر ليس مع من جعل الدية عشرة آلاف عن النبي ﷺ حديث مسند ولا مرسل وحديث الشعبي عن عمر بخلافه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه

(فصل) وعلى هذا أي شيء أحضره من عليه الدية من القاتل أو المائلة من هذه الأصول لم الولي أخذه ولم يكن له المطالبة بغيره سواء كان من أهل ذلك النوع أو لم يكن لأنها أصول قضاء الواجب مجزئ، وأحد منها فكانت الحبرة إلى من وجبت عليه كقصاص الكفارة وكشافي الجدران في الزكاة من الدرام، وإن قلنا الأصل الأبل خاصة فقلية تسليمها إليه سائمة من العيوب وأبهرها أراد المدلول عنها إلى غيرها فلا يخترع من الحق متعين فيها فاستحقت كالثلث في المثلثات الثلثة: وإن

دية مظنة فأشبهت دية المدود كذا يجب أن يكون مذهب مالك لأن شبه المد عند من باب المد ولما روى أبو هريرة قال: اتقلت امرأتان من هذيل فرمت أحدهما الأخرى بمحجر فقتلها وما في بطنها فقتل رسول الله ﷺ دية المرأة على عاتقها متفق عليه، ولأنه نوع قتل لا يوجب قصاصاً فوجب دية على المائلة كالخطأ، وبخلاف المد لأنه يظن من كل وجه لقصد القتل وإرادته القتل، وعدم الخطأ يظن من وجه وهو قصد القتل وبخلاف من وجه وهو كونه لم يرد القتل فقتل تعاقباً من وجه وهو الاشتان وتخفيفاً من وجه وهو حمل المائلة لما تأجلها، ولا تنزل في أنها تجب مؤجلة خلافاً بين أهل العلم، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال الشعبي والنخعي وقادة وأبو هانم وعبد الله بن عمر ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر، وقد حكى عن قوم من الخوارج أنهم قالوا الدية خالة لأنها بدل متلف ولم ينزل الينا ذلك عن يد خلافة خلافاً ومطابقاً للدية من الخوارج لأنها لا تقبض على غير الجاني، على سبيل المواساة له فقتضت الحكمة تخفيفها عليهم، وقد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنها قضيا بالدية على المائلة في ثلاث سنين لا غاية لما في مجزئها فكان أحياها، وأما دية الخطأ لا يخلو خلافاً أنها على المائلة، قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من من حفظ عنه من أهل العلم، وقد ثبت الإخبار عن رسول الله ﷺ أنه قضى

أنعوت الأبل ولم توجد إلا بأكثر من ثمن المثل فله العدول إلى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم وهذا قول الشافعي القديم ، وقال في الجديد يجب قيمة الأبل ، ألفه ما بادت لحديث عمرو بن شعيب عن عمر في نفوس الأبل ، ولأن ما ضمن بنوع من المال وجبت قيمته كذوات الأمتال ولأن الأبل إذا أجزأت إذا قلت قيمتها ينبغي أن تجزيه وإن كثرت قيمتها كالدواب إذا غلت أرخصت وهكذا ينبغي أن نقول إذا غلت الأبل كلمها ثمان كان الأبل موجودة بثمن ثلثها إلا أن هذا لم يجدهم لكونها في غير بلد ونحو ذلك فإن عمر قوم الدية من الدراهم اثني عشر ألفاً وألف دينار (فصل) وظاهر كلام الخريفي أنه لا تغتبر قيمة الأبل بل متى وجدت على الدين المشروطة وجب أخذها قلت قيمتها أو كثرت وهذا يظهر مذهب الشافعي ، وذكر أصحابنا أن ظاهر مذهب أحمد أن تؤخذ مائة قيمة كل بع من مائة مائة وعشرون درهماً فإن لم يقدر على ذلك أدى اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لأن عمر قوم الأبل على أهل الذمب الب مثقال وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً فدل على أن ذلك قيمتها ولأن هذه أبدل محل واحد فيجب أن تتساوى في القيمة كمثل والقيمة في بدل الترض والمات في الثلاث

ولنا قول النبي ﷺ «في النفس المؤمنة مائة من الأبل» وهذا مطلق فتعبد مخالف إطلاقه في جرح الأبدليل ولأنها كانت تؤخذ على عبد رسول الله ﷺ وقيمة ثمانية آلاف ، وقول عمر في

بدية الخطأ على المائنة وأجمع أهل العلم على الأقل به ولأن النبي ﷺ جعل دية عمد الخطأ على المائنة بما قد روينا من الحديث وفيه تنبيه على أن المائنة تحمل دية الخطأ والحكمة في ذلك أن جنابات الخطأ تكثر ودية آدمي كثيرة فأجابه على الجاني في ماله بمجنوب به فأنقضت الحكمة إيجابها على المائنة على سبيل المواساة للقاتل وللإعانة تخفيفاً عنه إذا كان مذكوراً في فعله

(فصل) فأما الكفارة ففي مال القاتل لا بدخاها تحمل وقال أصحاب الشافعي تكون في بيت المال في أحد الوجهين لأنها تكثر فأجابه عليه بمجنوب به

ولأنها كفارة فاختصت بمن وجد منه سببها ككافرات الكفارات وكما لو كانت صوماً ولأن الكفارة شرعت للتكفير عن الجاني ولا يكفر عنه بقل غيره ، وتعارف الدية فأما ما شرعت لجبر المجل وذات يحمل بها كزنا ساكن ولأن النبي ﷺ لما قهر بالدية على المائنة لم يكفر عن المائنة ، وما ذكره لا أصل له ، ولا يصح قياسه على الدية لوجوه

(أحدها) أن الدية لم تجب في بيت المال لما وجبت على المائنة ولا يجوز أن يثبت حكم القرع مخالفاً لحكم الأصل (الثاني) أن الدية كثيرة فأجابه على القاتل بمجنوب به والكفارة بمجلاها

(الثالث) أن الدية وجبت مواساة للقاتل وجعل حفظ القاتل من الواجب الكفارة فأجابه على غيره قطع المواساة ويوجب على الجاني أكثر مما وجب عليه وهذا لا يجوز

حديثه أن الأبل قد غلت فتوموا على أهل الورق اثني عشر ألفاً دليل على أنها في حال رخصها أقل قيمة من ذلك ، وقد كانت تؤخذ في عصر رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدر من ولاية عمر مع رخصها وقلة قيمتها وتقصها عن مائة وعشرين فأجابه ذلك فيها خلاف سنة رسول الله ﷺ ولأن النبي ﷺ فرق بين دية الخطأ والعمد فغلط دية العمد وخفف دية الخطأ ، واجمع عليه أهل العلم واعتبارها بقيمة واحدة تنحوي بينهما ، وجمع بين ما فرقه الشارع وإزالة للتخفيف والتعاطف جميعاً بل هو تعاطف للدية الخطأ ، لأن اعتبار ابن مخاض بقيمة ثنية أو جذعة يشق جداً فيكون تعاطفاً للدية في الخطأ وتخفيفاً للدية للعمد وهذا خلاف ما قصد الشارع وورد به ، ولأن العادة تقص قيمة بنات المخاض عن قيمة الحقائق والجنات فلو كانت تؤدى على عبد النبي ﷺ بقيمة واحدة ويعتبر ذلك فيها لقتل ولم يجز الاختلال به لأن ما ورد به الشرع مطلقاً إنما يحمل على العرف والعادة فإذا أريد به ما خالف العادة وجب بيانه وإيضاحه لئلا يكون تلبساً في الشريعة وإيجابهم أن حكم الله خلاف ما هو حكمه على الحقيقة والنبي ﷺ بعث لبيان دل الله تعالى (لتنين للناس منازل إليهم) فكيف يحمل قوله على اللباس والألوان؟ هذا مما لا محل له من حل الأمر على ذلك لكان الإنسان عبثاً غير مفيد فمن فائدة ذلك إنما هو كون اختلاف أنسابها نقطة اختلاف القيم فقيم مقامه ، ولأن الأبل أصل في الدية فلا تعتبر قيمتها بغيرها كالذهب والورق ، ولأنها أصل في الوجوب فلا تعتبر قيمتها

(فصل) ولا يلزم القاتل شيء من دية الخطأ وهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة هو كواحد من المائنة لأنها وجبت عليهم أمانة فلا يزيدون عليه فيها ولما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قضى بدية المرأة على قاتلتها متفق عليه وهذا يقتضي أنه قضى عليهم جميعها ولأنه قاتل لم تلزمه الدية بل يلزمه بعضها كما لو أمره الإمام بقتل رجل فقتله يعتقد أنه ملحق فإن مظلوماً ، ولأن الكفارة تلزم القاتل في ماله وذلك يعدل قطعه من الدية وأثره فلا حاجة إلى إيجاب شيء من الدية عليه

مسئلة (وإن أتى إنساناً على أفعى أو ألقاها عليه فقتله أو طلب إنساناً بسيف مجرد فرب فرقع في شيء تلف به بصيراً أو ضريراً أو حراً براً في فائه أو وضع حجراً أو ضرب ماء في طريقه أو بالث في دابته وبده عليها أو رمى فيها قشر بطايخ فتلغ به إنسان وجبت عليه دية)

يجب الضمان بالنسب كما يجب للإمرة ثلاثاً لثاني إنسان على أنس أو ألقاها عليه فقتله فعليه ضامته

لأنه تلف بدمائه فأشبه ما لو جنى عليه مسئلة (فإن طلس إنساناً بالسيوف فقتله فله دية من نفسه فله دية من نفسه) سواء سقط من شاطئ أو انخسف به سقط أو خرف به سقط أو فترسه أو فرق في ماء أو احترق بنار وسواء كان المطلب صغيراً أو كبيراً أمي أو بصيراً عاقلاً أو مجنوناً ، وقال الشافعي لا يضمن البالغ العاقل

كلا بل في السلم وشاة الجبران، وحديث عمرو بن شبيب حجة لنا فان الابل كانت تؤخذ قبل أن تغل ويقيمها عمر وقيمتها أقل من اثني عشر ألفاً، وقد قيل ان قيمتها كانت ثمانية آلاف ولذلك قال عمر دية السكتاني أربعة آلاف، وقولهم انها ابدال محل واحد فلنا أن تمنع وتقول البديل إنما هو الابل وغيرها معتبر بها وان سلمنا فهو منتقض بالذهب والحق انه لا يعتبر تساويها وينتقض أيضاً بشاة الجبران مع الدرام، وأما بدل الترض والتلف إنما هو النثل خاصة والقيمة بديل عنه ولذلك لا يجب إلا عند المعجز عنه بخلاف مستأننا

فان قيل هذا حجة عليكم فتولدكم ان الابل هي الاصل وغيرها بدل عنها فيجب أن يساويها كالثمل والقيمة. قلنا إذا ثبت لنا هذا ينبغي أن يقوم غيرها بها ولا تقوم هي بغيرها لان البديل يتبع الاصل ولا يتبع الاصل البديل على أن تقول إنما صير إلى التقدير بهذا لان عمر رضي الله عنه قوما في وقته بذلك فوجب الصبر اليه كيلا يؤدي إلى التنازع والاختلاف في قيمة الابل الواجبة كما قدر لبن الصراة بصاع من التمر نفعاً للتنازع في قيمته فلا يوجب هذا أن يرد الاصل إلى التقوم فيفضي إلى عكس حكمة الشرع ووقع التنازع في قيمة الابل مع وجوبها بعينها على أن المعتبر في بدلي الترض مساواة محل الترض واعتبر مساواة كل واحد من بدليه له والدية غير معتبرة بقيمة التالف ولهذا لا تعتبر صفاته وهكذا قول أصحابنا في تقوم البقر والشاة والحلل يجب أن يكون مبلغ الواجب

الصدور إلا أن ينضاف به سق فان فيه وفي الصدور والمجنون والاعمى قولين لانه هلك بديل نفسه فلم يضمنه الغالب كالوإطباعه

ولنا انه هلك بسبب عدوانه فضمنه كالو حفرة أو بئراً أو نصب له سكيناً أو سم طعنه ووضع وما ذكره يبالغ به في الغلو، وأن طلبه بشيء يخينه به كالسكب ونحوه فهو كالو طلبه بسيف مشهور لانه في معناه.

(فصل) ولو شرب سيقاً في وجه انسان أو دلاء من شاذي فأت من روعته أو ذهب عقله فذبحه دية، فان صاح بصري أو مجنون صيحة شديدة فغر من سباع أو نحوه فأت أو ذهب عقله، أو تمثل عاقل فصاح به فأصابه ذلك فعليه دية تحملها الماكلة فان تمدد ذلك فهو شبه عمد والا فهو خطأ ووافق الشافعي في الصبي وله في البالغ قولان، ولنا انه يسبب إلى الإلزام فله كالعصبي

(فصل) وان قدم انساناً إلى هدف يرميه الناس فأصابه سهم من غير تمدد فقلناه على عاقلة اندمي دمه لان الرامي كالطائر والذي قدسه كالمذبح فكأن الضمان على عاقلة وان عمد الرامي رمية فالضمان عليه لانه باشر وذلك متسبب فأشبه المسك والقتال، وان لم يقدمه أعدو للضمان على الرامي وتحمله عاقلة وان كان خطأ لانه قتله.

من كل نصف منها اثني عشر ألفاً تكون قيمة كل بقرة أو حلة ستين درهما وقيمة كل شاة ستة دراهم لتساوي الأبدال كلها وكل حلة بردان فيكون أربعة أعة برد

(فصل) ولا يقبل في الابل معيب ولا أعرج ولا يعتبر فيها أن تكون من جنس إبله ولا ابل ببله. وقال القاضي وأصحاب الشافعي الواجب عليه من جنس إبله سواء كان القتال أو الماكلة لان وجوبها على سبيل الواساة فيجب كونها من جنس المالم كالكاذة فإذا كان عند بعض الماكلة عراب وعند بعضهم بخافي أخذ من كل واحد من جنس ما عنده، وان كان عند واحد صفتان ففيه وجهان (أحدهما) يؤخذ من كل صف بتسطة (والثاني) يؤخذ من الأكثر فان استويا دفع من أيها شاء فان دفع من غير إبله خيراً من إبله أو ما جاز كما لو أخرج في الزكاة خيراً من الواجب وان كان أدون لم يقبل إلا أن يرضى المستحق، وإن لم يكن له إبل فن غالب ابل البلد فن لم يكن في البلد ابل ومنه من غالب ابل أقرب البلاد اليه فن كانت إبله عرجاء أو مراً كانت كالتفصيل صحاح من جنس ما عنده لانه بدل متلف فلان تؤخذ فيه معيبة كتيمة الثوب المتلف ونحوها قل أصحابنا في البقر والتمم ولنا قول النبي ﷺ «في النمس المؤمنة مائة من الابل» فطاق الابل فن فيدها احتاج إلى دليل. ولا بها بدل المتلف فلم يقتص بحسن ماله كبديل سائر التالفات ولا بها حق ليس سببه المال فلم يعتبر كونه من جنس ماله كالبالم فيه وان فرض. ولان المتقدر بالدية جبر الموت والجبر لا يقتص

﴿مسئلة﴾ (وان حفرت في فائه بئراً لنفسه أو في طريق لغير مصلحة المسلمين أو في ملك غيره بئر اذنه أو وضع في ذلك حجراً أو صب فيه ماء أو رمى قشر بياض فهل يكف به انسان ضمنه)

لانه تالف بدوانه وروي عن شريح انه ضمن رجلاً حفر بئراً فوقه فيها رجل فأت، وروي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول الثوري والشافعي وإسحاق

﴿مسئلة﴾ (وان بال فيها دابته فزلق به حيوان فأت به فقال لأصحابنا على صاحب الدابة الختان اذا كان راكياً أو قائداً أو ساقاً)

لانه تالف حصل من جهة دابته التي يده عليها فأشبهه بالوجنت يدها أو فها، وقياس المذهب أنه لا يضمن ما تلف بذلك لانه لا يلد له على ذلك ولا يتكسر يخرج منه فهو كالوأنفرت رجلها وبما راق ما إذا تلفت يدها أو فها لانه يتكسر حفظها.

﴿مسئلة﴾ (وان حفر بئراً أو وضع آخراً حجراً أو نصب سكيناً ففتر بالحجر فوقع في البئر أو على السكين فالضمان على واضع الحجر وناسب السكين دون الحافر لان الحجر كالدافع له وإذا احتسب الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده)

وهذا قال الشافعي ولو وضع رجل حجراً ثم حفر آخر عنده بئراً أو نصب سكيناً ففتر بالحجر ففقط عليهما فذلك احتدل ان يكون الحكم كذلك اذ كرنا واحتمل ان يضمن الحافر وناسب السكين لان

يجنس مال من وجب عليه، وفوق الزكاة فإنها وجبت على سبيل المواساة ليشترك الفقراء الاغتيا، فيما أنعم الله تعالى به عليهم، فاتقوا كونه من جنس أموالهم وهذا بدل متلف فلا وجه لتخفيفه بماله . وقولهم أنها مواساة غير صحيح وإنما وجبت جبراً لثالث كبدل المال المتلف وإنما العاقلة تواسي القاتل فيما وجب بمجانيته ولهذا لا يجب من جنس أموالهم إذا لم يكونوا ذوي إيل والواجب بمجانيته إيل مطابقة تنواسبه في تحملها، ولأنها لو وجبت من جنس مالهم لوجب المرضة من المراض والصغيرة من الصغار كالأزكاة

(مسئلة) قل (وإن كان القتل عمداً ففي مال القاتل حالة أرباعاً : خمسون وبنات غناض وخمسون وعشرون بنات لبرون وخمسون وعشرون حته وخمسون وشرون جذوة)

أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل لا تحملها العاقلة وهذا قضية الأصل وهو أن بدل المتلف يجب على الذنن وأرش الجناية على الجاني قل النبي ﷺ « لا يجني جان إلا على نفسه » وقال لبعض أصحابه حين رأى معه ولده « ابنك هذا ؟ » قل نعم قال « ما أنه لا يجني عليك ولا يجني عليه » ولأن موجب الجناية أثر فعل الجاني فيجب أن يتخذ به ضررها كيجنيس بنفسها ذمة لو كسب كان كسبه له دون غيره وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنائيات والأكساب وإنما خولف

فمنها من أخذ عن منه فأشبهه ما لو كان زنى فيه مانع وهو وانفصل وكذا : إسان وأماله آخر قال ما فيه كان الضمان على الآخر منهما ، وإن وضع إنسان حجراً أو حديدة في ملكه أو حفر فيه بئراً أو دخل إنسان بغير إذنه فملاك له فلا ضمان على المالك لأنه لم يتعد وإنما الداهل هلك بعدوان نفسه وإن وضع حجراً في ملكه ونصب اجنبي فيه سكيناً أو حفر بئراً بغير إذنه فملاك رجل بالحجر وقوعه على السكن أو في البئر فالضمان على الحافر وأصاب السكين لتمدبها إذ لم يتعلق الضمان بوضع الحجر لا تفاديه عدوانه وإن اشترك جماعة في عدوان فلف به شيء من الضمان عليهم فلو وضع اثنتان حجراً أو واحد حجراً أو بئراً أو دخل إنسان فملاكية على عواقبهم «لأننا في قياس المذهب وهو قول أبي يوسف لأن السبب حصل من الثلاثة لأننا فوجب الضمان عليهم سواء ، وإن اختلفت أو لم يكمل كل واحد حرجه وحجره اثنان جرحين فأتى بها ، وقال زفر على اثنين النصف وعلى واحد الحجر وحده النصف لأن فعله مساو لفعله وإن حفر إنسان بئراً ونصب آخر فيها سكيناً وقع إنسان في البئر على السكين فأتى فقال ابن حاتم الضمان على الحائر لأنه بمنزلة الدافع ، وهذا قياس المسائل التي قبلها وهو أحمد على أن الضمان عليهم قال أبو بكر لأنها في معنى المسك والبال الحافر كالمسك وتصاب السكين كالقاتل فيخرج من هذا أن يجب الضمان على مسيح المتعمدين في المعاصي السابقة

(فصل) وإن حفر بئراً في ملك نفسه أو في ملك غيره باذنه فلا ضمان عليه ، لأنه غير متهمة ، وكذلك

هذا الأصل في قتل المذنب فيه لكثرة الواجب وعجز الجاني في الغالب عن تحمله مع وجوب الكفارة عليه وقيام قدرته تخفيفاً عنه ورفقه بالامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف ولا يوجد فيه الفسخ المتضمن للمواساة في الخلد إذا ثبت هذا فإنها تجب حكمة ، وبهذا قال مالك والشافعي وقيل أبو حنيفة تجب في ثلاث سنين لأن دية آدمي فكانت مؤجلة كدية شبه العمد

ولأننا ما وجب بالعمد المحض كان حالاً كالقتل وارش أطراف العمد ولا يشبه شبه العمد لأن القاتل ممدور لكونه لم يقصد القتل وإنما أفضى إليه من غير اختيار منه فأشبه الخطأ ولهذا جعله المأقلة ولأن القصد التخفيف على المأقلة الذين لم يقصد منهم جناية وحملوا أداء مال مواساة فالأرق بمخاطم التخفيف عنهم وهذا موجود في الخلد وشبه العمد على السواء ولأن العمد فتما يجعله الجاني في غير حل العمد فوجب أن يكون ملحقاً ببذل سائر التلافات ويتصور الخلاف معه فيما إذا قتل ابنه أو قتل أخيه أو عذراً استنبأه القصاص لعنوا بعضهم أو غير ذلك وأخذت الرواية في مقدارها فروى جماعة عن أحمد أنها أرباع كذا ذكر الخزي وهو قول الزهري وربيعة ومالك وساجان بن يسار وأبي حنيفة ، وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وروى جماعة عن أحمد أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذوة وأربعمون خلفه في بطونها أو أولادها ، وبهذا قال عطاء ، ومحمد بن الحسن والشافعي وروى ذلك عن عمر وزيد وأبي موسى والمغيرة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله

أن حفرها في موات أو وضع حجراً أو نصب شركاً أو شبكة أو متبرلاً ليعيدها لأنه لم يتعد بذلك وإن فعل شيئاً من ذلك في طريق ضيق فليده ضمان متلف به لأنه متهمة وسواء أذن له للإمام أو لم يأذن لأنه ليس للإمام أن يأذن فيها بضر بالسليين أو فعل ذلك الإمام ضمن ما يتلف به فإن كان الطريق واسماً لحفر في مكان منها بضر بالسليين ضمن من حفر في مكان لا بضر بالسليين مكان حفرها ضمن ما تلف بها سواء حفرها باذن الإمام أو بغير إذنه وقال أصحاب الشافعي أن حفرها باذن الإمام لم يضمن لأن للإمام أن يأذن في الاتباع بالأمر فيه بدليل أنه يجوز أن يأذن في القعود فيه ويقطعه لمن يتابع فيه ولأنه تلف بحفر حفرة في حق مشترك بغير إذن أهله لغير مصالحهم فضمن كل لو لم يأذن الإمام ولا نسأل الإمام أن يأذن في هذا قائماً بأذن في القعود لأن ذلك لا يدوم ويمكن إزاته في الحال فأشبهه القعود في المسجد ولأن القعود جائز من غير إذن الإمام فكذلك الحفر

(فصل) وإن حفر بئراً في ملك مشترك بينه وبين غيره بغير إذنه ضمن ما تلف به جميعه وهذا قياس مذنب الشافعي وثلاثون حقة بضم الحاء الضمان نصيبه شركته ولو كان له شركان ضمن ثلثي الثالث لأنه تعدي في نصيب شركته وقال أبو يوسف عليه نصف الضمان لأنه تلف بمجهتين فكان الضمان نصفين

كأن يبرء أحداهما بغير إذن الآخر

ويجمل أن يعلموا أنه إذا قلنا لهم ربنا لا نهم أهل دين واحد ربنا بهم بصاً ولا يتلججوا
عن نصرائي ولا نصرائي من يهودي لأنهم لا مولود بينهم وهم أهل ملتين مختلفين ويجعل أن
يتعاقبا بناء على الزواجات في توارثها

(فصل) وإن تعذر برهوهي اليهود نغري أن ولدنا الميمر عليه السلام عنه بعده من أهل النسل الذي انتقل إليه، ودل به على أنه من آلنا عن دينهم؛ على وجهين وإن قلنا لا يورث عنه أحد لأنه كان يرد ويرثه لا يورث عنه، أم لا لأنه ليس به في بيتنا عنه المولود ولا في بيتنا عنه أهل الأئمة، وتكون جنابته في ماله وكذلك كل من لا يحمل علما به جنابته يكون وجوبها في ماله كسائر الجنات التي لا تحملها العائلة.

(فصل) ولوروى ذى جندباً ثم اسلم ثم احب اليهم آدمية فقتله بقتله المسلمين لانه لم يكن معلماً حل دمه بولا للمهادنين لانه قد وهب له فيكون في مل الجاني بوجهه قد روي وهو سلم ثم اتردت ثم قتل اليهم انساناً لم يقتله احد . ولوروى جزي ذمياً ثم اسلم الحارث ومات المحزور وكان ارش جراحه يزيد على اثنتي عشرة فقتله على نصبه من اهل الذمة وما زاد على ارش الجرم لم يجعله احد ويكون في مل الجاني كما ذكرناه . وإن لم يكن ارش النجر مما تحمله العقالة فبيع الدية على الجاني وكذلك الحكم إذا جرح مسلماً ثم اتردت . ويحتمل أن تحمل الدية كلها بالعاقلة في السبطين لان

وأما مائة من الإبل وعلى أهل الرق ألف دينار » رواه النسائي وروى ابن عباس أن رسلان بن عدي قد قبل الخبي صلى الله عليه وسلم دينه عن أبيه ، رواه أبو داود وابن ماجه وروى الشيخ أن عمر جبل على أهل الذهب ألف دينار ، وعن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده أن عمر قتم خضياً فقال : ألا إن الإبل قد غلت قال نعم على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الرق اثني عشر أضعاً وعلى أهل البئر مائتي بقره وعلى أهل النشاء ثمان مائة وعلى أهل الحبل مائتي حلة رواه أبو داود صلى الله عليه وسلم (وفي الحبل وابلان)

(أحدهما) ليست أملاً يقول النبي ﷺ: «ألا إن في قيل عند الخطأ قيل السوط وإنما سألته من الأبل». (الثانية) أنها أصل لما ذكرنا من قول عمر حين قام خطيباً فجل على أهل الجبل ما نفي عنه: «أدأب دأب داود وهذا كان يحض من الصحابة فكان أجابا وكل حله بر دان

(مسئله) (و عن أحمد رحمه الله أن الأبل هي الأعل خاصة)

وهذا ظاهر. كلام الحنفى في ذكرها أبو الخطاب عن أحد وهو قول طائفة والثاني وإن التمس
القول الذي عليه «ألا أن في قيل عمد أخطأ قبل الوسط ما من أن لا» ولأن الذي عليه يفرق
بين دية السد والخطأ فلما بضها وخفف بضها ولا يتحقق هذا في غير الإبل ولأنه بدل متلف حدا
لا ممي فكان متينا كموض الاموال وحديث ابن عباس يثبت أن الذي عليه أوجب الورق بدلا

الجزاء وجدت وهو من تحمل العقالة جنيته ولهذا يجب انقصاص في المسئلة الاولى إذا كان عمداً
وتعذر أن لا تحمل العقالة شيئاً إلا من الارش إذا استمر بالدمال الجرح أو سراسيته
(فصل) إذا تزوج عبد ممتعة فأولدها أولاداً فولاؤه لمولى أمهم وإن جنى أخدهم فالعقل على

فيمثل ما قاله في السلسلة التي قبلها

(فصل) وإن جي الرجل على نفسه خفاً أو على طرفه فقيه روايتان . قال القاضي اظهرها
ان على عاقبة دينه لو رثه ان قتل نفسه أو اوش جرحه لنفسه إذا كان أكثر من الثالث وهذا قول
الأوزاعي وإسحاق لما روي ان رجلاً ساق حراً فضر به بها كانت معه فطارت منها شاة فقتلت
عنه فبطل عر دينه على عقلة وقال هي يد من ايدي المسلمين لم يصحها اعتداء على احد ولم تعرف له
مخالفاً في عصره ولا نها جناية خفاً فكان عليها على عقلة كما لو قتل غيره . فقل هذه الرأية ان
كانت العاقلة الورثة لم يجب شيء لانه لا يجب للإنسان شيء على نفسه وان كان بعض ورثاً سقط
عنه ما يقابل ذنبه وعليه ما زاد من نصيبه وله ما بقي ان كان نصيبه من المدة أكثر من الواجب عليه

عن الأبل وأنا الخلاف في كونها أصلاً وحديث عمرو بن شبيب يدل على أن الأصل الأبل فإن إجماعاً
لهذه المذكورات على سبيل القوم لئلا الأبل ولو كانت أصولاً بنفسها لم يكن إجماعاً نقولاً الأبل ،
ولا كان لئلا الأبل أثر في ذلك ولا للذكر معنى . وقد روي أنه كان يقوم الأبل قبل أن تغلو
بمائة آلاف درهم وذلك قيل أن دبة الذي أربعة آلاف ودبه نصف الدية فكان ذلك أربعة آلاف
حين كانت الدية ثمانية آلاف

(فصل) إذا قلنا إن الأصول خمسة فإن قدروا ما ذكرنا في المسئلة في أول الباب ولم يحفظوا
القاتلون بهذه الأصول في قدرها من الذهب ولا من سائرها إلا الورق فإن اتفردوا بأخيفة قالوا:
قدروا من الورق عشرة آلاف، وحكي ذلك عن ابن شبرمة ما روى الشيخان عن عمر حبل على أهل
الورق عشرة آلاف وإن الدينار معدول في اشترع بشرة دراهم بدليل أن نصاب الذهب عشرون
دينارا، فنصاب النصف مائة درهم وما ذكرناه قال الحسن وعروة مالك والشافعي في قول وردي ذلك
عن عمر وعطي وابن عباس لما ذكرنا من حديث ابن عباس وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
ابن عمر ولا الدينار معدول مائة عشر درهما بدليل أن عمر فرض الجزية على النبي أربعة مائتي
ثمانية وأربعين درهما وعلى المتوسط دينارين أو أربعة وعشرين درهما على البغديين والحدادين
وهذا أولى ما ذكرناه في نصاب الزكاة لأنه لا يلزم أن يكون نصاب أحدها معدولا بنصاب الآخر

(والرواية الثانية) جناية صدر وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ربيعة ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وهي أصح لأن عشرين الأكرع بارز مرحباً يوم خبر فوجعه سببه على نفسه فأت ولم يماننا أن النبي ﷺ قضى فيه بدية ولا غيرها ولو وجبت ليدنه النبي ﷺ. ولأنه جنى على نفسه فلم يضمنه غيره كالعهد ولأن وجوب الدية على ما أتته إنما كان مواءمة لجاني وتخفيفاً عنه وليس على الجاني بهنا شيء يحتاج إلى الاعتناء والمواساة فيه فلا ولا لا يجاب به. ويقارن هذا ما إذا كانت الجناية على غيره فإنه لو لم يحمله العاقلة لأجحف به وجوب الدية لا لغيرها. فَمَا إِنْ كَانَتْ الجناية على نفسه شبه عهد فهل يجزى جزاء الخطأ؟ على وجهين (أحدهما) هي كالخُدْأَ لأنها تساووه فيما إذا كانت على غيره (والثاني) لا يحمله العاقلة لأنه لا عذر له فذهب العهد المحض

(فصل) وأما أخذ الامام والحاكم في غير الحكم والاجتهاد فهو على عقائده بغير خلاف إذا كان لمحملة العاقلة وما حصل باجتهاده فبغير روادان (إحداهما) على عقائده أيضاً لا روي عن عمر رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة أن ذكرت بسوء فاجتهدت جنيته فقتل عمر لعل عزمته عليك لا يبرح حتى تتسبى على قولك ولأنه جاز فكلن خفوه على عاقته كغيره (والثانية) هو في بيت المال وهو مذهب الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق لأن الخُدْأَ يكثر في أحكامه واجتهاده فيجب عقابه على عاقته بحجفهم ولأنه نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله فكان أرش جنايته في مال الله سبحانه وللشافعي قولان كلوايتين

كما أن السائغة من بهيمة الاسام ليس نصاب شيء منها معدولاً بنصاب غيره قال ابن عبد البر: ليس في جمل الدية عشرة آلاف عن النبي ﷺ حديث مرسل ولا سند وحدث الشعبي عن عمر بن الخطاب حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه

(مسئلة) (وإذا قلنا أن الأول هي الاصل خاصة نعل من دية الدية تسابيحاً الى مستعقها سابعة من الدروب وأبها أراد الدول منها إلى غيرها فلا آخر منه)

لأن الحق متعين فيها فالتحقق كالتل في التناقض المتفقة، وإن انوزت، الأول أو لم توجد إلا بأكثر من ثمن التل فله الدول الى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم وهذا قول الشافعي في القديم وقال في الجديد يجب قيمة الإبل بالماله بالثمن لحديث عمرو بن شعيب عن عمر في قوم الإبل ولأن الحسن بنوح بن الحلال روى عنه جده عند تهمته كذوبات الامثال ولأن الإبل إذا أخذت إذا قلت قيمتها فينبغي أن تجب، وإن كثرت قيمتها كالنابير إذا غلت أو رخصت وهكذا ينبغي أن يقول إما قلت الإبل كما قالنا أن كانت الإبل موجودة ضمن مثلاً إلا أن هذا لم يجدها لا كوما في غير الله قال عمر قوم الدية من الدرهم اثني عشر ألفاً ومن الذهب ألف دينار

(مسئلة) (فإن كان القتل عمداً أو شبه عمد ووجبت أرباً وخمس وعشرون بنت مخاض وخمس

«مسئلة» قال (وأما جنى العبد فعلى سيده أن يذمه أو يذمه فإن كانت الجناية أكثر

من قيمته لم يكن على سيده أكثر من قيمته)

هذا في الجناية التي تؤدي بالمال إما لو كانت لا توجب المال وإما لو كانت موجبة للتقصص فمما غلب إلى المال أن جناية العبد تتعلق برفقته ألا يخلو من أن تتعلق برفقته أو ذمته أو ذمة سيده. أو لا يجب شيء، ولا يمكن التناؤها لأنها جناية آدمي فيجب اعتبارها كجناية الحر ولأن جناية الصغير والمجنون غير ملزمة مع غيره وعدم تكليفه جناية العبد أولى، ولا يمكن تعلّقها بذمته لأنه ينضى إلى العاقلة أو تأخير حق المجني عليه إلى غير غاية ولا يذم السيد لأنه لم يحن فمعين تعلّقها برفقة العبد ولأن الضمان موجب لجنايته فتعلق برفقته كالتقصص ثم لا يخلو أرش الجناية من أن يكون بقدر قيمته فادون أو أكثر فإن كان به رها فادون ذمته خير من أن يذمه بأرش جنايته أو يسلمه إلى ولي الجناية فيدلسكه وبهذا قول الثوري وعمد بن الحسن وإسحاق، وروي ذلك عن الشعبي وعطاء وجرهم وعروة والحسن والزهرى وهذا لأنه إن دفع أرش الجناية فهو الذي وجب للمجني عليه فلا يترك المطالبة بأكثر منه، وإن سلم العبد فقد أدى المثل الذي اتفق الحق به، ولأن حق المجني عليه لا يتعلق بأكثر من الرقبة وقد أداها، وإن طالب المجني عليه بتسليمه إليه وأبى ذلك سيده

وعشرون لبون بنت وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وعنه أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها)

اختلاف الرواية عن أحمد في مقدارها فروى جماعة عن أحمد أنها أرباع وكذلك ذكره الحارثي وهو قول الزهري ورواية ومالك وسليمان بن يسار وأبي حنيفة وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، وروى جماعة عن أحمد أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة في بطونها أولادها، وهذا قال عطاء ومحمد بن الحسن والشافعي وروى ذلك عن عمر وزيد وأبي موسى وإبراهيم رضي الله عنهم لا روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال «من قتل مؤمناً متمسداً دفع إلى أولياء المقتول قان شاموا قتلوا وإن شاموا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة» وما وصلوا عليه فهو لهم وذلك لتسوية المقتول ورواه الذي قاله وحديث حسن بن غريب عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال «الإن في قتل عمداً حقة فيل الموطأ والصا مائة من الإبل منها أربعون خلفة في بطونها أولادها» ورواه الإمام أحمد وأبو داود وعن عمرو بن شعيب أن رجلاً يقال له فداء حذف ابنه بالسيف فقتله فأخذ عمر منه الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفة ورواه مالك في الموطأ. ووجه الأول ما روى الزهري عن السائب بن زيد قال قالت الدية على عمر رسول الله ﷺ أربعاً وخمسة وعشرين جذعة وخمسة وعشرين حقة وخمسة وعشرين بنت لبون وخمسة وعشرين بنت مخاض

٤٤٨ حكم ماله قطع يد رجل من الكوع ثم قطعها آخر من الرفق (النفى والشرح الكبير)

(أحدهما) نصف الدية لانه قد استوفى بدل يده بالقصاص وبدلها نصف دية بقي له نصفها كما لو كان القاطع مسلماً

(والثاني) له ثلاثة أرباعها لأن بد اليهودي تدل نصف دية وذلك ربع دية المسلم فقد استوفى ربع دية وبقي له ثلاثة أرباعها ؛ وإن كان قطع يدي المسلم فاقصص منه ثم مات المسلم فعفا وله إلى مال إنبي على الوجهين إن قلنا تعتبر قيمة اليهودي فله هنا نصف الدية وإن قلنا الاعتبار بقيمة بدل المسلم فلا شيء له هنا لانه قد استوفى بدل يديه وما جيع دية ؛ ولو كان القطع في يديه ورجليه فعفا إلى الدية لم يكن له شيء وجهاً واحداً لأن دية ذلك دية مسلم ، ولو كان الجاني امرأة على رجل قطع يده على ما ذكرنا سواء لأن ديتها نصف دية الرجل

(فصل) إذا قطع يد رجل من الكوع ثم قطعها آخر من الرفق فمات برأيهما فوليها قتل القاطعين وليس أن يقطع طرفها في أحد الوجهين وفي الآخر له قطع يد القاطع من الكوع فإن قطعها ثم عفا عنه فله نصف الدية وأما الآخر فإن كانت يده مقطوعة من الكوع قطعها من الرفق ثم عفا فله دية الأقدار المحكومة في الدراع ولو كانت يد القاطع من الرفق صحيحة لم يميز قطعها راية واحدة لانه يأخذ صحيحة مقطوعة وإن قطع أيديها وما صحيحتان أو قطع رجلان يديه فقطع يديها ثم سرت الجناية فمات من قطعها فليس لوليها العفو على الدية لانه قد استوفى ما قيمته دية وإن اختار قتلها فله ذلك

فعل قطعها ليقود أن كان عالماً بها وأنها لا تجزى لانه قطعها تعدياً بغير حق وإن جيل أحدها فعليه لدية لأن بذل المحبون ليس بشبهة

مسئلة (وإن كان من له اقصاص بموتنا ومن عليه اقصاص عاقلاً فأخرج إليه يساره

ولا يجوز البذل له ولا ضمان عليه لانه أنفها ببذل صاحبها لكن استيفاء القصاص فيها لثانها فيكون للمحبون ديتها

عليه قطع يده التي لا تقصص فيها فلي عائلته ديتها وله اقصاص ستوف حقه في أحد الوجهين ؛ لأن حقه متعين فيها فإذا أخذها (والثاني) لا يقطع حقه وله بدل يده وعقل بد الجاني على عاقبه ألق الودية إذا أنفها لانيها ثالثاً بغير تعريض وليس لها بدل إذا بغير تعريض ثالثاً عليه ربهما وكذلك الحكم في العنبر فإن قطعها

حداً وقد ذكرناه

تة والكمال لأن القصاص يعتد بالثالثة فلا تؤخذ صحيحة بشلاء

(النفى والشرح الكبير) امتناع القصاص من الحامل قبل وضعها ٤٤٩

(فصل) ولا يجز أن يقتص من حمل قبل وضعها سواء كانت حاملاً وقت الجناية أو حملت بعدها قبل الاستيفاء وسواء كان اقصاص في النفس أو في الطرف : أنافي النفس فقتل الله تعالى (ولا يسرف في القتل) وقول الحامل قتل لعير القاتل فيكون إسرافاً

وروي ابن ماجه بإسناده عن عبد الرحمن بن غنم قال ثنا عبد بن جيل وأبو عبيدة بن الجراح وعبد الله بن الصامت وشداد بن أريح قالوا إن رسول الله ﷺ قال «إذا قتلت المرأة عمداً لم تقتل حتى تضع مافي بطنها إن كانت حاملاً وحتى تكتمل ولدها وإن زنت لم تخرج حتى تضع مافي بطنها وحتى تكتمل ولدها» وهذا نص. ولأن النبي ﷺ قال للعامة للقرة بالزنا «ارجبي حتى تضعي مافي بطنك» ثم قال لها «ارجبي حتى ترضعي» ولأن هذا إجماع من أهل العلم لا يعلم بينهم فيه اختلافاً

وأما القصاص في الطرف فلا نأمننا الاستيفاء فيه خشية السرابة إلى الجاني أو إلى زيادته حتى فلا نضع منه خشية السرابة إلى غير الجاني وتقيرت ناس معصية أولى وأحرى. ولأن في اقصاص منها قتلاً لعير الجاني وهو حرام. وإذا وضعت لم يقتل حتى تربي الولد إلا أن الولد لا يبش إلا به في الغالب ثم إن لم يكن للولد من ربه لم يجر قتله حتى ينجي. وأن فطامه ما ذكرنا من الخبرين. ولأنه الآخر الاستيفاء لحقه وهو حمل فلا نؤخر لحقه بوضع. ولي إلا أن يكون القصاص فيما دون النفس ويكون الغالب بقاؤها وعدم ضرره بالاستيفاء منها فيستوفى. وإن وجد له مرضة راتباً جاز قتلها لانه يستغنى بابنها وإن كانت ماردة أو جماعة يتقاربونه أو أمكن أن يدي من ابن شاة

ولا كالملة الاصابع بناقصة ولا ذات اطفاً بما لا انفار لها ولا عين صحيحة باقاة ولا لسان ناقص بأخرس، لا أعلم أحدًا من أدل العلم قل بوجوب قطع يد أورجل أو لسان صحيح باشل إلا ما حكى داود أنه أوجب ذلك لا شراً كما في الاسم فلنذهب به كالأثنين

ولنا أن الشلاء لا ينفع فيها سوى الجال فلا تؤخذ بما فيه نفعه كالعين الصحيحة لا تؤخذ باقائمه وما ذكره قياص وهو لا يقول بالقياس وإذا لم يوجب القصاص في العينين مع قوله تعالى (والعين بالعين) لأجل تفاوتهما في الصحة والعمى فلا نؤجب ذلك فيما لا نص فيه أولى

(فصل) ولا تؤخذ يد كالملة الاصابع بناقصة الاصابع فلو قطع من له خمس أصابع يد من له أربع أو ثلاث أو قطع من له أربع أصابع يد من له ثلاث لم يجب القصاص لانها فوق حقه. وهل أن يقطع من ثمانية الجاني يقطع أصابعه ؛ فإذ كان ذكرنا فيها إذا قطع من نصف الكف ؛ وإن قطع ذو اليد الكاملة يداً فيها أصبع ثلاثه وياقها صحاح لم يميز أخذ الصحيحة بها لانه أخذ كامل بناقص. وفي القصاص من الإصابع الصالحات ؛ فإن قلنا أنه لا يقصص فله المحكومة في الشلاء وأرش ما تحتها من الكف وهل يدخل ما تحت الإصابع الصالحات في قصاصها أو تجب بحكومة ؛ فيه وجهان : مأخذها من الكف وهل يدخل ما تحت الإصابع الصالحات في قصاصها أو تجب بحكومة ؛ فيه وجهان :

(النفى والشرح الكبير) (٤٧) (الجزء التاسع)

أو نحوها جاز قتلها ويستحب للولي تأخيرها لما على الولد من الضرر لاختلاف اللبن عليه وشرب لبن البهيمة (فصل) وإذا ادعت الحمل فيه وجهان (أحدهما) تحبس حتى يبين حملها لأن العمل لأمارات خفية تعلمها بن نفسها ولا يعلمها غيرها فوجب أن يحتاط للحمل حتى يبين انتفاء مادته. ولأنه أمر يخصها فقبل قولها فيه كالغيث (والثاني) ذكره القاضي لأنها ترى أهل الخبرة فإن شهدوا بمحملها أخرت وإن شهدوا ببرائتها لم تؤخر لأن الحق حال عليها فلا يؤخر بمجرد دعواها (فصل) وإن اقتبس من حمل قد أخطأ وأخطأ السلطان الذي مكنته من الاستيفاء وعليها

الاثم إن كانا عاينين أو كان منها تقريرت وإن علم أحدهما أو فرط فلا يثم عليه نعم ننظر فإن لم تنق الولد فلا ضمان فيه لأننا لم نتحقق وجوده وحياته. وإن انفصل متناً أو حياً لوقت لا يعيش في مثله فيه غرة وإن انفصل حياً لوقت يعيش مثله تم بات من الجنابة وجبت فيه دية، وعلى من يجب ضمانه ننظر فإن كان الإمام والولي عاينين بالحل وتحريم الاستيفاء أو جاهلين بالامريرين أو بأحدهما أو كان الولي عالماً بذلك دون الممكن فله من الاستيفاء والضمان عليه وحده لأنه مباشر والحكم الممكن له صاحب سبب ومضى اجتمع المباشر مع التسبب كان الضمان على المباشر دون التسبب كالحافز مع الدفاع، وإن علم الحاكم دون الولي بالضمان على الحاكم وحده لأن المباشر معزوف فكان الضمان على التسبب كالسيد إذا أمر عبده بالقتل والعبد أعجمي لا يعرف تحريم القتل وكشهود القصاص إذا رجعوا عن الشهادة بعد الاستيفاء، وقول القاضي إن كان أحدهما عالماً وحده بالضمان عليه وحده وإن كانا عاينين والضمان على الحاكم لأنه الذي عرف الأحكام والولي إنما يرجع إلى حكمه واجتهاده. وإن كانا جاهلين فبوجهان (أحدهما) الضمان على الإمام كما لو كانا عاينين (والثاني) على الولي وهذا مذهب الشافعي

(فصل) وإن قطع اليد الكلمة ذو يد فيها أصبع زائدة وجب انقصاص فيها ذكره ابن حزم لأن الزائدة عيب ونقص في الملقى فلم يمنع وجودها انقصاص منها كالسلمة فيها والجراح، واختار القاضي أنها لا تقطع بها وهو مذهب الشافعي لأنها زيادة، فلي هذا إن كان للرجلي عليه أيضاً أصبع زائدة في محل الزائدة من الجاني وجب انقصاص لاستوائهما وإن كانت في غيرهما ولم يكن للرجلي عليه أصبع زائدة لم تؤخذ يد الجاني وهل يملك قطع الأصابع؟ ينظر إن كانت الزائدة ماصقة بإحدى الأصابع فليس له قطع تلك الأصبع لأن في قطعها إضراراً بالزائدة وهل لقطع الأصابع الأربع؟ على وجوب وإن لم تكن ماصقة بواحدة من قبل لم تقطع الجس؟ على وجوب، وإن كانت الزائدة ثابتة في أصبع في الثوب لم يميز قطعها وإن كانت ثابتة في السبي أو الوسطى فله قطعها وقومها من الأثمل في اليد الوجوب وبأخذ أرش الامة التي تعدر قطعها في أحد الوجبين ويتبع ذلك خمس الكف

وقال أبو الخطاب الضمان على الحاكم ولم يفرق. وقال الزبي الضمان على الولي في كل حال لأنه المباشر والسبب غير ملجي. فكان الضمان عليه كالحافز مع الدفاع وكما لو أمر من يملك تحريم القتل بقتل. وقد ذكرنا ما يقتضي التعريق والله أعلم

(مسئلة) قل (وإذا كان القاطع سالم الحرف المقطوعة شلاء فلا تؤد)

لأنهم أحداء من أهل العلم قال بوجوب قطع يد نورجل أولسان صحيح بأشل إلا ما حكى عن داود أنه أوجب ذلك لأن كل واحد منهما مسمى باسم صاحبه فيؤخذ به كلاذنين ولنا أن الشلاء لا تقع فيها سوى الجمال فلا يؤخذ بها مائة نفع كصحية لا تؤخذ بها مائة مذكر لا قياس وهو لا يقول بالقياس وإذا لم يوجب القصاص في العيين مع قول الله تعالى (العين بالعين) لا لاجل تفاوتها في الصحة والدمى فلأن لا يجب ذلك فيها لاص قب أولي (فصل) وإن قطع يدنا شلاء أو أنفاً أشل فم يؤخذ به الصحيح؟ فهو وجهان (أحدهما) لا يؤخذ به كأثر الأعضاء (والثاني) يؤخذ به لأن نفعه لا يذهب بشلاء فإن نفع الأذن جمع الصوت ورد الهوام وتر موضع السمع ونفع الأنف جمع الريح ورد افواء أو افوام فقد ساوى الصحيح في الجال والنفع فوجب أخذ كل واحد منهما بالآخر كالحصين بالصحيح بخلاف اليد والرجل وللشافعي قولان كما للرجلين:

(فصل) وإن قطع ذو يد لها افطار يد من لا افطار له لم يميز انقصاص لأن اكتماله لا تؤخذ بالناقصة وإن كانت المتعطرة ذات افطار إلا أنها خضراء أو مستحقة أخذت بها السلية لأن ذلك علمه ومرض والمرء لا يمتنع انقصاص بدليل أنا نأخذ الصحيح بالسقيم (مسئلة) (ولا تؤخذ عين صحيحة بقاتمة ولا لسان ناقص بأخرس ولا ذكر صحيح بأشل) لأنها ليست مثله لها ولأنه يأخذ أكثر من حته ناشتة اليد الصحيحة بالشلل لا تؤخذ بها (مسئلة) (ولا يؤخذ ذكر غل بل ذكر صحي وعائنين)

ذكره الشريف وهو قول مالك لأنه لا ممانعة فيها ذكر ذكر العين لا يوجد منه وطء ولا انزال واختار لا يؤخذ به ولا يكاد يقدر على الوطء ولا ينزل فها كالأشل ولأن كل واحد منهما ناقص فلا يؤخذ به الكمال كاليد الناقصة بالكلمة. ويحتمل أن يؤخذ بهما قل أبو الخطاب يؤخذ غيرها في اليد والرجل وهو مذهب الشافعي لأن الأعضاء مستحقة قطعاً ونقصاناً فيؤخذ بها غيرها كذكر الفعل غير العيين وإنما عدم الانزال لذهاب الخصية والعنة لعله في الغير فلم يمتنع ذلك

أوفحوها جزا قتلها ويستحب الولي تأخيرها ما على الولد من الضرر لا خلاف للين عليه وشرب لبن السمية (فصل) وإذا ادعت الحمل ففيه وجهان (أحدهما) تحبس حتى يتبين حملها لأن العمل لما رأت خفية تعلمها بن نفسها ولا يعلمها غيرها فوجب أن يحاط بالحمل حتى يتبين انتفاء مادته . ولأنه أمر يختص بقتل قولها فيه كالخض (والثاني) ذكره القاضي أنها ترى أهل الخبرة فإن شهدوا بمحملها أخبرت وإن شكوا ببراءتها لم تؤخر لأن الحق حال عليها فلا يؤخر بمجرد دعواها

(فصل) وإن اقتبس من حامل قد أخطأ وأخطأ السلطان الذي يمكنه من الاستيقاظ وعليها الاتم إن كانا عاينين أو كان منها تقريظ وإن علم أحدهما أو فرط فالاتم عليه نعم ننظر فإن لم نلق الولد فلا ضمان فيه لأننا لم نتحقق وجوده وحياته . وإن انفصل ميتاً أو حياً لوقت لا يمشي في مثله ففيه غرة وإن انفصل حياً لوقت يمشي مثله ثم مات من الحناية وجبت فيه دية . وعلى من يجب ضمانه ننظر فإن كان الإمام والولي عاينين بالحل وتحريم الاستيقاظ أو جاهلين بالامرئين أو بأحدهما أو كان الولي عالماً بذلك دون الممكن لمن الاستيقاظ والضمان عليه وحده لأنه مباشر وإلّا لم الممكن له صاحب سبب ومتى اجتمع المباشر مع المذهب كان الضمان على المباشر دون التذنب كالحافر مع الدافع . وإن علم الحاكم دون الولي والضمان على الحاكم وحده لأن المباشر معذور فكان الضمان على التذنب كالسيد إذا أمر عبده بالقتل والعبد أعجمي لا يعرف تحريم القتل وكشهود القصاص إذا رجعوا عن الشهادة بعد الاستيقاظ . وقول القاضي إن كان أحدهما عالماً وحده بالضمان عليه وحده وإن كانا عاينين والضمان على الحاكم لأنه الذي عرف الأحكام والولي إنما يرجع إلى حكمه واجتهاده . وإن كانا جاهلين فتيه وجهان (أحدهما) الضمان على الإمام كما لو كانا عاينين (والثاني) على الولي وهذا مذهب الشافعي

(فصل) وإن قطع اليد الكلمة ذو يد فيها أصبع زائدة وجب القصاص فيها ذكره ابن حمدة لأن الزائدة غيب ونقص في المعنى فلم يمتنع وجودها اقتصاص منها كالسلسلة فيها والجراح . واختار القاضي أنها لا تقطع بها وهو مذهب الشافعي لأنها زيادة . فعلى هذا أن كان للمجي عليه أيضاً أصبع زائدة في محل الزائدة من الجاني وجب القصاص لاستوائهما وإن كانت في غيرهما ولم يكن للمجي عليه أصبع زائدة لم تؤخذ يد الجاني وهل يملك قطع الأصابع ؟ ينظر فإن كانت الزائدة ماصقة بأحدى أو سابع فليس نفع قطع تلك الأصبع لأن في قصها إصراراً بالزائدة وهل قطع الأصابع الأربعة في وجوبه وإن لم تكن ماصقة بواحدة من قبله قطع الجرح ؟ على وجهين . وإن كانت الزائدة نابتة في أصبع فيم قطعها لم يجر قطعها وإن كانت نابتة في السطح أو الوسط فيم قطعها . فإنها من الأضراس في اليد الوجبين وبأخذ أرواش الأضراس التي تنذر قطعها في أحد الوجبين وينتفع بذلك خمس السكف

وقال أبو الخطاب الضمان على الحاكم وبه يفرق . وقال الزبي الغبان على الولي في كل حال لانه المباشر والسبب غير ملجي . فكان الضمان عليه كالحافر مع الدافع وكالوأم من يملك تحريم القتل بقتل . وقد ذكرنا ما يقتضي التفرق والله أعلم

(مسألة) قل (وإذا كان التاطع سالم الحرف والمقطوعة شلاء فلا تؤد)

لأنه أحدًا من أهل العلم قال بوجوب قطع يد أورجل أولسان صحيح بأشل إلا ما حكى عن داود أنه أوجب ذلك لأن كل واحد منهما مسمى باسم صاحبه فيؤخذ به كالزائنين ولأن الشلاء لا تقع فيها سوى اللال فلا يؤخذ بها مافيه نفع كاصحبه لا تؤخذ بها إلا نفعاً وما ذكر له قياس وهو لا يقول بالقياس وإذا لم يوجب القصاص في العيين مع قول الله تعالى (العين بالعين بالاجل فتأوتها في الصحة والعمى فلأن لا يجب ذلك فيما لاص فيه أولي (فصل) وإن قطع يدنا شلاء أو أشتا أشل فيل يؤخذ به الصحيح ؟ فوجهان (أحدهما) لا يؤخذ به كالأعضاء (والثاني) يؤخذ به لأن نفعه لا يذهب بشلاء فإن نفع الأذن جمع الصوت ورد الهوام وتر موضع السمع ونفع الأنف جمع الريح ورد اخواء أو الهوام فقد ساوى الصحيح في الجائل والنفع فوجب أخذ كل واحد منهما بالأخر كالحصين بالصحيح بالصحين بخلاف اليد والرجل وللشافعي قولان كما لو وجب:

(أقول) وإن قطع ذو يد لها اظفار يد من لا اظفار لم يجز اقتصاص لأن الكملة لا تؤخذ بالناقصة وإن كانت المتعولة ذات اظفار إلا أنها خضراء أو مستحقة أخذت بها السالبة لأن ذلك علة ومعرض والمراد بالمتعولة اقتصاص بدليل أنا تأخذ الصحيح بالقيم (مسألة) (ولا تؤخذ عين صحيحة بآفة ولا لسان نافق بأخرس ولا ذكر صحيح بأشل) لأنها ليست مثله لها ولأنه يأخذ أكثر من حته فأثبتت اليد الصحيحة بالشلاء لا تؤخذ بها (مسألة) (ولا يؤخذ ذكر غل بذكر خفي ولا عاين)

ذكره الشريف وهو قول مالك لأنه لا منفعة فيها فإن ذكر العين لا يوجد منه وطء ولا نزال والخالف لا يملكه ولا يملكه غيره على الطء ولا ينزل كالأشلاء . ولأن كل واحد منهما ناقص فلا يؤخذ به الكمال كاليد الناقصة بالكلمة . ويحتمل أن يؤخذ بهما قل أبو الخطاب يؤخذ غيرها صافي أحد الوجهين وهو مذهب الشافعي لأن الأضراس ماصقة بغيرها فمقتضى ما فيها من الأضراس في اليد غيرها كذكر الفعل غير العين وإنما عدم الأضراس لذهب الناقصة والمنة لعله في الظاهر فلم ينتفع بذلك

(فصل) ولا تؤخذ بكلمة الاصابع بناقصة الاصابع فلو قطع من له خمس أصابع يد من له أربع أو ثلاث أو قطع من له أربع أصابع يد من له ثلاث لم يجب التقصص لأنها فوق حقه وهل له أن يقطع من أصابع الجاني بدد أصابعه؟ فيه وجبان ذكرناها فيما إذا قطع من نصف الكف وإن قطع ذو اليد الكلمة يداً فيها أصبع شلا، وباقيا صحاح لم يميز أخذ الصحيحة بها لأنه أخذ كامل بناقص وفي الانقصاص من الاصابع الصالح وجبان فإن قلنا له أن يقتص فله الحسومة في الشلاء وأرش ما تحتها من الكف وهل يدخل ما تحت الاصابع الصالح في تقصصها أو ينجب فيه حكومة؟ على وجوب (فصل) وإن قطع اليد الكلمة ذو يد فيها أصبع زائدة وجب التقصص فيها ذكره أبو عبد الله ابن حامد لأن الزائدة عيب ونقص في المعنى يرد بها البيع فلم يمتنع وجودها التقصص منها كالكلمة فيها والخراج واختار القاضي أنها لا تقطع بها وهو مذهب الشافعي لأنها زيادة، فلي هذا إن كان للمعني عليه أيضا أصبع زائدة في محل الزائدة من الجاني وجب تقصص استوائها وإن كانت في غير محلها أو لم يكن للمعني عليه أصبع زائدة لم تؤخذ يد الجاني، وهل تلك قطع الاصابع؟ ننظر فإن كانت الزائدة ماصقة بأحد الاصابع فليس له قطع تلك الأصبع لأن في قطعها إضراراً بالزائدة وهل له قطع الاصابع الأربعة؟ على وجوب، وإن لم تكن ماصقة بواحدة سنين فيها، له قطع الخمس على وجوب وإن كانت الزائدة ثابتة في أصبع في أظفارها العليا لم يميز قطعها، وإن كانت ثابتة في السفلى أو

من التقصص بها كأذن الإدم وإنشئ، وقال القاضي لا يؤخذ ذكر الفحل بالخصي لتحقيق نقصه والأياس من برئه وفي أخذه بذكر العين وجبان (أحد) يؤخذ به الصحيح لأنه غير ما يوس من زوال عنه ولذلك يؤجل سنة بخلاف الخطأ، والصحيح الأول لأنه إذا ترددت الحال بين كونه مساوياً للآخر وعنده لم يجب التقصص لأن الأصل دمه فلا يجب بالشك سباً وقد حكمنا بانتفاء التساوي لقيام الدليل على عتبه وثبوت عتبه. ويؤخذ كل واحد من الظهي والمعين بمثله لتساويهما كما يؤخذ البعد والبعد والذي بالذي

﴿مسئلة﴾ (الامان الاشم الصحيح) أنه يؤخذ بانس الاخشم الذي لا يشم

لأن ذلك لعله في الدماغ والافان صحيح كما تؤخذ اذن السميع باذن الامم لكون ذهاب السمع نقص في الرأس لأنه محله وليس ينقص في الاذن، ويؤخذ الصحيح بالخروم والستجشف لأن كونه مستحشفاً مرض فلا يمنع من أخذه به لأنه يقوم مقام الصحيح
﴿مسئلة﴾ (وتؤخذ اذن السميع باذن الامم لما ذكرنا)

وتؤخذ الاذن المستحشفة بالصحيحة وهل تؤخذ بها الصحيحة؟ كأيدي الشلاء، وسائر الاعضاء، والثاني تؤخذ بها لأن المقصود جمع الصور وحفظ محل السمع والجمال وهذا يحصل بها كحصوله بانسجيمه بخلاف سائر الاعضاء.

الوسطى فله قطع ما فوقها من إذا نامل في أحد الوجبين وأخذ أرش الائمة التي تمرر قطعها في أحد الوجبين ويتبع ذلك خمس الكف

(فصل) وإن قطع ذو يد لها اظفار يد من لا اظفار له لم يميز التقصص لأن الكلمة لا تؤخذ بالناقصة، وإن كانت المقوعة ذات اظفار إلا أنها خضراء أو مستحشفة أخذنا بها السليمة لأن ذلك علة ومريض والمرض لا يمنع التقصص بدليل أنا نأخذ الصحيح بالسقم

(مسئلة) قال (وإن كان القاطع أشل والمقوعة سالة فشاء المظالم أخذها فذلك له ولا شيء له غيرها وإن شاء عفا وأخذ دية يده)

أما إذا اختار الدية فله دية يده لأنهم فيه خلافاً لأنه عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالتقصص فكانت له الدية كما لو لم يكن للقاطع يده فله قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، وإن اختار التقصص سئل أهل الخبرة فإن قالوا إنها إذا قطع لم تنسد مروقر قول الخوا إلى البدن فإنه قد سقط التقصص لأنه لا يجوز أخذ نفس بغيره وإن أمن هذا فله التقصص لأنه رضي بدون حقه فكان ذلك كما لو رضي المسلم بالتقصص من الذمي والرجل من المرأة الحر من العبد وليس له مع التقصص أرش لأن الشلاء كالصحيحة في الحاقه وإنما نقصت في الصفة فلم يكن له أرش كالصورتين المذكورتين. واختار أبو الخطاب أن له الارش مع التقصص على قياس قوله في عين الاعور إذا قلت لأنه أخذ الناقص بالزائد والاول أصبح، وهو اختيارنا في قولنا لما قل هذا الفرع بالاصول الشفق عليها أولى من الحاقه بغيره يختلف فيه خارج عن الاصول مخالف للقياس (فصل) وتؤخذ الشلاء بالشلاء إذا أمن في الاستيفاء الزيادة، وقال أصحاب الشافعي لا تؤخذ بها في أحد الوجبين لأن الشلاء علة والمثل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق المائلة بينها ولنا أنها متماثلان في ذات المعصو وصفته فجاز أخذ إحداهما بالآخرى كالصحيحة بالصحيحة

﴿مسئلة﴾ (ويؤخذ العيب من ذلك كله بالصحيح ومثله إذا أمن من قطع الشلاء الثالث)

إذا كان القاطع أشل والمقوعة سالة فإن شاء الجاني عليه أخذ الدية فله أخذ دية لأنهم فيه خلافاً لأنه عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالتقصص فكانت له الدية كما لو لم يكن للقاطع يد وسداً قول أبي حنيفة ومالك والشافعي، وإن اختار التقصص لمثل أهل الخبرة فإن قالوا إنه إذا قطع لم تنسد العروق، ويدخل الهواء إلى البدن فيفسده سقط التقصص لأنه لا يجوز أخذ نفس بغيره، وإن أمن هذا فله التقصص لأنه رضي بدون حقه فكان له ذلك كما لو رضي المسلم بالتقصص من الذمي والحر من العبد ولا يجب له مع التقصص أرش لأن الشلاء كالصحيحة في الحاقه وإنما نقصت في الصفة فلم يكن له أرش كالصورتين المذكورتين. واختار أبو الخطاب أن له الارش مع التقصص على قياس قوله في عين الاعور إذا قلت لأنه أخذ الناقص بالزائد والاول أصبح، وهو اختيارنا في قولنا لما قل هذا الفرع بالاصول الشفق عليها أولى من الحاقه بغيره يختلف فيه خارج عن الاصول مخالف للقياس (فصل) وتؤخذ الشلاء بالشلاء إذا أمن في الاستيفاء الزيادة، وقال أصحاب الشافعي لا تؤخذ بها في أحد الوجبين لأن الشلاء علة والمثل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق المائلة بينها ولنا أنها متماثلان في ذات المعصو وصفته فجاز أخذ إحداهما بالآخرى كالصحيحة بالصحيحة

في عين الأمور والاول أصح فأن الحاق هذا الفرع بالأصول المتفق عليها أولى من إلحاقه بفرع مختلف فيه خارج عن الأصول مخالف للقبائس

(فصل) وتؤخذ الشلاء بالشلاء إذا أمن في الاستيقاظ الزيادة، وقال أصحاب الشافعي لا تؤخذ بها في أحد الوجهين لأن الشلاء عليه العمل يختلف تأثيرها في البدن فلا تتحقق الماتلة بينهما ولنا أنها مماثلان في ذات العضو وصفته فجاز أخذ إحداها بالآخرى كالصحيحة بالصحيحة

(فصل) وتؤخذ الناقصة بالناقصة إذا تساوتا فيه بأن يكون التقطوع من يد الجاني كالتقطوع من يد الجاني عليه لأنها تساوتا في الذات والصفة، فاما إن اختلفا فكان التقطوع من يد أحدهما الإيهام ومن الأخرى أصعب غيرها لم يجز اقتصاص لأن فيه أخذ أصعب بغيرها وإن كانت يد أحدهما ناقصة أصعبا والأخرى ناقصة تلك الأصعب، وأخرى جاز أخذ الناقصة بأصعبين بالناقصة أصعبا وهل له أرش أصعب الزائدة؟ فيه وجهان ولا يجوز أخذ الأخرى بها لأن الكلمة لا تؤخذ بالناقصة

(فصل) ويجوز أخذ الناقصة بالكلمة لأنها دون حقه وهل له أحد دية الأصابع الناقصة؟ على وجهين (أحدهما) له ذلك وهو قول الشافعي واختيار ابن حامد

(والثاني) ليس له مع اقتباس ارش. هو مذهب أبي حنيفة وقياس قول أبي بكر للإباضي إلى الجمع بين قصاص ودية في عضو واحد، وقال القاضي قياس قوله سقوط اقتصاص كذوله فيمن

«مسئلة» وتؤخذ الناقصة بالناقصة إذا تساوتا فيه بأن يكون التقطوع من يد الجاني كلمة لو ع من يد الجاني عليه

لأنهما تساوتا في الذات والصفة، فإن اختلفا فكان التقطوع من يد أحدهما الإيهام ومن الآخر لم يجز غيرها لم يجز اقتصاص لأن فيه أخذ أصعب بغيرها وإن كانت إحداها ناقصة أصعبا والأخرى ناقصة تلك الأصعب وغيرها جاز أخذ الناقصة بأصعبين بالناقصة أصعبا وهل له أخذ أصعبه الزائدة؟ فيه وجهان. ولا يجوز أخذ الأخرى بها لأن الكلمة لا تؤخذ بالناقصة

«مسئلة» (وتؤخذ الناقصة بالكلمة لأنها دون حقه وهل له أخذ دية الأصابع الناقصة؟ على وجهين.) (أحدهما) له ذلك وهو قول الشافعي واختيار ابن حامد (والثاني) ليس له مع اقتصاص ارش. وهو مذهب أبي حنيفة وقياس قول أبي بكر ثلاثي إلى الجمع بين قصاص ودية في عضو واحد

وقال القاضي قياس قوله سقوط اقتصاص كقولهم فبين قطعت يده من نصف الذراع وليس هذا كذلك لأنه يقتصر من موضع الجناية ويضع الحديدة في موضع وضها الجاني فذلك ذلك كالوحي عليه فوق الموضحة أو كان رأس الشاج أصغر أو أخذ أشلاء بالصحيحة، وفارق القاطع من نصف الذراع لأنه لا يمكنه اقتصاص من موضع الجناية هكذا حكمه الشريف عن أبي بكر

قطعت يده من نصف الذراع وليس كذلك لأنه يقتصر من موضع الجناية ويضع الحديدة في موضع وضها الجاني فذلك ذلك كالوحي عليه فوق الموضحة أو كان رأس الشاج أصغر أو أخذ أشلاء بالصحيحة، ويشارك القاطع من نصف الذراع لأنه لا يمكنه اقتصاص من موضع الجناية. هكذا حكمه الشريف عن أبي بكر

(فصل) وإن كانت يد القاطع والجاني عليه كلمتين، في يد الجاني عليه أصعب زائدة فعل قول ابن حامد لاء. بالزائدة لأنها بمنزلة الخراج والسلمة وعلى قول غيره له قطع يد الجاني وهل له حكمه في الزائدة؟ على وجهين، وإن قطع من له خمس أصابع أصيلة كف من له أربع أصابع أصيلة وأصعب زائدة أو قطع من له أربع أصابع وأصعب زائدة كف من له خمس أصابع أصيلة فلا قصاص في الصورة الأولى لأن الأصلية لا تؤخذ بالزائدة وله اقتصاص في الصورة الثانية في قول ابن حامد لا الزائدة لأعبر بها، وقال غيره إن لم تكن الزائدة في محل الأصلية فلا قصاص أيضا لأن الأصبعين مختلفان، وإن كانت في محل الأصلية فقال القاضي يجزى اقتصاص وهو مذهب الشافعي ولا شيء له لنفس الزائدة، وهذا فيه نظر لأنها متى كانت في محل الأصلية كانت أصيلة لأن الزائدة هي التي زادت عن عدد الأصابع أو كانت في غير محل الأصابع، وهذا له خمس أصابع في محلها فكانت كلها أصيلة. فن قالوا معنى كونها زائدة أنها ضعيفة مائلة عن سمت الأصابع، قلنا ضعفها لا يوجب كونها زائدة كذكر العينين، وأما مياها عن

(فصل) وإن كانت يد العاطف والجاني عليه كما يتقن في يد الجاني عليه أصعب زائدة فعل قول ابن حامد لأعبر بالزائدة لأنها بمنزلة الخراج والسلمة وعلى قول غيره له قطع يد الجاني وهل له حكمه في الزائدة؟ على وجهين، وإن قطع من له خمس أصابع أصيلة كف من له أربع أصابع أصيلة وأصعب زائدة أو قطع من له أربع أصابع أصيلة وأصعب زائدة كف من له خمس أصابع أصيلة فلا قصاص في الصورة الأولى لأن الأصلية لا تؤخذ بالزائدة وله اقتصاص في الصورة الثانية في قول ابن حامد لا الزائدة لأعبر بها، وقال غيره إن لم تكن الزائدة في محل الأصلية فلا قصاص أيضا لأن الأصبعين مختلفان، وإن كانت في محل الأصلية فقال القاضي يجزى اقتصاص وهو مذهب الشافعي ولا شيء له لنفس الزائدة، وهذا فيه نظر لأنها متى كانت في محل الأصلية كانت أصيلة لأن الزائدة هي التي زادت عن عدد الأصابع أو كانت في غير محل الأصابع، وهذا له خمس أصابع في محلها فكانت كلها أصيلة، فان قالوا معنى كونها زائدة أنها ضعيفة مائلة عن سمت الأصابع، فن ضعفها لا يوجب كونها زائدة كذكر العينين، وأما مياها عن سمها الأصابع مائلة عنها أن لم تكن نابتة من محل الأصابع المدومة فبغير قولهم أنها غير مائلة وان كانت نابتة في موضعها وأما مال رأسها أو أوجت فهو مرض لا يخرجها عن كونها أصيلة

(فصل) إذا قطع أصبع فأصابعه من حجر أو أكلة في يده وسقطت من فعله، قلنا اقتصاص على ما نذكره في سرية الجناية وإن بادو صاحبها فقطعا من الكوع للالتصريح إلى سائر جدهم أنتم

الاصبع فيها ان لم تكن ثابتة في محل الاصبع المدومة فقد قولهم انها في محلها وإن كانت ثابتة في موضعها وانما حال رأسها وانجوت فهذا مرض لا يخرجها عن كونها أصلية

(فصل) وإذا قطع أصبه فصابه من جرحها أكلة في يده وسقطت من مفصل فيها انقصاص وإن بادرها صاحبها قطعها من الكوع لئلا تنسحب إلى سائر جسده ثم اندمل جرحه فقل الجاني انقصاص في الاصبع والحكومة فيها تأكل من السكت ولا شيء عليه فيما قطعه الجاني عليه لانه تلف بفعله، وإن لم يندمل ومات من ذلك الجاني شريك نفسه فيحمل وجوب انقصاص عليه ويحمل أن لا يجب بحال لأن فعل الجاني انما قصد به الصلحة فهو عمد الخطأ وشريك الخطأ، لا انقصاص عليه وإن كان عليه نصف الدية، وإن قطع الجاني عليه موضع الأكلة نظرت ذن قطع لحماً ميتاً ثم سرت الجناية لانقصاص على الجاني لانه سرية جرحه خاصة، وإن كان في لحم حي فمات فذلك فيه كما لو تعلمها خوفاً من سرائرها

(فصل) وإذا قطع أكلة لها طرفان أحدهما زائدة والآخرى أصلية ذن كانت أكلة الفاعل ذات طرفين أيضاً أخذت بها، وإن لم تكن ذات طرفين فحملت وعليه حكومة في الزائدة، إن كانت المقموعة ذات طرف واحد وأكلة الفاعل ذات طرفين أخذت بها في قول ابن حامد، وعلى قول غيره لا انقصاص فيها وله دية أكله، وإن ذهب الجزء الزائدة فله الاستيفاء، وإن قل أن أصبر حتى يذهب الزائد ثم اقتصر فله ذلك لأن القصاص حقه، فلا يجبر على تسجيل استيفائه

جرحه فقل الجاني انقصاص في الاصبع والحكومة فيها تأكل من السكت ولا شيء عليه، وفي قطعه الجاني عليه لانه تلف بفعله، وإن لم يندمل ومات من ذلك فالجاني شريك نفسه فيحمل وجوب القصاص عليه ويحمل أن لا يجب بحال لأن فعل الجاني انما قصد به الصلحة فهو عمد الخطأ وشريك الخطأ، لا انقصاص عليه ويكون عليه نصف الدية، وإن قطع الجاني عليه موضع الأكلة نظرت ذن قطع لحماً ميتاً ثم سرت الجناية فالقصاص على الجاني لانه سرية جرحه خاصة وإن كان في لحم حي فمات فذلك فيه كما لو قطعها خوفاً من سرائرها وقد ذكرناه

(فصل) إذا قطع أكلة لها طرفان أحدهما زائدة والآخرى أصلية فإن كانت أكلة الفاعل ذات طرفين أيضاً أخذت بها وإن لم تكن ذات طرفين فحملت وعليه حكومة في الزائدة وإن كانت المقموعة ذات طرف واحد وأكلة الفاعل ذات طرفين أخذت بها في قول ابن حامد، وعلى قول غيره لا انقصاص فيها وله دية أكله وإن ذهب الطرف الزائد فله الاستيفاء، وإن قال أن أصبر حتى يذهب الزائد ثم اقتصر فله ذلك لانه انقصاص حقه فلا يجبر على تسجيل استيفائه

(مسئلة) (وإن أخدنا في شلل العضو وصحته قالوا قول الجاني عليه في أحد الوجهين) لأن الظاهر من انتاس سلامة الأعضاء، وخالفه ما قاله لم يصفه السكال، والثاني القول قول الجاني لأن الأصل براءة ذمه من دية عضو سالم ولانه لو كان سالماً لم يخف لانه يظن فيه أنه انتاس

(فصل) ولو قطع أكلة رجل المايتم قطع أكلة آخر الوسطى ثم قطع السفلى من ثالث فقلوا انقصاص من المايتم الثاني أن يقتصر من الوسطى ثم الثالث أن يقتصر من السفلى سواء جادوا دفعة واحدة أو واحداً بعد واحد، وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا انقصاص إلا في المايتم لانه لم يجب في غيرها حال الجناية لعدم استيفائه فلم يجب بعد ذلك كما لو كانت غير مكافئة حال الجناية ثم صار مكافئة بعده

ولنا أن تقدر انقصاص لا يصال عليه بغيره لا يمتنع إذا زال الاتصال كما لو جنت الحامل ويقار عدم التكاثر لانه تقدر لمعنى فيه وهما تقدر لتقدير الاتصال غيره به، فأما إن جاء صاحب الوسطى أو السفلى بفأب انقصاص قبل صاحب المايتم لم يمتنع لأن في استيفائه انقاصاً لأكلة لا يستحقها وقيل لها إما أن تقصراً حتى تعلم ما يكون من الأول فإن اقتصر فلها انقصاص وإن عفا فلا قصاص لكما وإذا أن ترضيا بالعقل فإذا جاء صاحب المايتم فقتل الثاني انقصاص وحكم الثالث مع الثاني كحكم الثاني مع الأول، وإن عفا فإمّا العقل فإن قال فلن يقتصر، ونظر في انقصاص أن تسقط العليا بمرئ أو بخوّه ثم تقتصر من ثمنها من ذلك، وإن قطع صاحب الوسطى السفلى والعليا فله دية العليا تدفع إلى صاحب العليا وإن قطع الاصبع كلها فله انقصاص في الأكلة الثالثة وعليه إرش العليا للأول وإرش السفلى على الجاني لصاحبها وإن عفا الجاني عن قصاصها وجب إرشها يدفعه إليه يدفعه إلى الجاني عليه

(فصل) قال رحمه الله وإن قطع بعض لسانه أو ماله أو دنته أو عصفته أو أذنه أخذ مثله بقدر الأجزاء كالنصف والثالث والرابع النول الثاني (والجرح قصاص) وقال أبو الحنابلة لا يؤخذ بعض اللسان بالبعض ذكره صاحب المحرر

ولنا انه يؤخذ جرحه بمجبه فأخذ بعضه كالأف ولا يؤخذ بالمساحة لانه ينفق إلى أخذ لسان الجاني جميعه يعض لسان المجني عليه

(مسئلة) (وإن كسر بعض سنه برد من سن الجاني مثله إذا أقرن قنما)

مجري القصاص في بعض السن لحديث الزبير حين كسرت سن جارية فأمر النبي ﷺ بالقصاص وقدر ذلك بالأجزاء، النصف بالعرف وكل جزء مثله ولا يؤخذ بالمساحة ليل ينفق إلى أخذ جميع سن الجاني بعض سن المجني عليه ويكون القصاص بالمرد لأن الزيادة فاما لو أخذناها بالكسر لم نأخذها إلا بالبعض أو ينفق أو يكسر من غير موضع القصاص ولا يقتصر حتى يقول أهل الحيرة انه يؤمن انقلاعه أو السواد فيها لأن تؤم الزيادة يتم انقصاص في الأعضاء كما لو قطعت يده من غير سنه فإن قيل فقد أقرن من الأعضاء في الأطراف مع تؤم سرائرها إلى النفس فلم تمنعها تؤم السراية منه إلى بعض العضو فتأوم السراية إلى النفس لا سبيل إلى التحرز منه ولو اعتبرناه في التلع أفضى انه (الجزء التاسع) (٥٨)

(فصل) وان قطع أئمة رجل العليا ثم قطع أئمة آخر العليا والوسطى من تلك الأصبع فلا يؤل قطع العليا لان حقه أسبق ثم يقطع الثاني الوسطى ويأخذ ارض العليا منه فإن بادر الثاني قطع الاثنين فقد استوفى حقه وتعدر استيفاء اقتصاص للأول وله الارش على الجاني، وان كان قطع الاثنين أولاً قدمنا صاحبها في اقتصاص للارول وله الارش على الجاني، وان بادر صاحبها قطعها فقد استوفى حقه وتقطع الوسطى للأول ويأخذ الارش للعليا، ولو قطع أئمة رجل العليا ولم يكن للقاطع عليا تستوفى الجاني من الوسطى فان عفا الى الدية تقصا وتساقتا لان دية واحدة. وان اختار الجاني القصاص فله ذلك ويدفع ارض العليا ويجيء على قول أبي بكر أن لا يجيب اقتصاص لان دية واحدة واسم الائمة يشملها فساقتا فتكون له في إحدى اليدين بدلاً عن الأخرى

(مسئلة) قال (وانما قتل وله وليان بالغ وطفل أو غائب لم يقتل حتى يقدم الغائب ويبلغ الحلق)

وجله أن ورثة القاتل اذا كانوا أكثر من واحد لم يجز لبعضهم استيفاء التودد إلا باذن الباقي فإن كان بعضهم غائباً انتظر قدومه ولم يجز للحاضر الاستقلال بالاستيفاء بغير خلاف علمناه وان كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً فظاهر مذهب احمد رحمه الله أنه ليس لغيرها الاستيفاء حتى يبلغ

سقوط القصاص في الاطراف بالكلية فسقط اعتبارها اما السراية الى بعض العضو فتارة نقول انما ينبغ القصاص فيها احتمال الزيادة في الفعل لا في السراية مثل من يستوفي من بعض الذراع فانه يحتل أكثر مما فعل به وكذلك من كسر سناً ولم يصدعها فكسرها المستوفي سنة وصدعها أو قطعها أو كسر أكثر مما كسر من سنة فقد زاد على المثل والقصاص يستند لثلاثة نارة نقول ان السراية في بعض العضو انما تنبع اذا كانت ظاهرة ومثل هذا ينبغ في النفس ولهذا مناه من الاستيفاء بأه كالة أو مسومة وفي وقت افرار الحار والبرد تحوزا من السراية

(فصل) وان قلع سناً زائدة وهي التي تثبت فضلة في غير سمت الانسان خارجة عنها الى داخل الفم أو الى اللثة وكانت للجاني مثلاً في موضعها فلم يجز عليه القصاص أو حكمه في سنة وان لم يكن له مثلاً في محايها فليس له الا الحكمه وان كانت احدى الزائدين أكبر من الأخرى ففيه وجهان (أحدهما) لا تؤخذ بها لان الحكمه فيها أكثر فلا يقطع بها ما هو أقل قيمة منها (والثاني) تؤخذ بها لانها سنان متساويتان في الوضع فتؤخذ كل واحدة منهما بالأخرى كالاصنتين ولان الله تعالى قال (والسن بالنسب) وهو عام فيدخل فيه محل الزرع وان قلنا ثبت القصاص في الزائدين بالاجتهاد فانالت بالاجتهاد معتبر بما ثبت بالنسب واختلاف القبة لا يمنع القصاص بتدليل جريانه بين القسودين المذكور والاني في النفس والاطراف على ان أكبر السن لا يوجب كبر قيمتها فان السن الزائدة قص

الصغير وبنيق المجنون وهذا قال ابن شبرمة وابن أبي ليلى والشافعي وأبو يوسف واسحاق ويروى عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله. وعن احمد رواية أخرى: للكبائر العتلاء استيفاءه، وبه قال حاد ومالك والأوزاعي والليث وأبو حنيفة لان الحسن بن علي رضي الله عنها قتل ابن مسلم قصاصاً وفي الورثة صغار فلم ينكر ذلك، ولأن ولاية القصاص هي استحقاق استيفاء وليس للصغير هذه الولاية ولنا انه قصاص غير متحقق ثبت لجاعة معينين فلم يجز لأحدهم استيفاءه استئلالاً كما لو كان بين حاضر وغائب أو أحد بدلي النفس فلم ينفرد به بعضهم كالدية، والدليل على أن الصغير والمجنون فيه حقاً أربعة أمور (أحدها) أنه لو كان منفرداً لاستحقه ولو نأه الصغر مع غيره لنأه منفرداً كولاية النكاح (والثاني) أنه لو بلغ لاسحق ولو لم يكن مستحقاً عند الموت لم يكن مستحقاً بعده كالزريق اذا عتق بعد موت أبيه (والثالث) أنه لو صار الامر الى المثل لاستحق ولو لم يكن مستحقاً للقصاص لما استحق بدله كلاجيني (الرابع) أنه لو مات الصغير لاستحقه ورثته ولو لم يكن حقاً لم يرثه كسائر مالم يستحقه فاما ابن منجب فقد قيل أنه قتله بكفره لانه قتل علياً مستحلاً لدمه معتقداً كزهره متقرباً بذلك إلى الله تعالى، وقيل قتله لسميه في الارض بالسداد واطمار الساحل فيكون كقطع الطريق إذا قتل وقتلته متعمداً وهو إلى الامام والحسن هو الامام ولذلك لم ينتظر

وعيب وكثرة العيب زيادة في النفس لا في القبة ولان كبر السن الاصلية لا يزيد في قيمتها قال زائدة كذلك (مسئلة) (ولاية من السن حتى يئس من عودها وهي من قد أنكر أي سقطت رواضه ثم لبثت فان قلع سن من لم ينكر لم يقص من الجاني في الحال لانها تودعكم البادة فخرج صاحبها كالسكر (مسئلة) (قان عاد بدل السن على صفها في موضعها فلا يئس على الجاني وان عفا عن عودها ولم تعد مثل اهل الخيرة قان قالوا قد يئس من عودها خير الجاني عليه عين القصاص وبين دية السن (مسئلة) (وان مات الجاني عليه قبل الاياس من عودها فلا تقصص) لان الاستحقاق غير متحقق فيكون ذلك شبهة في دره القصاص ونجب الدية لان القطع موجود والورد مشكوك فيه

(مسئلة) (قان قطع سن كبير فقال الداعي يسأل اهل الخيرة) قان قالوا لانود فله القصاص في الحال وان قالوا يرجع عودها الى وقت معلوم لم يقص حتى يأت ذلك الوقت قان لم تعد وجب القصاص (مسئلة) (وان أقص من سن فمات غريم من الجاني لانه قد بين ان القصاص لم يكن يجب وبضئها بالدية دون القصاص لانه لم يقصد التدي وان عادت سن الجاني رد ما أخذ اذا لم

من المذهب عليه

(مسئلة) (وان عادت سن المجني عليه قصيرة أو ممية فلى الجاني أرض تقصها بالحساب)

الغائبين من الورثة ولا خلاف بيننا في وجوب انتظارهم وإن قدر أنه قتله قصاصاً فقد انتقنا على خلافه فكيف يحتج به بعضنا على بعض

(فصل) وإن كان الوارث واحداً صغيراً كصبي قتلته أمه وليست زوجة لآبيه القصاص له وليس لآبيه ولا غيره شفاؤه وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك له استيفاؤه وكذلك الحاكم في المصنوع والحاكم في العارف دون النفس وذكر أبو الخطاب في موضع في الأب روايتين وفي موضع وجيزين (أحدهما) كقولنا لأن القصاص أحد بدلي النفس فكذلك الأب استيفاؤه كآلديه

ولنا أنه لا يهلك إيقاع الطلاق بزوجته فلا يملك استيفاء القصاص له كأوصي ولأن القصد التثني ودركه النفي ولا يحصل ذلك باستيفاء الولي ويخالف الآية لأن الغرض يحصل باستيفاء الأب لا بغيره ولأن الآية إنما يملك استيفاءها إذا تمت والقصاص لا يتعين فانه يجوز العفو إلى الآية والصلح على مال أكثر منها وأقل، والديه بخلاف ذلك

(فصل) وكل موضع وجب تأخير الاستيفاء من القاتل يمس حتى يبلغ الصبي ويمتل الجنون ويقدم الغائب، وقد دس معاوية هدية بن خشرم في قصاص حتى بلغ ابن القاتل في حصر الصحابة فلم ينكر ذلك وبذل الحسن والحسين وسعيد بن العاص لابن القاتل سبع ديات فلم يقبلها، فإن قيل فلم لا يخلى سبيله كالمعسر بالدين؟ قلنا لأن في تخليته تضيقاً للحق فانه لا يؤمن هرباً والفرق بينه وبين

ففي نصفها نصف دينها ونحو ذلك وإن عادت والدلم يسيل منها أو مائة عن محابها حكومتها

نقص حصل بفعله، وقد ذكرنا هذه المسائل في مسئلة ويؤخذ السن بالنسب (فصل) قال رحمه الله النوع الثاني الجراح فيجب القصاص في كل جرح ينتهي إلى عظم كالوضعة وجرح العضد والفخذ والساق والقدم لقول الله تعالى (والجروح قصاص) فيجب في كل جرح ينتهي إلى عظم يمكن استيفاؤه من غير زيادة كالوضعة في الرأس والوجه وذلك لأن الله تعالى نص على القصاص في الجروح فلو لم يجب ههنا لسقط حكم الآية وفي معنى الوضعة كل جرح ينتهي إلى عظم فيما سوى الرأس والوجه كالساعد والعضد والفخذ والساق يجب فيه القصاص في قول أكثر أهل العلم وهو منصوب الشافعي وقول بعض أصحابه لا قصاص فيها لانه لا يمتد فيها وهو غير صحيح لحالته قوله تعالى (والجروح قصاص) ولانه أمكن استيفاؤه بغير حيف ولا زيادة اكونه ينتهي إلى عظم فأشبهه الوضعة والتقدير في الوضعة ليس هو القضي للقصاص ولا عدمه ما سار إليه أكثر المتأخرين في الرأس المشكورة فيها رشف بها ولهذا تدر ما فوقها من الجراح الرأس والوجه ولا قصاص فيه

(فصل) ولا يستوفى القصاص فيما دون النفس بالمعيب ولا بالآلة يخشى منها الزيادة سراً كمن الجرح بها أو يبرها، لأن القتل إنما استوفى بالسيف لانه آله وليس ثم شيء يخشى التعدي اليه

للمعسر من وجوه أحدها أن قضاء الدين لا يجب مع الاعسار فلا يجنس بما لا يجب والقصاص هنا واجب وإنما تدر السوفى (الثاني) أن المعسر إذا حبسه تعذر الكسب لقضاء الدين فلا يفيد بل يضر من الجانبين وههنا الحق نفسه يفوت بالزيادة لا بالحبس (الثالث) أنه قد استحق قتله وفيه تقويت نفسه ونفقه فإذا تعذر تقويت نفسه جاز تقويت نفسه لاسكانه فان قيل فلم يجب من أجل الغائب وليس للحاكم عليه ولاية إذا كان مكافئاً رشداً ولذلك لو وجد بعض ماله مضموناً لم يملك انتزاعه؛ قلنا لأن في القصاص حقاً للديت وللحاكم عليه ولاية ولهذا تنفذ وصاياه من الديت وتقضى ديونه منها فظنيره أن يجد الحاكم من تركه البيت في يد انسان شيئاً غصباً والوارث غنم فأبه بأخذه ولو كان القصاص في الحي طرفة لم يترض لمن هو عليه أن أقام القاتل كفيلاً بنفسه ليخل سبيله لمعجز لأن السكينة لا تنصح في قصاص فان قاتلتها استيفاء الحق من الكفيل إن تعذر اضار الكفول به ولا يمكن استيفاؤه من غير القاتل فلم تصح الكفالة به كالمعد ولان فيه تفريراً بحق المولى عليه فانه رتباً على سبيله فهرب فضاء الحق

(فصل) فال قتله بعض الاولياء بغير اذن الباقيين لم يجب عليه قصاص وبهذا قال أبو حنيفة وهو أحد قولنا الشافعي والقول الاخير عليه القصاص لانه ممنوع من قتله وبعضه بغير مستحق له وقد يجب القصاص باتلاف بعض النفس بدليل مالو اشترك الجماعة في قتل واحد

ولنا انه مشارك في استحقاق القتل فلم يجب عليه قصاص كما لو كان مشاركاً في ملك الجارية ووطئها ولانه محل يملك بعضه فلم يجب العقوبة القادرة باستيفائه كالاصل ويقارن إذا قتل الجماعة واحداً فانا

فيجب أن يستوفى فيما دون النفس بآنة ويتوق ما يخشى منه الزيادة إلى محل لا يجوز استيفاؤه ولانا سننا القصاص بالسكية فيما يخشى الزيادة في استيفائه فلان تمنع الآلة التي يخشى منها ذلك أولى فان كان الجرح موضحة أو ما شابهها فالقصاص أحد ماضية معدة لذلك ولا يستوفى إلا من له علم بذلك كالجراحين ومن أشبهه، فإن لم يكن للولي علم بذلك أمر بالاستئابة، وإن كان له علم فقال القاضي ظهر كلام أحمد أنه يمكن منه لانه أحد نوعي القصاص فيمكن من استيفائه إذا كان يحسن للقتل ويحتمل أن لا يمكن من استيفائه بنفسه ولا يليه إلا نائب الامام أو من يستبنيه ولي الجناية وهو مذهب الشافعي لانه لا يؤمن مع العداوة وقصد التثني أو يحيف في الاستيفاء بما لا يمكن تلافيه وربما أفضى إلى النزاع والاختلاف بأن يدعي الجاني الزيادة وينكرها السوفى

فإنه لا يجب القصاص فيما سوى ذلك من التلجج والبرص كما دون قوله أو أعظم منها ومن روي عنه منع القصاص فيما دون الموضحة الحسن وأبو عبيد وأصحاب الرأي ومنهم من لا يوجب القصاص فيما دون النفس بالمعيب ولا بالآلة يخشى منها الزيادة سراً كمن الجرح بها أو يبرها، لأن القتل إنما استوفى بالسيف لانه آله وليس ثم شيء يخشى التعدي اليه

لا توجب القصاص بقتل بعض النفس وإنما يجمل كل واحد منهم قتلاً جميعاً وإن سلمنا وجوبه عليه لقتله بعض النفس فمن شرطه المشاركة لمن فعله كمن فعله في العمد والمدون ولا يتحقق ههنا

إذا ثبت هذا فإن لولي الذي لم يقتل قسماً من الدية لأن حقه من القصاص سقط بغير اختياره فأشبهه بالموات القاتل أو عفا بعض الاولياء، وهل يجب ذلك على قاتل الجاني أوفى تركه الجاني؟ فيه وجهان وللشافعي قولان (أحدهما) يرجع على قاتل الجاني لأنه أنف محله حقه فكان الرجوع عليه بعمد نصيبه كما لو كانت له ودية فأقتله (والثاني) يرجع في تركه الجاني كما لو أنفله أجنبي أو عفا شريكه عن القصاص، وقولنا أنف محله حقه يبطل بما إذا أنف مستأجره أو غريمه أو امرأته أو كان الثلث أجنبياً وبما ورد الإدعة فإنها مملوكة لها فوجب عوض ملكه أما الجاني فليس بمملوك للمعني عليه وإنما له عليه حق فأشبهه ماو قتل غريمه، فلي هذا يرجع ورثة الجاني على قتله بدية مورثهم إلا قدر حقه منها. فلي هذا لو كان الجاني أقل دية من قتله مثل امرأة قتل رجلاً له ابناً تقتله أحداهما بغير اذن الآخر فلا خير نصف دية أبيه في تركه المرأة التي قتلتها ويرجع ورثتها بنصف ديتها على قاتلها وهو ربع دية الرجل

وعلى الوجه الأول يرجع الامن الذي لم يقتل على أخيه بنصف دية المرأة لأنه لم يفت على أخيه إلا نصف المرأة ولا يمكن أن يرجع على ودية المرأة بشيء لأن أخاه الذي قتلتها أنف جميع الحق. وهذا يدل على ضعف هذا الوجه. ومن فوائد أيضاً صحة إبراء من حكمنا بالرجوع عليه وملك مطالبه

الزير أنه أودن للثقة وليس بثابت عنه، قال ابن المنذر ولا أدل أحدنا خالف ذلك ولا نها جراحات لا تؤمن الزيادة فيها فأشبهه الجائفة وإنما ماذون الوضحة فقد روي عن مالك أن القصاص يجب في الدامية والباضعة والسماق وروي نحوه عن أصحاب الرأي

ولنا أنها جراحة لا تنتهي إلى عظم فلم يجب فيها قصاص كالجثة ولأنه لا يؤمن فيها الزيادة فأشبهه كسر العظام وبيان ذلك أنه إن اقتص من غير تدبير أفضى إلى أن يأخذ أكثر من دمه وإن اعتبر مقدار العمق أفضى إلى أن يقتص من الباضعة والسماق موضحة ومن الباضعة سماقاً لأنه قد يكون لحم الشجوج كثيراً بحيث يكون عظم باضعة كموضع الشاح أو محاقه ولأننا لم نعتبر في الوضحة قدر عمقها فكذلك في غيرها

(فصل) ولا قصاص في الأمومة من شجاج الرأس ولا في الجائفة، والأمومة هي التي تصل إلى جلد الدماغ والجائفة هي التي تصل إلى الجوف وليس فيها قصاص عند أحد من أهل العلم لأنه لا ملوحي عن ابن الزبير أنه أفس من الأمومة فأذكر الناس عليه وقالوا ما سمعنا أحدنا أفس منها قبل ابن الزبير، وروي عن علي رضي الله عنه لا قصاص في الأمومة وهو قول مكحول والزهري بالشعبي وقال عطاء والنخعي لا قصاص في الجائفة، وروي ابن ماجه في سننه عن العباس بن عبد المطلب

فإن قلنا يرجع على ورثة الجاني صح إراؤهم وملكوا الرجوع على قاتل مورثهم بقسط أخيه العاني وإن قلنا يرجع على تركه الجاني وله تركه لأنه لا أخذ منها سواء أمكن ورثته أن يستوفوا من الشريك أو لم يمكنهم وإن قلنا يرجع على شريكه لم يكن له مطالب ورثة الجاني سواء كان شريكه مورثاً أو مصرراً

مسئلة قال (ومرء امن ورثة المتول عن القصاص لم يكن إلى انقصاص سبيل وإن كان الالب زوجاً أو زوجة)

أجمع أهل الداعلي إجاز المغوعن القصاص وإنه أفضل والاصل فيه الكتاب والسنة: أما الكتاب فتقول الله تعالى في سياق قوله (كتب عليكم القصاص في القتل: فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وقال تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) إلى قوله والجروح قصاص فمن صدق به فهو كذارة له) قيل في تفسيره فهو كذارة للجاني بعفو صاحب الحق عنه. وقيل فهو كذارة لله في بصرته. وأما السنة فإن أنس بن مالك قال ما رأيت رسول الله ﷺ دفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو. ورواه أبو داود. وفي حديثه في قصة الربيع بن خثيم أن بصرته حين كسرت سن جارية فأمر النبي ﷺ بالقصاص فعفا أنوم

عن النبي ﷺ أنه قال «لا قود في الأمومة ولا في الجائفة ولا في المتلة» ولأنها جرحان لا تؤمن الزيادة فيها فلم يجب فيها قصاص ككسر العظام»

مسئلة (إلا أن تذكر أعظم من الموضحة واللماسة والأمومة فله أن يقتص موضحة بغير خلاف بين أصحابنا).

وهو مذهب الشافعي لأنه يقتصر على بعض حقه ويقتص من محل جانيته فإنه إن أوضع الكمين في موضع وضها للجاني، لأن سكين الجاني وضلت إلى العظام ثم تجاوزته بخلاف قطع الساعد فإنه لم يضع سكينه في السكوع.

مسئلة (ولا شيء له مع القصاص على قول أبي بكر)

لأنه جرح واحد فلا يجمع فيه بين قصاص ودية كما لو قطع الشلاء بالصبيحة وكما في الانفس إذا قتل الكافر بالمسلم والعبد بالحر، وقال ابن حنبل له ما بين دية موضحة ودية تلك الشعة، وهو مذهب الشافعي لأنه تعدل انقصاص فيه فانتقل إلى البدل كما لو قطع أصبيه فلم يمكن الاستيفاء إلا من واحد وفاق الشلاء بالصبيحة من الزيادة ثم من سبيل التي وثقت مرة بخلاف ما قلناه فأخذ في الماشية خمساً من الإبل وفي الثلثة عشرة

مسئلة (ويستبرأ من الجرح بالمشاة فلو أرتب إنسان في بيته من المشاة المشاة التي في جمع رأس الشاج وزيادة كان أن يوضه في جميع رأسه وفي الأرض الزائد وجهان)

إذا ثبت هذا فالقصاص حق لجميع الورثة من ذوي الأنساب والاسباب والرجال والنساء والفقراء والفقراء فمن عفا منهم ص: عفو مستوسط القصاص ولم يبق لأحد اليسيل . هذا قول أكثر أهل العلم منهم عطاء والنخعي والمازني وحامد والثوري وأبو حنيفة والشافعي ، وروى معنى ذلك عن عمر وطائوس والشعبي . وقال الحسن وقادة والزهرري وابن شبرمة واللبث والأوزاعي: ليس للنساء عفو ، والمشهور عن مالك أنه موروث بالمصبات خاصة وهو وجه لأصحاب الشافعي لأنه ثبت دفع العار فاختص به المصبات كولاية النكاح . ولم وجه ثالث أنه ذوي الأنساب دون الزوجين لقول النبي ﷺ « من قتل له نزيل فأهل بين خيرتين بين أن يقتلوا أو يأخذوا العتل » وأهل ذوو رحمة وذهب بعض أهل المدينة إلى أن القصاص لا يسقط بعفو بعض الشركاء ، وقيل هو رواية عن مالك لأن حق غير «عافي لا يرضى بإسقاطه وقد تؤخذ النفس ببعض النفس بدليل قتل الجماعة بالواحد ولنا عموم قوله عليه السلام « فأهل بين خيرتين » وهذا عام في جميع أهل المرأة من أهل بدليل قول النبي ﷺ « من يذربي من رجل يملئي أذاه في أهلي وما علمت على أهلي إلا خيراً » ولقد ذكروا رجلاً ما علمت ذنبه إلا خيراً وما كان يدخل على أهلي إلا معي » يريد عائشة . وقال له أسامة يارسول الله أنتك ولا نعلم إلا خيراً . وروى زيد بن رجب أن عمر أبي برجل قتل قبيلة فجاء ورثة القتل ليتفوه فقالت امرأة القتل وهي أخت القاتل قد عفوت عن حتي ، فقال عمر الله أكبر

وجعله ذلك أنه إذا أراد الاستيفاء من موضع أو شبهه كان على موضعها شعر أزاله ومسح إلى موضع الشجة من رأس المشجج فيعلم طولها وعرضها بخشبة أو خيط ويضعها على رأس الشاج ويعلم طرفه بسواد أو غيره ويأخذ حديدة ترصها كعرض الشجة فيضعها في أول الشجة ويجريها إلى آخرها فيأخذ مثل الشجة طولاً وعرضاً ولا يراعي العمق لأن حده العظم ولو روعي لتغير الاحتياط ، لأن الناس يختلفون في قلة اللحم وكثرتة وهذا كما يستوفى الطرف بمثله وإن اختلفا في الصغر والكبر والرقرة والغلظة فإن كان رأس الشاج والمشجج سواء استوفى قدر الشجة وإن كان رأس الشاج أصغر لكنه يتسع للشجة استوفيت وإن استوعبت رأس الشاج كما لا يستوفاهما بالمساحة ولا يتم الاستيفاء زيادتها على مثل موضعها من رأس الجاني لأن الجميع رأس وإن كان قدر الشجة يزيد على رأس الجاني فإنه يستوفى الشجة في جميع رأس الشاج ولا يجوز أن ينزل إلى جبهته لأنه يقتضي في عضو آخر غير العضو الجاني عليه ولا ينزل إلى قفاه لما ذكرنا ولا يستوفى بقية الشجة في موضع آخر من رأسه لأنه يكون مستوفياً موضعين واضعاً للحديدة في غير الموضع الذي وضعا فيه الجاني واحتساب أصحابنا فإذا يصنع فقد ذكر القاضي أن ظاهر كلام أبي بكر أنه لا أرض له عما يقي كلاً يجمع بين قصاص ودية في جرح واحد ، وهذا مذهب أبي حنيفة فلي هذا يتغير بين الاستيفاء في جميع رأس الشاج ولا أرض له وبين العفو إلى دية موضحة ، وقال ابن حاتم وبعض أصحابنا

عن القاتل رواه أبو داود ، وفي رواية عن زيد قال : دخل رجل على امرأته فوجد عندها رجلاً قتلها فاستدعى إخوتها عمر فقال بعض إخوانها قد تصدقت قضيت لسائرهم بالدية وروى زيادة أن عمر : فعليه رجل قتل رجلاً فجاء أولاد القتل وقد عفا بعضهم فقال عمر لابن مسعود ماتقول : قال أنه قد أحرز من القتل فغضب على كنهه وقال كنيف ملي معلماً والدليل على أن القصاص لجميع الورثة ما ذكرناه في مسألة القصاص بين الصغير والكبير ولأن من ورث الدية ورث القصاص كأمصة فإذا عفا بعضهم صح عفو كعفوهم عن سائر حقوقه وزوال الزوجية لا يمنع استحقاق القصاص كما لم يمنع استحقاق الدية وسائر حقوقه الموروثة ومضى ثبت أنه حق مشترك بين جميعهم سقط بإسقاط من كان من أهل الإسقاط منهم لأن حقه منه لم ينفذ تصرفه فيه فإذا سقط سقط جميعه لأنه مما لا ينفذ كالحقوق والعاق ، ولأن القصاص حق مشترك بينهم لا ينفذ مناه عن الدية ، والإسقاط فإذا أسقط بعضهم سري إلى الباقي كالعفو عن المرأة أحد المستحقين فسقط بإسقاطها كإزالة ، ومتى عفا أحدهم فباقي حقه من الدية سواء عفا مسقطاً أو إلى الدية وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ولا أعلم لها مخالفاً ممن قال بسقوط القصاص وذلك لأن حقه من القصاص سقط بغير رضاه فثبت له البذل كما لو ورث القاتل بعض دمه أو مات أو أذكرنا من خبر عمر رضي الله عنه (فصل) فإن قتلته الشريك الذي لم يعف عالمًا بعنو شركه مستوسط القصاص به فعليه القصاص

له أرض ما بقي وهو مذهب الشافعي ، لأن القصاص تعدد فيما جنى عليه فكان له أرضه كالوتعدد في الجميع ، فعلى هذا تقدر شجة الجاني من الشجة في رأس الجاني عليه ويستوفى أرض الباقي فإن كانت بقدر ثلثها فله أرض ثلث موضحة وإن زادت على هذا أو نقصت فالحساب من أرض الموضحة ولا يجب له أرض موضحة كاملة لثلاث يفتي إلى إيجاب القصاص ودية موضحة وإن أوضعه في جميع رأسه ورأس الجاني أكبر فالجاني عليه أن يوضح منه بقدر مساحة موضحة من أي الطرفين شاء لأنه جنى عليه في ذلك الموضع كله وإن استوفى قدر موضحة ثم تجاوزها واعترف أنه عمد ذلك فعليه القصاص في ذلك القدر ، فإذا اندملت موضحة استوفى منه القصاص في موضع الاندمال لأنه موضع الجناية ، وإن ادعى الخطأ فالقول قوله لأنه محتمل وهو أعلم بقصدته وعليه أرض موضحة ، فإن قيل فله الموضحة كلها لو كانت عدواناً لم يجب فيها إلا دية موضحة فكيف يجب في بعضها دية موضحة قلنا لأن المستوفى لم يكن جناية إنما الجناية الزائدة والراند وانفرد نكلاً موضحة فثبت إذا كان معه ما ليس بجناية بخلاف ما إذا كانت كلها عدواناً فإن الجميع جناية واحدة

(فصل) إذا أوضعه في جميع رأسه ورأس الجاني أكبر فأرد أن يستوفى القصاص بسائر

الرأس وبعضه من مؤخره منع من ذلك لأنه يأخذ موضعين بواحدة وديتهما مختلفة ، ويحتمل

سواء حكم به الحاكم أو لم يحكم وهذا قول أبو حنيفة وأبو ثور وهو ظاهر من مذهب الشافعي وقيل له قول آخر لا يجب القصاص لأن له فيه شبهة لوقوع الخلاف

ولنا أنه قتل معصوما مكافأ له عداً يعلم أنه لاحق له فيه فوجب عليه القصاص كما لو حكم بالعمو حاكم وبالاختلاف لا يثبت القصاص فإنه لو قتل مدمماً بكافر قتلاء به مع الاختلاف في قتله، وأما أن قتله قبل العلم بالعمو فلا قصاص عليه، وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحد قوليه عليه القصاص لأنه قتل عمد عدوان لمن لاحق له في قتله

ولنا أنه قتله عتداً ثبتت حقه فيه مع أن الأصل بقاؤه فلم يلزم قصاص كإبريل إذا قتل بعد غفو الموكل قبل علمه بغفوه ولا فرق بين أن يكون الحاكم قد حكم بالعمو أو لم يحكم به لأن الشبهة موجودة مع انتفاء العلم مدومة عند وجوده، وقال الشافعي متى قتله بعد حكم الحاكم لزمه القصاص علم بالعمو أو لم يعلم وقد بينا الفرق بينهما، ومنى حكماً عليه بوجوب الدية إما لكونه معذوراً وإما للعمو عن القصاص فإنه يسقط عنه منها ما قبل حقه على القاتل قصاصاً ويجب عليه الباقي فإن كان الولي عفا إلى غير مال فالواجب لوزمة القاتل ولا شيء عليهم، وإن كان عفا إلى الدية فالواجب لوزمة القاتل وعليهم نصيب الماني من الدية، وقيل فيه أن حتى الماني من الدية على القاتل لا يصح لأن الحق لم يثبت متعلقاً بعينه وإنما الدية واجبة في ذمته فلم تنتقل إلى القاتل كما لو قتل غريمه

الجواز لأنه لا يجاوز موضع الجناية ولا قدرها، فإن قال أهل الخبرة إن في ذلك زيادة ضرر أو شين لم يجز ولا صحاب الشافعي كحديث القولين، فإن كان رأس المجني عليه أكبر فأوضحه الجاني في مقدمه ومؤخره موضعين قدرهما جميع رأس الجاني فله الخيار بين أن يوضحه موضحة واحدة في جميع رأسه أو يوضحه موضعين يقتصر في كل واحدة منهما على قدر موضحته ولا أرش لذلك وجبها واحداً لأنه ترك الاستيفاء مع إمكانه، وإن عفا إلى الأرض فله أرش موضعين، وإن شاء اقتصر من إحداهما وأخذ أرش الأخرى

(فصل) فإن كانت الجناية في غير الرأس والوجه وكانت في شاعد فزادت على ساعد الجاني لم ينزل إلى الكف ولم يصعد إلى العنق وإن كانت في الساق لم ينزل إلى القدم ولم يصعد إلى الفخذ لأنه عضو آخر فلا يقتضى منه كما لم ينزل من الرأس إلى الوجه ولم يصعد من الوجه إلى الرأس (فصل) إذا شج في مقدم رأسه أو مؤخره عرضاً شجة لا يذهب هذا مثل موضعها من رأس الشاح فأراد أن يستوفي من وسط الرأس فبما بين الأذنين لكونه يقسم لثلث تلك الشجة ففيه وجان (أنواعها) لا يبرأ إلا بغير الوضوء الذي شج فيه فلم يبرأ له الاستيفاء منه كما لو أمكنه استيفاء حقه من محل الشجة، وأما مثل الجواز لأن الرأس عضو واحد فإذا لم يمكنه استيفاء حقه من محل شجته

(فصل) فإن كان القاتل هو الماني فله القصاص سواء عفا مطلقاً أو إلى مال وبهذا قال عكرمة والثوري ومالك والشافعي وابن المنذر. وروي عن الحسن تؤخذ منه الدية ولا يقتل. وقال عمر بن عبد العزيز الحاكم في أبي السلطان

ولنا قوله تعالى (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) قال ابن عباس وعطاء والحسن وقادة في تفسيره أي بعد أخذه الدية. وعن الحسن عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ «لا أعني من قتل بعد أخذه الدية» ولأنه قتل معصوما مكافأ فوجب عليه القصاص كما لو لم يكن قتل (فصل) وإذا عفا عن القاتل عفاً صريحاً ولم تلزمه عقوبة وهذا قول الشافعي وإسحاق وابن المنذر وأبو ثور. وقال مالك والليث والأوزاعي يضرب ويحبس سنة

ولنا أنه إنما كمال عليه حتى واحد وقد أسأله مستحقة فلم يجب عليه شيء آخر كما لو أسقط الدية عن القاتل خطأ

(فصل) وإذا وكل من يستوفي القصاص صح توكيله نص عليه أحمد رحمه الله، فإن وكله ثم غاب وعفا عن القصاص واستوفى الموكل نظرنا فإن كان غفوه بعد القتل لم يصح لأن حقه قد استوفي وإن كان قبله وقد علم الموكل به فقد قبله ظاهراً فله التردد كما لو قبله ابتداء. وإن قبله قبل العلم بغفو الموكل قتال أو لا بكر لأضمان على الموكل لأنه لا يفرط منه فإن العفو حصل على وجه لا يمكن الموكل استدراكه فلم يلزمه ضمان كما لو عفا بعد ما رماه. وهل يلزم الموكل الضمان؟ فيه قولان (أحدهما) لأضمان عليه لأن غفوه غير صحيح لما ذكرنا من حصوله في حال لا يمكنه استدراك الفعل فوقه القتال

جاز من غيره كما لو شج به مقدم رأسه شجة قدرها جميع رأس الشاح جاز أنام استيفائها من مؤخر رأس الجاني، وهذا منصوص الشافعي وهكذا يخرج فيما إذا كان الجرح في موضع من الباقي والتدم والذراع والعنق، وإن أمكن الاستيفاء من محل الجناية لم يجز المدول عنه وجباً وأخذاً

(فصل) قال (وإذا اشترك جماعة في قطع طرف أو جرح موجب للقصاص وتساوت أفعالهم مثل أن يضمو اليدوية على يده ويتعاطوا عليها جميعاً حتى تبين فعل جسيمهم اقتصاص في أشهر الروايتين وهي التي ذكرها الحرقي)

وبذلك قال مالك وأبو ثور وقال الحسن والزهرى والثوري وأصحاب الرأي وابن المنذر لا يقطع يمين يد واحدة وهي الرواية الأخرى لأنه روي عنه أن الجماعة لا يقطعون بأثر واحد، وهذا نفيه على أن الأطراف لا تؤخذ بطرف واحد لأن الأطراف يعتبر التساوي فيها بدليل أنا لا نأخذ الصحيحة بالثقل ولا نأخذ الأصابع بالصفة ولا أصابعه برأيه ولا يميناً يساراً يمينين. ولا يساريين الطرف والأطراف فوجب امتناع القصاص بينهما ولا يعتبر التساوي في النفس فأننا نأخذ الصحيح باليمين وصحيح الأطراف بتقطوعها وأمثله ولأنه يعتبر في القصاص في الأطراف التساوي في نفس

مستحقاً له فلم يلزمه ضمان ولأن العفو إحسان فلا يقتضي وجوب الضمان (والثاني) عليه الضمان لأن قتل العفو عنه حصل بأمره وتسليمه على وجه لا ذنب المباشر فيه فكان الضمان على الأمر كما لو أمر عبده الأعجمي بقتل معصوم

وقال غير أبي بكر في صحة العفو وجبان بناء على الروايتين في الوكيل هل ينزل بعزل الموكل أو لا؟ وللشافعي قولان كلوجين ، فإن قلنا لا يصح العفو فلا ضمان على أحد لانه قتل من يجب قتله بأمر يستحقه . وإن قلنا يصح العفو فلا قصاص فيه لأن الوكيل قتل من يستحق إبادة قتله بسبب هو معذور فيه فأشبه ما لو قتل في دار الحرب من يعتدده حربياً ، ويجب الدية على الوكيل لانه لو عا لوجب عليه القصاص فإذا لم يعلم تعلق به الضمان كما لو قتل مرتداً قد أسلم قبل علمه بإسلامه ويرجع بها على الموكل لانه غره بتسليمه على القتل بفرضه في ترك إعلامه بالعفو فيرجعه عليه كالمرا في النكاح بجمرة أمة أو تزوج معيبة ويحتمل أن لا يرجع عليه لأن العفو إحسان منه فلا يقتضي الرجوع عليه فعلى هذا تكون الدية على عاقلة الوكيل وهذا اختيار أبي الخطاب لأن هذا جرى مجرى الخطأ فشب ما لو قتل في دار الحرب مسلماً يستحقه حربياً

وقال القاضي هو في مال الوكيل لانه عن عمد محض وهذا لا يصح لانه لو كان عمداً محضاً لا وجب القصاص ، ولانه يشترط في العمد المحض أن يكون عالماً بحال المحل وكونه معصوماً ولم يوجد هذا ، وإن قل هو عمد الخطأ فعمد الخطأ يحمله العاقلة . ذكره الحرقى ودل عليه خبر المرأة التي قتلت جارتها وجنبتها بمسطح قضى النبي ﷺ بالدية على عاقلة ، واختلف أصحاب الشافعي على هذين

القطع بحيث لو قطع كل واحد من جانب الآخر لم يجب القصاص بخلاف النفس ولأن الاشتراك الموجب للقصاص في النفس يقع كثيراً فوجب القصاص زجراً عنه كي لا يتخذ وسيلة إلى كثرة القتل والاشتراك المختلف فيه لا يقع إلا في غاية الندرة فلا حاجة إلى الزجر عنه ، ولأن إيجاب القصاص على المشتركين في النفس يحصل به الزجر عن كل اشترك أو عن الاشتراك المتباد وإيجابه على المشتركين في الطرف لا يحصل به الزجر عن الاشتراك المتباد ولا عن شيء . من الاشتراك إلا عن صورة نادرة الوقوع جيدة الوجود يحتاج في وجوده إلى تكلف فتوجب القصاص الزجر عنها يكون منافع لا يكاد يقع لصومته وإطلافاً في القطع السهل المتباد بنى القصاص عن فاعله وهذا لا قاعدة فيه بخلاف الاشتراك في النفس ، يحققه أن وجوب القصاص في العزف والنفس على الجماعة . واحد على خلاف الأصل لكونه أخذ في الاستيفاء ، زيادة على ما قوت عليه ويحل بالتأمل للتصحيح على شيء مما عدا ، وإنما خولفت هذا الأصل زجراً عن الاشتراك الذي يقع القتل به غالباً ففما عدا . يجب القاء على أصل التحريم ولأن النفس أنرف من الطرف ولا يلزم من المحافظة عليها بأخذ الجماعة بالأول المحافظة على ما دونها بذلك ولما روي أن شاذ بن تمدا عبد علي رضي الله عنه على رجل بالسرقة فقطع يده ثم جاء آخر فغلا

الوجهين فعلى قول القاضي أن كان الموكل عفا إلى الدية فله الدية في تركه الجاني ولورثة الجاني مطالبة الوكيل بدية وليس للموكل مطالبة الوكيل بشيء ، فإن قيل قد قلتم فيما إذا كان التقاض لا خون فقتله أحدهما فليس نصف الدية ولا شيء مطالبة به في وجهه ، قلنا نعم أنكر حقهم فخرج بيده عليه وهبنا وأنه بدستور حق الموكل عنه فقتله ، وإن قلنا أن الوكيل يرجع على الموكل احتتمل أن تسقط الدية لانه لا وندة في أن يأخذها الورثة من الوكيل ثم يدفعوها إلى الموكل ثم يردوها الموكل إلى الوكيل فيكون تكليفا لكل واحد منهم بدية فانه ، ويحتمل أن يجب ذلك لأن الدية الواجبة في ذمة الوكيل لغيره من الوكيل الرجوع عليه وإنما تسقط الدية إذا سأل لكل واحد من الغريمين على صاحبه مثل ماله عليه ، ولانه قد تكون الدية مختلفتين بأن يكون أحد القتولين رجلاً والآخر امرأة فعلى هذا يأخذ ورثة الجاني دية من الوكيل ويدفعون إلى الموكل دية وليه ثم يرد الموكل إلى الوكيل قدر ما غرمه ، وإن أحل ورثة الجاني الموكل على الوكيل بدية وليهم صحبته كان الجاني أقل دية مثال أن تكون امرأة قتلت رجلاً فقتلها الوكيل فقتلها إحالة الموكل بدية لانه اقتدر الواجب ثم على الوكيل فيسقط عن الوكيل والموكل جميعاً ويرجع الموكل على ورثتها بنصف دية وليه ، وإن كان الجاني رجلاً قتل امرأة فقتله الوكيل فلورثة الجاني إحالة الموكل بدية المرأتين الموكل لا يستحق عايبهم أكثر من ديتها وبطالبون الوكيل بنصف دية الجاني ثم يرجع به على الموكل

(فصل) وإذا جني على الإنسان فيا دون النفس جناية ترجب التقاض ففغان التقاض ثم سرت الجناية إلى نفسه فأت لم يجب القصاص وبهذا قل أبو حنيفة والشافعي ، وحكي عن مالك أن القصاص واجب لأن الجناية صارت نفساً ولم يبق عنها

هو السارق وأخطأنا في الأول فرد شهادتها على الثاني وغرمها دية بد الأول وقال لو علت أنبكا تعددنا لفظتنا فأخبر أن القصاص على كل واحد منها لو تعدد قطع يد واحدة ، ولانه أحد نوعي القصاص فيؤخذ فيه إجماع بالواحد كالأفس ، وأما اعتبار التساوي فنه في النفس قانا فنتبنا تساوي فيها فلا تأخذ مسلماً بكافر ولا حراً بعبد ، وأما أخذ صحيح الأطراف بمقتولها فلان الطرف ليس هو من النفس المتص منها وإنما يؤخذ تبناً ولذلك كانت دية واحدة بخلاف اليد الناقصة والسلام مع الصحيحة فإن دية واحدة بخلافه ، وأما اعتبار التساوي في القتل قانا اعتبر في اليد لانه يمكن مباشرتها بالقطع فإذا قطع كل واحد منها من جانب فأنه كل واحد منها مستتر عن فعل الآخر فلا يجب على إنسان قطع عمل لم يقطع منه ، وأما النفس فلا يمكن مباشرتها بالقتل وإنما أصابها البدن فيقتضي أله البها فزوجه . ولا يتعد ألم فعل أحدهما من ألم فعل الآخر فكانا كالقائطين في عمل واحد ولذلك لا يستوفي من الطرف إلا في الفصل الذي قطع الجاني منه ولا يجوز تجاوزه في النفس لو قتله بجرح في جنبه أو بطله أو غير ذلك كان الاستيفاء من النقي دون المحل الذي وقعت للجناية فيه . إذا

ولنا أنه يتأخر امتصاص في النفس دون ما عدا عنه فتنط في النفس كما لو عدا بعض الأولياء ، ولأن الجناية إذا لم يكن فيها فداص مع إمكانه لم يجب في سرابيتها كما لو قلع يدهم رند ثم ألبسهم ميثم ، إنما تنظرنا أن كان عدا على مل فله الية كاملة ، وإن عدا على غير مل وجبت الية إلا أرض الجراح الذي عدا عنه وبهذا قول الشافعي ، وقال أبو حنيفة يجب الية كاملة لأن الجناية صارت نفساً وحده في النفس لا بمنع عدا عنه ، وإنما سقط اقتصاص لشبهة ، وإن قل عززت من الجناية لم يجب شيء لأن الجناية لا بمنع بالقطع ، وقال القاضي في إذا عدا عن اقتصاص فظاهر كلام أحمد أنه لا يجب شيء ، وبه ذال أبو يوسف ومحمد لأنه قلع غير مضنون فكذلك سرابيتها

ولنا أنها سرابية جناية أوجب التجاز فكذلك مضونه كما لو لم ينف وانما سقطت دية المفوض عنها فيخص السقوط بما عدا عنه دون غيره والمفوض عنه نصف الية لأن الجناية أوجب نصف الية فإذا عدا سقط ما وجب دون ما يجب إذا صارت نفساً وجب بالسرابية نصف الية ولم يستطع أرض الجرح فيما إذا لم ينف وانما تسكت الية بالسرابية

(فصل) إن كان الجرح لا فداص فيه كجناية أو غيرها فعدا عن اقتصاص فيه ثم سرى إلى النفس فلوليه القصاص لأن القصاص لم يجب في الجرح فلم يصب المذنب عنه وانما وجب اقتصاص بدونه وله المفوض عن القصاص وله كل الية ، وإن عدا عن دية الجرح صح له بعد السرابية دية النفس إلا أرض الجرح ولا يمتنع وجوب اقتصاص في النفس مع أنه لا يجب كل الية بالمذنب عنه كما لو قلع يداً فندمت واقصر منها ثم انتفعت وسرت إلى النفس فله اقتصاص في النفس وليس له المذنب إلا

ثبت هذا فإن الجناية إنما يجب على المشتركين في العارف إذا اشتركوا فيه على وجه لا يتبرز فدل أحمد من فعل الآخر أماناً بان شهودوا عليه بان يوجب قطعه فيقطع ثم يرجعوا بن الشهادة أو بكرهوا أماناً على قلع طرف فوجب قطع المكرهين والمكره أو يأنوا شجرة على طرف إنسان فيقطع ، أو يذبحوا يداً أو يذبحوا عينا بغيره واحدة أو يذبحوا حديد على فصل يذبحوا عينا جيباً أو يذبحوا اثنين ويغذون ذلك **مسئلة** (وإن تفرقت أسنانه لم يقطع كل واحد من جانب إلا فداص عليهم ، وإية واحدة)

لأن كل واحد منهم لم يقطع اليد ولم يشارك في قطع جيبه ، وإن كان فعل كل واحد منهم يمكن الاقتصاص بغيره انتفى عنه وهذا مذهب الشافعي

مسئلة (وسرابة الجناية مضونة بالقصاص أو الية)

سرابة الجناية مضونة بغير خلاف لأنها أثر جناية والجناية مضونة فكذلك أثرها ثم إن سرت إلى النفس أو ما لا يمكن مباشرته بالأللاف مثل أن حشفه في رأسه فذهب ضوء عينه وجب القصاص فيه ولا خلاف في ذلك في النفس ، وفي ضوء العين خلاف ذكرناه فيما مضى ، وإن سرت إلى ما يمكن مباشرته بالأللاف مثل أن قطع أصباً ذاك كانت أخرى وسقطت فقه القصاص أيضا في قول أمانا

على نصف الية ، وإن قطع يده من نصف الساعد فعدا عن القصاص ثم سرى فعلى قول أبي بكر لا يسقط القصاص في النفس لأن القصاص لم يجب فهو كالجائفة ، ومن جوز له القصاص من السرور أنشط اقتصاص في النفس كما لو كان انقطع من السرور ، وقال الزبي لا يصبغ المفوض دية الجرح قبل إندماله ولو قطع يداً فعدا عن ديتها وقصاصها ثم اندملت لم تسقط ديتها وسقط قصاصها لأن القصاص قد وجب فيها فصح المفوض عنه بخلاف الية وليس يصحرج لأن دية الجرح إنما وجبت بالجناية إذ هي السبب ولهذا لو جنى على طرف عبد ثم باعه قبل موته كان أرض الطرف لبائنه لا لمشتريه وتأخر المطالبة به لا يلزم منه عدم الوجوب وامتناع صفة العتق كالدين المؤجل لأتلك المطالبة به ويصح المفوض عنه كذا هنا

(فصل) إن قطع يده فعدا عنه ثم عاد الجاني فقتله فلوليه القصاص ، وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقول بعضهم لا فداص لأن المفوض عن بعضه فلا يقتل به كما لو سرى اقتطع إلى نفسه ولا أن اقتل انفرد عن اقتطع فعدا عنه عن القطع لا يمتنع ما يلزم بالقتل كما لو كان القاطع غيره ، وإن اختار الية قتال القاضي ن كان المفوض عن الطرف إلى غيره فله بالقتل نصف الية وهو ظاهر مذهب الشافعي لأن القتل إذا تمت بالجناية قبل الإندمال كان السرابية ولذلك لو لم ينف لم يجب أكثر من دية القطع بدخل في القتل في الية دون القصاص ولذلك لو أراد القصاص كان له أن يقطع ثم يقتل ولو صار الأمر إلى الية لم يجب إلا دية واحدة ، وقال أبو الخطاب له المفوض إلى دية كاملة وهو قول بعض أصحاب الشافعي ، لأن القطع منفرد عن القتل فلم يدخل حكم أحدهما في الآخر كما لو اندملت ، ولأن القتل موجب للقتل فأوجب الية كاملة كما لو لم يتقدمه غيره ، وفارق السرابية لأنها لم توجب قتلاً ، ولأن السرابية عني عن سببها والقتل لا يعنف عن شيء منه ولا عن سببه وسواء فيما ذكرنا كان العافي عن الجرح أخذ دية طرفة أو لم يأخذها

وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وقال أكثر الفقهاء لا فداص في الية ونجوب ديتها لأن ما يمكن مباشرته بالجناية لا يجب التود فيه بالسرابية كما لو رمى عمداً إلى شخص ففرق منه إلى آخر ولنا أن ما وجب فيه التود بالجناية وجب بالسرابية كالنفس ولأنه أحد نوعي اقتصاص فأشبه ما ذكرناه ، وذكروا ما ذكره من ذلك فعل وليس بسرابية ولأنه لو قصد ضرب رجل فأصاب آخر لم يجب اقتصاص ولو قصد قطع أيمانه فقلع سبيله وجب القصاص ولو ضرب أيمانه ففرق إلى سببته وجب القصاص فيما ذكرناه ، ولأن الثانية تلفت بفعل أوجب اقتصاص فوجب القصاص فيها كما لو رمى أحداهما ففرق إلى الأخرى

مسئلة (وإن شل فقيه دية)

وبهذا قال مالك والشافعي فلو أوجب الأرض في المائة التي شلت والقصاص في الأولى ، وقال

(فصل) وإن قطع أصبعاً فمنا المحني عليه عن القصاص ثم سرت الجناية إلى السكت ثم اندمل الجرح لم يجب اقتصاص لما ذكرنا في النفس، ولأن القصاص سقط في الأصبع بالعفو فصار أئيد ناقصة لا تؤخذ بها الكلمة ثم إن كان العفو إلى الدية وجبت الدية كلها وإن كان على غير ما خرج فيه من الخلاف ما ذكرنا فيما إذا قطع يداً فمنا المحني عليه ثم سرى إلى نفسه، فلهذا نجب ههنا دية السكت لأدية الأصبع، ذكره أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي، وقال القاضي ظاهر كلام أحمد أن لا يجب شيء، وهو قول أبي يوسف وعبد الله لأن العفو عن الجناية عفو عما يحدث منها، وقد قل القاضي إن القصاص فيما إذا قطع اليد ثم سرى إلى النفس أن يجب نصف الدية فيزيره أن يقول مثل ذلك ههنا.

(فصل) فإن قال عفوت عن الجناية وما يحدث منها صح عفوه ولم يكن له في سرايتها قصاص ولا دية في ظاهر كلام أحمد، وسواء عفا بألفظ العفو أو الوصية، ومن قال بصحة عفو الجرح عن دمه مائة وواوس والحسن وقادة والاوزاعي، وقال أصحاب الشافعي إذا قل عفوت عن الجناية وما يحدث منها فقولان (أحدهما) أنه وصية يبيح على الوصية للقتل وفيها قولان (أحدهما) لا يصح فنجب دية النفس لأدية الجرح (والثاني) يصح فإن خرجت من الثلث سقط والاستقط منها ما خرج من الثلث وجب الباقي (والقول الثاني) ليس بوصية لأنه استقط في الحياة فلا يصح وتزيره دية النفس لأدية الجرح.

ولذا أنه أسقط حقه بعد اعتاد سببه فسقط كل لو أسقط الشفعة بعد البيع إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يخرج من الثلث أو لم يخرج لأن ما جب العدد اتحد في إحدى الروايتين أو أحد شديتين في الرواية الأخرى فاعتبرت الدية ولا تبعت الوصية بال ولذلك صح العفو من النفس إلى

أبو حنيفة لا يجب القصاص فيها ويجب ارشدها جميعاً لأن حكم السرماية لا ينفرد عن الجناية بل دليل ما لو سرت إلى الناس وإذا لم يجب القصاص في إحداها لم يجب في الأخرى. ولنا أنها جناية موجبة للقصاص لو لم تسر فوجبته إذا سرت كمن سرى إلى ستوط أخرى وكما لو قطع يد حبلى فسرى إلى جنينها وبهذا يبطل ما ذكره وأراق الأصل لأن السرماية متضمنة للقصاص كالقتل الفعل له فستوى حكمها وههنا بخلافه ولأن ما ذكره غير صحيح فإن القطع إذا سرى إلى النفس وجب القصاص في النفس وسقط في القتل بخلافه حكم السرماية فتنقطع ما قاله إذا ثبت ذلك فإن الارش يجب في ماله فلا يحل له القتل لأنه جناية عمد وأما لم يجب القصاص فيه لعدم المباشرة في القطع فذا قطع أصبعه فقتلته أو أكلته أو تركه ههنا من القصاص وجب له نصف الدية وإن اقتصر من الأصبع فله في الأصابع الباقية أربعون من الألب وبهذه ما إذا حادها من السكت وهو أربعة أخماس فيدخل أرشها فيها ويبقى خمس السكت فيه وجهان (أحدهما) ينتمي في الارش فلا شيء له فيه (والثاني)

غير مال وأما جناية الخطأ فإذا عفا عنها وعفا يحدث منها اعتبر خروجها من الثلث سواء عفا بلفظ العفو أو الوصية أو الأبراء أو غيرها فإن خرجت من الثلث صح عفوه في الجميع وإن لم يخرج من الثلث سقط عنهم ديتها ما احتمله الثلث، وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ومحمد قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وإسحاق لأن الوصية ههنا ثلث (فصل) فإن اختلف الجاني والولي أو المحني عليه فقل الجاني عفوت مطلقاً وقال المحني عليه بل عفوت إلى مال أو قل عفوت عن الجناية وما يحدث منها قال بل عفوت عنها دون ما يحدث منها فقول قول المحني عليه أو وليه إن كان الخلاف معه، لأن الأصل عدم العفو عن الجميع وقد ثبت العفو عن البعض بأقراره فيكون القول في عدم سقوطه قوله

(مسئلة) قال (وإذا اشترك الجماعة في القتل فأحب الأولياء أن يقتلوا الجميع فلهم ذلك وإن أحبوا أن يقتلوا البعض وعفوا عن البعض وأخذوا الدية من الباين لهم ذلك)

أما قولهم جميع فتدكرناه فبما هو أمان أحبنا اقتل البعض ذاك لأن كل من لم يمت له فلهم قتله فلهم العفو عنه كالنذر ولا يسقط قصاص عن البعض بعفو البعض لأنها شخصان فلا يسقط قصاص عن أحدهما بإقضاؤه من الآخر كما لو قتل كل واحد رجلاً، وأما إذا اختاروا أخذ الدية من قتلت أو من بعض القتلة فإن لم يمت هذا من غير رضا الجاني وبهذا قال سعيد بن المسيب وابن سيرين والشافعي وعطاء ومجاهد وإسحاق وأبو ثور وابن النضر، وقال النخعي ومالك وأبو حنيفة ليس للأولياء إلا القتل إلا أن يصلحوا على الدية برضا الجاني. وعن مالك رواية أخرى كقولنا واحتجوا بقوله تعالى (كتب عليكم اقتصاص) والكتوب لا يتخير فيه ولأنه متلف يجب به البديل فكان بدله معيناً كسائر أبدال التلغات ولنا قول الله تعالى (فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) قال ابن

فيه الحكم لأن ما ياتى بالاربع بقتله في الارش لاستوائهما في الحكم وحكم التي اقتص منها مخالفت حكم الارش فلم ينتميا

(مسئلة) وسرابة القود غير مضمونة فلو قطع اليد قصاصاً فسرى إلى النفس فلا شيء على القاطع

بهذا قال الحسن وابن مسعود ومالك والشافعي وإسحاق وأبو يوسف ومحمد وابن النضر وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعبيد الله عنهم وقال عطاء وهاوس وعمر بن دينار والحرث المكي والشافعي والزهري وأبو حنيفة عليه السلام قال أبو حنيفة عليه السلام كمال الدية في ماله، وقال غيره هي على عاقلة لأنه فوت نفسه ولا يستحق الأخره فزمته دية كما لو ضرب عته

عباس كان في بني اسرائيل القصاص ولم يكن فيهم الدية فانزل الله تعالى هذه الآية (كتب عليكم القصاص في القتل) الآية (فمن عني لمن أخيه شيء) فالعمو أن تقتل في العمد الدية (فاتبع بالمعروف) يتبع الطالب بالمعروف ويؤدي اليه الذلوب (باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة مما كتب على من قبلكم) رواه البخاري

وروى ابو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «من قتل له قتيلاً فهو بخير الناس إيماناً ويؤدى إياها بقاد» متفق عليه

وروى ابو شريحان النبي ﷺ قال «تم أنتم يا خزاعة قد قتلتم هذا القتيل وأنا والله قلدتم قتل بعمد قتيلاً فأهلك بين خيرتين إن أحبوا قتلوا وإن أحبوا أخذوا الدية» رواه ابو داود وغيره، ولأن القتل المضمون إذا سقط فيه اقصاص من غير ابراء ثبت المثل كما لو عفا بعض الورثة وبخلف سائر الثلثة لأن بدلها يجب من جنسها وهنأ يجب في الخطأ وعمد الخطأ من غير الجنس فإذا رضي في العمد ببديل الخطأ كان له ذلك لأنه اسقط بعض حقه، ولأن القاتل أمكنه احياء نفسه ببذل الدية فزومه وينتقض ما ذكره بما إذا كان رأس الشاح أصغر أو بداق طاع أنقص فأنهم سلوا فيها (فصل) واختلفت الرواية في موجب العمد فروي عن أحد رحمته الله أن موجب القصاص عينا لقوله عليه السلام «من قتل عمداً فهو قود» ولما ذكره في دليهم، وروي أن موجب أحدشيين اقصاص أو الدية لما ذكرناه قبل هذا ولأن الدية أحد بدلي النفس فكانت بدلا عنها لا عن بدليها كاقصاص. وأما الخبر الذي رآه به وجوب القود ونحن نقول به ويخالف اقتل سائر الثلثات لأن بدليها لا يخالف بالتصديق وعدمه والقتل بخلافه وللشافعي قولان كلوايتين إذا قلنا موجب القصاص عينا فله العمو إلى الدية والعمو معاقبا إذا عفا مطلقا لم يجب شيء. وهذا ظاهر مذهب الشافعي، وقال بعضهم يجب

ولأنها سرابة قطع مضمون فكانت مضمونة كسرابة الجناية والدليل على أنه مضمون أنه مضبوطة بالقطع الاول لأنه في مقابله

ولنا أن عمر وعابا رضي الله عنهما قل من مات من حد أو قصاص لادية الحق قتله رواه سعيد بن مسناه ولأنه قطع مستحق مقدر فلا تضمن سرابته كقطع السارق وقارن ما قسوا عليه فإنه ليس ما قبله مستحقا إذا ثبت هذا فلا فرق بين سرابته إلى النفس بأن يموت منها أو إلى مادونها مثل أن يقطع

نفسه فليس كذلك

مسئلة (ولا يتنص في الطرف إلا بعد برئه)

فيما أكثر أهل العلم منهم النخعي والثوري وأبو حنيفة ومالك وإسحاق وثوبان وروى ذلك عن عطاء والحسن قال ابن التكر من أحفظ عنه من أهل العلم يرى الانتقار بالجرح حتى يبرأ ويخرج لنا أنه يجوز الاقتصار قبل البرء وبناء على قولنا أنه إذا سرى إلى النفس يامل به كولو

الدية لئلا يطل الدم وليس بشيء لأنه لو عفا عن الدية بدموجو باصاح عفو، وإن عفا عن القصاص بغير مال لم يجب شيء. فاما إن عفا عن الدية لم يصح عفو له لأنها لم يجب، وإن قلنا الواجب أحد شيئين لا يمينه فعفا عن القصاص مطلقا أو إلى الدية وجبت الدية لأن الواجب غير معين فإذا ترك أحدهما وجب الآخر وإن اختار الدية سقط القصاص وإن اختار القصاص تعين وهل له بعد ذلك العفو على الدية؟ قال القاضي أنه ذلك لأن اقصاص أئى فكان له الانتقال إلى الأدنى ويكون بدلا عن اقصاص وليست التي وجبت بالقتل كما قلنا في الرواية الاولى أن الواجب اقصاص عينا وله العمو إلى الدية ويحتمل أنه ليس له ذلك لأنه أسقطها باختياره القود فلم يعد لها

(فصل) وإذا جنى عبد على حر جناية موجبة لاقصاص اشتراه المجنى عليه بارش الجناية سقط القصاص لأن عدوله إلى الشراء اختيار للحر ولا يصح الشراء لأنها إن لم يبر فاقدر الأرض فأن مجهول وإن عرفه قاعد الا بل وأستانها فصارت مجهولة ولجل بالصفة كالجمل بالذات في فساد البيع ولذلك لم يباعه شيئا يحمل جلع غير معروف العمة لم يبيع. وإن قدر الأرض بذهب أو فضة وباعه به صحيح.

(فصل) إذا وجب اقصاص لصغير لم يجز لولي العمو إلى غير مال لأنه لا يملك اسقاط حقه، وإن أحب العمو إلى مال والهي كناية من غيره لم يجز لأن فيه تفويت حقه من غير حاجة فإن كان فقيرا محتاجا ففيه وجهان:

(أحدهما) أنه ذلك لحاجة إلى المال لحفظه قل القاضي هذا أصح (والثاني) لا يجوز لأنه لا يملك (أحدهما) أنه ذلك لحاجة زنا أن كان مستحقا اقصاص مجنونا فقيرا فلوليه العمو على المال لأنه ليست حالة معتادة ينتظر فيها رجوع عنه (فصل) ويصح عفو الغلس والمجروح عليه لسنه عن اقتصار لأنه ليس بمال وإن أراد الغلس

فعل وهذا قول الشافعي قل ولو سأل أقود ساعة فقامت أصميه أئذته لما روى جابر أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فقال يارسول أئذني قل «حق نبرأ» فأق وعجل فاستأذ له رسول الله ﷺ فبقيت رجل المستقيم وبرأت رجل المستأذ من قتاله النبي ﷺ «ليس لك شيء. انك لم تجلت» رواه سعيد مرسلا ولأن القصاص في الطرف لا يسقط بالسراية فوجب أن يملك في الحال كما لو برأ ولنا ما روى جابر أن النبي ﷺ رأى أن يسقط من الجرح حتى يبرأ أو لا يبرأ فيدني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ولأن الجرح لا يبرأ أئق هو أو لا فيدني أن يسقط فيمنع ما جمعه بعد رده وفي سيقا لا يزال رجل الجرح حتى يبرأ «قد سبكتك فصبني فأبعدك الله وبطل عرجك» ثم نهى أن يقتل من جرح حتى يبرأ صاحبه وهذه زيادة يجب قبولها وهي متأخرة

التقصص لم يكن لذماته اجباره على تركه وان أحب العفو عنه الى مال فله ذلك لان فيه حظا للزما.
وان أراد العفو على مال انبنى على الروايتين ان قلنا الواجب اتقصص فله ذلك لانه لم يثبت له مال
يتملك به حق الزمما، وإن قلنا الواجب أحد شيئين لم يملك لان المال يجب بقوله عفو عن اتقصص
قوله على غير مال استأط له بعد وجوبه وتعيينه ولا يملك ذلك وهكذا الحكم في السفينة ووارث
الملس وان عفا المريض على غير مال فذكر القاضى في موضع أنه يصح سواء خرج من اثبات أو لم
يخرج وذكر ان أحمد نص على هذا وقال في موضع يعتبر خروجه من ثلثه وامله يلقي على الروايتين
في موجب العمد على ما مضى

(فصل) وإذا قتل من لا وارث له فالامر الى السلطان فان أحب اتقصص فله ذلك وان أحب
العفو على مال فله ذلك وان أحب العفو الى غير مال لم يملك لان ذلك للمسلمين ولا حصة لهم في هذا
وهذا قول أصحاب الرأي الا أنهم لا يرون العفو على مال الا برضا الجاني .

(فصل) وإذا اشتراك الجماعة في اقتل فعني عنهم الى الدية فعابهم دية واحدة وان عفا عن بعضهم
فعل العفو عنه قسمة من الدية لان الدية بدل المثل وهو واحد فذكر دية واحدة سواء أفاقه واحد
أو جماعة وقال ابن أبي موسى فيه رواية أخرى أن على كل واحد دية كاملة لان له قتل كل واحد
منهم فكان على كل واحد منهم دية نفس كاملة كما لو قلع الأعور عين صحيح فنه يجب عليه دية عنه
وهو دية كاملة والصحيح الاول لان الواجب بدل التلث فلا يختلف التلث ولذلك لو قتل عبد
قيمة التلث حرراً لم يملك العفو على أكثر من الدية . وأما اتقصص فانه عتوبة على
الفعل فيتعدد بتعدد.

عن الاتقصص فتكون ناسخة له وفي نفس الحديث ما يدل على أن استفاضة قبل البرء معصية لقوله
«قد تميتك فعضيتي» وما ذكره ومنوع وهو مبني الخلاف

(مسئلة) (فان قل ذلك سقط حقه من سريته ولو سري الى نفسه كان هدرآ ولو سري
التقصص الى نفس الجاني كان هدرآ أيضا وقال الشافعي هي مضونة لانها سرابة جناية فكانت
مضونة كما لو لم يقتل)

ولنا انظر المذكور ولانه استعمل ما يمكن له استعماله فبطل حقه كقتال موروته . وبهذا فارق من لم
يقتص فعل هذا لو سري التلذان جميعا فأت الجاني والمستوفى فهدر. وقال أبو حنيفة يجب ضمان كل واحد
منهما لان سرابة كل واحد منهما مضونة ثم يتقاضان وقال الشافعي ان مات الجني عليه أولا ثم مات
الجاني كان قصاصا به لانه مات من سرابة التلث فقد مات بفعل الجني عليه وان مات الجاني فكذلك
في احد الزوجين وفي الآخر يكون موت الجاني هدرآ ولولي الجني عليه نصرة الدية فاما ان

«مسئلة» قال (وان قتل من لا وليا، ان يقيدوا به ببذل القاتل اكثر من الدية على ان

لا يبادقلا وليا قبول ذلك)

وجله أن من له اتقصص له أن يصالح عنه باكثر من الدية وبهدرنا وأقل منها لا أعلم فيه
خلاف لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ « من قتل عددا
وفي إلى أربابا، انتقل فان شادوا تذلوا وإن شادوا أخذوا الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين
خلفة وما صوغوا عليه فهو لهم وذلك لتشديد القتل » رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وروينا
أن هدبة بن خشرم قتل قتيلا فبذل سعيد بن اماس والحسن والحسين لابن القنول سبع ديات
ليعفو عنه فابى ذلك وقته ولا يعرض عن غير مال فجاز الصلح عنه بما انتقوا عليه كالصداق وموضع
الخلع ولانه صلح عفا لا يجزى فيه الرأ فأشبهه الصلح عن الدروس

«مسئلة» قال (واذا أسك رجلا وقته آخر قتل القاتل وجب للمالك حتى يموت)

يقال أسك أسك ومك ومك وقد جمع الخري بين التلثين فقال إذا أسك وجب للمالك وهو
اسم القاتل من مك مخففاً ولا خلاف في أن القاتل يقتل لانه قتل من يكفنه عدداً بغير حق وأما
النسك فان لم يعلم أن القاتل يقتله فلا شيء عليه لانه متسبب والقاتل مباشر فقط حكم التسبب به
وان أسكته له ليقضه مثل ان ضبطه له حتى ذبحه له فاختلفت الرواية فيه عن احمد فروي عنه أنه
يجس حتى يموت وهذا قول عطاء وربيعة وروي ذلك عن علي وروي عن احمد أنه يقتل أيضا ،
وهو قول مالك قل سلبا بن أبي موسى : الا لجمع فينا أن يقتل لانه لو لم يحسكه ما قدر على قتله وبأسا كـ

موت أحد القطبين دون صاحبه ففندنا هو مدر لا ضامن فيه وعند أبي حنيفة يجب ضمان
سرايته وعند الشافعي ان سرت الجاية فهي مضونة وان سري الاستيفاء لم يجب ضمانه ومبني ذلك
على ما تقدم من الخلاف

(فصل) وان اندمل جرح الجناية فاقص منه ثم انتفض فسرى فرايته مضونة وسراية
الاستيفاء غير مضونة لانه اقتص بعد جواز اتقصص فعل هذا لوقطع يدي رجل فبرأ فاقص ثم
انتفض جرح الجني عليه فأت فلوله قتل الجاني لانه مات من جنايته وقال ابن أبي موسى إذا جرحه
فبرأ ثم انتفض فأت فلا قود فيه

ولنا أن الجاية لو سرت الى النفس قبل الاندامل وجب اتقصص فكذلك بعده وان عفا الى
النسك فلا شيء له لانه استوفى بالقول ما قيمته دية وهو يده وإن سري الاستيفاء لم يجب أيضا شيء .
لان اتقصص قد سقط بموته والدية لا يمكن ايجابها لما ذكرنا وان كان المقطوع بالجناية بدأ فلوله الجيار

يَكُنْ مِنْ قَتْلِهِ وَالْقَتْلُ حَاصِلٌ بِمَعْلَمَةٍ فَيَكُونُ أَنَّ شَرِيكَكَ فِيهِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ كَمَا لَوْ جَرَّاهُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو بَرٍّ وَابْنُ الْمُنْذِرِ بِعَاقِبِ وَيَأْتِيهِمْ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ غَيْرِ قَتْلِهِ وَالْمَسْكُ غَيْرُ قَتْلِ» وَلَا الْأَسْلَافُ غَيْرُ مَجْلِيٍّ فَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَهُ الْمَشْرُوعَةُ كَانَ الضَّامُّ عَلَى الْمُبَاشَرِ كَمَا نُوِيْلُ الْمَسْكُ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ

ولما مروى الدارقطني بإسناد من ابن عمر أن النبي ﷺ قال « إذا نمسك الرجل وقوله الآخر يقتل الذي قتل ويحس الذي نمسك » ولأنه جاء في الموت فيحبس الآخر إلى الموت كما لو حذفت عن الطعام والشراب حتى مات فإنا نفعل به ذلك حتى يموت

(فصل) وإن اتبع رجلا ليقتله فهرب منه فأدركه آخر فقتل رجله ثم أدركه الثاني فقتله فارتد
فإن كان قصد الأول حجة بالقتل لثني فبإيه القصاص في انقطع وحكمه في مقاص في النفس
منكم الملاك لانه حجة على القتل وإن لم يقصد حجة فبإيه انقطع دون القتل كالذي أسكبه غيره
وفيه وجه آخر ليس عليه الا انقطع بكل حال والأول أصح لانه الحاسن له بفعله فقتله الحاسن
إسما كما أن قيل لم اعترهم قصد الامساك بها وأنهم لا يعتبرون ارادة القتل في الخارج فقلنا اذا
مات من الجرح فقد مات من سرايه وأثره فعتبر قصد الجرح الذي هو السبب دون قصد الاثر في
مستلزمات القتل كان موته بأمر غير السرعة والفعال ممكن له عليه فاعبر بقصد ذلك الفعل كما لو أسكبه

(مسئلة) قال (ومن أمر عبده أن يقتل رجلا وكان العبد أعجميا لا يعلم أن القتل محرم قتل السيد وإن كان يعلم خطر القتل قتل العبد وأنب السيد)

انما ذكر الخرق كونه أعجباً وهو الذي لا ينصح ليشقق منه الجهل وانما يكون الجبل في حق

بين اقتصاص في النفس وبين المعفو الى نصف البدية ومتى سقط اقتصاص بموت الجاني أو غيره وجب نصف
الدية في تركة الجاني أو ماله ان كان حيا

(فصل) ولوفُطِعَ كَتَّابِي بِدِ مَسْلَمٍ فَبَرَأَ وَأَقْنَضَ ثُمَّ انْتَقَضَ جَرْحُ الْمَسْلَمِ وَمَاتَ فَلَوْلِيهِ قِتْلُ الْكَتَّابِيِّ وَالْعَنُو إِلَى أَرْضِ الْجَرْحِ وَفِي تَدْرِهِ وَجْهَانِ :

(أحدهما) نصف الدية لانه قد استوفى بدل يده بالتقصاص وبدلها نصف دية فبقي له نصفها كالوكان لقاطم مسدا

(والثاني) له ثلاثة أرباعه لأن يده اليهودي تعدل نصف دينه وذلك ربع دينه المسلم فقد استوفى ربع دينه وبقي له ثلاثة أرباعه وإن كان قطع يده المسلم فأقصى ما تمت له من دينه ربع دينه المسلم على الوجهين وإن قلنا تعتبر قيمة يده اليهودي فله هنا نصف الدين وإن قلنا الاعتبار بقيمة يده المسلم فلاشئ له هنا لأنه قد استوفى بدل يده واجمع دينه ولو كان القطعي يده ورجله فعلاً إلى

من نشأ في غير بلاد الاسلام فلما من اقام في بلاد الاسلام بين اهل فلا يخفى عليه تحريم القتل ولا يعذر في فنه، ومضى كل العبد يعلم تحريم القتل فالتعاص عليه ويؤدب سيده لا مراه بما افشى الى القتل بما يراه الامام من المجلس والتتبرير وان كان غير عالم بخمزه فالتعاص على سيده ويؤدب العبد قال أحد يضرب ويؤدب ونقل عنه أبو طالب قال: قل للولي ويحبس العبد حتى يموت لان العبد سوط المولى وسينه كذا قال علي وأبو هريرة وقال علي رضي الله عنه يستودع السجن ومن قال بهذه الجملة الشافعي ومن قال إن السيد يقتل علي وأبو هريرة. وقال قتادة يقتلن جميعاً وقال سليمان بن موسى لا يقتل الأمر ولكن يديه وبعاث ويحبس لانه لم يباشر القتل ولا نجأ اليه فليحب عليه قصاص كما لو علم العبد خذل القتل

ولأن العبد إذا كان غير عالم بحصول القتل فهو معتقد بإباحته وذلك شبهة تنع الاقتصاد كما لو
اعتقده صيداً فراه فإن أنشأه ولان حكمه اقتضاه الردع والترجم ولا يحصل ذلك في معتقد
الإباحة وإذا أحبب عليه وجب على السيد لانه أنه لا يدين بالإيجاب التقاضي عليه فوجب على السيد
به كما لو أنه شح حيوة لو كذا أو القذف في زينة أهد فأكاهه ويتناقض هذا ما إذا دخل خطر القتل فإن
التقاضي على العبد لا يمكن الإيجاب عليه وهو مباشر له فيقتض حكم الأمر كذلك في موافق ويكون
على السيد الأدب لتعديبه بالسبب الى القتل

(فصل) لو امر صلياً لا يميز أو يجنب أو أعتق أو لا يمل خذوا القتل فالحكم فيه كالحكم في العبد يقتل الأمر دون المباش ولو امره بغيره أو سرقاً لم يجب الحد إلا الأمر لأن الحد لا يلب إلا على المباشر والتقصص يجب بالنسب ولذلك وجب على الذكر والشهود في التقصص

(فصل) ولو أمر السلطان رجلاً فقتل آخر فإن كان القتال يعلم أنه لا يستحق قتله فإن قصاص عليه دون الأمر لأنه غير معذور في فعله الذي ^{فعله} قال « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » وعنه عليه السلام أنه قال « من أمركم من الولاية بغير طاعة الله تعالى فلا تطيعوه » فليزيمه القداس كالأمره غير المطلق فإن لم يعلم ذلك فالقصاص على الأمر دون المأمور لأن المأمور معذور لوجوب طاعة الإمام فيها ليس بمعصية والقاهرة أنه لا يأمر إلا بالخير وإن أمره غير السلطان من الرعية بالقتل فقتل فقتل على المأمور بكل حال ولو لم يعلم أنه لا يلزمه طاعة وإيسر له القتل

الدية لم يكن له شيء، وجها واحداً لأن دية ذلك دية السلم ولو كان الجاني امرأة فالحكم على ما ذكرنا سواء لأن ديتها نصف دية الرجل

(فصل) إذا قطع يد رجل من الكوع ثم قطعها آخر من المرفق مات بسريرتها فلولي قتل القاطنين وليس له أن يقطع طرفيها في أحد الوجهين وفي الآخر له قطع يد القاطع من الكوع فإن قطعها ثم عفا عنه فله نصف الدية، وأما الآخر فإن كانت يده مقطوعة من الكوع قطعها من

بحال بخلاف الهاشمي فإن اليه القتل للردة والزنا وقطع الطريق إذا قتل القاطع ويستوفي النصاص للنصاص وهذا ليس إليه شيء من ذلك وإن أكرهه السلطان على قتل أحد أوجهه بنير حتى قُتِلَ فالنصاص عليها وإن وجبت الدية كانت عليها فإن كان الإمام يعتقد جواز القتل دون المأمور ~~بقتل~~ قتل ذمياً أو حر قتل عبداً فقتله قتال القاضي الضمان عليه دون الإمام لأن الإمام أمره بما أدى اجتهد، إليه والمأمور لا يعتقد جوازه فلم يكن له أن يقبل أمره فإذا قتل لزمه الضمان لأنه قتل من لا يحل له قتله وينبغي أن يفرق بين العاصي والمجتهد فإن كان مجتهداً فحكم فيه على ما ذكر القاضي وإن كان مثلاً فلا ضمان عليه لأن له تقليد الإمام فيما رآه وإن كان الإمام يعتقد تحريمه والقاتل يعتقد حله فالضمان على الأمر كما لو أمر السيد الذي لا يعتقد تحريم القتل به والله أعلم

كتاب الديات

الأصل في وجوب الدية الكتاب والسنة والاجماع :

أما الكتاب فقوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) الآية

وأما السنة فروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات وقيل فيه «وإن في النفس مائة من الإبل» رواه النسائي في سننه ومالك في موطنه قال ابن عبد البر وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل

المروق ثم عفا له دية الإقدر الحكمة في الدراع ولو كانت يد القاطع من الرقبة صحيحة لم يجز فعلها رواية واحدة لأنه يأخذ بصحة بمقطرة وإن قطع أيديهما وهما صحيحان أو قطع رجلان يده قطع أيديهما ثم سرت الجاية فلت من قطعها فليس لوليها المقتول الدية لأنه قد استوفى ما قيمته دية وإن اختار قطعها فله ذلك

كتاب الديات

الأصل في وجوب الدية الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فنقول الله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) وأما السنة فروى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب لعمر بن حزم كتاباً إلى أهل اليمن فيه الفرائض والسنن والديات وقال فيه «وفي النفس مائة من الإبل» رواه النسائي في سننه ومالك في موطنه قال ابن عبد البر وهو كتاب مشهور عند أهل السير ومعروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الإتيان

أما معرفة يستغنى بشهرتها عن الإتيان لأنه أشبه بالتواتر في مجيئه في أحداث كثيرة تأتي في مواضعها من الباب أن شاء الله وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجلمة

مسئلة قال أبو القاسم رحمه الله (دية الحر المسلم مائة من الإبل)

أجمع أهل العلم على أن الإبل أصل في الدية وأن دية الحر المسلم مائة من الإبل وقد دلت عليه الأحاديث الواردة منها حديث عمرو بن حزم وحديث عبد الله بن عمر في دية خطأ العمد وحديث ابن مسعود في دية الخطأ وسند كذا أن شاء الله. وظاهر كلام الحنفية أن الأصل في الدية الإبل لا غيره وهذا إحدى الروايتين عن أحمد رحمه الله ذكر ذلك أبو الخطاب وهو قول طائفة والشافعية وابن النضر. وقال القاضي لا يختلف المذهب أن أصول الدية الإبل والذهب والبرق والتمر والقم فيه خمسة لا يختلف الذهب فيها وهذا قول عمر وعطاء وطائفة فقهاء المدينة السبعة، وبه قال المؤدي وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد لأن عمرو بن حزم روى في كتابه أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن «وإن في النفس مائة من الإبل وعلى أهل الورق ألف دينار» رواه النسائي وروى ابن عباس أن رجلاً من بني عدي قتل جمل الذي يملكه دية اثني عشر ألفاً. رواه أبو داود وابن ماجه، وروى الشعبي أن عمر جعل على أهل الذمب ألف دينار

لأنه أشبه بالتواتر في مجيئه في أحداث كثيرة تأتي في مواضعها من الباب إن شاء الله تعالى وأجمع أهل العلم على وجوب الدية في الجلمة

مسئلة (كل من أُلِفَ إنساناً أو جزأ منه بمانعة أو سبب فعليه دية سواء كان مسلماً أو ذمياً أو سائناً أو مهادناً

لما ذكرنا من الآية وفيها (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله) ودبر عن الذمة بالميثاق وحديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حين كتب له النبي ﷺ كتاباً إلى أهل اليمن ذكر فيه الديات وأجمع أهل العلم على ذلك في الجلمة

مسئلة (من قتل النسل عمداً محضاً ففي مال الجاني حالة)

أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال القاتل لا تحمها المائقة، وهذا يقتضيه الأصل وهو أن بدن المتلف يجب على التلف وأرض الجناية على الجاني قال النبي ﷺ «لا يجني جان إلا على نفسه» وقال ليض أصحابه حين رأى ماله «أبنتك هذا؟» قال نعم قال - أما أنه لا يجني جان ولا يجني عليه - لأن موجب الجناية أن قتل الجاني فيجب أن يخضع بضررها تماماً بخمس بنفسها فإنه لو سب كان كسبه لغيره وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنائيات والأكساب، وإنما خولف هذا الأصل في قتل الحر المذمور فيه لكثرة الواجب ومجيز الجاني في السالب عن نفسه مع

(الفتي والشرح الكبير)

أعوزت الابل ولم توجد الا بأكثر من ثمن المثل فله المدول الى الف دينار أو اثني عشر ألف درهم وهذا قول الشافعي القديم ، وقال في الجديد يجب قيمة الابل ، لغة ما بلغت لحديث عمرو بن شبيب عن عمر في تنويم الابل ، ولأن ما ضمن بنوع من المثل وجبت قيمته كذوات الامثال ولأن الابل اذا أجزأت اذا قلت قيمتها ينبغي أن يحبس ، وإن كبرت قيمتها كالدابة اذا غلت أرخصت وهكذا ينبغي أن يقول اذا غلت الابل كلمه ما كان كانت الابل موجودة بثمن مثلها الا أن هذا لم يجد له كونه في غير بلد ونحو ذلك فن عرف قوم الدية من الدراهم اثني عشر ألفاً وألف دينار (فصل) وظاهر كلام الخرافي أنه لا تعتبر قيمة الابل بل متى وجدت على الدية المشروطة وجب أخذها قلت قيمتها أو كثرت وهذا ظاهر مذهب الشافعي ، وذكر أصحابنا أن ظاهر مدعوب أحد أن تؤخذ مائة قيمة لكل بع ، منها مائة وعشرون درهماً فن لم يقدر على ذلك أدى اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لأن عرف قوم الابل على أهل الذهب الب مثالي وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً فدل على أن ذلك قيمتها ولأن هذه ابدل محل واحد فيجب أن تتساوى في القيمة كمثل القيمة في بدل القرض والمثاق في المليات ولما قول النبي ﷺ في النفس المؤمنة مائة من الابل وهذا مطلق فتبيده بخالف إطلاقه فم يجوز الا بدليل ولاسيما كانت تؤخذ على عهد رسول الله ﷺ وقيمتها ثمانية آلاف ، وقول عمر في

بدية الخطأ على المائنة وأجر أهل العلم على القول به ولأن النبي ﷺ جعل دية عمد الخطأ على المائنة بما قد رويته من الحديث وفيه تنبيه على أن المائنة تحمل دية الخطأ والحكمة في ذلك أن جليات الخطأ تكثر ودية الأدمي كثيرة فاجابها على الجاني في ماله بحيث به فاقضت الحكمة ايجابها على المائنة على سبيل الواساة للقاتل وللإعانة تخفيفاً عنه إذا كان مذكوراً في قتله

(فصل) فأما الكفارة ففي مال القاتل لا بدخاها تحصيل وقيل أصحاب الشافعي تكون في بيت المال في أحد الوجهين لأنها تكثر فاجابها عليه بحيث به

ولما أنها كفارة فاختصت بمن وجد منه سببها ككثير الكفارات وكما كانت صوماً لأن الكفارة شرعت للتكفير عن الجاني ولا يكفر عنه بفعل غيره ، وتشارك الله فأما انما شرعت لجر المجل وذات يحملها كمن كان ولأن النبي ﷺ لا يقضى بالدية على المائنة لم يكفر عن المائنة ، وما ذكره لا أصل له ، ولا يصح بيانه على الدية لوجوه

(أحدها) أن الدية تجب في بيت المال اذا وجبت على المائنة ولا يجوز أن يثبت حكم القروع مخالفاً لحكم الاصل

ثانيها أن القيمة كثيرة فاجابها على المائنة كالكفارة بخلافها

(الثالث) أن الدية وجبت موائسة للقاتل وحمل حفظ المائنة من الواجب الكفارة فاجابها على غيره قطع الموائسة ويوجب على الجاني أكثر مما وجب عليه وهذا لا يجوز

(فصل) ولا يلزم القاتل شيء من دية الخطأ وهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة هو كواحد من المائنة لأنها وجبت عليهم إغاة له فلا يزيدون عليه فيها ولما روى أبو هريرة أن النبي ﷺ قضى بدية المرأة على قاتلها متفق عليه وهذا يقتضي أنه قضى عليهم جسيماً ولأنه قاتل لم تزلوه الدية فز يلزمه بعضها كالو أمره الامام بقتل رجل فقتله يعتقد أنه لحق فإن مظلوماً ، ولأن الكفارة تلزم القاتل في ماله وذلك يعدل قسطه من الدية ولو كثرته فلا حاجة الى ايجاب شيء من الدية عليه

مسئلة (وإن أتى انساناً على أفعى أو ألقاها عليه فقتلته أو طلب انساناً بسيف مجرد ففرب فوقع في شيء تلف به بصيراً أو ضرب برءاً أو حفر بئراً في فئانه أو وضع حجراً أو صب ماء في طريقه أو بثل فاني دابته وبده عليها أو رمى فيها قشر يطبخ فقتل به انسان وجبت عليه دية) بحسب القضاء بالسبب كما يجب بالمشارة فإذا أتى انساناً على أفعى أو ألقاها عليه فقتلته فعليه ضامه لانه تلف بدواته فأشبه مالو حتى عليه

مسئلة (فإن طلب انساناً بالسيف مشيداً فيه بمنه فقتل في ماله ضامه)

سواء سقطن شاقق أو أخسف بسق أو خرف في بئر أو بقم مسيم فافترسه أو غرق في ماء أو احرق بنار وسواء كان المطلوب صغيراً أو كبيراً أعى أو بصيراً أعقلاً أو مجنوناً ، وقال الشافعي لا يضمن البالغ القاتل

كلا بل في السلم وشاة الجبران، وحديث عمرو بن شبيب حجة لنا فان الابل كانت تؤخذ قبل أن تغل ويقيمها عر وقيمتها أقل من اثني عشر ألفاً، وقد قيل ار قيمتها كانت ثمانية آلاف ولذلك قال عمر دية الكتاني أربعة آلاف، وقولهم انها ابدال محل واحد فلنا أن نمنع ونقول البديل إنما هو الابل وغيرها معتبر بها وإن سلمنا فهو متفق بالذهب لورق فانه لا يعتبر تساويها وينتقص أيضاً بشاة الجبران مع الدرام، وأما بديل اقترض والتلف دما هو المثل خاصة والقيمة بديل عنه ولذلك لا يجب إلا عند المعجز عنه بخلاف مستاتنا

فإن قيل هذا حجة عليكم لقولكم إن الابل هي الاصل وغيرها بديل عنها فيجب أن يساويها كالمثل والقيمة. قلنا إذا ثبت لنا هذا ينبغي أن يقوم غيرها بها ولا تقوم هي بغيرها لأن البديل ينفع الاصل ولا ينفع الاصل البديل على أنا نقول إنما صر إلى التقدير بهذا لأن عمر رضي الله عنه قوماً في وقته بذلك فوجب الصبر اليه كيلا يؤدي إلى التنازع والاختلاف في قيمة الابل الواجبة كما قدر لبن النصرة لصاح من الحر نفعاً للتنازع في قيمته فلا يوجب هذا أن يرد الاصل إلى التبرؤم فيفضي إلى عكس حكمة الشرع ووقوع التنازع في قيمة الابل مع وجوبها بعينها على أن المهر في بديل القرض مساواة محل القرض واعتبر مساواة كل واحد من بدليه له والدية غير معتبرة بقيمة التلّف ولهذا لا تعتبر صفاته وهكذا قول أصحابنا في تقوم البقر والشاة والحلل يجب أن يكون مبلغ الواجب

البصر إلا أن ينصرف به ستف فإن فيه وفي الصنير والمجنون والاعمى قولين لانه هلك بديل نفسه فلم يضمنه الغالب كما لو لم يصابه

ولنا انه هلك بسبب عدوانه فضمنه كما لو حفر له بئراً أو نصب له سكيناً أو سم ملعته ووضعها وما ذكره ببيع **بهم** الاحمول، وإن طلبه بشي. بخينه به كالكلب ونحوه فهو كما لو طلبه بسيف مشهور لانه في مناه.

(فصل) ولو شرب سيقاً في وجه انسان أو دلاء من شاذق فأت من روعته أو ذهب عقله فبأنه دية، فإن صاح بعسي أو مجنون صيحة شديدة فخر من سلع أو نحوه فأت أو ذهب عقله، أو تغفل عاقلاً فاصح به فأصابه ذلك فعليه دية يحملها العاقلة فإن تعد ذلك فهو شبه عمد والا فهو خطأ ووافق الشافعي في الصبي وله في البالغ قولان، ولنا انه تسبب إلى اتلافه فضمنه كالصبي

(فصل) وإن قدم انساناً إلى هدف يرميه اناس فأصابه سهم من غير تعد فضائه على عاقلة الذي قد مه، لأن الرامي كالخافر والذي قد مه كالدافع فكأن الغضبان على عاقلة وإن عمد الرامي يرميه فاطفان عليه لانه بانشر وذلك متسبب فأشبهه المسك والغافل، وإن لم يشمه فليس له ان يرمي الرامي وتحمله عاقلة وإن كان خطأ لانه قتله.

من كل نصف منها اثني عشر ألفاً فيكون قيمة كل بقرة أو حلة ستين درهما وقيمة كل شاة ستة دراهم لتساوي الأبدال كلها وكل حلة بردتان فيكون أوبعانة برد

(فصل) ولا يقبل في الابل معيب ولا أعرج ولا يعتبر فيها أن تكون من جنس إبله ولا إبل بله. وقال القاضي وأصحاب الشافعي الواجب عليه من جنس إبله سواء كان القاتل أو العاقلة لأن وجوبها على سبيل الواساة فيجب كونها من جنس ماله كما ذكره، فإذا كان عند بعض العاقلة عراب وعند بعضهم بخاني أخذ من كل واحد من جنس ما عنده، وإن كان عند واحد صفتان ففيه وجبان (أحدهما) يؤخذ من كل صنف بقسطه (والثاني) يؤخذ من الأكثر فإن استويا دفع من أبعأ شاء فإن دفع من غير إبله خبراً من إبله أو شاة جاز كما أرخرج في الزكاة خيراً من الواجب وإن كان أدون لم يقبل إلا أن يرضى المستحق، وإن لم يكن له إبل فمن غلب إبل البلد فإن لم يكن في البلد إبل وجب من غالب إبل أقرب البلاد اليه فإن كانت إبله معفاة أو مرأضاً كلف تحصيل صحاح من جنس ما عنده لانه بديل متلف فلا تؤخذ فيه مبيعة كتيه، الثوب المتلف ونحو هذا قل أصحابنا في البقر وانهم ولنا قول النبي **ﷺ** « في النتنس الأؤمنة مائة من الابل » فمات الابل فمن قيدها احتاج إلى دليل. ولانها بديل المتلف فلم يختص بجنس ماله كبديل سائر المتلفات، ولانها حق ليس سابه المثل فلم يعتبر كونه من جنس ماله كالإبل فيه وانرض. ولأن المتعمود بالدية جبر الموت والجبر لا يختص

﴿مسئلة﴾ (وإن حفر في فائه بئراً لنفسه أو في طريق لغير مصلحة المسلمين أو في ملك غيره بئر اذنه أو وضع في ذلك حجراً أو صب فيه ماء، أو رمى قشر بخلع فهلك به انسان ضمنه)

لانه تلف بدوانه وروي عن شريح أنه ضمن رجلاً حفر بئراً فوقه فيها رجل فأت، وروي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول الثوري والشافعي وإسحاق

﴿مسئلة﴾ (وإن بالت فيها دابته فزلق به حيوان فأت به قتال أصحابنا على صاحب الدابة الضمان إذا كان راكباً أو قائداً أو سائقاً)

لانه تلف حصل من جهة دابته التي يده عليها فأشبهه بالو جنت يدها أو قها، وقياس الذهب أنه لا يضمن متلف بذلك لانه لا يلد له على ذلك ولا يمكن انتحاز منه فهو كالأثفت برجلها، ويقارن ما إذا تلفت يدها أو قها لانه يمكنه حفظها.

﴿مسئلة﴾ (وإن حفر بئراً ووضع آخر حجراً أو نصب سكيناً ففتر بالحجر وقوع في البئر أو على السكين فالضمان على واضع الحجر ونائب السكين دون الحافر، لأن الحجر كالدافع له وإذا اجتمع الحافر والدافع فالضمان على الدافع وحده)

وبهما قال الشافعي وثو وضع رجل حجراً ثم حفر آخر عنده بئراً أو نصب سكيناً ففتر بالحجر فمقتط عليها فملك احتدل أن يكون الحكم كذلك المذكرنا واحتدل أن يضمن الحافر ونائب السكين لأن

بجنس مال من وجب عليه، وقرئ الزكاة فتها وجبت على سبيل المواساة ليشارك الفقراء الاغنياء، فيا
أنعم الله تعالى به عليهم فانتفى كونه من جنس أموالهم وهذا بدل متلف فلا وجه لتخفيفه بماله .
وقولهم انها مواساة غير صحيح وانما وجبت جبراً ثلثات كبذل المال المتلف وانما العاقلة تواسي
اقتاتل فيها وجب بمجانبة ولهذا لا يجب من جنس أموالهم إذا لم يكونوا ذوي ابل والعلاج بمجانبة
ابل مطابقة تنواسه في تحملها ، ولانها لو وجبت من جنس مالهم لوجبت المراجعة من المراض
والصغيرة من الضغار كلزكاة

(مسئلة) قل (وان كان القتل عمداً ففي مال الاقاتل حالة أرونا : خمس وعشرون
بنات غناخ وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وشرون جذعة)

أجمع أهل العلم على أن دية العمد تجب في مال اقاتل لا تحمها العاقلة وهذا قضية الأصل وهو
أن بدل المتلف يجب على التلف وارش الجناية على الجاني في مال المتلف لا يجزيه إلا على
نفسه «وقال له من أصحابه حين رأى معه ولده «ابنك هذا ؟» قل نعم قل «اما انه لا يجزي عليك
ولا يجزي عليه» ولأن موجب الجناية أثر فعل الجاني فيجب أن يقتص به بضررها كيجتنب بنفسها فله لو
كسب كان كسبه له دون غيره وقد ثبت حكم ذلك في سائر الجنائيات والاكتساب وانما خولف

فدفعها متأخر عن فقهه فأخيه ما لو كان رزق فيه مانع وهو وانف حل وكما . إسان وأما أخر فساد
ما فيه كان الضمان على الآخر منهما ، وان وضع انسان حجراً أو حديدة في ملكه أو حفرة فيه بترأ فعل
انسان بغير اذنه فهلك به فلا ضمان على المالك لانه لم يتعد وأما الداخل هلك بعدوان نفسه أو وضع حجراً
في ملكه ونصب احميه فيه سكيناً أو حفرة بترأ بغير اذنه فقتل رجل بالحجر فوقع على السكين اذني
الرجل فالتفتان على الحافر ونصب السكين لتدبيرها إذ لم يتناقض الضمان بوضع الحجر لانه لا فائدة
وان اشترك جماعة في عدوان تلتف به مني هذا الضمان عليهم فلو وضع اثنان حجراً أو واحد حجراً أو ضربها انسان فهلك
فقدية على عواقبهم «ولاننا في قياس المذهب وهو قول أبي يوسف لان السبب حصل من الثلاثة اتلانا
فوجب الضمان عليهم سواء ، وان اختلفت أفهامهم كالو حرجه واحد جرحين وجرحه اثنان جرحين
فأت بها ، وقال زفر على الاثنان التصف وعلى واضع الحجر وحده الصف لان فعله مساو لفعله وان
حفر انسان بترأ ونصب آخر فيها سكيناً فوقع انسان في البئر على السكين فأت فقال ابن حامد الضمان
على الحافر لانه بمنزلة الدائع ، وهذا قياس المال التي قبلها ونص احمد على ان الضمان عليهم قال أبو
بكر لانها في معنى المسك والمال الحافر كالمسك وناسب السكين كالغائاتل فيخرج من هذا ان يجب
الضمان على جميع المتسببين في السائل السابعة

(فصل) وان حفر بترأ في ملك نفسه أو في ملك غيره باذنه فلا ضمان عليه لانه غير متد وكذا

هذا الاصل في قتل المذمور فيه لكثرة الواجب وعجز الجاني في الغالب عن تحمله مع وجوب
الكفارة عليه وقيام عذر تخفيفاً عنه ورقابه والامد لا عذر له فلا يستحق التخفيف ولا يوجد فيه
المنهي القضي للمواساة في الخلد إذا ثبت هذا منها تجب حالة ، وبهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة
تجب في ثلاث سنين لانها دية آدمي فكانت مؤجلة كدية شبه العمد

ولنا أن ماوجب بالعمد المحض كان حالاً كالقتل وارش أطراف العبد ولا يشبه شبه العمد
لان اقاتل مذكور لكونه لم يقصد القتل وانما أفضى اليه من غير اختيار منه فأشبهه الخطأ ولهذا تحمله
العاقلة ولأن القصد التخفيف على العاقلة الذين لم يقصد منهم جناية وحلوا أداء مال مواساة فلا يرفق
بمخالص التخفيف عنهم وهذا موجود في الخلد وشبه العمد على النساء وأما العمد فمما يجعله الجاني في
غير حل العمد فوجب أن يكون ملحقاً ببذل سائر الشفقات ويتصور الملاحقة معه فيها إذا قتل ابنه أو
قتل أحميه وتقدر استبقاء القصص لعفو بعضهم أو غير ذلك واختلقت الرواية في مقدارها فروى
جماعة عن احمد انها أربع كما ذكر الخزي وهو قول الزهري ورواية ومالك وساجان بن يسار وأبي
حنيفة . وروى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وروى جماعة عن احمد انها ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة وأربعون حقة في بغوتها أو لادها وبهذا قال عطاء ، ومحمد بن الحسن والشافعي وروى
ذلك عن عمر وزيد وأبي موسى والمغيرة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله

ان حفرها في موات أو وضع حجراً أو نصب شركاً أو شبكة أو متجلاً ليصيدها لانه لم يتعد بذلك
وان قتل شيئاً من ذلك في طريق ضيق فقلبه ضمان مائتف به لانه منعد وسواء اذن له الامام أو لم يأذن
لانه ليس للامام ان يأذن فيما يضر بالمسلمين ولو فعل ذلك الامام ضمن مائتف به فان كان الطريق
واسعاً لحفر في مكان منها يضر بالمسلمين ضمن ومن حفر في مكان لا يضر بالمسلمين وكان حفرها لنفسه ضمن
مائتف بها سواء حفرها باذن الامام أو بغير اذنه وقال أصحاب الشافعي ان حفرها باذن الامام لم يضمن لان
الامام ان يأذن في الانتفاع بالآثار فله بدلها انه يجوز ان يأذن في القعود فيه ويقطعه لمن يتابع فيه
ولنا انه تلف بحفر حفرة في حق مشترك بغير اذن أهله لغير مصالحهم فضمن كالو لم يأذن الامام
ولا سلم ان الامام ان يأذن في هذا قائماً يأذن في القعود لان ذلك لا يدوم ويمكن ازالته في الحال
فأشبهه القعود في المسجد ولان القعود جائز من غير اذن الامام فكذلك الحفر

(فصل) وان حفر بترأ في ملك مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ضمن مائتف به جيمه وهذا
قياس ذهب الشافعي ، فليست حقة ضمن مائتف بصيب شريكه لو كان له شريكان ضمن ثلثي التالف
لانه تعدى في نصيب شريكه وقال أبو يوسف عليه نصف الضمان لانه تلف بمجهتين فكان الضمان نصفين
كل واحد جزء واحد حرجه الآخر حرجه

(المنهي والشرح الكبير)

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «مَنْ قَتَلَ مُتَعَمِّدًا دَفَعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتُولِ فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوهُ وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَةَ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً وَمَا صَوَّلُوا عَلَيْهِ فَيُؤَلِّمُ» وَذَلِكَ لِشِدَّةِ بَدَأِ الْقَتْلِ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِلَّا فِي قَتِيلٍ عَمْدَ الْخَطَا قَتِيلِ السُّوْطِ وَالْمِصْمَاةِ مِنَ الْأَيْلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا» رَوَاهُ الْأَمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمْ وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَجُلًا يَقُولُ قَتَادَةُ ابْنَهُ بِالسِّيفِ فَتَقْتُلُهُ فَخِذَ عَمْرٍو مِنَ الدِّيَةِ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً رَوَاهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِنِهِ وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ مَارُوى الزَّهْرِيُّ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ كَانَتْ الدِّيَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَاعًا خَمْسًا وَعِشْرِينَ جَذْعَةً وَخَمْسًا وَسِتْرِينَ حَقَّةً وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ بَقْلًا وَخَمْسًا وَعِشْرِينَ بَنْتًا خَاضَ وَلَانَهُ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَانَهُ حَقٌّ يَتَقَا بِنَجْسِ الْحَيَوَانِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَلُّ كَالْوَكَاةِ وَالْأَضْحِيَّةِ

(فصل) والخلفه الحامل وقول النبي ﷺ «في بطونها أولادها» تأكيده وقيل يحمل الالتيه وهي التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة وأي ناقة حملت فهي خلفه تجزئ في الدية وقديلا لا تجزئ الالتيه لان في بعض الفاظ الحديث أربعون خلفه ما بين ثنية علمها إلى بازل ولأن سائر أنواع الابل مقدرة السن فسكة لك الخلفة والذي ذكره القاضى هو الاول لان النبي ﷺ أطلق الخلفه والخلفه هي الحامل فيقتضي أي تجزئ كل حمل ولو أحضرها خلفه فأسقطت قبل قبضها فعليه بدلها فإن أسقطت بعد قبضها أجزأت لانه يرى منها بدفها

ولأنه تمتد بالحفر فضمن الواقع فيها كالوكان في ملك غيره وللشركة أوجب تعدية بلج الحفر فكان موجب الجميع الضمان ويطلق ما ذكره أبو يوسف بما لو حفره في طريق مشترك كان له فيها حقا ومع ذلك يضمن الجميع والحكم فيها اذا اذن له بعض الشركاء في الحفر دون بعض كالحكم فيها اذا حفر في ملك مشترك بينه وبين غيره لكونه لا يباح الحفر ولا التصرف حتى يأذن الجميع

(فصل) وإن حفر انسان في ماسكه بئر أو وقع فيها انسان أو دابة فهلك به وكان الداخل دخل بغير اذنه فلا ضمان على الحافر لانه لا عدوان منه وإن دخل باذنه والبرز ظاهرة مكشوفة والدخول بصير يصمرها فلا ضمان أيضا لان الواقع هو الذي أهلك نفسه فأنه ماله قدم إليه سكنيا فقتل بقاته فإن كان الداخل اعى أو كانت في ظلمة لا يصمرها الداخل أو غطى رأسه فلم يعلم الداخل حتى وقع فيها ضمنه وهذا قال شرح ومالكي والشافعي والبخاري وحده ومالك وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي وقالوا في الآخر لا يضمنه لانه هلك بذل نفسه

ولأنه تلف بسببه فضمنه كالوكان قد قدم له طعاما مسموما فأكله وهذا يقتضى ما ذكره وإن اختلفا فقال صاحب الدار ما أذنت لك في الدخول وأدعى ولي المالك أنه أذن له فاقول قول لمالك لانه منكر وإن قال كانت مكشوفة وقال الآخر كانت منطاة فاقول قول ولي الواقع لان الظاهر منه

(فصل) فإن اختلفا في حملها رجع إلى أهل الخبرة كما يرجع في حمل المرأة إلى القوابل وإن تسلمها الولي ثم قال لم تكن حوامل وقد ضمرت أجوانها وقال الجاني بل قد ولدت عندك فارتت فإن قبضها بقول أهل الخبرة فاقول قول الجاني لأن الظاهر أصابتهم وإن قبضها بغير قولهم فاقول قول الولي لان الاصل عدم الحمل

(مسئلة) (قال) وإن كان القتل شبه عمدا فكما وصفت في اسانام إلا أنها على الماكلة في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها

وجانته أن القول في اسانام دبة شبه العمد كاقول في دبة العمد سواء في اختلاف الروايتين فيها واختلف العلماء فيها وقد سبق الكلام في ذلك إلا أنها تختلف العمد في أمرين (أحدهما) أنها على الماكلة في ظاهر الذهب وبه قال الشعبي والنخعي والحكم والشافعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي وابن النضر، وقال ابن سيرين والزهري والحارث المكي وابن خزيمة وقادة وأبو ثور على عاقل في ماله واختاره أبو بكر عبد العزيز لأنها موجب فعل قصده فلم يحمله الماكلة كالعمد الحارثي ولأنها دبة منطاة فاشبهت دبة العمد وهكذا يجب أن يكون مذهب مالك لان شبه العمد عنده من باب العمد

فإن الظاهر انها لو كانت مكشوفة لم يسقط فيها ويجعل أن الذول قول المالك لان الاصل براءة ذنبه فلا تمتد بالذك

(مسئلة) (وإن غصب صنيراً فهدت حبة أو أمانة صاغية فيه للدية وإن مات بمرض فعلى وجهين) لانه تلف في يده المادية

(أحدهما) يضمنه كالبد الصغير، والثاني لا يضمن لانه حر لا شئ البد. وفيه في الغصب شبه الكبير (مسئلة) (وإن أصطدم نفسان فأتا فاعلى عائلة كل واحد منها دبة الآخر)

روي هذا عن علي رضي الله ولا يجب التقاص سواء كان اصطدامهما عمداً أو خطأ لان الصدية لا تغتلب غالباً فاقبل الحاصلهما مع العمد عند الخطأ ولا فرق بين البصيرين، والاعمى، والبصير والاعمى، فإن كان امرأين ساهما فيهما فارجاين فإن أسقطت كل واحدة منها جنيماً فعلى كل واحدة نصف ضمان جنيهاً ونصف ضمان جنيين صاحبها لأنها اشتركتا في قتله وعلى كل واحدة منها عتق ثلاث رقاب واحدة لقتل صاحبها واثنان لشاركتها في الجنيين، فإن أسقطت إحداهما فدين الاخرى اشتركتا في ضمانه وعلى كل واحدة منها عتق رقبتيين، وإن اصطدم راكب وماشي فهو كالوكان ماشين وإن اصطدم راكباً فمات فمات ماشين

(مسئلة) (وإن كان راكباً فمات فمات ماشين) (وإن كانت الماكلة على كل واحد منها قية دابة الآخر)

ولنا ما روى أبو هريرة قال : قتلت امرأتان من ذنبل فرمت أحدهما الأخرى بمجر تقطيعها وما في بطنها فتضى رسول الله ﷺ دية المرأة على عاقبتها متفق عليه ولأنه نوع قتل لا يوجب قصاصاً فوجب دية على المارقة كالخطف ويخالف المعد المحض لأنه يغلظ من كل وجه لقصد الفعل وإرادته القتل وعدم الخطأ يغلظ من وجه وهو قصد الفعل ويخفف من وجه وهو كونه لم يرد القتل فتضى تقطيعاً من وجه وهو الاستئناس وتخفيفاً من وجه وهو حمل المارقة لها وتأجيلها ، ولا أثر في أنها يجب مؤجلة خلافاً بين أهل العلم ، وروى ذلك عن عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم به قال الشعبي والنخعي وقادة وأبو هاشم وعبد الله بن عمر ومالك والشافعي وإسحاق وأبو نؤير وابن المنذر ، وقد حكى عن قوم من الخوارج أنهم قالوا الدية حاة لأنها بدل مائة ، ولم ينقل البتة ذلك عن بعد خلافة خلافة وتختلف الدية سائر اختلافات لا يجب على غير الحامي على سبيل إتمامه فاقضت الحكمة تخفيفها عليهم وقد روي عن عمر وعلي أنهما قضيا بالدية على المارقة في ثلاث سنين ولا يخالف لهما في عصرهم فكان إجماعاً

(فصل) ويجب في آخر كل حول ثلثها ويعتبر ابتداء السنة من حين وجوب الدية وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : ابتداءها من حين حكم الحاكم لا من ابتداء مختلف فيها فكان ابتداءها من حين حكم الحاكم كدعة المنة

وجملة ذلك أن علي كل واحد من الصطدين ضمان ما تلف من الآخر من نفس أو دابة أو مال سواء كانت الدابتان فرسين أو بئلين أو حمارين أو جملين أو كان أحدهما نرساً والآخر غيره . بقيان كانا من مدرين ، وبهذا قال أبو حنيفة وصاحبه وإسحاق ، وقال مالك والشافعي على كل واحد منها نصف قيمة ما تلف من الآخر لأن التلف حصل بفعلها فكان الضمان منقسماً عليها كما لو جرح إنسان نفسه وجرحه غيره فأت منها

ولنا أن كل واحد منها مات من صدقة صاحبه وإنما هو قهرها إلى محل الجناية فلم يزد الآخر ضماناً كما لو كانت واقعة بخلاف الجراحة إذا ثبت هذا فإن قيمة الدابتين إن تسارعتا تضافاً وسقطا وإن كانت أحدهما أكثر من الأخرى فلصاحبها الزيادة وإن ماتت إحدى الدابتين فلي الآخر قيمتها وإن نقصت فليها نفعها فإن كل أحدهما يسير بين يدي الآخر فأدركه الثاني فصدقه فأت الدابتان أو أحدهما فالتفتان على الآخر لانه المصادم والآخر مصدوم

(مسئلة) (إلا أن يكون أحدهما يسير والآخر واقفاً فعلى السائر ضمان الواقف ودابته)

نفس أحد على هذا لأن السائر هو المصادم فالتفت ضماناً عليه فإن مات هو أو دابته فهو هدر لانه أتلف نفسه ودابته ، وإن انحرف الواقف فصادف الدابة انحرافه فاعلى السائر . لأن التفت حصل من فعلها

ولنا أنه مال مؤجل فكان ابتداء أجله من حين وجوبه كالمدين المؤجل والسلم ولا نعلم الخلاف فيها فإن الحوارح لا يعتد بخلافهم ، إذا ثبت هذا فإن كل الواجب دية نفس فابتداء حولها من حين الموت سواء كان قتلًا موجباً أو عن سرية جرح . وإن كان الواجب دية جرح نظرت من كان عن جرح اندمل من غير سرية مثل أن قطع يده فبرأت بعد مدة فابتداء المدة من حين التقطع لأن تلك حالة الوجوب ولهذا وقع يده وهو ذبي فاعلى نعم اندملت وجب نصف دية يهودي . وأما أن الجرح ساروا مثل أن قطع أصبعه ففسر ذلك إلى كنهه ثم اندمل فابتداء المدة من حين الاندمال لأنها إذا مرت فما استقر الأرش إلا عند الاندمال هكذا ذكر القاضي ونسب الشافعي وقال أبو الخطاب تعتبر المدة من حين الاندمال فيهما لأن الأرض لا يسير إلا بالاندمال فيهما

(فصل) وإذا كان الواجب دية فليتها تقسم في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها سواء كانت دية النفس أو دية الطرف كدية جرح الأنف أو الأذن أو قطع الذكر أو الاثنين . وإن كان دون الدية نظرن . فإن كان ثلث الدية كدية المأمومة أو الجفنة وجب في آخر السنة الأولى ولم يجب منه شيء ، حلاً ، وإن كان نصف الدية أو ثلثها كدية اليد أو دية الشترين وجب الثلث في آخر السنة الأولى ، والباقي في آخر السنة الثانية ، وإن كان أكثر من الثلثين كدية ثمان

(مسئلة) (إلا أن يكون في طريق ضيق قاعداً أو واقفاً فلا ضمان عليه فيه وعليه ضمان ما تلف به) إذا كان الواقف متدياً بوقوفه مثل أن يقف في طريق ضيق فليها من عليه دون السائر لأن التلف حصل بتدبيره فكان الضمان عليه كما لو وضع حجراً في الطريق أو جلس في طريق ضيق فقتله إنسان

(مسئلة) (وإن أركب صبي ولا لابة له عليها قسطها فأتا على عائلته ديتها)

لانه تمتد بذلك وتلفها بسبب جنابته

(مسئلة) (وإن رعى ثلاثة بمنجنيق فقتل الحجر إنساناً فعلى عاقلة كل واحد منهم ثلث دية) لا يخلو ذلك من حالين (أحدهما) أن يكون المقتول واحداً منهم (والثاني) أن يكون من غيرهم فإن كان من غيرهم فالدية على عواقبهم أتملاً لأن العاقلة تحمل أثلث فأزاد وسواء قصدوا رمي واحد بيده أو قصدوا رمي جماعة أو لم يقصدوا ذلك لأنهم لم يقصدوا قتل آدمي معصوم فهو خطأ دية دية الخطأ ، وإن قصدوا رمي جماعة أو واحداً بينه فهو شبه عمد لأن قصد الواحد بالمنجنيق لا يكاد يفضي إلى الإثارة فيكون شبه عمد تحمله العاقلة في ثلاث سنين وعلى قول أبي بكر لا تحمل العاقلة شبه العمد فلا تحمله عبثاً .

(الحال الثاني) أن يصيب واحداً منهم قبل كل واحد ككثرة ولا تسقط عن أصابه الحجر لانه شارك في قتله . مؤمنة والكفاية إنما تحب على الله تعالى فوجبت عليه بالمشاركة في نفسه كوجوبها بالمشاركة في قتل غيره ، وأما الدية ففيها ثلاثة أوجه

أصابع وجب الثلثان في الستين والباقي في آخر الثالثة، وإن كان أكثر من دية مثل أن ذهب
سمع إنسان في كل سنة ثلث لأن الواجب لو كان دون الدية لم ينقص في السنة عن الثلث
فذلك لا يزيد عليه إذا زاد على الثلث، وإن كان الواجب الجانية على اثنين وجب لكل
واحد ثلث في كل سنة لأن كل واحد له دية فيستحق ثلثها لو انفردت وإن كان الواجب دون
ثلث الدية فكذلك الأصبع لم يجعله العاقلة لأنها لا تحمل ما دون الثلث ويجب حالاً لأنه بدل متلف
لا محمله فكان حالاً كالخيانة على المال.

(فصل) وفي الدية النافسة كدرة المرأة والكتابي وجهان (أعدهما) تقدم في ثلاث سنين
لأنها بدل النفس فأشبهت الدية السكيلة (والثاني) يجب منها في العام الأول نذر ثلث الدية
السكيلة وباقها في العام الثاني لأن هذه تنص عن الدية فلم تقدم في ثلاث سنين كأرض العارف
وهذا مذهب أبي حنيفة وإشافي كلوجين وأن كانت الدية لا تبلغ ثلث الدية السكيلة كدرة الجوسي
وهو ثمان مائة درهم ودية الجنين وهي خمس من الأبل لم تحمله العاملة لأنها لا تحمله مادون اثنت
فأشبهه السنة والموضحة إلا أن يقل الجنين من أمه فحمله العاملة لأنها جانية واحدة وتكون
دية الأم على الزوجين، بأن قلنا هي في عامين كانت دية الجنين واجبة مع ثلث دية الأم في العام الأول
لأنها دية أخرى ويحتمل أن يجب مع باقي دية الأم في العام الثاني وأن قلنا دية الأم في ثلاث سنين

(أحدها) أن على عاتق كل واحد منهم ثلث دية المقتول لو رثته لأن كل واحد منهم مشارك في قتل نفس، ومئة خطأ فزمت بهما كالأجانب وهذا يعني على أن جنابنا لم يعلّ على نفسه وأهل بيته أحدًا متحملًا لعقابه فإلّا كانت (الوجه الثاني) أن ما قابل قتل المقتول ساقط لأبنيته أحد لأنه شارك في الألف حقّه فلم يضمن ما قابل قتله كل واحد من شارك في قتل يمينته أو عبده، وهذا الذي ذكره القاضي في الجرد ولم يذكر غيره وهو مذهب الشافعي

(الثالث) أن يلقي قبل القتل في نفسه وعجب دينه بكمالها على عاقلة الآخرين نصفين . قال أبو الخطاب هذا قياس المذهب بناء على مسألة المتأمنين قال شيخنا الذي ذكره القاضي أحسن وأصح في النظر ، وقد روي نحو ذلك عن علي رضي الله عنه في مسنة الفارسة والفارسة قال الشعبي وذلك أن ثلاث جوار اجتمعن قارن فركبت احداهن على عنق أخرى وقرصت الثالثة الركبة فصعقت فقتلت اياها فوعدت ثغما فأتت فبرخ ذلك إلى علي رضي الله عنه فقتل بالدية اثلاثا على عواقلين وألغى اثنت الذي قابل قبل الواضعة لانهما أعات على قتل نفسها وهذه شبهة ممثلة ولاز القتل شارك في القتل فارتكب الدية على شريكه كما لو قتلوا واحدا من غيرهم من جمع المجرم فقتل اثنين من الزناة فقتل الوجه الاول يجب ديههما على عواقلهم اثلاثا وعلى كل واحد منهم كفارتان ، وعلى الوجه الثاني يجب على عاقلة اهل منتهى لكل ميت ثلث دية وعلى عاقلة كل واحد

فهل يجب دية الجنتين في ثلاثة أعوام ؟ولم ؟ على وجهين إذا قلنا بوجودها في ثلاث سنين وجبت في السنين التي وجبت فيها دية الألام لانها ديتان لمستحقين فيجب في كل سنة ثلث ديتها ولو لم تدم ديتها ويحتمل أن يجب في ثلاث سنين أخرى ، لان تأخيرها موجب جناية واحدة

﴿ مَرَّةً ﴾ قَالَ (رَأَى النَّبْلَ خَطًّا كَرِهَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَاتَهُ مِنَ الْإِبْلَغِ) وَغُلْفِي ثَلَاثَ سَبْعِينَ أَلْفًا عَشْرُونَ بَنَاتٍ مُخَاضٍ وَعَشْرُونَ بَنُو مُخَاضٍ وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعَشْرُونَ حَقَّةً وَعَشْرُونَ جَذَنَةً)

لا يختم الذهب في أن نية الخطأ أخاساً كما ذكر الخرقى، وهذا قول ابن مسعود والنخعي وأحاب الرأي وابن المنذر، وقيل عن ابن عبد البر بن يسار والزهري والليث وربيعة ومالك والشافعي هي أخاس إلا أنهم جعلوا مكان بني مخاض بن لبون، وهكذا رواه مسعود بن عنه عن النخعي عن ابن مسعود وقيل الخديجي روي أن النبي ﷺ ودى الذي قتل بخير ثمانية من أهل الصدقة وأيسر في أسنان الصدقة ابن مخاض، وروي عن علي والحسن والشعبي والمحدث الكلي واسحاق أنها أربعة كبدية المد سواء عن زيد أسأها ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وعشرون

من الميتين ثلثية صاحبه وبأني فعمل قبه وعلى الوجه الثالث على عائلة الحي لسكن واحد منهم نصف الدية ووجت على عائلة كل واحد من الميتين نصف الدية لصاحبه

﴿مسألة﴾ وإن كانوا أكثر من ثلاثة فلهي حالة في أموالهم في الصحيح من المذهب الأعلى الوجه الذي اختاره أبو الحجاب قائم انشاكوا أربعة قتل الجبر أحدكم فانه يجب على عاقلة كل واحد من الثلاثة إباحة ثلث الدية لاهم بحلولها كلها ما إن كانوا أكثر من أربعة أو كان المقتول من غيرهم وم أربعة فان الدية حالة في أموالهم لأن القول بان ثلثه ويكون هدرا لانه لا يجب عليه لنفسه شيء ويكون باقي الدية في أموال شركته حالا لأن التأجيل في الديات إنما يكون فيها تحمله للثلاثة وهذا دون اثنت والعاقلة لا تحمل ما دون الثلث، وذكر أبو بكر فيها رواية أخرى أن العاقلة تحمله لأن الجناية فعل واحد أوجب دية تزيد على الثلث والصحيح الأول لأن كل واحد منهم يخص بوجوب فله دون فعل شركاء، وحمل العاقلة إنما شرع لتخفيف على الجاني فيها بشق ويقتل وما دون الثلث يسير على مذهبكم والذي يلزم كل واحد أن يثلث وقوله إنه فعل واحد قتلًا بل هي أموال مان فعل كل واحد غير فعل الآخر وإنما وجوب الجميع واحد فأبى ما تروى عنك راجعاً حرجاً فانت التمس بجبرها إذا ثبت هذا فاضان معلق بين مد الجبال ورمى الجبر دون من وضه في الكفة وأسلك أخفب اعتباراً بالثمنين من وضع صها في نفوس أفسان ورواه صاحب الترمذ فالضامن على الرامي دون الواضع

ابن لبرز، وعشرون بنت شاذي، وقال حائس، ثلاثون حقة، وثلاثون بنت نبون، وثلاثون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، ذكره دوي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فديته من الأبل ثلاثون بنت مخاض، وثلاثون بنت لبون، وثلاثون حقة، وعشرون بنت لبون، ذكره رواه أبو داود وابن ماجه وقال أبو ثور الديلمي كما أنحس كدية الخطأ لأنها بدل متلف فلا تختلف بالعدد والخطأ كذا في التناقل، وحكي عنه أن دية العمد مغالطة ودية شبه العمد والخطأ أنحس لأن شبه العمد تحمله العاقلة فكان أنحس كدية الخطأ.

ولما مروى عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ «في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت شاذي» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه، ولأن ابن لبون يجب على خريق البهل، عن ابنة مخاض في الزكاة إذا لم يجدها فلا يجمع بين البهل والبهل في واجب، ولأن موجبها واحد فيصير كأنه أوجب أربعين ابنة مخاض، ولأن ما قلناه الأقل فزيادة عليه لا تثبت إلا بتوقيف يجب على من ادعى الدليل فمادية قتل خير فلا حجة فيه، لم يذهبهم لم يدعوا على أهل خير، فله إلا عداً فتكون دية دية العمد وهي من أستان الصدقة والخلاف في دية الخطأ، وقول أبي ثور بخلاف الآثار المروية التي ذكرناها فلا يعول عليه (فصل) ولا تعلم بين أهل العلم خلافاً في أن دية الخطأ على العاقلة قال ابن المنذر أجمع على هذا

مسألة (وإن جنى انسان على نفسه أو طرفه خطأ فلا شيء له وعنه على عاقلة دية لورثة ودية طرفه لنفسه)

أما إذا كانت الجناية عمداً فلا شيء له إجماعاً وإن كانت خطأ فكذلك في إحدى الروايتين قياساً على العمد ولما روى ابن عمر بن الأكوع يوم خيبر رجس سيفه عليه فقتله ولم ينقل أن النبي ﷺ قضى فيه بدية ولا غيرها ولو كانت واجبة لبناها النبي ﷺ ولنقل ظاهر (والرواية الثانية) أن دية من عاقلة لورثته ودية طرفه لنفسه وهو ظاهر كلام الحنفية ذكره فيما إذا رمى ثلاثة بالنجني فرجع الحجر فقتل أحدهم لا روي أن رجلاً ساقى حمراً فضره بهما كانت معه فطارفت منها شظية فأصابته فقتلها فبذل عمر بن الخطاب رضي الله عنه دية على عاقلة وقال هي يد من أيدي المسلمين لم يصبر اعتداء على أحد ولم يعرف له مخافة ولأن قتل خطأ فكانت دية على عاقلة كما لو قتل غيره والأول أصح في القياس، وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ربيعة ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي لا ذكرنا من حديث عامر بن الأكوع حين رجس سيفه عليه يوم خيبر فأتى ولان وجوب الدية على العاقلة على خلاف الأصل، وإساءة للجاني وتخفيفاً عنه وليس هذا على الجاني شيء يخفف عنه ولا يقتضي النظر أن تكون جنايته على نفسه على غيره، وبما قلناه هذا ما إذا كانت الجناية على غيره، فله أن يحمله المائلة لا يحجب به وجوب الدية لكونها وقال الشافعي الرواية الثانية

كل من تخلف عنه من أهل العلم وقد ثبتت الإخبار عن رسول الله ﷺ أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة وأجمع أهل العلم على القول به وقد جعل النبي ﷺ دية عند الخطأ على العاقلة بما قدر يومناه من لأحدث وفيه تنبيه على أن المائلة تحمل دية الخطأ، والمعنى في ذلك أن جنابات الخطأ تنكر ودية الآدمي كثيرة فبجائها على الجاني في ماله يجحف به فقتلت الذكوة إيجاباً على العاقلة على سبيل الواساة للقتال والإغاة له تخفيفاً عنه إذا كان معذوراً في فعله وسفر هو بالكفاية

(فصل) ولا خلاف بينهم في أنها مؤجلة في ثلاث سنين فإن عمر وعلياً رضي الله عنهما جملا دية الخطأ على العاقلة في ثلاث سنين ولا تعرف لها في السجدة مخالفاً فتبعضهم على ذلك أهل العلم، ولأنه مال يجب على سبيل الواساة فلم يجب حلاً كالكفاية وكل دية تحمله العاقلة يجب مؤجلة لما ذكرنا ولا يحمله العاقلة يجب حلاً لأنه بدل متلف فزم التناقل حلاً كقيم التناقل، وورق الذي تحمله العاقلة أنه يجب مواساة فإن التأجيل تخفيفاً على من تحمله وعمل به عن الأصل في التأجيل كأعدل به عن الأصل في الزامه غير الجاني

(فصل) ولا يلزم القاتل شيء من الدية وهذا قول مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة هو كواحد من العاقلة لأنها وجبت عليهم إغاة له فلا يزيدون عليه فيها

أظهر عنه فعل هذه الرواية أن كانت العاقلة هي الوارثة لم يجب شيء لأنه لا يجب للإنسان شيء على نفسه فإن كان بعضهم وارثاً سقطت عن الوارث ما يقابل ميراثه فإن كانت جنايته على نفسه شبه عمد فهو كخطأ في أحد الوجهين وفي الآخر لا تحمله المائلة بمال

مسألة (وإن نزل رجل في بئر فغرز عليه آخر فأتى الأول من سقطته فعل عاقلة دية) وجلة ذلك أنه إذا نزل رجل في بئر فحط عليه آخر فقتله فدية ضانه كما لو رمى عليه حجراً ثم ينظر فإن كان عمد رمى نفسه عليه وهو ما يقتل غالباً فدية النصاس، وإن كان ما لا يقتل غالباً فهو شبه عمد، وإن وقع خطأ فالدية على عاقلة محضة، وإن مات الثاني بوقوعه على الأول فدمه هدر لأنه مات بفعله، وقد روى علي بن رباح الأحمدي أن رجلاً كان يقود أعمى فوقاً في بئر خر البصير فوقع الأعمى فوق البصير فقتله فقتل الأعمى عن بصر البصير على الأعمى فكان الأعمى يشتر في الموسم بألمها الناس لغيت منكراً * هل يقتل الأعمى الصحيح المبصر؟ * خرا ما كلاًهما تكسرا

وهذا قول ابن الزبير وشريح والنخعي والشافعي وأصحابنا قال شيخنا: ولو قال قاتل ليس على الأعمى ضمان البصير لأنه الذي قاده إلى المكان الذي وقع فيه وكان سبب وقوعه عليه ولذلك لو قتله قصداً لم يضمنه بغير خلاف وكان عليه ضمان الأعمى إلا أن يكون مجرمًا عليه فلا يجوز مخالفة الأجما، ويعمل أنه إذا لم يجب الضمان على القاتل لو جرح

(المنفي والشرح الكبير)

(٦٣)

(الجزء التاسع)

ولنا ما روي أبو هريرة أن النبي ﷺ قضى بدية المرأة على عاقلها . متفق عليه وهذا يقتضي أنه قضى بجميعها عليهم ولأنه قاتل لم يلزمه البدية فلم يلزمه بعضها كالو امره الإمام بقتل رجل قتله يعتقد أنه يبق في مال مظلوما ولأن الكفارة تلزم القاتل في ماله وذلك يعدل فقتله من البدية وأكثر منه فلا حاجة إلى إيجاب شيء من البدية عليه

(فصل) والكفارة في مال القاتل لا يدخلها تحمل ، وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين تكون في بيت المال لأنها تكثر فيجبها في ماله يحجب به

ولنا أنها كذارة فلا تجب على غير من وجد منه سببها كسائر الكفارات وكما لو كانت صرما ، ولأن الكفارة شرعت للكثير على الجاني ولا يكثر عنه بفعل غيره ، وبذلك البدية فيها انما شرعت لجبر الحل وذلك بمحصولها كغيره ، ولأن النبي ﷺ لما قضى بالبدية على العاقلة لم يكثر عن القاتل ، وما ذكره لأصل لهؤلاء يصح قياسه على البدية لوجوه

(أحدها) أن البدية لم تجب في بيت المال لأنها انما وجبت على العاقلة ولا يجوز أن يثبت حكم انفرج مخالف لحكم الأصل

(الثاني) أن البدية كثيرة فيجبها على القاتل يحجب به والكفارة بخلافها

(الثالث) أن البدية وجبت مواساة للقاتل وجعل حظ القاتل من الواجب الكفارة فيجبها

(أحدها) أنه ما ذنوب فيه من جهة الاعى فلم يضمن ما تنقب به كالو حفر له بئر آفي داره ما ذنوبه تنقب بها

(الثاني) أنه فعل مندوب إليه مأثور به فأشبه ما لو حفر بئرا في سابلة ينتقم بها المسلمون فانه لا

يضمن ما تنقب بها ، وإن مات اثنان قدمه هدر لانه لا صنع لغيره في هلاكه

(مسئلة) وإن وقع عليها ثالث فأت الثاني به فعل عاقلة الثالث دية

لانه تلف من سقطته ، وإن مات الاول من سقطتها فديته على عاقلها لانه مات بوقوعها عليه

ودية الثاني على الثالث لانه انفرج بالوقوع عليه فانقرض بديته ، ودم الثالث هدر لانه لا صنع لغيره

في هلاكه هذا اذا كان الوقوع هو الذي قتله ، فان كان البئر عميقا يموت الواقع بمجرد وقوعه لم

يجب ضمان على أحد لان كل واحد منهم مات بوقته لا بفعل غيره ، وإن احتمل الامر بين فكذلك

لان الاصل عدم الضمان .

(مسئلة) وإن كان الاول جذب الثاني وجذب الثاني الثالث فلا شيء على الثالث

لانه لا فعل له ووجبت دية على الثاني في أحد الوجهين لانه هو جذبها وبشره بذلك والمباشرة

تقطع حكم التسبب كالخاف مع الدافع (والثاني) دية على الاول والثاني تصنيف لان الاول جذب الثاني

الجاذب لثالث فصار مشتركة لتثاني في اثلاثه ، ودية الثاني على عاقلة الاول في أحد الوجهين ولا شيء على

محبذته ، وإن هلك بسقوط الثالث عليه فقد هلك بمحبذته الاول وجذبته نفسه الثالث فسقط فعل نفسه

على غيره بقطع المواساة ويوجب على غير الجاني أكثر مما وجب عليه وهذا لا يجوز

(فصل) وذكر أصحابنا ان البدية تغلف بثلاثة أشياء اذا قتل في الحرم والشهور الحرم واذا قتل

محرم وقد نص أحد رحمه الله على التغليف على من قتل محرم في الحرم في الشهر الحرام ، فاما ان

قتل ذارحم محرم فقال أبو بكر تغلف دية ، وقال القاضي فظاهر كلام أحد أنها لا تغلف ، وقال أصحاب

الشافعي تغلف بالحرم والأشهر الحرم وذو الرحم المحرم وفي التغليف بالأحرام وجهان ، ومن روى

عنه التغليف عثمان وابن عباس والسميدان وعطاء وطاوس والشعبي ومجاهد وسليمان بن يسار وجابر

ابن زيد وقادة والاوزاعي ومالك والشافعي وإسحاق . واختلف القائلون بالتغليف في صفة قتل

أصحابنا تغلف لكل واحد من الحرمات ثلث البدية فإذا اجتمعت الحرمات الثلاث وجبت ديتان .

قال أحد في رواية ابن منصور فبمن قتل محرم في الحرم وفي الشهر الحرام فعليه أربعة وعشرون

ألفا وهذا قول التابعين الثمانية بالتغليف .

وقول أصحاب الشافعي : صفة التغليف لإيجاب دية السعد في الخطأ لا غير ولا يتصور التغليف

في غير الخطأ ولا يجمع بين تغليفين وهذا قول مالك إلا أنه يغلظ في العمد فإذا قتل ذارحم محرم

عدا فعليه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفة ، وتغلف في الذهب والورق أن ينظر قيمتهما

الابل غير مغلفة بقيمتها مغلفة بحكمه ، فإذا ما بينهما كان قيمتها بخلافه سائمة وفي السعد خاتمة وذلك ثلث

كالمصطمين وتجب دية بكاملها على الاول ذكره القاضي (والوجه الثاني) يجب على الاول نصف دية

ويهدر نصفها في مقابلة فعل نفسه وهذا مذهب الشافعي ، ويخرج وجه ثالث وهو وجوب نصف دية

على عاقلة لورثته كما قلنا فيما إذا رمى ثلاثة بالتحريق فقتل الحجر أحدهم ، وأما الاول إذا مات بوقوعها

عليه فعليه الاوجه الثلاثة لانه مات من جذبه وجذبة الثاني لذلك تجب دية كلها على عاقلة الثاني

وباشي فعل نفسه على الوجه الاول وعلى الثاني يهدر نصف دية الثاني بفعل نفسه ويجب نصفها على

الثاني وعلى الثالث يجب نصفها على عاقلة لورثته

(فصل) وإن جذب الثالث راجعا فأت جميعه بوقوع بعضهم على بعض فلا شيء على الرابع لانه

لم يفعل شيئا في نفسه ولا غيره وفي دية وجهان (أحدها) أنها على عاقلة الثالث المباشر لجذبه

(والثاني) على عاقلة الاول والثاني والثالث لانه مات من جذب الثلاثة فكات دية على عواقلهم ، وأما

الاول فقد مات بجذبه وجذبة الثاني وجذبة الثالث فعليه ثلاثة أوجه

(أحدها) أنه يأنى فعل نفسه ويجب دية على عاقلة الثاني والثالث فديته

(والثاني) يجب على عاقلته ثلثاها ويسقط ما قابل فعل نفسه

(والثالث) يجب ثلثها على عاقلته لورثته وأما الجاذب الثاني فبمن قتل بالاول فله دية

الاجرة الثلاثة المذكورة في الاول سواء ، وأما الثالث فعليه مثل هذه الاوجه الثلاثة وجهان آخران

(والرواية الثانية) جناية عذر وهذا قول أكثر أهل العلم منهم ربيعة ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وهي أصح لأن عمر بن الأكوع بارزاً مرجحاً يوم خيبر فرجع سبيته على نفسه فأتى ولم يبايئنا أن النبي ﷺ قفى فيه بديعة ولا غيرها ولو وجبت لبيته الذي ﷺ. ولأنه جنى على نفسه فلم يضره غيره كالعذر ولا وجوب الدية على ما اتفقنا على أن يكون مواساة لجنائي وتخيلاً عنه وليس على الجاني شيئاً يحتاج إلى الاعتناء والمواساة فيه ^و وجه لا يجزئ. وبما روى هذا ما إذا كانت الجناية على غيره فإنه لو لم تحمله العقلة لأجحف به وجوب الدية لأكثرها. فلو أن كانت الجناية على نفسه شبه عذر قبل مجرى المأثم؟ على وجهين (أحدهما) هي كالخلفاء لأنها تساوي به فيا إذا كانت على غيره (والثاني) لا تحمله العقلة لأنه لا عذر له فشبهه بعدم الخفض

(فصل) وما إذا أخذ الإمام والمحاكم في غير الحكم والاجتهاد فهو على عقابته بغير خلاف إذا كان مع عمله العقلة وما حصل بجهاده فغيره روايان (إحداهما) على عقابته أيضاً بروي عن عمر رضي الله عنه أنه بعث إلى امرأة ذكرت بسوء لجهت جنيتهما فقتل عمر لعلي عزمته عليك لا يترج حتى تقسها على قومك ولا نه جان فكلن خعهؤه على عقابته كغيره (والثانية) هو في بيت المثل وهو مذهب الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة وإسحاق لأن الخطأ يكثر في أحكامه واجتهاده ويجب عنه على عقابته يحجب بهم ولأنه نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله فمكان أرض جنائتي في مال الله سبحانه وللشافعي قولان كلوا وبين

كما أن السائنة من بهيمة الاسام ليس نصاب شيء منها معدولاً بنصاب غيره. قال ابن عبد البر: ليس في جبل الدية عشرة آلاف عن النبي ﷺ حديث مرسل ولا سند وحديث الشعبي عن عمر بن الخطاب حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه

(مسئلة) (وإذا قلنا أن الأبل هي الاصل خاصة نمل من ثلثه الدية نسايها الى مستعقها سليمة من العوب وأبها أراد الدول منها إلى غيرها فلا آخر منه) لان الحق مشين فيها فاستحقت لكل في التناثات المتتفة ، وان انوزت الأبل أو لم توجد الا بأكثر من من التل فله الدول الى اثنت دينار أو اثني عشر ألف درهم وهذا قول الشافعي في القديم وقال في الجديد يجب قيمة الأبل بالدة ما بلغت لحديث عمرو بن شعيب عن عمر في يقوم الأبل ولان ما صنف بوق من ثلث وسيت تيسر منه ما ذكره كذا في الامتثال ولا الأبل إذا أحرزت إذا قت قيسها فيفني أن يجب ، وان كثرت قيمتها كذا تاجر إذا غلت أو رخصت وهكذا ينبغي أن يقول إذا كانت الأبل ثلثاً أو كانت الأبل من مائة من ثلثاً الا أن هذا لم يبعدها لمكوبها في غير هذه فان عمر قوم الدية من الدرهم ياتي عشر ألفاً ومن الذهب ألف دينار

(مسئلة) (كان قال القتل عمداً أو شبه عمد وجبت أربعة أخماس وعشرون بنت مخاض وخمس

«مسئلة» قال (وإذا جنى العبد على سيده أن يفديه أو يذمه فإن كانت الجناية أكثر

من قيمته لم يكن على سيده أكثر من قيمته)

هذا في الجناية التي تؤدي بالمال مال كونهما لا توجب الا المال وإما لو كانت موجبة لتقصاها فمغا عنها إلى المال فإن جناية العبد تتعلق برفقته إذا لا يتخلل من أن تتعلق برفقته أو ذمته أو ذمة سيده. أو لا يجب شيء ولا يمكن إغناؤها لأنها جناية آدمي فيجب اعتبارها كجناية الحر ولأن جناية الصغير والمجنون غير ملزمة مع عذره وعدم تكليفه بجناية العبد أولى ، ولا يمكن تعليقاً بدمته لأنه يفضي إلى الغناها أو تأخير حق المجني عليه إلى غير غاية ولا يذم السيد لأنه لا يمكن تقييد تعاقباً برفقة العبد ولأن الضمان موجب جناية تتعلق برفقته كالتقصا ثم لا يتخلل أرض الجناية من أن يكون بقدر قيمته ولأن فادون أو أكثر فإن كان به رها فادون للسيد خير من أن يفديه بأش جنايته أو يسلمه إلى فادون أو أكثر فإن كان به رها فادون للسيد خير من أن يفديه بأش جنايته أو يسلمه إلى ولي الجناية فيملكه وبهذا قال الثوري ومحمد بن الحسن وإسحاق ، وروي ذلك عن الشعبي وعطاء وجاهد وعروة والحسن وأبي هريرة وحده لأنه إن دفع أرض الجناية فهو الذي وجب للمجني عليه فإن ذلك المطالبة بأكثر منه ، وإن سلم السيد فقد أدى المثل الذي تعلق الحق به ، ولأن حق المجني عليه لا يتصلق بأكثر من الرقبة وقد أداها ، وإن طاب المجني عليه بنفسه إليه وأبى ذلك سيده وعشرون لبون بنت وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وعنه أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعمائة خلفة في بطونها أولادها)

اختلفت الرواية عن أحمد في مقدارها فروى جماعة عن أحمد أنها أرباع وكذلك ذكره الحارثي وهو قول الزهري وروية ومالك وسليمان بن يسار وأبي حنيفة وروي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وروي جماعة عن أحمد أنها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعمائة خلفة في بطونها أولادها ، وهذا قال عطاء ومحمد بن الحسن والشافعي وروي ذلك عن عمر وزيد وأبي موسى وأبي ربيعة رضي الله عنهم لا روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال «من قتل مؤثماً تمتدأ دفع الى أولياء المقتول فان شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعمائة خلفة وما وصلوا عليه فهو لهم وذلك لتمديد الدية لرواه الذي وقاله حديث حسن غريب وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال «الإن في قتل عمداً خطأ تنيل السوط والمصا مائة من الأبل منها أربعمائة خلفة في بطونها أولادها» ورواه الأمام أحمد وأبو داود وعن عمرو بن شعيب أن رجلاً بعت له ثمانية سنن ابنه بلسيف فقتله فأخذ عمر منه الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعمائة خلفة ورواه مالك في الموطأ . ووجه الاول ما روي الزهري عن السابق بن زيد قال كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ أربعمائة خساً وعشرين جذعة وخساً وعشرين حقة وخساً وعشرين بنت لبون وخساً وعشرين بنت مخاض

المجبر عليه لما ذكرنا. وان دفع السيد عبده فأبى الجاني قبوله وقال به وادفع الي منته فبأبى السيد ذلك. على روايتين. وأما ان كانت الجنابة أكثر من قبة ففيه روايتان (أحدهما) ان يسهل بخبر بين أن يغديه بقمته أو أرش جانبته وبين أن يسهل لاه إذا أدى قمته فقد أدى قدر الواجب عليه حتى قن المحي عليه لا يزيد على المبدل بل يزمه أكثر من ذلك كما لو كانت الجنابة بقدر قمته (والرواية الثانية) يزمه تسليمه إلا أن يندبه بأرش جانبته بأغصانها ^١ وهذا قول مالك لأنه ربما إذا عرض لبيع فيه وادب بأكثر من قمته فذا أمسكه فدفق ثوب الزيادة على المحي عليه للشافعي فولان كلوايتين. ووجه الرواية الأولى ان الشرع جعل له فداءه فكان له فداءه وكن واجب قدر قمته كما هو الثقات

(فصل) فإن كانت الجناية موجبة للقصاص فعلا وفي الجناية على أن تترك العبد لمالكه بذلك لانه إذا لم يتناكه بالجناية ولأن لنا تاركه بالذو أول . ولانه أحد من عليه القصاص فلا يمكنه بالذو كل من ولا إذا عني عن القصاص انقل حقه إلى المال فصار كاجاني جناية موجبة للمال . وفيه رواية أخرى انه يمكنه لانه لو ترك استحق اطلاقه ففتح حق ابتداءه على من له . كما بهدوه الخ في عليه

(فصل) قل أبو طالب سمعت أبا عبد الله يقول إذا امر غلامه بنى عليه حاجتي وإن كان أكبر من ثمان قطع يده فعايدته يد النار وإن كان ثلثة أقل . وإن امره سيد أن يخرج إلا ما جئني فله .

ولما حتى يتلقى بنحس الجوان فلا يعتبر فيه الحل كالكثرة والاضحية والخفة الحامل وقول الذي ^{صحيح} ~~صحيح~~ في بطلونها أولادها " نأكله وهل يعتبر في الخفات كونه تائباً؟ على وجوب (أحدها) لا يعتبر ^{صحيح} الذي أطلق الخفات ولم يقبدها فاني أفاقه حوت حتى خلفة تجزى في الدية واعتبار السن تقيد لإبصاره إلا بدليل (والتائب) بشرط لأن في بعض ألفاظ الحديث "أبو سن خلفه" ما بين نية عامها إلى باؤل "ولأن سائر أنواع الأبل مقدرة السن ~~هذه~~ الخفة والذي ذكره النعاشي هو الأول والثنية التي لها سنين ودخلت السادسة وثملا تحمل الأنثى ولو أمضرها خلفه سقطت قبل قبضه فيه بدعا (فصل) فإن اختلفا في حملها رجع إلى أهل الخيرة كما يرجع إلى حل المرأة في الترابل وان تسلمها الولي ثم قال لم تكن حوامل وقد ضمرت أجورائها فقال الجاني في قد ولدت عندك نظرت قن فيه ما يقول أهل الخيرة قاللوا قول الجاني لأن الظاهر إصابتهم وان قبضها يعتبر قولهم قاللوا قول الولي لأن الأصل عدم الحل

(مسئله) (وإن كان القتل خيلاً وجبت إحصاءة عشر من بنت خاض وعشرون ابن خاض وعشرون بنت لبون وشعرون حقه وعشرون حوزة)

لا يخفى المذهب ان دية الخطأ أخماس كما ذكرنا وهذا قول ابن مسعود والبخاري وأصحاب
أبي أيوب بن مسعود ومثل عمر بن عبد العزيز وسأيل بن سار والزهري والثوري والشافعي

قیعة جانبہ . وان كانت اکثر من ثمنه لانه بأمره یؤکل علی وأبوہ یرثہ یقولان إذا أمر عبد أن یقتل فأنہ هو سوطہ ویقتل المولی ویحیی العبد . وقول احمد حدثنا یزید حدثنا حماد بن سلمہ حدثنا قتادہ عن نسلان علیاً قل إذا أمر الرجل عبده فقتل إنہ ذو کرمه او کسبہ یقتل المولی والعبد یتودع السجن ولا ینفوت شیئاً بأمره ففکان علی العبد ضامنہ کلو استمان بأمره

(فصل) فن جن جنات بضحا بعد بعض فلقاني بين أولياء الجنات بالخصص وبهذا قال الحارثي وحاد وربيعة وأصحاب الرأي والشافعي . وروي عن شريح أنه قال بضحر بالأخرم وبه قال الشعبي وقادة لأنها جارية وردت على عمل مستحق فقدم صاحبها على المستحق قبله كالجانية على المملوك الذي لم يمن وقال شريح في عبد شريح رجلا ممن آخر قتل شريح بدفع إلى الأدي إلا أن يتقدموا له ثم يدفع إلى الثاني ثم يدفع إلى الثالث إلا أن يتقدم الأوسط

ولما أتهم تساووا في سبب تعلق الحق به فندوا في أن لا يتحقق كماله حتى عليهم دفعة واحدة بل لو قدم بعضهم كان الأول. أولى لأن حقه أسبق، ولا يصح إتيان سبب على الملك فإن حق الخبي عليه أقوى بدليل أنهما لو وجدا دفعة واحدة قدم حق الخبي عليه، ولا أن حق الخبي عليه ثبت بنهر رضا صاحبه عوضاً عن الملك ثبت برضاه أو بنهر عوضاً وفترفاً

(فصل) وان اعتق السيد عبده الجاني عتق وضمن ما تعلق به من الارش لانه اتلف محل الجناية

هي أحسن إلا أنهم جعلوا مكان بني مخاض بني لؤن، وبهذا رواه ابن سعد في سننه عن البخاري عن ابن مسعود قال الخطابي روي أن النبي ﷺ ودى الذي قتل بخير مائة من أهل الصدقة وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض، ووروي عن علي والحسن والعباس والمحدث الكوفي وإسحاق أنها أربع كدبة المد سواء وعن زيد أنها ثلاثون حقة وثلاثون بنت لؤن وعشرون ابن لؤن وعشرون بنت مخاض، قال طبراني ثلاثون حقة، وثلاثون بنت لؤن وثلاثون بنت مخاض وعشرون بني لؤن ذكرهم ما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فدته من الأبال ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لؤن وثلاثون حقة وعشرون بني لؤن ذكرهم، رواه أبو دارد وابن ماجه، وقال أبو ثور الفدات كلها أحسن كدبة الخطأ لأنها بدل متاف فلا يخاف بالمد والخطأ كاستر المتلفات وحي عنه أن دية المد المظلمة ودية شبه الخطأ والمد أحسن لأن شبه المد منه المأفة فكان أحسن كدبة الخطأ

ولنا مروي عبدالله بن مسعود قال قال رسول الله ﷺ في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون حقة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون أو دواء أمير دارم والثاني رواه ابن ماجه. ولان ابن ابون عبيد عن طريق الدعلج ابنه خاض في الزكاة إذا لم يجد حافلا يجمع بين البدل والبدل، فوافق، ولان معهما واحد فصبر كنه أو جاز مع ابنه خاض، فعلى ما قلناه لا بد من الإجابة

على من تلقى حقه به فزعمه غرامته كما لو قلته، وينبغي قدر الضمان على الروايتين فيما إذا اختار إمسكه بعد الجزائية لانه امتنع من تسليمه باعتدقه فيؤثر بمنزلة امتناعه من تسليمه باختيار فدائه . ونقل ابن منصور عن أحمد انه ان أعتقه علماً بجنانيته فله المدة يعني دية القتول وان لم يكن علماً بجنانيته فله قيمة العبد وذلك لانه اذا أعتقه مع العلم كان عتراً ففدائه بخلاف ما اذا لم يعلم فانه لم يختار الفداء لعدم علمه به . فم يلزمه أكثر من قيمة ما فوته

(فصل) فان باعه أو وهبه صح بيعه لا ذكرنا في البيع ولم يزل ثلث الجزائية عن رقبته فان كان المشتري علماً بجنانه فلا خيار له لانه دخل على بصيرة وينتقل الخيار في فدائه وتسليمه اليه كسليد الاول وان لم يعلم فله الخيار بين إمسكه ودره كسائر المبيعات

مسئلة (ق) والى العاقلة المومنة وأولادهم وان ساروا في إحدى الروايتين عن أبي عبد الله، والرواية الأخرى الأب والابن والأخوة وكل المصبة من العاقلة

العاقلة من يحمل العقل والعقل المدة تسمى عقلاً لانها تعقل لسان ولي القتول، وقيل اتصفت العاقلة لانهم ينعون عن العقل والعقل المنع ولهذا سمي بعض العلوم عقلاً لانه يمنع من الاقدام على المضار، ولا خلاف بين أهل العلم في ان العاقلة المعصيات وان غيرهم من الاخوة من الام وسائر ذوي الارحام عليه لا يثبت إلا بتوقيف على من ادعاء الدليل، قلنا قبل خبر فلا حجة لهم فيه لانهم لم يدعوا العقل إلا عندما تكون دية الدم ويحي من اسنان الصدقة والخلاف في دية الخطأ، وقول أبي نوري بخلاف الآثار المروية التي ذكرناها فلا يقول عليه

مسئلة (و) يؤخذ في البقر النصف مسنات والنصف أربعة وفي الغنم النصف ثانياً والنصف اربعة إذا كانت الغنم ضاً (لان دية الأبل من الانسان المقدرة في الزكاة فكذلك للبقر والغنم) مسئلة (و) لا تعتبر القيمة في شيء من ذلك اذا كان سلباً من البواب وقال أبو الخطاب تنبئ ان تكون القيمة لكل بئر مائة وعشرين درهما، وظاهره هذا أنه يعتبر في الاصول كلها ان تبلغ دية من الانان ولاول أبلى

الصحيح أنه لا تعتبر قيمة الأبل بل متى وجدت على الصفة المشروطة وجب أخذها وهو ظاهر كلام ابن قيسر . قلت قيمة البقر أكثر وهو ظاهر مذهبنا في ذلك وذكر أصحابنا ان مذهب أحمد ان يؤخذ مائة من الأبل قيمة كل بئر منها مائة وعشرون درهما فان لم يقدر على ذلك ادنى اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار لان عمر قيم الأبل على أهل الذهب ألف مثقال وعلم أهل الورق اثني عشر ألف درهم فدل على ان ذلك قيمتها ولان هذه أمدال على واحد فيجب ان تسامى في القيمة كالثلث والقيمة في بدل القرض والمثاق في التليات

والزوج وكل من عدا المصبات ليسوا بهم من العاقلة . واختلف في الآباء والبنين هل هم من العاقلة أو لا وعن أحد في ذلك روايتان (أحدهما) كل المصبة من العاقلة يدخل في آباء القاتل وأبناؤه وأخوه وعمومه وأبناؤه . وهذا اختيار أبي بكر والشريف أبي جعفر وهو مذهب مالك وأبي حنيفة للأزوي عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله ﷺ ان عتل المرأة بين عصبتها من كانوا لارثون منها شيئاً ما فضل عن ورثتها وان قتل فقها بين ورثتها . رواه أبو داود ولانهم عتبة فاشبهوا الاخوة . بحقته ان العقل موضوع على اتصافهم وهم أهل ولان العدة في تحمل العقل كهي الميراث في تقديم الأقرب فالأقرب وآبؤه وأبناؤه أحق المعصيات بميراثه فكانوا أولى بتحمل عقله (والرواية الثانية) ليس آباؤه وأبناؤه من العاقلة وهو قول الشافعي لا، ودعى أبو هريرة قال اقتلت امرأتين من هذيل فرمت أحدهما الأخرى فقتلنا فقتصموا الى رسول الله ﷺ قضى بدية المرأة على عاتقها وورثتها ولدها ومن معهم متفق عليه . وفي رواية ثم ماتت القاتلة فجعل النبي ﷺ ميراثها لبيدها والعقل على العصابة . رواه أبو داود والنسائي . وفي رواية عن جابر بن عبد الله قال حمل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عاتقها وبرأ زوجها ولدها قال قتلت عاقلة المقتولة ميراثها لنا فقال رسول الله ﷺ «يراثها زوجها ولدها» رواه أبو داود

إذا ثبت هذا في الأولاد قسنا عليه الوالد لانه في ماله ولان مال ولده ووالده كاله ولهذا لم تقبل ولنا قول النبي ﷺ « في النفس المؤمنة مائة من الأبل » وهذا مطلق فتعبد بخلافه فوجب الأدليل ولانها كانت تؤخذ على عهد النبي ﷺ وقبها ثمانية آلاف، وقول عمر في حديثه ان الأبل قد غلت فقوموا على أهل الورق اثني عشر ألفاً دليل على أنها في حال رخصها أقل قيمة من ذلك وقد كانت تؤخذ في زمن النبي ﷺ وأبي بكر وصدا من خلافة عمر مع رخصها . وفيه قيمتها ونقصها عن مائة وعشرين فيجاب ذلك فيها خلاف سنة رسول الله ﷺ ولان النبي ﷺ فرق بين دية الخطأ والعمد فنظف دية العمد وخفف دية الخطأ وأجمع عليه أهل العلم، واعتبارها بقيمة واحدة نسوية بانها وجمع بين ما فرق الشارع وإزالة التخفيف والتبليط جميعاً بل هو تمايز لدية الخطأ لان اعتبار ابنة خاض بقيمة ثنية أو جذعة يقتضي جداً فيكون تمايز لدية الخطأ وتخفيف لدية العمد وهذا خلاف ما قصد الشارع ودره به، ولان المائدة تنص قيمة بنات الحاض عن قيمة الحقائق والخجعات فلو كانت تدعى على عهد رسول الله ﷺ بقيمة واحدة ويستقر بها ذلك لعل ولم يجوز الإختلاف بل لان ما ورد بالتسريح هو مطلقاً إنما يحمل على العرف والعادة فإذا اريد به ما يخالف المائدة وجب بيانها وباضاحه لتلاكون تنبها في التسرية وإلزامهم ان حكم الله خلاف ما هو حكمه على الحقيقة والتي ﷺ بث ثمانين قال الله تعالى (لتبين لئلا من أنزل إليهم) فكيف يحمل قوله على الألباس والألغاز عسماً لاجلهم ثم لو حل الأمر على ذلك لكان ذكر الانسان عبثاً غير مفيد فان قانده ذلك أمّا هو لكون

شهادتها له ولا شهادته لها ولو جحد على كل واحد منهما الاتفاق على الآخر إذا كان عتاجاً والآخر موسراً وعق عليه إذا ملكه فلا نجب في ماله دية كما لا يجب في مال الماتل. وظاهر كلام الخطي أن في الإخوة روايتين كالولد والوالد، وغيره من أصحابنا يجمعونهم من العاقلة بكل حال ولا علم فيه عن غيرهم خلافاً

نسخة
والوالد

(فصل) فإن كان المولود ابن ابن عم أو كان الولد لابن عم أو عصبية مولى فانه يقتل في ظاهر كلام أحد قلة القاضي. وقال أصحاب الشافعي لا يمين لأنه ولد أو ولد بعتل كولو يمكن كذلك ولنا أنه ابن ابن عم أو مولى فيعتق كغيره لا يمين ولذا لأن هذه قرابة أو الولد لا يمين بقتل بالحكم منفرداً فإذا وجد مع ما لا يثبت به الحكم أثبتت كولو وجمع الوحم الجرد ولأنه يثبت حكمه مع القرابة الأخرى بدليل التعليل لتكسب جميع أن لا يمين لأبالي النكاح عندهم

(فصل) وسائر المعصيات من العاقلة بعدوا أو قربوا من النسب المولى وعصبته ومولى المولى وعصبته وغيره وهذا قول عمر بن عبد العزيز والنخعي وحاذ ومالك والشافعي ولا أعلم عن غيرهم خلافاً وذلك لأنهم عصبية يرتبون المولى إلى المولى كما لا يمكن وأما أقرب منه فيدخلون في المثل كقريب ولا يعتبر أن يكونوا وأما في الحال بل متى كانوا يرتبون لولا الحب عقاراً لأن النبي صلى الله عليه وآله قضى بالدية بين عصبية المرأة من كانوا لا يرتبون منها إلا ما فضل عن ورتتها، ولأن النول من المعصيات فأشبهوا بالناسين

أخلاف أسنانها مظنة لاختلاف القيم فقيم مقامه ولأن الأصل في الدية فلا يثير قيمتها بغيرها كالذهب والورق، ولأنها أصل في الوجوب فلا تعتبر قيمتها كالأبل في السلم وشاة الجيران، وحديث عمر بن حبيب حجة لنا فإن الأصل كانت تؤخذ قبل أن تغل ويؤمها عمر وقيمتها أكثر من اثني عشر الفا وقد قيل أن قيمتها كانت ثمانية آلاف ولذلك قال عمر دية الكتابي أربعة آلاف، وقولهم أنها أبدال محل واحد فتأنا أن نمنع ونقول البدل إنما هو الأصل وبغيرها بغيرها وإن سافنا فهو متفق بالذهب والورق فلا يعتبر تساويها، وينتقض أيضاً بشاة الجيران مع الدراهم، وأما بدل القرض والتلف فأنها هو المثل خاصة والقيمة بدل عنه ولذلك لا نجب إلا عند العجز عنه بخلاف ميثناه، فإن قيل فهذا حجة عليكم لكون الأصل في الأصل وبغيرها بدل عنه فيجب أن يساويها كالتلف والقيمة، فتأنا إذا ثبت لنا هذا ينبغي أن يقوم غيرها ولا يتقوم هي بغير مالان البدل بغير الأصل ولا يبيع الأصل البدل على أن تقول إنما يصير إلى التغير بها لأن عمر رضي الله عنه توفى به بذلك فوجب المصير إليه كيلا يؤدي إلى التنازع والاختلاف في قيمة الأبل أنواجبه كما قدر ابن نصره بصاع من الزرع قياً للتنازع في قيمته فلا يوجب هذا أن يرد الأصل إلى التقوم فيفضي إلى عكس حكمه التنازع ووقوع التنازع في قيمة الأبل مع وجودها بينها على أن المتبر في بدلي التفرس من ذروته بغيره من واحد من بدليه به وثانية غير متبرية بقيمة التلف ولهذا لا تعتبر صفاته، وهكذا قول أصحابنا في تقوم البقر والشاة والحمل يجب أن يكون مبلغ الواجب من

(فصل) ولا يدخل في العقل من ليس بمصبه ولا يعقل المولى من أسفل وبه قال أبو حنيفة وأصحاب مالك. وقال الشافعي في أحد قولي به يعقل لأنها شخصان يقرر أحدهما صاحبه ويعقل الآخر عنه كلاهما. ولنا أنه ليس بمصبه له ولنا وارث فم يعقل عنه كالأجنبي. وما ذكره بطل بالذکر مع الأئمة والكبير مع الصغير والماتل مع المجنون

(فصل) ولا يعقل مولى الموالاة وهو الذي يولي رجلًا يجعل له ولادة ونفريه، ولا الحليف وهو الرجل يحالف الآخر على أن يتناصرا على دفع الظلم ويتضافرا على من قصدها أو قصد أحدها ولا العبد وهو الذي لا عشرة له ينضم إلى عشرة فيعبد نفسه معهم وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة يعقل مولى الموالاة ويرث، وقال مالك إذا كان الرجل في غير عشرة فعقله على القوم الذي هو معهم. ولنا أنه متى يمتاع بالمعصية فلا يستحق بذلك كولاية النكاح

(فصل) ولا مدخل لأهل الديوان في المقاتلة وبهذا قال الشافعي. وقال أبو حنيفة يتحملون جميع الدية فإن عديموا فلا تأرب حينئذ يمتعون لأن عمر رضي الله عنه جعل الدية على أهل الديوان في الأعطية في ثلاث سنين. ولنا أن النبي صلى الله عليه وآله قضى بالدية على المقاتلة^(١) ولأنه معنى لا بد يتحقق به الثبوت فلم يجعل العقل كالجوار وانفاق المذهب وقضاء النبي صلى الله عليه وآله أولى من قضاء عمر، على أنه أن عصبه الماتلة صح ما ذكره عنه فيحمل لهم كانوا عشرة القاتل

كل صنف منها اثني عشر ألفاً فتكون قيمة كل بقرة أو حلة ستين درهماً وقيمة كل شاة ستة دراهم لتساوي الأبدال كلها.

(مسئلة) ويؤخذ في الحلل المتعارف من ذلك بالبن

وهي مائتا حلة كل حلة بردان فتكون أربع مائة بردة، فإن تنازعا جعلت قيمة كل حلة ستين درهماً لبلغ قيمة الجميع اثني عشر ألف درهم.

(فصل) ولا يقبل في الأبل معب ولا أنجب ولا يعتبر فيها أن تكون من جنس إبله ولا إبل باده. وقال القاضي وأصحاب الشافعي الواجب عليه من جنس إبله سواء كان القتال أو المقاتلة لأن وجوبها على سبيل الموااة فيجب كونها من جنس ما لم يملك كالأرثاء فإذا كان عند بعض المقاتلة عراب وعند بعضهم بخاتي أخذ من كل واحد من جنس ما عنده وإن كان عند واحد صفين ففيه وجوب (أحدهما) يؤخذ من كل صنف بقصداه (والثاني) يؤخذ من الأكثر فإذا استويا دفع من أهمهما. فإن دفع من غير إبله خيراً من إبله أو مثلهما جاز كما لو أخرج في الزكاة خيراً من الواجب، وإن كان أدون لم يقبل إلا أن يضرب المستحق وإن لم يكن له إبل فإنه غالب إبله. إبله فإن لم يكن في البلد إبل، وجبت من غالب إبل أقرب البلاد إليه فإن كانت إبله عتاجاً أو مرضاً كلف تحصيل صحاح من صنف ما عنده لأنه بدل مثله فلا يؤخذ فيه بمب كقيمة الثوب المتلف ونحو هذا قال أصحابنا في البقر والتمن

(فعل) ويشترك في الفعل الحاضر والتبسيط بهذا القول أبو حنيفة، وقال مالك يخص بالحاضر لأن التحمل بالعمرة وأما هي بين الحاضر ولأن في قوله، على الجملة، عسفة. وعن الشافعي كالمتعين ولنا ظاهر وأما استواني التعصيب والأثر فاستدوا في محل الفعل كالحاضرين، ولأن معنى يتعلق بالتعصيب فاستوى فيه الحاضر وأما كالإثر، والولاية

(فصل) وبتدأ في قصته بين العاقلة بالأقرب ولأقرب يقدم على الأخوة وبنيهم والاعاء وبنيهم ثم عوام الأعم ثم بنيهم ثم أغنياء الجدم بينهم كذلك المدا حتى إذا انقضت الناسون على الولي اعقن ثم على عصاته ثم على مولى الولي ثم على عصائه الأقرب ولأقرب فكثيرات مواء وإن كانا لا يزالوا لأية من العاقلة يمدى بهم لأنهم أقرب ومضى استمأل أموال قوم الماقل لم يقدم إلى من يقدم لأنه حتى يستحق بالعصيب فيقدم الأقرب ولأقرب فكثيرات وولاية التنازع يقول يقدم من بدلي بالأبوين على من بدلي بالاب : على وجهين (أحدهم) يقدم لأنه يقدم في الميثاق يقدم في العقل كندتمم الأخ على أبيه (وآخرون) يستولون لأن ذلك يستغنى بالعصيب ولا أثر للأب في التعصيب : الأول أولى لأن شأنا الله تعالى لأن قرابة لا م تؤثر في الترحيح والتقديم وقوة التعصيب لاجتماع القرابين على وجه التنازع كل واحدة بحكمه ، وذلك لأن القرابين تقدم إلى ما تفرد كل واحدة منها بحكمه كبن أمهم إن كان أحدهما أم فانه يرث بكل واحدة من القرابين ميراثا مفردا يرث السمس بالأخوة ويرث بالعصيب

والأقول انتهى عليه السلام في النفس المؤمنة من لا بل أنفق الأبل في قربة احتاج إلى دليل ولا بل بدل متلف في جنس بنفس ما به كبدل سائر الشقات ، ولا بل حق ليس سببه انما هو بمنزلة كونه من جنس ما كاسم فيه ، والقرض ولأن المقصود بالدية حرم الفوت والحرام لا بمنزلة بعض مال من وجب عليه ، وأمر الزكاة قائم بوجوب على سبيل المواصلات لشارك الفقراء لا لغاية ، فيما أتم الله عليهم به فائض كونه من جنس أموالهم بهذا بدل متلف فوجه تخصيصه بماله وتوهم لها ، وإساءة لا يجمع وأما وجبت جبراً فقلت كبدل المال المتلف ، وأما العائنة فأمي فقال لها راجب بجائته ولهذا لا تجب من جنس أموالهم إذا لم يكونوا ذوي إبل والزواجب بجائته إبل مطقة فتوايه ، في تحملها ولا بل لو وجبت من جنس مالهم لوحت الرخصة من المرض بالسفيرة من الصغار كالزكاة

(نصف) ودية المرأة نصف دية الرجل؛ إذا كانت المرأة حرة مسلمة، فهذا نصف دية الحر المسلم. أجمع على ذلك أهل العلم، ذكره ابن المنذر وابن عبد البر وسجّ غريهما عن ابن عليه والأهم أنعمًا، فلا يثبت كدية الرجل لذوقه عليه العادة والسلام، في النفس أمانة مائة من الأبله، وهذا قول شاذ يخالف إجماع الصحابة وسنة النبي ﷺ، فإن في كتاب عمرو بن حزم دية المرأة على النصف من دية الرجل وهو أخس مما ذكره، وما في كتاب واحد يفكر ما ذكرنا تفسيرًا لما ذكره خصصه له (مسئله) (وتسادي جراح المرأة جراح الرجل إلى تلك الدية فإنما زادت صارت على النصف)

ببنوة العم، وحجب إحدى اثنتين لابنوتر في حجب الأخرى فهذا لابنوتر في قوة والارتجيب والناك
 لا يقدم ابن العم الذي أعز من أم على غيره، ومولاً بنفرد كل واحد منهما يحكم ابن العم من أبوين
 مع ابن عم من أب لا تسترد إحدى إقرائين، يبرأ عن الأخرى فتؤثر في الارتجيب وقوة التصيب
 ولذلك أثرت في التقديم في البرأ فكذلك في غيره وما ذكرنا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة بسوى
 بين اقرب والبيد ويقسم على جميعهم، لأن النبي ﷺ جعل دية المنفوتة على رجة القاتلة
 ولأنه حكم تعالى بالتصيب فوجب أن يقدم فيه الأقرب فلا أقرب كالكرايت والخير لا حجة
 فيه لئلا تنقسم على الجماعة إذا لم ينفب فيه الأقرب فجعله على ذلك

(فصل) ولا يحمل العقل إلا من يعرف نفسه من القتل أو يعلم أنه من قوم يذبحون سبهم في العقل، ولا يعرف ذلك منه لا يحمل وإن كان كل من قبياته فوكان القتل قرشياً لم يلزم قرشياً كلهم اتحد فأن قرشياً وإن كانوا كلهم رجحوا إلى أبي واحد إلا أن قبياتهم تغزرت وصار كل قوم يذبحون إلى أبي، أب يعمزون به يعقل عنهم من يشاركهم في نسبهم إلى الأب الأدنى، ألا ترى أن الناس كدهم؛ أبو آدم فهم أجمعون إلى أبي واحد؛ لكن إن كان كل من أخذ واحد يعلم أن جريمهم يتحملون، وجب أن يحمل جميعهم سواء عرف أحدهم نفسه أو لم يعرف للبلد بأنه محمل على أبي وجه كان وإن لم يثبت نسب القتال من أحد فلدية في بيت المال، لأن المسلمين يرثونه إذا لم يكن له وارث بمعنى أنه

روي هذا عن عمر وابنه وزيد بن ثابت وبه قال سبعين المذهب وروى عن عبد الله بن عمرو عن الزهري وقادة وريمة ومالك قال ابن عبد البر وهو قول فقهاء المدينة السبعة ووجهه روى أهل المدينة وحكي عن الثاقبي في التميم وقيل الحسن يستويان إلى الصف ، وروى عن علي رضي الله عنه أنها على نصف فبها أو أكثر ، وروى ذلك عن ابن سيرين وبه قال الثوري والليث وابن أبي ليلى وابن شعبة وأبي حنيفة وأصحابه والثاقبي في ظاهر مذهبه **في المنزلة** لا ناهي شخصان تختلف دينهما اختلف أرش أطرافهما كالرمل والكافور ولا ناهي حيازة لما ارش فكان من المرأة على العفاب من الرجل كابد ، وروى عن ابن مسعود أنه قال تماثل امرأة الرجل إلى نصف بشر الدية نادا زاد على ذلك فهي على النصف كأنها تتساوى في الموضة ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله **ﷺ** : على المرأة مثل الرجل حتى يبلغ اثنتان من دينها ، أخرجه الترمذي وهو نص يقدم على ما سواه قال ربيعة قال لسعد بن المذهب كمي أبي سبع المرأة : قال عشرين فأتى أصبغين قال عشرين فأتى في ثلاث أصابع : قال ثلاثون فأتى في أربع أصابع قال عشرين قال فقلت : يا أبا حنيفة معيها قل عنها قال هكذا السنة يا ابن أخي وهذا منقضى سنة رسول الله **ﷺ** روى سعيد ولأنه أجمع الصحابة رضي الله عنهم أن ما يدل عنهم خلاف ذلك إلا من جني ولا يثبتون ذلك ، **في النكاح** روى ما دون الثلاث يستوي فيه الذكر والأنثى بدليل الحديث فإنه يستوي فيه بة الذكر والأنثى ، وثما اثبات

يؤخذ وبرأيه لبيت المال فكذلك يقتلونه على هذا الوجه وإن وجد له من يعمل بعض العقل فالباقي في بيت المال كذا.

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في أن العاقلة لا تتكف من المال ما يجحف بها ويشتق عليها لانه لازم لها من غير جنباتها على سبيل الواسطة للقتال والتخفيف عنه فلا يخفف عن الجاني بما يقتل على غيره ويجب به كذا كذا، ولانه لو كان الاجحاف مشروعا كان الجاني أحق به لانه واجب جنباته وجزاء فله فذا لم يتسرع في حقه في حق غيره أولى، واختلف أهل العلم فيما يجعل كل واحد منهم قتل أحد يحملون على قدر ما يقعون، فلهذا لا يتقدر شرعا وإنما يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم فيفرض على كل واحد مقدرا يهال ولا يؤذي وهذا مذهب مالك. لأن التقدير لا يثبت إلا بتوقيف ولا يثبت إلا بالبرهان والتحكم ولا نص في هذه المسألة فوجب الرجوع فيها إلى اجتهاد الحاكم كقواعد الفقهاء وعن أحمد رواية أخرى أنه يفرض على المومنين نصف مقتل لانه أقل مال يتقدر في الإكراه فكل من مذهبها يجب على المتوسط ربع مقتل لأن مادون ذلك ثاقه لكونه لا يتلطف فيه وقد قات عائشة رضي الله عنها لا تقطع اليد في الشيء الثاقه وما دون ربع دينار لا قطع فيه وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة أكثر ما يجعل على الواحد أربعة دراهم وليس لأقله حد، لأن ذلك مال يجب على سبيل الواسطة لقرابة فلم يتقدر أقله كالنقطة فلو يسوى بين الغني والمتوسط لذلك؛ والصحيح الأول لما ذكرنا من أن التقدير إنما يصار إليه بتوقيف ولا

نفسه نفي روايتان (أحدهما) يستويان فيه لانه لم يعتبر حد اقالة ولهذا صحت الوسية به (وإثانية) يخففان فيه وهو الصحيح لقوله عليه الصلاة والسلام «حتى يبلغن انكس» وحتى تغابيه ويجب أن تكون مخالفة لما قبله لقول الله تعالى (حتى يعطوا الجزية) ولأن الثالث في حد الكثرة لقوله عليه الصلاة والسلام «والثالث كثير» ولأن المائة تحمله فدل على أنه يخالف لما دونه، فأما دية نساء سائر أهل الأديان فمات أصحابنا تساوي ديات رجالهم إلى الثالث لعدم قوله عليه الصلاة والسلام «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثالث من دية» ولأن الواجب دية امرأة ذوات دية الرجل من أجل دية كالمسلمين ويحتل أن تساوي المرأة الرجل إلى ثلث دية الرجل المسلم لانه التقدير الكبير الذي ثبت له التسوية في الأصل وهو دية وهكذا أرض جراحة المسلمين (مسئلة) ودية الخنثى المشكل نصف دية ذكر ونصف دية أنثى وذلك ثلاثة أرباع دية الذكر لانه يحمل الذكورة والانوثية)

وهذا قول أصحاب الرأي وعند الشافعي الواجب دية أنثى لأنها البين فلا يسبب البتة. ولما أنه يحتل الذكورة والانوثية احتمالا واحداً وقد يشأ أن انكشاف حاله فيجب المتوسط بينهما والعيل بكل الاحتمالين

توقيف فيه وأنه يخفف بالغني والمتوسط كل كذا؛ والنفقة ولا يخفف بالشرع والبعد كذا. واختلف القائلون بالتقدير نصف دينار وربيه، وقال بعضهم يتكرر الواجب في الأعوام الثلاثة فيكون الواجب فيها على الغني ديناراً ونصفاً وعلى المتوسط ثلاثة أرباع دينار لانه حق يتعلق بالمول على شبل المواساة فيتكرر بتكرار المول كل كذا وقال بعضهم لا يتكرر لأن في إيجاب زيادة على النصف إيجاباً لزيادة على أقل الزكاة فيكون مضراً ويعتبر الغني والمتوسط عند رأس المول لأن حال الزوج باعتبار الخلق عند كذا كذا وإن اجتمع من عدد العاقلة في درجة واحدة عدد كبير قسم الواجب على جميعهم فيلزم الحاكم كل إنسان على حسب ما رواه وإن قل وعلى الوجه الآخر يجعل على المتوسط نصف معنى الغني وربع ذلك جميعهم وهذا أحد قول الشافعي، وقال في الآخر يخص الحاكم من شاء منهم فيفرض عليهم هذا التقدير الواجب لئلا ينقض عن التقدير الواجب ويعبر إلى الشيء الثاقه لانه يشق فرعا أصاب كل واحد قسراً فيشق جميعه.

ولما أنهم استووا في القرابة فكذلك سواء كل لو قرا وكثيراً وأنا المتعلق بشقة الجمع فغير صحيح، لأن مشقة زيادة الواجب أعظم من مشقة الباع من هذا تعان بالحدكة من غير أصل يشهد لها فلا يترك لها الدليل ثم هي معارضة بخفة الواجب على كل واحد، وبه الواجب عليهم ثم لا يخفى من أن يخص الحاكم بعضهم بالإجتهاد أو بغير اجتهاد فإن خصه بالإجتهاد فعليه فيه مشقة وربما

(فصل) ويناد به الذكر والانثى لانه لا يخفى أن في القود ويناد به بكل واحد منها فأما جراحه فإن كانت دون الثلث استوى الذكر والانثى لأن أدنى حاله أن يكون امرأة وهي تساوي الذكر على ما بينا وفيها زاد ثلاثة أرباع حر ذكر

(فصل) ودية السكتاني نصف دية المسلم إذا كان حراً ونسأزم على النصف من ديةهم هذا ظاهر المذهب وهو قول عمر بن عبد العزيز وعروة ومالك وعمر بن شبيب وعنه ثلث دية المسلم إلا أنه رجم عنها فروى عنه صالح أنه قال: كنت أقول دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف وأنا اليوم أذهب إلى نصف دية المسلم حديث عمرو بن شبيب وحديث غثان الذي يرويه الزهري عن سالم عن أبيه هذا صريح في الرجوع عنه، وروي عن عمرو بن عثمان أن دية أربعة آلاف درهم، وبه قال سميعة المديني وعطاء ومكرمة وعمر بن دينار والشافعي وإسحاق وأبو نوري لما روى عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ قال: «دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف» وروي أن عمر رضي الله عنه جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية الجوثي ثمانمائة درهم

وقال علقمة ومجاهد والشافعي والبخاري وأبو حنيفة: دية كدية المسلم، وروي ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود ومعاوية رضي الله عنهم، وقال ابن عبد البر هو دون سيد بن مسعود وأبو حنيفة (الجزء التاسع) (٢٦٦)

لم يحصل له معرفة الأولى منه بذلك فيتعذر الإيجاب ، وإن خصه بالتحكم أفضى إلى أنه يخبر
بين أن يوجب على إنسان شيئاً يشبهون غير دليل وبين أن لا يوجب عليه ولا فائز له وروايتنا
من بعضهم وربما انتفع من فرض عليه شيء من أدائه لكونه يرى مثله لا يؤدي شيئاً مع
التساوي من كل الوجه .

(فصل) ومن مات من العاقلة أو افتقر أو جن قبل الخول لم يلزمه شيء لأن في هذا خلاف
لأنه ما يجب في آخر الخول على سبيل الواسطة فاشبه الزكاة وإن وجد ذلك بعد الخول لم يقطع
الواجب وهذا قول الشافعي وقول أبو حنيفة يسقط بالموت لأنه خرج عن أهلية الوجوب فأما ما رواه
مات قبل الخول .

ولما أنه حتى تدخله النيابة لا يثبت استقله في حياته فأشبهه الديون وفارق ما قبل الخول لأنه لم
يجب ولم يستمر الشرط إلى حين الوجوب فمات إن كان فقيراً حال القتل فادعى عند الخول فقال
الغاضي يجب عليه لأنه وجد وقت الوجوب وهو من أهله ويخرج عن هذا من كان صديقاً أو
مجنوناً فوفق عند الخول وجب عليه كذلك ويمتنع أن لا يوجب لأنه لم يكن من أهل الوجوب حالة
السبب فلم يثبت الحكم فيه الشرط كالكافر إذا ملأه ماله ثم أدم عند الخول لم يلزمه الزكاة فيه

لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال « دية اليهودي والتبراني مثل دية المسلم » ولأن
الله سبحانه ذكر في كتابه دية المسلم وقال (ودية مسلمة إلى أهله) وقال في الذمي مثل ذلك ولم يفرق
فدل على أن دية واحدة ولأنه حر ذكر مصوم قد كمل دينه كالسلم

ولما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال « دية النما نصف دية المسلم »
وفي لفظ أن النبي ﷺ قضى أن عقل أهل الكتاب نصف عقل المسلمين رواه الأمام أحمد
وفي لفظ دية النما نصف دية الحر قال أصحاب ليس في دية أهل الكتاب شيء أين من هذا
ولا بأس بإسناده وقد قال به أحد ونزل رسول الله ﷺ أولى . فأما حديث عبادة فلم يذكره
أصحاب السنن والظاهر أنه ليس بصحيح وحديث عمر إنما كان ذلك حين كانت الدية ثمانية آلاف
فأوجب فيه نصفها أربعة آلاف ودليل ذلك ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانت قيمة
الدية على عهد رسول الله ﷺ ثمانية ديار ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ نصف
فهذا بيان وشرح بزيل الاشتكال وفيه جمع للاحاديد فيكون دليلاً لما ولو لم يكن كذلك لكان قول
النبي ﷺ مقدماً على قول عمر وعمر بن الخطاب قد كان عمر رضي الله عنه إذا باع من النبي ﷺ
سنة ترك قوله وعمل بها فكيف يسوغ لأحد أن يحتج بقوله في ترك قول رسول الله ﷺ ، وأما
ما رواه الأئمة من أن النبي ﷺ قال « دية النما نصف دية المسلم » أخرجه الأئمة في كتبهم
دون مارووه ، وأما مارووه من قول الصحابة فقد روي عنهم خلافه فيحمل قولهم في إيجاب الدية

(مسئلة) قال (وليس على فقير من العائلة ولا امرأة ولا صبي ولا زائل العقل حمل شيء من الدية)

أكثر أهل العلم على أنه لا مدخل لأحد من هؤلاء في تحمل العقل قال ابن النضر أجمع كل من
تحفظ عنه من أهل العلم على أن المرأة والصبي الذي يباع لا يعقلان مع العاقلة وأجمعوا على أن الفقير
لا يابزه شيء ، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وحكي بعض أصحابنا عن مالك وأبي حنيفة
أن الفقير مدخل في التحمل وذكر أبو الخطاب رواية عن أحمد لأنه من أهل النمرة فكان من
العاقلة كالنبي والصحيح الأول لأن تحمل العقل موضة فلا يلزم الفقير كإزكاة ، ولأنها وجبت على
العاقلة تحميها عن القتال فلا يجوز انتقامها على من لا جنازة منه وفي إيجابها على الفقير تنزيل عليه
وتكليفه بما لا يتدر عليه ولا تأنه أجمعنا على أنه لا يكف أحد من العاقلة ما يقتل عليه ويحجب به وتحمل
الفقير شيئاً منه لا يثقل عليه ويحجب به ولا يورثها كل الواجب عليه جميع ماله أو أكثره ماله أو لا يكون له شيء أصلاً .
وأما الصبي والمجنون والمرأة فلا يضمنون منها لأن فيها معنى التناقص وليس هم من أهل النمرة
(فصل) ويقفل المريض إذا لم يبلغ حد الزمانة والشيخ إذا لم يبلغ حد الحرم لانهما من أهل
النمرة والمواصلة وفي الزمن والشيخ الثاني وجبان

كأية على سبيل التنايط . قال أحمد إنما غط عيان الدية عليه لأنه كان عرياناً ففاز ترك الفرد غط عليه
وكذلك حديث معاوية ، وبطل هذا ما روي عن عمر رضي الله عنه حين أشعر رقيق طابط أقر رجل
مزي فقال عمر لمطاب : إني أراك تحميم لا غمرتك غمرأ شق عليك فغمره مني قبله .

﴿ مسئلة ﴾ (وجراحهم على النصف من دياتهم كجراحات المسلمين من دياتهم قياساً عليهم)
قال الأمام قبل لابي عبد الله جني على جرمي في عينه وفي يده؟ قال يكون بحسب دية الله كأن
المسلم يؤخذ بالحجاب فكذلك هذا قيل قطع يده؟ قال بالنصف من دية

﴿ مسئلة ﴾ (وأنداءهم على النصف من دياتهم)
لا ندر في هذا خلافاً قال ابن النضر أجمع أهل العلم على أن دية المرأة نصف دية الرجل ولأنه
لما كان دية نساء المسلمين على النصف من دياتهم كذلك نساء أهل الكتاب قياساً عليهم .

﴿ مسئلة ﴾ (ودية المجوسي والوثني ثمان مائة درهم)
ذهب أكثر أهل العلم في دية المجوسي قال أحمد ما أنزل من اختلاف في دية المجوسي وعن قال
ذلك عمرو بن عثمان وابن مسعود وسعيد بن المسيب وسفيان بن زياد وعطاء وعكرمة والحسن ، وأما
والشافعي وإسحاق وبروي عن عمر بن عبد العزيز أنه قال دية نصف دية المسلم كدية الكاسبي
أقول النبي ﷺ « ما رايهم » قال أهل الكتاب ، وقال الشافعي والجمهور أصحاب الرأي : دية
كدية المسلم لأنه آدمي حر مصوم فأشبه المسلم

لو فعله قسداً لم يضمنه بغير خلاف وكان عليه ضمان الأعمى ولو لم يكن سبباً لم يلزمه ضمان بقصده
 لكان له وجه إلا أن يكون مجعاً عليه فلا يجوز مخالفة الإجماع ويحتمل أنه إنما لم يجب الضمان على
 القائد لوجوبه (أحدهما) أنه ما دون فيه من جهة الأعمى فلم يضمن مانف به كما لو حفر له بئراً
 في داره بأذنه خلف بها (الثاني) أنه فعل مندوب إليه مأمور به فأشبهه ما لو حفر بئراً في سابلة ينتفع
 بها المسلمون فإنه لا يضمن مانف بها

(فصل) فإن سقط رجل في بئر فعلق بأخر فوقهما فدم الأول هدر لانه مات من فعله
 وعلى عاقلة دية الثاني إن مات لانه فعله بجذبه فإن تعلق الثاني بثالث فأتوا جميعاً فلا شيء على الثالث
 وعلى عاقلة الثاني دية في أحد الوجهين لانه جذب به وبشره بالجذب والمباشرة تقطع حكم السبب كالعاقر
 مع الدافع (والثاني) دية على عاقلة الأول والثاني نصين ، لأن الأول جذب الثاني الجذب الثالث
 فصار مشاركا لثاني في التلف

ودية الثاني على عاقلة الأول في أحد الوجهين لانه هلك بجذبه وأن هلك بسقوط الثالث عليه فتهلك
 بجذبه الأول ولو لم يذبحه لانه سقط فقتل نفسه كالمصدومين ويجب دية بكامله على الأول ذكره القاضي
 (والوجه الثاني) يجب على الأول نصف دية ويهدر نصفه في مقابلة فعل نفسه وهذا مذهب
 الشافعي ويخرج وجه ثالث وهو وجوب نصف دية على عاقلة لورثته كما قلنا فيما إذا رمى ثلاثة
 بالمنجنيق فقتل الحجر أحدهم ، وأما الأول إذا مات بوقعها عليه ففيه أوجه الثلاثة لانه مات من
 جذبته وجذبة الثاني لثالث فوجب دية كلها على عاقلة الثاني ويلقى فعل نفسه على الوجه الأول، وعلى
 الثاني يهدر نصف دية المقابل لفعل نفسه ويجب نصفها على الثاني، وعلى الثالث يجب نصفها على عاقلة
 لورثته، وأن جذب الثالث رابعاً فوجب جميعهم بوقع بعضهم على بعض فلا شيء على الرابع لانه لم يفعل
 شيئاً في نفسه ولا غيره، وفي دية وجهان (أحدهما) أنها على عاقلة الثالث المباشر لجذبه (والثاني) على عاقلة

قتلها دفعة واحدة أفرع بين السيدين فمن وقت له الفرعة اقتصر وسقط حق الآخر وإن غنا عن
 الفصاص أو غنا سيد القتل الأول إلى مال تعلق برقبة البد والثاني أن يقتل لأن تعلق المال بالرقبة
 لا يسقط حق الفصاص كالوحي السيد المرحوم فإن قتله الآخر سقط حق الأول من القيمة لانه لم
 يبق على يعلق به وإن غنا الثاني تعلقت رقبة القتل الثاني برقبته أيضاً وبيع فيها ويقسم ثمنه على
 قدر القيتين ولم يقدم الأول بالقيمة كما قدمناه بالفصاص لأن الفصاص لا يبيض بينها والقيمة يمكن
 تبويضها ، فإن قيل غنى الأول أسبق قتلاً لراعى السبق كما لو اتفقت أموال جماعة واحدا بعد واحد
 (فصل) فإن قتل السيد عبداً بين تربيكتين كان لها الفصاص والعرقان غنا أحدهما سقط الفصاص
 وينتقل غناهما إلى القيمة لأن الفصاص لا يبيض فإن قتل عبدين لرجل واحد فإنه ان يقتل من أحدهما
 ثم يذبح وتنتقل حقه من الآخر وله أن يعفو عنه إلى مال وتعلق قيمتها جميعاً برقبته

الأول والثاني والثالث لانه مات من جذب الثلاثة فكانت دية على عواقلهم، وأما الأول فقد مات
 بجذبه وجذبة الثاني وجذبة الثالث ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) أنه يلحق فعل نفسه ويجب دية على
 عاقلة الثاني والثالث نصين (الثاني) يجب على عاقلتها تأثراً ويسقط ما قبل فعل نفسه (الثالث) يجب
 ثلثها على عاقلته لورثته وأما الجاذب الثاني فقد مات بالأفعال الثلاثة وفيه هذه الأوجه المذكورة في
 الأول سواء، وأما الثالث ففيه مثل هذه الأوجه الثلاثة وجهان آخران (أحدهما) أن دية بكاملها
 على الثاني لانه المباشر لجذبه فسقط فعل غيره بفعله (والثاني) أن على دة نصفها ويسقط النصف الثاني
 في مقابلة فعله في نفسه .

(فصل) وإن وقع بعضهم على بعض فأتوا ففارت فإن كان موتهم بغير وقوع بعضهم على بعض
 مثل أن يكون البئر عميقاً يمتد الواقع فيه بنفس الواقع أو كان فيه ماء يفرق الواقع فيقتله أو اسد
 يأكلهم فليس على بعضهم ضمان بعض لعدم تأثير فعل بعضهم في هلاك بعض، وإن شككنا في ذلك
 لم يضمن بعضهم بعضاً لأن الأصل براءة الدمة فلا تشلها بالمثل ، وإن كان موتهم بوقع بعضهم
 على بعض فدم الرابع هدر لأن غيره لم يفعل فيه شيئاً وأما هلك بفعله وعليه دية الثالث لانه فعله بوقعه
 عليه ودية الثاني عليه وعلى الثالث نصين ودية الأول على الثلاثة أجزالا

(باب ديات الأعضاء ومنازها)

وهي نوعان (أحدهما) الشجاج وهي ما كان في الرأس والوجه وسند كرها في بابها (الثاني)
 ما كان في سائر البدن وينقسم قسمين (أحدهما) قطع عضو (والثاني) قطع لحم والمضومون في الأدمى
 ضربان (أحدهما) ما ذكرنا (والثاني) تنقيب شفة كاذهاب السمع والبصر والشم والذوق والمقل ونحو ذلك
 (من اتلف ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية ، وهو الذكر والأنثى والاسنان الناطقة
 والسان الصبي الذي يجره باللباء)

وجملة ذلك أن كل عضو لم يخلق الله سبحانه منه إلا واحداً كالألف والاسنان فيه دية كاملة
 لأن في إفلاله اذهاب منفعة الجنس واذهابها كالتقصير
 ﴿مِثْلَهُ﴾ (وما فيه من شئان ففيها الدية وفي أحداهما نصفها كالميتين والأذنين والشفتين والحنين
 وتدبي المرأة وتدوت الرجل واليدن والرجلين والخصيتين والاليتين)

لأن في إفلالها اذهاب منفعة الجنس فكان لهما الدية وفي أحداهما نصفها رعدته بطلت ذهب
 الشافعي ولا يلزم فيه مخالفاً وقد روى الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن
 حماد بن أسود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا أُرْسِلَ رجل في الدية في الإنسان فدية
 وفي الشفتين الدية وفي اليدين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل

أنه ضمن رجلا جعفر بئراً فوق فيها رجل فأت، وروي ذلك عن علي رضي الله عنه وبه قال النخعي والشمسي وجماعة والثوري والشافعي وإسحاق، وإن وضع رجل حجراً وجعفر بئراً أو نصب سكيناً فمتر بالمجر فوق في البئر أو على السكين فملك فالفنان على واضع الحجر دون الحافر ونائب السكين لأن واضع الحجر كالدافع له، وإذا اجتمع الحافر والدافع فالفنان على الدافع وحده وبهذا قال الشافعي، ولو وضع رجل حجراً ثم جعفر عنده بئراً أو نصب سكيناً فمتر بالمجر فسقط عليها فملك احتمال أن يكون الحكم كذلك لا ذكرنا واحتمل أن يضمن الحافر ونائب السكين لأن فعلها متأخر عن فعله فأشبه ما لو كان رقى فيه مانع وهو واقف غل وكاه إنسان وأماله آخر فسأل ما فيه كان الضمان على الآخر منه، وإن وضع إنسان حجراً أو دبابة في ملكه أو فرقه فيه بئراً فدخل إنسان بغير إذنه فملك فيه فلا ضمان على المالك لأنه لم يمتد وأما الداخل هلك بعدوان نفسه، وإن وضع حجراً في ملكه ونصب اجنبي فيه سكيناً أو جعفر بئراً بغير إذنه فمتر رجل بالمجر فوق على السكين أو في البئر فالفنان على الحافر ونائب السكين لتدبهما إذا لم يتعلق الضمان بوضع الحجر لانتفاء عدوانه، وإن اشترك جماعة في عدوان تلف به شيء فالفنان عليهم، وإن وضع إنسان حجراً واحداً حجراً فمتر بهما إنسان فملك فله على عواقلهما أثلاً في قياض المذهب وهو قول أبي يوسف، لأن السبب حصل من الثلاثة أثلاً فوجب الفان عليهم وإن اختلفت أفعالهم كما لو جرحه واحد جرحين وجرحه اثنان

جزء من المأجور أو أحد المتخزين بقدر من تلك الدية بقدر المساحة، وإن شق الحاجر فيه حكومة وإن بقي متفرجاً فله حكومة فيه أكثر والأول أظهر لأن ما كان فيه ثلاثة أشياء ينبغي أن يوزع على جميعها كما وزعت الدية أرباعاً على ما هو أربعة أشياء كاجفان البتين وانصافاً على ما هو اثنان كاليدن

❦ **مسئلة** ❦ (وفي الاجفان الاربعة الدية وفي كل واحد ربهما) كما ذكرنا فيها فيه منه اثنان

❦ **مسئلة** ❦ (وفي أصابع اليدين الدية وكذلك أصابع الرجلين وفي كل أصبع عشرين)

لأنها عشر الدية على عددها كما قسمت على عدد الاجفان ولما روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الإبل لكل أصبع» قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي لفظ قال قال رسول الله ﷺ «له عليه وسلم هذه وهذه سواء» يعني الإبهام والخنصر أخرجه البخاري

❦ **مسئلة** ❦ (وفي كل أمة ثلث عقلاً)

لأن في كل أصبع ثلاث أنامل فنقسم دية الأصبع عليها كما قسمت دية اليد على الأصابع بالسوية الإبهام قائماً مفصلاً ففي كل مفصل نصف عقلاً وهو خمس من الأربعة

❦ **مسئلة** ❦ (وفي النظر خمس دية الأصبع وهكذا ذكره أبو الخطاب)

يعني إذا قلمه ولم يبد والتقدير يات يرجع إلى التوقيف فإن لم يكن فيها توقف فالقصاص، وإن فيه حكومة شائراً أخراج التي ليس فيها مقدار

(فصل) وإن هلكوا بالبر في البئر مثل أسد كان فيه وكان الأول جذب الثاني والثاني جذب الثالث والثالث جذب الرابع فقتلهم الأسد فلا شيء على الرابع ودينه على عاقلة الثالث في أحد الوجهين وفي الثاني على عواقل الثلاثة أثلاً، وأما الأول فمتر وعلى عاقلة دية الثاني، وأما دية الثالث فمتر الثاني في أحد الوجهين وفي الآخر على الأول والثاني نصفين، وهذه المسئلة تسمى مسئلة الزبية وقد روى حنش الصنعاني أن قوماً من أهل اليمن حفروا زبية للأسد فاجتمع الناس على رأسها فبؤى جميعاً واحد فاجذب ثانياً فاجذب الثاني ثالثاً ثم جذب الثالث رابعاً فقتلهم الأسد فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه فقتل للأول ربع الدية لأنه هلك فوقه ثلاثة ولثاني ثلث الدية لأنه هلك فوقه اثنان ولثالث نصف الدية لأنه هلك فوقه واحد والرابع كمال الدية وقال في أجمل الدية على من حضر رأس البئر فرفع ذلك إلى النبي ﷺ قال «هو كقول» روم سعيد بن منصور قال حدثنا أبو عروانة وأبو الأحوص عن سالك بن حرب عن حنش بنحو هذا النعمي قال: أبو الخطاب فذهب أحد إلى ذلك توقفاً على خلاف القياس والقياس ما ذكرناه

(فصل) ويجب الضمان بالسبب كما يجب بالمباشرة فإذا حفر بئراً في طريق لغير معلقة المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه أو وضع في ذلك حجراً أو دبابة أو نصب فيه ماء أو وضع فيه قشر بطيخ أو نحو ذلك هلك فيه إنسان أو دبابة ضمنه لأنه تلف بعدوانه فضمنه كما لو جنى عليه، روي عن شريح

أبو واحدة نصف الدية «رواه النسائي ورواه ابن عبد البر وقال كتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء وما فيه متفق عليه إلا قليلاً، وعن أحمد في الشفة السفلى ثلث الدية وفي العليا ثلثها يروى هذا عن زيد بن ثابت لأن النعم بالسفلى أعظم لأنها تدور وتحرك وتحتفظ الريق والطعام، والأولى أصح أقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولأن كل شئتين وجبت الدية فيها وجب لصفتها في أحدهما كاليدن ولا عبرة بزيادة النعم كاليدن مع اليسرى

❦ **مسئلة** ❦ (وفي المتخزين ثلث الدية وفي المأجور ثلثها وعنه في المتخزين الدية وفي المأجور حكومة)

وجملة ذلك أن ما في البدن منه ثلاثة ففيها الدية وفي كل واحد ثلثها وذلك المتخزين والمأجور بينهما وهذا قال إسحاق وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي لأن المأجور يشغل على ثلاثة أشياء من جنس فنوزعت الدية على عددها كسائر ما فيه عدد من الأصابع والاجفان، وعنه في المتخزين الدية وفي المأجور حكومة حكاهما أبو الخطاب قال أحمد في كل زوجين من الإنسان الدية وهو الوجه الثاني لأصحاب الشافعي لأن المتخزين ليس في البدن لما تملك فأنشأ اليدين ولأنه يقطع المتخزين أذهب الجمل كله والمنفعة فأنشأ قلب اليدين وعلى هذا الوجه في قطع أحد المتخزين نصف الدية وإن قطع منه المأجور ففيه حكومة، وإن قطع نصف المأجور أو أقل أو أكثر لم يزد على حكومة، وعلى الأول في قطع أحد المتخزين ونصف المأجور نصف الدية وفي قطع جميع المتخزين ثلث الدية وفي قطع

جرحين فأت بها وقال زفر على الاثنين النصف وعلى واضع الحجر وحده النصف لأن فعله ساء
لفعلها، وإن حفر إنسان بئراً ونصب آخر فيها سكينا فوقع إنسان في البئر على السكين فأت قتال
ابن حامد الضمان على الحافر لأنه بمنزلة الدافع وهذا قياس المسائل التي قبلها ونص أحمد رحمه الله
على أن الضمان عليها قال أبو بكر لأنها في معنى المسك والقاتل الحافر كالمسك وناسب السكين
كالقاتل فيخرج من هذا أن يجب الضمان على جميع المتسببين في المسائل السابقة.

(فصل) وإن حفر بئراً في ملك نفسه أو في ملك غيره بإذنه فلا ضمان عليه لأنه غير متدبر مجزئها
وإن حفرها في موات لم يضمن لأنه غير متدبر مجزئها وكذلك إن وضع حجراً أو نصب شركاً أو
شبكة أو متحلاً ليصيد بها، وإن فعل شيئاً من ذلك في طريق ضيق فعليه ضمان من هلك به لأنه
متدبر، وسواء أذن له الإمام فيه أو لم يأذن فإنه ليس للإمام الإذن فيما يضر بالمسلمين، ولو فعل ذلك
الإمام لضمن ما تلف به تعدبه. وإن كن الطريق واسعاً تحفر في مكان منها ما يضر بالمسلمين فعليه
الضمان كذلك وإن حفر في موضع لا ضرر فيه نظرنا فإن حفرها لنفسه ضمن ما تلف بها سواء حفرها
بأذن الإمام أو غير أذنه، وقال أصحاب الشافعي إن حفرها بأذن الإمام لم يضمن لأن للإمام أن يأذن
في الانتفاع بما لا ضرر فيه بدليل أنه يجوز أن يأذن في التعمود فيه ويقطعه لمن يبيع فيه
ولنا أنه تلف بحفر حفرة في حق مشترك بغير إذن أهله لغير مصلحتهم فضمن كالأول لم يأذن

﴿مسألة﴾ (وفي كل سن خمس من الأبل إذا قلت عن قد أنثري بني ألق أسنانهم عادت والأضراس
والأنياب كالأسنان ويحتمل أن يجب فيها دية واحدة)

لا تميز أهل العلم خلافاً في أن دية الإنسان خمس خس في كل سن، وقد روي ذلك عن عمر بن الخطاب
وإن عباس ومعاوية وسعيد بن السبب وعروة وعطاء وطاوس وقادة والزهري ومالك والثوري
والشافعي وإسحاق وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم
«في السن خمس من الأبل» ورواه النسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال «في الإنسان خمس خس» ورواه أبو داود، فأما الأضراس فأكثر أهل العلم على أنها مثل
الأسنان منهم عروة وطاوس وقادة والزهري ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة ومحمد
ابن الحسن، وروي ذلك عن ابن عباس ومعاوية، وروي عن عمر رضي الله عنه أنه نفى في الأضراس
بغير بئر، وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: لو كنت أنا لجلت في الأضراس ببيرين ببيرين
فذلك الدية سواء ورواه مالك في موطنه وعن عطاء نحوه، وحكي عن أحمد أن فيها دية واحدة بتعين
عمل هذه الرواية على مثل قول سعيد للاجتماع على أن في كل سن خمس من الأبل ورواه أبو داود
فيكون في الإنسان والأنياب ستون بيراً لأنه أربع وأربع دوايع وأربع وأربع أنياب فيها خمس خس
وفيه عشرون ضرساً في كل جانب عشرة خسة من فوق وخسة من أسفل فيكون فيها أربعون بيراً

له الإمام، ولا نسلم أن للإمام أن يأذن في هذا وإنما يأذن في التعمود لأن ذلك لا يدوم ويمكن إزالته
في الحال فأشبه التعمود في السجد ولأن التعمود جائز من غير إذن الإمام بخلاف الحفر، وإن حفر
البئر لرفع المسلمين مثل أن يحفره لينزل فيه ماء المطر من الطريق أو لتشرب منه المارة ونحوها فلا
ضمان عليه لأنه بمنزلة غيره غير متدبر مجزئها فأشبهه بأسط الحاصر في السجد، وذكر بعض أصحابنا
أنه لا يضمن إذا كان بأذن الإمام، وإن كان بغير إذن فإنه روايتان

(إحداها) لا يضمن فإن أحد قل في رواية إسحاق بن إبراهيم إذا أحدث بئراً ماء المطر ففني
نفع للمسلمين أرجو أن لا يضمن
(والثانية) يضمن أوما إليه أحد لأنه إقتات على الإمام ولم يذكر اقتاض سوى هذه الرواية
والصحيح هو الأول لأن هذا ما تدعو الحاجة إليه ويشق استئذان الإمام فيه وتمم الأولى به في
وجوب استئذان الإمام فيه تفويت فذلك المصلحة العامة لأنه لا يكبد بوجود من يتحمل كلفة استئذانه
وكلفة الحفر مما يقتضيه هذه المصلحة فوجب استئذان الإمام في سائر المصالح العامة من بسط
حصير في مسجد أو تعليق قنديل فيه أو وضع سراج أو رم شئ فيه وأشباه ذلك، وحكم البناء
في الطريق حكم الحفر فيها على ما ذكرنا من التفضيل والخلاف وهو أنه متى بنى بناء يضر بما
لكونه في طريق ضيق أو في واسع يضر بالمارة أو بنى لنفسه فقد تعدى ويضمن ما تلف به، وإن

في كل ضرس بيران فتكال الدية وحجة من قال هذا أنه قد عدد نجب فيه الدية فلم تزد دية على دية
الإنسان كالاصابع والأحضان وسائر ما في البطن ولأنها تشتتل على منفعة جنس فلم تزد ديتها على الدية
كسائر منافع الجنس ولأن الأضراس تخص بالنففة دون الجبال والأسنان فيها تنفعة وجمال فاختلفا في الأرض
ولنا ما روي أبو داود بإسناده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الاصابع سواء
أشنة والضرر سواء والأسنان سواء وهذه هذه» وهذا نص قوله في الأحاديث المتقدمة «في الإنسان
خمس خس» ولم يفصل بدخل في إضرابها الأضراس لأنها أسنان ولأن كل دية وجبت في جملة كانت
مقسومة على العدد دون المنافع كالاصابع والأحضان، وقد أومأ ابن عباس إلى هذا فقال لا أغتربها
بالاصابع، فأما ما ذكره من المعنى فلا بد من مخالفة القياس فيه فنذهب إلى قولنا خلاف المعنى الذي
ذكره ومن ذهب إلى قولهم خلاف التسوية الثانية بقياس سائر الأعضاء من جنس واحد فكان ما
ذكره صحيحاً رواية الإمام بن قنبر أكثر أهل العلم على، وأما على قول عمر بن قنبر في كل ضرس بيران
فيختلف القياس والأخبار جميعاً فإنه لا يوجب الدية الكاملة وإنما يوجب ثمانين بيراً وبخلاف بين
الأعضاء المجاورة والله أعلم

﴿مسألة﴾ قال (إذا قلت عن قد أنثري وهو الذي ابدل أسنانه وبلغ حدا إذا قلت منه لم يعد بدلها)
يقال ثمر وانثر إذا كان كذلك فأما من الصبي الذي لم يثر فلا يجب بقاءه في الحال شيء

بني في طريق واسع في موضع لا يضر البناء فيه لنفع المسلمين كبناء مسجد يحتاج اليه للصلاة فيه في زاوية ونحوها فلا ضان عليه وسواء في ذلك كله أذن فيه الامام أو لم يأذن ، ويحتمل ان يعتبر إذن الامام في البناء لنفع المسلمين دون الحفر لان الحفر تدعو الحاجة اليه لنفع الطريق وإصلاحها وإزالة الطين والماء منها بخلاف البناء فجري حفرها مجرى تنقيتها وحفر هدفه منها وقطع حجر يضر بالمارة ووضع الحصا في حفرة منها لئلا يملأها وبسببها بإزالة الطين ونحوه منها وتسقيف ساقية فيها ووضع حجر في طين فيها ليطأ الناس عليه أو يعبروا عليه فهذا كله مباح لا يضمن مائل به لا أعلم فيه خلافاً ، وكذلك ينبغي أن يكون في بناء القنطرة ، ويحتمل أن يعتبر استئذان الامام لان مساحته لا يعم وجودها بخلاف غيره ، وان شئت مسجداً أو فرش بارية فيه أو نصب عليه باباً أو جمل فيه رافلينغ أعلمه أو علق فيه قنديلا أو بني فيه حائطاً قلعت به شيء فلا ضان عليه ، وقال أصحاب الشافعي ان فعل شيئاً من ذلك بغير إذن الامام ضمن في أحد الوجهين ، وقال ابو حنيفة يضمن اذا لم يأذن فيه الجيران ولنا أنه فعل أحسن به ولم يتعد فيه فليضمن مائل به كما لو أذن فيه الامام والجيران ولان هذا مأذون فيه من جهة العرف لان العادة جارية بالتبرع به من غير استئذان فلم يجب ضان كالمأذون فيه نعمت (فصل) وان حفر العبد بئراً في ملك إنسان بغير إذنه أو في طريق يتضرر به ثم أخفنه سيده ثم تلف بها شيء ضمنه العبد وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة الضان على سيد ، لان الجناية هي

هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه مخالفاً وذلك لان المادة عود منه فلم يجب فيها في الحال شيء ، كتف شره لكن ينظر عودها فان مضت مدة يئس من عودها وجبت ديتها قال أحد يتوقف سنة لانها القالب في نائها وقال القاضي إذا سقطت أخوانها ولم تدعي أخذت الدية ، وإن ثبت مكانها أخرى لم تجب ديتها كما لو تلف شره فمادته لكن ان عادت قصيرة أو مشوهة ففيها حكومة لان الظاهر أن ذلك بسبب الجناية عليها فان أمكن تقدير نفسها عن نظيرتها ففيها ديتها بقدر ما نقص وكذلك إن كانت فيها ثلثة أمكن تقديرها ففيه بقدر ما ذهب منها كما لو كسر من سنة ذلك القدر ، وإن ثبت أطول من أخوانها ففيها حكومة لان ذلك عيب وقيل لا شيء ، فيها لان هذا زيادة والصحيح الاول لان ذلك شين حصل بسبب الجناية فأشبهه قصصها ، وإن ثبت مائة عن صف الانسان حدث لا يتفح بها ففيها ديتها لان ذلك كذاهاها ، وإن كانت يتفح بها ففيها حكومة للثنين الحاصل بها وانقص نعمها وإن ثبت صفراء أو حمر أو متبرعة ففيها حكومة لنقص جيلها ، وإن ثبت سوداء أو خضراء ففيها روايتان حكاهما القاضي (أحدها) فيها دية (والثانية) حكومة كما لو سودها من غير فلها وإن مات الصبي قبل الأيس من عودها فلي وجهين (أحدهما) لا شيء له لان الظاهر أنه لو عاش عادت فلم يجب فيها شيء كما لو تلف شره (والثاني) فيه الدية لانه قلع ستا يئس من عودها فوجب ديتها كما لو مضى زمن تمود في مثله فلم تعد ، وإن قلع سن من قد تتر وجبت ديتها في الحال لان الظاهر

الحفر في حال رقه وكان ضان جنايته حينئذ على سيده فلا يزول ذلك بعقته كما لو جرح في حال رقه ثم سرى جرحه بعد عقته .

ولنا أن التلف الموجب للضان وجد بعد ائناقة فشكل للضان عليه كما لو اشترى شيئاً في حال رقه ثم قبل به بعد عقته ووزق ما ساقا عليه ، لان الائتلاف الموجب للضان وجد حال رقه وههنا حصل بعد عقته وكذلك اقول في نصب حجر أو غيره من الأسباب التي يجب بها الضان (فصل) وإذا حفر إنسان بئراً في ملك مشترك بينه وبين غيره بغير إذنه ضمن مائل به جميعه وهذا قياس مذنب الغني ، وقال ابو حنيفة يضمن ما قابل نصب شريكه فلو كان له شريكان لضمن لثنائي الثالث لانه تعدى في نصب شريكه ، وقال ابو يوسف ، عليه نصف الضان لانه تلف بجهتين فشكل للضان نصفين كما لو جرحه واحد جرحاً وجرحه آخر جرحين

ولنا أنه متعد بالحفر ضمن الواقع فيها كما لو كان في ملك غيره والشركة أوجب تعديه بجميع الحفر فشكل موجباً لجميع الضان وبطل ما ذكره أبو يوسف بما لو حفره في طريق مشترك فان له فيها حقاً ومع ذلك يضمن الجميع ، والملك فيها إذا أذن له بعض الشركاء في الحفر دون بعض كالحاكم فيها إذا حفر في ملك مشترك بينه وبين غيره لكونه لا يباح الحفر ولا التصرف حتى يأذن الجميع (فصل) وإذا حفر بئراً في ملك إنسان أو وضع فيه ما يملك به الضان فأبرأه المالك من ضان

أنها لا تمود فان عادت لم تجب الدية وإن كان قد أخذها ردها وبهذا قال أصحاب الرأي وقال مالك لا يرد شيئاً لان المادة أنها لا تمود فهي عادت حبة من الله مجددة فلا يسقط بذلك ما وجب له بفعل منه وعن الشافعي كالمذهبين

ولنا أنه عادله في مكانها مثل التي قامت فلم يجب له شيء ، كالذي لم يشر وإن عادت ناقصة أو مشوهة فحكمها حكم سن الصغير إذا عادت على ما ذكرنا ولو قلع سن من لم يشر فضت مدة يئس من عودها وحكم بوجوب الدية فمادت بعد ذلك فهي كسن الكبير اذا عادت

(فصل) وان قلع ستا مضطربة لكبير أو مرض فكانت منافها باقية من المضع وحفظ الطعام والريق وجبت ديتها وكذلك ان ذهب بعض منافها وبقي بعضها لان جيلها وبقي منافها باق فشكلت ديتها كاليد المريضة ويد الكبير وان ذهبت منافها كلها فهي كاليد السليمة ، على ما ذكره ان شأته تعالى ، وان قلع ستا بها دية ، آكلة قن لم يذهب شيء من أجزائها ففيها دية لان اليد السليمة لا يملك اليد المريضة وان سقط من أجزائها شيء سقط من ديتها بقدر الناهب منها ووجب الباقي وان كانت أحد ثنيته قصيرة فنقص من ديتها بقدر نقصها كما لو نقصت بكسرهما

(فصل) وان جنى على سنة جان قضا عرت وطالت عن الانسان وقيل أنها تمود الى مدة الى (المنفي والشرح الكبير) (الجزء التاسع) (٧٢)

(المغني والشرح الكبير) حكم مالو حفر انسان في ملكه بئرا فوقع فيها انسان ٥٧١

(فصل) فان حفر انسان في ملكه بئرا فوقع فيها انسان أو دابة فهلك به وكان الداخل دخل بغير إذنه فلا ضمان على الحافر لانه لاعداون منه وإن دخل بذنه والبر بدنة مكشوفة والدخايل يصير يبرمها فلا ضمان أيضا ، لأن الواقع هو الذي أهلك نفسه فأشبهه مالو قدم اليه سيف فقتل به نفسه وإن كن الدخايل أعمى أو كانت في ظلمة لا يبرمها الداخل أو غلى رأسها فلم يعلم الدخايل بها حتى وقع فيها فغلبه ضلالتة ، وبهذا قال شرح وسندي والنخعي ، وحاد ومالك وهو أحد المجوزين لأصحاب الشافعي وقال في الآخر لا يضمنه لانه هلك بفعل نفسه

ولنا أنه تلف بسببه فضمنه كما لو قدم له طعاما مسموما فأكله وبهذا ينفذ ما ذكره وإن اختلفا فقال صاحب الدار ما ذنت لك في الدخول وأدعى ولي الهلك أنه أذن له فقول قول مالك لانه منكر وإن قل كانت مكشوفة وقال الآخر كانت مغشاة فقول قول ولي الواقع ، لأن الظاهر معه فن الظاهر أنها لو كانت مكشوفة لم يسقط فيها ويحتمل أن القول قول مالك ، لأن الأصل براءة ذمته فلا تشتغل بالشك ولأن الأصل عدم غطيتها .

(فصل) وإذا بنى في ملكه حائطا مثلا إلى الطريق أو إلى ملك غيره فخلت به شيء ، وسقط على شيء ، فأناله ضمنه لانه تمتد بذلك فله ليس له الانتفاع بالبناء في هراء ملك غيره أو هواء مشترك ، ولأنه يعرضه للوقوع على غيره في غير ملكه فأشبهه مالو نصب فيه منجلا يصيد به ،

البطش والاختذ والرفع بالكف وما زاد تابع للكف والدبة نجب في قطعها من الكوع نجب في الزائد حكومة قال أبو الخطاب وهو قول القاضي

ولنا ان الاسم للجميع إلى المالك دليل قوله تعالى (وأبديكم إلى المرافق) ولما نزلت آية التيمم مسح الصحابة إلى المالك وقال تملك اليد إلى المالك وفي عرف الناس ان جميع ذلك يسمى بدا فإذا قطعها من فوق الكوع فما قطع الأبداء فلا يلزمه أن يكون من ديتها فأما قطعها في البصرة فلان المقصود بحمل به وقطع بعض الشيء يسمى قطعاً له كما يقال قطع ثوبه إذا قطع جابا منه وقولهم ان الدبة نجب في قطعها من الكوع قلنا ولما نجب بتمام الأصابع منفردة ولا يجب بقطعها من الكوع أكثر مما يجب بقطع الأصابع والذكر يجب في قطعه من أصله مثل ما يجب في قطع حشفته وأما إذا قطع يده من الكوع ثم قطعها من المرفق وجب في المنقطع ثانيا حكومة لانه رجبت عليه دية اليد بالقطع الاول فوجب بالتالي حكومة كما لو قطع الأصابع ثم قطع الكف . أو كما لو قطع كلاهما .

(فصل) وإن كان له كنان في زرع أو يدان على عضد واحداهما طشة دون الأخرى واحداهما أكثر بطشا أو في سست الذراع والأخرى منجرة عنه أو واحداهما تامة والأخرى ناقصة فلا يلزمه الاصلية والأخرى زائدة ففي الاصلية ديتها والقصص فقطعاً عدداً وفي الزائد حكومة سواء قطعها منفردة أو مع الاصلية وعلى قول ابن حبان لا شيء فيها لانها غيب فهي كالسلعة في اليدوان استويا من

ما ينف به فقيه وجهان (أحدهما) يبرأ لأن المالك لو أذن فيه ابتداء لم يضمن ما تلف به وهذا أبرأه من الضمان وأذن فيه زال عنه الضمان كما لو أقرن الأذن بالحفر (والآخر) لا يثبت عنه الضمان لانه سبب موجب للضمان فلا يزول حكمه بالأبراء كسائر الأسباب ، ولأن حصول الضمان به يكونه تعدى بحفره والأبراء لا يزيل ذلك ، لأن ماضى لا يكتفى بتغييره عن الصفة التي وقع عليها ، ولأن وجوب الضمان ليس بحق للمالك الأبراء منه كما لو أبرأه غير المالك ولأنه أبرأه مما لم يجب فلم يصح كالأبراء من الشفعة قبل البيع .

(فصل) وإن استأجر أجيرا لحفر في ملك غيره بغير إذنه وعلم الأجير ذلك للضمان عليه وحده لانه تمتد بالحفر وليس له فعل ذلك بأجرة زلا غيرها فتعلق الضمان به كما لو أمره غيره بالقتل فقتل ، وإن لم يعلم للضمان على المستأجر لانه غره فتعلق الضمان به كالأجير كذا في الحكم في البناء ونحوه . ولو استأجر أجيرا ليحفر له في ملكه بئرا أو لينقي له بئرا فاتفق الأجير بذلك لم يضمنه المستأجر وبهذا قال عطاء والزهرى وقادة وأصحاب الرأي وشبهه مذهب الشافعي لقول النبي ﷺ «البئر جبار» ولأنه لم يتلفه وإنما فعل الأجير باختيار نفسه فلا أفضى إلى تلفه فأشبهه مالو فعله تبرعا من عند نفسه إلا أن يكون الأجير عبداً استأجره بئرا إذن سيده أو صبيا بغير إذن وليه فيضمنه لانه تمتد باستعماله متسبب إلى اتلاف حق غيره .

ما كانت عليه انتظرت إليها فان ذهبت وسقطت وجبت ديتها ، وإن عادت كما كانت فلا شيء فيها كما لو جنى على يد ففرضت ثم برأت ، وإن بنى فيها اضطراب ففيها حكومة وإن قلها قانع فملا ديتها كالة كما ذكرنا في الفصل الذي قبل هذا ، وفي الاول حكومة لجبايته ، وإن مضت المدة ولم تعد إلى ما كانت عليه ففيها حكومة وإن قلها قانع فعليه ديتها كما ذكرنا وإن قالوا يرجى عودها من غير تقدير مدة وجبت الحكومة فيها إلا بغير إلى اعداد الجباية وإن عادت سقطت الحكومة كما ذكرنا في غيرها

﴿مسألة﴾ (ونجب دية اليد والرجل في قطعها من الكوع والكعب فان قطعها من فوق ذلك لم يزد على الدية وقال القاضي في الزائد حكومة)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الدين والرجلين ووجوب نصفها في أحدهما وقد روي عن معاذ بن جبل ان النبي ﷺ قال في الدين الدية وفي الرجلين الدية وفي كتاب النبي ﷺ لمرو ابن حزم «وفي اليد خمسون من الأبل» واليد التي نجب فيها الدية من الكوع لأن اسم اليد عند الإطلاق ينصرف إليها لأن الله تعالى لما أمر بقطع يد السارق كان الواجب قطعها من الكوع فإن قطع يده من فوق الكوع فقطعها من المرفق أو نصف الساعد فليس عليه إلا دية واحدة نص عليه في رواية أبي طالب وسعد بن عطاء وقادة وابن أبي ليلى ومالك وهو قول بعض أصحاب الشافعي وظاهر مذهب عند أصحابه انه يجب مع دية اليد حكومة لما زاد لأن اسم اليد لما إلى الكوع ولأن النعمة المقصودة في اليد من

وهذا مذهب الشافعي ولا أعلم فيه خلافاً وإن بناه في ملكه مستويا أو مائلا إلى ملكه فسقط من غير استيذان ولا ميل فلا ضيان على صاحبه فيما تلف به لأنه لم يتعد بينائه ولا حصل منه تعريض بابقائه وإن مال قبل وقوعه إلى ملكه ولم يتجاوز به فلا ضيان عليه لأنه بمنزلة بناءه مائلا في ملكه وإن مال قبل وقوعه إلى هواء الطريق أو إلى ملك إنسان أو ملك مشترك بينه وبين غيره نظرنا فإن لم يتمكن بتقصه فلا ضيان عليه لأنه لم يتعد بينائه ولا فرط في تركه تقصه لعجزه عنه فأشبهه ما لو سقط من غير ميل فإن أمكنه تقصه فلم ينتقصه لم يخل من حالين (أحدهما) أن يطالب بتقصه (والثاني) أن لا يطالب به فإن لم يطالب به لم يضمن في النصوص عن أحمد وهو ظاهر كلام الشافعي ونحوه قال الحسن والنخعي والثوري وأصحاب الرأي لأنه إذا في ما كرهه والميل حادث بغير فعله فأشبهه ما لو وقع قبل بيله وذكر بعض أصحابنا فيه وجهاً آخر أن عليه الضيان وهو قول ابن أبي ليلى وأبي ثور وأسحاق لأنه متعمد بتركه مائلا ضمن ماتلف به كالميل إلى ذلك ابتداءً ولأنه لو طوّل بتقصه فلم يفعل ضمن ماتلف ولو لم يكن ذلك موجباً للضيان لم يضمن بالمخالفة كما لو لم يكن مائلا أو كان مائلا إلى ملكه وأما أن طوّل بتقصه فلم يفعل فقد توقف أحد عن الجواب فيها وقال أصحابنا يضمن وقد أومأ إليه أحمد وهو مذهب مالك ونحوه قول الحسن والنخعي والثوري وقال أبو حنيفة الاستحسان أن يضمن ، لأن حق الجوار المسلمين وميل الحائط بينهم ذلك فلهم

كل الوجوه وكانت غير باطنين ففيها ثلث دية البدن أو حكومة ولا تجب دية البدن كاملة لأنها لا تنفع فيها فما كابد الشلاء وإن كانتا باطنين ففيها جرم دية البدن وهل تجب حكومة مع ذلك ؟ على وجهين بناء على أن الزائدة هل فيها حكومة أولا ؟ وإن قطع أحدها فلا فو ولا حبال أن تكون هي الزائدة فلا تقطع الأصلية بها وفيها نصف ما فيها لتساويها وإن قطع أصبا من إحداهما وجب أرض نصف أصبع وفي الحكومة وجهان وإن قطع ذوابل التي لها طائر فإن وجب القصاص فيها على قول ابن حنبل هذا نفس لا يجمع القصاص كالمسألة في اليد وعلى قول غيره لا يجب إلا يأخذ يدين بيد واحدة ولا تقطع أحدهما لانا لا تصرف الأصلية فتأخذها ولا تأخذ زائدة بأصلية

(فصل) وفي الرجلين الدية بغير خلاف وفي أحدهما نصفها لما ذكرنا من الحديث والمعنى في الرجلين وفي تقييدهما كذا ذكرنا في التقييد في الرجلين زائدة على الرجلين كذا في نسخة الكوفي في الرجلين وفي قدم الأعرج ويد الأعم الدية لأن الرجلى لمن في غير القدم والمعم اعوجاج في الرنخ وليس في اليد إلا نصف الدية فمن قطع كلا الرجلين فدية واحدة وإن قطع أحدهما ثلث الدية كالميد الشلاء ولا يصح لأهلهما أن يطول منهنهما فلم تقص ديةها بخلاف اليد الشلاء فإن كان له قدمان في رجل واحدة فالحكم ما ذكرنا في الرجلين وإن كانت إحدى القدمين أطول من الأخرى وكان الطويل مساويا للرجل الأخرى فهو الأصلي وإن كان زائدا عنها والآخر مساو للرجل الأخرى فهو

الطالبة بأزائه فإذا لم يزله ضمن كما لو وضع عدلا على حائط نفسه فوقع في ملك غيره فطوب برفه فلم يفعل حتى عثر به إنسان وفيه وجه آخر لاضيان عليه قال أبو حنيفة وهو القياس لأنه بناء في ملكه ولم يسقط بفعله فأشبهه ما لو لم يتأمله بتقصه أو سقط قبل ميله أو لم يتمكن تقصه ولأنه لو وجب الضيان لم يشط المطالبة كما لو بناء مائلا إلى غير ملكه فإن قلنا عليه الضيان إذا طوّل فإن المطالبة من كل مسلم أو ذي نوجب الضيان إذا كان ميله إلى الطريق ، فلهما لكل واحد منهما حق اللزوم فكانت له المطالبة كما لو مال الحائط إلى ملك جماعة كان لكل واحد منهم المطالبة وإذا طالب واحد فاستأجره صاحب الحائط أو أجله له إلا أن لم يسقط عنه الضيان ، لأن الحق لجميع المسلمين فلا يملك واحد منهم إسقاطه وإن كانت المطالبة لتسأجر الدار أو مرتبتها أو مستودعها فلا ضيان عليهم لأنهم لا يملكون التفتير وليس الحائط ملكا لهم وإن طوّل المالك في حده الحال فلم يتمكن استرجاع الدار ونقض الحائط فلا ضيان عليه لعدم تضرره وإن أمكنه استرجاعها كالمسعر والمودع وإراهن إذا أمكنه فكذلك الرهن فلم يفعل ضمن لأنه أمكنه التفتير وإن كان المالك محجورا عليه لسفه أو صغر أو جنون فطوب هو لم يازمه الضيان لأنه ليس أهلا للعطالة وإن طوّل وليه أو وصيه فلم ينتقصه فالضيان على المالك لأن سبب الضيان ماله فكان الضيان عليه دون المتصرف كالوكيل مع الموكل وإن كان المالك مشترك بين جماعة فطوب أحدهم بتقصه احتمل وجهين (أحدهما) لا يازمه شيء لأنه لا يمكنه تقصه بدون أذنهم فهو كالعاجز عن تقصه .

الأصل وإن كان له في كل رجل قدمان يمكنه التمسك على الطويلتين مشايمة فبهما الأصلان وإن لم يمكنه فقطعه وأمكنه التمسك على القصيرين نعم الأصلان والأخران زائدان فإن اضل الطويلين ففيها الدية لأن الظاهر أنها الأصلان فإن قطعها قطع فأمكنه التمسك على القصيرين تبيين أنها الأصلان وإن لم يمكنه فالطويلان هما الأصلان

(مسئلة) وفي مارن الأف وحشفة الذكر ومعنى التدين دية الضو كناية

في الأف الدية إذا قطع مارنه بغير خلاف بينهم حكم ابن المنذر وابن عبد البر عن مجتهد من أهل العلم وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وفي الأف إذا أوعب جدعا الدية وفي رواية مالك في الوطأ إذا أوعب جدعا يعني استوعب واستوصل ولأنه تصوفه جمال ومتنفة ليس في البدن منه إلا شيء واحد فأشبهه إنسان

(فصل) وأما الدية في مارنه وهو مالان منه هكذا قال الخليل وغيره ولا يروى عن طائوس أنه قال : كان في كتاب رسول الله ﷺ في الأف إذا أوعب مارنه جدعا الدية وفي بعضه إذا قطع بقدره من الدية بمسح ويعرف قدر ذلك يروى هذا عن عمر بن عبد العزيز والنخعي والشافعي (مسئلة) ويحتمل أن يجب على من استوعب الأف جدعا دية وحكومة في القصة

إذا قطع المارن مع القصة ففيه الدية في قياس المذهب ويحتمل أن يجب في المارن الدية وحكومة

(والثاني) يلزمه بحسب ما لا نه يعلم من النقص بمطالبة شركائه والزائم للنقض فصار بذلك مغرطاً وأما ان كان ميل العاقل الى ملك آدمي معين إما واحد. وإما جماعة فالحكم على ما ذكرنا إلا ان المطالبة للملك أو ساكن الملك الذي مال اليه دون غيره وان كان جماعة فلهم طالب وجب النقص بمطالبة كل واحد طالب بنقص المال الى الطريق إلا أنه متى طالب ثم أمه صاحب الملك أو أبرزه منه أو فعل ذلك ساكن الدار التي مال اليها جاز لان الحق له وهو بذلك اسقطه، وان مال الى درب غير نافذ فخلق لاهل الدرب والمطالبة له لان الملك لم يلزم النشر بمطالبة أحدهم ولا ببرأيه وتاجيله إلا أن يرضى بذلك جميعهم لان الحق للجميع

(فصل) وإذا تقدم إلى صاحب الحائط بتفضله فباعه ما لا فلا ضمان على بائنه لأن يملك له ولا على المشتري لأنه لم يطالب بتفضله وكذلك إن وهبه وأقبضه . وإن قلنا بلزوم الهبة زال الضمان عنه بمجرد القصد وإذا وجب الضمان وكان الثابت به آدمياً فالدية على عاقلته . فإن أنكرت ، فعاقبه كون الحائط لصاحبهم لم يازمهم العقل إلا أن ثبت ذلك بينة لأن الأصل عدم الوجوب عليهم فلا يجب بالملك وإن انتزف صاحب الحائط له الضمان دونهم لأن الماقل لا يحمل انتزافاً وكذلك أن أنكروا معالته بنقده ذلك على ما ذكرنا وإن كان الحائط في يد صاحبهم وهو ساكن في الدار لم يثبت بذلك الوجوب عليهم لأن دلالة ذلك على الملك من جهة الظاهر . والظاهر لا يثبت به الحقوق وإنما ترجح له الدعوى

(فصل) وان لم يجل الحائط لكن تشقون ان لم يحش سقوله لكون سقوله بالطلول لم يجب قصه

في انقبضه وهذا مذهب الشافعي لان المارن وحده موجب للدية فوجبت الحكومة في الزائد كما لو قطع انقبضه وحدها مع قطع لسانه

ولنا قوله عليه الصلاة والسلام « في الألف إذا أوعب جعداً الذبة » ولانه عضو واحد فليجب فيه أكثر من ذبة واحدة كالذكر إذا قاع من أصله ومنها يبطل ما ذكره ويقارن إذا قفع لسانه وقبسته لانه عضوان فلا تدخل ذبة أحدهما في الآخر أما العضو الواحد فلا يبعد أن يجزئ جميعه ما يجب في بعضه كالذكر نجس في حششته الذبة التي تجزئ جميعه وفي الثدي كما في حلمته ، فأما إن قاع الألف ويأخذ من اللحم ففي اللحم حكمة لانه ليس من الألف فأشبه ما قاعه الذكر والحجم الذي يحته

﴿مسئلة﴾ (وفي الذكر الدية) اجمعها العلم على ذلك لان في كتابنا عليه السلام لا يعرف من حرم «وفي الذكر الدية» وذكر الصغير والتكبير والشاب سواء في الدية لمعوم الحديث وسواء فقدر على الجلاء أو لم يقدر وفي حشفة الذكر الدية هو قول جماعة من أهل العلم ولا نعلم فيه مخالفاً لان منتهى نكاح البشعة كما

وكان حكمه في هذا حكم الصحيح لانهم يخف سوط فاشبه الصحيح وان خيف وقوعه مثل أن تكون شقوقه بالعرض فحكمه كحكم المائل لانه يخف من التلف فاشبه المائل

(فصل) وإذا أخرج إلى الطريق القفّ جناحا أو ساباطا فمسط أو سي، منه على شيء، فأنتلنه
ففي الحرج ضاه، وقل أصحاب الشافعي أن وقت خشية إيت مركبة على حائنه وجب ضمان
ما أنتلت، وإن كانت مركبة على حائنه وجب نصف الضمان لأنه تلف بتأوضه على ملكه وملك
غيره، ويقدم الضمان عليها.

وَنَأْتِي نَفْثَ مَا أَخْرَجَهُ إِلَى حَقِّ الطَّرِيقِ فَضَمُّهُ كَمَا لَوْ بَنَى حِثْلُهُ مَا نَالَ إِلَى الطَّرِيقِ فَانْتَفَلَ
أَوْ أَوَقَمَ خَشْبَتِي مِثْلَهُ مِثْلَهُ إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ كَمَا لَوْ سَقَطَتِ الْحُتْبَةُ الَّتِي لَيْسَتْ مَوْضِعُهُ عَلَى الْعَانِطِ
وَلَا نَهْ إِيْرَاجٍ يَضْمُنُ بِهِ الْعِضْضُ فَضْمُنُ بِهِ الْكَلِّ كَلْدِي ذَكَرْنَا وَلَا نَهْ تَلَفٌ لِعَدْوَانِ فَضْمِنُهُ كَمَا لَوْ وَضَعُ
الْبَابُ عَلَى أَرْضِ الطَّرِيقِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى عَدْوَانِهِ وَجُوبِ ضَمَانِ الْعِضْضِ وَلَوْ كَانَ مِباحًا لَمْ يَضْمُنْ بِهِ
كَثِيرُ الْمِباحَاتِ وَلَاحِظُ هَذِهِ خَشْبَةٌ لَوْ انْقَصَفَ الْخَارِجُ مِنْهَا وَسَقَطَ فَتَلَفَ ضَمْنُ مَا أَنْتَفَلَ فَيُجِبُ أَنْ
يَضْمُنْ مَا أَنْتَفَلَ جَمِيعًا كَثِيرُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُجِبُ الضَّمَانُ فِيهَا وَلَاحِظُ نَهْ لَمْ يَوْضَعْ مُجِبٌ الضَّمَانِ كُلِّهِ
بِإِعْنِ الْحُشْبَةِ وَيُجِبُ نَفْثَهُ بِجَمِيعِهَا وَإِنْ كَانَ أَخْرَاجُ الْجَنْاحِ إِلَى دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ بَغِيرِ إِذْنِ أَهْلِ ضَمْنِ
مَا أَلْفَهُ، وَإِنْ فَلَّ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ فَلَمْ يَضْمَنْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِباحٌ غَيْرُ مُتَدَفِعٍ

تتمثل منافع اليد بالإصابع فكذلك اليد بقدمها كالإصابع ، وإن قطع الذكر كله أو الحشفة وبعض العصبية لم يجب أكثر من اليد كما لو قطع الأصابع وبعض الكف

﴿مسألة﴾ (وفي الثوبين اليد)

ولا نعلم خلافا في أن في ثدي المرأة الدبة وفي الواحد منها نصف الدبة قال ابن المنذر أجمع كل من حضه عنه من أهل العلم أن في ثدي المرأة نصف الدبة وفي الثديين الدبة ومن حفظت عنه ذلك الحسن والشعبي والأزهري ومكحول وقادة ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولأن فيها جلا ونفعا فأشبهها الثديين والرجلين

﴿مسألة﴾ (وفي قطع جلمتي اللذين دينهما)
نهر عليه احمد زوردي نحو هذا عن الشبي والنخعي والثاقفي والامالك والقريني إن ذهب
الذين يذهبون الى الإلزام حكومتهم بغير شئ من ذلك. ونحوه قال تفسر: إذا ذهب الرضاع
بقطعهما فيها الدية

ولما أنه ذهب إليها فأنشأ الخنقة بأطرافها فربعت فبقيت فيها كلاما مع الكنف وخفة الذكر
وإن ذهب الخنقة إلى بها يشرب الصبي ويرفع فعا كلاما صاع في الكنف وإن وقع الثنين كلها
فليس فيها إلا دية كالو فقع الذكر كله وإن حصل من قطعها مائة وجب فاعثا الدم بدعها

(فصل) وإن أخرج ميزاباً إلى الطريق فسقط على إنسان أو شيء، فأنلته ضمنه وبهذا قال أبو حنيفة وحكي عن مالك أنه لا يضمن ماله لأنه لا يمتد باخراجه فلا يضمن ما تلف به كما لو أخرجه إلى ملكه وقول الشافعي إن سقط كله فعليه نصف الضمان لأنه تلف بروضه على ملكه وملك غيره وإن اقتصد الميزاب فسقط منه ما خرج عن الخائط ضمن جميع ما تلف به لأنه كله في غير ملكه

ولنا ما سبق في الجراح ولا نسلم أن اخراجه مباح ذنه أخرج إلى هوا ملك غيره شيئاً يضر به وشبهه ما أخرج إلى ملك آدمي معين بغير إذنه فمان أخرج إلى ملك آدمي معين شيئاً من جناح أو سابط أو ميزاب أو غيره فهو يمتد ويضمن ما تلف به لا أعلم فيه خلافاً

(فصل) وإذا بليت دابته في طريق فزلق به حيوان فأت به فقال أصحابنا على صاحب الدابة الضمان إذا كان راكباً لها أو قائداً أو سائقاً لها لأنه تلف حصل من جهة دابته التي يده عليها فأشبه ما لو جنت بيدها أو فمها وقيل المذهب أنه لا يضمن ما تلف بذلك لأنه لا يبدله على ذلك ولا يمكن اتجر منه فلم يضمن ما تلف به كما لو اتلفت برجلها وكما لو لم يكن له يد عليها ويفارق هذا ما أنلفت بيدها وفيها لأنه يمكنه حفظها

وإن ضربها فأشلتها فضمها الدابة كما لو أشل يده، وإن جنى عليها من صغيرة ثم ولدت فلم ينزلها ابن سئل أهل الخبرة فن قالوا إن الحياية سبب قطع اللبن فعليه ما على من ذهب باللبن بعد وجوده وإن قالوا ينقطع بغير الحياية لم يجب نأيه إرشه لأن الأصل براءة ذمته فلا يجب فيها شيء. بالذك وإن جنى عليها فقص لبنها أو جنى على ثديين ناهدين فكسرها أو صار بهما مرض ففيه حكومة لنقصه الذي نقصهما

[مسئلة] (وفي ثديي الرجل وما التندونات الدية)

وبه قال إسحاق وحكي ذلك قولاً للشافعي لأنه ذهب بالجمال من منفعة فلم يجب دية كما لو أنلفت العين إقاعة واليد السلاء، وقول الزهري في حلة الرجل خمس من الابل، وعن زيد بن ثابت فيه ثمن الدية.

ولنا إن ما وجب فيه الدية من المرأة وجب فيه من الرجل ككثير الأعضاء ولا يمتد عضوان في البدن يحصل بهما الجال ليس في البدن غيرها من جنسها فوجب فيها الدية كاليدين لأنه أذهب الجمال على الكمال فوجب فيها الدية كالشعور الأربعة عند أبي حنيفة وكأذي الاصم وأنف الأشم عند الجميع ويقارو العين الماتة لأنه ليس فيها جمال كامل ولا لها عضو قد ذهبته ما يجب فيه الدية فلم تكل دية كاليدين إذا شلتا بخلاف مثلثنا

(فصل) وإذا وضع جرة على سبلحه أو حافله أو حجرًا فرمته الرمح على إنسان قتله أو شيء أناته لم يضمن لأن ذلك من غير فعله ووضعه له كان في ملكه ويحتمل أن يضمن إذا وضعا متعززة لأنه نسب إلى إقامتها وتعدى بوضعه فأشبه به نفي حافله ما تلا

(فصل) وإن سلم ولده الصغير إلى الساج ليعلمه السباحة فغرق فالضمان على عاقلة الساج لأنه سلمه إليه ليتعلم في حفظه فإذا غرق نسب إلى التفرط في حفظه. وقال القاضي قياس المذهب أن لا يضمن لأنه فعل ماجرت العادة به لمصاحته فلم يضمن ما تلف به كما إذا ضرب المعلم الصبي ضرباً متاداً قتل به. فأما الكبير إذا غرق فليس على الساج شيء إذا لم يفرط لأن الكبير في يده نفسه لا ينسب التفرط في هلاكه إلى غيره

(فصل) وإذا طلب إنساناً بسيف مشهور فهرب منه قتل في هربه ضمنه سواء وقع من شاحق أو نحيف به سقط أو خر في بئر أو لقيه سبع فأنزسه أو غرق في ماء أو احترق بنار وسواء كان الضارب صبياً أو كبيراً أعمى أو بصيراً عاقلاً أو مجنوناً، وقول الشافعي لا يضمن البالغ العاقل البصير إلا أن يتخف به سقط فإن فيه وفي الصغير والمجنون والإعشى قولان لأنه هلك بفعل نفسه فلم يضمنه الطالب كما لم يطالبه

ولنا أنه هلك بسبب عدوانه ضمنه كما لو حفر له بئراً أو نصب سكيناً أو سم طعامة ووضعها في

وما في اللثة منها يسمى سنخاً فإذا كسر السن ثم جاء آخر فقتل السنخ في السن ديتها وفي السنخ حكومة كما لو قطع إنسان أصابع رجل ثم قطع آخر كفه، وإن قلعها الأول بسنخها لم يجب فيها أكثر من ديتها كما لو قطع اليدين كوعها، وإن فعل ذلك في مرتين فكسر السن ثم عاد فقتل السنخ ففيه ديتها وحكومة لأن ديتها وجبت بالاول ثم وجب عليه بالثاني حكومة كما لو فعله غيره وكذلك لو قطع الأصابع ثم قطع اللثة، وإن كسر بعض الظاهر ففيه من دية السن بقدره إن كان ذهب النصف وجب نصف الارش وإن كان الذهب الثلث وجب الثلث، وإن جاء آخر فكسر بقية يبقية عليه بقية الارش، فإن قلع الثاني سنخها نظرنا فإن كان الأول كسرها عرضاً فليس على الثاني للسنخ شيء، لأنه تابع لما قلع من ظاهر السن فصار كما لو قطع الأول من كل أصبع من أصابعه أتمت ثم قطع الثاني يده من الكوع، وإن كان الأول كسر نصف السن طولاً دون سنخه فجاء الثاني فقتل الباقي بالسنخ كله فعليه من دية السن الباقي وبكره السنخ الثلث بقي من كسر الأول كما لو قطع الأول أصبعين من يده ثم جاء الثاني فقطع الثلث كله، فإن اختلف الثاني والمجني عليه فيما قلعه الأول فالتقوا على الجاني عليه لأن الأصل براءة السن وإن اختلفت السن عن السن فالدين بالدين في الظاهر عادة دون ما اكتشف على خلاف العادة، وإن اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك بأخواتها فإن

منزله وما ذكره يضل بهذه الاسول، ولانه تسب الى اهلا كه فاشبهه ماله انخفض من تحته سفل
أو كان صغيراً أو مجنوناً، وإن طاب، بشي. يخفيه به كاليث ونحوه حكاهم ماله مله بسيف مشهور
لانه في مناه.

(فصل) ولو شرب سيمًا في وجه انسان أو دلام من شاقق فأت من روعته أو ذهب عقله عليه
ح، وإن صاح بصي أو مجنون صيحة شديدة خر من سطح أو نحوه فأت أو ذهب عقله؛ أو نفل
عقلًا فصاح به فأصابه ذلك فله دية تحمله العاقلة فإن عمل ذلك عمدًا فهو شبه عمد وإلا فهو خطأ
ووافق الشافعي في الصبي وله في البالغ قولان. ولنا أنه سب اتلافه فضمه كالصبي

(فصل) وإن قدم انسان الى هدف يرميه الناس فأصابه سهم من غير قصد فضاه على عاقلة
الذي قدمه لأن الرامي كالخافر والذي قدمه كالمدافع فكان الضمان على عاقلة، وإن عمد الرامي يرميه
فالضمان عليه لانه مباشر وذلك متسبب فأشبهه المنكس والقاتل وإن لم يتدمه أحد فالضمان على الرامي
وتحملة عاقلة إن كان خطأ لانه قتله

(فصل) وإن شهد رجلان على رجل بجرح أو قتل أو سرقة قد توجب التطاع أو زنا بوجوب الزجر
أو الجلد ونحو ذلك فقتص منه أو قطع بالسرقة أو أحد فأقضى إلى ثلثه ثم رجعا عن الشهادة لزمها

لم يكن لها شيء. تعتبر به ولم يمكن أن يعرف ذلك من أهل الخبرة فالقول قول الجاني لأن الأصل براءة
ذمته ويحتمل أن يجب على من استوعب جدماً دية وحكومة في القصة وهذا مذهب الشافعي وقد
ذكر كقطع اليد من نصف الساعد

﴿مسئلة﴾ (وفي العينين الدية)

أجمع أهل العلم على ذلك وإن كان في العين الواحدة نصفها لقول النبي ﷺ «وفي العينين الدية»
وروي عن النبي ﷺ أنه قل «وفي العين الواحدة حسون من الأنبل» رواه مالك في الموطأ ولأن
العينين من أعظم الجوارح نفعا فكانت فيها الدية وفي أحدها نصفها كاليدين. إذا ثبت هذا فيستوي
في ذلك الصغيران والكبيران والمليحان والتميعتان والصحيحان والمريضتان والحوال. والرمضاء
فإن كان فهما يبايض لا ينقص البصر لم تنقص الدية وإن نقص من البصر نقص من الدية بقدره
﴿مسئلة﴾ (وفي الأذنين الدية)

روي ذلك عن عمر وعلي وبه قال عطاء ومجاهد والحسن وقتادة والثوري والأوزاعي والشافعي
وأخبار الأئمة. في الأذنين عنة، وقيل في الأخرى فيها حكومة لأن الشرع لم يرد
فيها بتقدير ولا يثبت التقدير بالتياس

ولنا أنه في كتابنا ﷺ «وفي الأذنين الدية» ولأن عمر وعلياً قنبا
فيها بالدية، فإن قيل فقد روي عن أبي هرير الصدوق أنه قضى في الأذنين خمسة عشر بغيراً قلنا لما ثبت

ضمان ماثل بشهادتهما كالشركيين في القتل ويكون الضمان في مالها لا تحمله عاقلة لانها لا تحمل
اعترافاً وهذا يثبت باعترافها

وقد روي عن علي رضي الله عنه أن شاهدين شهدا عنده على رجل بالسرقة فقطعه ثم أتيا بآخر
قتلا يأمر المؤمنين ليس ذلك السارق إنما هذا هو السارق فأقرهما دية الأول وقال: لو علمت
أنكما تمسكنا قطعكما ولم يقبل قولهما في الثاني. وإن أكره رجل رجلًا على قتل انسان فقتله فصار
الامر الى الدية فهي عليها لانهما كالشركيين ولهذا وجب انقصاص عليهما، ولو أكره رجل
امرأة فزنى بها فغلت فأت من الولادة ضمنها لانها ماتت بسبب فعله وتحملها العاقلة إلا أن لا يثبت
«اللا» باعترافه فتكون الدية عليه لأن العاقلة لا تحمل اعترافاً

(١) في نسخة

(فصل) إذا بعث السلطان الى امرأة ليحضرها فأسقطت جنيماً ميتاً ضمنه ناروي أن عمر رضي الله عنه
بعث إلى امرأة مغنية كان يدخل عليها قتالت يابوها ماذا ولعمرو فينها في الطريق إذ فرغت
فغضبها الطلق فالتقت ولدًا فصاح الصبي صيحتين ثم مات فاستشار عمر اصحاب النبي ﷺ وأشار
بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت وال ومؤبد وصمت علي فأقبل عليه عمر فقال ما تقول يا أبا
الحسن؟ فقال ان كانوا قالوا برأيهم قد اخطأ رأيهم وإن كانوا قالوا في هوك فل ينصحوك ان
ديته عليك لانك افزعتهم فألقته فقال عمر اقمعت عليك أن لا تبرح حتى تقسم على قومك، ولو فرغت

ذلك قله ابن النفر ولأن ما كان في البدن منه عضوان كان فيهما الدية وفي أحدهما نصف الدية بغير
خلاف بين اثنائين بوجوب الدية فيهما

﴿مسئلة﴾ (وفي اللحين الدية)

وهما اللذان اللذان فيها الاستئان السفل لأن فيها نفقاً رجلاً وليس في البدن مثلهما فكأن
فيها الدية كما هو في البدن. من شيطان. وفي أحدهما نصفها كاحدى اليدين والرجلين ونحوها مما في
البدن منه شيطان

﴿مسئلة﴾ (وفي اللتين الدية)

قال ابن النفر كل من تحظ منه من أهل العلم يقولون في اللتين الدية وفي كل واحد منهما
نصفها منهم عمرو بن شعيب والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي لانهما عضوان من جنس فيهما جمال
ثامر وكاملة فانه يجلس عليهما كألساديين فوجب فيهما الدية وفي أحدهما نصفها كاليدين،
واللائتان هما ماعلا وأشرف عن الظهر وعن استواء الفخذين وفيها الدية إذا أخذتا إلى العظم الذي
تحملا. وفي كتابنا ﷺ «وفي اللتين الدية» ويجب في نصف بقدره فإن حصل العضدان وجب
حكومة لانه نقص لم يعرف قدره

المرأة فانت لوجبت ديتها أيضا ووافق الشافعي في خيان الجنين وقال لا تضمن المرأة لأن ذلك ليس بسبب إلى هلاكها في العادة

ولما أنها نفس هلكت بإرساله إليها فضحها كجنيها أو نفس هلكت بسببه فزعموا كولو ضربها فانت وقوله أنه ليس بسبب عادة قلنا ليس كذلك فإنه سبب للاسقاط والاستناط سبب للهلاك عادة ثم لا يتعين في الخيان كونه سببا متادا فإن الضربة والضربة بالوسط ليست سببا للهلاك في العادة ومتى افقت إليه وجب الضمان وإن استعدى إنسان على امرأة فانت جنيها أو مانت فزعموا فلي عاقلة المستعدي الضمان إن كان ظالما وإن كانت هي الذالمة فأحضرها عند الحاكم فينبني أن لا يضمنها لأنها سبب احتضارها بقله فلا يضمنها غيرها ولأنه استوفى حقه فلم يضمن ما تلف به كالتفاس ويضمن جنيها لأنه تلف بفعله فأشبه ما لو اقتصر منها

(فصل) ومن أخذ طعام إنسان أو شرابه في بيرة أو مكن لا يقدر فيه على طعام وشراب فذلك بذلك أو هلكت بهيمته فعليه ضمان ما تلف به لأنه سبب هلاكه وإن اضطر إلى طعام وشراب لغيره فعليه منه فمعه إياه مع غناه عنه في تلك الحال فانت بذلك ضمنه المطلوب منه لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى بذلك ولأنه إذا اضطر إليه صار أحق به من هو في يده وله أخذه قهرا فإذا منه إياه تسبب إلى اهلاكه فتمعه ما يستحقه فزعموا كولو أخذ طعامه وشرابه فذلك بذلك، وظاهر كلام

﴿مسئلة﴾ (وفي الاثنين الدية)

لا تعلم في هذا خلافا وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم « وفي البيهتين » الدية ولأن فيها الجمال والنفعة فإن النسل يكون بهما فشبها البيهتين ، وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أن الدية أن قتلت السنة أن في الصلب الدية وفي الاثنين الدية وفي إحداهما نصف الدية في قول أكثر أهل العلم وحكي عن سعيد بن المسيب أن في اليسرى ثلثي الدية وفي اليمنى ثلثها لأن تقع اليسرى أكثر لأن النسل يكون منها

ولما أن ما راجت الدية في شيتين من وجب في أحدهما نصفها كالبيهتين وسائر الأعضاء، ولأنهما ذوا عدد يجب فيه الدية فاستوت ديتهما كالصابع وما ذكره ينفق بالصابع ، وكذلك الاجفان تستوي ديتهما مع اختلاف قوامهما ثم يحتاج إلى إثبات الذي ذكره وإن رض أنثيه أو أشلها كملت ديتهما كما لو أشل يديه أو ذكره وإن قطع أنثيه فذهب نسله لم يجب أكثر من دية لأن ذلك فتمعهما فل تردد الدية بذهابه معهما كالصبر مع ذهاب العينين وإن قطع أحدهما فذهب إلى ما لم يجب أكثر من نصف الدية لأن ذهابه غير متحقق

﴿مسئلة﴾ (وفي أسكتي المرأة الدية)

والأسكتان هما اللحم المحيط بالفرج من جانبيه إحاطة الشفتين بالقم وأهل اللغة يقولون الشفران

أحد أن الدية في ماله لأنه تعدد هذا الفعل الذي يقتل مثله غالباً، وقال القاضي تكون على عاقله لأن هذا لا يوجب القصاص فيكون شبه الممد، وإن لم يطلبه منه لم يضمنه لأنه لم يمتعه ولم يوجد منه فعل تسبب به إلى هلاكه وكذلك كل من رأى إنساناً في ملكه فلم ينجيه منها مع قدرته على ذلك لم يلزمه ضامه وقد أساء، وقال أبو الخطاب قياس المسئلة الأولى وجوب ضمانه لأنه لم ينجيه من الهلاك مع إمكانه فيضمنه كما لو منه الطعام والشراب

ولأنه لو لم يملكه ولم يكن سببا في هلاكه فلم يضمنه كما لو دمل بجاله ، وقياس هذا على هذه المسئلة غير صحيح لأنه في المسئلة منعه كأن سببا في هلاكه فضحه بعله الذي تمدى به وهيناً لم يبنل شيئاً يكون سببا

(فصل) ومن ضرب إنساناً حتى أحدث فإن ضمان رضي الله عنه قضى فيه بثلث الدية ، وقال أحمد لا يعرف شيئاً يدفعه وبه قال إسحاق وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا شيء ، فيه أن الدية أتت نجب لانتلاف منعمة أو عضو أو إزالة جمال ، وليس « هنا شيء » من ذلك ، وهذا هو القياس وأما ذهب من ذهب إلى الإيجاب الثالث لتضييق ضمان لانتها في مظنة الشهرة ولم يبنل خلافاً فيكون إجماعاً ولأن قضاء الصحابي بتأخلف القياس يدل على أنه توقيف وسواء كان الحديث دليماً أو غافلاً أو بولاً وكذلك الحكم فيما إذا أفرغه حتى أحدث

حاشيتا الأسكتان كما بان أشعار العينين أهدأ بهما وفيه مادية المرأة إذا قطعاً ، وبهذا قال الشافعي وقوله الثوري إذا لم يقدر على جماعه وقضى به محمد بن سفيان إذا بالما العظم وذلك لأن فيها جمالا ومنفعة وليس في البدن غيرها من جنسهما فوجب فيها الدية كما في البدن منه شيطان ، وفي أحدها نصف الدية كما ذكرنا في غيرها ، وإن جنى عليها فإشلهما وجبت ديتهما كما لو جنى على شفتيه فשלها ولا فرق بين كونهما غليظتين أو دقيقتين قصيرتين أو طويلتين من بكر أو ثيب أو شهيرة أو كبيرة أو محفوفة أو غير محفوفة لأنهما عضوان فهما الدية فاستوى فيه جميع ما ذكرنا كما سائر أعضائها ولا فرق بين الرثاء وغيرها لأن الرثق عيب في غيرها فلم ينقص ذلك من ديتها كما أن الصم لم ينقص دية الاثنين والمخفط هو الختان في حق المرأة

﴿مسئلة﴾ (وفي ركب المرأة حكومة وهو عانة المرأة وكذلك عانة الرجل)

لأنه لا مقدرة فيه ولا هو نظير لما قدر فيه ، فإن أخذ منه شيء ، فخرج المرأة وذكر الرجل ففيه الحكومة مع الدية كما لو أخذ مع الأنثى أو الشفتين من اللحم الذي حولها

﴿مسئلة﴾ (وفي اللسان الدية إذا كان ناطقا)

أصح أن يسمع على وجوب الدية في لسان الناطق ، وروى ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم ، وبه قال أهل المدينة وأهل الكوفة وأصحاب الرأي وإهل الحديث وغيرهم

(فصل) إذا ادعى القاتل أن التتول كان عبداً أو ضرب مملوكاً فقد ادعى عليه حائفاً أو ادعى أنه كان ميتاً وأنكر عليه ذلك فالتتول قول الولي مع يمينه وهذا أحد قولي الشافعي وقول في الآخر القول قول الجاني لأن الأصل براءة ذمته وما ادعى ممتنع فلا يتول عن اليقين بالشك ولأننا أن الأصل حياة الجاني عليه وحرية فيه الحكم ببقائه كما لو قتل من كان مسلماً وادعى أنه ارتد قبل قتله وبهذا يبطل ما ذكره. وهكذا لو قتل في دار الإسلام وإنساناً وادعى أنه كان كافراً وأنكر عليه فالتتول قول الولي لأن الدار دار الإسلام ولذلك حكمنا بإسلامه ليقطعنا وإن قطع عضواً وادعى شلته أو قتله عبداً وادعى عماراً وأنكر الولي فالتتول قول الجاني عليه لأن الأصل السلامة وكذلك لو قطع ساعداً وادعى أنه لم يكن عليه كلف أو قطع ساقاً وادعى أنه لم يكن لها قدم، وقول القاضي أن انتقالاً على أنه كان بصيراً فالتتول قول الجاني عليه ولا فالتتول قول الجاني وهذا مذهب الشافعي وكذلك على قياسه إذا اختلف في شلل العضو لأن هذا مما لا يتقدم إقامة البينة عليه فإنه لا يخفى على أهله وجيرانه ومعاماته، وصفة تحمل الشهادة عليه أنه كان يتبع الشخص بصره ويتولى ما يتولى به بصير ويتجنب البهر وأشباهه في طريقه ويعمل في المعطيات خلف من يقابله

وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي اللسان الدية» ولأن فيه جمالا ومنفعة فاشبهه الألف فما الجمال فقد روي عن النبي ﷺ عن الجمال قتال «في اللسان» ويقال جمال الرجل في لسانه والمرء بأصغره قلبه ولسانه ويقال ما الإنسان لولا اللسان الصورة مثله أو بهيمة معاملة، وأما النفع فإن به تبلغ الأغراض وتستخلص الحقوق وتدفع الآفات وتغني الحاجات وتم العادات في القراءة والذكر والشكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعامم والدلالة على الحق بين والصراف المستقيم وبه يذوق طعام ويستعين في مضغه وتغاليبه وتنقيه الغم وتنظيفه فهو أعظم الأعضاء نفعا وأتمها جمالا فيجاب الدية في غيره تنبيه على إيجابها فيه، وإنما تجب الدية في اللسان الناطق وأما الأخرس فنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى

(فصل) فإن قطع لسان صغير لم يتكلم لعاقبته وجبت دية وبهذا قل الشافعي وقول أبو حنيفة لا يجب لأنه لسان الكلام فيه فأشبهه الأخرس

ولنا أن ظاهره السلامة وإنما لم يتكلم لأنه لا يحسن الكلام فوجب به الدية كالسكبر وبخالف الأخرس فإنه علم أن لسانه أشد الأروى أن أعضائه لا ينشئ بها وتجب فيها الدية؛ فإن بلغ حداً يتكلم مثله فلم يتكلم فقطع لسانه فلم تجب فيه الدية لأن الظاهر أنه لا يقدر على الكلام فهو كالأخرس وإن كان كبير فقتل ببعض الحروف وجبت فيه بقدر ما ذهب من القدرة، لأننا تبيننا أنه كان ناطقاً وإن كان قد بلغ إلى حد يتحرك باللسان وغيره فلم يتحرك فقطع فاعطى فدية لأن الظاهر أنه لو كان صحيحاً يتحرك، وإن لم يبلغ إلى حد يتحرك ففيه الدية لأن الظاهر سلامته وإن

ولنا أن الأصل السلامة فكان القول قول من يدعي كما لو اختلفا في إسلام التتول وحياته وقولهم لا يتقدم إقامة البينة علينا وكذلك لا يتقدم إقامة البينة على ما يدعي الجاني فأجابها عليه أولى من إيجابها على من يشهد له الأصل، ثم يدخل بسائر المواضع التي سلموها، فإن قالوا ههنا ما ثبت أن الأصل وجود البصر قلنا الظاهر يقوم مقام الأصل ولهذا رجحنا قول من يدعي حرته وإسلامه (فصل) وأن زاد في القصاص من الجراح وقال إنما حصلت الزيادة بضربه وأنكر الجاني عليه ففيه وجهان (أحدهما) القول قول المقتصم لأن الأصل عدم الإضرار به ووجوب الضمان (والثاني) القول قول المقتصم لأن الأصل براءة ذمته وما يدعي محتمل، والأول أصح فإن الجرح سبب وجوب الضمان وما يدعي من الإضرار بالمنع من ثبوت حكمه الأصل عدمه فالتتول قول من ينفيه كما لو جرح رجلاً وادعى أنه جرحه دفعا عن نفسه أو قتله وادعى أنه وجده مع أهله أو قتل بهيمة وادعى أنها صالت عليه.

قطع لسان كبير وادعى أنه كان أخرس ففيه ما ذكرنا فيما إذا اختلفا في شلل العضو بهد قطعه من الخلاف.

(فصل) وفي إجماع العيين الدية وفي أحدهما ربع الدية لأن كل عدد يجب في جميعه الدية يجب في الواحد منها بمحضته كالأصابع وهذا قول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي ومنع أن لا يمتدد فيها بل يرجع فيه إلى إجماع الحاكم

ولنا أنها أعضاء فيها جمال ظاهر ونفع كليل فاتها تكن العين وتقيها وتحفظها من الحر والبرد ولولاها قدح منظرها فوجب فيها الدية كاليدين وعن الشعبي أنه يجب في الأذن ثلث الدية وفي الأذن ثلثها لأنه أكثر نفعا

ولا أن كل عدد يجب الدية في جميعه يجب بالخص في الواحد منه كالأصابع فإن قطع العيين ٥٠ بأشغالها وجبت ديتان لأنها ما جسدان يجب الدية بكل واحد منها منفرداً فوجب بالمال فماله جملة ديتان كاليدين والرجلين، وتجب الدية في أشغال عين الأعمى وهي الإحسان لأن ذهب بصره عيب في غير الإحسان فلم يتبع وجوب الدية فيها كذهب الشم لا يتبع وجوب الدية في الألف.

«بمسألة» (وفي قطع بعض المارن والأذن والحلق واللسان والشفة والخشفة والامثلة وشق الخشفة طولا بحساب من دية بقدر الأجزاء كالثلث والرابع ثم يؤخذ منه من الدية)

لأن ما وجبت الدية في جميعه وجبت في بعضه فإن كان الناهب النصف وجب نصف الدية وإن كان الثلث وجب ثلثها، وإن كان أقل أو أكثر وجب بحساب ذلك كما فسدت دية اليد على الأصابع.

﴿باب ديات الجراح﴾

الجراح تنوع نوعين (أحدهما) الشجاج وهي ما كان في رأس أو وجا (النوع الثاني) ما كان في سائر البدن وينقسم قسمين (أحدهما) قطع عضو (والثاني) قطع لحم والمضمون في الآدمي ضربان (أحدهما) ما ذكرنا (والثاني) تؤت منفعة كتفويت السم والبصر والعقل

﴿مسئلة﴾ قال رحمه الله (ومن ألف ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية وما فيه شئان ففي كل واحد منهما نصف الدية)

وجملة ذلك أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في الإنسان منه إلا واحداً كاللسان والأنف والذكر والصلب ففيه دية كاملة لأن اتلافه أذهب منفعة الجنس وأذهبها كاتلاف النفس، وما فيه منه شئان كاليد والرجل والعين والأذن والشرخ والشفة والحصى والشرين والألثة ففيها الدية كاملة لأن في اتلافها أذهب منفعة الجنس وفي إحداها نصف لأن في اتلافه أذهب نصف منفعة الجنس وهذه الجملة مذهب الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً، وقد روي عن الزهري عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب له في كتابه «في الأنف إذا أوعب جدعه الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية» رواه النسائي وغيره ورواه ابن عبد البر وقال كتاب عمرو بن حزم معروف عند الفقهاء وما فيه متفق عليه عند العلماء إلا قليلاً

﴿مسئلة﴾ (وفي شلل العضو وأذهب نفعه والجناية على الشفتين بحيث لا يطبقان على اللسان الدية) لأنه عطل نفعهما فأشبه ما لو أشل يده ~~كأن~~ استرخنا فصارنا لا ينفصلان عن اللسان لأنه عطل جماله.

(فصل) وإن جنى على يديه فأشلهما وجبت ديتها لأنه فوت منفعتيها فهو كما لو أعمى عينيه أو أخرس لسانه وإن أشل الذكر ففيه دية لأنه ذهب بنفعه أشبه ما لو أشل لسانه وكذلك إن أشل أنثيه كما لو أشل يديه وكذلك إن جنى على الأسكتين فأشلهما ففيها الدية كما لو جنى على الشفتين فأشاهما ففيها الدية وكذلك الأصابع إذا أشلهما لا ذكرنا وسائر الأعضاء إلا الأذن والأنف وسائر أعضائها إن شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ (وفي تسويد السن والظفر بحيث لا يزول دية وعنه في تسويد السن ثلث ديتها) وقال أبو بكر فيها حكومة

إذا جنى على سنه فسودها فحكي عن أحد في ذلك روايتان

(فصل) وما في الإنسان منه أربعة أشياء ففيها الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وهو إعتاق العيين وأذهابها وما فيه منه عشرة ففيها الدية وفي كل واحد منها عشرة وهي أصابع اليدين وأصابع الرجلين وما فيه منه ثلاثة أشياء ففيها الدية وفي الواحد ثلثها وهو اللخران والحاجز بينهما وعنه في اللخرين الدية وفي الحاجز حكومة لأن اللخرين شيطان من جنس فكلن فيهما الدية كالشفتين وليس في البدن شيء من جنس يزيد على الدية إلا الإنسان فإن في كل سن خسا من الأبل تقزيد على الدية وقد روي أنه ليس فيها إلا الدية قياساً على سائر ما في البدن والنصحيح الأول لأن الخبر عن النبي ﷺ ورد بإيجاب خمس في كل سن فيجب العمل به وإن خالف القياس

﴿مسئلة﴾ قال: (وفي العينين الدية)

أجمع أهل العلم على أن في العينين إذا أصيبت خصال الدية وفي العين الواحدة نصفها لقول النبي ﷺ «وفي العينين الدية» ولأنه ليس في الجسد شيئاً إلا شيطاناً ففيها الدية وفي إحداها نصفها كسائر الأعضاء التي كذلك، وروي عن النبي ﷺ أنه قال «وفي العين الواحدة خمسون من الأبل» رواه مالك في موطنه، ولأن العينين من أعظم الجوارح نفعاً وجمالاً فكانت فيهما الدية وفي إحداها نصفها كاليدين إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكونا صغيرين أو كبيرتين ومليحتين أو قبيحتين أو

(إحداها) تجب ديتها كاملة وهو ظاهر كلام الحرقي وروى عن زيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبد الملك بن مروان والنخعي ومالك واليث والثوري وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي (والرواية الثانية) عن أحمد أنه إن أذهب منفعتيها من المضع عليها ونحوه ففيها ديتها وإن لم يذهب نفعها ففيها حكومة وهذا قول القاضي والقول الثاني للشافعي وهو المختار عند أصحابه وهو أقبل لأنه لم يذهبها بمفعتها لم تكن ديتها كالأصفرت وهذا قول أبي بكر ولأنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف من الصحابة فكان إجماعاً ولأنه أذهب الجمال على السكالك فكذلك ديتها كما لو قطع أذن الأصم وأتلف الأذن والظفر كذلك قياساً على السن وعن أحمد (رواية ثالثة) أن في تسويد السن ثلث ديتها والتقدير لا يثبت إلا بالتزويق

(فصل) فاما إن أصفرت أو أحرمت لم تكن ديتها لأنه لم يذهب الجمال على السكالك ففيها حكومة وإن أخضرت احتدل أن يكون تسويداً لأنه ذهب بجمالها واحتدل أن لا يكون فيه إلا حكومة لأن ذهب جمالها لتسويدتها لا يذهب به غيره كالأصفرت فلي قون من أوجب ديتها متى تسويد تسويدتها ففيها ثلث ديتها حكومة على ما ذكره إن شاء الله تعالى وعلي قول من لم يوجب فيها إلا حكومة شطب، فيذهبها ديتها كما لو صفرها

(الغني والشرح الكبير)

(٧٤)

(الجزء التاسع)

صحيحين أو مريضتين أو حولاوين أو رمدتين فإن كان فيها بياض لا يتنقص البصر لم تنقص الدية وإن نقص البصر تنقص من الدية بقدره وفي ذهاب البصر الدية ، لأن كل عتوين ونجبت الدية بذهابها وجبت بإذها بقتلها كاليدنين إذا أشاهوا وفي ذهاب بصر أحدهما نصف الدية كل لو أشل يداً واحدة وليس في إذهابها بقدرها أكثر من دية كاليدنين

(فصل) وإن جنى على رأسه جناية ذهب بها بصره فعليه دية لأنه ذهب بسبب جنايته وإن لم يذهب بها فداؤها ذهب بالداواة فعليه دية لأنه ذهب بسبب فعله وإن اختلوا في ذهاب البصر رجع إلى اثنين عدلين مسلمين من أهل الخبرة لأن لها طريقاً إلى معرفة ذلك لمشاهدتها العين التي هي محل البصر ومعرفة بطلانها بخلاف السبع وإن لم يوجد أهل الخبرة لم تعد معرفة ذلك اختار بأن يوقف به عين الشمس ويقرب الشيء من عينه في أوقت غلظه فإن طُرف عينه وخُف من الذي يخوف به فهو كاذب وإلا حكم له ، وإذا علم ذهاب بصره وقول أهل الخبرة لا يرجى عوده وجبت الدية . وإن قتل أو جرحى عوده إلى مدة عتبهوا انتقل إليها ولم يبط الدية حتى تنقضي المدة فإن داه البصر سقطت عن الجاني وإن لم بعد استقرت الدية وإن مات المجني عليه قبل العود استقرت الدية سواء مات في المدة أو بعدها فإن ادعى الجاني عود بصره قبل موته وأنكر وأرثه فاقول قول الورث ، لأن الأصل معه وإن جاءه الجاني فقتل عينه في المدة استقرت على الأول الدية أو اقتصاص

(فصل) فإن جنى على سنه فذهبت حذوها وكانت في ذلك حكومة وعلى قائلها بعد ذلك دية كالة لأنها من صحيفة كاملة وكانت ديتها كالضطربة وإن ذهب منها جزء ففي الذاهب بقدره وإن قلها قالع نقص من ديتها بقدر ما ذهب كالوكسر منها جزءاً

(مسئلة) وفي العضو الاثني من اليد والرجل والذكر والتدي ولسان الآخرس والدين القائمة وشعبة الاذن وذكر الجمعي والبيتين والسن السوداء والتدي وحلته الذكر دون حشفته وقصة الاق واليد والاصبع الزائدة من حكومة وعنه تلك دية

أما اليد السوداء التي ذهبت منها منقعة البطش وكذلك الرجل مثلها في الحكم قياساً عليها والدين القائمة التي ذهب بصرها وصورتها باقية كصورة الصحيفة والسن السوداء فمن أحد رجليه الله فيمن حكومة لأنه لا يمكن إيجاب دية كالة لكونها قد ذهبت منفعتها ولا مقدار فيها فتجب الحكومة كاليد الزائدة وعنه فيمن تلك الدية كما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نفى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادسة كما كانا بثت الدية وفي اليد السوداء إذا قطعت تلك ديتها وفي السن السوداء إذا قلمت تلك ديتها ورواه النسائي وأخرجه أبو داود في العين وحدها وهو قول عمر ورواه فائدة عن خلاص عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن جمر عن أبيه عن ابن عباس أن عمر رضي الله عنه قضى في العين القائمة إذا قلمت واليد السوداء وإذا كسرت بثت دية من واحد من

ولما قالة الصورة فكان فيها بقدرها كالصحية وتوهم لا يمكن إيجاب مقدار منعوقاً فانفذ ذكرنا التقدير وبيناه

لأنه أذهب البصر فلم يرد على الثاني حكومة لأنه أذهب عيناً لا ضوء لها يرجى عودها وإن قل الأول عاد ضوءها وأنكر الثاني فالقول قول المنكر ، لأن الأصل معه فإن صدق المجني عليه الأول سقط حقه عنه ولم يقبل قوله على الثاني وإن قل أهل الخبرة يرجى عوده لكن لا تعرف له مدة وجبت الدية أو اقتصاص لأن انتظار ذلك إلى غير غاية يقضي إلى إسقاط موجب الجناية والظاهر في البصر عدم العود والأصل يؤيده فإن عاد قبل استيفاء الواجب سقط وإن عاد بعد الاستيفاء وجب رد ما أخذ منه لأننا تبيننا أنه لم يكن واجباً

(فصل) وإن جنى عليه ففقد ضوء عينه ففي ذلك حكومة وإن ادعى نقص ضوءها فاقول قوله مع يمينه لأنه لا يعرف ذلك إلا من جهته وإن ذكر أن إحداهما نقصت المريضة وأطلقت الصحيفة ونصب له شخص فيباع عنه فكلما قال رأيته فوصف لونه علم صدقه حتى تنقضي فدا الثبوت علم موضوعاً ثم تشد الصحيفة وتطابق المريضة ويذهب له شخص ثم يذهب حتى تقتضي رؤيته ثم يدار الشخص إلى جانب آخر فيصنع به مثل ذلك ثم يعلم عند المسافين ويبرغان ويقابل بينهما فإن كانتا سواء فقد صدق وينفارق بين مسافة رؤية العايلة والصحيفة ويحكم لمن الدية بقدر ما بينهما وإن اختلفت المادتان فقد كذب وعلم أنه قصر مسافة رؤية المريضة ليكثر الواجب له فيردد حتى تستوي المسافة بين الجانبين والأصل في هذا ما روي عن علي رضي الله عنه قال ابن المنذر

(فصل) قال القاضي قول أحمد في السن السوداء تلك ديتها محمول على من ذهبت منفعتها بحيث لا يمكنه أن يرض بها شيئاً أو كانت تنقشت قالاً إن كانت منفعتها باقية ولم يذهب منها إلا لونها فبها كالم، وديتها سواء قلت منفعتها إن يجرى عن عض الاشتاء الصلبة أو لم يجرى لأنها بقية للنفقة فقلت ديتها كسائر الأعضاء وليس على من سودها إلا حكومة وهذا مذهب الشافعي قل شيخنا والله جميع من مذهب أحد ما يوافق ظاهر كلامه اظاهر الأخبار وقضاء عمرو قول أكثر أهل العلم ولا يذهب جملها بتدويرها فقلت ديتها على من سودها تدوير الوجه ولم يجب على مثلها أكثر من تلك ديتها كاليد السوداء كالسن البيضاء إذا قلمت ونبت مكانها سوداء أرض فيها فإن القاضي وأصحاب الشافعي سلوا أنها لا تنكح ديتها

(فصل) فإن نبتت أسنان صبي سوداء ثم نثر ثم عادت سوداء فديتها ثمة لأن هذا جنس خاف على هذه الصورة أشبه من خلق أسود الجسم والوجه جيباً وإن نبتت أولاً بيضاء ثم نثر ثم عادت سوداء سئل أهل الخبرة قالوا ليس السوداء لدة ولا مرض فيها كال ديتها وإن قالوا ذلك لرض قتل قائلها تلك ديتها أو حكومة وقد سلم القاضي وأصحاب الشافعي الحكم في هذه الصورة وهو حجة عليهم فيما خافوا فيه ويمثل أن يكون الحكم فيها كانت سوداء من ابتداء خلقه هكذا لأن المرض قد يكون في فيه من ابتداء خلقه فيثبت حكمه في نفس ديتها كما لو كان طارثاً

(فصل) وفي عين الأعور دية كاملة وبذلك قال الزهري ومالك والليث وقادة وإسحاق . وقال مسروق وعبدالله بن منفل والنخعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية لقوله عليه السلام «وفي العين خسون من الأبل» وقول النبي ﷺ «وفي العينين الدية» يقتضي أن لا يجب فيها أكثر من ذلك سواء قلماها واحد أو اثنان في وقت واحد أو في وقتين وقالم الثانية لم عين أعور فوجب عليه دية لوجب فيها دية ونصف ولأن ما ضمن بنصف الدية مع بقاء نظيره ضمن به مع ذهابه كالأذن ويحتل هذا كلام الخري لقوله وفي العين الواحدة نصف الدية لم يفرق

ولنا أن عمر وعثمان وعلياً وابن عمر قضوا في عين الأعور بالدية ولم نعلم لهم في الصحابة مخالفاً فيكون إجماعاً ولأن قلم عين الأعور تنضم إذهب البصر كله فوجب الدية كالأذن أذهب من العينين ودليل ذلك أنه يحصل بها محصل بالعينين فإنه يرى الأشياء البعيدة ويدرك الأشياء المألوفة ويعمل أعمال البصراء ويجوز أن يكون قاضياً وشاعراً ويجزى في الكفارة وفي الأضحية إذا لم تكن العوراء محسوفة فوجب في بصره دية كاملة كذا في العينين فإن قيل فلو صرح هذا لم يجب في ذهاب بصر إحدى العينين نصف الدية لأنه لم ينقص قلنا لا يلزم من وجوب شيء من دية العينين نقص دية الثاني بدليل ما لو جنى عليهما فأحولتا أو عمنشأ أو نقص ضوئها فإنه يجب أرش النقص ولا تنقص

حكومة وهذا هو الصحيح لعدم التقدير فيه وإشاعت قياسه على ما فيه تقدير لأن الأشمل بقيت صورته وهذا لم يبق صورته إنما بقي بعض ما فيه الدية أو أصل ما فيه الدية قلما قطع الذراع بعد قطع الكف والساق بعد قطع القدم فينبغي أن تجب الحكومة فيه وجهاً واحداً لأن إيجاب تلك دية اليد فيه يضي إلى أن يكون الواجب فيه مع بقاء الكف والقدم وهذا بما لو أحداً مع تفاوتها وعدم التمس فيها (مسئلة) (وعنه في ذكر الحمى والعين كالدينه)

أما ذكر العين فأكثر أهل العلم على وجوب الدية فيه لأن في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي الذكر الدية» ولأنه غير مأبوس من جماعه وهو عضو مسلم في نفسه فكلمات دية كذا ذكر الشيخ وذكر القاضي فيه عن أحد روايتين (إحداها) تجب فيه الدية لذلك (والثانية) لا تكمل دية وهو قول قتادة لأن منته الأزال والأحبال والجماع وقد عدم ذلك منه في حال السكال فم تكمل دية كالأش وهذا فارق ذكر الصبي والشيخ واختلفت الرواية في ذكر الحمى فنه فيه دية كاملة وهو قول سعيد ابن عبد العزيز والشافعي وابن المنذر للخبر ولأن منعة الذكر الجماع وهو باق فيه (والثانية) لا يجب فيه وهو قول مسروق والثوري وأبو حنيفة وقادة وإسحاق لا ذكرنا في ذكر العين ولأن المقصد منه تحصيل النسل ولا يوجد ذلك منه فلم تكمل دية كالأش والجماع يذهب في النال بدليل أن البهائم لا تكمل دية كالأش والفرق بين ذكر النتن وذكر الحمى أن الحمى إذا لم يمسك في ذكر النتن أبعد منه في ذكر الحمى والياس من الأزال متحقق في ذكر الحمى دون ذكر النتن

أحسن ما قيل في ذلك ما قاله علي رضي الله عنه أمر بعينه فصصت وأعلى رجلاً بيضة فأطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ثم أمر فخط عند ذلك ثم أمر بعينه فصصت الأخرى وفتحت الصحيح وأعلى رجلاً بيضة فأطلق بها وهو يبصر حتى انتهى بصره ثم خط عند ذلك ثم حول إلى مكان آخر ففعل مثل ذلك فوجدوه سواء فأعنتا بقدر ما نقص من بصره من مال الآخر

قال القاضي وإذا زعم أهل الطب أن بصره يقل إذا بدلت المسافة ويكثر إذا قربت وأمكن هذا في المداغة عمل عليه وبيانه أنهم إذا قلوا إن الرجل إذا كان يبصر إلى مائة ذراع ثم أراد أن يبصر إلى مائتي ذراع احتاج للمائة الثانية إلى ضمني ما يحتاج إليه المائة الأولى من البصر فعلى هذا إذا أبصر بالصحيحة إلى مائتين وأبصر بالعليقة إلى مائة علمنا أنه قد نقص ثلثا بصر عينه فيجب له ثلثا ديتها وهذا لا يكاد ينضبط في الغالب وكل مالا ينضبط فيه حكومة . وإن جنى على عينه فقدرنا أو إذا حولنا أو عمنشأ في ذلك حكومة كما لو ضرب يده فأعوجت . والجناية على الصبي والمعتوه كالجناية على البالغ والماعول وإنما يفرقون في أن البالغ خهم نفسه وأنقص للصبي والمجنون ولها إذا توجهت العين عليهما لم يحلها ولم يخلف الولي عنها فإن بلغ الصبي وأفاق المجنون حلها حينئذ ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله كذبنا

(فصل) وفي لسان الآخر روايتان أيضاً كاليد السلا . وكذلك كل عضو ذهبت منته وبقيت صورته كالرجل السلا . والأصبع والذكر إذا سلا وذكر الحمى والعينين إذا قلنا لا تكمل ديتها وإشياء هذا كله يخرج على روايتين (إحداها) فيه تلك الدية والأخرى حكومة

(فصل) قلما اليد والرجل والأصبع أو السن الزوائد ونحو ذلك فليس فيه إلا حكومة وقال القاضي هو في معنى اليد السلا . فيخرج على الروايتين والذي ذكره شيخنا أصح لأنه لا تقدم في هذا ولا هو في معنى المقدر ولا يصح قياس هذا على العضو الذي ذهبت منته وبقي جماله لأن هذه الزوائد لأجل أنها إما هي شين في الحنفة وعيب يرد به البيع وتنقص بالقيمة فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجلاء؟ ثم لو حصل به جلاء ما لكنه يخالف جمال العضو الذي يحصل به تمام الحنفة ويختلف في حقه اختلافاً كثيراً فوجب فيه الحكومة ويحتل أن لا يجب فيه شيء . لما ذكرنا

(فصل) قد ذكرنا أن في الأصبع الزائدة حكومة وبه قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن زيد بن ثابت أن ذوات دية الأصبع وذكر القاضي أنه قياس المذهب على رواية إيجاب تلك دية اليد في اليد السلا . والأول أصح على ما ذكرنا ولا يصح قياسها على اليد السلا . لما ذكرنا من الفرق بينهما والله أعلم

(فصل) واختلفت الرواية في قطع الذكر دون حنفته وعن قياسه الذي دون حنفته وقطع الكف بد أصابعه فروى أبو طالب عن أحد فيه تلك دية وكذلك شحمة الأذن وعن أحد في ذلك كله

ديتهما بذلك ولأن النقص الحاصل لم يؤثر في تنقيص أحكامه ولا هو مضبوط في ثبوت النقص فلم يؤثر في تنقيص الدية كالذي ذكرنا

(فصل) وإن قلع الأعور عين صحيح نظرنا فإن قلع العين التي لا تأكل عنه الصحيحة أو قلع المائلة للصحيحة خطأ وليس عليه إلا نصف الدية لأن قلع عينه مخالفاً لأن ذلك هو الأصل، وإن قلع المائلة لعينه الصحيحة عدماً فلا قبضاص عليه وعليه دية كاملة وبهذا قال محمد بن المسيب وعطاء ومالك في إحدى روايتيه، وقال في الأخرى عليه نصف الدية ولا قبضاص، وقال الحافون في السنة الأولى: له القصاص لئلا تله تعالى (والعين بالعين) وإن اختار الدية فله نصيب للخبر ولأنه لو قام غيره لم يبر. فيها إلا نصف الدية فلم يجب عليه إلا نصفها كالمعين الأخرى

ولنا أن عور وعيناً قضيا مثل مذهبنا ولا نعرف لها مخالفاً في الصحابة فكان اجراءً

(فصل) وإن قلع الأعور عيني صحيح العينين ليس عليه إلا دية عمداء كان أو خطأ، وذكر القاضي أن قبض المذهب وجوب دينين (إحداهما) في العين التي استحق بها قلع عين الأعور (والأخرى) في الأخرى لأنها عين أعور

والقول الثاني ^{عليه السلام} في العينين الدية ولأنه قلع عيني فلزمه أكثر من الدية كما لو كان أعور صحيحاً لزمه لم يزد على ثبوت منفعة الجنس فليزد على الدية كما لو قطع أذنه وما ذكره القاضي لا يصح لأن

مسئلة (فإذا قلنا لا تسكن الدية في قلع ذكر الخاضعي إن قلع الذكر والاثنين دفعة واحدة أو قطع الذكر ثم قطع الاثنين لزمته ديتان وإن قلع الاثنين ثم قطع الذكر لزمته دية واحدة الاثنين وفي الذكر حكومة أو ثلث الدية)

قال القاضي ونص أحمد على هذا وإن قطع نصف الذكر بالبول فقال أصحابنا فيه نصف الدية والأولى أن يجب الدية كاملة لأنه ذهب بمنفعة الجناح به فوجب الدية كاملة كما لو أشل أو كسر صابه فذهب جماعه وإن قطع قطعة من ممدون المشقة وكان البول يخرج على ما كان عليه وجب بقدر القطعة من جميع الذكر من الدية وإن خرج البول من موضع القلع وجب الأكثر من حصة القطعة من الدية والحكومة أو ثقب ذكره فبادرنا المشقة فصار البول يخرج من انتب فيه حكومتها كذلك

مسئلة (وإن أشل الأنف أو الأذن أو عوجها ففيه حكومة وفي قطع الأشل منها كل الدية) إذا ضرب ابنه مثله ففيه حكومة وإن قطع مقلع بعد ذلك ففيه دية وكذلك الأذن إذا جنى عليها فاستحقت واستحقاقها كشال سائر الأجزاء ففيها حكومة وهذا أحد قول الشافعي وقول في الأخرى في ذلك ديتان وكذلك قوله في الأنف إذا أشل لأن ما جوبت دية بقطعه وجب بسنة كليله والربيل ولنا أن نفع الأذن باق بعد استحشاها وجمالها فإن نفعها جمع الصوت ومنع دخول الماء والحوام

وجوب الدية في إحدى عينيه لا يجمل بالأخرى عين أخرى لأن وجوب الدية بقلع إحدى العينين قضية مخافة للخبر وانقباض صرتها إليها لاجتماع الصحابة عليها فنيا عدماً موضع الإجماع يجب العمل بهما والبقاء عليها فإن كان قطعاً عدماً فاختار القصاص نال من الأقطع عينه لأنه أذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من الذهاب بصره وبنا مبني على ما تقدم من قضاء الصحابة، ولأن عين الأعور تقوم مقام العينين وأكثر أعمال العلم حتى أن له القصاص من العين ونصف الدية للعين الأخرى وهو مقتضى الدليل والله أعلم

(فصل) وإن قطع يد أقطع أو رجل أقطع الرجل فله نصف الدية أو القصاص من مثله لأنه مضو أمكن القصاص من مثله فكل الواجب فيه القصاص أو دية مثله كما لو قطع يده من له أذن واحدة وعن أحد روايات أخرى أن الأولى إن كانت قمت طلاء وأخذ ديتها أو قمت قصاصاً ففيها نصف ديتها وإن قطعت في سبيل الله في الباقية دية كاملة لا مغلط منافع من المضروب جملة وأشبهه قلع عين الأعور والصحيح الأول لأن هذا أحد المضروبين الذين يحصرهما منفعة الجنس لا يقوم مقام المضروبين فوجب فيه دية كاملة كسائر الأعضاء وكما لو كانت الأولى أخذت قصاصاً أو في غير سبيل الله فلا يصح انقباض على عين الأعور لوجوه ثلاثة

(أحدها) أن عين الأعور حصل بها من يحصل بالعينين ولم يختلفا في الحقيقة: الأحكام إلا متفاوتاً يسيراً بخلاف أقطع اليد والرجل

(والثاني) أن عين الأعور لم يختلف الحكم فيها باختلاف صفة ذهاب الأولى وهرباً اختلفاً (الثالث) أن هذا التقدير والتعيين على هذا الوجه أمر لا يصار إليه بمجرد الرأي ولا توقيف

في حاله، وهذا باق بعد شللها فإن قطع أطراف يده شللها ففيها ديتها لأنه قلع إذا نافعها جمالها ونفعها فوجب ديتها كالصحيحة وكما لو قلع عيناً عمياء أو حوالة وكذلك الأنف نفعه جمع الرائحة ومنع وصول الحوام إلى دماغه، وهذا باق بعد شلل بخلاف سائر الأجزاء فإن جنى على الأنف ففوجع أو غزله في فيه حكومتها في بولها حكومتها وكذلك الأذن إذا عوجها أو غير لونها ففيها حكومة كالأنف (فصل) فإن قطع الأنف إلا جلدته بقي معلق بها فلم يلحق بها وأختيج إلى قطع الجلد في فيه دية لأنه قطع جميعه بعضه بالباشرة وبعضه بالسبب فأشبهه ما لو سرى قطع بعضه إلى قطع جميعه وإن رده فالحكم فيه حكومة لأنه لم يبق وإن أباه فزده فالتحيم فقال أبو بكر ليس فيه إلا حكومة كالأذن قبلها وقيل القاضي فيه دية وهو مذهب الشافعي لأنه أبان أنه فزده دية كدله لم يلحقه ولأن ما نسب قد يحد فزده إن صفة اليد التحريم ومن قال قتل أبي بكر منع نجاسة، ووجب إقامته لأن أجزاء الأيدي كجملته بدليل سائر الحيوانات وجعلته طاهرة فكذلك أجزاؤه

مسئلة (وتجب الدية في انف الأختام والمخزوم)

فيه فيصار اليه ولا نظير له فيقاس عليه والمصير اليه يحكم بغير دليل فيجب اطراحه ، وإن قطعت
أذن من قطعت أذنه أو منخر من قطعت منخره لم يجب فيه أكثر من نصف الدية رواية واحدة
لان منفعة كل أذن لا تتلف بالآخرى بخلاف العينين

(مسئلة) قل (وفي الاشارة الاربعة الدية وفي كل واحد منها ربع الدية)

يعني أجتان العينين وهي أربعة في جميعها الدية لان فيها منفعة الجنس وفي كل واحد منها ربع
الدية لان كل ذي عدد زوجي في جميعه الدية نجب في الواحد منها بحصته من الدية كاليدن والاصابع
ومبهدا قل الحسن والشعبي وقادة وأبو هاشم والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن مالك في
جفن العين وججها بالاجتهاد لانه لم يعلم تقديره عن النبي ﷺ والتقدير لا يثبت قياساً
ولنا انها أعضاء فيها جائل ظاهر ونفع كامل قلنا تكن العين وتحفظ ارتقها الحر والبرد وتكون
كالغلق عليها يطبقه اذا شاء وينفتح اذا شاء ولو لاهلا لفتح منظره فوجب فيها الدية كاليدن ولا
نسلم أن التقدير لا يثبت قياساً فاذا ثبت هذا فان في أحداه ربع الدية . وحكي عن الشعبي أنه يجب
في الاعلى ثلثا دية العين وفي الاسفل ثلثها لانه أكثر نفعاً

ولنا أن كل ذي عدد نجب الدية في جميعه نجب بالحصه في الواحد منه كاليدن والاصابع وما
ذكره يثبت بالعين مع اليسرى والاصابع ، وإن قلعت العينين بأشجارهما وجبت ديتان لانهما جنسان

لان اذ اختم لا يجب فيه وإنما العيب في غيره فوجب دية كاف غير الاختم وأما الخزوم
فانغ كمال غير أنه معيب فاشبهه بالضوء المريض ولذلك نجب في اذن الاصم لان الصمم نقص في غير
الاذن فلم يؤثر في ديتها كالمعى لا يؤثر في دية الاجفان وهذا قول الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً
(مسئلة) (وان قطع أفه فذهب شمه وجبت ديتان لان الشم في غير الاذن فلا تدخل دية أحداه
في الآخر وكذلك إذا قطع أذنه فذهب شمه نجب ديتان لان الشم في غير الاذن فهو كاليدن
مع الاجفان والتعلق مع الشفتين)

(مسئلة) (وسائر الاعضاء اذا اذهبها بمنفعتهم لم يجب إلا دية واحدة كاليدن إذا قلمت فذهب
ضوؤها لم يجب إلا دية واحدة)

لان الضوء فيها ومن ذلك سائر الاعضاء إذا اذهبها بمنفعة لم يجب إلا دية واحدة لانها لا تضرها فيها فدخلت
ديته في ديتها ولان منافعتها تابعة لما تذهب بها فوجب دية الضوء دون المنفعة كالوتنه لم يجب إلا دية
(وهذه في دية الشفتين كالشمع في كل شيء كالكلمة والسمع والبصر والشم
واندوق لاختلاف في وجوب الدية بذهب الشمع قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن في الشم
الدية روي ذلك عن عمر وبه قال مجاهد وقادة والثوري والاوزاعي وأهل الشام وأهل العراق ومالك

نجب الدية بكل واحد منها منفرداً فوجب بانالافها جلة ديتان كاليدن والرجلين ، ونجب الدية في
أشجار عين الأعمى لان ذهاب بصره عيب في غير الاجفان فلم ينفع وجوب الدية فيها كذهاب الشم
لا ينفع وجوب الدية في الانف

(فصل) (ونجب في أهداب العينين منفرداً الدية وهو الشعر الذي على الاجفان وفي كل واحد
منها ربعها ومهنا قل أبو حنيفة وقال الشافعي فيه حكمة

ولنا أن فيها جلا ونفاً ففيها تنقي العينين وترد عنها ونحس العين ونحماها فوجب فيها الدية
كلاجتان وان قطع الاجفان باهدابها لم يجب أكثر من دية لان الشعر يزول تبعاً لزوال الاجفان
فلم تفرد بضمان كلاصابع اذا قطع اليد وهي عليها

(مسئلة) قل (وفي الاذنين الدية)

روي ذلك عن عمر وعلي وبه قل عطاء ومجاهد والحسن وقادة والثوري والأوزاعي والشافعي
وأصحاب الرأي ومالك في إحدى الروايتين عنه ، وقل في الأخرى فيها حكمة لان الشعر لم يرد
فيها بتقدير ولا يثبت التقدير بقياس

ولنا أن في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم « وفي الاذنين الدية » ولان عمر وعلياً قضيا

والشافعي وابن المنذر ولا أعلم عن غيرهم خلافهم وقد روي ان النبي ﷺ قال « وفي السمع الدية »
وروي أبو الهيثم عن أبي قلابة ان رجلاً رمى رجلاً بحجرى رأته فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكاحه
فقتل فيه عمر بأربع ديات والرجل حي ولاها حاسة فخص بنفع فكان فيها الدية كما بصره وان ذهب
السمع من إحدى الاذنين وجب نصف الدية كولو ذهب البصر من إحدى الدينين
(مسئلة) (وفي البصر الدية)

لان كل عضو وجبت الدية بذهابها وجبت باذهاب نفعها كاليدين اذا أشاهما وفي ذهاب بصر
احداها نصف الدية كالمثل بدأ واحدة ، وليس في اذهابها بنفعها أكثر من دية واحدة كاليدن ، وان
حني على رأسه جناية ذهب بها بصره فعليه دية لانه ذهب بسبب جنايته وان لم يذهب بها فداواها فذهب
بالداواة فعليه الدية لانه ذهب بسبب قتله

(مسئلة) (وفي الشم الدية)

لانه حاسة فخص بنفعة فكان في ذهابها الدية كسائر الحواس ولا نعلم في هذا خلافاً قال القاضي
في كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ أنه قال « وفي الشم الدية »

(فصل) (وفي الدوق الدية وكذلك قال أبو الخطاب لان الدوق حاسة فاشبهه بالشم وقياس المذهب
(المنفي والشرح الكبير) (٧٥) (الجزء التاسع)

فيها بالدية، فإن قيل فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قضى في الأذن بخمسة عشر بغير آقانا لم يثبت ذلك فله ابن النذر، ولأن ما كان في البدن منه عضوان كان فيها الدية كاليدنين وفي أحدهما نصف الدية بغير خلاف بين القائلين بوجوب الدية فيها، ولأن كل عضون وجبت الدية فيها وجب في أحدهما نصفها كاليدنين، وإن قطع بعض أحدهما وجب بقدر ما قطع من ديتها في نصفها نصف ديتها وفي ردها وعلى هذا الحساب سواء قطع من أذن الأذن أو أسفها أو أختلت في الجال أو لم يخلت كان الأذن والأصابع تختلف في الجال والنفقة وديتها سواء.

وقد روي عن أحمد رحمه الله في شعبة الأذن ثلث الدية والذهب الأول وتجب الدية في أذن الأصم لأن الصمم تنقص في غير الأذن فلم يؤثر في ديتها كالمعي لا يؤثر في دية الأجنان وهذا قول الشافعي ولا أعلم فيه مخالفاً.

(فصل) في جنس على أنه تستحشفت واستحشفتا كمثل سائر الأعضاء ففيها حكومة وهذا أحد قولي الشافعي. وقول في الآخر: في ذلك ديتها لاني ملو جبت ديتيه بقطعه وجبت بشده كاليد والرجل.

ولنا أن نعمه باق وبما استحشفتا وبما جاز أن نذهب الصوت ومنع دخول الماء والطموم في سماحه وهذا باق بعد شلها، فإن قطعها قطع بعد استحشفتا ففيها ديتها لانه قطع أذن فيها جازها ونعمه فوجبت ديتها كالصحيحة وكما لو قطع عينا عمشاء أو حولا.

أه لا دية فيه فإنه لا يختلف في أن لسان الأخرس لا دية فيه، وقد أمس أحد على أن فيه ثلث الدية ولو وجب في الذوق دية لوجت في ذهابه مع ذهاب لسان بطريق الأولى، واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال قد نص الشافعي على وجوب الدية فيه ومنهم من قال لا نص له فيه ومنهم من قال قد نص على أن في لسان الأخرس حكومة وإن ذهب الذوق بذهابه قال شيخنا: والصحيح أن شاء الله أنه لا دية فيه لأن في اجباها على أن لسان الأخرس لا تنكّل الدية فيه إجماعاً على أنها لا تنكّل في ذهاب الذوق بغيره لأن كل عضو لا تنكّل الدية فيه بنفسه لا تنكّل في منفعة دونه كسائر الأعضاء ولا تبرع على هذا القول.

(مسئلة) (وكذلك تجب في السلام واللفل والنبي والاكل والنكاح)

إذا جني عليه نفوس وجبت ديتيه لأن كل ما تلفت الدية بالاله تلفت بإتلاف منفته كاليد (مسئلة) (وفي ذهاب الفل الدية)

ولا نعلم فيه خلافاً روي ذلك عن عمر وزيد رضي الله عنهما وإليه ذهب من بلغنا قوله من الفقهاء. وفي تناب النبي ﷺ لعمر بن حزم وفي الفل الدية ولأنه أكرامه في قدره وأظم الحواس بتماماته يشتر من البهية ويسرف به حقائق المعلومات ويتردى إلى مصالحه ويتق ما يضره ويدخل به في التكليف

(مسئلة) قل (وفي السمع إذا ذهب من الأذنين الدية)

لا خلاف في هذا. قال ابن النذر أجمع عوام أهل العلم على أن في السمع الدية روي ذلك عن عمر وبه قال مجاهد وقادة واشوري والاذن زاعي وأهل الشام وأهل العراق ومالك والشافعي وابن النذر ولا أعلم عن غيرهم خلافاً لهم. وقد روي عن معاذ أن النبي ﷺ قال «وفي السمع الدية» وروى أبو الهيثم عن أبي قلابة أن رجلاً رمى رجلاً بمجر في رأسه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكحته فقضى عمر بأربع ديات والرجل حي، ولأنها حاسة تختص بنفع ذكّن فيها الدية كالبصر، وإن ذهب السمع من إحدى الأذنين وجب نصف الدية كما لو ذهب البصر من إحدى العينين، وإن قطع أذنه فذهب سمعه وجبت ديتان لأن السمع في غيرها فأذهب ما لو قطع أذن عنده فذهب بغيره بخلاف العين إذا قامت فذهب بصره فإن البصر في العين فأشبهه البصر المذهب بقطع اليد.

(فصل) وإن اختلفت في ذهاب سمعه فإنه يتنقل ويصاح به وينظر اضطرابه ويتأمل عند صوت الرعد والأصوات المزججة فإن ظهر منه إزعاج أو انفتاح أو ما يدل على السمع فاقول قول الجني مع يمينه لأن ظهور الامارات يدل على أنه سمع فغابت جنبه اندعي وحلف الجواز أن يكون ما ظهر منه

وعو شرط في ثبوت الولايات وصحة الصرارة وأداء العبادات فكان بإيجاب الدية أحق من بقية الحواس فإن نقص عقله نقصاً معلوماً وجب بقدره.

(فصل) فإن ذهب عقله بحياة لا توجب أرشاً كالاطمة والتخوف ونحو ذلك ففيه الدية لا غير وإن أذهب بجنابة وجب أرشاً كالجرّاح أو قطع نصرو وجبت الدية وأرش الجرح، وهذا قال مالك والشافعي في الجنب، وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم يدخل الأغل منها في الأكثر فإن كانت الدية أكثر من أرش الجرح وجبت وحدها وإن كان أرش الجرح أكثر من أرش الجرح أوجب أرشاً بذهاب عقله وجبت دية الجرح ودخلت دية العقل فيه لأن ذهاب العقل يخل منه منافع الأعضاء فدخل أرشها فيه كالوت.

ولما أن هذه جنابة أذهبت منفعة من غير عاها مع بقاء النفس فلم يدخل أرشها في أرشها فذهب بصره أو سمعه، ولأنه لو جنى على أذنه أو أذنه فذهب سمعه لم يدخل أرشها في دية الأذن والأذن مع قربها منها فهي أولى، وما ذكره لا يصح لانه لو دخل أرش الجرح في دية العقل لم يجب أرشها إذا زاد على دية العقل كما أن دية الأعضاء كلها مع العقل لا يجب أكثر من دية النفس فلا يصح قولهم أن منافع الأعضاء تبطل بذهاب العقل فإن الجحون تضمن منافعها وأعضاءها بذهاب عقلها تضمن منافعها الصحيح وأعضاءه، ولو ذهب منافعها وأعضاءه لم تضمن كالأذن تضمن منافع الميت وأعضاءه وإذا جاز أن تضمن بالجنابة عنها بعد التجديده عليه إثر نكاح البهية عليه كما لو جنى عليه فأذهب سمعه وبصره بجراحة في غير محلها.

صغير أو كبير لأن سائر ما فيه الدية من الأعضاء لا يفتقر الحال فيه بذلك وإن أبق من لحية ولا جمال فيه أو من غيرها من الشعور ففيه وجبان

(أحدهما) يؤخذ بالقسط لأنه محل يجب في بعضه بحصته فأشبه الأذن وما من الأذن (والثاني) تجب الدية كاملة لأنه أذهب المقصود كله فأشبه ما لو أذهب ضوء العينين، ولأن جنايته ربما أوجبت أن اذهب باقي زيادته على التبع على أذهب الكل فتكون جنايته سبباً لأذهب الكل فأوجب دية كل لو ذب بسراية القتل أو كما لو احتاج في دواء شجرة الرأس إلى ما ذهب بضوء عينه.

(فصل) ولا تجب الدية في شيء من هذه الشعور إلا بالذهاب على وجه لا يرجى عوده مثل أن يقبل على رأسه ماء خاراً فتلقت ميت الشعر فيتلع بالكلية بحيث لا يعود، وإن رجي عوده إلى مدة انتظر النيا وإن عاد الشعر قبل أخذ الدية لم تجب فإن عاد بعد أخذها ردها والمذكّر فيه كالذكر في ذهاب السمع والبصر فيما يرجى عوده وفيما لا يرجى

(فصل) ولا قصاص في شيء من هذه الشعور لأن اتلافها إنما يكون للجناية على علمها وهو غير معلوم القدر فلا يمكن المساواة فيه فلا يجب انقصاص فيه

(مسئلة) (وفي الصبر الدية وهو أن يضربه فيصير الوجه إلى جانب)

وأصل الصبر داء يأخذ البصر فيلوي منه عنقه قال الله تعالى (ولا تصبر خدك للثام) أي لا تعرض عنهم بوجهك فكبر أكالة وجه الغير الذي به الصبر، فنجنى على انسان جناية فوج عنقه حتى صار وجهه في جانب فله دية كاملة روي ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال الشافعي: ليس فيه الا حكمة لأنه اذهب جمال من غير منفعة

فإننا ما روي مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال: وفي الصبر الدية ولم يرفله في الصحابة خالف فكان اجابا، ولأنه أذهب الجمال والمنفعة فوجب فيه دية كسائر المنافع، وقولهم لم يذهب منفعة لا يصح فإنه لا يقدر على النظر امامه وانقاه ما يجذره اذا مشى واذا ناله أمر أودحه عدو لم يمكنه العلم به ولا انقاؤه ولا يمكنه لي عنقه ليتعرف ما يريد نظره ويتعرف ما يضره مما يتفهم

(فصل) قال جنى عليه فصار الاثنتان أو اثلاثا عليه شافيا فيه حكمة لأنه لم يذهب بالمنفعة كلها ولا يمكن تقديرها، وإن سار بحيث لا يمكنه ازدياد دفعه بهذا لا يكاد يبق وإن بقي من ذلك ففيه الدية لأنه نقوبت منفعة ليس لها مثل في البدن

(مسئلة) (وفي تسويد الوجه إذا لم يرل الدية وقال الشافعي فيه حكمة) لأنه لا مقدار فيه ولا هو نظير لمقدّر

ولأنه فوت الجمال على السكال فضضته بدبته كما لو قطع أذني الاثم أو أنف الاثتم وقوله ليس

(مسئلة) قال (وفي الشام الدية)

يعني الشم في اتلافه الدية لأنه حاسة تخص بمنفعة فكان فيها الدية كسائر الحواس ولا تعلم في هذا خلافاً، قال القاضي في كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ أنه قال «وفي الشام الدية» ومن ادعى ذهاب شمه اغتسلناه بالروائح الطيبة والنفثة فان شس اللبيب وشكر للمنن فقلول قول الجني مع يمينه، وإن لم يمين منه ذلك فقلول قول الجني عليه كقولهم في اختلافهم في السمع، وإن ادعى الجني عليه نقص شمه فقلول قوله مع يمينه لأنه لا يتوصل إلى معرفة ذلك الا من جهته فقبل قوله فيه كما قبل قول المرأة في انقضاء عدتها بالإقرار، ويجب له من الدية ما يخرجها الحكومة، وإن ذهب شمه ثم عاد قبل أخذ الدية سقطت وإن كان بعد أخذها ردها لأنها تبدأ أنه لم يكن ذهب وإن رجي عوده شمه إلى مدة انتظر النيا، وإن ذهب شمه من أحد منخره فيه نصف الدية كما لو ذهب بصره من إحدى عينيه

(فصل) وفي الألف الدية إذا كان يجمع ماله بغير خلاف بينهم حكاه ابن عبد البر وابن النضر عن من يحفظ عنه من أهل العلم وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ أنه قال «وفي الألف إذا أوعب جديداً الدية» وفي رواية مالك في الموطأ «إذا أوعى جديداً» يعني إذا استوعب واستوصل لأنه عضو فيه جمال

ينظر لمقدّر ممنوع فإنه نظير لقطع الأذنين في ذهاب الجمال بل هو أعظم في ذلك فيكون بإيجاب الدية أولى، وإن زال السواد رد ما أخذته لسواد، لزوال سبب الضمان، فأما أن مفر وجهه أو حرمه ففيه حكمة لأنه لم يذهب بالجمال على السكال

(مسئلة) (وإذا لم يستمسك المانط والبول ففي كل واحد من ذلك دية كاملة)

وجهة ذلك أنه إذا ضرب بطنه لم يستمسك المانط أو اللثانة لم يستمسك البول وجب فيه الدية وهذا قال ابن جريج وأبو ثور وأبو حنيفة ولا نعلم فيه خلافاً إلا أن أبي موسى ذكر في اللثانة رواية أخرى أن فيها ثلث الدية لأنها باطلة تعني كائض المرأة، والصحيح الأول لأن كل واحد من هذين الحالين عضو فيه منفعة كبيرة ليس في البدن مثله فوجب في نقوبت منفعة دية كاملة كسائر الأعضاء المذكورة فإن قيم اللثانة حبس البول وحبس البول المانط منفعة شارباً والتفجع بها كثير الضرر فواهما عظيم فكان في كل واحد منهما الدية كالسمع والبصر، وإن قالت المنعتان بجناية واحدة وجب على الجاني دينان كما لو ذهب سمعه وبصره بجناية واحدة

(مسئلة) (وفي نقص شيء من ذلك أن علم بقدره مثل نقص العقل بأن يجن يوماً ويقيم يوماً أو ذهب بصر إحدى العينين أو قطع إحدى الأذنين) لأن ما يجب فيه الدية واحد مضافاً، وبعضه كالاصابع واليدين

ومنفعة ليس في البدن منه إلا شيء واحد فكانت فيه الدية كاللسان، وإنما الدية في ماله وهو ما
 لأن منه هكذا قل الخليل وغيره لأنه يروى عن مالوس أنه قل كان في كتاب رسول الله ﷺ
 «في الانف إذا أوعب ماله بغيره لا يروى عن مالوس أنه قل كان في كتاب رسول الله ﷺ
 بعضه ففيه بقدره من الدية يمتنع ويصرف قدر ذلك منه كقوله في الانفين، وقدره هذا عن
 عمر بن عبد العزيز والشعبي والشافعي، وإن قطع أحد النخريين ففيه ثلث الدية وفي النخريين ثلثها
 وفي الحاجز بينهما الثلث قل أحد في الوتر»^(١) أثبت وفي الحرم في كل واحد منهما الثلث، وبهذا
 قال إسحاق وهو أحد أصحاب الشافعي لأن الماران يشتمل على ثلاثة أشياء من جنس فوزعت
 الدية على عددها كسائر ما فيه عدد من جنس من البدن والأصابع والأجنان الأربعة، وحكي أبو
 الطغاب وجهاً آخر أن في النخريين الدية وفي الحاجز بينهما حكومة لقول أحد في كل زوجين من
 الإنسان الدية وهذا الوجه الذي لأصحاب الشافعي لأن النخريين ليس في البدن لها ثلث فذهب
 البدن ولأنه يتبع النخريين ذهب الجلال كونه والمنفعة فذهب قطع البدن، فعلى هذا الوجه في قول
 أحد النخريين نصف الدية وإن قطع معه الحاجز ففيه حكومة وإن قطع نصف الحاجز أو أقل
 أو أكثر لم يزد على حكومة وعلى الأول في قول أحد النخريين ونصف الحاجز نصف الدية
 وفي قطع جميعه مع النخريين ثلث الدية، وفي قطع جزء من الحاجز أو أحد النخريين بقدره من ثلث

(١) هي حجاب النخريين

(نقل) وإن نقص الذوق تمها يتقدر بأن لا يدرك أحد المذاق الحس وهي الحلاوة والحوضة
 والمرارة والملوحة والمذوبة قد لم يدرك أحدها وأدرك الباقي ففيه خمس الدية وفي اثنين خساعا
 وفي ثلاث ثلاثة أخساع وإن لم يدرك واحدة فعلى الدية أثنان فيجب الدية في ذهاب الذوق والافيه حكومة
 (مسألة) وفي بعض الكلام الجواب ينقسم على ثمانية وعشرين حرفاً يستبرك ذلك بحروف
 المدجم هي ثمانية وعشرون حرفاً سوى لا فإن خرجها خرج الكلام والالف فهم ناقص من الحروف
 ناقص من الدية بقدره لأن الكلام تم، فيجبها فلذا يجب أن يكون عوضه من الدية كقدره
 من الكلام في الحرف الواحد ربح سبع الدية وفي الحرفين نصف سبعمائة وفي الأربعة سبعمائة وفي
 بين ماخذ على اللسان من الحروف أو نقل لأن كل ماوجب فيه المقدار لم يختلف لاختلاف قدره
 كالأصابع ويحتمل أن قيم الدية على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفوية وهي إباء والميم والفاء
 والواو وودن حروف الحلق الستة المزج والحاء والماء واللين والين، فهذه عثم ثمانية عشر
 حرفاً للسان تقدم دية عليها لأن الدية تجب بقطع اللسان وذهاب هذه الحروف وحدها مع بقائه
 فإذا وجبت الدية فربما يفردها وجب في بعضها بقسطه منها، ففي الواحد نصف سبع الدية
 وفي الاثنين تسعة وفي الثلاثة سبعمائة وهذا قول بعض أصحاب الشافعي، وإن جنى على شفة ذهب بعض
 الحروف وجب فيه بقدره وكذلك إن ذهب بعض حروف الحلق بجنايته، وبذلك أن يجب بقدره من

الدية يتقدر بالمساحة فإن شق الحاجز بين النخريين ففيه حكومة وإن بقي منفرداً للحكومة فيه أكثر
 (فصل) وإن قطع الماران مع انقبضة ففيه الدية في قياس للذهب وهذا مذهب مالك ويحتمل أن
 تجب الدية في الماران وحكومة في انقبضة وعلم مذهب الشافعي لأن الماران وحده موجب الدية فوجب
 الحكومة في الزائد كالوقطع انقبضة وحدها مع قطع لسانه

ولنا قوله عليه السلام «في الانف إذا أوعب جدها الدية» ولأنه عضو واحد فليجب به أكثر
 من دية كالذكر إذا قطع من أصله وما ذكره بيّنل بهذا وبما قد قطع لسانه وقصته لانهما أعضاء
 فلا تدخل دية أحدهما في الآخر، وأما العضو الواحد فلا يبعد أن يجب في جميعه ما يجب في بعضه
 كالذكر يجب في حشمة الدية التي تجب في جميعه وأصابع اليد يجب في اليد من الكوع
 وكذلك أصابع الرجل وفي الثدي كله ما في حلمته فأنما إن قطع الألف وماتحته من اللحم ففي اللحم
 حكومة لأنه ليس من الانف فأنشبهه بالوقطع الذكر واللام الذي تحته

(فصل) فإن ضرب أنفه فأنشبهه ففيه حكومة وإن قطعته قطع بعذلك ففيه دية كما قلنا في الإذن
 وقول الشافعي ههنا كقولنا في الإذن على ما مضى شرعه وتبينه وإن ضرره فموجبه أو غير لونه ففيه

ثمانية وعشرين وجباً واحداً وإن ذهب حرف فمخرج عن كل ما يجب غير أروى الحرف لأن الضمان إنما
 يجب لما تلف وإن ذهب حرف وقيل ملكة حرة آخر كان بقول درهم فصار يقول دهم أو عهم
 أودهم فعليه ضمان الحرف الذاهب لأن ما يبذل لا يقوم مقام الذاهب في القراءة ولا غيرها فإن جنى
 عليه فذهب البدل وجبت دية أيضاً لأنه أصل وإن جنى عليه جان فذهب بعض الحروف وجب عليه
 آخر فذهب بقية الكلام فعلى كل واحد منها بقسطه كالو ذهب الأول يصير إحدى العينين وذهب
 الآخر يصير الأخرى وإن كان النخ من غير جناية عليه فذهب إنسان بكلامه، قال كان ما يؤسأ من
 ذهاب اثنين ففيه بقسط ماذهب من الحروف وإن كان غير ما يؤس من ذوالها كالصبي ففيه الدية الكاملة
 لأن الظاهر ذوالها وكذلك الكبير إذا أكل إزالة لثته بالظلم

(مسألة) (وإن لم يبلغ قدره مثل أن صار مدعوها بزرع مما لا يفرغ ويستوحش إذا خلا فهذا
 لا يمكن تقديره) فيجب فيه ماخرجه الحكومة لأنه لا يفرغ فيه

(مسألة) (إن نقص سمه أو بصره أو شفه أو حصل في كلامه تخمة أو عجلة أو أفافة ففيه
 حكومة لما حصل من النقص والشين ولم تجب الدية)

لأن الثمنه باقية فإن جنى عليه جان آخر فذهب كلامه ففيه الدية كاملة كالو جنى على عينه جان
 فنقصت ثم جنى عليه آخر فذهب بصرها فإن نقص ذوقه نقصاً غير مقدّر بان يحس المذاق كله لأنه
 لا يدركه على الكمال ففيه حكومة كالو نقص بصره أو سمه نقصاً لا يتقدر

حكومة في قولهم جميعا وفي قصه بعد ذلك دية كلمة وان قطعه الاجرة في معلقا بها فلم يلتم واحتمى الى قطعه فنية دية لانه قطع جميعه بعينه بالباشرة وباقية بالسبب فاشبه ما لو سرى قلع بعينه الى قطع جميعه وانت رده فتم فنية حكومة لانه لم يبن وإن اباه فردة فالتح قتال أبو بكر لس فيه الإحكومة كالتي قبلها ، وقول القاضي فيه دية وهذا مذهب الشافعي لانه إبان أنه قلمته دية كما لو لم يلتم ولأن ما بين قد نخص قلمته أن يبينه بعد اتجاها ومن قل يقول أبي بكر منع نجاسته ووجوب إبانته لأن أجزاء الأدمي كجملته بدليل سائر الحيوانات وجملته طاهرة وكذلك أجزاءه.

(فصل) وان قطع أنه ذهب شبه فليله ديتان لأن انشم في غير الألف فلا تدنل دية أحدها في الآخر كالسهم مع الأذن والبسر مع أجنال العينين والنفق مع الشفتين وان قطع أنف الاشم وجبت دية لانه ذلك عيب في غير الألف فاشبه ما ذكرنا

«سنة» قل (وفي اثنتيْن لدية)

لا خلاف بين أهل العلم أن في اثنتيْن الدية وفي كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له رسول الله ﷺ «وفي اثنتيْن الدية» ولانها عضوان ليس في البدن مثلها فيها جمال ظاهر ومنفعة ككلمة فنهج طبق

«مسئلة» (وان نقص شبه أو اغنى قليلا أو تقلت شفته بعض النفاش أو تحرك منه أو ذهب اللين من ندي المرأة ونحو ذلك فنية حكومة) لا ذكر

«مسئلة» (وان قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام اعتبر أكثرها فلو ذهب ربع اللسان ونصف الكلام أو ربع الكلام ونصف اللسان وجب نصف الدية)

إذا قطع بعض لسانه فذهب بعض كلامه فان استويا مثل أن يقطع ربع لسانه فيذهب ربع كلامه وجب ربع الدية بقدر الناقص منها كما لو قطع إحدى عينيه فذهب بصرها وان ذهب من أحدها أكثر من الآخر كان قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه أو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الأكثر وهو نصف الدية في الجانبين لأن كل واحد من اللسان والكلام مضمون بالدية مفردا فإذا انفرد نصفه بالذهب وجب النصف الا ترى أنه لو ذهب نصف الكلام ولم يذهب من اللسان شيء وجب نصف الدية ولو ذهب نصف اللسان ولم يذهب من الكلام شيء وجب نصف الدية

«مسئلة» (وان نضع ربع لسان فذهب نصف الكلام ثم قطع الآخر ببقية المذهب بقية الكلام فلي الأول نصف الدية وعلى الثاني نصفها ويحتل أن يجب عليه نصف الدية وحكومة ربع اللسان) في الدية لانه جزء من النصف الثاني نصف الدية وهذا قول القاضي وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي لأن السالم نصف اللسان وباقية اشل بدليل ذهب نصف الكلام (وإثاني) عليه نصف

على الفم بقيانه ما يؤذنه ويستران الأسنان وردان الريق وينفخ بهما ويتم بها الكلام فان فيها بعض مخارج الحروف فجب فيها الدية كاليدن والجبين وظاهر المذهب أن في كل واحد منهما نصف الدية ، وروي هذا عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما وإليه ذهب أكثر الفقهاء وروي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى أن في العليا ثلث الدية وفي السفلى الثلثين ، لأن هذا يروى عن زيد بن ثابت وبه قل سعيد بن المسيب والإمام ، ولأن المنفعة بها أعظم لانها التي تدور وتنحرف وتحفظ الريق والغذاء والعليا ساكنة لا حركة فيها .

ولنا قول أبي بكر وعلي رضي الله عنهما ، ولأن كل شيتين وجبت فبها الدية وجب في أحدها نصفها كإثر الاعضاء ، ولأن كل ذي عدد وجبت فيه الدية سوى بين بهما كالأصابع والأسنان ولا اعتبار بزيادة النفع بدليل ما ذكرنا من الأصل

(فصل) فان ضربهما فأشبهما وجبت ديتهم لانه أنفقت منفعتهم فوجبت ديتهم كما لو أشل يده وان تقلدتا فلم تطبقا على الأسنان أو استرختا فصارتا لا تفصلان عن الأسنان ففنيهما الدية لانه اعتزل منفعتهم وجرهما وإن تقلستا بعض التماس وجبت الحكومة لأن منافعهما لم ينهل بالكية

(فصل) (حد الشفة السفلى من أسفل ما يجافي عن الأسنان والشفة مما ارتفع عن جلد الذقن وحد العليا من فوق ما يجافي عن الأسنان والشفة إلى اتصاله بالشرخين والحاجز، وحدها طولا طول الفم الى حاشية الشدقين وليست حاشية الشدقين منها

الدية وحكومة للربع الاشل لانه لو كان جميعه اشل لكنت فيه حكومة أو ثلث الدية فإذا كان بعضه اشل ففي ذلك البض حكومة أيضاً (والثالث) عليه ثلاثة أرباع الدية وهذا الوجه الثاني لاصحاب الشافعي لانه قطع ثلاثة أرباع لسانه فذهب نصف كلامه فوجب عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو قطع أولا ولا يصح القول بأن يذهب أحد لأن العضو متى كان فيه بعض النفع لم يكن بعضه أشل كالعين إذا كان بصرها ضيفا واليد إذا كان بطشها ضيفا

(فصل) وان قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه عليه نصف دية وان قطع الآخر ببقية فنية ثلاثة أرباع الدية وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي ، الآخر عليه نصف الدية لانه لم يقطع إلا نصف لسانه ولأنه ذهب ثلاثة أرباع الكلام فزمت ثلاثة أرباع دية كما لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام بقطع نصف اللسان في الأول ولا له ذهب ثلاثة أرباع الكلام مع بقاء اللسان لانه ثلاثة أرباع الدية فلان يجب بقطع نصف اللسان أولى ولو لم يقطع الثاني نصف اللسان حتى عليه جاية أذهب بقية كلامه مع بقاء لسانه لكان عليه ثلاثة أرباع دية لانه ذهب ثلاثة أرباع ما فيه الدية فكان عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو حتى على صحيح فذهب ثلاثة أرباع كلامه مع بقاء لسانه (فصل) (إذا قطع بعض لسانه عدا فاقصص الجني عليه من مثل ما جنى عليه فذهب من كلام الجاني

(مسئلة) قال (وفي اللسان المتكلم به الدية)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في لسان الناطق وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه ذل أهل المدينة وأهل الكوفة وأصحاب الرأي وأصحاب الحديث وغيرهم وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي اللسان الدية» ولأن فيه جلالاً ومنفعة فأنشبهه الألف فأما الجلال فقد روي أن النبي ﷺ سئل عن الجال فقال «في اللسان» ويقال جمال الرجل في لسانه والمرء باصغري قلبه ولسانه ويقال ما الإنسان لولا اللسان إلا صورة مثله أو بهيمة مهمل وأما النفع فإن به تبلغ الأغراض وتستخلص الحقوق وتدفع الآفات وتقضي به الحاجات وتم العبادات في القراءة والذكر والشكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعلم والدلالة على الحق المبين والصراف للقيم وبه يذوق العلماء ويستعين في مضغ وتقلبه وتنقية الثمر وتنظيفه فهو أعظم الأعضاء نفعاً وأتمها جمالاً فيجيب الدية في غيره تنبيه على إيجابها فيه وإتمامها في الدية في لسان الناطق فإن كان أخسر لم تجب فيه دية كاملة بغير خلاف للذهب نفعه المقصود منه كاليد الشلاء واليمن القائمة.

(فصل) وفي الكلام الدية فإذا جنى عليه فخرس وجبت دية، لأن كل ما تملكت الدية بالآلاف تعلقت بالآلاف منفعت كاليد فأن جنى عليه فأذهب ذوقه فقال أبو الخطاب فيه الدية لأن الذوق

مثل ما ذهب من الكلام المجني عليه أو أكثر فقد استوفى حقه ولا شيء في الزائد من سرابة القود وهي غير مضمونة وإن ذهب أقل فله تنصص دية ما بقي لأنه لم يستوف بدله

(فصل) إذا كان لسانه طرفان قطع أحدهما فذهب كلامه ففيه الدية لأن ذهاب الكلام بغيره يوجب الدية وإن ذهب بعض الكلام نظرت فإن كان الطرفان متساويين وكان ما قطع بقدر ما ذهب من الكلام وجب فإن كان أحدهما أكثر وجب الأكثر على ما مضى وإن لم يذهب من الكلام شيء وجب بقدر ما ذهب من اللسان من الدية وإن كان أحدهما منحرفاً عن سمت اللسان فهو خلفة زائدة وفيه حكومة وإن قطع جميع اللسان وجبت الدية من غير زيادة سواء كان الطرفان متساويين أو مختلفين وقال القاضي إن كانا متساويين ففيها الدية وإن كان أحدهما منحرفاً عن سمت اللسان وجبت الدية وحكومة في الخلفة الزائدة

ولأن هذه الزيادة عيب وتنقص يرد بها المبيع وينقص من ثمنه فلم يجب فيها شيء كالمسألة في اليد وروى ما عدا أقولان إلى شيء واحد لأن الحكومة لا يخرج بها شيء إذا كانت الزيادة عيباً (وإن دفع لسانه المذهب نطقه وذوقه لم يجب إلا لاديه لأن ذهابه بقاء اللسان وجبت دية وإن دفع لسانه فذهب كلامه وذوقه ففيه ديتان وإن قطع لسانه فذهب ما لم يجب إلا

حاسة فأشبهه الشم، وقياس الذهب أنه لاديه فيه فانه لا يختلف في أن لسان الأخرس لا تجب فيه الدية، وقد نص أحد رحمه الله على أن فيه ثلث الدية ولو وجب في الذوق دية لوجب في ذهابه مع ذهاب اللسان بطريق الأولى واختار أصحاب الشافعي فمنهم من قال قد نص الشافعي على وجوب الدية فيه ومنهم من قال لا نص له فيه ومنهم من قال قد نص على أن فيه لسان الأخر حكومة وإن ذهب الذوق فذهبها والصحيح أن شاملاً أنه لاديه فيه لأن في إجماعهم على أن لسان الأخرس لا تنكّل الدية في إجماعهم على أنها لا تنكّل في ذهاب الذوق بغيره لأن كل عضو لا تنكّل الدية فيه بمنفعتها لا تنكّل بمنفعتها دون كسائر الأعضاء ولا تفريع على هذا القول فاما على الأول فإذا ذهب ذوقه كله ففيه دية كاملة، وإن نقص تنصص غير مقدر بأن يحس المذاق كله إلا أنه لا يدركه على الكمال ففيه حكومة كما لو نقص بصره تنصص لا يتقدر وإن كان نفعاً يتقدر بأن لا يدرك بأحد المذاق الحس وهي الحلاوة والمرارة والحوضة والمالحة والمذوبة ويدرك بالباقي ففيه خمس الدية وفي اثنين خساها وفي ثلاث ثلاثة أخاها وبأن لم يدرك بواحدة ونقص الباقي فله خمس الدية وحكومة لنقص الباقي، وإن قطع لسان أخسر فذهب ذوقه ففيه الدية لآلافه الذوق وإن جنى على لسان ناطق فأذهب كلامه وذوقه ففيه ديتان وإن قطعته فذهبها مع ذوقه واحدة لأنهم ما يذهبها بغير ذوقها فوجب دية دون ديتان كما لو قتل انساناً لم تجب إلا دية واحدة ولو ذهب مناهمه مع بقائه ففي كل منفعة دية

دية واحدة لأنها ذهبت مناهمه مع بقائه ففي كل منفعة دية

(فصل) فإن جنى على لسانه فذهب كلامه أو ذوقه ثم عاد لم تجب الدية لانتان شيئاً أنه لم يذهب ولو ذهب لم يعد وإن كان قد قبض الدية ردها وإن قطع لسانه فعاد لم تجب الدية وإن كان قد أخذها ردها قاله أبو بكر وظاهر مذهب الشافعي أنه لا يرد لأن الانتان لم يجز بعوده واختصاص هذا بعوده يدل على أنها حبة مجددة

ولأنه عاد ما وجبت فيه الدية فوجب رد الدية كاللسان وسائر ما يهود وإن قطع انسان نصف لسانه فذهب كلامه كله ثم قطع آخر بقرته فماد كلامه لم يجب رد الدية لأن الكلام الذي كان اللسان قد ذهب ولم يعد إلى اللسان وإعنا عاد في محل آخر بخلاف التي قبلها وإن قطع لسانه فذهب كلامه ثم عاد اللسان دون الكلام لم يرد الدية لأنه قد ذهب ما تجب الدية فيه بانفراده وإن عاد كلامه دون لسانه لم يرد ما أيضاً لذلك

(مسئلة) (وإن كسر جلبه فذهب منه ونكاحه ففيه ديتان لأجل ذهاب الشيء والجماع)

ومن أعديها دية واحدة لأنها تنع عضو واحد فوجب فيها أكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب نطقه وذوقه

(فصل) وان ذهب بعض الكلام وجب من الدية بقدر ما ذهب يعتبر ذلك بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرة سوى لا فان خرجها مخرج اللام والالف فمما نقص من الحروف وجب من الدية بقدره لان الكلام يتم بجمعها فلذا يجب ان يكون عوضه من الدية كبقدره من الكلام في الحرف الواحد ربع سبع الدية، وفي الحرفين نصف سبعها، وفي الاربعة سبعا والافرق بين ماخذ من الحروف على اتقان وما نقل لان ما وجب فيه المتندر لم يختلف لاختلاف قدره كالاصابع، ويحتمل ان تقدم الدية على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفة وهي أربعة الياء والميم والفاء والواو دون حروف الخلق الدية الحزمة والهاء والحاء والعين والفتحة فبده عشرة في ثمانية عشر حرة للسان تقدم دية عليا لان الدية يجب بقدر العلم الانسان وذهاب هذه الحروف وحدها مع بقائه فاذا وجبت الدية فبا بقدرها وجب في ذهب بقدره منها في الواحد نصف سبع الدية وفي الاثنين تسعها وفي الثلاثة سدسها وهذا قول بعض اصحاب الشافعي، وان جنى على شفته فذهب بعض الحروف وجب فيه بقدره وكذلك ان ذهب بعض حروف الخلق بجمايته وينبغي ان تجب بقدره من الثمانية والعشرين وجها واحدا وان ذهب حرف فحذف عن كلمة لا يجب غير اوش الحرف لان الضمان انما يجب لما نكث، وان ذهب حرف فابذل مكانه حرفا آخر كما يقول درهم فصار يقول دهم اودعهم اودعهم ضان الحرف المذهب لان ما تبدل لا يقيم مقام المذهب

مسئلة (وان اخذنا في نفس ستمه وبصر قائله قول الحبي عليه مع بينه)

لان ذلك لا يعرف الا من جهته فيحذف الحاكم ويوجب حكمه

(فصل) فان ادعى ان احى غيره نفس ضرر ما عسبت المريضة والاطقت الصبيحة ونصب له شخص وباعده منه فكما قال قد رأيت وصف لونه علم صدقه حتى ينهي فاذا انتهت رؤيته علم وضها ثم تشد الصبيحة وتشد المريضة ونصب له شخص ثم يذهب حتى تنتهي رؤيته ثم يدار الشخص الى جانب آخر فيصنعه به مثل ذلك ثم يزل عنه المسافين وتذرعان ويقابل بينهما فان كانا سواء فقد صدق وبطل حكمه بين مسافة رؤية البالية والصبيحة وبمعكم له من الدية بقدر ما بينها وان اختلفت المسافات فقد كذب وزعم انه قصر مسافة المريضة لكثير او واجب له فردد حتى تسوى المسافة بين الجانبين والاصل في هذا ما روي عن علي رضي الله عنه قال ان المتندر احسن ما بيل في ذلك ما قاله علي امر بينه فصعبت واعطى رجلا ريضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ثم امر بخلط عند ذلك ثم امر بنيه الاخرى فصعبت وفتحت الصبيحة وانطلق رجلا ريضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ثم خط عند ذلك ثم حول الى مكان آخر ففعل مثل ذلك فوجدوه سراها فاعطاه بقدر ما نقص من بصره من مال الاخر قال القاضي واذا زعم اهل الطب ان بصره يقل اذا بعدت المسافة وبكثير اذا قربت واسكن هذا في المذاعة عمل عليه وبيانه انهم اذا قالوا ان الرجل اذا كان يصير الى مائة ذراع ثم اراد ان يصير

في اقترابه ولا غيرها فان جنى عليه فذهب البدل وجبت دية ايضا لانه اصل وان لم يذهب شيء من الكلام لكن حصلت فيه عجة او تشمة او فاقة فعليه حكومة لما حصل من انتقص واثنين ولم تجب الدية لان التشمة باقية وان جنى عليه جان آخر فذهب كلامه فيه الدية كاملة كما لو جنى على عينه جان فمشت ثم جنى عليها آخر فذهب بعصرها، وان اذهب الاول بعض الحروف وذهب الثاني بقية الكلام فمضى كل واحد منهما بقسطه كما لو ذهب الاول بعصر إحدى العينين وذهب الآخر بعصر الاخرى وان كان الثلث من غير جناية عليه فذهب انسان بكلامه كله فان كان ما يوسا من زوال الثلثة ففيه بقسط ما ذهب من الحروف وان كان غير ما يوسا من ذوالها كالصبي فيه الدية كاملة لان انظر زوالها وكذلك الكبير اذا امك ازالة لثنته بالثمن

(فصل) ادا فم بعض لسانه فذهب بعض كلامه فان استويا مثل ان يتقطع ربع لسانه فذهب ربع كلامه وجب ربع الدية بقدر المذهب مذهباً كما لو قلع إحدى عينيه فذهب بعصرها، وان ذهب من أحدها اكثر من الاخر كان قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه او قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الاكثر وهو نصف الدية في الاخرين لان كل واحد من اللسان والكلام مضمون بالدية متزداً فاذا انفرد نصفه بالذهب وجب النصف الاخرى انه لو ذهب نصف الكلام ولم يذهب من اللسان شيء وجب نصف الدية ولو ذهب نصف اللسان ولم يذهب من الكلام شيء وجب

الى مائتي ذراع احتاج المائة الثانية الى ضمن ما يحتاج اليه لغاية الاولى من البصر قبل هذا ما يصير بالصبيحة الى مائتين وأبصر بالبالية الى مائة لغاية قد نفس ثنا بصر عينه فيجب له ثنا ديتها قال شيخنا وهذا لا يكاد يضبط في الغالب بكل مالا يضبط فيه حكومة وان جنى على عينيه فتدبراً وأحوالنا أو عشتا في ذلك حكومة كما لو ضرب يده فاعوجت الجبابة على الصبي والمجنون كالجبابة على البالغ والماعول لكن يفرقان في ان البالغ الماعول خصم نفسه والجرحم الصبي والمجنون ولهما قال توجب لعين عليهما ما يحفظا ولم يوجب الولي عليهما فان بلغ الصبي والفق المجنون حلقاً حبيذاً ومذهب الشافعي في هذا الفصل كما ذكرنا

(فصل) فان ادعى المحي عليه نقصا في ستم أحد اذنيه سدداً للبالية واطنقا للصبيحة وأفا من يصح بمجده وهو متابع الى جنب يقول اني لا أسمع قال ذلك غير عليه الصوت والكلام فان كان له يسمع والا فقد كذب فاذا انتهى الى آخر سمائه ذورت المسافة ودبت الصبيحة واطنقت المريضة وحدثه دوس يتباعد حتى يزل في لا أسمع قال ذلك غير عليه الكلام فان تفرقت صفته لم يزل قوله وان لم تنبهر صفته حلف وقبل قوله وتمسح المسافات وينظر الى أقصى البلية فيجب بقدره فان قل اني اسمع الى راي لا أسمع الحبي هذا لا يمكن تقديره فيجب فيه حكومة

(فصل) فان قال أهل الحيرة انه برجر عود ستمه الى مدة نظر الباز ان يكن لذلك غاية لم ينظر

في لسان الاخرس، وان كبر فقص بعض الحروف وجب فيه بقدر ما ذهب من الحروف لاننا تبينا أنه كان ناطقا، وان كان قد بلغ الى حد يتحرك بالكلام وغيره فلم يتحرك فقلعه قطع ولا دية فيه لان الظاهر انه لو كان صحيحا لتحرك وان لم يبلغ الى حد يتحرك ففيه الدية لأن الظاهر سلامته، وان قطع لسان كبير وادعى أنه كان اخرس ففيه مثل ما ذكرنا فيما إذا اختلفا في شال العضو القلعوا على ما ذكرناه فيما مضى

(فصل) وان جنى عليه فذهب كلامه أو ذوقه ثم عاد لمحبب الدية لاننا تبينا أنه لم يذهب ولو ذهب لم يعد وان كان قد اخذ الدية ردها وان قطع لسانه فعاد لمحبب الدية ايضا وان كان قد اخذها ردها فله أبو بكر وظاهر مذهب الشافعي أنه لا يرد الدية لان المادة لم يتغير بموده واختصاص هذا بموده يدل على أنه هبة بمجدة

ولنا انه عاد ما وجبت فيه الدية فوجب رد الدية كالاستان وسائر ما يمود وان قطع انسان نصف لسانه فذهب كلامه كله ثم قطع آخر بقية فماد كلامه لم يجب رد الدية لان الكلام الذي كان باللسان قد ذهب ولم يعد الى اللسان وانما عاد في محل آخر بخلاف التي قبلها، وان قطع لسانه فذهب كلامه ثم عاد اللسان دون الكلام لم يرد الدية لانه قد ذهب ما يجب الدية فيه بافراده وان عاد كلامه دون لسانه لم يردا أيضا لذلك

﴿مسئلة﴾ (ولا تجب دية سن ولا ظفر ولا منغمة حتى يئس من عودها)

لان ذلك ما يعود فلا يجب شيء مع احتمال العود كالشر وانما يعرف ذلك بقول عدلين من أهل الخبرة انها لا تعود ابدا

﴿مسئلة﴾ (فلو قطع سن كبير أو ظفرا ثم نبت أو رده فالتحم فلم تجب الدية)

نص أحمد في السن على ذلك في رواية جعفر بن محمد وهو قول أبي بكر والظفر في منغمة وقال القاضي تجب ديتها وهو مذهب الشافعي وقد ذكرنا توجيههما فيما إذا قطع انفه فردة فالتحم فلي قول أبي بكر يجب عليه حكومة لنقصها ان نقصت وضمتها ان ضمت وان قلها قلع بعد ذلك وجبت ديتها لانها ذات جلال ومنغمة فوجبت ديتها كما لو لم تنقطع، وعلى قول القاضي يئسني حكمها على وجوب قلعها فان قلنا يجب فلا شيء على قلعها لانه قد أحسن بقلع ما يجب قلعها وان قلنا لا يجب قلعها احتمل ان تؤخذ ديتها لما ذكرنا واحتمل ان لا تؤخذ ديتها لانه قد وجبت له ديتها مره فلا تجب ثانية ونكس فيها حكومة، اما ان جعل مكنتها سنا أخرى أو سن حيوان أو غيرها فثبتت وجبت ديتها وجها واحدا لان سنها ذهبت بالكسبة فوجبت ديتها كما لو لم يجعل مكنتها سينا، وان نقصت هذه الثانية لم تجب ديتها لانها ليست سنا ولا هي من بس ولكن يجب فيها حكومة لانها جناية ازال جلاله ومنغمة فذهب ما لو خالط جرحه بخيط فالتحم قلعها انسان فالتحم

(فصل) واذا كان للسان طرفان قطع أحدهما فذهب كلامه ففيه الدية لان ذهب الكلام بمفرده يوجب الدية وان ذهب بعض الكلام نظرت فان كان الطرفان متساويين وكان ما قطعه بقدر ما ذهب من الكلام وجب وان كان أحدهما أكبر وجب الأكبر كقوله ماضى، وان لم يذهب من الكلام شيء وجب بقدر ما ذهب من اللسان من الدية وان كان أحدهما منحرفا عن سمت اللسان فهو خاتمة الدية وفيه حكومة وان قطع جميع اللسان وجبت الدية، من غير زيادة سواء كان الطرفان متساويين أو مختلفين وقال القاضي ان كانا متساويين ففيهما الدية وان كان أحدهما منحرفا عن سمت اللسان وجبت الدية وحكومة في الخلة الزائدة

ولنا أن هذه الزيادة عيب ونقص يرد بها البيع وينقص من ثمنه فلم يجب فيها شيء كالحكمة في اليد وربما عاد القولان إلى شيء واحد لان الحكومة لا يخرج بها شيء إذا كانت الزيادة عيبا ﴿مسئلة﴾ قال (وفي كل سن خمس من الابل إذا قامت عن قدر أنثر والاضراس والانياب كالاستان)

لانهم بين أهل العلم خلافا في أن دية الاستان خمس خمس في كل سن، وقد روي ذلك عن عمر المرح وزال اتعاهم، ويحتمل أن لا يجب شيء لانه زال ما ليس من بدنه فذهب ما لو قلع انث الذهب الذي جعله المجدوع مكان انفه، والاول أولى لان هذا كان قد التحم بخلاف انث الذهب فانه يمكن اعادته كما كان وهذا اذا اعاده قد لا يلتحم

﴿مسئلة﴾ (وان ذهب سمنه أو بصره أو شمه أو ذوقه أو عقله ثم عاد سقطت دية)

زوال سببها وان كان قد اخذها ردها لاننا تبينا انه اخذها بغير حق

﴿مسئلة﴾ (وان عاد ناقصا أو عادت السن أو الظفر قصيرا أو متغيرا فله أورش نقصه)

لانه نقص حصل بجنايته أشبه ما لو نقصه مع بقائه

﴿مسئلة﴾ (وان قلع سنا صغيرا ونبت من عودها وجبت ديتها)

لانه إذا ذهب بجنايته اذهب ما مستورا فوجبت ديتها كسن الكبير وقال القاضي فيها حكومة لان العادة عودها فلم تكمل ديتها كالشر، والصحيح الاول لان الشر لو لم يمدوجبت دية مع ان المادة عوده ﴿مسئلة﴾ (وعنه في الظفر اذا نبت على صفته خمسة دنائير وان نبت متغيرا عشرة)

وانتقديرات بابها التوقيف ولا نعلم فيه توقيفا والقياس انه لا شيء فيه اذا عاد على صفته وإن ثبت متغيرا ففيه حكومة

﴿مسئلة﴾ (وان مات المجني عليه فادعى الجاني عود ما ذهبه فانكر الولي فقول قوله)

لان الاصل عدم العود، وان حتى على سنها اثنان فاختار له قول المجني عليه في قدر ما تلفت كل واحد منهما لان ذلك لا يعرف الا من جهته فذهب ما لو ادعى نقص سمنه او بصره

ابن الخطاب وابن عباس ومعاوية وسعيد بن المسيب وعروة وطاوس والزهري وقادة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ «في السن خمس من الابل» رواه النسائي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال «في الانسان خمس خصال» رواد أبو داود، فأما الاضراس والانياب فأكثر أهل العلم على أنها مثل الانسان منهم عروة وطاوس وقادة والزهري ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وروى ذلك عن ابن عباس ومعاوية وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الاضراس ببيعير ببيعير وعن سعيد بن المسيب أنه قال لو كنت أنا لجلعت في الاضراس ببيعير ببيعير فذلك الدية سواء، وروى ذلك مالك في موطنه وعن عطاء نحوه، وحكي عن أحمد رواية أن في جميع الانسان والاضراس الدية فتيمن حل هذه الرواية على مثل قول سعيد للاجماع على أن في كل سن خمساً من الابل وورد الحديث به فيكون في الانسان ستون بيعيراً، لأن فيه اثني عشر سنّاً أربع ثمانية وأربع ربايعات وأربعة أنياب فيها خمس خمس وفيه عشرون ضرساً في كل جانب عشرة خمسة من فوق وخمسة من أسفل فيكون فيها أربعون بيعيراً في كل ضرس ببيعير فذلك الدية وحجة من قال هذا أنه ذودعجب في الدية فلم يزد دية على دية الانسان كالاصابع والاجفان وسائر مافي البدن ولأنها تشتمل على منفعة جنس فلم يزد ديتها على الدية كسائر منافع الجنس ولأن

(نصل) قال رضي الله عنه (وفي كل واحد من الشهور الاربعة الدية وهي شمر الرأس والاجية والحاجبين وأهداب العينين)

وهذا قال أبو حنيفة والثوري وعن أوجب في الحاجبين الدية سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقادة وروى عن علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أنها قالوا في الشعر الدية وقال مالك والشافعي فيه حكومة واختاره ابن النذر لأنه آلاف جال من غير منفعة فلم يجز فيه الدية كاليد الشلاء والعين القائمة

ولأنه أذهب بالجل على الكال فوجب فيه دية كاملة كأذن الاصم وأنت الأختام وقولم لافضة فيه موع فإن الحاجب يرد البرق عن العين ويفرقه وهذب العين يرد عنها ويصونها فجرى مجرى اجفانها وما ذكره ينتقض بالاصل الذي قلنا عليه وتايد الشلاء ليس جالها كاملاً

(مسئلة) (وفي كل حاجب نصفها وفي كل هذب ربهما)

وجملة ذلك أن في إحدى الحاجبين نصف الدية لأن كل شيئ فيها الدية في أحدهما نصفها كاليد بن وفي كل هذب ربهما لأن الدية إذ وجبت في أربعة أشياء وجب في كل واحد ربهما كالاجفان

(مسئلة) (وفي بعض ذلك بقسط من الدية بقدر المساحة كالاذنين ومارن الاث ولا فرق في هذه الشهور بين كونها كثيفة أو خفيفة جملة أو قبيحة أو كونها من دغير أو كبير) لأن سائر مافي الدية من الاعضاء لا تفرق الحال فيه بذلك

الاضراس تخص بالمنفعة دون الجال والانسان فيها منفعة وجال فاختلغا في الارش.

ولنا ما روى أبو داود بسنده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال «الاصابع سواء والانسان سواء الثنية والضرس سواء هذوه هذوه سواء» وهذا نص وقوله في الاحاديث المتقدمة «في الانسان خمس خصال» ولم يفصل بدخل في عمومها الاضراس لأنها أسنان ولأن كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون النافع كالاصابع لاجناب الثنتين وقد أوجبنا ابن عباس إلى هذا فقال لا اعتبرها بالاصابع فأما ما ذكره من المعنى فلا بد من مخالفة القياس فيه فمن ذهب إلى قولنا خالف المعنى الذي ذكره ومن ذهب إلى قولهم خالف التسوية الثابتة بقياس سائر الاعضاء من جنس واحد فكان ما ذكرناه مع موافقة الاخبار وقول أكثر أهل العلم أن قول عمر إن في كل ضرس ببيعيراً فيخالف القياسين جميعاً والاخبار فإنه لا يوجب الدية الكلمة وإنما يوجب ثمانين بيعيراً ويخالف بين الاعضاء المتجانسة، وإنما يجب هذا الضمان في سن من قد ثمر وهو الذي أبدل أسنانه وبلغ حداً إذا قُتلت منه لم يعد بدلها، يقال ثمر وأثمر واتفر إذا كان كذلك، فما سن الصبي الذي لم يثمر فلا يجب بتمامها في الحال شيء هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافاً وذلك لأن المادة ترد منه فلا يجب فيها في الحال شيء، كنتف شره لكن ينظر عودها فإن مضت مدة يئس من عودها وجبت ديتها قال أحمد يترقت سنة لأنه الغالب في نباتها.

(مسئلة) (وأما تجب دية إذا أزاله على وجه لا يود)

مثل أن يقلب على رأسه ماء حاراً فيتأثت شبت الشعر ينقطع بالكفة بحيث لا يعود وإن رجي هوده إلى مدة انظر إليها

(مسئلة) (فإن عاد سقطت الدية)

انقطع قبل أخذ الدية لم تجب فإن عاد بعد أخذها ردّها والحكم فيه كالحكم في ذهاب السمع والبصر فيما يرجس عوده وما لا يرجس

(مسئلة) (وإن بقي من لحية ما لاجال فيه أو من غيره من الشهور ففيه وجان)

(أحدهما) يؤخذ بالقسط لأنه لا محل يجب في بعضه بحيث فاشبه الاذن ومارن الاث (والثاني) تجب الدية كاملة لأنه أذهب المقصود كله فاشبه ما لو أذهب ضو العينين ولأن جانباً ربما أحوجت إلى اذهاب الباقي فإيدته في القبح على ذهاب السكت فتكون جانباً سبباً لذهاب السكت فأوجب دية كالأ ذهاب سبباً للقتل أو كالأ اجتناب في دواء شعبة الرأس الما ماذب خوه عنه

(مسئلة) (ولا قصاص في شيء من هذه الشهور)

لأنها إنما تكون ما لم يبق على جوارحه وهو معلوم المقدار ولا يمكن المساواة فيه فإوجب القصاص فيه

(مسئلة) (وإن قلع الجفن يرد به لم يجب إلا دية الجفن)

لأن الشهور ترول بما لزوال الاجفان فلم يجب فيه شيء كالاصابع إذا قطع الكف وهي عليه

وقال القاضي اذا سقطت أختها ولم تد هي أخذت الدية وإن ثبت مكنتها أخرى لم تجب ديتها كما لو نفث شره فداد مثله لكن إن عادت قصيرة أو مشوهة ففيها حكومة لان الظاهر أن ذلك سبب الحماية عليها فإن أمكن تقدير نقصها عن نظيرتها ففيها من ديتها بقدر ناقص، وكذلك إن مكنت فيها لثة أمكن تقديرها ففيها بقدر مذهب منها كما لو كسر من سنه ذلك اقدر وإن ثبت أكبر من أختها ففيها حكومة لان ذلك عيب وقيل فيها وجه آخر لاني، فيها لان هذا زيادة والصحيح الاول لان ذلك حين حصل بسبب الحماية فأذهب نقصها وإن ثبتت مائة عن صف الانسان بحيث لا يتنفع بها ففيها لان ذلك كذاهاها وإن كانت يتنفع بها ففيها حكومة للشين الحاصلها وتنقص عنها وإن ثبتت صفراء أو جراء أو منهيرة ففيها حكومة لتقص جملها، وإن ثبتت سوداء أو خضراء ففيها روايتان حكاهما القاضي (أحدهما) فيها ديتها (والثانية) فيها حكومة كما لو سودها من غير قلمها، وإن مات الصبي قبل اليأس من عود سنه ففيه وجهان (أحدهما) لا شيء لان الظاهر أنه لو عايش لاددت فلم يجب فيها شيء كما لو نفث شره (والثاني) فيها الدية لأنه قلع سنًا وأيس من سودها فوجب ديتها كما لو مضى زمن تدنو مثله فلم تد، وإن قلع سن من قد شر وجبت ديتها في الحال لان الظاهر أنها لاتعود فن عادت لم تجب

(مسألة) (وإن قلع اثنين بما عليهما من الانسان وجبت ديتها ودية الانسان)

ولم تدخل دية الانسان في التحريم كما تدخل دية الاصابع في اليد لوجوه (أحدها) ان الانسان ليس بمشقة بالبحرين، وإنما هي مفزعة فيها بخلاف الاصابع (الثاني) ان أدمه بقدر دياره عن الآخر بخلاف الاصابع مع الكف فإن اسم اليد يشملها (الثالث) ان البحرين يوحدان منفردين عن الانسان قلما يوحدان قبل وجود الانسان ودية الانسان بخلاف الكف مع الاصابع (مسألة) (وإن قطع كما يصاحبه لم يجب إلا دية الاصابع)

لدخول الجميع في معنى اليد وكما قطع ذكر أعشفت لم يجب إلا دية الحشفة لدخولها في معنى الذكر (مسألة) (وإن قطع كفاهه يرض الاصابع وخل ما حذى الاصابع في ديتها وعاء ارش باقي الكف) لان الاصابع لو كانت سالمة كلها لدخل ارش الكف كما في دية الاصابع وكذلك ما حذى الاصابع سالمة يرضها في ديتها وما ساقط من القطوع ليس له ما يدخل في دية فوجب ارشها كما لو كانت الاصابع كلها مقطوعة

(مسألة) (وإن قطع أخته بظفرها فاقص عليه لإداتها) كما لو قطع كفها صابها أو قطع جفأ بدمه (فصل) وفي عين الاور دية كاملة نص عليه وبذلك نال الزهري ومالك والشافعي وقناد وإسحاق وقال مسروق وعبد الله بن مغفل والنخعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية لقوله عليه

الدية وإن كان قد أخذها ردها. وبهذا قال أصحاب الرأي، وقال مالك: لا يرد شيئاً لان العادة أنها تعود ففي عادت كانت هبة من الله تعالى مجدة فلا يسقط بذلك ما وجب له بقلع سنه وعن الشافعي كالذهبين

ولنا انه عادله في مكنتها مثل التي قلعت فلم يجب له شيء كالذي لم يشتر، وإن عادت ناقصة أو مشوهة ففيها حكم سن الصغير إذا عادت على ما ذكرناه ولو قلع سن من ثمن لم يشتر فضت مدة بيعش من عودها وحكم بوجوب الدية فعادت بسد ذلك سقطت الدية وردت إن كانت أخذت كسن الكبير إذا عادت

(فصل) ويجب دية السن فيما ظهر منها من اللثة لان ذلك هو الذي ساء وما في اللثة منها يسمى سنًا فإذا كسر السن ثم جاء آخر قطع السنخ في السن ديتها وفي السنخ حكومة كما لو قطع انسان أصابع رجل ثم قطع آخر كنه، وإن قلها الآخر ينسخها لم يجب فيها أكثر من ديتها كما لو قطع اليد من كوعها، وإن قل ذلك في ريتين فكسر السن ثم عاد قطع السنخ فعليه ديتها وحكومة لان ديتها وجبت بالاولى ثم وجب عليه بالثاني حكومة كما لو فعله غيره، وكذلك لو قطع الاصابع ثم قطع الكف، وإن كسر بعض الأضراس فنيه من دية السن بقدره، وإن كان ذهب النصف وجب نصف الارش وإن كان الذهب الثلث وجب الثلث، وإن جاء آخر فكسر بقية فاعليه بنية الارش

الصلاة والسلام «وفي العين حسون من الابل» وقوله عليه السلام «وفي العينين الدية» يقتضي أن لا يجب فيها أكثر من ذلك سواء قلعه واحد أو ثمان في وقت واحد أو في وقتين وقالع الثانية قالع عين أخرى ولو وجب عليه دية لوجب فيها دية ونصف، ولأن ما يضمن بنصف الدية مع نظيره يضمن به مع ذهابه كاللادن ويحتمل هذا كلام الحارثي لقوله «وفي العين الواحدة نصف الدية ولم يارق» ولأن عمر ومعاذ ومعاذ بن عوف قالوا في عين الواحدة نصف الدية ولم يارق فكانون اجزاءً ولأن قلع عين الأور يضمن اذهاب البصر كما لو اذهبه من العينين، ودليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعين فله يرى الاشياء الباردة ويدرك الاشياء الطافية ويسمى أعمال البصر ويجوز أن يكون قاضيًا ويجزي في الكفارة وفي الاضحية إذا لم تكن العين عضوة فوجب في بصره دية كاملة كدني العينين، فإن قيل فله هذا يعني أن لا يجب في ذهاب إحدى العينين نصف الدية لأنه لم ينقص، قلنا لأنه لا يلزم من وجوب شيء من دية العينين نقص دية الباني بدليل ما وجبنا عليها فاحول أو عضاء أو نقص ضررها فإنه يجب ارش اللغص ولا تنقص ديتها بذلك ولأن النقص الحاصل لم يؤثر في تنقيص أحكامه ولا هو موقوف في تقويم النفع فلم يؤثر في تنقيص الدية، قلت ولولا ما روي عن الصحابة لسكان للقول الآخر أن الظاهر عدمه والظاهر أن ذهاب سمح إحدى العينين وما ذكر من المأني فهو موجود فيها إذا ذهب سمح أحد العينين ولم يوجبه والظاهر في دية كاله

فمن قلع الثاني ببيتها بفسحها نظراً من كل الأول كسرهما مرةً فليس على الثاني السخ شيء. لأن تابع لما قلع من ظاهر السن فصار كـ لو قلع الأول من كل أصبع من أصابعه أملة ثم قطع الثاني بده من السخ، وإن كان الأول كسر نصف السن طولاً ودور سنه فجاء الثاني قطع الباقي بالسخ كما فعله دية أنصف الباقي وحكومة نصف السخ الذي بقي لما كسره الأول كـ لو قلع الأول أصبعين من يدهم جاء الثاني وقطع الكف كله، وإن اختلف الثاني والجنى عليه فقلع الأول للقول قول الجنى عليه لأن الأصل سارلة السن، وإن انكشفت اللثة عن بعض السن فالدية في قدر الظاهر عادة دون ما انكشفت على خلاف العادة، وإن اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك باختلافها فإن لم يكن لها شيء يعتبر به ولم يكن أن يعرف ذلك أهل الخبرة فالقول قول الجنى لأن الأصل براءة ذمته

(فصل) وإن قلع سناً مضربة لكبير أو مرض وكانت منافعها باقية من المضغ وضبط الطعام والريق وجبت ديتها وكذلك إن ذهب بعض منافعها وبقي بعضها لأن جهالها بعض منافعها بأن فكل ديتها كأيد الرخصة ويد الكبير، وإن ذهب منافعها كلها ففي كاليه الشاذل على ما سئذكره إن شاء الله تعالى. وإن قلع سناً فيها داء أو آفة فإن لم يذهب شيء من أجزائها وجب فيها دية السن الصحيحة لأنها كاليد الرخصة وإن سقط من أجزائها شيء سقط من ديتها بقدر الذهاب منها ووجب الباقي، وإن كان إحدى ثنيتين قصيرة نقص من ديتها بقدر نقصها كـ لو نقصت بكسرهما

(مسألة) (وإن قلع الأعور عين صحيح مائة أينه الصحيحة عمداً فلا قصاص عليه دية كاملة) إذا قام الأعور عين صحيح نظراً فإن قلع العين التي لا تأكل عينه الصحيحة أو قلع المائة خطأ فليس عليه إلا نصف الدية لأنهم فيه خلافاً لأن ذلك هو الأصل، وإن قلع المائة أينه الصحيحة عمداً فلا قصاص عليه دية كاملة وهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء ومالك في إحدى روايتيه وقال في الأخرى عليه نصف الدية وانقصاص، وقال الخالدون في المسألة الأولى له النقصان لقوله تعالى والذين يابسين وإن أخطأ الدية فله أعضاؤه الآخر ولأنه لو قلعها غيره لم يجب فيها إلا نصف الدية فلم يجب فيه إلا أعضاؤه الآخرى

ولما إن عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا بثل مذهبي ولا تعرف لهما مخالفاً في الصحابة فكانت اجماعاً ولا نأمنه من الخلاف ضوء بضمن يدية كاملة فوجب عليه دية كاملة كـ لو قلع عين علي بن أبي حمزة الجاني وبختمه إن قلع عينه وبطل نصف الدية لأن ذلك يروى فيه أثر وقد روي عن علي رضي الله عنه في الرجل إذا قلع امرأة يقاتل بها وبطل نصف الدية

(مسألة) (وإن قلع عيني صحيح عمداً خبر بين قلع عينه ولا شيء له غيرها وبين الدية) إذا قلع الأعور عيني صحيح عمداً فإن شاء قلع عينه ولا شيء له لأن عينه فيها دية كاملة لما ذكرنا من قضاء الصحابة رضي الله عنهم فيها بالدية ولأنه أذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من أذهب بصره

(فصل) (إن جنى على سنه حان قضاؤه وطالت عن الأسنان وقيل أنها تعود إلى دية إلى ما كانت عليه انتظرت إليها فإن ذهبت وسقطت وجبت ديتها وإن عادت كما كانت فلا شيء فيها كـ لو جنى على يده فرضت ثم برأت، وإن بقي فيها اضطراب فنها حكومة، وإن قلعها قلع عليه ديتها كاملة كـ إذا كرنا في الفصل الذي قبله وعلى الأول حكومة لجانبته وإن مضت المدة ولم تعد إلى ما كانت عليه فنها حكومة وإن قلعها قلع عليه ديتها كـ إذا كرنا وإن قلنا برجى عودها لم يغير بتدريده وجبت الحكومة فيها لثلاث بغضي إلى إهدار الجنبات فإن عادت سقطت الحكومة لما ذكرنا في غيرها

(فصل) (إن قلع قلع سنه فردها صاحبها فثبتت في موضعها لم تجب ديتها نص عليه أحد في رواية جعفر بن محمد وهذا قول أبي بكر وعلى قول القاضي تجب ديتها وهو المذهب الشافعي، وقد ذكرنا توجيهها فيما إذا قطع أنفه فرداً فالنجم فقل قول أبي بكر يجب فيها حكومة لنقصان أو ضعفها إن ضعفنا، وإن قلعها بعد ذلك وجبت ديتها لأنها من ذات جمل ومنفعة فوجب ديتها كما لو لم تنقطع، وعلى قول القاضي ينبغي حكمها على وجوب قلعها فإن قلنا يجب قلعها فلا شيء على قلعها لأنه قد أعس بقلعه ما يجب قلعها وإن قلنا لا يجب قلعها احتمل أن يؤخذ بديتها لما ذكرنا واحتل أن لا يؤخذ بديتها لأنه قد وجبت له ديتها مرة فلا يجب ثانية ولكن فيها حكومة فاما إن جعل مكانها سناً أخرى أو سن حيوان أو عثماً فثبتت وجب ديتها وجهاً واحداً لأن سنه ذهبت

وهو بني على قضاء الصحابة وإن عين الأعور تقوم مقام العينين وأكثر أهل العلم على أن له الفصص ونصف الدية للعين الأخرى وهو مقتضى الدليل والله أعلم فاما إن قلعها خطأ فليس له إلا الدية كما لو قلعها صحيح العينين وذكر القاضي فيها إذا قلعها عمداً أن فليس المذهب وجوب ديتين إحداهما في العين التي استحق بها قلع عين الأعور والأخرى في الأخرى لأنها عين الأعور ولما قول النبي ﷺ (وفي العينين الدية بغيره فلا شيء عيني فم يلزمه أكثر من الدية كـ لو كان الفاعل صحيحاً ولأنه لم يزد على قوت منفعة الجنبس لم يزد على الدية كـ لو قطع أذنيه وما ذكره القاضي يصح لأن وجوب الدية في إحدى عينيه لا يجلب الأخرى عين أخرى على أن وجوب الدية بقلعه إحدى العينين قضية مخالفة للخبر والقياس صرنا إليها لاجماع الصحابة عليها فيما عدا وضع الإجماع يجب العمل بها والبقاء عليها

(مسألة) (وفي يد الأتلع نصف الدية وكذلك في رجله وعنه فيها دية كاملة وإن أخطأ النقصان فله ذلك) لأنه عضو أمكن النقصان في مثله فكان الواجب فيه قصاص أو دية مثله كـ لو قطع إصبعه من له إصبع واحدة وعن أحمد رواية أخرى إن الأولى إن كانت قلعاً ظاهراً وأخذ ديتها أو قلعاً قاصداً ففيها نصف ديتها وإن قلع في سبيل الله فهي الباقية دية كاملة لأنه عطل مناعه من الضوئين جملة فاشبهه (النفني والشرح الكبير) (٧٨)

بالسكية فوجت ديتها كالو لم يجعل مكلتها شيئاً وإن قلعت هذه الثانية لم تجب ديتها لانها ايست
سناله ولاهي من بدنه ولكن يجب فيها حكمه لانها جناية ازالت جمالها ومنفتحة فاشمالو خط جرحه
مخطط فالنحر قطعل أسنان الخط وفتح الحرس والاحكامه . ومحمل ازالا يجب شي مالا ازالا مالمس من
بدنه أشبه مالمو قلع الانف الذهب الذي جملة المجدوع مكان انه

(فصل) وان جنى على منة فسدوا نحو خبي عن أحد رحمه الله في ذلك وإيتان (إحداها) نحب ديتها كلمة وهو ظهركلام الخزي وبروى هذا عن زيد بن ثابت وبه قول سيد بن المسيب والحنان وابن سيرين وشريح ويزهري وعبد الملك بن مروان والنخعي ومالك والبيهقي وعبد العزيز ابن أبي سلمة والثوري وأحمد الأزاعي وهو أحد قول الشافعي

(والرواية الثانية) عن أحمد أنه أن أذهب منفعها من المضغ عليها ونحوه ففيها ديتها وإن لم يذهب منفعها ففيها حكومة وهذا قول القاضي والقول الثاني للشافعي وهو المختار عند أصحابه لأنه لا يذهب منفعها فلم نكمل ديتها كما لو أصرت

ولأنه قول رديين ثابت ولم يعرف له مخالف في الصحابة فشكل إجماع ولاه أذهب الجمل على الشكل وكملت دينها كما لو قطع أذن الاصم وأنت الاخشم فما ان اصفت أو أوجرت لم تكمل دينها لأنه لم يذهب الجمل على الشكل وفيها حكومة وان اخضرت احتمل أن يكون كتبوها لأنه يذهب بجملها واحتمل أن لا يجب فيها بالإحداية ، لان ذهب جملها بتسويدها أكثر فلم يلحق به غيره كما لو حررها فلي قول من أوجب دينها متى قلت بعد تسويدها فيها نكث دينها وحكومة على ماسنذكره فيها بعدوئي قول من لم يوجب فيها بالإحداية بحسب قلعيادتها كما لو صفاها (فصل) وان جنى على سنة فذهب حداثتها وكالت في ذلك حكومة وعلى قالمها بعد ذلك

قانع عين الاعور والصحيح الاول لان هذا أحد العضون الذين تحصل بهما منفذة الجنس لا يقوم مقام العضون فلم يجب فيه دية كاملة كسائر الاعضاء وكما لو كانت الاولى أخذت فصاحاً أُر في غير ريدل والله لا يصح النكاح على عين الاعور لثلاثة وجوه

(أحدها) أن عين الأعرص حصل فيها ما يحصل بالعينين ولم يختلفا في الحقيقة والأحكام إلا اختلافا يسيرا بخلاف أقطع اليد والرجل (والثاني) أن عين الأعرص لم يختلف الحكم فيها باختلاف صفة ذهاب الأولى ومنها اختلف (الثالث) أن هذا التقدير والتميين على هذا الوجه أمر لا بإصابه بمجرد أن يرى ولا تؤت فيه فصار إليه ولا نظير له فيقاس عليه الفاصر إليه تحرك يترد دليل فيجب أطراحه فاما أن يثبت أن من قطع أذنه أو سنخ من قطع سنخه لم يجب فيه أكثر من نصف الدين وروايتنا وأما لأن منقطع كل اذن لا شاق بالأخرى بخلاف السنخ

دیه کلمه لانها سن صحیحہ کلمه فکلمت دینا کالمنطریه وان ذهب منها جزء فی الذاهب بقدره وان قلما قاله نقص من دینا بقدر مازهب کالو کسر منها جزء

(فصل) وفي التّاحين الدّبة وهما العُذبان اللّذان فيها اللّسان السفلى لأنّ فيها نفثاً وجعلاً وليس في البدن مثلهما، فكانت قهراً الدّبة كاشراً ماني البدن، منه يتاني وأحدها نصفها، كالواحد من البدن منه شيطان، وإن قامها بما عليها من اللّسان وجبت عليه دبرها ودبة اللّسان ولم تدخل دبة اللّسان في دبرها كما تدخل دبة الإصباح في دبة الوجه لوجوه ثلاثة :

(أَمْهَدُوا) ان الانسان مذكورة في اللحين غير متصلة بها بخلاف الاصابع (واثني) ان لكل واحد من اللحين والاسنان ينزدر باسمه ولا يبدل احداهما في اسم الاخر بخلاف الاصابع والكف فان اسم اليد يبدلها، (والثالث) ان اللحين توجدان قبل وجود الانسان في الخلقه وتبينان بعد ذهابها في حق الكبر ومن قامت اسنانه عادة بخلاف الاصابع والكف

(باب الشجارج و كسر العظام)

النتيجة اسم لجرح الرأس والوجه خاصة وهي شتر، خزن لامتددها (أولها) الحارصة وهي التي تحرس الجلد أني تنشف قليلا ولاندمية (ثم البازلة) وهي الدامية التي يخرج منها دم يسير (ثم البازمة) وهي التي تنفق الدم بعد الجرح (ثم التلاحم) وهي التي تترك في الجرح ثم السمحاق التي يبنيها وبين العظم قشرة وقوة لهذه الحس فيها حكومة في ظاهر المذهب

وجملة ذلك أن الشجاج عشر حُسن لا توفيت بها، أولها الحارصة قاله الأصمعي وهي التي تنشق الجلد قليلاً بيني فتشرب شيئاً يسيراً من الجبل لا يظهر منه دم ومنه حرص الفصار التوب إذا شته قليلاً وقال بعضهم هي الحارصة ثم البازلة وهي التي ينزل منها الدم أي بسبل وتسمى الدامية أيضاً والدامية لقلتها سيلان دمها تشبهاً لما يخرج من الدمع من العين ثم الباضة وهي التي تنشق اللحم بعد الجبل ثم المتلاحة وهي التي أخذت في التمتع بين دختا فيه دخولا كثيراً تزيد على الباضة ولم تبلغ السحقا ثم السحقا وهو التي تصل إلى قشرة رقيقة فوق العظم تنسب تلك القشرة سمحاً وسيت الجراح الواصلة إليها بها وبسبها أهل المدينة المطاط والمطاط وهي تأخذ اللحم كالحني نخاع منه وهذه الشجاج الخمس لا توفيت فيها في ظاهر المذهب وهو قول أكثر الفقهاء يروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وروي عن أحمد رواية أخرى أن في الدامية بغير أوفى الباضة بغير أوفى المتلاحة ثلاثة وفي السحقا أربعة امرأة لأن ذلك يروى عن زيد بن ثابت وروي عن علي رضي الله عنه في السحقا مائة ذلك رواه سعيد بن جابر عن عمر بن الخطاب أنها تفتش أرواح الرخاء والصحيح الأول فلما جراحات لم يرد فيها توفيت في الشرع فكان الواجب فيها حكومة كجراحات البدن

مسئلة قال (وفي الدين الدية)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في الدين ووجوب نصفها في احداها، وروى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «وفي الدين الدية وفي الرجلين الدية» وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي اليد خمسون من الابل» ولان فيها جمالا ظاهرا ومنفعة كاملة وليس في البدن من جنسها غيرها فكان فيها الدية كامنة واليد التي تجب فيها الدية من الكوع لان اسم اليد عند الاطلاق ينصرف اليها بدليل أن الله تعالى لما قال (والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما) كان الواجب قطعها من الكوع وكذلك التيمم يجب فيه مسح اليدين إلى الكوعين فان قطع يده من فوق الكوع مثل أن يقطعها من المرفق أو نصف الساعد فليس عليه إلا دية اليد نص عليه أحد في رواية أبي طالب وهذا قول علماء وفائدة والنخعي وابن أبي ليلى ومالك وهوقول بعض أصحاب الشافعي، وظاهر مذهبه عند أصحابه أنه لا يجب مع دية اليد حكومة لما زاد لان اسم اليد لها إلى الكوع، ولان النعمة المنصودة في اليد من الطش والاخذ والدفع والكف وما زاد تابع للكف والدية تجب في قطعها من الكوع بغير خلاف فتجب في الزائد حكومة كما لو قطعه بعد قطع الكف قال ابو الخطاب وهذا قول القاضي

روى عن مكحول قال قضى النبي ﷺ في الموضحة بخمس من الابل ولم يرض فيها دوماً ولانه لم يثبت فيها مقدار له بتوقيف ولا قياس يصح فوجب الرجوع إلى الحكومة كالمجردة وذكر القاضي انه متى أمكن اختيار هذا الجراحات من الموضحة مثل أن يكون في رأس الجاني عليه موضحة إلى جانبها قدرت هذه الجراحة منها فان كانت بمقدار النصف وجب نصف ارض الموضحة وإن كانت بقدر الثلث وجب ثلث الارض وعلى هذا الاثر تزيد الحكومة على قدر ذلك فيوجب ما يخرجها الحكومة فاذا كانت الجراحة قدر نصف الموضحة وشبهها ينقص قدر ثلثها فيوجب ثلثي ارض الموضحة وإن نقصت الحكومة أقل من النصف أوجب النصف فيوجب الاكثر مما يخرجها الحكومة أو قدرها من الموضحة لانه اجتمع سببان موجبان للدين وقد رها من الموضحة فوجب فيها والدليل على إيجاب هذا المقدار ان هذا اللحم فيه مقدار فكان في بعضه بقدره من دية ثلاثين والحفنة والشفة والجنين وهذا المذهب الشافعي قال شيخنا: وهذا لا نعلمه صحيحاً لا من جهة مذهبه ولا يصح لان حشوة الجراحة تجب فيها الحكومة فلا يجب فيها مقدار كبير احاط بالدين ولا يصح قياس هذا على ما ذكره فانه لا تجب فيه الحكومة ولا نعلم لا ذكره في ابي ابي بكر فمن الجراحات التي لم يكن فيها مقدار وقتها في الدية فلو كان في الدية مقدار فلو كانت في الدية نص النبي ﷺ عليه بين قدر دية كقول «في الاع في اللسان الدية» وأما نظيره فهو ما كان في مناه ومقتضا عليه كالاثنين والتدين والحاجين وقد ذكرناه فلا يمكن من الوقت ولا يمكن قياسه

ولنا أن اليد اسم للجميع إلى المكب بدليل قوله تعالى (وأيدكم إلى المرافق) ولما نزلت آية التيمم مسحت الصحابة إلى الماكب، وقيل ثاب اليد إلى المكب وفي عرف الناس أن جميع ذلك يسمى يداً فاذا قطعها من فوق الكوع قطعها الايداً فلا يلزمه أكثر من ديتها، فأما قطعها في السرقة فلان المنصود بمحصله وقطع بعض الشيء يسمى قطعاً له كما يقال قطع ثوبه اذا قطع جانباً منه وقوله إن الدية تجب في قطعها من الكوع قلنا وكذلك تجب بقطع الاصابع منفردة ولا يجب بقطعها من الكوع أكثر مما يجب في قطع الاصابع والذكر يجب في فقهه من أصله مثل ما يجب بقطع حشفته فأما اذا قطع اليد من الكوع ثم قطعها من المرفق وجب في التقطوع ثانياً حكومة لانه وجبت عليه دية اليد بالقطع الاول فوجب بالثاني حكومة كما لو قطع الاصابع ثم قطع الكف أو فقه حشفة الذكر ثم قطع بقيته أو كما لو فعل ذلك اثنان

(فصل) فان جنى عليها فأشلهما وجبت عليه ديتها لانه فوت منفعتها فزمت ديتها كما لو أنقص عينه مع بقاءها أو أخسر لسانه، وإن جنى على يده فوجبا أو نقص قوتها أو أشلهما فعليه حكومة لتقصها، وإن كسرهما ثم أنجرت مستقيمة وجبت حكومة لشينها ان شلتها ذلك وإن عادت معوجة فالحكومة أكثر لان شينها أكثر، وإن قال الجاني أنا كسرهما ثم أنجرتها مستقيمة لم يكن من ذلك لانه جناية ثانية، فان كسرهما تعدياً ثم جبرها فاستقامت لم يسقط ما وجب من الحكومة في أعوجاجها

كالشجاج التي دون الموضحة وجراح البدن سوى الحامضة وقطع الاعضاء وكسر العظام فليس فيه إلا الحكومة (تصل) قال الشيخ رحمه الله (وخمس فيها مقدار أولها الموضحة وهي التي توضع العظم أي تبرزه والوضح البياض) يعني أنها أبدت وضع العظم أي بياضه وأجمع أهل العلم على أن ارشها مقدار قاله ابن المنذر وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي الموضحة خمس من الابل» وروى عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ أنه قال «في الموضع خمس خمس» رواه أبو داود والسنائي والترمذي وقال حديث حسن وأما يجب ذلك في موضحة الحرق فأما موضحة اليد فقد ذكرنا الخلاف فيها وموضحة المرأة كوضحة الرجل فيما يجب فيها عند أحمد رحمه الله لان المرأة تساوي جراحها جراح الرجل إلى تلك الدية وعند الشافعي أن موضحة المرأة انما يجب فيها نصف ما وجب في موضحة الرجل بناء على مذهبه في أن جراح المرأة على النصف من جراح الرجل في الغايل والكثير والحديث الذي ذكرناه حجة عليه وفيه كفاية وأكثر أهل العلم على أن الموضحة في الرأس والوجه سواء وهو ظاهر المذهب روي ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وبه قال شريح ومكحول والشافعي والنخعي واللاهوتية وأبو حنيفة والشافعي وإسحاق، ومن أحد أن في موضحة الوجه عشرة أبرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب لان شينها أكثر وموضحة الرأس يسترها الدم والنفاسة وقال مالك: فإذا كانت في أنف أو في الهي الاسفل ففيها حكومة لانها تعد من الدماغ فأشبهت موضحة سائر البدن

لان ذلك استقر حين اثيرت عوجا وهذا جنابة ثانية والجبر الثاني لها دون الاولى ولا يشهد هذا ما اذا ذهب ضوء عينه ثم عاد لانتا تبين ان الضوء لم يذهب وانما حل دوته حال وهما بخلاف موجب الحكومة في السكر الثاني لانها جنابة ثانية ويحتمل أن لا تجب لانه ازال ضرر العوج منها فكان نفعاً فاشبهه ما لو جنى عليه بقطع سامة أو أظلمت عته

(فصل) فان كان له كنفان في ذراع أو بدن على ضد واحداهما بأشعة دون الاخرى أو احدهما أكثر بطلاناً أو في سمت الذراع والاخرى منفرقة عنه أو احدهما ثامة والاخرى ناقصة فالاولى هي الاصلية والاخرى زائدة في الاصلية دينها واتصاص بقاها عمداً والاخرى زائدة فيها حكومة سواء قطعها مفردة أو قطعها مع الاصلية، وعلى قول ابن حنبل لا شيء فيها لانها عيب فعلي كالمسامة في اليد وان استويا من كل الوجه فان كانتا غير باشتين ففيها ثلث دية اليد أو حكومة ولا تجب دية اليكاملة لانها لا تملك له فيها لعلها كاليد الشال وان كانتا باشتين ففيها جميعاً دية اليد وهل تجب حكومة مع ذلك؟ على وجهين بناء على زائدته في الحكومة ام لا؟ وان قطع احدهما فلاقطع الاخرى لان تكون هي الزائدة فلا تنقطع الاصلية بها وفيها نصف ما فيها إذا قطعنا لتساويهما وان قطع أصبعاً من احدتهما وجب أرش نصف أصبع وفي الحكومة موهجان وان قطع ذواليد التي لها طرفان بدم مفردة وجب اتصاص فيها على قول ابن حنبل، لان هذا قص لا يمنع اتصاص كالمسامة في اليد على قول غيره لا يجب لئلا يأخذ يدين بيد واحدة ولا يقطع احدهما لانا لانعرف الاصلية فأنخذها ولا نأخذ زائدة بأصلية فاما

ولنا عموم الاحاديث وقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: الموضحة في الرأس والوجه سواء ولاها موضحة فكان ارشها خساً من الاصل كغيرها مما سلهوه ولا عبرة بكثرة الشين بدليل التسوية بين الكبيرة والصغيرة وما ذكره مالك لا يصح فان الموضحة في الصدر أكثر ضرراً وأقرب الى القلب ولا مقدار فيها ولان ما قاله مخالف لما ظهر النص، وقد روي عن أحمد أنه قال موضحة الوجه أخرى أن يزداد في دينها وليس معنى هذا أنه يجب فيها أكثر انما معناه والله أعلم أنها أولى بإيجاب الدية فانها إذا وجبت في موضحة الرأس مع قلة شينها واستتارها بالشعر وغطاء الرأس خسر من الاصل فلا يلزم في ذلك في الوجه الظاهر الذي هو جميع الحسن وعنوان الجلال أولى وحل كلام أحمد على هذا أولى من من حله على ما يخالف الخبر والآخر وقول أكثر أهل العلم بغير توقيف ولا قياس صحيح

(فصل) ويجب ارض الموضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشعر لان اسم الموضحة يدل الجنب وسد الموضع ما نفق الى العظم ولو بقدر ابرة ذكره ابن القاسم والشافعي

(فصل) وليس في الموضحة غير الرأس والوجه مقدر في قول أكثر أهل العلم منهم امامنا ومالك والشافعي والحنافى وابن المنذر قال ابن حنبل لا يكون في البدن موضحة يعني ليس فيها مقدر، على ذلك جماعة العلماء الا القليل بن سعد قال الموضحة تكون في الجسد ايضاً وقال الارزاعي

ان كان له قدامان في رجل واحدة فالحكم على ما ذكرناه في الدين فان كانت احدى القدمين أطول من الأخرى وكان الطويل مساوياً للرجل الأخرى فهو الاصل وان كان زائداً عنها والآخر مساوياً للرجل الأخرى فهو الاصل وان كان في كل رجل قدامان يمكنه الشئ على الطويلتين مشياً مستتباً فما الاصلان وان لم يمكنه قطعاً ولمكنه الشئ على القصيرين فما الاصلان والآخران زائدان وان أشل الطويلتين ففيها الدية، لان الظاهر انها الجعليان فان قطعها قطع فمكنه الشئ على القصيرتين من انها الاصلان وان لم يمكنه فالطويلان هما الاصلان

(مسئلة) قل (وفي التدين الدية سواء كان من رجل أو امرأة)

لما نداء المرأة ففيها دينها لان العلم فيه بين أهل العلم خلافاً وفي الواحد منها نصف الدية قل ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن في يدي المرأة نصف الدية وفي اثنين الدية ومن حفظنا ذلك عنه الحسن والسدي والزهرى ومكحول وقادة ومالك وأبو روري والشافعي وأصحاب الرأي ولان فيها جملاً بمنفعة قشها البدن والرجلين وفي احدهما نصف الدية لان كل عضوين وجبت الدية فيها وجب في احدهما نصفها كاليدين وفي قطع حلفتي اثنين دينها نص عليه أحمد

في جراحة الجسد: على النصف من جراحة الرأس، وحكي نحو ذلك عن عطاء الخراساني قال في الموضحة في سائر الجسد خمسة وعشرون ديناراً

ولنا أن اسم الموضحة إنما يطلق على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس وقول الحليتين الرازيين الموضحة في الرأس والوجه سواء يدل على أن باقي الجسد بخلافه ولان الشين فباني الرأس والوجه أكثر وأخطر مما في سائر البدن فلا يلحق به ثم إيجاب ذلك في سائر البدن يقضي الى أن يجب في موضحة الضو أكثر من دية مثل أن يوضع أكمة ديتها ثلاثة وثلاث دية موضحة خمس وأما قول الارزاعي وعطاء الخراساني فتحكم لا نص فيه ولا يقضيه القياس فيجب اطراحه

(مسئلة) (فان عت الرأس وزلت الى الوجه فهل هي موضحة أو موضحتان؟ على وجهين) إذا أوضعه في رأسه ومدها الى وجهه فلي وجبين (أحدهما) هي موضحة واحدة لان الوجه والرأس سواء في الموضحة فصارا كالضو الواحد (والثاني) هما موضحتان لانه أوضعه في عضوين فكان اسكل واحد منها حكم نفسه كالموضحة في رأسه ونزل الى النفا ذكر شيخنا في الكتاب أنسرح قال: إذا عت الرأس ولم يذره في كتابه النفثي والسكافي أطلق القول فيها إذا كان بضها في الرأس وبضها في الوجه وإن لم يتم الرأس فيها الوجهان وهو الذي يقضيه الدليل المذكور والله أعلم (مسئلة) (وإن أوضعه موضحتين بضها جازر عليه عسره من اقبل ارس موضحتين) لانها موضحتان فان خرق ما بينهما أو ذهب بالسراية صارا موضحة واحدة فيجب ارض موضحة

رحمه الله وروى نحو هذا الشعبي والنخعي والشافعي وقال مالك والثوري ان ذهب اللين وجبت ديتهم والاراجبت حكومة بقدر شينه ونحوه قل قتادة إذا ذهب الرضاع بقطعها ففيها الدية ولنا انه ذهب منهما ماذهب النغمة يذهبها فوجبت ديتهم كالاصابع مع الكف وحشة من الذكر وبيان ذهاب النغمة أن يما يشرب الصبي ويرتضع فيها كالاصابع في الكف وان قطع الثديين كلها فليس فيها إلا دية كالوقوع الذكر كاه وان حصل مع قطعها جافقة وجب فيها ثلاث الدية مع ديتها وان حصل جائنتان وجبت دية وثلاثان وان ضربها فأشأها ففيها الدية كالوقوع اليده وان جنى عليها فأذهب لبنها من غير أن يشأها فقال أصحابنا فيها حكومة وهذا قول أصحاب الشافعي ويحتمل أن يجب ديتها لانه ذهب بنفعها فأشبهه ماؤا أشلبها وهذا ظاهر قول مالك والثوري وقاتدة وان جنى عليها من صغرة ثم ولدت فلم يزل لها لبن سئل أهل الخبرة فان قالوا إن الجنابة سبب قطع اللبن فعليه ما على من ذهب للبن بعد وجوده وإن قالوا ينقطع بغير الجنابة لم يجب عليه أرثه لأن الأصل براءة ذمته فلا يجب فيها شيء بالشك وان جنى عليها فتعزير لبيتها وأجنى على ثديين ناهدين فكسرهما أو عارجهما مرض في حكمه لقصه الذي نقصهما

(فصل) فاما ندي الرجل وهما التندوتان ففيها الدية وبهذا قال إسحاق وحكي ذلك قولاً للشافعي

فصار كل لو أرضح الكل من غير حاجر فان ائدمنا ثم ارال الحاجر ينهبها فعليه ارش ثلاث مواضع لانه استقر عليه ارش الاولين بالاندام ثم لزمت دية الثالثة وإن ائدمنا احداها وزال الحاجر فعليه أو سرابة الاخرى فعليه ارش موضعين

(مسئلة) (فان خرقة أجنبي في الاول ارش موضعين وعلى الثاني ارش موضحة) لان فعل احدها لا يثبت على فعل الآخر فافترد كل واحد منها بحكم جنائته وإن أزاله المجني عليه وجب على الاول ارش موضعين لان ما وجب بجنايته لا يسقط بفعل غيره

(مسئلة) (فان اختلفا فيمن خرقة القول قول المجني عليه)

إذا قال المجاني أنا شققت ما يشأ وقال المجني عليه بل أنا أو أزالها آخر سوا كان القول قول المجني عليه لان سبب ارش موضعين تد وجد المجاني يدعي زواله والمجني عليه ينكره فقول قول المنكر لان الأصل معه . ومثله لو قطع ثلاث أصابع امرأة فعليه ثلاثون من الابل فان قطع اثنتا عشرة إلى سترين كان لستاني قطعتا فافتردا قول المجني عليه لا ذكرنا وهذا على من ذهب لان عندنا أن جراح المرأة تساري جراح الرجل الى الثالث فإذا زادت صارت الى النصف

(مسئلة) (وإن عثر ما بين يميني الياطين بأرضهم اللحم الذي ينهبه ثلثة الجلد الذي خرقة فافتردا جميعاً)

(أحدها) يلزمه ارش موضعين لأغصامها في الظاهر

وقال النخعي ومالك وأصحاب الرأي وابن النضر فيها حكومة وهو ظاهر مذهب الشافعي لانه ذهب بالجلال من غير منفعة فلم تجب الدية كما لو أنفك العين القاتمة واليد الشلاء ، وقول الزهري في حلة الرجل خمس من الابل ، وعن زيد بن ثابت فيه ثمن الدية ولنا أن ماوجب فيه الدية من الرأء وجب فيه من الرجل كاليدين وسائر الاعضاء ولانها عضون في البدن يحصل بهما الجمال ليس في البدن غيرها من جسها فوجبت في الدية كاليدين ولانه ذهب الجمال فوجبت الدية كالشعور لأربعة عند أبي حنيفة وكأذني الاصم وأنف الاخشم عند الجميع ، ويفارق العين القاتمة لانه ليس فيها جمال كامل ولانها عضو قد ذهب منه ماوجب فيه انه ية فلم تكمل دية كاليدين اذا شانتا بخلاف مسئلتنا

(مسئلة) (فان في الاليتين الدية)

قال ابن النضر كل من تحفظ عنه من أهل العلم يقولون في الاليتين الدية وفي كل واحدة منها نصيب منهم عمرو بن شعيب والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي ، ولانها عضون من جنس فيها جمال ظاهر ومنفعة كاملة فانه يجلس عليها كالساداتين فوجب فيها الدية وفي احداها نصفها كاليدين والاليتين ما عاهاً وماعلاً وشرف من الظفر عن استواء الفخذين وفيها الدية اذا أخذتا إلى العظم الذي

(والثاني) ارش موضحة لانه الماني الياطين ، وان جرحه جراحاً واحدة أوضده في طرفها وبانها دون الموضحة ففيه ارش موضعين لان ما ينهبها ليس بموضحة

(مسئلة) (وان شج جميع رأسه سمحاً قالوا موضحة أنه أوضده فعليه ارش موضحة)

إذا شج في رأسه شجة بعضها موضحة وبعضها دون الموضحة لم يلزمه أكثر من ارش موضحة لانه لو أوضع الجميع لم يلزمه أكثر من ذلك فلا يلزمه في الايضاح في البعض أكثر من ذلك أولى وهكذا لو شج شجة بعضها هاشمة وبانها دونها لم يلزمه أكثر من ارش هاشمة ، وإن كانت مثقلة وما دونها أو مأومة وما دونها فعليه ارش مثقلة أو مأومة لا ذكرنا

(مسئلة) (ثم الماشمة وهي التي توضع العظم ونهشمه فقبحا عشرين الابل)

سميت هاشمة لمشبهها العظم ولم يبلغا عن أبي حنيفة فيها تقدير وأكثر من بلنا قوله من أهل العلم على أن ارشها مقدرة بشر من الابل روى ذلك قيسه بن ذؤيب عن زيد بن ثابت وبه قال قتادة والشافعي والنبيري ونحوه قول الثوري وأصحاب الرأي الا أنهم قدروها بعشر الدية من الدرهم وذلك على قولهم الب درهم وكان الحسن لا يوجب فيها شيء ، وحكي عن أبيه أنه قال لا اعرف الماشمة لكن في الايضاح خمس وفي المصنف حكوة قال ابن النضر والنظر يدل على قول الحسن اذلا سنة فيها ولا

فجمع ولم يقل عن أبي حنيفة فيها تقدير فوجب في الماشمة كرامة ما دون الموضحة

تحتها، وفي ذهاب بعضها بقدره لان ما جبت الدية فيه وجب في بضعه بقدره فان جهل التقدير وجبت حكومة لانه نقص لم يعرف قدره

(فصل) وفي الصلب الدية اذا كسر فلم ينجب لما روي في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي صلب الدية» وعن سعيد بن السيب أنه قال: مضت السنة أن في الصلب الدية وهذا ينصرف إلى سنة النبي ﷺ ومن قال بذلك زيد بن ثابت وعطاء والحسن والزهري ومالك، وقال القاضي وأصحاب الشافعي ليس في كسر «صلب دية إلا أن يذهب مشيه أو جماعه فنجب الدية لتلك السنة لانه عضو لم تذهب بمنعته فلم يجب فيه دية كاملة كسائر الاعضاء

ولنا الخبر ولانه عضو ليس في بدن مثله فيه جمال ومنفعة فوجبت الدية فيه بتفردة كالأنف، وإن ذهب مشيه بكسر صلبه ففيه الدية في قول الجميع ولا يجب أكثر من دية لانها بمنفعة تلزم كسر الصلب غالباً فأشبه ما لو قطع رجله، وإن لم يذهب مشيه لك ذهب جماعه ففيه الدية أيضاً. روي ذلك عن علي رضي الله عنه لانه نفع مقصود فأشبهه ذهاب مشيه، وإن ذهب جماعه، ومشيه وجبت ديتان في ظاهر كلام أحمد رحمه الله في رواية ابنه عبد الله لانه بمنفعتان نجبت الدية بذهاب كل واحدة منها منفردة فإذا اجتمعت وجبت ديتان كالسمع والبصر، وعن أحمد فيها دية واحدة لانها نفع عضو واحد فلم يجب فيها أكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه وإن جبر صابه فبادت إحدى النفعتين دون الأخرى لم يجب إلا دية إلا أن تنقص الأخرى

ولنا قول زيد ومثل ذلك الظاهر انه توقيف ولانه لا يعرف له مخالف في عصره ولا من اشجع فوق الموضحة تختص باسم فكان فيها مقدار كالأمانة

(فصل) والماشية في الوجه والرأس خاصة كما ذكرنا في الموضحة فان هشمة هاشتين وبها حاجز ففيها عشرون من الأبل على ما ذكرنا من التفصيل في الموضحة وتنبؤ الماشية الصغيرة والكبيرة كالوضحة وإن شجها شجة بضمها، وضحة وبضها هاشية وبضها سحاق وبضها ملاحمة وجب أرش الماشية لانه لو كان جميعها هاشية أجزأ أرشها ولو انفرد القدر المهشوم وجب أرشها فلا يتنقص ذلك بما زاد من الارش في غيرها

(مسئلة) (ان ضرباً بمنفعة يشبه من غير ان يوضحه ففيه حكومة ولا نجب دية الماشية بغير خلاف)

لان الارش القدر وجب في هاشمة منها موضحة وفي الواجب فيها وجهان (أحدهما) حكومة لانه كسر عظم لا جرح معه فأشبهه كسر قصبة الألف (والثاني) فيها خمس من الأبل لانه لو اوضح وهشم لو جب عشر خمس في الأيضاح وخمس في الهشم فإذا وجد أحدهما وجب خمس كالإيضاح وحده

(فصل) فان أو ضعه موضحين هشم العظم في كل واحدة منها واتصل الهشم في البطن فها

فتجب حكومة لنفسها أو تنقص من جهة أخرى فيكون فيه حكومة لذلك، وإن ادعى ذهاب جماعه وقول رجلان من أهل الخبرة أن مثل هذه الحاية يذهب الجماعه فقول المجني عليه مع يمينه لانه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهة، وإن كسر صابه فقل ذكره اقضى كلام أحمد وجوب ديتين لكسر الصلب واحدة ولتذكر أخرى، وفي قول القاضي ومذهب الشافعي يجب في الذكر دية وحكومة لكسر الصلب وإن أشل رجله فقيها دية أيضاً وإن أذهب ماله دون جماعه احتل وجوب الدية وهذا يروي عن جماعة. قل بعض أصحاب الشافعي هو الذي يقتضيه مذهب الشافعي لانه ذهب بمنفعة مقصودة فوجبت الدية كما لو ذهب بجماعه أو كما لو قطع أثنيبه أو رضعا، ويحتل أن لا نجب الدية كاملة لانه لم يذهب بالمنفعة كلها

(مسئلة) قال (وفي الذكر الدية)

أجمع أهل العلم على أن في الذكر الدية وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي الذكر الدية» ولأنه عضو واحد فيه الجمال والمنفعة فكملت فيه الدية كالأنف واللسان وفي شله ديتان لانه ذهب بمنعته أشبه ما لو أشل لسانه، ونجب الدية في ذكر الصغير والكبير والشيخ والشاب سواء قدر على الجماع أو لم يقدر. فأما ذكر العنتين فأكثر أهل العلم على وجوب الدية لعدم الحديث، ولانه غير

هاشتان لان الهشم إنما يكون بما لا يوضح فإذا كانتا موضحتين كان الهشم هاشتين بخلاف الموضحة قلنا ليست تبعاً لغيرها فافترقا

(مسئلة) (ثم المثقلة وهي التي توضع وهشم وتنقل عظامها وفيها خمس عشرة من الأبل) المثقلة زائدة على الماشية وهي التي تكسر العظام وتزبها عن مواضعها فيحتاج إلى نقل العظم لئتم

وفيها خمس عشرة من الأبل بالجماع من أهل العلم حكاه ابن المنذر وفي كتاب أبي حنيفة لعمر بن حزم «وفي المثقلة خمس عشرة من الأبل» وفي تفصيلها ما في تفصيل الموضحة والماشية على ما مضى

(مسئلة) (ثم الأمانة وهي التي تصل إلى جادة الدماغ وتسمى أم الدماغ وتسمى الأمانة أمه) قال ابن عبد البر أهل الرأى يقولون الأمانة وأهل الحجاز الأمانة وهي الجراحة الواصلة إلى أم الدماغ وهي جراحة قربة إلى الدماغ تسمى أم الدماغ لانها تحوطه وتجمعه فإذا وصلت الجراحة إليها سميت أمانة وأمانة وأرشها ثلث الدية في قول عامة أهل العلم إلا كمكحولاً قال إن كانت عداً ففيها ١٠٠٠ دية وإن كانت خطياً فقدرها ثلثها

ولنا قول أبي حنيفة في كتاب عمر بن حزم «وفي الأمانة ثلث الدية» وعن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك وروي نحوه عن علي ولانها شجة فلم ينجب أرشها بالسدد والمخاط في المقدار كسائر

مأبوس من جماعه وهو عضو سليم في نفسه فكملت دية كذا الشيخ . وذكر القاضي فيه عن أحمد روايتين

(أحاديث) تجب فيه الدية لذلك (والثانية) لا تكمل دية وهو مذهب قتادة لأن منقته الانزال والأجبال والجماع وقد عدم ذلك منه في حال السكال فلم تكمل دية كالاشل ، وبهذا فرق ذكر الصبي والشيخ واختافت الرواية في ذكر الخصى فنه فيه دية كاملة وهو قول سعيد بن عبد العزيز والشافعي وابن المنذر للخبر ولأن منقته الذكّر الجماع وهو باق فيه (والثانية) لا تجب فيه وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي وفتادة وإسحاق لما ذكرنا في ذكر العنين ولأن القصود منه تحصيل النسل ولا يوجد ذلك منه فلم يكمل دية كالاشل ، والجماع يذهب في الغالب بدليل أن البهائم يذهب جماعها بخلافها والفرق بين ذكر العنين وذكر الخصى أن الجماع في ذكر العنين أبعد منه في ذكر الخصى واليأس من الانزال متحقق في ذكر الخصى دون ذكر العنين ، فعلى قولنا لا تكمل لدية في ذكر الخصى أن قطع الذكّر ولاثنين دفعة واحدة أو قطع الذكّر ثم قطع الاثنين لزمه ديتان فإن قطع الاثنين ثم قطع الذكّر لم يلزمه الادية واحدة في الاثنين وفي الذكّر حكومة لأنه ذكر خصى قال القاضي ونص أحد هذا وإن قطع نصف الذكّر بالغول فنيه نصف الدية ذكره أصحابنا والأولى أن تجب الدية كاملة لأنه ذهب بمنقته الجماع به فكملت دية كما لو أشله أو كسر صلبه فذهب جماعه

الشجاع ، ثم الدائمة وهي التي تجرح الجلد فيها ماني المأمومة ، قال القاضي لم يذكر أصحابنا الدائمة لمساواتها المأمومة في إرشها وقيل فرباع ذلك حكومة لحرق جلد الدماغ ويحمل أهم تركوا ذكرها ليكونها لا يسلم صاحبها في المال

(فصل) فإن أوضعه رجل ثم حشيه الثاني ثم جماعها الثالث منقطة ثم جماعها الرابع مأمومة فعلى الأول ارض موضحة وعلى الثاني خمس ثم ارض الماشية وعلى الثالث خمس ثم ارض النقلة وعلى الرابع ثمانية عشر وتمت تمام ارض المأمومة

(فصل) وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي تصل إلى باطن الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو غير هذا قول عامة أهل العلم أنهم أهل المدينة والكوفة وأهل الحديث وأصحاب الرأي المكحول قال فيها في العمد ثلث الدية

ولنا قول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم وفي الجائفة ثلث الدية وعن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك ولا يما جراحة فيها مقدرة فلا يخفف قدر إرشها بالعمد والخطأ كالوضحة ولا تسلم في جراح أيدين الحاملة عن فلع الأعضاء وكسر عظام ممدداً غير الجائفة ، وذكر ابن عبد الله أن مالكاً وأبا حنيفة والشافعي واللي وأصحابهم اتفقوا على أن الجائفة لا تكون إلى الجوف وقال ابن القاسم الجائفة ما أنقى إلى الجوف ولو بجزيرة

وإن قطع قطعة منه ما دون الحشفة وكان البول يخرج على ما كان عليه وجب بقدر القطعة من جميع الذكّر من الدية وإن خرج البول من موضع القطع وجب الأكثر من حصّة القطعة من الدية وألحكومة وإن قتب ذكره فيادون الحشفة فعار البول يخرج من القتب فنيه حكومة للثلاث

(مسألة) قل (وفي الاثنين ادية)

لانقل في هذا خلافاً وفي كتاب النبي ﷺ له مروى بن حزم «وفي البيضتين الدية» ولأن فيها الجمل والمنفعة فإن النسل يكون بهما فكانت فيهما الدية كاليتين وروى الزهري عن سعيد بن المسيب أنه قال مضت السنة إن في الصاب الدية وفي الاثنين الدية وفي أحدهما نصف الدية في قول أكثر أهل العلم ويحكي عن سعيد بن المسيب أن في البسري ثلثي الدية وفي النبي ثلثها لأن نفع البسري أكثر لأن النسل يكون بها

ولنا ما موجب الدية في شيئين منه وجب في أحدهما نصفها كاليتين وسائر الأعضاء ولأنها ذود عدد تجب فيه الدية فاستوت ديتهم كما لصاح ، وما ذكره بنعش الإصابع والأطقان تستوي ديتهم مع اختلاف نفعها ثم يحتاج إلى إثبات ذلك الذي ذكره ، وإن رض اثنين أو أشلهما كملت ديتهم كما لو أشله بديه أو ذكره فإن قطع اثنين فذهب نسله لم يجب أكثر من دية لأن ذلك نفعهما فله

(فصل) وإن أجازاه جائفتين بينهما حاجز فعليه ثلث الدية وإن خرق الحائز ما بينهما أو ذهب بالسراية صاراً جائفة واحدة فيها ثلث الدية لا غير ، وإن خرق ما بينهما أجنبي أو المجني عليه فعلى الأول ثلث الدية وعلى الأجنبي اثنين ثلثها ويسقط ما قابل فعل المجني عليه ، وإن احتاج إلى خرق ما بينهما للمداواة غرقها المجني عليه أو غيره بأمره أو خرقها ولي المجني عليه لذلك أو الطيب بأمره فلا نفي عليه في خرق الحاجز وعلى الأول ثلث الدية

(مسألة) وإن خرقه من جانب فخرج من الجانب الآخر فهي جائفتان هذا قول أكثر أهل العلم منهم عطاء وفتادة ومجاهد ومالك والشافعي وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر لأعلمهم يختلفون في ذلك وحكي عن بعض أصحاب الشافعي أنه قال هي جائفة واحدة وحكي أيضاً عن أبي حنيفة لأن الجائفة هي التي تقذف من ظاهر البدن إلى الجوف وهذه الثانية إذا تقذفت من الباطن إلى الظاهر

ولنا ما روى سعيد بن المسيب أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فأنقذه ففضى أبو بكر رضي الله عنه بثلثي الدية ولا خلاف أنه يكون إيجاباً في جميعه من مصدق بينه وبينه وروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن عمر رضي الله عنه قضى في الجائفة إذا تقذفت إلى الجوف بإرش جائفتين ولا يحد من موضعين فكان جائفتين كما لو أنقذه بغيرتين ، وما ذكره لا يصح فإن الاعتبار بوصول الجرح إلى

تزداد الدية بنهايه . . . معهما كالنصر مع ذهب العينين والبطش مع ذهب الرجلين ، وإن قطع أحدهما فقد بطل النسل لم يجب أكثر من نصف الدية لأن ذهابه غير متحقق

(مسئلة) قال (وفي الرجلين الدية)

أجمع أهل العلم على أن في الرجلين الدية وفي جدهما نصفها روي ذلك عن عمر وعلي وبه قال قتادة ومالك وأهل المدينة والثوري وأهل العراق والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقد ذكرنا الحديث والمعنى فيما تقدم وفي تفصيلها مثل ما ذكرنا من التفصيل في اليدين سواء مفصل السمين ههنا مثل مفصل السكوكين في اليدين

(فصل) في قدم الاعرج وبد الاعسم الدية لأن السرج لمعنى في غير القدم والعسم الاعوجاج في الراس وليس ذلك عيباً في قدم ولا كف فلم يمنع ذلك كمال الدية فيها ، وذكر أبو بكر أن في كل واحدة منهما ثلث الدية كاليد السالمة ولا يصح لأن هذين لم يبتل منفعتهما فلم تنقص دينهما بخلاف اليد السالمة .

الحرف لا يكتفي بإصالة أذن أو لصره فمع التساوي في المعنى وإن ما ذكره من الكيفية ليس يذكر في خبر وإنما الناب والمادة وقوع الجائفة هكذا فلا يستر كما أن المادة والناب حصولها بالجدد ولو حصلت بغيره لسكانت جائفة ثم ينتقض ما ذكره ماله أدخل يده في جائفة إنسان غرق بطنه من موضع آخر فإنه يلزمه أرش جائفة بغير خلاف فله ولذا يخرج حين أوضح إنساناً في رأسه ثم أخرجه رأس السكين من موضع آخر فهي موضعتان وإن شمله حاشية لها مخرجان فهي هاشتان وكذلك ما شبهه

(فصل) فإن أدخل أصبعه في فرج بكر فأذهب بكائنها فليس بجائفة لأن ذلك ليس بمجوف

(مسئلة) (وإن طعن في خده فوصل إلى فيه ففيه حكومة)

لأن باطن أذن حكمه كالحاكم الظاهر لاحكام الباطن ويحتمل أن تكون جائفة لانه جرح وصل إلى جوف مجوف فأشبه ماله وصل إلى البطن

(فصل) فإن طعن في وجهه فكسر العظم ووصل إلى فيه فليس بجائفة لما ذكرنا وقال الشافعي في أحد أقواله هو جائفة لأنه قد وصل إلى جوف وقد ذكرنا أن باطن أذن في حكم الظاهر بخلاف الحرف ، فلهذا يكون عليه دية هاشمة لكسر العظم وبها زاد حكومة ، وإن جرحه في أذنه فأذهب فهو كالو جرح في وجهه فأذهب إلى فيه في الحكم وأخلاف ، وإن جرحه في ذكره فوصل إلى مجرى البول من الذكر فليس بجائفة لأنه ليس بمجوف يخاف التلف من الوصول إليه بخلاف غيره

(مسئلة) (وإن جرحه في ورثه فوصل الجرح إلى جوفه أو أوضعه فوصل الجرح إلى فقه فله دية جائفة وموضحة لجرح التفاف الزرك)

(مسئلة) قال (وفي كل أصبع من اليدين والرجلين عشر من الأبل وفي كل ألة منها

ثلث عقابها إلا الإهام فأبنا . . . فصلان قبي كل مفصل منها خمس من الأبل)

هذا قول عامة أهل العلم منهم عمر وعلي وابن عباس وبه قال مسروق وعروة ومكحول والشعبي وعبد الله بن معقل والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وأصحاب الحديث ولا نعلم فيه مخالفاً إلا رواية عن عمر أنه قضى في الإهام بثلث غرة وفي التي تليها بأثنتي عشرة وفي الوسطى بعشر وفي التي تليها بثلث وفي الخنصر بست وروي عنه أنه لما أخبر بكتب كتابه النبي ﷺ لا حرم وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل أخذ به وترك قوله الأول وعن محمد في الإهام خمس عشرة وفي التي تليها ثلاث عشرة وفي التي تليها عشر وفي التي تليها ثمان وفي التي تليها سبع ولما روى ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الأبل لكل أصبع أخرجه الترمذي وقال حديث صحيح رواه أبو داود عن أبي موسى عن النبي ﷺ وعن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ «هذه وهذه سواء» يعني الإهام والخنصر أخرجه البخاري وأبو داود ، وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر

إذا جرحه في نخذه ومد السكين حتى بلغ الورك فأجابه فيه أو جرح الكف ومد السكين حتى بلغ الصدر فأجابه فيه فله أرش الجائفة وحكومة في الجرح لأن الجرح في غير موضع الجائفة فأنفردت بالفتيان كما لو لم يكن معها جائفة ، وإن أوضعه فوصل إلى فقه فله دية موضحة لانه أوضحه وعليه حكومة لجرح التفاف الزرك

(مسئلة) (وإن أجابه ووسع آخر الجرح فيها فمجانان وعلى كل واحد منها أرش جائفة)

لأن فعل كل واحد منهما لو أنفرد كان جائفة فلا يسقط حكمه بإضافته إلى فعل غيره لأن فعل الإنسان لا يفتني على فعل غيره ، وإن وسما الطبيب بأذنه أو أذن وله صلحته فلا شيء عليه

(مسئلة) (وإن وسع ظاهره دون باطنه أو باطنه دون ظاهره فله حكومة) لأن جانباً لم يبلغ الجائفة

(فصل) (وإن أدخل السكين في الجائفة ثم أخرجه عزر ولا شيء عليه وإن خاطبها فأخرجها ففقط الحبل وأدخل السكين فيها قبل أن تلحم عزر أشد من الترس الذي قبله وغرم من الحيط واجر الحياط ولم يلزمه أرش جائفة لأنه لم يجفه

(مسئلة) (وإن التحدث الجائفة فتحتها آخر فهي جائفة أخرى عليه أرشها)

لانه عاد إلى الصحة فصار كالذي لم يجرح وإن التجم بعضها دون بعض فنقض ما التجم فله أرش جائفة لما ذكرنا ، وإن قنع غير ما التجم فليس عليه أرش الجائفة وحكمه حكم من فعل مثل فعله قبل

﴿ملاحظة﴾ قال (وفي البطن اذا ضرب فلم يستمسك العاظم اليد وفي الشاة اذا لم يستمسك البرل اليد)

وهذا قال ابن جريج وأبو ثور وأبو حنيفة ولم أعلم فيه مخالفاً إلا أن ابن أبي موسى ذكر في الثالثة رواية أخرى فيها ثلث اليد والصحيح الاول كل واحد من هذين الحليين عضو فيه منفعة كبيرة ليس في البدن مثله فوجب في نفوت منفعة دية كاملة ككثير الاعضاء المذكورة فان نفع الثلاثة حبس البول وحبس البدن العاظم منفعة مثلها والنفع بها كثير والضرر بفواتها عظيم فكان في كل واحدة منهما اليد كالسمع والبصر وان فانت المنفعة من مجناية واحدة وجب على الجاني ديتان كما لو ذهب سمعه وبصره مجناية واحدة.

﴿ملاحظة﴾ قل (في ذهاب العقل اليد)

لأنهم في هذا خلافة وقد روي عن عمر وزيد رضي الله عنهما واليه ذهب من بلغنا قوله من الفقهاء وفي كتاب النبي ﷺ لمعرو بن حزم «وفي العقل اليد» ولأنه أكبر الماني قدراً وأعظم الحواس ندماً فان به يتميز من البهيمة ويعرف به حقائق العلوم ويهتدي إلى مصالحه ويتق ما يفسده ويدخل به في التكليف وهو شرط في ثبوت الولايات وصحة التصرفات وأداء العبادات فكان بإيجاب اليد

وأبو حنيفة وقال الشافعي تجب اليد كالة وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز لانه انتلف منفعة الوطء فلزمته الدية كما لو قطع أسننها

ولما ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في الانضاء بثلث الدية ولم تعرف له في الصعابة مخالفاً ولان هذه جناية تخرق الحاذق بين سلاك البول والذكر فكان موجباً لثالث الدية كالجائفة ولا نسلم انها تمنع الوطء وأما قطع الاسكتين قائماً أوجب الدية لانه قطع عضوين فيهما نفع وجال فاشبه الشفتين (فصل) فان استطلق بوطاً مع ذلك لزمت دية من غير زيادة وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي

تجب دية وحكومة لانه فوت منفعتين فلزمت ارشهما كما لو فوت كلامه وذوقه

ولما أنه اتلاف عضو واحد لم يفت غير ذاته فلم يضمت بأكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب ذوقه وكلامه ومآقاه لا يصح لانه لو أوجب دية المنعتين لأوجب ديتين لان استطلاق البول موجب لدية والانضاء عنده موجب لدية منفرداً ولم يقل به وإنما أوجب الحكومة ولم يوجد عقاباً فمالا لعل أحداً أوجب في الانضاء حكومة فان ادخل الحاذق وانسد وزال الانضاء لم يجب ثلث

الدية ووجب حكومة لجبر ما حصل من النقص

(الفني والشرح الكبير)

(٨٠)

(الجزء التاسع)

من الابل «ولانه جنس ذو عدد تجب فيه الدية فشكل سواء في الدية كالأسنان والاجنار وسائر الاعضاء. ودية كل أصبع مقسومة على أناملها وفي كل أصبع ثلاث أنامل الا الابهام فانها اثنتان ففي كل أنملة من غير الابهام ثلث عقل الا بهام ثلاثة أبعة وثلث، وفي كل أنملة من الابهام خمس من الابل نصف ديتها، وحكي عن مالك أنه قال الا بهام أيضاً ثلاث أنامل إحداها باطن، وليس هذا بصحيح فن الاعتبار بالظاهر فان قوله عليه السلام «في كل أصبع عشر من الابل» يقتضي وجوب العشر في الظاهر لانها هي الاصبع التي يقع عليها الاسم دون ما يطن منها كما أن السن التي يتعلق بها وجوب ديتها هي الظاهرة من لحم اللثة دون سننها، والحكم في أصابع اليدين والرجلين سواء لعدم الجبر فيها وحصول الاتفاق عليهما

(فصل) وفي الاصبع الزائدة حكومة وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن زيد بن ثابت أن فيها ثلث دية الاصبع وذكر القاضي أنه قاضى أنه قياس للذهب على رواية إيجاب الثلث في اليد الشلاء، والاول أصح لان التقدير لا يصار اليه الا بالتوقيف أو بما أثبت له لما فيه توقيف وليس ذلك هنا لان اليد الشلاء يحصل بها الجلال والاصبع الزائدة لا جمال فيها في الغالب ولان جمال اليد الشلاء لا يكاد يختلف والاصبع الزائدة تختلف باختلاف محالها وصفها وحسنها وقبحها فكيف يصح قياسها على اليد؟

ان يلتحم منها شيء، وان تقب بض ما التحم في الظاهر دون الباطن أو الباطن دون الظاهر فليطه حكومة كما لو وسع جرحه كذلك

(فصل) ومن وطئ زوجته وهي حنفية فقتلها لزمه ثلث الدية، ومعنى الفتق خرق ما بين مسلك البول والمني وقيل بل معناه خرق ما بين القلب والبر إلا ان هذا بعيد لانه يبعد ان يغيب بالوطء ما بينهما من الحاذق فانه حازر غليظ قوي. والكلام في ذلك في أمرين (أحدهما) في أصل وجوب الضمان (والثاني) في قدره اما الاول فان الضمان انما يجب بوطء الصغيرة أو التحفة التي لا تحمل الوطء دون الكبيرة الخاملة وهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي يجب الضمان في الجميع لانه جناية فيجب الضمان به كما لو كان في أجنبية

ولما أنه وطئ مستحق فوجب ضمان ما تلف به كالكسرة ولانه فعل مأذون فيه ممن يصح اذنه فلم يضمن ما تلف بسرايته كما لو أذنت في مداواتها بما يغضي إلى ذلك، وكقطع السارق واستيفاء التصاص وعكسه الصغيرة والمكرهة على الزنا. إذا ثبت هذا فانه يلزمه المهر المسمى في التكاثر مع ارش الجناية ويكون ارش الجناية في ماله ان كان ممداً محضاً وهو ان يملأها لا سبيلاً فإن رضاء يغضيا، فاما ان علز ذلك وكان مما يحمل ان لا يغضي اليه فهو عمد الخطأ فيكون على عاقبة إلا على قول من قال ان العاقبة لا تحمل عمداً الخطأ فيكون ماله (الثاني) في قدر الواجب وهو ثلث الدية وبه قال قتادة

أحق من بقية الحواس فإن نقص عقله نقصاً معلوماً مثل أن صار يمين يوماً ويقيم يوماً فماليماً من الدية بقدر ذلك لأن ما وجب فيه الدية وجب بعضها في بعضه بقدره كالأصابع وإن لم يعلم مثل أن صار مدحوشاً أو يفرع مما لا يفرع منه ويستوحش إذا خلا فهذا لا يمكن تقديره فوجب فيه حكومة (فصل) فإن أذهب عقله بجناية لا وجب أرشاً كالطامة وانتخوف ونحو ذلك ففيه الدية لا غير وإن أهله بجناية توجب أرشاً كالجراح أو قطع عضو وجبت الدية وأرش الجرح وبمذاق مالك والشافعي في الحديد، وقال أبو حنيفة والشافعي في التميمي يدخل الأثمل منها في الأكثر فإن كانت الدية أكثر من أرش الجرح وجبت وحدها، وإن كان أرش الجرح أكثر كان قطع يديه ورجليه فذهب عقله وجبت دية الجرح ودخلت دية العقل فيه لأن ذهاب العقل يخلل مع منافع الأعضاء فدخل أرشها فيه كالموت

ولما أن هذه جناية أذهبت منفعة من غير محلها مع بقاء النفس فلم يتدخل الارشان كما لو أوضعه فذهب بصره أو سمعه ولأنه لو جنى على أذنه أو أنفه فذهب سمعه أو شمه لم يدخل أرشها في دية الأنف والأذن مع قربهما منها فهذا أولى وما ذكره لا يصح لانه لو دخل أرش الجرح في دية القتل لم يجز أرشه إذا زاد على دية القتل لأن دية الأعضاء كما مع القتل لا يجب بها أكثر من دية النفس ولا يصح قولهم إن منافع الأعضاء تبطل بذهاب العقل فإن الجحون نقصت منافعها وأعضاؤه

(فصل) وإن أكره امرأة على الزنا فأنصاها لزمه ثلث دينها ومهر مثاها لانه حصل بوطه غير مستحق ولا مأذون فيه فزعمه ضمان مائتات به كسائر الجانيات وهل يلزمه أرض البكره مع ذلك؟ فيه روايتان (إحداهما) لا يلزمه لأن أرض البكره داخل في مهر المثل فإن مهر البكر أكثر من مهر اليتيم فالتفاوت ينمى هو أرض عوض البكره فلم يضمن مرتين كما في حق الزوجة (والثانية) يضمن لانه عمل أنفقه وبدونه فزعمه أرشه كما لو أنفقه بإصمها فاما المطاوعة على الزنا إذا كانت كبيرة ففتها فلا ضمان عليه في نفسها وقال الشافعي يضمن لأن المأذون فيه الوطء دون التمتع فاشبه ما لو قطع يداه ولأنه ضرر حصل من فعل مأذون فيه فلم يضمنه كرش بكارها ومهر مثاها لو أذنت في قطع يدها ففسر القطع إلى نفسها وفارق ما إذا أذنت في وطئها فغظم يدها لأن ذلك ليس من المأذون فيه ولا من ضرره

(فصل) وإن وطئ امرأة بشبهة فأنصاها فليها أرض مثاها مع مهر مثاها لأن الفعل إنما أذن فيه أهتاداً إن المستزني لم يوافقها فإذا كان قهراً لم يضمنه وجوب ضمان المائتات كما لو أذن في أخذ الدين لمن يفتقه فإنه غير مسموح به وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يجب لها مهر الأبرار من مهر مثاها أو أرض أنصاها لأن الأرض لا تلاف أمضوا فلا يجمع بين ضمان وضمان منتهه كما لو قطع عينا

بعد ذهاب عقله بما تضمن به منافع الصحيح وأعضاؤه، ولو ذهب مناعه وأعضاؤه لم تضمن كما لاتضمن منافع البيت وأعضاؤه وإذا جاز أن تضمن الجناية عليها بعد الجناية عليه جاز ضمانها مع الجناية عليه كما لو جنى عليه فأذهب سمعه وبصره بجراحة في غير محلها

(فصل) فإن جنى عليه فأذهب عقله وسمعاً وبصره وكلامه وجب أربع ديات مع أرش الجرح قال أبو قحافة روى رجل رجلاً بجرح فذهب عقله وبصره وسمعاً ولسانه فقتل في عمر بأربع ديات وهو حي ولأنه أذهب منافع في كل واحدة منها دية فوجب عليه دياتها كما لو أذهب بجانيات فزيمات من الجانيات لم يجز إلا دية واحدة لأن ديات المنافع كلها تدخل في دية النفس كديات الأعضاء

(مسئلة) قال (وفي الصبر الدية والصبر أن يضربه فيغير وجهه في جانب)

أصل الصبر داء يأخذ البهيم في عنقه فيأبوي عنقه وقول الله تعالى (ولا تصبر خدك للناس) أي لا تعرض عنهم بوجهك تكبراً كذاتة وجه البهيم الذي به الصبر فن جنى على إنسان جناية ففوج عنقه حتى صار وجهه في جانب فليها دية كاملة روي ذلك عن زيد بن ثابت وقال الشافعي ليس فيه إلا حكومة لانه أذهب جراحاً من غير منفعة ولما روى مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال: وفي الصبر الدية ولم يعرف له في الصحابة

ولما أن هذه جناية تنفك عن الوطء فلم يدخل يده فيها كما لو كسر صدرها وماد كرم غير صحيح فإن المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والأرض يجب لالتلاف المأجوز فلا تدخل المنفعة فيه (فصل) وإن استطاع بول المسكرة على الزنا والموطوءة بشبهة مع أنصاها فليها ديةها والمهر وقال أبو حنيفة في الموطوءة بشبهة لا يجمع بينهما ويجب أكثرهما وقد سبق الكلام معه في ذلك (فصل) وفي الضاع بغير وفي الترقوتين بغير أن روى سعيد بن مسروق عن قتادة عن سليمان بن عمر وثمان بن زيد بن أسلم عن أسلم عن عمر في الضاع جبل والرقوة جبل وقال الحارثي في الترقوة بغير أن فظاهر قوله أن في كل ترقوة بعين فيكون في الترقوتين أربعة أميرة وهذا قول زيد بن ثابت والرقوة النظم المستدير حول النقي من البحر إلى الكنف ولكل واحد ترقوتان وقال القاضي المراد بقول الحارثي الترقوتان ما وأما أكثر في لفظ الواحد لادخال الألف واللام المتضبة لا لتراخي فيكون في كل ترقوة بعين وهذا قول سمر روى الله عنه وقال سعيد بن المسيب وبجاهد وعبد الله بن مروان وسعيد بن جبير وقاتدة وإسحاق وهو قول الشافعي والمذاهب من قوله عند أصحابه أن في كل واحد دية واحدة حكومة وهو قول سمر روى وأبي حنيفة ومالك وابن المنذر لانه عظم باطن لا يخصص بجراح ومنفعة فلم يجب فيه أرض مقدار كسائر أعضاء البدن ولأن التقدير إنما يكون بوقوف أو غير صحيح وليس في هذا توقيف ولا قياس وروي عن الشعبي أن في الترقوة أربعين ديناراً وقال عمرو بن

عالت فكلن اجما ولانه اذهب الجالو للنفعة فوجبت فيه دية كاملة كسائر النافع، وقولهم لم يذهب بتنفعته غير صحيح فانه لا يتدر على النظر ايامه وانما ما يجزئه اذا مشى واذا ثابه امر أو دمه عدو لم يمكنه العلم به ولا اتقاؤه ولا يمكنه ان يعقه ليعرف ما يريد فغاره ويتصرف ما ينفعه وبضرة (فصل) فان جنى عليه فصار الاتفات عليه شاقا أو ابتلاع الماء أو غيره فنبه حكومة لانه لم يذهب بالنفعة كلها ولا يمكن تقديرها وان صار بحيث لا يمكنه ازدراد ريقه فهذا لا يكاد يقع فان بقي مع ذلك فنبه الدية لانه تنويت منعمة ليس لها مثل في البدن

(مسئلة قال (وفي اليد الشلاء ثلث ديتها وكذلك العين القائمة والسن السوداء)

اليد الشلاء التي ذهب منها منفعة البش والعين القائمة التي ذهب بصرها ووصفها باقية كصوره الصحيحة واختلفت الرواية عن احد فيها وفي السن السوداء فنه في كل واحدة ثلث ديتها وروي هذا عن ابن الخطاب ومجاهد وبه قال اسحاق، وعن زيد بن ثابت في العين القائمة مائة دينار. والرواية الثالثة عن احمد في كل واحدة حكومة وهذا قول مسروق الزهري ومالك والشافعي وأبي ثور والنعمان وابن المنذر لانه لا يمكن ايجاب دية كاملة لكونها قد ذهبت منفعتها ولا مقدار فيها فتجب الحكومة فيها كاليد الزائدة

شعيب في الترقوتين الدية وفي احدى اوصافها لانهما عضوان ومنامة وليس في البدن غيرهما من جنسهما فكانت فيهما الدية كاليد

ولنا قول عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهما وما ذكروه ينتفض الهاشمة فانها كسر عظام باطنه ووقها مقدور ولا يصح قولهم لانها لا تخضع بجبال ومنفعة فان جبال هذه العظام ونفعها لا يوجد في غيرها ولا مشاركا لها فيه وأما قول عمرو بن شعيب فخطاف للاجماع فاننا لانعلم ايدا قبله ولا بعده واقفه فيه (مسئلة) (وفي كل واحد من الذراع والزند والعضد والساق بيران)

قال القاضي في الزند أربعة أبرة لان فيها أربعة عظام في كل عظم غير وهذا يروى عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي فيه حكومة لما تقدم

ولنا ما روى سعيد ثنا هشام أن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمرو بن الباص كتب الى عمر في احد الزندين إذا كسر فكتب اليه عمر إن فيه بيران، وإذا كسر الزندين فبيها أربعة من الابل ورواه أيضا من روي آخر مثل ذلك وهذا لم يظهر له مخالف في الصحابة فكان اجماعا

(فصل) ولا مقدار في غير هذه العظام في ظاهر قول الحارثي وهو قول أكثر أهل العلم وقال القاضي في عظم الساق بيران وفي الساقين أربعة أبرة وفي الفخذ بيران وفي الفخذين أربعة أبرة فهذه تسعة عظام فيها مقدار الضلع والرقوتان والزندان والساقان والفخذان وما عداها لا مقدور فيه

ولنا ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمسكتها بثلث الدية، وفي اليد الشلاء اذا قلمت ثلث ديتها، وفي السن السوداء اذا قلمت ثلث ديتها. ورواه الثوري وأخرج به ابو داود في الدين وحدها مختصرا وقول عمر رضي الله عنه رواه قتادة عن خلاص عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قضى في العين القائمة اذا خسفت واليد الشلاء اذا قلمت والسن السوداء اذا كسرت ثلث دية كل واحدة منهن ولانها كلمة الصورة فكان فيها مقدار كالصحية، وقولهم لا يمكن ايجاب مقدار ممنوع فاننا قد ذكرنا التقدير وبيناه

(فصل) قال القاضي قول أحد رحمه الله في السن السوداء ثلث ديتها محمول على سن ذهبت منفعتها بحيث لا يمكنه أن يعثر بها الاشارة أو كانت تنفذ فما إن كانت منفعتها باقية ولم يذهب منها الا لونها فنبها كال ديتها سواء قلمت منفعتها بان يجر عن عض الاشياء الصلبة بها أو لم يجر لانها باقية للنفعة فكملت ديتها كسائر الاعضاء وليس على من سورها الا حكومة وهذا مذهب الشافعي والصحيح من مذهب أحد ما روى ظاهر كلامه لظاهر الاخبار وقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقول أكثر أهل العلم ولانه ذهب جملها بتسويدها فكملت ديتها على من سورها كما لو سود وجهه ولم يجب على متاعها أكثر من ثلث ديتها كاليد الشلاء وكالسن إذا كانت بيضاء فاتاقت ونبت مكانها سوداء لمرض فيها فان القاضي وأصحاب الشافعي سلموا أنها لا تكمل ديتها

وقال ابن عقيل وأبو الخطاب وجبانه من أصحاب القاضي في كل واحد من الذراع والعضد بيران وزاد أبو الخطاب عظم القدم لما روى سليمان بن يسار أن عمر قضى في الذراع والفخذ والساق والزند إذا كسر واحد منها غير ولم يكن به محور يعني جيرا بيرا وإن كان فيها محور فيجب اربعة دية وهذا الخبر ان صح فهو مخالف لما ذهبوا اليه فلا يصح دليلا عليه قال شيخنا: والصحيح ان شاء الله أن لا تقدر في غير الحس الضلع والرقوتين والزندين لان التقدير انما يثبت بالتوقيف ومقتضى الدليل وجوب الحكومة في هذه العظام الباطنة كلها وانما خالفناه في هذه العظام لقضاء عمر رضي الله عنه في ما عداها يعنى على مقتضى الدليل

(مسئلة) (وما عدا ما ذكرنا من الحرج وكسر العظام مثل خزيمة الصلب والمصم فيه الحكومة) ولا نعلم فيها مخالفا، وإن خالف فيها أحد فهو قول ناذ لا يستند الى دليل بشد عليه ولا يصار اليه وخزيمة الصلب أن اردنا كسر الصلب فيه الدية وقال القاضي فيه حكومة وهو مذهب الشافعي وقد ذكرناه (مسئلة) (والحكومة أن يقوم الجاني عليه كانه عبد لا جناية به ثم يقوم وعي به قد برئت له نفس فله من الدية كان كان قتيلا وهو صحيح مشروط بقتله وبه الجناية تسعة عشر نفقة نصف عشر دية)

(فصل) فان ثبتت أسنان صبي سوداء ثم نثر ثم عادت سوداء فدينها تامة لان هذا جنس خاق على هذه الصورة فأشبه من خاق أسود الجسم والوجه جميعا وإن ثبتت أولا بيضاء ثم نثر ثم عادت سوداء مثل أهل الخيرة فإن قولوا ليس السواد لملء ولا مرض فثبنا أيضا كل دينها ، وإن قالوا ذلك لمرض فيها فلي قلها ثلث دينها أوحكومة وقد سلم اتفاني وأصحاب الشافعي الحكم في هذه الصورة وهو حجة عليهم فيها خلفوا فيه ، ويحتمل أن يكون الحكم فيها كانت سوداء من ابتداء الخلقة هكذا لان المرض قد يكون في فيه من ابتداء خلقته فيثبت حكمه في بعض دينها كما لو كان طارئا .

(فصل) وفي لسان الاخرس روايتان أيضا كالروايتين في اليد الشلاء وكذلك كل عضو ذهبت منفعتة وبقيت صورته كالرجل الشلاء الاصبع والذكر إذا كان أشلا وذكر الحصى والعين إذا قلنا : لا تكمل دينتهما وأشبه هذا فكله يخرج على الروايتين (إحداها) فيه ثلث دينه والاخرى حكومة (فصل) فاما اليد أو الرجل أو الاصبع أو السن الزوائد ونحو ذلك فليس فيه إلا حكومة ، وقال القاضي هذا في معنى اليد الشلاء فتكون على قياسها يخرج على الروايتين والذي ذكرناه أوضح لأنه لا تقدر في هذا ولا هو في معنى التقدر ولا يصح قياس هذا على العضو الذي ذهبت منفعتة وبقي جلاله لان هذه الزوائد لاجال فيها إنما هي شين في الخلقة وعيب يرد به المبيع وتنقص به القيمة فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجال؟ ثم لو حصل به جال ما لكنه يخالف جال العضو الذي

وهذا الذي ذكره في تفسير الحكومة قول أهل العلم لا ينضم إليه خلاقا ، به قال الشافعي والذاهبي وأصحاب الرأي وغيرهم ، قال ابن التندر : كل من تحفظ عنه من أهل العلم يرى أن معنى قولهم حكومة أن يقال اذا أصيب الانسان بجرح لا عقل له سلم كم قيمة هذا الجرح لو كان عبدا لم يجرح هذا الجرح ؟ فإذا قيل مائة دينار قيل ولم قيمته وقد أصابه هذا الجرح وانتهى برؤء ؟ قيل خسة وتسعون فلقي يجب على الجاني نصف عشر الدية وإن قالوا تسعون ففسر الدية وإن زاد أو نقص فعل هذا المثال وانما كانت كذلك لان جملته مضمونة بالدية عاجز اذ مضمونة منها كما أن المبيع ما كان مضمونا على البائع بالثمن كان ارش عليه مقدرا من الثمن فيقال فثبت لآب فيه ؟ فإذا قالوا غير ذلك قال كنيته وفيه العيب ؟ فإذا قيل تسعة لم أنه نقص عشر قيمته فيجب أن يرد من الثمن عشرة أي قد ركان وتقدره عبدا ليكن تقوم به ويجعل اليد أملا للحر لا موقت فيه والحر أصلا بعد فيما فيه توقفت في المشهور من المذهب .

(مسئلة) الا أن يكون في شيء فيه مقدار فلا يبلغ به ارش المقدر فإن كانت في الشجاج التي دون النوصة ما يبلغ بها ارش النوصة ولو جرحه في وجهه فلهما ثلثا قيمته سائر قيمته ففرضي الحكومة وجوب عشر من الأبل ودية الموضحة خمي

يحصل به تمام الخلقة ويختلف في نفسه اختلافا كثيرا فوجب فيه الحكومة ويحتمل أن لا يجب فيه شيء ما ذكرنا .

(فصل) واختلت الرواية في قطع الذكر بدخولته وقطع الكف بعد أصابه فروى أبو طالب عن أحمد فيه ثلث دينه وكذلك شجرة الاذن وعن أحمد في ذلك كله حكومة والصحيح في هذا أن فيه حكومة لعدم التقدير فيه واستناع قيامه على ما فيه تقدير لان الاشل بقيت صورته وهذا لم يبق صورته اتفاني بعض ما فيه الدية أو اصل ما فيه الدية فما قطع الذراع بعد قطع الكف والساق بعد قطع اقدم فيفني أن يجب الحكومة فيه وجبا واحدا لان الجرح ثلث دية اليد به يغني إلى أن يكون الواجب فيه مع بقاء الكف وأقدم وذهاهما واحدا مع تفاوتها وعدم النص فيهما والله أعلم

« مسئلة » قال (وفي إسكي المرأة الدية)

الاسكنان هما اللحج المحبط بالفرج من جانبيه أحاطة الشفتين بالثلم وهن اللغة يقولون الشفران حاشية الاسكنين كما أن الشفرات من أهدابها ونحو ما دية المرأة إذا قطعها ، وبهذا قال الشافعي وقوله الثوري إذا لم يقدر على جانبها وقضى به محمد بن سفيان إذا بلغ العظم لان فيها جمالا ومنفعة وليس في البدن غيرها من جنسها فوجب فيها الدية كسائر ما فيه منه شيئا وفي إحداها نصف

فهيما بطر غلظ المقوم لان الجراحة لو كانت موضوعة لم يزد على خمس مع أنها سمحاق وزيادة عليها فلا أن لا يجب في بعضها زيادة على خمس أولى وهذا قول أكثر أهل العلم وبه يقول الشافعي وأصحاب الرأي ، وحكي عن مالك أنه يجب ما يخرجها الحكومة كالنساء ما كان لانها جراحة لا مقدر فيها فوجب فيها ما نقص كالوكلات في سائر البدن

ولما أنها بعض الموضحة لا تلو أوضحة لقطع ما قطعت هذه الجراحة ولا يجوز أن يجب في بعض الشيء أكثر مما يجب فيه ولان الضرر في الموضحة أكبر والشين أعظم والحل واحد فإذا لم يزد ارش الموضحة على خمس كان ذلك ثلثها على أن لا يزداد ما دونها عليها وأما سائر البدن فما كان فيه موقت كالاعضاء والغلام المملومة والحائفة فلا يزداد جرح عظم له دينه مما جرح أنه فبلغ ارشها بالحكومة خسا من الايل فانه يرد الى دية الانثة وإن كان في أصع فليج ما زاد على الشر بالحكومة ود الى البشر وإن حتى عليه في جوفه دون الجائنة لم يزد على ارش الحائفة وما لم يكن كذلك وجب ما أخرجه الحكومة لان الخلع محنت فان ثبت فقد وجب في يمش البدن أكثر من غيره في جبهه وجوب في منافع الانسان أكثر من الواجب فيه فقلنا اتا وجبت دية النفس دية عن الروح وليدت الاطراف بعضها بخلاف مسئلة هذا فذكره القاضي رحمه الله كلام المرئي أن يمتنع ابيع الزيادة إلى أن الوجه لقوله الا أن تكون الجانية في وجه أو رأس فلا يجاوز به ارش الموت

الدية كما ذكرنا في غيرها وإن جنى عليها فأشليها وجبت ديتها كما لو جنى على شنتيه فأشليها ولا فرق بين كونها غليظتين أو دقيقتين قصيرتين أو طويلتين من بكر أو ثيب أو صغيرة أو كبيرة مخفوضة أو غير مخفوضة لأنهما عضوان فيها الدية فاستوى فيهما جميع ما ذكرنا كسائر أعضائها ولا فرق بين الرقاع وغيرها لأن الرقاع عيب في غيرها فلم ينقص ديتها كما أن الصمم لم ينقص دية الأذنين وانخفض هو إحداهما في حق المرأة.

(فصل) وفي ركب المرأة حكمة وهو عانة المرأة وكذلك في عانة الرجل لأنه لا مقدر فيه ولا هو نظير لما قدر فيه فإن أخذ منه شيء مع فرج المرأة أو ذكر الرجل فيه المحكومة مع الدية كما لو أخذ مع الأنف والشفتين شيء من اللحم الذي مولها.

«مسئلة» قل (وفي موضة الخمر خمس من الأبل سواء كن من رجل أو امرأة وللومضة في الرأس والوجه سواء وهو التي تبرز العظم)

هذه من شجاج الرأس أو الوجه وليس في الشجاج ما فيه قصاص سواء ولا يجب القدر في أقل منها وهي التي تصل إلى العظم سميت موضة لأنها بدت وضوح العظم وهو بياض وأجمع أملاً على أن أرشها مقدر قاله ابن المنذر وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي للومضة خمس من الأبل» رواه

(فصل) إذا خرجت المحكمة في شجاج الرأس التي دون الموضة قدر أرش الموضة أو زادة عليه فظاهر كلام الحنفية أنه يجب أرش الموضة وقال الثوري يجب أن ينقص عنها شيئاً على حسب ما يؤدي إليه الاحتياط وهذا مذهب الشافعي وهو الذي ذكره شيخنا في كتاب الكافي والمنع اثلاً يجب في بعضها ما يجب في جميعها ووجه قول الحنفية أن مقتضى الدليل وجوب ما أخرجه المحكمة وإنما يحيط الزائد على أرش الموضة لحاقته بالنس أو تنبيهه انصافاً لم يوجب الجفاء على الأصل ولأن ما ثبت بالتنبيه يجوز أن يساوي المنصوص عليه في الحكم ولا يلزم أن يزيد عليه كما أنه لما نص على وجوب فدية الأذن في حق المذنب لم يلزم زيادتها في حق من لا عذر له ولا يمنع أن يجب في البعض ما يجب في الكل بدليل وجوب دية الأصابع مثلاً دية اليد كما وفي حشفة الذكر مثل ما في جميعه فان قيل هذا وجب بالتقدير الشرعي لا بالتقويم فتنا إذا ثبت الحكم بنس الشارع لم ينتج ثبوت مثله بالقياس عليه والاجتهاد يؤدي إليه وفي الجهة فالمحكمة دليل على ترك العمل به انتهى الزائد بمعنى مقصود في المساوي فيجب العمل بها لعدم المعارض ثم وإن صح ما ذكره فينبغي أن ينقص أدنى ما تزول به المساواة المحذورة ويجب الباقي عملاً بالدليل المرجح له

(فصل) ولا يكون القوم إلا بعد برء الجرح لأن أرض الجرح المندر إنما يستقر بعد برئته (مسئلة) فان كانت أجراحة ما لا تقص شيئاً بعد الاندمال مثل أن قطع أصباً زائدة أو يداً أو

أبو داود والشافعي والترمذي وقال حديث حسن، وقول الحنفية في موضة الخمر يبرز من موضة اليد وقوله سواء كان من رجل أو امرأة يعني أنهما لا يختلفان في أرش الموضة لأنها دون ثلث الدية وهما يتوابعان فيها دون الثلث ويختلفان فيما زاده وعند الشافعي أن موضة المرأة على النصف من موضة الرجل بناء على أن جراح المرأة على النصف من جراح الرجل في الكثير والقليل وسند ذلك في موضه أن شاء الله تعالى. وعموم الحديث الذي رواه هبة بن جهم عليه وفيه كفاية وأكثر أهل العلم على أن الموضة في الرأس والوجه سواء. روي ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وبه قال شريح ومكحول والشعبي والنخعي والزهري وربيعة وعبيد الله بن الحسن وأبو حنيفة والشافعي وأصحابنا وزوي عن سعيد بن المسيب أنه قال تضعف موضة الوجه على موضة الرأس فيجب في موضة الوجه عشر من الأبل لأن شينها أكثر وذكره القاضي رواية عن أحمد وموضة الرأس يسرها الشعر والعلماء وقال مالك إذا كانت في الأنف أو في اللحي الأسفل ففيها حكمة لأنها تبعد عن الدماغ فشبّهت موضة سائر البدن.

ولما عمم الأحاديث وقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما الموضة في الرأس والوجه سواء ولأنها موضة فكان أرشها خمساً من الأبل كغيرها مما سلوه ولا عبرة بكثرة الشين بدليل نقسوية بين الصغيرة والكبيرة وما ذكره مالك لأنه لا يصح أن الموضة في الصدر أكثر ضرراً وأقرب إلى القلب ولا مقدر فيها وقد روي عن أحمد رحمه الله أنه قل موضة الوجه أخرى أن يزداد في دينها وليس معنى هذا أنه يجب فيها أكثر والله اعلم إنما معناه أنها أولى باليجاب الدية فانه إذا وجب في موضة الرأس مع قلّة شينها واستارها بالشعر وغطاء الرأس خمس من الأبل فلا ينبغي ذلك في الوجه الظاهر الذي هو مجمع الحامان وعنوان الجمال أولى، وحمل كلام أحمد على هذا أولى من

فقطع لحية امرأة فلم ينقصه ذلك بل زاده حياً فالجاني يحسن بجانيه فلم يضمن كما لو قطع سلة أو نزلوا أو بط خراجاً ويمتثل أن يضمن قال القاضي نص أحد على هذا لأن هذا جزء من مضمون قد يمر عن ضمان كما لو أنفقت مقدار الأرض فزاد به حبلاً أو لم ينقصه شيئاً، فلي هذا يقوم في أقرب الأحوال إلى البرء لأنه لا سقط اعتبار قيته بعد برئه قوم في أقرب الأحوال إليه كولد الفرد لما تقرر، وفي البطن قوم عند الوضع لأنه أقرب الأحوال التي أمكن تقويمه إلى كونه في البطن (مسئلة) فان لم ينقص في تلك الحال قوم حال جريان الدم

لأنه لا بد من بعض فلو خوف سبب ذكره القاضي ولا أصحاب الشافعي، كما ذكرنا وتقوم لحية المرأة كأنها لحية رجل في حال نقصه نهاب لحية وإن أنفقت ستاً زائدة قوم وليست من سن زائدة ولا خلفاً أصلياً ثم وعموم وقد ذهب الزائدة قال القاضي إذا قدرناها ابن عشرين نقصاً ذهب (الجزء التاسع) (٨١)

حمله على ما يخالف الخبر والارثوقول أكثر أهل العلم، ومضيره إلى التقدير بغير توقف ولا قياس صحيح (فصل) ويجب أرش موضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشعر لأن اسم الموضحة يشمل الجميع، وحد الموضحة ما فاق إلى العظم ولو بقدرارة ذكره ابن القاسم واقتضى أن شجعة في رأسه شجة بعضها موضحة وبعضها دون الموضحة لم يلزمه أكثر من أرش موضحة لأنه لو أوضح الجميع لم يلزمه أكثر من أرش موضحة فلأن لا يلزمه في الإيضاح في البعض أكثر من ذلك أولى، وهكذا لو شجعة شجة بعضها هاشمة وإقيها دونها لم يلزمه أكثر من أرش هاشمة وإن كانت مقلة وما دونها أو مأمومة وما دونها فعليه أرش مقلة أو مأمومة لما ذكرنا.

(فصل) وليس في موضحة غير الرأس والوجه مقدر في قول أكثر أهل العلم منهم إمامنا وملك والثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر، قال ابن عبد البر ولا يكون في البدن موضحة يعني ليس فيها مقدر قال على ذلك جماعة العلماء إلا التليث بن سعد قال الموضحة تكون في الجسد أيضاً، وقال الأوزاعي في جراحة الجسد على النصف من جراحة الرأس وحكي نحو ذلك عن عطاء الخراساني قال في الموضحة في سائر الجسد خمسة وعشرون ديناراً.

ولنا أن اسم الموضحة إنما يأتي على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس، وقول الخليفة الراشد الموضحة في الوجه والرأس سواء بدل على أن باقي الجسد بخلافه، ولأن الشين في الرأس والوجه أكثر وأخف مما في سائر البدن فلا يلحق به ثم إيجاب ذلك في سائر البدن ينفي إلى أن يجب في موضحة الموضحة أكثر من دية مثل أن يوضح أتملة ديتها ثلاثة وثلاث دية الموضحة خمس وأما قول الأوزاعي وعطاء الخراساني فتحكم لا نص فيه ولا قياس يقتضي فيجب إطراره.

(فصل) وإن أوضعه في رأسه وجر السكين إلى فناء فعليه أرش موضحة وحكمه لجر حافتها لأن التقا ليس بموقع للموضحة وإن أوضعه في رأسه ومدّها إلى وجهه فعلى وجهين

طريقها يسيراً وإن قدرنا ما بين أربعين نقصها كثيراً قدرناها إن عشرين لأنه أقرب الأحوال إلى حال الخني عليه فإنه يوقوم الجرح الذي لا ينقص بعد الاندمال فأنه قرمه في أقرب أحوال النقص إلى حال الاندمال والارثوقول أنج الله تعالى ناه هذا لا مقدر فيه ولم ينقص شيئاً فأشبه الضرب ونقص النقص الحاصل حال جريان الدم إنما هو نقص الجرح إليه وقد زال فأشبه ما لو لطمه فاصفر وجهه حالة الطلعة أو احمر ثم زال وتقدير المرأة رجلاً لا يصح لأن الحجة في الرجل وعيب في المرأة وتقدير ما يربى لا يصح وكذلك تقدير السن في ماله رداء زوالها بماله يكره لا يجوز فإن الشيء يقدر ينظروا ويقاس علمه لا على نفسه ومن قال بهذا الوجه فأنما يوجب أدنى ما يمكن أن لا يوجب أكثر من ذلك.

(فصل) فإن لطمه على وجهه ثم لم يضر في وجهه فلا ضمان لأنه لم ينقص به جمل ولا منفعة ولم يأن له حال ينقص فيها فلم يضمن كما لو شتمه

(أحدهما) أنها موضحة واحدة لأن الوجه والرأس سواء في الموضحة فصار كالعضو الواحد (والثاني) هما موضعان لأنه أوضعه في عضوين فكان لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو أوضعه في رأسه ونزل إلى التقا

(فصل) وإن أوضعه في رأسه موضعين بينهما حاجز فعليه أرش موضعين لانهما موضعان فإن زال الحاجز الذي بينهما وجب أرش موضحة واحدة لما صار الجميع بفعله موضحة فصار كما لو أوضح الكل من غير حاجز يبقى بينهما، وإن اندمعا ثم أزال الحاجز بينهما فعليه أرش ثلاث مواضع لأنه استتر عليه أرش الأولين بالاندمال ثم لزمته دية الثلاثة، وإن ناكل ما بينهما قبل اندمالها فزال لم يلزمه أكثر من أرش واحدة لأن سرية فعله كمنعه وإن اندمعا أحدهما وزال الحجز بفعله أو سرية الأخرى فعليه أرش موضعين، وإن أزال الحاجز أجنبي قبل الأول أرش موضعين وعلى الثاني أرش موضحة لأن فعل أحداهما لا ينبغي على فعل الآخر فافترد كل واحد منهما بحكم جنائسه وإن أزاله الحجي عليه وجب على الأول أرش موضعين لأن ما وجب بجنايته لا يسقط بفعل غيره، فإن اختلفا فقال الحجاتي أنا شققت ما بينهما وقال الحجي عليه بل أنا وأزالها آخر سواك قال قول الحجي عليه لأن سبب أرش موضعين قد وجد والحجي يدعي زواله والوجه عليه ينكره والقول قول الذكر والأصل معه، وإن أوضح موضعين ثم قطع اللحم الذي بينهما في الباطن وترك الجلد الذي فوقهما ففيها وجان

باب المائلة وما عملها

(عاقلة الإنسان عصابته كلهم وبيد دم من اللدب والولاء إلا عودي لسه أبؤء وأبأؤء وعه أنهم من العاقلة أيضاً)

اختلفت الرواية عن أحد رده الله في العاقلة فروي عنه أنهم جميع العصبان من النسب والولاء يدخل فيهم الآباء والأبناء والأخوة وسائر العصبان من العدة وأبائهم اختاره أبو بكر والشريف أبو جعفر، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله ﷺ أن عقل المرأة بين نصبتها من كانوا لا يرتون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورتها وإن قتلت فتدناهم بين ورتها، روى أبو داود ولاهم عصبة فاشبهوا سائر العصبان، بحقه أن العقل موضوع على التناصر وهم من أهله ولأن العصبة في تحمل العقل كم في الميراث في تقديم الأقرب، الأقرب وأبأؤء وأبؤء أحق بالعصبان ميراثه فكما هو الذي يشتمل عقله، وقوله رواية ثالثة أن الآباء والأبناء ليسوا من العاقلة وهو قول الشافعي لما روى أبو هريرة قال اقتلت امرأتان من هذيل فمرت أحدهما إلى أبي هريرة فقالت ما تقول الشافعي قال رسول الله ﷺ تقتلن، رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقبتها وورثها ولدها ومن موهم متفق عليه وفي رواية ثم ماتت الفتاة فجعل رسول الله ﷺ ميراثاً لغيرها وأنتقل

﴿باب ديات الجراح﴾

الجراح تنوع نوعين (أحدهما) الشجاج وهي ما كان في رأس أو وجه (النوع الثاني) ما كان في سائر البدن وينقسم قسمين (أحدهما) قطع عضو (والثاني) قطع لحم المضمون في الأديم ضربان (أحدهما) ما ذكرنا (والثاني) ترويت منفعة كتنويت السمع والبصر والعقل

﴿مسئلة﴾ قال رحمه الله (ومن أنلف ما في الإنسان منه شيء واحد ففيه الدية وما فيه شيئان ففي كل واحد منهما نصف الدية)

وجملة ذلك أن كل عضو لم يخلق الله تعالى في الإنسان منه إلا واحداً كاللسان والأنف والذكر والصلب ففيه دية كاملة لأن اتلافه أذهب منفعة الجنس وأذهب ما كان كاتلاف النفس وما فيه منه شيان كاليد والرجل والعين والأذن والنخريين والشفتين والحصىتين والفتنين والألتين ففيها الدية كاملة لأن في اتلافها أذهب منفعة الجنس وفي إحداها نصف لأن في اتلافه أذهب نصف منفعة الجنس وهذه الجملة مذهب الشافعي ولا تعلم فيه مخالفاً، وقد روي عن الزهري عن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب له في كتابه «وفي الأنف إذا أوبع جده الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية» رواه النسائي وغيره ورواه ابن عبد البر وقال كتاب عمرو بن حزم معروف عند الفقهاء وما فيه متفق عليه عند العلماء إلا قليلا

﴿مسئلة﴾ (وفي شلل العضو وأذهب نفعه والجناية على الشفتين بحيث لا يطبقان على الإنسان الدية) لأنه عطل نفعهما فأشبه ما لو أشل يده فكذلك أن استرخنا فصارنا لا ينفصلان عن الإنسان لأنه عطل جماله.

(فصل) وإن جنى على يده فأسلها وجبت ديتها لأنه فرت منفعتها فهو كالو أعمى عينيه أو أخرس لسانه وإن أشل الذكر ففيه دية لأنه ذهب نفعه أشبه ما لو أشل لسانه وكذلك أن أشل اثنين كالو أشل يديه وكذلك إن جنى على الأسكتين فأسلها ففيهما الدية كالو جنى على الشفتين فأشاهما ففيها الدية وكذلك الأصابع إذا أشلهما لما ذكرنا وسائر الأعضاء إلا الأذن والأنف وسنذكرها إن شاء الله تعالى

﴿مسئلة﴾ (وفي تسويد السن والغفر بحيث لا يزول دية وعنه في تسويد السن ثلث ديتها) وقال أبو بكر فيها حكومة

إذا جنى على سنه فسودها غنكي عن أحمد في ذلك روايتان

(فصل) وفي الإنسان منه أربعة أشياء ففيها الدية وفي كل واحد منها ربع الدية وهو اجفان العينين وأهدابها وما فيه منه عشرة ففيها الدية وفي كل واحد منها عشرها وهي أصابع اليدين وأصابع الرجلين وما فيه منه ثلاثة أشياء ففيها الدية وفي الواحد ثلثها وهو للنخريين والحاجز بينهما وعنه في النخريين الدية وفي الحاجز حكومة لأن النخريين شيئان من جنس فكان فيهما الدية كالشفتين وليس في البدن شيء من جنس يزيد على الدية إلا الإنسان فإن في كل سن حساً من الألبل فتزيد على الدية وقد روي أنه ليس فيها إلا الدية قياساً على سائر ما في البدن والصحيح الأول لأن الخبر عن النبي ﷺ ورد بإيجاب خمس في كل سن فيجب العمل به وإن خالف القياس

﴿مسئلة﴾ قال (وفي العينين الدية)

أجمع أهل العلم على أن في العينين إذا أصيبتا خطأ الدية وفي العين الواحدة نصفها لقول النبي ﷺ «وفي العينين الدية» ولأنه ليس في الجسد منها إلا شيئان ففيها الدية وفي إحداها نصفها كسائر الأعضاء التي كذلك، وروي عن النبي ﷺ أنه قال «وفي العين الواحدة خمسون من الألبل» رواه مالك في موطنه، ولأن العينين من أعظم الجوارح نفماً وجمالاً فكانت فيها الدية وفي إحداها نصفها كاليدين إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكونا صبرتين أو كبيرتين ومليحتين أو قبيحتين أو

(إحداها) تحب ديتهما كاملة وهو ظاهر كلام الحارثي وروى عن زيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبد الملك بن مروان والنخعي ومالك والبيهقي والثوري وأصحاب الرأي وهو أحد قولي الشافعي (والرواية الثانية) عن أحمد أنه أن أذهب منفعتا من المضع عليها ونحوه ففيها ديتها وإن لم يذهب نفعها ففيها حكومة وهذا قول الشافعي والقول الثاني للشافعي وهو المختار عند أصحابه وهو أقيس لأنه لم يذهب نفعها فلم تكن ديتها كالواصفر وهذا قول أبي بكر ولأنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مخالف من الصحابة فكان إجماعاً ولأنه أذهب الجمال على الكمال فكملت ديتها كالو قطع اذن الأصم وأف الإختم والغفر كذلك قياساً على السن وعن أحمد (رواية ثالثة) أن في تسويد السن ثلث ديتها والتقدير لا يثبت إلا بالتوقيف

(فصل) أما أن اصفرت أو احمرت لم تكن ديتها لأنه لم يذهب الجمال على الكمال ففيها حكومة وإن اخضررت احتدل أن يكون كتنويرها لأنه ذهب جماله واحتدل أن لا يكون فيه إلا حكومة لأن ذهب جماله لتسويدها أكثر مما ينقص به غيره كالو عمرها فلي قول من أوجب ديتها متى قلت مد تسويدها ففيها ثلث ديتها أو حكومة على ما نذكره إن شاء الله تعالى وعلى قول من لم يوجب فيها إلا حكومة يجب في قيمتها ديتها كالواصفرها

(الجزء التاسع)

(٧٤)

(الغني والشرح الكبير)

صحيحين أو مريضتين أو حولان أو وصيتين فإن كان فيها بياض لا ينقص البصر لم تنقص الدية وإن نقص البصر نقص من الدية بقدره وفي ذهاب البصر الدية ، لأن كل عضوين وجبت الدية بذهابها وجبت ذهاب نفعها كاليدين إذا أشاهما وفي ذهاب بصر أحدهما نصف الدية كما لو أشل يداً واحدة وليس في إزهابها بنفسها أكثر من دية كاليدين

(فصل) وإن جنى على رأسه جناية ذهب بها بصره فعليه دية لأنه ذهب بسبب جنايته وإن لم يذهب بها فدواها فذهب بالبدل عليه دية لأنه ذهب بسبب فعله وإن اختلفوا في ذهاب البصر رجع إلى اثنين عدلين مسلمين من أهل الخبرة لأن لها طريقاً إلى معرفة ذلك لمشاهدتهما العين التي هي محل البصر ومعرفة بخلاف السمع وإن لم يوجد أهل الخبرة أو تعذر معرفة ذلك اعتبر إن يوقف في عين الشمس ويقرب الشجر من عينه في أوقت غلته فإن طُرف عينه وخُف من الذي يخوف به فهو كاذب وإلا حكم له ، وإذا علم ذهاب بصره وقول أهل الخبرة لا يرجى عوده وجبت الدية ، وإن قولاً يرجى عوده إلى مدة ينووا انتظار إليها ولم يعط الدية حتى تنقضي المدة فإن عاد البصر سقطت عن الجاني وإن لم يعد استقرت الدية وإن مات المجني عليه قبل العود استقرت الدية سواء مات في المدة أو بعدها فإن ادعى الجاني عود بصره قبل موته وأنكر وإرضاه بالقول قول الوارث ، لأن الأصل معه وإن جنى أجني قتل عينه في المدة استقرت على الأول الدية أو انقصاص

(فصل) فإن جنى على سته فذهبت حدمها وكانت في ذلك حكومة وعلى قائلها بعد ذلك دية كاملة لأنها من صبيحة كاملة فكملت ديتها كالضربة وإن ذهب منها جزء ففي الشاهب بقدره وإن قلها قانع نقص من ديتها بقدر ما ذهب كالوكر منها جزءاً

(مسئلة) وفي المضا الأهل من اليد والرجل والذكر والأنثى ولسان الأخرس والبلين القائمة وشحمة الأذن وذكر الحصى والبيتين والسن السوداء والذي دون جملته والذي ذكر دون شحفته وقصبة الألف واليد والأصبع الزائدتين حكومة وعنه تلك دية

أما اليد السلا وهي اليابسة التي ذهبت منها منفعة البطش وكذلك الرجل منها في الحكم قياساً عليها والبلين القائمة التي ذهب بصرها وصورتها باقية كصورة الصبيحة والسن السوداء فمن أحد رحمه الله فيمن حكومة لأنه لا يمكن إيجاب دية كاملة لكونها قد ذهبت منفعتها ولا مقدورها فتجب الحكومة كاليد الزائدة وعنه فبين تلك الدية كما روى عمرو بن شعيب بن أبيه عن جده قال فقضى رسول الله ﷺ في العين الزائدة السابعة كما كانوا يثب الدية وفي اليد السلا إذا قطعت تلك ديتها وفي السن السوداء إذا قطعت تلك ديتها رواه الترمذي وأخرجه أبو داود في العين وحدها وهو قول عمر ورواه قادة عن الحسن بن محمد بن عمار بن محمد بن عمرو بن عيسى بن عبد الله بن عباس بن عمر رضي الله عنه قضى في العين القائمة إذا قطعت واليد السلا إذا قطعت والسن السوداء إذا كسرت تلك دية لكل واحد منهن ولأنها قائمة الصورة فكان فيها مقدرة للصبيحة وقولهم لا يمكن إيجاب مقدرة ممنوع فإن ادعى كذا فالتعديروا

لأنه أذهب البصر فلم يرد على الثاني حكومة لأنه أذهب عيناً لأضوه لها يرجى عودها وإن قل الأول عاد ضوؤها وأنكر الثاني قال قول الشكر ، لأن الأصل معه فإن صدق المجني عليه الأول سقطت عنه ولم يقبل قوله على الثاني وإن قل أهل الخبرة يرجى عوده لكن لا تنزف له مدة وجبت الدية أو القصاص لأن انتظار ذلك إلى غير غاية يفضي إلى إسقاط موجب الجناية والقاهر في البصر عدم العود والأصل لا يؤيده فإن عاد قبل استيقاض الواجب سقط وإن عاد بعد الاستيقاض وجب رد ما أخذ منه لأننا تبيننا أنه لم يكن واجباً

(فصل) وإن جنى عليه ففقد ضوء عينه ففي ذلك حكومة وإن ادعى نقص ضوءها قال قول قوله مع يمينه لأنه لا يعرف ذلك إلا من جهة وإن ذكر أن إحداهما قصت عند المريضة وأخطأت الصبيحة ونصب له شخص فيأبى عنه فكذلك قال رأيته فوصف لونه علم صدقه حتى تنتهي فإذا انتهت علم موضوعاً ثم تشد الصبيحة وتطابق المريضة وينصب له شخص ثم يذهب حتى تنتهي رؤيته ثم يمدار الشخص إلى جانب آخر فيصنع به مثل ذلك ثم يعلمه عند المسافقين ويندفعان ويتقابل بينهما فإن كانتا سواء فقد صدق وينفارق كمين مسافة رؤية العالمة والصبيحة ويحكم للمن الدية بقدر ما بينهما وإن اختلفت المائدتين فقد كذب وعلم أنه قصر مسافة رؤية المريضة ليكثر الواجب فيرد حتى تستوي المسافة بين الجانبين والأصل في هذا ما روي عن علي رضي الله عنه: قال ابن المنذر

(فصل) قال القاضي قول أحد في السن السوداء تلك ديتها محمول على من ذهبت منفعتها بحيث لا يمكنه أن يرضى بها ديتاً أو كانت تنقبت قائماً أن كانت منفعتها باقية ولم يذهب منها إلا لونها فبقي كاللديتها وبها سواء قلت منفعتها بأن يجوز عن بعض الأشياء العالمة أو لم يجوز لأنها بقية للنفعة فكملت ديتها كسائر الأعضاء وأبى على من سودها إلا حكومة وهذا مذهب الشافعي قول شذنا والله جيب من مذهب أحد ما يوافق ظاهر كلامه أظهار الأخبار وقضاء عمرو بن لعل الدية ولا يذهب جملها بتسويدها فكملت ديتها على من سودها كتسويد الوجه ولم يوجب على منلها أكثر من تلك ديتها كاليد السلا كالسن البيضاء إذا قطعت ونبت مكانها سوداء أرض فيها قن القاضي وأصحاب الشافعي سلوا أنها لا تكمل ديتها

(فصل) فإن نبت أسنان صبي سوداء ثم نثرتم عادت سوداء فديتها تامة لأن هذا جنس خاف على هذه الصورة أشبه من خلق أسود الجسم والوجه جيماً وأن نبت أولاً بيضاء ثم نثرتم عادت سوداء سئل أهل الخبرة قن قالوا ليس السوداء لمة ولا مرض فيها كمال ديتها وإن قالوا ذلك لرس على قاتنها تلك ديتها أو حكومة وقد سأل القاضي وأصحاب الشافعي الحكم في هذه الصورة وهو حجة عليهم فيما خافوا فيه ويحتل أن يكون الحكم فيما كانت سوداء من ابتداء خلقه هكذا لأن المرض قد يكون في فيه من ابتداء خلقه فثبت حكمه في نفس ديتها كما لو كان طارثاً

أحسن ما قيل في ذلك ما قاله علي رضي الله عنه أمر بعينه فصبت وأعطى رجلاً بيضة فانطلق بها وهو ينظر حتى انتهى بصره ثم أمر لخط عند ذلك ثم أمر بعينه فصبت الأخرى وفتحت الصخرة وأعطى رجلاً بيضة فانطلق بها وهو يبصر حتى انتهى بصره ثم خط عند ذلك ثم حول إلى مكان آخر ففعل مثل ذلك فوجدوه سواء فأعطاه بقدر ما نقص من بصره من مال الآخر

قال القاضي وإذا زعم أهل الطب أن بصره يقل إذا بدت المسافة ويكثر إذا قربت وأمكن هذا في المذاكرة على عليه وبيان أنهم إذا قالوا إن الرجل إذا كان يبصر إلى مائة ذراع ثم أراد أن يبصر إلى مائتي ذراع احتاج للمائة الثانية إلى ضعف ما يحتاج إليه المائة الأولى من البصر فملي هذا إذا أبصر بالصخرة إلى مائتين وأبصر بالمائة إلى مائة علماً أنه قد نقص ثلثا بصره فيجب له ثلثا ديتها وهذا لا يكاد ينضبط في الغالب وكل مالا ينضبط فيه حكمة . وإن جنى على عينه فقدرنا أو إذا حولنا أو أعشنا ففي ذلك حكمة كالماء ضرب يده فعوجت . والحماية على الصبي والمعوته كالجنابة على البالغ والمعاقل وإنما يفرق في أن البالغ خصم نفسه والخصم للصبي والجنون ولهما إذا توجبت الجنين عليهما لم يختلفا ولم يخاف الولي عنها ذن بلغ الصبي وأفاق الجنون حلنا حينئذ ومذهب الشافعي في هذا الفصل كله كذهبنا

(فصل) وفي لسان الأخرس روايتان أيضاً كالدلالة . وكذلك كل عضو ذهبت منه وبقيت صورته كالرجل للشاة والأصبع والذكر إذا شلا وذكر الحضي والبين إذا قلنا لا تكمل ديتها وإشابة هذا كله يخرج على روايتين (إحداهما) فيه ثلث الدية والأخرى حكومة

(فصل) قلنا اليد والرجل والأصبع أو السن الزوائد ونحو ذلك فليس فيه إلا حكومة والقاضي هو في معنى اليد الشاة . فيخرج على الروايتين والذي ذكره شيخنا أصح لأنه لا يقدر في هذا ولا هو في معنى القدر ولا يصح قياس هذا على العضو الذي ذهبت منه وبقي جماله لأن هذه الزوائد لأجل أنها إما في شين في الحلقه وعيب يرد به المبيع وتنقص بالقيمة فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجلاء؟ ثم لو حصل به جلاء ما لكنه يخاف جماله وهو الذي يحصل به تمام الحلقه ويختلف في قسه اختلافاً كثيراً فوجب فيه الحكومة ويحتمل أن لا يجب فيه شيء . لما ذكرنا

(فصل) قد ذكرنا أن في الأصبع الزائدة حكومة وبه قال انوري والشافعي وأصحاب الرأي ومن تبعهم . إن فيها ثلث الدية الأصبع وذكر القاضي أنه قياس المذهب على رواية إيجاب ثلث دية اليد في اليد للشاة . والاول أصح على ما ذكرنا ولا يصح قياسه على اليد الشاة . لما ذكرنا من

(فصل) واختلفت الرواية في قطع الذكر دون حشفته وعلى قياسه الثدي دون حلمته وقطع سمع بهد أصابعه فروى أبو طالب عن أحمد فيه ثلث دية وكذلك شحمة الأذن وعن أحمد في ذلك كله

(فصل) وفي عين الاعور دية كاملة وبذلك قال الزهري ومالك والليث وقادة واسحاق . وقال مسروق وعبدالله بن مغفل والنخعي والثوري وأبو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية لقوله عليه السلام «وفي العين خسون من الإبل» وقول النبي ﷺ «وفي العينين الدية» يتضي أن لا يجب فيها أكثر من ذلك سواء قلنا واحداً أو اثنين في وقت واحد أو في وقتين وقيل الثانية دية لعين اعور فلو وجبت عليه دية لوجب فيها دية ونصف ولأن ما ضمن بنصف الدية مع بقاء نظيره ضمن به مع ذهابه كالأذن ويحتمل هذا كلام الخرق لقوله وفي العين الواحدة نصف الدية لم يفرق

ولنا أن عمر وعثمان وعلياً وابن عمر قضوا في عين الاعور بالدية ولم نعلم لهم في الصعابة مخالفاً فيكون إجماعاً ولأن قلعة عين الاعور تتضمن إذهب البصر كله فوجب الدية كالأشياء البعيدة وبذلك الأشياء القريبة وبذلك دليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعين فإنه يرى الأشياء البعيدة ويدرك الأشياء القريبة ويعمل أعمال البصراء ويجوز أن يكون قاضياً وشاعداً ويجزى في السكناة وفي الضحية إذا لم تكن المعروءة مخوفة فوجب في بصره دية كاملة كذا في العينين فإن قيل فلو صح هذا لم يجب في ذهاب بصر إحدى العينين نصف الدية لأنه لم ينقص قلنا لا يلزم من وجوب شيء من دية العينين نقص دية الثاني بدليل ما لو جنى عليها فأحرقنا أو أعشنا أو نقص ضوؤها فإنه يجب أرش النقص ولا تنقص

حكومة وهذا هو الصحيح لعدم التقدير فيه وأما قياسه على ما فيه تقدير لأن الأشل بقيت صورته وهذا لم يبق صورته إنما بقي بعض ما فيه الدية أو أصل ما فيه الدية قلنا قطع الذراع بعد قطع الكف والساق بعد قطع القدم فينبغي أن يجب الحكومة فيه وجهاً واحداً لأن إيجاب ثلث دية اليد فيه يفضي إلى أن يكون الواجب فيه مع بقاء الكف والقدم وهذا بها واحداً مع تفاوتها وعدم التص فيها (مسئلة) وعنه في ذكر الحمي والذين كالدية

أما ذكر العين فأكثر أهل العلم على وجوب الدية فيه لأن في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي الذكر الدية» ولأنه غير مأبوس من جماعه وهو عضو سليم في نفسه فكسكت دية كذكر الشيخ وذكر القاضي فيه عن أحمد روايتين (إحداهما) يجب فيه الدية لذلك (والثانية) لا تكمل دية وهو قول قادة لأن منفعة الأزال والاجال والجماع وقد عدم ذلك منه في حال النكاح فلم تكمل دية كالأصل وبهذا قارو ذكر الصبي والشيخ واختلفت الرواية في ذكر الحضي منه فيه دية كاملة وهو قول سعيد ابن عبد العزيز والشافعي وابن المنذر والخير ولأن منفعة الذكر الجماع وهو باق فيه (والثانية) لا يجب فيه وهو قول الثوري وأصحاب الرأي وقادة وإجماعاً لما ذكرنا في ذكر النين ولأن المقصود منه تحصيل النسل ولا يوجد ذلك منه فلم تكمل دية كالأصل والجماع يذهب في الغالب بدليل أن الإهانة في ذكر الحضي واليأس من الأزال متحقق في ذكر الحضي وذكر الحضي دون ذكر النين

ديتهما بذلك ولأن النقص الحاصل لم يؤثر في تنقيس أحكامه ولا هو مضبوط في تغويز النفع فلم يؤثر في تنقيس الدية كالذي ذكرنا

(فصل) وإن قلع الأعور عين صحيح فغارنا فإن لم يعم العين التي لا تماثل عينه الصحيحة أو قلع المائلة للصحيحة خدأ فليس عليه إلا نصف الدية لأعظم فيه مخالفاً لأن ذلك هو الأصل، وإن قلع المائلة لعينه الصحيحة خدأ فلا قصاص عليه وعليه دية كاملة ويسد قول - عبد بن المسيب - وعطاء ومالك في إحدى روايته، وقال في الأخرى عليه نصف الدية ولا قصاص، وقال المحالفون في المسئلة الأولى: له القصاص لقوله تعالى (والعين بالعين) وإن اختار الدية فله نصبتها للخبر ولأنه لو قام غيره لم يجب فيها إلا نصف الدية فلم يجب عليه إلا نصبتها كالعين الأخرى

ولنا أن عمر وعثمان قضيا بمثل مذهبن ولا نعرف لما مخالفا في الصحابة فكان إجماعاً

(فصل) وإن قلع الأعور عيني صحيح العينين فليس عليه إلا دية عمداء كان أو خطأ، وذكر القاضي أن قياس المذهب وجوب ديتين (إحداهما) في العين التي استحق بها قلع عين الأعور (والأخرى) في الأخرى لأنها عين أنور

ولنا قول النبي ﷺ «في العينين الدية» ولا يلزمه أكثر من الدية كما لو كان أقام صحبة ولا يزد على توفيت منفعة الجنس فيزد على الدية كما لو قطع أذنه ما ذكره القاضي لا يصح لأن

﴿مسئلة﴾ (وإذا قلنا لا تسكن الدية في قطع ذكر الخبي أن قلع الذكر والاثنين دفعة واحدة أو قطع الذكر ثم قطع الاثنين لزمته ديتان وإن قطع الاثنين ثم قطع الذكر لزمته دية واحدة والاثنين وفي الذكر حكمة أو ثلث الدية)

قال القاضي ونص أحمد على هذا وإن قطع نصف الذكر بالطول فقال أصحابنا فيه نصف الدية والأولى أن تجب الدية كاملة لأنه ذهب بمنفعة الجماع به فوجب الدية كاملة كما لو أشله أو كسر صابه فذهب جماعه وإن قطع قطعة منه ما دون الحشفة وكان البول يخرج على مكان عليه وجب بقدر القطعة من جميع الذكر من الدية وإن خرج البول من موضع التعلق وجب الأكثر من حصة القطعة من الدية والحكومة وإن تبب ذكره فيما دون الحشفة فصار البول يخرج من انقب فيه حكومتها لثلاث

﴿مسئلة﴾ (وإن أشل الأنث أو الأذن أو عوجها فنيه حكومة وفي قطع الأشل منها كل الدية) إذا ضرب الله فله فيه حكومة وإن قطعه قطع بعد ذلك فنيه ديتان وكذلك الأذن إذا جنى عليها فاستحشفت واستحشفتا كشال سائر الأعضاء فنيه حكومة وهذا أحد قولنا الشافعي وقال في الأخرى في ذلك ديتان وكذلك قوله في الألف أنه لا مالوجبت ديتان بقطعه وجبت بشله كاليد والرجل ولنا أن نفع الأذن باق بعد استحشافها وجمالها فإن نفعها جمع الصوت ومنع دخول الماء والحوام

وجوب الدية في إحدى عينيه لا يجمل بالأخرى عين أنور على أن وجوب الدية بقطع إحدى العينين قضية مخالفة للخبر والقياس صرنا إليها لاجتماع الصحابة عليها فيما عدا موضع الإجماع يجب العمل بهما والبقاء عليها فإن كان قطعها عمداً فاختار القصاص فليس له إلا قلع عينه لأنه أذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من إذهاب بصره وهذا مبني على ما تقدم من قضاء الصحابة، ولأن عين الأعور تقوم مقام العينين وأكثر أهل العلم على أن له اختصاص من العين ونصف الدية لعين الأخرى وهو مقتضى الدليل والله أعلم.

(فصل) وإن قطع يد أقطع أو رجل أقطع الرجل فله نصف الدية أو اختصاص من مثلها لأنه ضو أمكن القصاص من مثله فكان الواجب فيه القصاص أو دية مثله كما لو قطع أذن من له أذن واحدة. وعن أحمد روايات أخرى أن الأولى إن كانت تمت ظلماً وأخذ ديتها أو قطعت قصاصاً فنيها نصف ديتها وإن قطعت في سبيل الله ففي الباقية دية كاملة لأنه عطل منافعه من المعصون جملة فأشبهه قلع عين الأعور والصحيح الأول لأن هذا أحد المعصونين الذين تحصل بهما منفعة الجنس لا يقوم مقام المعصونين فلم يجب فيه دية كاملة كسائر الأعضاء وكما لو كانت الأولى أخذت قصاصاً أو في غير سبيل الله ولا يصح

القياس على عين الأعور لوجوه ثلاثة (أحدها) أن عين الأعور حصل بها ما يحصل بالعينين ولم يختلف في الحقيقة والأحكام إلا تفاوتاً يسيراً بخلاف أقطع اليد والرجل

(ولنا في) أن عين الأعور لم يختلف الحكم فيها باختلاف صفة ذهاب الأولى وهذا اختلاف (الثالث) أن هذا التقدير والتعيين على هذا الوجه أمر لا يصار إليه بمجرد الرأي ولا توقيف

في صحاحه وهذا باق بعد شالها فإن قطعها قطعاً بعد شالها فنيها ديتها لأنه قطع أذناها بها وجمالها ونفعها فوجب ديتها كالصحيحة وكما لو قلع عينا عيها أو حولا. وكذلك الأنث نفعها جمع الراحة ومنع وصول الحوام إلى دماغها وهذا باق بعد كشال بخلاف سائر الأعضاء فإن جنى على الأنث فموجبه أو غير لونه فنيه حكومة في قولهم جميعاً وكذلك الأذن إذا عوجها أو غير لونها فنيه حكومة. كالأنث (فصل) (إن قطع الأنث الأجلدة بقي معلقاً بها فلم يلحقها وأحتج إلى قطع الأجلدة فنيه دية لأنه قطع جميعه بعضه بالأمرة وبعضه بالسلب فأشبهه ما لو سرى قطع بعضه إلى قطع جميعه وإن رده فإنهم فيه حكومة لأنه لا بين وإن أذنه فردة فلتحتمل أن يكون ليس فيه إلا حكومة كالتي قبلها وثلث القاضي فيه دية وهو مذهب الشافعي لأنه إن أذنه ظر به دية كولو لم يلحقها ولأن ما بين قد نجس فيلزمه أن يبينه بعد التحامه ومن قال بقول أبي بكر منع نجاسة. ووجوب ابنته من أجزاء أذني كجمله بدليل سائر المبررات وبطلان طاهرة فكذلك أجزاءه

﴿مسئلة﴾ (وتجب الدية في انف الأخصم والحزوم)

فيه فيصار اليه ولا نظير له فيقاس عليه والنصير اليه بحكم بغير دليل فيجب اطراحه ، وإن قطعت أذن من قطعت أذنه أو منخر من قطعت منخره لم يجب فيه أكثر من نصف الدية رواية واحدة لأن منفعة كل أذن لا تتعلق بالأخرى بخلاف العينين

(مسئلة) قل (وفي الاشارة الاربعة الدية وفي كل واحد منها ربع الدية)

يعني أجنان العينين وهي أربعة في جميعها الدية لأن فيها منفعة الجنس وفي كل واحد منها ربع الدية لأن كل ذي عدد نجب في جميعه الدية نجب في الواحد منها بحصته من الدية كاليدن والاصابع وبهكذا قل الحسن والشعبي وقادة وأبو هشم والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ، وعن مالك في جفن العين وحجابه الاجتناد لأنه لم يعلم تقديره عن النبي ﷺ والتقدير لا يثبت قياساً ولأنها أعضاء فيها جمال ظاهر ونفع كمثل فلتها تكن العين وتحفظها وتنبها الحر والبرد وتكون كالنق في عليها يعطيه إذا شاء وبهتته إذا شاء ولولاها لتعجز منظره فوجب فيها الدية كاليدن ولا نسلم أن التقدير لا يثبت قياساً فإذا ثبت فإن في أحدها ربع الدية . وحكي عن الشعبي أنه يجب في الاعلى ثلثا دية العين وفي الاسفل ثلثها لأنه أكثر نفعاً

ولنا أن كل ذي عدد نجب الدية في جميعه نجب بالحصة في الواحد منه كاليدن والاصابع وما ذكره يثبت بالعين مع اليسرى والاصابع ، وإن قلع العينين بأشجارها وجبت ديتان لأنها جنسان

لأن أص الإختم لا عيب فيه وإنما العيب في غيره فوجب دية كاف غير الإختم وأما الخزوم فأنه كالم يغير أنه معيب فأنه العضو المريض ولذلك نجب في أذن الاصم لأن الصمم نقص في غير الاذن فلم يؤثر في ديتها كالم ي لا يؤثر في دية الاجنات وهذا قول الشافعي ولا نعلم فيه مخالفاً

(مسئلة) (وان قطع أفه فذهب شمه وجبت ديتان لأن الشم في غير الاذن فلا تدخل دية أحدها في الآخر وكذلك إذا قطع أذنه فذهب شمه بجب ديتان لأن الشم في غير الاذن فهو كالبرص مع الاجنات والتعلق مع الثنتين)

(مسئلة) (وسائر الأعضاء إذا ذهبها بغيرها لم يجب إلا دية واحدة كاليدن إذا قلع فذهب ضوءها لم يجب إلا دية واحدة)

لأن نصرة غيرها مثل ذلك سائر الأعضاء إذا ذهبها بغيرها لم يجب إلا دية واحدة لأن نفعها فيها تدخل دية في ديتها ولأن منافعة تابعة لما نفعها بغيرها فوجب دية العضو دون المنفعة كالم يقطع لم يجب إلا دية واحدة (ولم يرد في الدية) قال الشيخ رحمه الله في كل حاسة دية كاملة وهي السمع والبصر والشم والذوق بخلاف في وجوب الدية بذهاب السمع قال ابن المنذر أجمع عوام أهل العلم على أن في السمع الدية روي ذلك عن عمر وبه قال مجاهد وقادة والثوري والأوزاعي وأهل الشام وأهل العراق ومالك

نجب الدية بكل واحد منها منفرداً فوجب باتلافها جملة ديتان كاليدن والرجلين ، ونجب الدية في أشجار عين الأعمى لأن ذهاب بصره عيب في غير الاجنات فلم يمنع وجوب الدية فيها كذهاب الشم لا يمنع وجوب الدية في الاذن

(فعل) (ونجب في أذهاب العينين بغيرها الدية وهو الشعر الذي على الاجنات وفي كل واحد منها ربعها وبهكذا قل أبو حنيفة وقل الشافعي فيه حكمة

ولنا أن فيها جملاً ونفعاً فلتها بقي العينين وترد عنها وتحسن العين وتجمها فوجب فيها الدية كلاجنات وان قطع الاجنات باهلها لم يجب أكثر من دية لأن الشعر يزول تبعاً لزوال الاجنات فلم يفرق بضان كلاصابع إذا قطع اليد وهي عليها

(مسئلة) قل (وفي الاذنين الدية)

روى ذلك عن عمر وعلي وبه قل عطاء ومجاهد والحسن وقادة والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ومالك في إحدى الروايتين عنه ، وقال في الأخرى فيها حكومة لأن الشعر لم يرد فيها بتقدير ولا يثبت التقدير بقياس

ولنا أن في كتاب النبي ﷺ لعرو بن حزم « وفي الاذنين الدية » ولأن عمر وعلياً قضيا

والشافعي وابن المنذر ولا أثر عن غيرهم خلاصهم وقد روي أن النبي ﷺ قال « وفي السمع الدية » وروى أبو المهب عن أبي قلابة أن رجلاً رمى رجلاً بحجر في رأسه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكاحه ففرض فيه عمر بأربع ديات والرجل حي ولا لها حاسة تخص بنفع فكان فيها الدية كما بصره ، وإن ذهب السمع من إحدى الاذنين وجب نصف الدية كالم يذهب البصر من إحدى العينين (مسئلة) (وفي البصر الدية)

لأن كل عضو من وجبت الدية بذهابها وجبت باذهاب نفعها كالم يذ إذا أكلها وفي ذهاب بصر أحد أهما نصف الدية كالم يذ أكلها أو واحدة ، وليس في أذهابها نفعها أكثر من دية واحدة كاليدن ، وإن جنى على رأسه جناية ذهب بها بصره فعليه دية لأنه ذهب بسبب جانيته وإن لم يذهب بها فادواها فذهب بالمداواة فعليه الدية لأنه ذهب بسبب فعله

(مسئلة) (وفي الدم الدية)

لأنه حاسة تخص بمنفعة فكان في ذهابها الدية كسائر الحواس ولا نعلم في هذا خلافاً قال القاضي في كتاب عمرو بن حزم من النبي ﷺ أنه قال « وفي الشام الدية »

(فصل) (وفي الذوق الدية وكذلك قال أبو الخطاب لأن الذوق حاسة فأشبهه الشم بقياس المذهب (المغني والشرح الكبير) (٧٥) (الجزء التاسع)

فيها بالدية، فإن قيل فقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قضى في الأذن بخمسة عشر بعيراً فأنا لم يثبت ذلك قاله ابن النضر، ولأن ما كان في البدن منه عضوان كان فيها الدية كاليد وفي أحدهما نصف الدية غير خلاف بين الثقلين بوجوب الدية فيها، ولأن كل عضوين وجبت الدية فيها وجب في أحدهما نصفها كاليد، وإن قطع بعض أحدهما وجب بقدر ما قطع من ديتها في نصفها نصف ديتها وفي دما ودمها وعلى هذا الحساب سواء قطع من أذن الأذن أو أسقامها أو اختنا في الجمل أو لم يخلف كما أن الأسنان والأصابع تختلف في الجمال والمنفعة ودائها سواء.

وقد روي عن أحمد رحمه الله في شحمة الأذن ثلث الدية والمذهب الأول. وتجب الدية في أذن الاسم لأن الصمم نقص في غير الأذن فلم يؤثر في ديتها كالمعي لا يؤثر في دية الاجتنان وهذا قول الشافعي ولا أعلم فيه مخالفاً.

(فصل) في أن جنى على أذنه فستحشفت واستحشفتا كسائر الأعضاء ففيها حكومة وهذا أحد قولي الشافعي. وقال في الآخر: في ذلك ديتها لأن ما وجبت ديتيه بنقصه وجبت بشبه كاليد والرجل.

ولما أن تقدم أذن وبها استحشفتا وجعلنا أن فاهما الصوت ومنه دخول الماء والغمام في صياحه وهذا باق بعد شلها، فإن قطعها قطع بعد استحشفتا ففيها ديتها لأنه قطع أذنا فيها جعلنا ونفها فوجبت ديتها كالصحية وكما لو قطع عينا عشاء أو حولا.

أنه لا دية فيه قاله لا يخلف في أن لسان الآخر لا دية فيه، وقد أمس أحد على أن فيه ثلث الدية ولو وجب في الذوق دية لوجبت في ذهابه مع ذهاب اللسان بطريق الأولى، واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال قد نص الشافعي على وجوب الدية فيه ومنهم من قال لا نص له فيه ومنهم من قال قد نص على أن في لسان الآخر حكومة وإن ذهب الذوق بذهابه قال شيخنا: والصحيح أن شاء الله أنه لا دية فيه لأن في إجهانهم على أن لسان الآخر لا تنكح الدية فيه إجماعاً على أنها لا تنكح في ذهاب الذوق بفرده لأن كل عضو لا تنكح الدية فيه بنقصه لا يكل في منقصه دونه كسائر الأعضاء ولا تقربح على هذا القول.

(مسئلة) (وكذلك تجب في الكلام والقل والشي والاكل والشكاح)

إذا جنى على مفرس وجبت دية لأن كل ما تملك الدية بالامه تملكته إن لم يكن مفرس كاليد

(مسئلة) (وفي ذهاب العقل الدية)

ولا أعلم فيه خلافاً روي ذلك عن عمر وزياد رضي الله عنهما واليه ذهب من بلغنا قولهم في ذهاب العقل وفي كتاب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من حزم وفي العقل الدية ولأنه أكبر المالكين قدراً وأكبر الحواس تعاقباته يتميز من البهية وبعرف به حقائق المملوكات ويهتدي إلى مصالحه ويتق ما يضره ويدخل به في التكليف

(مسئلة) (وفي السمع إذا ذهب من الأذنين الدية)

لا خلاف في هذا. قال ابن النضر أجمع عوام أهل العلم على أن في السمع الدية روي ذلك عن عمر وبه قال مجاهد وقادة والثوري والأوزاعي وأهل الشام وأهل العراق ومالك والشافعي وابن النضر ولا أعلم عن غيرهم خلافاً لهم. وقد روي عن معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «وفي السمع الدية» ودوى أبو الهباب عن أبي قلابة أن رجلاً رمى رجلاً بحجر فزأه فذهب سمعه وعقله ولسانه ونكحه فقضى عمر أربع ديات والرجل حي، ولأنها حاسة مختصة بنفع فكان فيها الدية كأبصر، وإن ذهب السمع من إحدى الأذنين وجب نصف الدية كما لو ذهب البصر من إحدى العينين، وإن قطع أذنه فذهب سمعه وجبت ديتان لأن السمع في غيرها فأشبهه ما لو قطع أحد عينيه فذهب بصره بخلاف العين إذا قتلت فذهب بصره فإن البصر في العين فأشبهه البصائر المذهب بنفع اليد.

(فصل) (وإن اختلقت في ذهاب سمعه فإنه يتفصل ويصاح به ويغير أصغاره ويشمل عند صوت الرعد والأصوات الزمجة فإن ظهر منه ارتجاج أو انفعال أو ما يدل على السمع فاقول قول الجني مع بينه لأن ظهور الامارات يدل على أنه سمع فثبتت جنة الذم وحلف لجواز أن يكون مظهر من مظهره وهو شرط في ثبوت الولايات وصحة الصرافة وآداء العبادات فكان بإيجاب الدية أحق من بقية الحواس

فإن نقص عقله نقصاً معلوماً وجب بقدره.

(فصل) (فإن ذهب عقله بجناية لا توجب أرشاً كالطمة والتخويف ونحو ذلك ففيه الدية لا غير وإن أذبحه بجناية توجب أرشاً كالجرح أو قطع عضو وجبت الدية وأرش الجرح وبهذا قال مالك والشافعي في الجديد، وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم يدخل الأذن منها في الأكثر فإن كانت الدية أكثر من أرش الجرح وجبت وحدها وإن كان أرش الجرح أكثر من قطع يديه ورجليه ذهب عقله وجبت دية الجرح ودخلت دية العقل فيه لأن ذهاب الأقل تدخل معه منافع الأعضاء فدخل أرشاً فيه كالقول.

ولما أن هذه جناية أذهبت منفعة من غير عاها من فناء النفس فلم يتدخل الارشان كما لو أضرجه فذهب بصره أو سمعه، ولأنه لو جنى على أذنه أو أغفه فذهب شبه لم يدخل أرشها في دية الألف والأذن مع قربها منها فهي أولى، وما ذكره لا يصح لأنه لو دخل أرش الجرح في دية العقل لم يجب أرشها إذا زاد على دية العقل كما أن دية الأعضاء كلها مع القتل لا يجب أكثر من دية النفس فلا يصح قولهم إن منافع الأعضاء تطول بذهاب العقل فإن الجنون تعذر منامه وأعضاؤه بد ذهاب عقله بما تضمنه من منافع الصحيح وأعضاؤه، ولو ذهبت منامه وأعضاؤه لم تضمن كما لا تضمن منافع الميت وأعضاؤه وإذا جاز أن تضمن بالعالية عليها بد الجناية عليه جاز ضمانها مع الجناية عليه كما لو جنى عليه فأذهب سمعه وبصره بجراحة في غير محلها.

اتفاقا وإن لم يوجد منه شيء من ذلك فالتقول قوله مع يمينه لأن الظاهر أنه غير سميع وحلف لجواز أن يكون أحمق أو قصر، وإن ادعى ذلك في أحدهما سلمت الأخرى وتغفل على ما ذكرنا فإن ادعى نقص السمع فيها فلا طريق لنا إلى معرفة ذلك إلا من جهة فيحلف الحاكم ويوجب حكمة، وإن ادعى نقصه في أحدهما سلمنا العلة وأما الصحة فمقتضى ما نحن عليه وهو يتباعد إلى حيث يقول لا يمنع فإذا قال اني لا أسمع غير عليه الصوت والكلام فإن بان أنه يسمع وإلا فقد كذب فإذا انتهى إلى آخر ساءه قدر المسافة وسد الصحبة وأطلقت الرخصة وحديثه وهو يتباعد حتى يقول اني لا أسمع فإذا قال ذلك غير عليه الكلام فإن تغيرت صفته لم يقبل قوله وإن لم يتغير صفته حلف وقبل قوله ومسحت المسافات ونظر ما نقصت الدليلة فوجب بتدبره فإن قل اني أسمع الفاني ولا أسمع الخفي فهذا لا يثبت بتدبره فوجب فيه حكمة

(فصل) فإن قل أهل الخبرة أنه يرجى عود سمنه إلى مدة انتظار البيا وإن لم يكن ذلك ثلثة لم ينتظر، ومضى عاد السمع فإن قل أخذ الدية سقطت وإن كان بعده ردت على ما قلنا في البصر

(فصل) فإن حثي عليه فذهب عقله وشبهه وبصره وكلامه وجب أربع ديات مع ارض الجرح قال أبو قلابة رمى رجل رجلا بحجر فذهب عقله وشبهه وبصره ولسانه ففشى عليه عمر بأربع ديات وهو حي، ولأنه أذهب منافع في كل واحد منها دية فوجب عليه دياتها كالأعضاء فوجب في كل واحد من الجناية لم يجب الا دية واحدة لأن ديات المنافع كلها تدخل في دية النفس كديات الأعضاء

(مسئلة) (وفي ذهاب الشئ الدية) لأنها منفعة مقصودة فوجب فيها الدية كالسلام

(فصل) وفي كسر الصلب الدية إذا لم ينجبر لما روي في كتاب التي عليه السلام عمرو بن حزم وفي الصلب الدية وعن سعيد بن المسيب قال: مضت السنة أن في الصلب الدية وهذا ينصرف إلى سنة رسول الله عليه السلام وبه قال زيد بن ثابت وعطاء الخراساني والزهري ومالك وقال القاضي وأصحاب الشافعي ليس في كسر الصلب دية إلا أن يذهب شبهة أو جماعه فتجب الدية لك المنفعة لأنه عضو من أعضائه منفعة فلم يجب فيه دية كالهياكل الأعضاء

ولنا الخبر ولأنه عضو ليس في البدن مثله فيه جمال ومنفعة فوجب فيه الدية بتدبره كالاعتاق، وإن ذهب شبهة بكسر صلبه ففيه الدية في قول الجميع ولا يجب أكثر من دية لأنها منفعة تلزم كسر الصلب غالباً فأنشبه ما لو قطع رجلاه

(مسئلة) (وفي ذهاب الاكل الدية) لأنها منفعة مقصودة فوجب فيه الدية كالشمع والكحل

(مسئلة) (فإن كسر صلبه فذهب نكاحه ففيه الدية)

روي ذلك عن علي رضي الله عنه لأنه نفع مقصود فأنشبه ذهاب الشئ، وإن ذهب جماعه وشبهه

(مسئلة) قل (ورق الرأس اذا لم يثبت الشر الدية وفي شعر اللحية الدية اذا لم يثبت وفي الحبايين الدية اذا لم تثبت)

هذه الشهور الثلاثة ذكر واحد منها دية. وذكر أحباين معها شعراً وأبوا وهو أعتاب العينين وقد ذكرناه قبل هذا في ذكر واحد منهما دية وهذا قول أبي حنيفة والثوري. ومنهم أوجب في الحبايين الدية سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقادة، وروي عن علي وزيد بن ثابت أنها فلا في الشعر فيه الدية، وقول مالك والشافعي فيه حكومة واختاره ابن المنذر لأنه اتلف جمال من غير منفعة فلم يجب فيه الدية كـ الشلاء والعين القاتمة

ولنا أنه أذهب الجزاء الرأى الكامل فوجب فيه دية كاملة كالزنا والاصم وأنف الاختصم وما ذكره ممنوع قال الحافظ يرد النكر عن العين ويترفع وهذب المين يرد عنها ويصونها فجري مجرى أعتابها وينقص ما ذكره بالاصم الذي قسا عليه ويقارق اليد الشلاء فإنه ليس بها كمالا

(فصل) وفي أحد حجبين نصف الدية لأن كل شيتين فيها الدية في أحدهما نصفها كاليدين وفي بعض ذلك أو ذهاب شيء من الشعور المذكورة من الدية بتسليمه من دية بتدبر بالمساحة كالأذنين ومارن الانف، ولا فرق في هذه الشهور بين كونها كثيفة أو خفيفة أو جميلة أو قبيحة أو كونها من

وجبت ديتان في ظاهر كلام أحد في رواية ابنه عبد الله لأنها منفعتان تجب الدية بذهاب كل واحدة منها منفردة فإذا اجتمعت وجبت ديتان كالسمع والبصر، وعن أحد فيها دية واحدة لأنها نعم عضو واحد فلم يجب فيها أكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وذوؤه، وإن جرح صلبه فمادت إحدى المفعتين دون الأخرى لم يجب إلا دية الآن تنقص الأخرى فتجب حكومة لقسمها أو تنقص من جهة أخرى فيكون فيه حكومة لقسمها ذلك، وإن ادعى ذهاب جماعه فقال رجلان من أهل الخبرة أن مثل هذه الجناية تذهب الجماع فاقول قول الحنفي عليه مع يمينه لأنه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهة، وإن كسر صلبه فذهب الجماع فاقول قول الحنفي عليه مع يمينه لأنه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهة، وفي قول القاضي ومذهب الشافعي في الذكر دية وكومة لكسر الصلب، وإن أذهب مائة دون جماعه احتدل وجوب الدية، ويروى هذا عن مجاهد قال بعض أصحاب الشافعي هو الذي يقتضيه مذهب الشافعي لأنه ذهب بمنفعة مقصودة فوجب الدية كما لو ذهب بجماعه أو كما لو قطع أنثيه أو وضعا واحتدل أن لا تحرم الدية كالهية لأنه لم يذهب بالمنفعة كلها

(مسئلة) (ويجب في الحدب)

تجب الدية في الحدب لأن في كتاب التي عليه السلام عمرو بن حزم وفي الصلب الدية، ولأنه أبطل عليه منفعة مقصودة وجبالاً أشبه ما لو أذهب مشبهه

صغير أو كبير لأن سائر ما فيه الدية من الأعضاء لا يفتقر الحال فيه بذلك وإن أتى من حيث لا يشاء جال فيه أو من غيرهما من الشعور ففیه وجبان

(أحداهما) يؤخذ بالنسبة لا محل يجب في بعضه بحصته فأشبه الأذن ومارن الأذن (والثاني) تجب الدية كاملة لأنه أذهب المتصور كله فأشبه ما لو أذهب العين، ولأن جانيته ربما أوجبت إلى أذهب الباقي لزيادة في الفتح على ذهاب الكل فذكر جناساً للذهب الكل فوجب دية كل لو ذاب بسريرة الفاعل أو كما لو احتاج في دواء شجرة الرأس إلى ما ذهب بضوء عينه.

(فصل) ولا تجب الدية في شيء من هذه الشعور إلا بذهابه على وجه لا يرجى عوده مثل أن يقب على رأسه ماء حاراً فقتل منه الشعر فينتاع بالكلية بحيث لا يعود، وإن رجي عوده إلى مدة انتظر البياض عاد الشعر قبل أخذ الدية لم تجب فإن عاد بعد أخذها ردها والحكم فيه كالحكم في ذهاب السمع والبصر فيما يرجى عوده وفيما لا يرجى (فصل) ولا قصاص في شيء من هذه الشعور لأن اتلافها إنما يكون للجناية على علمها وهو غير معلوم القدر فلا يمكن المساواة فيه فلا يجب انقصاص فيه

(مسئلة) (وفي الصبر الدية وهو أن يضربه بغير الوجه إلى جانب)

وأصل الصبر داه يأخذ البعير فيلوي منه عنقه قال الله تعالى (ولا تصبر خدك للناس) أي لا تعرض عنهم بوجهك كثيراً كدالة وجه البعير الذي به الصبر، فمن جنى على إنسان جناية فوج عنقه حتى صار وجهه في جانب ففاه دية كاملة. روي ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وقال الشافعي: ليس فيه إلا حكمة لأنه أذهب جبال من غير منقمة

وإنما ما روي مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال: وفي الصبر الدية ولم يفرقه في الصحابة مخالف فكان إجماعاً ولأنه أذهب الجمال والمنفعة فوجب فيه دية كسائر المنافع، ولو لم يذهب منه لا يصبح قاله لا يقدر على النظر أمامه وانقاص ما يجرده إذا مشى وإذا نابه أمر أودعه عدو لم يمكنه العلم به ولا انقاؤه، ولا يمكنه في عنقه ليتعرف ما يريد نظره ويتعرف ما يضربه مما ينفعه

(فصل) قال جنى عليه فصار الأنتاء أو ابتلاع الماء عليه شاقاً فيه حكمة لأنه لم يذهب بالمنفعة كلها ولا يمكن تقديرها، وإن سار بحيث لا يمكنه ازدياد ريقه فهذا لا يكاد يتيقن وإن بقي مع ذلك ففيه الدية لأنه تقويت منقمة ليس لها مثل في البدن

(مسئلة) (وفي تسويد الوجه إذا لم يزل الدية وقال الشافعي فيه حكمة) لأنه لا مقدر فيه ولا عو ينتظر مقدر

ولأنه نوت الجمال على السكال فضضه بدبته كما لو قطع أذن الإصم أو أفت الأحم وقوله ليس

(مسئلة) قال (وفي المشام الدية)

يعني الشم في اتلافه الدية لأنه حاسة تخص بمنفعة فكل فيها الدية كسائر الحواس ولا تلحق في هذا خلافاً. قال القاضي في كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ أنه قال «وفي المشام الدية» وإن ادعى اذهب شبه اغفلناه بالروائح الطيبة والمنقمة فإن شئ للطيب وتكر للمنقمة فقول قول الجاني مع يمينه، وإن لم يمين منه ذلك فقول قول الجاني عليه كقولهم في اختلافهم في السمع، وإن ادعى الجاني عليه نقص شبه فاقول قوله مع يمينه لأنه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهة تقبيل قوله فيه كما يقبل قول المرأة في انقضاء عفتها بالاقراء ويجب له من الدية ما يخرجها الحكومة، وإن ذهب شبه ثم عاد قبل أخذ الدية سقطت وإن كان بعد أخذها ردها لانا تبيها أنه لم يكن ذهب وإن رجي عود شبه إلى مدة انتظر البياض، وإن ذهب شبه من أحد منخره ففيه نصف الدية كما لو ذهب يصدر من إحدى عينيه

(فصل) وفي الألف الدية إذا كان قطع مارته بغير خلاف بينهم حكاه ابن عبد البر وابن النذر عن يفظ عنه من أهل العلم وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ أنه قال «وفي الألف إذا أوجب دعاء الدية» وفي رواية مالك في الوطأ «إذا أوجي دعاء» يعني إذا استوعب واستؤصل ولأنه عضو فيه جال

بنظير لمقدر ممنوع قانه نظير لقطع الأذنين في ذهاب الجمال بل هو أعظم في ذلك فيكون بإيجاب الدية أولى، فإن زال السواد رد ما أعدده السواد لزوال سبب الغناء، فأما إن حفر وجهه أو حرقه ففيه حكمة لأنه لم يذهب بالجمال على السكال

(مسئلة) (وإذا لم يستسك الحائط والبول ففي كل واحد من ذلك دية كاملة)

وجهة ذلك أنه إذا ضرب طئه فلي يستسك الحائط أو المانة فلي يستسك البول وجب فيه الدية وهذا قال ابن جريج وأبو ثور وأبو حنيفة ولا نعلم فيه مخالفاً إلا ابن أبي موسى ذكر في المانة رواية أخرى أن فيها ثلث الدية لأنها باطلة نجس انقضاء المرأة، والصحيح الأول لأن كل واحد من هذين الحليين عضو فيه منقمة كبيرة ليس في البدن مثله فوجب في تقويت منقمة دية كاملة كسائر الأعضاء المذكورة فإن نعم المانة حبس البول وحس البول الحائط منقمة مثلاً والنفع بها كثير والضرر فوائدها عظيم فكان في كل واحد منهما الدية كالسمع والبصر، وإن قامت المنقمتان بجناية واحدة وجب على الجاني دينان كما لو ذهب سمعه وبصره بجناية واحدة

(مسئلة) (وفي نقص شيء من ذلك أن على قدره مثل نقص العقل بأن يجن يوماً ويفيق يوماً أو شارب بغير إحدى العينين أو سمع إحدى الأذنين) لأن ما وجب فيه الدية وجب بعضها في بعض كالصاحب واليدبن

ومنفعة ليس في البدن منه إلا شيء واحد فكانت فيه الدية كاللسان أو أهما الدية في ماله وهو ما لأن منه هكذا قال الخليل وغيره لأنه يروى عن مالوس أنه قال كان في كتاب رسول الله ﷺ «في الانف إذا أوعب ماله بعد الدية» ولأن الذي أعلم فيه ذلك فأنصرف إلى ما فيه أنه قطع بعضه ففيه بقدره من الدية يتبع ويبرن قدر ذلك منه كما قلنا في الأذنين ، وقد روي هذا عن عمر بن عبد العزيز والشعبي والشافعي وإن قطع أحد النحرين ففيه ثلث الدية وفي النحرين ثلثاها وفي الحاجز بينهما الثلث قال أحد في الوتره الثالث وفي الحزمة في كل واحد منهما الثلث ، وبهذا قال اسماء وهو أحد جبين لأصحاب الشافعي لأن المارن يشتمل على ثلاثة أشياء من جنس فوزعت الدية على عددها كسائر ما فيه عدد من جنس من اليدين والأصابع والأجنان الأربعة ، وحكى أبو الخطاب وجها آخر أن في النحرين الدية وفي الحاجز بينهما حكومة لقول أحمد في كل زوجين من الإنسان الدية وهذا الوجه الثاني لأصحاب الشافعي لأن النحرين ليس في البدن لما ثالث فثبها اليدين ولأنه ينفع النحرين ذهب الجلال كونه والمنفعة فثبته قلع اليدين ، فعلى هذا الوجه في قلع أحد النحرين نصف الدية وإن قلع معه الحاجز ففيه حكومة وإن قطع نصف الحاجز أو أقل أو أكثر لم يزد على حكومة وعلى الأول في قلع أحد النحرين ونصف الحاجز نصف الدية وفي قطع جميعه مع النحر ثلثا الدية ، وفي قطع جزء من الحاجز أو أحد النحرين بقدره من ثلث

(١) هي جواب
النحرين

(نصل) وإن نقص الذوق قصا بتقدير بأن لا يدرك أحد مذاق الحس وهي الحلاوة والحوضة والمرارة والمذوبة والمذوبة قد لا يدرك أحدها وأدرك الباقي ففيه خمس الدية وفي اثنين خساها وفي ثلاث ثلاثة أخاها وإن لم يدرك واحدة فله الدية إذا قلنا يجب الدية في ذهاب الذوق والافيه حكومة (ملاحظة) وفي بعض الكلام الحساب يتسم على غانية وعشرين حرفا) يعتبر ذلك بحروف المعجم هي غانية وعشرون حرفا سوى لا فإن مخرجها يخرج الهم والالف فهما نقص من الحروف نقص من الدية بقدره لأن الكلام يتم ، بجيبها فلذهب يجب أن يكون عوضه من الدية كقدره من الكلام في الحرف الواحد ربع سبع الدية وفي الحرفين نصف سبعها وفي الاربعة سبعها ولا فرق بين ما قبل على اللسان من الحروف أو تقبل لأن كل ما وجب فيه المقدار لم يختلف باختلاف قدره كالأسابع ويحتسب أن قسم الدية على الحروف التي للسان فيها عمل دون التقوية وهي إباء والميم والفاء والواو ، وروى عن حروف الحلق الستة الحاء والهاء والياء واللين واللين ، فهذه عشرة بقي ثمانية عشر حرفا للسان فتم ثلث عليها لأن الدية يجب بقطع اللسان وذهب هذه الحروف وحدها مع بقائه فإذا وجبت الدية قريبا بغيرها وجب في بعضها بقسطه منها ، ففي الواحد نصف سبع الدية وفي الاثنين تسعا وفي الثلاثة سبعا وهذا قول بعض أصحاب الشافعي ، وإن جنى على شفته ذهب بعض الحروف وجب فيه بقدره وكذلك أن ذهب بعض حروف الحلق بجنايته ، ويذهب أن يجب بقدره من

الدية بقدر بالساحة فإن شق الحاجز بين النحرين ففيه حكومة فإن بقي متفرجا للحكومة فيه أكثر (فصل) وإن قطع المارن مع القصة ففيه الدية في قياس الذهب وهذا مذهب مالك ويحتمل أن تجب الدية في المارن وحكومة في القصة وهذا مذهب الشافعي لأن المارن وحده موجب للدية فوجب الحكومة في الزائد كما لو قطع القصة وحدها مع قطع لسانه

ولنا قوله عليه السلام «في الانف إذا أوعب جدها الدية» ولأنه عضو واحد فلم يجب به أكثر من دية كالكرا إذا قطع من أصله وما ذكره ببطل بهذا ويقارن ما إذا قطع لسانه وقصته لانهما عضوان فلا تدخل دية أحدهما في الآخر ، وأما العضو الواحد فلا يبعد أن يجب في جميعه ما يجب في بعضه كالذكر يجب في شفته الدية التي تجب في جميعه وأصابع اليد يجب فيها ما يجب في اليد من الكوع وكذلك أصابع الرجل ، في الثدي كاه ما في حلقه فاما أن قطع الانف وماحته من اللحم ففي اللحم حكومة لأنه ليس من الانف فثبته ما لو قطع الذكر واللحم الذي تحت

(فصل) فمن ضرب أنفه فأثله ففيه حكومة وإن قطعها بعد بعل بذلك ففيه دية كما قلنا في الأذن وقول الشافعي ههنا كقولهم في الأذن على ما مضى شرحه وتبيينه ، وإن ضربه فموجبه أو غير لونه ففيه

غاية وعشرين وجهاً واحداً وإن ذهب حرف فجز عن كل ما يجب غير أراض الحرف لأن الضمان إنما يجب لما تلف ، وإن ذهب حرف فأبدل مكانه يقول درهم فصار يقول دلم أو عهم أو دهم فغلبه ضامن الحرف الذاهب لأن ما يبدل لا يزوم مقام الذاهب في القراءة ولا غيرها فإن جنى عليه فذهب البدل وجبت دية أيضا لأنه أصل وإن جنى عليه جان فذهب بعض الحروف وجنى عليه آخر فذهب بقية الكلام فدل كل واحد منها بقسطه كالو ذهب الأول بصر إحدى العينين وذهب الآخر بصر الأخرى وإن كان النزع من غير جناية عليه فذهب إنسان بكلامه كله فإن كان مأثراً من ذهب لثنته ففيه بقسط ماذهب من الحروف وإن كان غير مأثوس من زوالها كالصبي ففيه الدية الكاملة لأن الظاهر زوالها وكذلك الكبير إذا أمكن إزالة لثنته بالإناء

(ملاحظة) (وإن لم يعلم قدره مثل أن صار مدحوشا يفرع عما لا يفرع ويستوحش إذا خلا فهدا لا يمكن تقديره) فيجب فيه ما تخرج الحكومة لأنه لا يفرق فيه

(مسئلة) (إن نقص عنه أو بصره أو شفه أو حبل في كلامه عقمة أو عجلة أو فأفة ففيه حكومة لما حصل من النقص واللين ولم تجب الدية)

لأن المنفعة باقية فإن جنى عليه جان آخر فذهب كلامه ففيه الدية كاملة كالو جنى على عينه جان فمشت ثم جنى عليه آخر فذهب بصرها فإن نقص ذوقه نقصاً كثيراً لم يجرى المذاق كله إلا أنه لا يدركه على السكال ففيه حكومة كما لو نقص بصره أو شفه نقصاً لا يتقدر

فالنفى والشرح الكبير

٦٦٤

الجزء التاسع

حكومة في قولهم جميعا وفي قصته بد ذلك دية كاملة وإن قطعه الاجرة بقي معلقا بها فلم يلتم واحتج الى قطعه ففيه دية لانه قطع جسيمه بعينه بالباشرة وباقية بالنسب فاشبهه ما لو سرى قطع بعينه الى قطع جسيمه وان رده فلتحم ففيه حكومة لانه لم يبين وإن أباه فردده فلتحم فقال أبو بكر لس فيه الإحكومة كاتني قباه ، وقال القاضي فيه دية وهذا مذهب الشافعي لانه أبان أنه قلمته ديته كما لو لم يلتم ولأن ما بين قد نجس قلمته أن يبينه بمداخلة ومن من يقول أبي بكر منع نخاسته ، ووجوب إبانته لأن أجزاء الأدمي كجملته بدليل سائر الحيوانات وجملته ظاهرة وكذلك أجزاءه

(فصل) وإن قطع أنه فذهب شبه قلبه ديتان لأن النشم في غير الأنف فلا تدخل دية أحدهما في الآخر كالسمع مع الأذن وتصر مع أجناف العينين والتغلق مع الشئتين وإن قطع أنف الآخر وجبت ديته لأن ذلك عيب في غير الأنف فاشبهه ما ذكرنا

«سنة» قل (وفي «شئتين الدية»)

لأخلاف بين أهل العلم أن في شئتين الدية وفي كتاب عمرو بن حزم الذي كتبه له رسول الله ﷺ «وفي الشئتين الدية» ولأنه عضوان ليس في البدن مثلها فيها جمال ظاهر ومنفعة كاملة فذهبنا طبق

«سنة» (وإن نقص مشبه أو أغنى قليلا أو تقلت شقة بعض النفس أو تحرك منه أو ذهب البين من ندي المرأة ونحو ذلك ففيه حكومة) لما ذكرنا

«سنة» (وإن قطع بعض اللسان فذهب بعض الكلام اعتبر أكثرها فلو ذهب ربع اللسان ونصف الكلام أو ربع الكلام ونصف اللسان وجب نصف الدية)

إذا قطع بعض لسانه فذهب بعض كلامه فإن أشوا مثل أن يقطع ربع لسانه فيذهب ربع كلامه وجب ربع الدية بقدر الذهاب منها كإحدى عينيه فذهب بعضها وإن ذهب من أحدها أكثر من الآخر كان قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه أو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الأكثر وهو نصف الدية في الحائين لأن كل واحد من اللسان والكلام مضمون بالدية منفردا فإذا انفرد نصفه بالذهاب وجب النصف الا ترى أنه لو ذهب نصف الكلام ولم يذهب من اللسان شيء وجب نصف الدية؟ ولو ذهب نصف اللسان ولم يذهب من الكلام شيء وجب نصف الدية

«سنة» (وإن قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام ثم قطع الآخر ببقية فذهب بقية الكلام فعلى الاول نصف الدية وعلى الثاني نصفها ويحتمل أن يجب عليه نصف الدية وحكومة ربع اللسان في هذه المسئلة ثلاثة أوجه (أحدها) على الثاني نصف الدية وهذا قول القاضي وهو أحد الوجهين لا يصح اب الثاني لأن السالم نصف اللسان وبأنه أشل بدليل ذهب نصف الكلام (والثاني) عليه نصف

على الغم قتيانه ما يؤذيه ويستران الأسنان وردان الريق وينفخ بهما ويتم بها الكلام فإن فيها بعض مخارج الحروف فتجب فيها الدية كالدين والرجلين وظاهر المذهب أن كل واحد منهما نصف الدية ، وروي هذا عن أبي بكر وعلي رضي الله عنهما وأليه ذهب أكثر الفقهاء وروي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى أن في العليا ثلث الدية وفي السفلى الثلثين ، لأن هذا يروى عن يزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والزهري ، ولأن المنفعة بها أعظم لأنها التي تدور وتنحرك وتحفظ الريق والطعام والعليا ساكنة لا حركة فيها

ولنا قول أبي بكر وعلي رضي الله عنهما ، ولأن كل شئتين وجبت فيهما الدية وجب في أحدهما نصفها كسائر الأعضاء ، ولأن كل ذي عدد وجبت فيه الدية يسوي بين جيبه فيها كالأصابع والأسنان ولا اعتبار بزيادة النفع بدليل ما ذكرنا من الأصل

(فصل) فإن ضربهما فأشهما وجبت ديتهما لانه أنف منفعتهما فوجبت ديتهما كما لو أشل يده وإن تقلتا فلم تنطبقا على الأسنان أو استرختا فصارتا لا تنفصال عن الأسنان فيقيمها الدية لانه تعطل منفعتهما وجعلهما وإن تقلستا بعض التتليس وجبت الحكومة ، لأن منفعتهما لم تنفعا بالسكينة

(فصل) حد الشفة السفلى من أسفل ماتحاق عن الأسنان والثة مما ارتفع عن جلدة الذقن وحد العالم فوق ماتحاق عن الأسنان والثة إلى اتصاله بالمشخرين والحاجزة وحدها طولاً طول الفم إلى حاشية الشدقين وليست حاشية الشدقين منها

الدية وحكومة للربع الأشل لانه لو كان جميعه أشل لكانت فيه حكومة أو ثلث الدية فإذا كان بعضه أشل ففي ذلك البض حكومة أيضاً (والثالث) عليه ثلاثة أرباع الدية وهذا الوجه الثاني لأصحاب الشافعي لانه قطع ثلاثة أرباع لسانه فذهب نصف كلامه فوجب عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو قطعه أولا ولا يصح القول بأن يعضه أشل لأن العضو متى كان فيه بعض النفع لم يكن بعضه أشل كالعين إذا كان بصرها ضيقا واليد إذا كان بطشها ضعيفا

(فصل) وإن قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه فذهب نصف دية وإن قطع الآخر ببقية فعليه ثلاثة أرباع الدية وهذا أحد الوجهين لأصحاب الثاني ، الآخر على نصف الدية لانه لم يقطع إلا نصف لسانه ولأنه ذهب ثلاثة أرباع فلتزمت ثلاثة أرباع ديته كما لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام بقطع نصف اللسان في الاول ولا له ذهب ثلاثة أرباع الكلام مع بقاء اللسان لزمته ثلاثة أرباع الدية فلان يجب بقطع نصف اللسان اولى ولو لم يقطع الثاني نصف اللسان لكن جنى عليه جناية أذهب بقية كلامه مع بقاء لسانه لكان عليه ثلاثة أرباع دية لانه ذهب ثلاثة أرباع ما به أندية فكان عليه ثلاثة أرباع الدية كما لو جنى على صحيح فذهب ثلاثة أرباع كلامه مع بقاء لسانه

(فصل) إذا قطع بعض لسانه عمدا فقتل من جنى عليه من مثل ما جنى عليه فذهب من كلامه ما جنى

(مسئلة) قال (وفي اللسان المتكلم به الدية)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في لسان الناطق وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قول أهل المدينة وأهل السوفة وأصحاب الرأي وأصحاب الحديث وغيرهم وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي اللسان الدية» ولأن فيه جزاً ومنفعة فأشبهه الألف فأما الجمل فقد روي أن النبي ﷺ سئل عن الجمل فقال «في اللسان» ويقال جمال الرجل في لسانه والمرء باصغريه قلبه ولسانه ويقال ما الإنسان لولا اللسان إلا صورة مثله أو بيمية مهمة وأما النفع فإن به تبلغ الأغراض وتستخلص الحقوق وتذفع الآفات وتقضي به الحاجات وتم العبادات في التزاد والذكر والشكر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعالم والدلالة على الحق وأمين والشرائط المستقيم وبه يدقو العلوم ويستبين في مفسر وتقلبه وتنقية النعم وتنقيته فهو أعظم الأعضاء نفعاً وأهمها جمالاً فيجيب الدية في غيره تنبيه على إيجابها فيه وإيجاب الدية في لسان الناطق فإن كان أخسر لم تجب فيه دية كاملة بغير خلاف لذهب نفعه المقصود منه كاليد الشلاء والعين القائمة.

(فصل) وفي الكلام الدية فإذا جنى عليه خرس وجبت ديته، لأن كل ماتمت الدية بتلافه تعلقت باتلاف منفته كاليد فأنما أن جنى عليه فأذهب ذوقه فقال أبو الخطاب فيه الدية، لأن الذوق

مثل ما ذهب من كلام المجني عليه أو أكثر فقد استوفى حقه ولا شيء في الزائد من سرابة القود وهي غير مضونة وإن ذهب أقل فله متنص دية ما بقي لأنه لم يستوف بدله

(فصل) إذا كان للسان طرفان قطع أحدهما فذهب كلامه فيه الدية لأن ذهاب الكلام بغيره يوجب الدية وإن ذهب بعض الكلام نظرت فإن كان الطرفان متساويين وكان ما قطع بقدر ما ذهب من الكلام وجب فإن كان أحدهما أكثر وجب الأكثر على ما مضى وإن لم يذهب من الكلام شيء وجب بقدر ما ذهب من اللسان من الدية وإن كان أحدهما منحرفاً عن سمت اللسان فهو خلفة زائدة وفيه حكومة وإن قطع جميع اللسان وجبت الدية من غير زيادة سواء كان الطرفان متساويين أو مختلفين وقال القاضي إن كانا متساويين فجميعها الدية وإن كان أحدهما منحرفاً عن سمت اللسان وجبت الدية وحكومة في الخلفة الزائدة

ولنا أن هذه الزيادة عيب ونقص يرد بها المبيع وينقص من ثمنه فلم يجز فيها شيء كالحالمة في اليد وورعنا ما أقولنا في شيء واحد لأن الحكومة لا يخرج بها شيء إذا كانت الزيادة شيئاً

(مسئلة) (وإن قطع لسانه فذهب لظقه وذوقه لم يجز إلا دية وإن ذهابهما بقاء اللسان وجبت ديتان) إذا جنى على لسان أطلق فأذهب كلامه وذوقه ففيه ديتان وإن قطع لسانه فذهب ما لم يجز إلا

حاسة فأشبهه الشم، وقياس الذهب أنه لا دية فيه فإنه لا يختلف في أن لسان الأخرس لا يجز فيه الدية، وقد نص أحد رحمه الله على أن فيه ثالث الدية ولو وجب في الذوق دية لوجبت في ذهابه مع ذهاب اللسان بطريق الأولى واختلاف أصحاب الشافعي فذهب من قال فذهب الشافعي على وجوب الدية فيه ومنهم من قال لا نصير له فيه ومنهم من قال قد نصير على أن في لسان الأخرس حكومة وإن ذهب الذوق بذهابه والصحيح إن شاء الله أنه لا دية فيه لأن في إجماعهم على أن لسان الأخرس لا تنكّل الدية فيه إجماعاً على أنها لا تنكّل في ذهاب الذوق بغيره لأن كل عضو لا تنكّل الدية فيه بمنفته لا تنكّل بمنفته دون كسائر الأعضاء ولا تفرع على هذا القول فاما على الأول فإذا ذهب ذوقه كله ففيه دية كاملة، وإن نقص نقصا غير مقدر بأن يحس المذاق كله إلا أنه لا يدركه على الكمال ففيه حكومة كما لو نقص بصره نقصا لا يتقدر وإن كان نقصاً يتقدر بأن لا يدركه بأحد المذاق الحسن وهي الحلاوة والمرارة والخوضه والمالحة والمذوبة ويدرك بالباقي خمس الدية وفي اثنين خساها وفي ثلاث ثلاثة أجزائها وإن لم يدرك واحدة ونقص الباقي فعليه خمس الدية وسكوتها نقص الباقي، وإن قطع لسان أخسر فذهب ذوقه ففيه الدية لأن لظفه الذوق وإن جنى على لسان ناطق فأذهب كلامه وذوقه ففيه ديتان وإن قطعته فذهب ما في دية واحدة لأنهما يذهبان تبعاً لذهابه فوجب ديته دون ديتيهما كما لو قتل انساناً لم تجز إلا دية واحدة ولو ذهب من نفعه مع بقاءه في كل منفعة دية

دية واحدة لأنها يذهبان تبعاً لذهابه فوجب ديته دون ديتيهما كالماتل إنساناً لم يجز إلا دية واحدة ولو ذهب من نفعه مع بقاءه ففي كل منفعة دية

(فصل) فإن جنى على لسانه فذهب كلامه أو ذوقه ثم عاد لم تجز الدية لاتا تيناً أنه لم يذهب ولو ذهب لم يعد وإن كان قد قبض الدية ردها وإن قطع لسانه فماد لم تجز الدية وإن كان قد أخذها ردها قاله أبو بكر وظاهر مذهب الشافعي أنه لا يرد لأن العادة لم تغير بعوده واختصاص هذا بعوده يدل على أنها عجة جديدة

ولنا أنه عاد ما وجبت فيه الدية فوجب رد الدية كالاستان وسائر ما يعود وإن قطع إنسان نصف لسانه فذهب كلامه كله ثم قطع آخر بقيته فماد كلامه لم يجز رد الدية لأن الكلام الذي كان اللسان قد ذهب ولم يعد إلى اللسان وإعاده عادى على آخر بخلاف التي قبلها وإن قطع لسانه فذهب كلامه ثم عاد إنسان دون الإسلام لم يرد الدية لأنه قد ذهب الدية في غير ما يذهب الدية في غير ما يذهب الدية وإن عاد كلامه دون لسانه لم يردّها أيضاً لذلك

ترجمته (وإن سرق سرقاً من سرقته فذهب الدية في سرقته فذهب الدية في سرقته)

وعن أحمد فيها دية واحدة لأنها تنفع عضو واحد فلم يجز فيها أكثر من دية واحدة كالماتل إنساناً لم يذهب فذهب نطقه وذوقه

(فصل)

وإن ذهب بعض الكلام وجب من الدبة بقدر ماذهب يثبت ذلك بحروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفاً سوى لا فإن خرجها مخرج اللام والالف فخرجت من الحروف وجب من الدبة بتسدره لأن الكلام يتم بجميعها فلذا ذهب يجب أن يكون عوضه من الدبة كقدره من الكلام في الحرف الواحد ربع سبع الدبة وفي الحرفين نصف سبعها وفي الاربعة سبعمها ولا فرق بين ماخذ من الحروف على اللسان وما نقل لأن كل ماوجب فيه التسدر لم يختلف باختلاف قاره كالصانع ويحتمل أن تقدم الدبة على الحروف التي للسان فيها عمل دون الشفة وهي أربعة الباء والميم والفاء والواو دون حروف الحلق الدبة الخمسة والهاء والحاء والخاء والعين والغين فلهذا عشرة بقية ثمانية عشر حرفاً للسان تقدم دبة عليها لأن الدبة يجب بتقديم اللسان وذهب هذه الحروف وحدها مع بقائه فإذا وجبت الدبة لها بتفردا وجب في بعضها بقسطه منها في الواحد نصف سبع الدبة وفي الاثنين تسعها وفي الثلاثة سدسها وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وإن جنى على شفته فذهب بعض الحروف وجب فيه بقدره وكذلك إن ذهب بعض حروف الحلق بجميعاته وينبغي أن يجب بتفرد من الثانية والشرطين وجهاً واحداً وإن ذهب حرف فخرج عن كلمة لم يجب غير أورش الحرف لأن الضمان إنما يجب له تلف وإن ذهب حرف فبطل مكانه حرف آخر كأنه يقول درهم فصار يقول دلم فودعهم فودعهم فعليه ضامن الحرف الفذهب لأن مايتولد لا يقوم مقام الفذهب

مسئلة (١) وإن اختلفنا في نقص اسمه وبهر قانون قول الجني عليه مع غيره

لأن ذلك لا يعرف إلا من جهة فيجفقه الحاكم ويوجب حكمه

(فصل) فإن ادعى أن إحدى عينيه نقص ضرراً ما عيب الرخصة والعلقت الصبيحة ونصب له شخص وتباعد عنه فكما قال قد رأيته ووصف لونه علم صدقه حتى ينهي قائلاً أنته رؤيته علم موصها ثم تشد الصبيحة وتطيق الرخصة وينصب له شخص ثم يذهب حتى تنتهي رؤيته ثم يدارك الشخص الجاب آخر فيضمن به مثل ذلك ثم يزل عند المسائين وتذرعان ويقابل بينهما قائلاً واه صدق وبظنكم بين مسافة رؤية الباليه والصبيحة ويحكم له من الدبة بقدر ماينها وإن اختلفت المسافات فقد كذب وإنه قصر مسافة الرخصة لكثير أو واجب له فيرد حتى تتوى المسافة بين الجانيين والادل في هذا ما روي عن علي رضي الله عنه قال إن المذنب أحسن ما قبل في ذلك ما قاله علي أمر بینه فقصبت وأقبلت رجلاً فالتفت إلي بالمرحى حتى انتهى يصبره ثم أمر شط خند سكت ثم أريته الأخرى فقصبت وفتحت الصبيحة وأقبلت رجلاً فالتفت إلي بالمرحى حتى انتهى يصبره ثم خط عدده ثم جردت الصبيحة فقلت مثل ذلك فوجدت رجلاً فالتفت إلي بالمرحى حتى انتهى يصبره من بعده من ذلك الآخر قال القاضي وإذا دعي أهل الطب أن يصبره يقل إذا بعدت المسافة ويكثر إذا قربت ولكن هذا في المذاعة عمل عليه ويانه أنهم إذا قالوا إن الرجل إذا كان يصبر إلى مائة ذراع ثم أراد أن يصبر

في اقترافه ولا غيرها فإن جنى عليه فذهب البدل وجبت دبة أيضاً لأنه أصل وإن لم يذهب شيء من الكلام لكن حصلت فيه عجة أو تنمية أو فاذن فعليه حكمه ما حصل من النقص والشرين ولم يجب الدبة لأن الشفة باقية وإن جنى عليه جاز آخر فأذهب كلامه فيه الدبة كلمة كل ما جنى على عينه جاز فعمشت ثم جنى عليها آخر فذهب بعصرها وإن أذهب الأول بعض الحروف وأذهب الثاني دبة الكلام فمثل كل واحد منهما بقسطه كل ما ذهب يحول يصبر إحدى العينين وذهب الآخر يصبر الأخرى وإن كان النقص من غير جنابة عليه فذهب إنسان بكلامه كله فإن كان مأ يوسا من زوال لثنته ففيه بقسط ماذهب من الحروف وإن كان غير مأ يوس من زوالها كانصبي فيه الدبة كلمة لأن الظاهر زوالها وكذلك الكبير إذا أمكن إزالة لثنته باليد

(فصل) إذا قطع بعض لسانه فذهب بعض كلامه فإن استويا مثل أن يقطع ربع لسانه فيذهب ربع كلامه وجب ربع الدبة بقدر الفذهب منها كل ما قطع إحدى عينيه فذهب بعصرها وإن ذهب من أحدها أكثر من الآخر كأن قطع ربع لسانه فذهب نصف كلامه أو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه وجب بقدر الآخر وهو نصف الدبة في الأخذ لأن كل واحد من اللسان والكلام مضمون بالدية متزاد فإذا انفرد نصته بالذهب وجب بالنصف الأتري أنه لو ذهب نصف الكلام ولم يذهب من اللسان شيء وجب نصف الدية ولو ذهب نصف اللسان ولم يذهب من الكلام شيء وجب

اليمين ذراع احتاج المائة الثانية إلى ضربها بمحتاج إلى المائة الأولى من البصر فبطل هذا إذا أبهر بالصبيحة إلى مائتين وأبهر بالعليبة إلى مائة علماً أنه قد نقص ثلثا بصر عينه فيجب له ثلثا ديتها قال شيخنا وهذا لا يكاد يضبط في الداب بكل ما لا يضبط فيه حكومة وإن جنى على عينيه فتدبرنا وأحوالنا أو عمشنا في ذلك حكومة كما لو ضرب يده فاعوجت والحاجة على الصبي والجنون كالجنابة على البالغ والعاقل لكن يفتقران في أن البالغ يملك خدم نفسه وأهله والصبي والجنون كالجنابة قالوا توجب العين عليهما بمائة ولو لم يمتد الولي عليهما كان يبلغ الصبي وأهله الجنون حلفاً حينئذ ومذهب الشافعي في هذا الفصل كما ذكرنا

(فصل) فإن ادعى الجني عليه نقصاً في سماع أحد أذنيه سداداً لدابة واطنقنا الصبيحة وأقاما من يصبر بمقداره وهو متباعد إلى جنب يقول أي لا أسمع قال ذلك غير عليه الصورت والكلام كان إن أنه يسمع ولا فقد كذب فأذا انتهى إلى آخر سماعه فوجد أن لسانه قد نقصت الصبيحة وأطنقنا الصبيحة فوجد أنه وهو يبينه حتى يقول أي لا أسمع فإذا قال ذلك غير عليه الكلام كان تفرقت صفته ما يقبل قوله وإن لم تقرب صفته حلفاً فبطل قوله وتصح المسافات ويظل ما نقصت الدية فيجب قدره فإن قال أي أسمع السالي ولا أسمع الجني فهذا لا يمكن تقديره فيجب فيه حكومة

(فصل) فإن قال أهل الخبرة أنه يرجع عود اسمه إلى مدة نظر البارز إلى كمال غاية لم ينظر

نصف الدية ، وإن قطع ربع اللسان فذهب نصف الكلام وجب نصف الدية فإن قطع آخر بقية اللسان فذهبت بقية الكلام فنية ثلاثة أوجه

(أحدها) عليه نصف الدية هذا قول اتقاضي وهو أحد الوجوبين لأصحاب الشافعي لأن السالم نصف اللسان فيه أشل بدليل ذهب نصف الكلام (وإثاني) عليه نصف الدية وحكومة الأربع الأشل لأنه لو كان جميعه أشل لكانت فيه حكومة أو ثلث الدية فإذا كان بعضه أشل في ذلك البعض حكومة أيضا (ثالث) عليه ثلاثة أرباع الدية وهذا الوجه ثانياً لأصحاب الشافعي لأنه قطع ثلاثة أرباع لسانه فذهب ربع كلامه فوجب عليه ثلثه أرباع الدية كما لو قطعته ولا يصح أن يقول بأن بعضه أشل لأن العضوم متى كان فيه بعض النفع لم يكن بعضه شل كالعين إذا كان بصرها ضعيفاً واليد إذا كان بطشها ناقصاً وإن قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه ف عليه نصف دية فإن قطع الآخر بقية ف عليه ثلاثة أرباع الدية وهذا أحد الوجوبين لأصحاب الشافعي والآخر عليه نصف الدية لأنه لم يقطع إلا النصف لسانه

ولأنه ذهب ثلاثة أرباع الكلام فزعم ثلاثة أرباع دية كما لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام بقطع نصف اللسان الأول ولأنه لو ذهب ثلاثة أرباع الكلام مع بقاء اللسان لزمه ثلاثة أرباع الدية ولأن يجب بقطع نصف اللسان في الأول وأولى ولو لم يقطع الثاني نصف اللسان لكن جنى عليه جناة ذهب بقية كلامه مع بقاء لسانه لكان عليه ثلاثة أرباع دية لأنه ذهب بثلاثة أرباع ما فيه الدية فكان عليه ثلاثة أرباع الدية كالوجبي على صحيح فذهب بثلاثة أرباع كلامه مع بقاء لسانه

﴿مسئلة﴾ (وإن اختلفا في ذهاب بصره أرى أهل الخبرة يرجع في ذلك إلى قول مسلمين عدلين منهم لمن لها طريقا إلى معرفة ذلك لشاهد بها العين التي هي عمل البصر بخلاف السمع فإن لم يوجد أهل الخبرة أو تضر معرفة ذلك اعتبر بأن يوقف في عين الشمس ويقرب الشيء إلى عينه في أوقات غفلته فإن طرف عينه وخاف من الذي يخوف به فهو كاذب والاحكام له وإذا ذهب بصره وقال أهل الخبرة لا يرجي عوده وجبت الدية وإن قالوا يرجي عوده إلى مدة عيونها انظر إليها لم يبط الدية حتى تنقضي المدة فإن لم يعد استقرت على الجاني الدية فإن مات الجاني عليه قبل الدود استقرت الدية سواء مات في المدة أو بعدها فإن جاء أجني قطع عينه في المدة استقرت على الأول الدية أو النقصان لأنه أذهب البصر في بدو على الثاني حكومة لأنه أذهب عيناً لا يخلو لها يرجي عود ضوئها وإن قال الأول جاء خبرها وأذكر الثاني فالقول بولائها ينسك لأن الأصل بقاء البصر وإن صدق الجاني عليه الأول سقط عنه ولم يقبل قوله على الثاني فأنما إن قال أهل الخبرة يرجي عوده لكن لا يبرأ منه مدة وجبت الدية أو النقصان لأن الدية في البصر غاية في الغنى إلى إسقاط موجب الجنابة والظاهر في البصر عدم الدود والأصل يؤد: • فإن عاد قبل استيفاء الواجب سقط وإن عاد بعد الاستيفاء وجب رد ما أخذ منه لأننا تبينا أنه لم يكن واجباً

﴿مسئلة﴾ (وإن اختلفا في ذهاب سمعه فإنه ينفصل ويصح به ويتنظر اضطرابه ويتأمل عند صوت

(فصل) وإذا قطع بعض لسانه عهداً فتنقص المجني عليه من مثل ما جنى عليه به فذهب من كلام الجاني مثل ما ذهب من كلام المجني عليه وأكثر قد استوفى حقه ولا شيء في الزائد لأنه من سرابة القود وسرابة النود غير مضمومة ، وإن ذهب أقل فتنقص دية ما جنى لأنه لم يستوف بدله .

(فصل) وإذا قطع لسان صغير لم يتكلم لفنولته وجبت دية وبهذا قال الشافعي وقول أبو حنيفة لا تجب لانه لسان لا كلام فيه فيجب فيه دية كلسان الأخرس

ولأن ظاهره السلامة وإنما لم يتكلم لانه لا يحسن الكلام فوجب به الدية كالصغير ويخالف الأخرس لأنه علم أنه أشل لا يرى أعضاءه لا يعيها بها ويحب فيها الدية ؟ وإن بلغ حداً يتكلم مثله فلم يتكلم فقطع لسانه لم تجب فيه الدية لأن الظاهر أنه لا يتقدر على الكلام ويجب فيه ما يجب

الرعد والأصوات المرعجة تبارك ظهر منه أنطراخ أو انفسات أو ما يدل على الدرع فانقول قول الجاني مع عيته

لأن ظهور الأمارات يدل على أنه سمع فذابت جنبة المدعي وحذف الجواز أن يكون ما ظهر منه اتفاقاً وإن لم يوجد شيء من ذلك فالقول قول المجني عليه مع عيته لأن الظاهر عدم السمع وحذف الجواز أن يكون احتراز وتصغير وإن ادعى ذلك في أحدهما سدت الأخرى وتنفل على ما ذكرنا

﴿مسئلة﴾ (وإن ادعى ذهاب سمعه جربناه بالروائح الطيبة والنتنة فإن هش لطيب وتكرر للفتن

فالقول قول الجاني مع عيته وإن لم يبين منه ذلك فالقول قول المجني عليه)

لأننا في اختلافهم في السمع والبصر وإن ادعى المجني عليه نفس سمعه فالقول قوله مع عيته لأنه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهة ، فقبل قوله فيه كما يقبل قول المرأة في انقضاء عدتها بالافراء ويجب له من الدية ما يخرجها الحكرمة ، وإن ذهب سمعه ثم عاد قبل أخذ الدية سقطت وإن كان بعد أخذها ردها لانتا تبينا أنه لم يكن ذهب وإن رجعي عود سمعه إلى مدة أنظر إليها وإن ذهب سمعه من أحد منخريه ففیه نصف الدية كما لو ذهب بصره من إحدى عينيّه

﴿مسئلة﴾ (وإن اختلفا في ذهاب ذوقه أطعم الاشياء المرة فإن عبس للطعم المر سقطت دعواه) لظهور ما يدل على خلاف ما ادعاءه والا فالقول قوله مع عيته لأنه لا يعلم إلا من جهة فقبل قوله فيه كالمسئلة التي قبلها

(فصل) ولا تجب دية الجرح حتى يندمل لأنه لا يدرى أقل هو أم ليس يقتل فيذني أن ينتظر حكه وما لأواجب فيه ولهذا لا يجوز الاستيفاء في الدم قبل الاندمال فكذلك لا يجوز أخذ الدية قبله فقول أحد موجبي الجاية فلا يجوز قبل الاندمال قاله آخر

(الفتي والشرح الكبير) (٧٧) (الجزء التاسع)

في لسان الاخرس، وان كبر فقلق بعض الحروف وجب فيه بقدر ماذهب من الحروف لاننا تبينا أنه كان ناطقا، وان كان قد بلغ إلى حد يتحرك بالكلام وغيره فلم يتحرك فقلقه قطع فلا دية فيه لان الظاهر أنه لو كان صحيحا لتحرك وان لم يبلغ إلى حد يتحرك ففيه الدية لان الظاهر سلاتته، وان قطع لسان كبير وادعى أنه كان أخرس ففيه مثل ما ذكرنا فيما إذا اختلفا في شال العضو القطار على ما ذكرناه فيما مضى

(فصل) وان جنى عليه ذهب كلامه أو ذوقه ثم عاد لم يجب الدية لاننا تبينا أنه لم يذهب ولو ذهب لم يعد وان كان قد اخذ الدية وردها وان قطع لسانه فعاد لم يجب الدية ايضا وان كان قد اخذها ردها قاله أبو بكر وظاهر مذهب الشافعي أنه لا دية لان العادة لم تهر بعوده واختصاص هذا بعوده يدل على أنه هبة جديدة

ولنا انه عاد ماوجب فيه الدية فوجب رد الدية كالاستان وسائر ما يعود وان قطع انسان نصف لسانه فذهب كلامه كله ثم قطع آخر بتيه فعاد كلامه لم يجب رد الدية لان الكلام الذي كان باللسان قد ذهب ولم يعد إلى اللسان وانما عاد في محل آخر بخلاف التي قبلها، وان قطع لسانه فذهب كلامه ثم عاد اللسان دون الكلام لم يرد الدية لانه قد ذهب ما يجب الدية فيه بانفراده وان عاد كلامه دون لسانه لم يردا أيضا لذلك

مسئلة (ولا يجب دية من ولا ظفر ولا منقعة حتى يئس من عودها)

لان ذلك مما يعود فلا يجب شيء مع احتمال المود كالشعر وانما يعرف ذلك بقول عدلين من أهل الخبرة انها لا تعود ابدا

مسئلة (فلو قطع سن كبير أو ظفر أو نبت أو رده فالتحم فلم يجب الدية)

نص أحمد في السن على ذلك في رواية جعفر بن محمد وهو قول أبي بكر والظفر في مناهها وقال القاضي يجب ديتها وهو مذهب الشافعي وقد ذكرنا توجيههم فيما إذا قطع انه فردة فالتحم فلي قول أبي بكر يجب عليه حكومة لتقصها ان نقصت وضعها ان ضمت، وان قلعه فقلع بعد ذلك وجبت ديتها لانها ذات جمال ومنقعة فوجب ديتها كما لو لم تنقل، وعلى قول القاضي يئس حبسها على وجوب قلمها فان قلنا يجب فلا شيء على قلمها لانه قد أحسن بقاع ما يجب قلمه وان قلنا لا يجب قلمها احتمل ان تؤخذ ديتها لما ذكرنا واحتمل ان لا تؤخذ ديتها لانه قد وجبت له ديتها مرة فلا يجب ثانية ولكن فيها حكومة، اما ان جعل مكنتها سنا أخرى أو سن حيوان أو عظام فثبت وجبت ديتها وجها واحدا لان سنها ذهبت بالكيفية فوجب ديتها كما لو لم يجعل مكنتها عظاما، وان قلت هذه الثانية لم يجب ديتها لانها ليست سناله ولا هي من بدن ولكن يجب فيها حكومة لانها جناية أزال جمالها ومنقعة فاشبه ما لو خالط جرحه بخيط فالتحم قلمه إنسان فالتحم

(فصل) واذا كان للسانه طرفان قطع أحدها فذهب كلامه ففيه الدية لان ذهاب الكلام بمفرده يوجب الدية وان ذهب بعض الكلام نظرت فان كان الطرفان متساويين وكان ماقطعه بقدر ماذهب من الكلام وجب وان كان أحدهما أكبر وجب الاكثر على ما مضى، وان لم يذهب من الكلام شيء وجب بقدر ماذهب من اللسان من الدية وان كان أحدهما منحرفا عن سمت اللسان فهو خالقة رائدة وفيه حكومة وان قطع جميع اللسان وجبت الدية، من غير زيادة سواء كان الطرفان متساويين أو مختلفين وقال القاضي ان كانا متساويين ففيهما الدية وان كان أحدهما منحرفا عن سمت اللسان وجبت الدية وحكومة في الخلفة الزائدة.

ولنا أن هذه الزيادة غيب ونقص يرد بها البيع وينقص من ثمنه فلم يجب فيها شيء كالمسلة في اليد وربما عاد القولان إلى شيء واحد لان الحكومة لا يخرج بها شيء إذا كانت الزيادة عينا

مسئلة (وفي كل سن خمس من الابل إذا قامت من قد أنثر والأضراس والانياب كالاستان)

لانهم بين أهل العلم خلافا في أن دية الاستان خمس خمس من كل سن، وقد روي ذلك عن عمر المرح وزال اتعاهمه، ويحتمل أن لا يجب شيء لانه أزال ما ليس من بدنه فاشبه ما لو قلع انف الذهب الذي جعله المجدوع مكان انفه، والاول أولى لان هذا كان قد التحم بخلاف انف الذهب فانه يمكن اعادته كما كان وهذا إذا اعاده قد لا يتحم

مسئلة (وان ذهب سمنه أو بصره أو شمه أو ذوقه أو عقله ثم عاد سقطت ديته)

لزوال سببها وان كان قد اخذها ردها لاننا تبينا أنه اخذها بغير حق

مسئلة (وان عاد ناقصا أو عادت السن أو الظفر قصيرا أو متغيرا فله أرش نقصه)

لانه نقص حصل بجنايته أشبه ما لو نقصه مع بقائه

مسئلة (وان قلع سنا صغيرا ورش من عودها وجبت ديتها)

لانه أذهبها بجنايته اذهبها مستورا فوجب ديتها كسن الكبير وقال القاضي فيها حكومة لان العادة عودها فلم تكن ديتها كالشعر، والصحيح الاول لان الشعر لو لم يدوجبت ديته مع ان العادة عودها

مسئلة (وعنه في الظفر إذا نبت على صفته خمسة دانير وان نبت متغيرا عشرة)

وانتدبيرات بابها التوقيف ولا تعلم فيه توقيفا والقياس انه لا شيء فيه اذا عاد على صفته وإن نبت متغيرا ففيه حكومة

مسئلة (وان مات الحي عليه ودعى الجاني عود ماذهب فأنكر الولي فقول قوله)

لان الاصل عدم الموت، وان جنى على سبه انسان فخطأ فقول تول الجاني عليه في نفس المات كل واحد منهما لان ذلك لا يعرف الا من جهته فاشبه ما لو ادعى نقص سمنه أو بصره

ابن الخطاب وابن عباس ومعاوية وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء وطاوس والزهري وقادة ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وفي كتاب عمرو بن حزم عن النبي ﷺ «في السن خمس من الابل» رواه النسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال «في الاسنان خمس خمس» رواه أبو داود، فأما الاضرار والانياب فأكثر أهل العلم على أنها مثل الاسنان منهم عروة وطاوس وقادة وزهري ومالك والثوري والشافعي واسحاق وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن وروى ذلك عن ابن عباس ومعاوية وروى عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الاضرار ببعير بعير وعن سعيد بن المسيب أنه قال لو كنت أنا لجلعت في الاضرار ببعيرين ببعيرين ففلك الدية سواء، وروى ذلك مالك في موطنه وعن عطاء بن يحمور، وحكي عن أحمد رواية أن في جميع الاسنان والاضرار الدية فتيتم حل هذه الرواية على مثل قول سعيد للاجتماع على أن في كل سن خمساً من الابل وورد الحديث به فيكون في الاسنان ستون بعيراً، لأن فيه اثني عشر سنة أربع ثمانية وأربع ربايعات وأربعة أنياب فيها خمس خمس وفيه عشرون ضرساً في كل جانب عشرة خمسة من فوق وخمسة من أسفل فيكون فيها أربعون بعيراً في كل ضرس ببعيرين ففعل الدية وحجة من قال هذا أنه ذو عدي يجب فيه الدية فلم يزد دية على دية الانسان كالأصابع والاجفان وسائر ما في البدن ولأنها تشتمل على منفعة جنس فلم يزد ديتها على الدية كسائر منافع الجنس ولأن

(فصل) قال رضي الله عنه (وفي كل واحد من الشهور الاربعة الدية وهي شمر الرأس والاجية والحاجين وأهداب العين)

وهذا قال أبو حنيفة والثوري ومن أوجب في الحاجين الدية سعيد بن المسيب وشريح والحسن وقادة وروى عن علي وزيد بن ثابت رضي الله عنهما أنها قال في الشعر الدية وقال مالك والشافعي فيه حكومة واختاره ابن القلاء لأنه آلاف جمال من غير منفعة فلم تجب فيه الدية كالداء والدين القاعة

ولأنه أذهب الجمال على الكال فوجب فيه دية كاملة فأذن الاصم وأف الأختام وقولهم لا نفقة فيه فمؤوع فإن الحاجب يرد البرق عن العين ويفرقه وهذب العين برد عنها وبهونها فجرى مجرى اجفانها وما ذكره ينتقض بالأصل الذي قسنا عليه وأريد الداء ليس الجمال كاملاً

(مسئلة) (وفي كل حاجب نصفه وفي كل هذب ربهما)

وحجة ذلك أن في إحدى الحاجين نصف الدية لأن كل شئير فيها الدية في أحداهما نصفها كالعين

وفي كل هذب ربهما لأن الدية إذا وجبت في أربعة اشياء وجب في كل واحد ربهما كالاخفان (مسئلة) (وفي بصر ذلك بقطعة من الدية بقدر المساحة كالأذن ومارن الاغ والافرق في هذه الشهور بين كونها كثيفة أو خفيفة جيلة أو قبيحة أو كوتها من غير أو كبير) لأن سائر ما في الدية من الاعضاء لا تفرق الحال فيه بذلك

الاضرار تخص بالمنفعة دون الجمال والانسان فيها منفعة وجمال فاختلغا في الارض. ولنا ما روى أبو داود بسنده عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال «الاصابع سواء والانسان سواء الثنية والفرس سواء هذو هذه سواء» وهذا نص وقوله في الاحادث الشتمة «في الاسنان خمس خمس» ولم يفضل يدخل في عمومها الاضرار لأنها أسنان ولأن كل دية وجبت في جلة كانت مقسومة على العدد دون المنافع كالأصابع والاجفان والشفتين وقدمنا ابن عباس على هذا فقال لا يعتبرها بالأصابع فأما ما ذكره من المعنى فلا بد من مخالفة القياس فيه فن ذهب إلى قولنا خالف المعنى الذي ذكره ومن ذهب إلى قولهم خالف التسوية الثابتة بقياس سائر الاعضاء من جنس واحد فكان ما ذكرناه مع واقعة الاخبار وقول أكثر أهل العلم أولى، وأما على قول عمر إن في كل ضرس بعيراً فيخالف القياسين جميعاً والاخبار فإنه لا يوجب الدية الكاملة وإنما يوجب ثمانين بعيراً ويخالف بين الاعضاء المتجانسة، وإنما يجب هذا الضمان في سن من قد نثر وهو الذي أبطل أسنانه وبلغ حداً إذا قلعت سنه لم يعد بدهاء يقال نثر ونثر وإذا كان كذلك، فأما سن العسي الذي لم ينثر فلا يجب بدهاء في الحال شيء، هذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأعل في خلافه وذلك لأن المادعة دية فلم يجب فيها في الحال شيء، كتفت شعره لكن ينظر عودها فإن مضت مدتيه من عودها وجبت ديتها قال أحمد يترقت سنة لأنه الغالب في نبتها.

(مسئلة) (وأما تجب دية إذا أزاله على وجه لا يعود)

مثل أن يقاب على رأسه ماء حاراً فينتف منبت الشعر فينقطع بالكسبة بحيث لا يعود وإن رجي هوده إلى مدة انظر إليها

(مسئلة) (فإن عاد سقطت الدية)

إذا عاد قبل الأخذ الدية لم تجب فإن عاد بعد أخذها ردها والحكم فيه كالحكم في ذهاب السمع والبصر فيما يرجى عوده ولا يرجى

(مسئلة) (وإن بقي من لحية مالاخفان فيه أو من غيره من الشهور فيه وجهان) (أحدهما) يؤخذ بالقط لانه محل يجب في بعضه فبعضه فاشبهه الأذن ومارن الاغ (والثاني) تجب الدية كاملة لانه أذهب المنصور كله فاشبهه ما لو أذهب ضو العينين ولأن جانبيه رتبا أوجبوا في اذهاب الباقي فربايعته في القلع على ذهاب السكت فنكون جانبيه سببا لذهاب السكت فأوجب دية كما لو ذهب بسراية القل أو كما لو احتلم في دواء شحة الرأس إلى ما أذهب ضوه عينه

(مسئلة) (ولا نقصان في شيء من هذه الشهور)

لأنها إما تكون بالمانعة على وجهها وهو غير معلوم المقدار ولا يمكن المساواة فيه فلا يجب النقصان فيه

(مسئلة) (وإن قلع الجنين فهو به لم يجب إلا الدية الجنين)

لأن الشهور تزول تبعاً لزوال الاجفان فلم يجب فيه شيء كالأصابع إذا قطع الكف وهي عليه

وقال القاضي اذا سقطت أختها ولم تعد هي أخفت الدية وإن نبت مكنتها أخرى لم تجب ديتها كما لو تلف شعره فعاد مثله لكن إن عادت قصيرة أو مشوهة ففيها حكومة لأن الظاهر أن ذلك سبب الجنابة عليها فإن أمكن تقدير نقصها عن نظيرتها ففيها من ديتها بقدر ما نقص، وكذلك إن كانت فيها ثلثة أمكن تقديرها ففيها بقدر ما ذهب منها كما لو كسر من سنه ذلك التقدير وإن نبتت أكبر من أختها ففيها حكومة لأن ذلك عيب وقيل فيها وجه آخر لا شيء فيها لأن هذا زيادة والصحيح الأول لأن ذلك حين حصل بسبب الجنابة فأثبه نقصها وإن نبتت ماثلة عن صف الانسان بحيث لا ينقص بها ففيها ديتها لأن ذلك كذاها بها وإن كانت ينقص بها ففيها حكومة للشيخ الحاصل بها ونقص نعمها وإن نبتت صفراء أو حمراء أو متغيرة ففيها حكومة للنقص جمالها، وإن نبتت سوداء أو خضراء ففيها روايتان حكاهما القاضي

(أحدهما) فيها ديتها (والثانية) فيها حكومة كما لو سودها من غير قامها، وإن مات الصبي قبل اليأس من عود سنه ففيه وجهان

(أحدهما) لا شيء له لأن الظاهر أنه لو عاش لادت فلم يجب فيها شيء كما لو تلف شعره (والثاني) فيها الدية لأنه قلص سناً وأيس من سودها فوجب ديتها كما لو مضى زمن تودد في مثله فلم تعد، وإن قلص سن من قد نثر وجبت ديتها في الحال لأن الظاهر أنها لا تعود فإن عادت لم تجب

(مسألة) (وإن قلع اللعين بما عليها من الانسان وجبت ديتها ودية الانسان)

ولم تدخل دية الانسان في اثنين كما تدخل دية الاصابع في اليد لوجوه (أحدها) ان الانسان لم يمت متلفاً باللعين وإنما هي مغزوة عنها بخلاف الاصابع (الثاني) أن أحدها ينفرد باسمه عن الآخر بخلاف الاصابع مع الكف فإن اسم اليد يشملها (الثالث) أن اللعين يوحدها نفردين من الانسان فلهما يوجدان قبل وجوده الانسان ويوحدها بعد قلعهما بخلاف الكف مع الاصابع

(مسألة) (وإن قطع كفا بإصبعه لم يجب إلا دية الاصابع)

لدخول الجميع في معنى اليد وكذا قطع ذكر أعجميته لم يجب إلا دية الحشفة لدخولها في معنى الذكر (مسألة) (وإن قطع كفا عليه بعض الاصابع دخل ما حذى الاصابع في ديتها وأعلى ارض التي الكف) لأن الاصابع لم كانت ماثلة كما دخل ارض الكف كاه في دية الاصابع فكذلك ما حذى الاصابع الساكنة يدخل في ديتها وما حذى انقطوعات ليس له ما يدخل في ديته فوجب ارضه كما لو كانت الاصابع كلها مقطوعة

(مسألة) (وإن قطع أظفه بظفرها فليس عليه إلا ديتها) كما لو قطع كفا بإصبعه أو قطع حشفة بيهده (فصل) وفي عين الاور دية كاملة نص عليه وبذلك نال الزهري ومالك والليث وقنادة وإسحاق وقال مسروق وعبد الله بن مغفل والبخي والثوري وأبو حنيفة والشافعي فيها نصف الدية لقوله عليه

الدية وإن كان قد أخذها ردها. وبهذا قال أصحاب الرأي، وقال مالك: لا يراد شيئاً لأن الدابة أنبها، تعود فتق عادت حبة من الله تعالى بمجدة فلا يسقط بذلك ما وجب له بقلع سنه وعن الشافعي كالذهنين

ولنا أنه عاد له في مكنتها مثل التي قلعت فلم يجب له شيء، كالذي لم يشتر، وإن عادت ناقصة أو مشوهة ففيها حكم سن الصغير إذا عادت على ما ذكرنا، ولو قلص من سن لم يشتر فقصت مدة يئس من عودها وحكم بوجود الدية فعادت بعد ذلك سقطت الدية وردت إن كانت أخذت كسن الكبير إذا عادت

(فصل) وتجب دية السن فيما ظهروا منها من اللثة لأن ذلك هو السن سناً وما في اللثة منها يسمى سنّاً فإذا كسر السن ثم جاء آخر قطع السنخ في السن ديتها وفي السنخ حكومة كما لو قطع انسان أصابع رجل ثم قطع آخره، وإن قلصها الآخر بنسخها لم يجب فيها أكثر من ديتها كما لو قطع اليد من كوعها، وإن قل ذلك في مرتين فكسر السن ثم عاد قطع السنخ فلهي ديتها وحكومة لأن ديتها وجبت بالأول ثم وجب عليه بالثاني حكومة كما لو فعله غيره، وكذلك لو قطع الاصابع ثم قطع الكف، وإن كسر بعض الأظفار ففيه من دية السن بقدره، وإن كان ذهب النصف وجب نصف الارش وإن كان الذهب الثلث وجب الثلث، وإن جاء آخر فكسر بقيتها فعليه بنية الارش

الصلاة والسلام « وفي العين خنوع من الابل » وقوله عليه السلام « وفي العينين الدية » يقتضي ان لا يجب فيها أكثر من ذلك سواء قلعهما واحد أو ثمان في وقت واحد أو في وقتين وقالع الثانية قالع عين أخرى ولو وجب عليه دية لوجب فيها دية ونصف، وإن ما يضمن نصف الدية مع نظيره يضمن به مع ذهابه كالاذن ويحتل هذا كلام الحنفية لقوله وفي العين الواحدة نصف الدية ولم يفرق

ولنا أن عمر وعثمان وعلياً وإن عمر قد عدا في عين الاور بالدية ٧٠ نزل لهم في الصحابة عتاقاً فيكون اجزأً لأن وقع عين الاور يضمن اذهاب البصر كما فوجت الدية كما لو اذهبه من العين، ودليل ذلك أنه يحصل بها ما يحصل بالعينين فإنه يرى الاشياء البعيدة ويدرك الاشياء القريبة ويسمى أعمال البصر ويجوز ان يكون قاصياً ويجزي في الكفاية وفي الاضحية إن لم تكن العين عضوفة فوجب في بصره دية كاملة كذى العينين، فإن قيل نزل هذا ينبغي ان لا يجب في ذهاب إحدى العينين نصف الدية لأنه لا ينقص شيئاً لأنه لا يلزم من وجوب شيء من دية العينين نقص دية الباقية بدليل ما لو حذى عليها فاحولاً أو عرساً أو نقص ضررها فإنه يجب ارض النقص ولا تنقص ديتها بذلك، وإن النقص الحاصل لم يؤول في تيمم أعضائه ولا هو بضرط في تيمم النقص فإنه في تيمم الدية، قلت، ولولا ما روي عن الصحابة لكان القول الآخر أولى لظاهر النص والبابين على ذهاب سمح إحدى الاذنين وما ذكر من المعاني فهو موجود بها إذا ذهب سمح أحد الاذنين ولم يوجو الباقية دية كاملة

فان قلع الثاني بقيتها بسنهما نظرا فان كان الاول كسرهما عرضاً فليس على الثاني السنج شيء لانه تابع لما قلعه من ظاهر السن فصار كما لو قطع الاول من كل اصبع من اصابعه اثنته ثم قطع الثاني يده من الكوع، وان كان الاول كسر نصف السن طولاً ودورسنة فجاء الثاني فقطع الباقي بالسنج كله فعليه دية نصف الباقي وحكومة لنصف السنج الذي بقي لما كسره الاول كما لو قطع الاول اصبغين من يدهم جاء الثاني فقطع الكف كله، فان اختلف الثاني والمجنى عليه في قلعه الاول فيقول قول المجنى عليه لان الاصل سلامة السن، وان انكشفت اللثة عن بعض السن فالدية في قدر الظاهر عادة دون ما انكشف على خلاف العادة، وإن اختلفا في قدر الظاهر اعتبر ذلك باخوانها فان لم يكن لها شيء يعتبر به ولم يكن أن يعرف ذلك أهل الخبرة فيقول المجاني لان الاصل براءة ذمته

(فصل) وإن قلع سنًا مضاربة لكبير أو مرض وكانت منافها باقية من المنصف وضغط الطعام والريق وجبت ديتها وكذلك إن ذهب بعض منافها وبقي بعضها لان جملها وبعض منافها باق فكل ديتها كاليد المريضة ويد الكبير، وإن ذهب منافها كلها فهي كاليد الشلاء على ما سنده ان شاء الله تعالى، وإن قلع سنًا فيها داء أو آفة فإن لم يذهب شيء من أجزائها وجب فيها دية السن الصحيحة لانها كاليد المريضة وإن سقط من أجزائها شيء سقط من ديتها بقدر الذاهب منها ووجب الباقي، وإن كان إحدى اثنتيه قصيرة نقص من ديتها بقدر نقصها كما لو نقصت بكسرها

(مسألة) وإن قلع الاور عن صحيح عانة ايته الصحيحة عمداً فلا نقصا وعليه دية كاملة) إذا قلع الاور عن صحيح نظرا فان قلع الدين التي لا تأكل عينه الصحيحة أو قلع المائلة خطأ فليس عليه إلا نصف الدية لانهم فيه خلافاً لان ذلك هو الاصل، وإن قلع المائلة ايته الصحيحة عمداً فلا نقصا وعليه دية كاملة وهذا قال سعيد بن السب وعطاء ومالك في احدى روايته وقال في الاخرى عليه نصف الدية ولا نقصا، وقال الخالدون في المسئلة الاولى له **عشاش** قوله تعالى والعين بالعين (وان اخار الدية قبله انقصا) لاخير ولاه لو قلعه غيره لم يجب فيها إلا نصف الدية فلم يجب فيه إلا نصفها كالعين الاخرى

ولانا ان عمر وعثمان رضي الله عنهما قضيا بمنزل مذهبا ولا تعرف لهما مخالفاً في الصحابة فكانت اجماعاً ولانا متفان من اطلاق ضوء بضمن بدية كاملة فوجبت عليه دية كاملة كما لو قلع عيني سليم ثم عمي الجاني ويحتمل ان يقلع عينه ويعطى نصف الدية لان ذلك يروى فيه أنه وقد روي عن علي رضي الله عنه في الرجل اذا قتل امرأة يقتلها ويعطى نصف الدية

(مسألة) (وان قام عيني صحيح عمداً خير بين قلع عينه ولائتي. لاغيرها وبين الدية) إذا قلع الاور عيني صحيح عمداً فان شاء قلع عينه ولائتي. له لان عينه فيها دية كاملة لما ذكرنا من قضاء الصحابة رضي الله عنهم فيها بالدية ولانه اذهب بصره كله فلم يكن له أكثر من اذهب بصره

(فصل) فان جنى على سنه جان فاضطربت وطالت عن الاسنان وقيل انها تعود إلى مدة التي ما كانت عليه انتظرت اليها فان ذهبت وسقطت وجبت ديتها وإن عادت كما كانت فلا شيء فيها كما لو جنى على يده فرضت ثم برأت، وإن بقي فيها اضطراب فيها حكومة، وإن قلعهما قلع فله ديتها كاملة كاذكرنا في الفصل الذي قبله وعلى الاول حكومة لجانبية وإن مضت المدة ولم يمتد إلى ما كانت عليه ففيها حكومة وإن قلعهما قلع فله ديتها كما ذكرنا وإن قالوا يرجع عودهما من غير تندرمدة وجبت الحكومة فيها لثلاثين بغيري إلى اعداد الجنابة فان عادت سقطت الحكومة لما ذكرنا في غيرها

(فصل) فان قلع قلع سنه فردها صاحبها فبنت في موضعهما لم تجب ديتها نص عليه أحد في رواية جعفر بن محمد هذا قول أبي بكر وعلى قول القاضي تجب ديتها وهو المذهب الشافعي، وقد ذكرنا توجيهها فيما اذا قطع أنفه فرد فالتحتم فلي قول أبي بكر يجب فيها حكومة لتقصاها إن نقصت أو ضعفت ان ضمنت، وإن قلعها قلع بعد ذلك وجبت ديتها لانها سن ذات جمل ومنفعة فوجبت ديتها كما لو لم تنقطع، وعلى قول القاضي ينبغي حكمها على وجوب قلعهما فان قلنا يجب قلعهما فلا شيء على قلعهما لانه قد أسن بقلعه ما يجب قلعه وان قلنا لا يجب قلعهما احتمل أن يؤخذ بديتها لما ذكرنا واحتمل أن لا يؤخذ بديتها لانه قد وجبت له ديتها مرة فلا يجب بازائه وإن قلعهما حكومة فما ان جعل مكانها سنًا أخرى أو سن حيوان أو غنًا فبنت وجب ديتها وجها واحداً لان سنه ذهبت

وهو بني على قضاء الصحابة وإن عين الاور تقوم مقام العينين وأكثر أهل العلم على ان له النقصا ونصف الدية للعين الاخرى وهو مقتضى الدليل والله أعلم ان قلعهما خطأ فليس له إلا الدية كما لو قلعهما صحيح العينين وذكر القاضي فيما اذا قلعهما عمداً ان فليس المذهب وجوب ديتين إحداهما في العين التي استحق بها قلع عين الاور والاخرى في الاخرى لانها عين الاور ولنا قول النبي ﷺ «وفي العينين الدية» ولانه قلع عينين فلم يلزمه أكثر من الدية كما لو كان القانع صحيحا ولانه لم يزد على قوت ثمة المجلس فلم يزد على الدية كما لو قطع أذنيه وما ذكره القاضي لا يصح لان وجوب الدية في احدى عيني لا يجمل الاخرى عن أمر على ان وجوب الدية بقوله إحدى العينين قضية مخالفة للخبر والقياس صرنا اليها لاجماع الصحابة عليها فيما عدا موضع الاجماع يجب العمل بها والبقاء عليها

(مسألة) (وفي بد الاقطع نصف الدية وكذلك في رجله وعنه فيها دية كاملة وإن اخار النقصا فله ذلك) لا يعضو أمكن النقصا في مثله فكان الواجب فيه انقصا أو بديهة مثله كالمقطع من سنه أو من واحدته وعن أحد رواية أخرى ان الاولى ان كانت قطعت ظمًا واخذ ديتها أو قطعت قصاصاً ففيها نصف ديتها وإن قطعت في سبيل الله ففيها الباقية دية كاملة لانه عطل مناهيه من البصيرين جملة غاشية (الجزء التاسع) (٧٨)

بالسكية فوجب ديتها كالو لم يجعل مكلتها شيئاً وان قلت هذه الثانية لم تجب ديتها لانها ليست سنا له ولا هي من بدنه ولكن يجب فيها حكومة لانها جنابة أزالته جماله ومنفعتها فاشبهه بالو خط جرحه بخيط فالتزم فقلع أسنان الخيط فافتتح الجرح وزال اتحاله ويحتمل أن لا يجب شيء إلا أزال ما ليس من بدنه أشبهه بالو قلع اللانف الذهب الذي جعله المجذوع مكان أنفه

(فصل) وان جنى على سنه فسودها لحسكي عن أحمد رحمه الله في ذلك روايتان (إحداهما) تجب ديتها كلمة وهو ظاهر كلام الخطري ويروى هذا عن زيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وشريح والزهري وعبد الملك بن سروان والنخعي ومالك والليث وعبد العزيز ابن أبي سلمة والثوري وأصحاب الرأي وهو أحد قولنا الشافعي

(والرواية الثانية) عن أحمد أنه ان أذهب منفعة يامن المضغ عليها ونحوه فنيها ديتها ون لم يذهب نفعها فنيها حكومة وهذا قول القاضي والقول الثاني للشافعي وهو المختار عند أصحابه لأنه لم يذهب بمنفعة فلم تنكّل ديتها كالو اصنرت

ولنا أنه قول زيد بن ثابت ولم يعرف له مختلف في الصحة فكل إجماع ولأنه أذهب الجلال على السكال فكملت ديتها كالو فليمن أذن الاصم وأنت الاخشم فاما ان اصفرت أو احمرت لم تكمل ديتها لأنه لم يذهب الجلال على السكال وفيها حكومة وان اخضرت احتمل أن يكون كتسودها لأنه يذهب بجلالها واحتمل أن لا يجب فيها إلا حكومة، لأن ذهاب جلالها يتسودها أكثر فلم يلبق به غيره كالو حررها فلي قول من أوجب ديتها متى قلت بعد تسودها فنيها ثلث ديتها أو حكومة على ما سنذكره فيما بعد في قول من لم يوجب فيها إلا حكومة يجب فيها فليمن أذن أو صفرها (فصل) وان جنى على سنه فذهب حذتها وكلت في ذلك حكومة وعلى قلعها بعد ذلك

فان عين الاعور والصحيح الاول لان هذا أحد العضون الذين تحصل بهما منفعة الجنس لا يقوم مقام العضون فلم يجب فيه كلمة ككثير الأعضاء وكذا لو كانت الاولى أخذت قصاصاً أو في غير سيل الله ولا يصح القياس على عين الاعور لثلاثة وجوه

(أحداهما) ان عين الاعور حصل فيها ما يحصل بالعينين ولم يختلفا في الحقيقة والاحكام إلا اخلافا يسيراً بخلاف قطع اليد والرجل (والثاني) ان عين الاعور لم يختلف الحكم فيها باختلاف صفة ذهاب الاولى وهما اختلاف (الثالث) ان هذا التقدير والتميز على هذا الوجه أمر لا بصار إليه بمجرد الرأي ولا توقيف فيه فيصار إليه ولا نظير له في قياس عليه فالصير إليه تحمك بغير دليل فيجب اطراحه فاما ان عطشت اذن من قطعت اذنه أو منتمر من قطع منخره لم يجب فيه أكثر من نصف الدية ورواية واحدة لان منفعة كل اذن لا تنافي بالآخرى بخلاف العينين

دية كلمة لانها سن صحيحة كلمة فكملت ديتها كاصفارية وان ذهب منها جزء ففي الذاهب بقدره وان قلعها قلع نقص من ديتها بقدر ما ذهب كالو كسر منها جزء

(فصل) وفي اللعين الدية وهما العفان اللذان فيها الانسان السفلى لأن فيها نفعاً وجالاً وليس في البدن مثلهما فكلت فيهما الدية كسائر ما في البدن منه شيئاً وفي أحدها نصفها كالواحد مما في البدن منه شيئاً وان قلعها بما عليها من الانسان وجبت عليه ديتها ودية الانسان ولم تدخل دية الانسان في ديتها كما تدخل دية الاصابع في دية الوجه لوجود ثلاثة :

(أحدها) ان الانسان مزروعة في اللعين غير متصلة بهما بخلاف الاصابع (والثاني) ان كل واحد من اللعين والانسان ينفرد باسمه ولا يدخل أحدهما في اسم الآخر بخلاف الاصابع والكف فان اسم اليد يشبههما (والثالث) ان اللعين توجدان قبل وجود الانسان في الخلق وتبينان بعد ذهابهما في حق الكبير ومن قلعت اسنانه عادة بخلاف الاصابع والكف

باب الشجاج وكسر المظام

الشجة اسم لجرح الرأس والوجه خاصة وهي عثرة، خرس لا مقدر فيها (أولها) الحارصة وهي التي تخرص الجلد أي تنشف قليلاً ولا تدميه (ثم البازلة) وهي الدامية التي تخرج منها دم يسير (ثم الباضعة) وهي التي تنشق اللحم بعد الجلد (ثم المتلاحة) وهي التي تترك في اللحم ثم السمحاق التي بينها وبين المظم قشرة رقيقة فهذه الحس فيها حكومة في ظاهر المذهب

وجملة ذلك ان الشجاج عثرة خرس لا توقيت فيها، أولها الحارصة قاله الاصمعي وهي التي تنشق الجلد قليلاً يعني تنشر شيئاً يسيراً من الجلد لا يظهر منه دم ومنه حرص القصار الثوب إذا شته قليلاً وقال بعضهم هي الحارصة ثم البازلة وهي التي ينزل منها الدم أي يسيل وتسمى الدامية أيضاً والدائمة لقلة سيلان دمها تشبهاً له بخروج الدمع من العين ثم الباضعة وهي التي تنشق اللحم بعد الجلد ثم المتلاحة وهي التي أخذت في اللحم يعني دخلت فيه دخلاً كثيراً تزيد على الباضعة ولم تبلغ السمحاق ثم السمحاق وهي التي تصل الى قشرة رقيقة فوق النظم تسمى تلك القشرة سمحاقاً وسميت الجراح الواصلة إليها وبسببها أهل المدينة المظالم والمظالم وهي تأخذ اللحم حتى تخلص منه وهذه الشجاج الحس لا توقيت فيها في ظاهر المذهب وهو قول أكثر الفقهاء يروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومالك والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وروى عن أحمد رواية أخرى ان في الدامية بيراو في الباضعة بيريرو وفي المتلاحة ثلاثة وفي السمحاق أربعة اجرة لان ذلك يروى عن زيد بن ثابت وروى عن علي رضي الله عنه في السمحاق مثل ذلك ورواه سعيد عنها وعن عمر وعثمان فيها نصف ارش الموضحة والصحيح الاول فانها جراحات لم يرد فيها توقيت في الشرع فكان الواجب فيها حكومة كجراحات البدن

مسئلة قال (وفي اليدين الدية)

أجمع أهل العلم على وجوب الدية في اليدين ووجوب نصفها في أحدهما، وروى عن معاذ بن جبل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية» وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي اليد خبسون من الابل» ولأن فيها جلالاً ظاهرًا ومنفعة كاملة وليس في البدن من جسمها غيرها فكانت دية كامنة في اليد التي يجب فيها الدية من الكوع لأن اسم اليد عند الإطلاق ينصرف إليها بدليل أن الله تعالى لما قال (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) كان الواجب قطعهما من الكوع وكذلك التيمم يجب فيه مسح اليدين إلى الكوعين فإن قطع يده من فوق الكوع مثل أن يقطعها من المرفق أو نصف الساعد فليس عليه إلا دية اليد نص عليه أحمد في رواية أبي طالب وهذا قول علماء وقادة والنخعي وابن أبي ليلى ومالك وهو قول بعض أصحاب الشافعي. وظاهر مذهبه عند أصحابه أنه يجب مع دية اليد حكومة لما زاد لأن اسم اليد لها إلى الكوع، ولأن النعمة المقصودة في اليد من البطش والاخذ والمدفع والكف وما زاد تابع للكف والدية يجب في قطعها من الكوع بخلاف فتجب في إزالته حكومة كما لو قطعه بعد قطع الكف قال أبو الخطاب وهذا قول القاضي

روى عن مكحول قال قضى النبي ﷺ في الموضحة بخمس من الابل ولم يرض فيها دية ولا لأنه لم يثبت فيها مقداره بتوقيف ولا فاسد يصح فوجبه الرجوع إلى الحكومة كالحارصة وذكر القاضي أنه متى أمكن اعتبار هذه الجراحات من الموضحة مثل أن يكون في رأس الجاني عليه موضحة إلى جانبها قدرت هذه الجراحة منها فإن كانت بقدر النصف وجب نصف ارض الموضحة وإن كانت بقدر الثلث وجب ثلث الارض وعلى هذا الآن تزيد الحكومة على قدر ذلك فيوجب ما نخرجه الحكومة فإذا كانت الجراحة قدر نصف الموضحة وشبهها ينقص قدر ثلثها فيوجب ثلثي ارض الموضحة وإن نقصت الحكومة أقل من النصف أوجب النصف فيوجب الاكثر ما نخرجه الحكومة أر قدرها من الموضحة لأنه اجتمع سببان موجبان الدين وقدرها من الموضحة فوجب فيها والدليل على إيجاب هذا المنذر أن هذا اللطم فيه مقدرة فكان في بعض قدره من دية ثلاثين والحشفة والشفة والخطين وهذا مذهب الشافعي قال شيخنا: وهذا لا يلهي مذهباً لأحد ولا يقتضيه مذهب ولا يصح لأن هذه جراحة يجب فيها الحكومة فلا يجب فيها مقدار كجراحات البدن ولا يصح قياس هذا على ما ذكرناه لأنه لا يجب فيه الحكومة ولا يلهي ما ذكرناه نظيراً وما لم يكن فيه من الجراح توقيت ولم يكن نظيراً لما وقت دية ففيه حكومة أما الذي فيه توقيت فهو الذي نص النبي ﷺ عليه بين قدر دية كقوله «في الاعف وفي اللسان الدية» وأما نظيره فهو ما كان في مناه ومقيداً عليه كالإتيان والتدين والحاجين وقد ذكرناه فلم يكن من الوقت ولا يمكن قياسه

ولنا أن اليد اسم للجمع إلى المكب بدليل قوله تعالى (وأيدكم إلى المرافق) ولما نزلت آية التيمم مسحت الصحابة إلى الماكب، وقال ثعلب اليد إلى المكب وفي عرف الناس أن جميع ذلك يسمى يداً فإذا قطعها من فوق الكوع فما قطع إلا يداً فلا يلزمه أكثر من ديتها، فأما قطعها في السرقة فلأن المقصود يحصل به وقطع بعض الشيء يسمى قطعاً كما يقال قطع ثوبه إذا قطع جانباً منه وقولهم إن الدية يجب في قطعها من الكوع قلنا وكذلك يجب بقطع الاصابع منفردة ولا يجب بقطعها من الكوع أكثر مما يجب في قطع الاصابع والذكر يجب في قطعه من أصله مثل ما يجب بقطع حشفته فأما إذا قطع اليد من الكوع ثم قطعها من المرفق وجب في التقطع ثانياً حكومة لأنه وجبت عليه دية اليد بالقطع الاول فوجب بالثاني حكومة كما لو قطع الاصابع ثم قطع الكف أو قطع حشفة الذكر ثم قطع بقيته أو كما لو فعل ذلك اثنتان

(فصل) فإن جنى عليها فأشلهما وجبت عليه ديتها لأنه فوت منفعتها فلزمت ديتها كما لو أذى عينه مع بقاءها أو أخرس لسانه، وإن جنى على يده فوجبا أو نقص قوتها أو أشلهما فمليه حكومة لنفسها، وإن كسرهما ثم أجهرت مستقيمة وجبت حكومة لشينها إن أشلهما ذلك وإن علت معوجة فالحكومة أكثر لأن شينها أكثر، وإن قال الجاني أن كسرهما ثم أجهرها مستقيمة لم يمكن من ذلك لأنها جناية ثانية، فإن كسرهما تعدياً ثم جهرها فاستمرت بسط ما وجب من الحكومة في أوجعها

كالشجاج التي دون الموضحة وجراح البدن سوى المائنة وقطع الأعضاء وكسر العظام فليس فيه إلا الحكومة (تعليق) قال الشيخ رحمه الله (وحسب فيها مقدار أولها الموضحة وهي التي توضع العظم أي تبرزه والوضحة الياس) يعني أنها أبعد وضع العظم أي ياضه وأجمع أهل العلم على أن ارشها مقدار قلة ابن المنذر وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم وفي الموضحة خمس من الابل، وروى عمرو بن شبيب عن أبيه عن أحمد عن النبي ﷺ أنه قال «في الموضع خمس خمس» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن وأما يجب ذلك في موضحة المرأة فاما موضحة اليد فقد ذكرنا الخلاف فيها وموضحة المرأة كوضحة الرجل فيها يجب فيها عند أحمد رحمه الله لأن المرأة تساوي جراحها جراح الرجل إلى ثلث الدية وعند الشافعي أن موضحة المرأة إنما يجب فيها نصف ما وجب في موضحة الرجل بناء على مذهبه في أن جراح المرأة على النصف من جراح الرجل في الغايل والكثير والحديث الذي ذكرناه حجة عليه وفيه كفاية وأكثر أهل العلم على أن الموضحة في الرأس والوجه سواء وهو ظاهر المذهب روي ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل لا شريح وكحول والشبي والنخعي وأزهري وربيعة وأبو حنيفة والشافعي وأسماعيل وابن أحمد أن في موضحة الوجه عشرة أضر دروي ذلك عن سعيد بن المسيب لأن شينها أكثر وموضحة الرأس يسترها الشعر والعامة وقال مالك: إذا كانت في أفع أو في الفحي الأسفل ففيها حكومة لأنها تبعد عن الدماغ فأشبهت موضحة سائر البدن

لان ذلك استقر حين انجبرت عوجاء، وهذا جنباً ثانية والجبر الثاني لما دون الاولى ولا يشبه هذا اذا ذهب ضوء عينه ثم عاد لانتا تبين ان الضوء لم يذهب وانما حل دونه محال وهذا بخلافه ونجيب الحكومة في السكبر الثاني لانها جنباً ثانية ويحتمل أن لا نجيب لانه ازال ضرر العوج منها فكان نفعاً فاشبه ما لو جنى عليه بقطع سائمة ازالها عنه

(فصل) فان كان له كفان في دراع أو يدان على ضد واحداهما بإشعة دون الأخرى أو أحدهما أكثر بطشاً أو في سبت الدراع والأخرى متفرقة عنه أو أحدهما ثامة والأخرى ناقصة فالأولى هي الأصلية والأخرى زائدة في الإصابة دينها وانصاص بقولهما عدماً والأخرى زائدة فيها بحكومة سواء قطعها مفردة أو قطعها مع الأصلية، وعلى قول ابن حامد لا شيء فيها لانها عيب فهي كالسامة في اليد وإن استويا من كل الوجهة فإن كانتا غير بائنتين ففيها ثلث دية أيد أو حكومة ولا نجيب دية اليد كاملة لانها لا تارة له فيها فاعلم كاليد الشلاء وإن كانتا بائنتين ففيها جميعاً دية اليد وهل تجب حكومة مع ذلك؟ على وجهين بناء على الزائدة هل فيها حكومة أم لا؟ وإن قطع أحدهما فلا فلاح لاحتلال أن تكون هي الزائدة فلا تارة الأصلية يملأونها نصف ما فيها إذا قطعنا لتساويهما وإن قطع أصبعاً من أحدهما وجب أرش نصف أصبع في الحكم كما هو شأن وإن قطع ذواليد التي لها طرفان بداهة مفردة وجب نقصان فيها على قول ابن حامد، لأن هذا نقص لا يمنع انقصاص كالسامة في اليد على قوله لا يجب للأي أخذ يدين بيد واحدة ولا تقطع إحداهما لانا لا نعترف الأصلية فنأخذها ولا نأخذ زائدة بأصلية فأما

ولنا عموم الأحاديث وقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما: الموضحة في الرأس والوجه سواء ولانها موضحة فكان أرشها خساً من الأبل كثيراً ما سلوه ولا عبرة بكثرة الشين بدليل التسوية بين الكبيرة والصغيرة وما ذكره مالك لا يصح فإن الموضحة في الصدر أكثر ضرراً وأقرب إلى القلب ولا مقدار فيها ولأن ماله مخالف لظاهر النص، وقد روي عن أحمد أنه قال موضحة الوجه أخرى أن يزاد في دينها وليس معنى هذا أنه يجب فيها أكثر إنما معناه والله أعلم أنها أولى بإيجاب الدية فإنها إذا رجعت في موضحة الرأس مع قلة شينها واستانارها بالشعر وغطاء الرأس خسر من الأبل لأن يجب ذلك في الوجه الظاهر الذي هو جميع الحسن وعنوان الجمال أولى وحمل كلام أحمد على هذا أولى من من حمله على ما يخالف الخبر والآخر وقول أكثر أهل العلم بغير توقف ولا قياس صحيح

(فصل) ويجب أرش الموضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشعر لأن اسم الموضحة

يشمل الجميع وحده الموضحة ما أفضى إلى العظم ولو بقدر أبرة ذكره ابن القاسم والقاضي

(فصل) وليس في الموضحة غير الرأس والوجه مقدر في قول أكثر أهل العلم منهم إمامنا ومالك

وشنوري والشافعي وأصحابنا وابن المنذر قال ابن عبد البر ولا يكون في اليد موضحة حتى ليس يبي

مقدر، على ذلك جماعة العلماء إلا الألب بن سعد قال الموضحة تكون في الجسد أيضاً وقال الأوزاعي

إن كان له قدمان في رجل واحدة فالحكم على ما ذكرناه في اليدين فإن كانت إحدى القدمين أطول من الأخرى وكان الطويل مساوياً للرجل الأخرى فهو الأصلي وإن كان زائداً عنها والآخر مساوياً للرجل الأخرى فهو الأصلي وإن كان في كل رجل قدمان يمكنه الشيء على الطويلتين شيئاً مستقياً فما الأصلان وإن لم يمكنه قطعاً وتمكنه الشيء على القصيرين فما الأصلان والآخران زائدان وإن أشل الطويلتين ففيها الدية، لأن الظاهر أنها الأصلان قطعاً فالحكم على ما يمكنه الشيء على القصيرتين من أنها الأصلان وإن لم يمكنه فالطويلان هما الأصلان

(مسئلة) قل (وفي الثديين الدية سواء كان من رجل أو امرأة)

أما ثدي المرأة ففيها ديتها، لا يعلم فيه بين أهل العلم خلافاً وفي الواحد منها نصف الدية قل ابن المنذر أجمع كمن لم يقطع عنه من أهل العلم على أن في ثدي المرأة نصف الدية وفي الثديين الدية ومن حفظنا ذلك عنه الحسن والشبي والزهرى ومكحول وقنادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي ولأن فيها جملاً بمنفعة فشبها باليد والرجلين وفي أحدهما نصف الدية لأن كل عضو من وجبت الدية فيها وجب في أحدها نصفها كاليد وفي قطع حلمتي الثديين ديتها نص عليه أحمد

في جراحة الجسد: على النصف من جراحة الرأس، وحكي نحو ذلك عن عطاء الخراساني قال في الموضحة في سائر الجسد خمسة وعشرون ديناراً

ولنا أن اسم الموضحة إنما يطلق على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس وقول الحليين الراشدتين الموضحة في الرأس والوجه سواء يدل على أن باقي الجسد بخلافه ولأن الشين فيها في الرأس والوجه أكثر وأخطر مما في سائر البدن فلا يلحق به ثم إيجاب ذلك في سائر البدن يفضي إلى أن يجب في موضحة النضو أكثر من مثله أن يوضع آتلة ديتها ثلاثة وثلاث دية الموضحة خمس وأما قول الأوزاعي وعطاء الخراساني فتشكك لا نص فيه ولا يقضيه القياس فيجب اطراحه

(مسئلة) قل (فإن عمت الرأس ونزلت إلى الوجه فهل هي موضحة أو موضحتان؟ على وجهين)

إذا أوضحت في رأسه ومدتها إلى وجهه قتل وجهين (أحدهما) هي موضحة واحدة لأن الوجه والرأس سواء في الموضحة فصارا كالعضو الواحد (والثاني) هما موضحتان لانه أوضحت في عضوين فكان لكل واحد منهما حكم نفسه كولو أوضعه في رأسه ونزل إلى الفقا ذكر شيخنا في الكتاب انشروح قال: فإذا عمت الرأس ولم يذكر في كتابه المنفي والسكافي أطلق القول فيها إذا كان بعضها في الرأس وبعضها في الوجه وإن لم يسم الرأس فيها الوجهان وهو الذي يقتضيه الدليل المذكور والله أعلم (مسئلة) (وإن أوضعه موضعتين بينها حاجر فبلى عشرة من الأبل أرش موضعتين)

لأنها موضحتان فإن خرق ما بينها أو ذهب بالسرابة صاراً موضحة واحدة فيجب أرش موضحة

رحمه الله وروى نحو هذا الشعبي والنخعي والشافعي وقال مالك والثوري ان ذهب اللين وجبت ديتهما والاول وجبت حكومة بقدر شينه ونحوه قال قتادة إذا ذهب الرضاع بقطعها فتيهما الدية ولأنه ذهب منهما ما ذهب النعمة بذهابه فوجبت ديتهما كالأصابع مع الكف وحشة الذكر وبيان ذهاب النعمة أن يمشي ويرتضع فيها كالأصابع في الكف وان قطع الثديين كتهما فليس فيها إلا دية كما لو قطع الذكر كله وان حصل مع قطعها جائفة وجب فيها نكاح المدة مع ديتها وان حصل جائنتان وجبت دية وثلاثان وان ضربها فأشاحها ففيها الدية كما لو أشل يده وان جنى عليها فأذهب لبنهما من غير أن يشاهيها فقال أصحابنا فيها حكومة وهذا قول أصحاب الشافعي ويحتمل أن يجيب ديتها لأنه ذهب بنفعها فأشبهه ما لو أشلهما وهذا ظاهر قول مالك والثوري وقاتلة وان جنى عليها من صغرة ثم ولدت فلم يزل لها لبن مثل أهل الحيرة فان قالوا إن الجناية سبب قطع اللين فعليه ما على من ذهب باللين بعد وجوده وإن قالوا ينقطع بغير الجناية لم يجز عليه أروشه لأن الأصل براءة ذمته فلا يجب فيها شيء بالشك وان جنى عليها فقتلها لم يمتها ولا جنى على ثديين ناهدين فكسرهما أو صار جرحا مرض فتيه حكومة لقصه الذي قصهما.

(فصل) فاما تدبير الرجل وهما لثنتون ففيهما الدية وبهذا قال إسحاق وحكي ذلك قولاً للشافعي

فصار كما لو أضرع الكل من غير جراح فان اندمنا ثم أزال الحاجز بينهما فعليه ارش ثلاث مواضع لانه استقر عليه ارش الاولتين بالاندما ثم لزمته دية الثالثة وإن اندمنا أحدهما وزال الحاجز بقوله أو سرابة الأخرى فعليه ارش موضعين

(مسئلة) (ان خرقة أجنبي فعل الاول ارش موضعين وعلى الثاني ارش موضحة) لان فعل أحدهما لا ينبي على فعل الآخر قاتل كل واحد منهما بحكم جنائته وإن أزاله الجاني عليه وجب على الاول ارش موضعين لان ما وجب بجنائه لا يسقط بذل غيره

(مسئلة) (ان اختلعا فين خرقة قاتل قول الجاني عليه) إذا قال الجاني أنا شفت ما يشاهي وقال الجاني عليه بل أنا أو أزالها آخر سواك كان القول قول الجاني عليه لان سبب ارش موضعين قد وجد والجاني يدعي زواله والجاني عليه يشكره قالنول قول الشكر لان الأصل ممة وموته لو قطع ثلاث أصابع امرأة فعليه ثلاثون من الابل فان قطع الرابعة عاد إلى عشرين فان اختلعا في قاطعها قالنول قول الجاني عليه لا ذكرنا وهذا على مذهبنا لان عندنا أن جراح المرأة تساوي جراح الرجل انى الثالث فادازت صارت الى النصف

(مسئلة) (وإن خرق ما يشاهي الباطن بأن قطع اللحم الذي يذهب ورثا لبدن الذي فوقه ففيه اوجرا) (أحدهما) يلزمه ارش موضعين لأغصالها في الظاهر

وقال النخعي ومالك وأصحاب الرأي وابن النذر فيها حكومة وهو ظاهر مذهب الشافعي لانه ذهب بالجمال من غير منفعة فلم تجب الدية كما لو أثلت العين القاتلة واليد الشلاء ، وقول الزهري في حلة الرجل خمس من الابل ، وعن زيد بن ثابت فيه ثمن الدية ولأن ما وجب فيه الدية من المرأة وجب فيه من الرجل كاليتين وسائر الأعضاء ولأنهما عضوان في البدن يحصل بهما الجال ليس في البدن غيرها من جسها فوجبت فيها المية كاليتين ولأنه أذهب بالجمال فوجبت الدية كالشعور الأربعة عند أبي حنيفة وكذا في الإصم وأنف الإخشم عند الجميع وينافق العين القائمة لانه ليس فيها جمال كامل ولأنها عضو قد ذهب منه ما تجب فيه الدية فلم تنكح دية كاليتين إذا شانتا بخلاف مسئلتنا

(مسئلة) (ان في الاثنتين الدية)

قال ابن المنذر كل من يحفظ عنه من أهل العلم يقولون في الاثنتين الدية وفي كل واحدة منها نصفها منهم عمرو بن شعيب والنخعي والشافعي وأصحاب الرأي ، ولأنهما عضوان من جنس فيها جمال ظاهر ومنفعة كاملة فله يجلس عليهما كالسنتين فوجب فيها الدية وفي أحدهما نصفها كاليتين والاثنتين ما عدا ما عدا وشرف من القهر عن استواء الفخذين وفيها الدية إذا أخذتا إلى العظم الذي

(والثاني) ارش موضحة لانهما الماني الباطن وإن جرحه جراحا واحدة أو ضربه في طرفها وبأبها دون الموضحة ففيه ارش موضعين لان ما يشاهي ليس بموضحة

(مسئلة) (وان شج جسيم رأسه سمحا فالاول موضحة منه أرضه فعليه ارش موضحة)

إذا شج في رأسه شجة بعضها موضحة وبعضها دون للموضحة لم يلزمه أكثر من ارش موضحة لانه لو أضرع الجميع لم يلزمه أكثر من ذلك فلا يلزمه في الإيضاح في البعض أكثر من ذلك أولى وهكذا لو شج شجة بعضها حاشية وبأبها دونها لم يلزمه أكثر من عرض حاشية ، وإن كانت منفلة وما دونها أو مأمومة وما دونها فعليه ارش منفلة أو مأمومة لا ذكرنا

(مسئلة) (ثم الهاشمة وهي التي توضح العظم وتشمه ففيها عشرين من الابل) سميت الهاشمة لعظمها العظم ولم يلقاها عن النبي ﷺ فيها تقدير وأكبر من بلنا قوله من أهل العلم على أن ارشها مقدرة بعشر من الابل روى ذلك قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت وبه قال قتادة والشافعي والزهري ونحوه قول الثوري وأصحاب الرأي أنهم قدروها بعشر الدية من الدرهم وذلك على قولهم ألف درهم وكان الحسن لا يوثق بها ، وحكي عن مالك أنه قال لا يعرف الهاشمة لكن في الإيضاح خمس وفي الماشم حكومة كما ابن المنذر والنظر يدل على قول الحسن إذا سته فيها ولا إجماع ولم ينقل عن النبي ﷺ فيها تقدير فوجبت فيها الحكومة كما دون الموضحة

(الجزء التاسع)

تحتها، وفي ذهاب بعضها بقدره لان ما جبت الدية فيه وجب في بضعه بقدره فان جهل القدر وجبت حكومة لانه نقص لم يعرف قدره

(فصل) وفي الصلب الدية اذا كسر فلم ينجر لما روي في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي صلب الدية» وعن سعيد بن السيب أنه قال: مضت السنة أن في الصلب الدية وهذا ينصرف إلى سنة النبي ﷺ ومن قال بذلك زيد بن ثابت وعطاء والحسن والزهري ومالك، وقال القاضي وأصحاب الشافعي ليس في كسر «صلب دية إلا أن يذهب مثله أو جماعه فتجب الدية لتلك الذمة لانه عضو لم تذهب منفعة فأنجب فيه دية كاملة كسائر الاعضاء

ولنا الخبر ولأنه عضو ليس في البدن مثله فيه جال ومنفعة فوجبت الدية فيه بمفرده كالألف، وإن ذهب مثله بكسر صلبه ففيه الدية في قول الجميع ولا يجب أكثر من دية لانها منفعة تلزم كسر الصلب غالباً فأشبهه ما لو قطع رجله وإن لم يذهب مثله لكسر ذهاب جماعه فبطلت الدية أيضاً. روي ذلك عن أبي رضي الله عنه لانه نفع مقصود فأشبهه ذهاب مثله، وإن ذهب جزء ومثله وجبت ديتان في ظاهر كلام أحمد رحمه الله في رواية ابنه عبد الله لانه منفعتان تجب الدية بذهاب كل واحدة منها منفردة، إذا اجتمعت وجبت ديتان كالسمع والبصر، وعن أحمد فيها دية واحدة لانها نفع عضو واحد فلم يجب فيها أكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب كلامه وذوقه وإن جرح صلبه فعادت إحدى المنفعتين دون الأخرى لم يجب إلا دية إلا أن تنقص الأخرى

ولنا قول زيد ومثل ذلك الظاهر انه توقيف ولانه لا يعرف له مخالف في عصره ولا مشاحة فوق الموضوعة تختص باسم فمكان فيها مقدور كأنما مومة

(فصل) والماشية في الوجه والرأس خاصة كما ذكرنا في الموضوعة فان هشمة هاشتين بينهما حاجز فقبها عشرون من الابل على ما ذكرنا من التنصّل في الموضوعة وتوى الماشية الصغيرة والكبيرة كالوضعة وان شجعة بضعة وضعة وبضعة هاشية وبضعة سحاق وبضعة متلاحة ومنه وجب ارش الماشية لانه لو كان جميعها هاشية أجزأ ارشها ولو افرد القدر المشهور وجب ارشها فلا يتنقص ذلك بما زاد من الارش في غيرها

(مسئلة) فان ضرب به بقل نفسه من غير ان يوضعه ففيه حكومة ولا تجب دية الماشية بغير خلاف

ابن الأثرن التذرع في حاشية الموضوعة وفي الواجب فيها وجبان (أحدهما) حكومة لانه كسر عظم لا يروح معه فأشبهه كسر قصبة الاغص (والثاني) فيها خرس من الابل لانه لو كان كسر عظم لا يروح خرس في الإيضاح وخرس في الهضم فاذا وجد احدهما وجب

خمس كالأضاح وحده (فصل) فان أوضعه موضعين هضم العظم في كل واحدة منها واتصل الهضم في الباطن فها

فتجب حكومة لنقصها أو تنقص من جهة أخرى فيكون فيه حكومة لذلك، وإن ادعى ذهاب جماعه وقيل رجلان من أهل النابرة ان مثل هذه الجناية يذهب بالجماع فالقول قول الحق عليه مع يمينه لانه لا يتوصل إلى معرفة ذلك إلا من جهته، وإن كسر صلبه فقل ذكره اقضى كلام أحمد وجوب ديتين لكسر الصلب واحدة والذكر أخرى، وفي قول القاضي ومذهب الشافعي يجب في الذكر دية وحكومة لهذا الصلب وإن أشل رجله فدية أيضاً وإن أذهب ماله دون جماعه احتمل وجوب الدية وهذا يروى عن مجاهد. قل بعض أصحاب الشافعي هو الذي يقتضيه مذهب الشافعي لانه ذهب بمنفعة مقصودة فوجبت الدية كما لو ذهب بجماعه أو كما لو قطع أنثيه أو رضعا، وبمحتمل أن لا تجب الدية كاملة لانه لم يذهب بالذمة كلها

(مسئلة) قال (وفي الذكر الدية)

أجمع أهل العلم على أن في الذكر الدية وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي الذكر الدية» ولأنه عضو واحد فيه الجلال والمنفعة فكملت فيه الدية كالألف واللسان وفي مثله دية لانه ذهب بمنفعة أشبهه ما لو أشل لسانه، وتجب الدية في ذكر الصغير والكبير والشيوخ والشباب سواء قدر على الجماع أو لم يقدر. فأما ذكر العتق فأكثر أهل العلم على وجوب الدية لعدم الحديث، ولانه غير

هاشتان لان الهضم إنما يكون بما للإيضاح فإذا كانتا موضعين كان الهضم هاشتين بخلاف الموضوعة فأما ليست بما لغيرها فأنترقا

(مسئلة) (ثم المنفعة وهي التي توضع وتشم وتقل عظامها وفيها خمس عشرة من الابل) المنفعة زائدة على الماشية وهي التي تكسر العظام وتزبلها عن مواضعها فيحتاج إلى نقل العظم ليتم

وفيها خمس عشرة من الابل بالجماع من أهل العلم حكاه ابن التذرع وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي المنفعة خمس عشرة من الابل» وفي تفصيلها ما في تفصيل الموضوعة والماشية على ما مضى

(مسئلة) (ثم المأومة وهي التي تصل إلى جادة الدماغ وتسمى أم الدماغ وتسمى المأومة آمة) قال ابن عبد البر أهل الرأ يقولون آمة وآمة أهل الحجاز المأومة وهي الجراحة الواصلة إلى أم الدماغ وهي جلدة فيها الدماغ تسمى أم الدماغ لانه محطوه وتجمعه فاذا وصلت الجراحة إليها سميت آمة ومأومة وارشها ثلث الدية في قول عامة أهل العلم إلا مكحولاً قاله قال ابن سنان حديثاً فذهبنا

لذا الدية وإن كانت خطأ ففيها ثلثها ولنا قول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم «وفي المأومة ثلث الدية» وعن أبي بصير عن النبي ﷺ مثل ذلك وروي نحوه عن علي ولانها شجعة فلم ينجف ارشها بالعمد والخطأ في المقدار كسائر

مأبوس من جماعه وهو عضو سابق في نفسه فكلمت ديتيه كذا الشيخ . وذكر القاضي فيه
عن أحمد روايتين

عن أحمد وروايتين
(إسعادهم) يجب فيه الدبة لذلك (وإثباته) لا تكمل ديبته وهو مذهب قتادة لأن منفذته الانزال
والاحبال والجامع وقد عدم ذلك منه في حال السكال فيركل ديبته كالاشل، وبهذا فرق ذكر
الصبي والشيخ واختلفت الرواية في ذكر خصي فيه فنه دية كاملة وهو قول سعيد بن عبد العزيز
والشافعي وابن المنذر للخبر ولأن منفذته الذكر الجامع وهو باق فيه (وإثباته) لا يجب فيه وهو قول
مالك والثوري، فصحاب الرأي وقادة واسحاق لما ذكرنا في ذكر العنين ولأن انقصومنه تحصيل
السل ولا يوجد ذلك منه فيركل ديبته كالاشل والجامع يذهب في الغالب بدليل أن البهائم يذهب
جاءها بخصاً بأنهم الفرق بين ذكر العنين وذكر الخصي أن الجامع في ذكر العنين أبعد منه في ذكر
الخصي واليأس من الانزال متحقق في ذكر الخصي دون ذكر العنين، فعلى قولنا لا تكمل لدبة في
ذكر الخصي أن قطع الذكر والاثنين دفعة واحدة أوقع الذكر ثم قطع الاثنين لزمته ديتان فإن
قطع الاثنين ثم قطع الذكر لم يلزمه الأدبة واحدة في الاثنين وفي الذكر حكومة لأنه ذكر خصي
قال القاضي ونص أحمد على هذا وأن قطع نصف الذكر باللول فيه نصف الدية ذكره أصحابنا والأولى
أن يجب الدية كاملة لأنه ذهب بمنفعة الجامع به فكذلك ديبته كما لولته أو كسر صابه فذهب جاءه

الشجاج ، ثم الدائمة وهي التي تجرح الجند فيها مافي المأمومة ، قال القاضي لم يذكر أصحابنا الدائمة مساواة المأمومة في ارشها وقول نيباع ذلك حكومة غرق حيلة الدماغ ويحتمل اهم تركوا ذكرها لكونها لا يسلح صاحبها في الغالب

الاول ارض موضحة وعلى الثاني خمس ثم ارض الهاشمة وعلى الثالث خمس تمام ارض المنقطة وعلى الرابع ثمانية عشر وثلاث تمام ارض النامومة

وهذا قول عامة أهل العلم منهم أهل المدينة والكروفة وأهل الحديث وأصحاب الرأي إلا مكحولاً قال فيها في العمدة ثلثا الدية

فيها في العدد ثلث الدية
 في قولنا التي كالتي
 مثل ذلك ولا تأجراجة فيها مقدر فليخفف قدر ارشها بالسد والحط كالواضحة ولا تألم في
 حاج الدين الحالية عن قلم الأعضاء وكسر النظم ومقدار غير الحائفة ، وذكر ابن عبد الله ان مالكا
 وأبا حنيفة والثاني والى وأصحابهم اتفقوا على ان الحائفة لا تكون الى الجوف وقال ابن القاسم الحائفة
 مأنضى الى الجوف ولو بنزارة

وإن قطع قطعة منه ما دون الحشفة وكان البول يخرج على ما كان عليه وجب بقدر القطعة من جميع الذكر من الدية وإن خرج البول من موضع القطع وجب الأكثر من حصص القطعة من الدية أو الحكومة وإن ثبت ذكره فبادون الحشفة فصار البول يخرج من التث فيه حكومة لذلك

(مـثـنـا) قتل (وفي الاثير اية)

لأنهم في هذا خلافة وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي البيهقيين الدية» ولأن فحشا
الجمال والمنفعة فإن النسل يكون بهما فكانت الدية كالدين ودوى الزهري عن سعيد بن المسيب
أنه قال مضت السنة أن في الصاب الدية وفي الاثنين الدية وفي أحدهما نصف الدية في قول
أكثر أهل العلم ومحيى عن سعيد بن المسيب أن في البسرى ثلثي الدية وفي الخبي ثلثها لأن نفع البسرى
أكثر لأن النسل يكون بهما

وأكثر لأن النسل يكون بها
ولنا ما موجب الدية في شيئين، نه وجب في أحدهما نصفها كالدين وسائر الأعضاء، ولا نأخذ
ذو عدد تجب فيه الدية ثموت ديتهما كالأصابع، وما ذكره ينقص بالأصابع والأجزاء تستوي
بأتمها. عى اختلاف نعمتها ثم يحتاج الى اثبات ذلك الذي ذكره، وأن رض أشبهه أو أشلهما كالت
ديتتهما كما لو أشل يديه أو ذكره، فإن قطع أشلهما فنذهب لناله ليجب أكثر منه دية لأن ذلك نعمتهما فله

(فصل) وإن أجهز جافقين بينها حاجز فليس ثمة الدية وإن خرق الجاني ما بينها أو ذهب بالسرقة صادرا جافقة واحدة فيها ثمة الدية لا غير، وإن خرق ما بينها أجنبي أو أجنبي عليه قبل الأول ثمة الدية وعلى الأجنبي اثنتي ثلثها ويسقط ما قبل قبل المني عليه، وإن أحتاج إلى خرق ما بينها للدواء فخرها للمني عليه أو غيره بأمره، أو خرقتها والمني عليه لذلك أو الطبيب بأمره فلا شيء عليه في خرق الحاجز وعلى الأول ثمة الدية

(مسئله) (وان خرقة من جانب فخرج من الجانب الآخر فهي جائفان)

(مسئلة) وان خرج من جانب الآخر لم يمسك باليد
هذا قول أكثر أهل السلم منهم عطاء وقادة ومجاهد ومالك والثمامي وأصحاب الرأي قال
ابن عبد البر لا أعلم يخفون في ذلك وحكي عن بعض أصحاب الشافعي انه قال هي جافئة واحدة
وحكي أيضاً عن أبي حنيفة لان الجاففة هي التي تمض من ظاهر البدن الى الجوف وهذه الثانية ما عرفت
عن الحسن بن النضر

من الجبان إلى الظاهر
ولما ماورى سيد بن السبب ان رجلا رى رجلا بهم قافله فقتل أبو بكر رضي الله عنه
بشيء إليه ولا خاف له فيكون اجابا أخرجه سيد بن منصور في سنة وروي عن عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده ان عمر رضي الله عنه قضي في الجائفة اذا تعدت إلى الجوف بارش جائعتين ولا ينفذ
من موضعين فكان جائعتين كما ولا اغنوه بفردين ، وما ذكره لا يصح قال الاعتبار بوصول الجرح إلى

تزداد الدية بذهابه معها كالبرص مع ذهاب العينين والبش مع ذهاب الرجلين، وإن قطع أحدهما فقد ذهب النسل لم يجب أكثر من نصف الدية لأن ذهابه غير متحقق

(مسئلة) قال (وفي الرجلين الدية)

أجمع أهل العلم على أن في الرجلين الدية وفي إحداهما نصفها روي ذلك عن عمر وعلي وبه قال قتادة ومالك وأهل المدينة والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقد ذكرنا الحديث والمعنى فيما تقدم وفي تفصيلها مثل ما ذكرنا من التفصيل في اليدين سواء بمفصل الكمين ههنا مثل مفصل الكعرون في اليدين

(فصل) وفي قدم الاعرج وبد الأعسم الدية لأن المرح لمعنى في غير القدم والعسم الأعوجاج في الرسع وليس ذلك بميبا في قدم ولا كف فلم يمنع ذلك كل الدية فيها، وذكر أبو بكر أن في كل واحدة منهما ثلث الدية كاليد السالة ولا يصح لأن هذين لم يتبطل منفعتهما فلم تنقص ديتهما بخلاف اليد السالة.

الجوف لا بكيفية إصالة لذل أن لضرورة تفعل مع التساوي في المني وإن ناذ كروه من الكيفية ليس بذكر في خبر وأما الغالب والمادة وقوع الجائفة حكما فلا يعتبر كما أن العادة والغالب حصولها بالحديد ولو حصلت بيده لكانت جائفة ثم ينفذ ما ذكره بما لو أدخل يده في جائفة إنسان فخرق بطنه من موضع آخر فإنه يلزمه أرش جائفة غير خلاف طهه ولذلك يخرج فين أوضح إنسانا في رأسه ثم أخرج رأس السكين من موضع آخر فهي موضحة وإن شتمه هاشمة لما أخرج جان فهي هاشتان وكذلك ما شتمه

(فصل) فإن أدخل أصبعه في فرج بكر فأذهب بكارتها فليس بجائفة لأن ذلك ليس بمجوف

(مسئلة) (وإن طعن في خده فوصل إلى فيه ففيه حكومة)

لأن باطن النائم حكاه حكم الظاهر لاحكم الباطن ويحتل أن تكون جائفة لأنه جرح وصل إلى جوف مجوف فأشبهه ما وصل إلى البطن

(فصل) فإن طعن في وجهه فكسر العظم ووصل إلى فيه فليس بجائفة لما ذكرنا وقال الثاني في أحد قوله هو جائفة لأنه قد وصل إلى جوف وقد ذكرنا أن باطن أهم في حكم الظاهر بخلاف الجوف، فلي هذا يكون عليه دية هاشمة لكسر العظم وفيما زاد حكومة، وأن جرحه في أفه فأقتله فهو كاله جرح في وجهه فأقتله إلى فيه في الحكم والخلاف، وأن جرحه في ذكره فوصل إلى مجرى البول من الذكر فليس بجائفة لأنه ليس بمجوف يخاف البلف من الوصول إليه بخلاف غيره

(مسئلة) (وإن جرحه في وركه فوصل الجرح إلى جوفه أو أوضعه فوصل الجرح إلى قناه فله دية جائفة وموضحة وحكومة لجرح الفقا والورك)

(مسئلة) قال (وفي كل أصبع من اليدين والرجلين عشر من الأبل وفي كل ألة منها

ثلث عقابها إلا الإبهام فأبنا فصلان ففي كل مفصل منها خمس من الأبل)

هذا قول عامة أهل العلم منهم عمر وعلي وابن عباس وبه قال مسروق وعروة ومكحول والشمي وعبد الله بن معقل والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وأصحاب الحديث ولا نعلم فيه مخالفا إلا رواية عن عمر أنه قضى في الإبهام بثلث غرة وفي التي تليها بأثنى عشرة وفي الوسطى بعشر وفي التي تليها بتسع وفي المختصر بست وروي عنه أنه لما أخبر بكتاب كتبه النبي ﷺ لا كحزم وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل أخذ به وترك قوله الأول وعن محمد في الإبهام خمس عشر وفي التي تليها ثلاث عشر وفي التي تليها عشر وفي التي تليها ثمان وفي التي تليها سبع ولما مارى ابن عباس قل قال رسول الله ﷺ دية أصابع اليدين والرجلين عشر من الأبل لكل أصبع أخرجه أنتمذي وقال حديث صحيح رواه أبو داود عن أبي موسى عن النبي ﷺ وعن ابن عباس قل قال رسول الله ﷺ هذه وهذه سواء يعني الإبهام والمختصر أخرجه البخاري وأبو داود، وفي كتاباني ﷺ لعمر بن حزم «وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر

إذا جرحه في فخذه ومد السكين حتى بلغ الورك فأجافته فيه أو جرح الكف ومد السكين حتى بلغ الصدر فأجافته فيه فله أرش الجائفة وحكومة في الجرح لأن الجرح في غير موضع الجائفة فافتردت بالضمان كما لو لم يكن بها جائفة، وإن أوضعه فوصل إلى قناه فله دية موضحة لأنه أوضعه وعليه حكومة لجرح الفقا كما لو افتردت

(مسئلة) (وإن أجافته ووسع آخر الجرح فيها جائفان وعلى كل واحد منهما أرش جائفة)

لأن فتل كل واحد منهما لو افترد كان جائفة فلا يسقط حكمه بإضماره إلى فتل غيره لأن فتل الإنسان لا يثنى على فتل غيره، وأن وسما الطبيب بأذنه أو أذن وليه لمصلحة فلا شيء عليه

(مسئلة) (وإن وسع ظاهره دون باطنه وأباطنه دون ظاهره فله حكومة) لأن جنايته لم تبلغ الجائفة (فصل) وإن أدخل السكين في الجائفة ثم أخرجها زرع ولا شيء عليه وإن خاطبها فجاء آخر فقطع الحيط وأدخل السكين فيها قبل أن تلحم عزز أشد من التمزير الذي قبله وغرم فمن الحيوط وأجر الحياط ولم يلزمه أرش جائفة لأنه لم يجفه

(مسئلة) (وإن التحدث الجائفة ففتحتها آخر فهي جائفة أخرى عليه أرشها)

لأنه عاد إلى الصحة فعدار كالذي لم يجرح وإن ألحم بعضها دون بعض فتق ما ألحم فله أرش جائفة لما ذكرنا، وإن فتق غير ما ألحم فليس عليه أرش الجائفة وحكمه حكم من فتل مثل فتل قبل

من الابل «ولانه جنس ذو عدد نجب فيه الدية فكان سواء في الدية كالأستان والاحقان وسائر الاعضاء. ودية كل أصبع مقسومة على أنامله وفي كل أصبع ثلاث أنامل الا الإبهام فانها أناملتان في كل أنملة من غير الإبهام ثلث على الإبهام ثلاثة أصبغة وثلاث ، وفي كل أنملة من الإبهام خمس من الابل نصف ديتها وحكي عن مالك أنه قال الإبهام أيضا ثلاث أنامل إحداهما باطنه وليس هذا بصحيح فمن الاعتبار بالظاهر فإن قوله عليه السلام «في كل أصبع عشر من الابل» يقتضي وجوب العشر في الظاهر لانها هي الاصلع التي يقع عليها الاسم دون ما يطن منها كما أن السن التي يتعلق بها رجب ديتها هي الظاهرة من لحم اللثة دون سننها ، والحكم في أصابع اليدين والرجلين سواء لعدم الخبر فيها وحصول الاتفاق عليها

(فصل) وفي الاصلع الزائدة حكومة وبذلك قل الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن زيد بن ثابت أن فيها ثلث دية الاصلع وذكر القاضي أنه قياس للذهب على رواية إيجاب اثاث في اليد الشلاء. والاول أصح لأن اعتدرا لا يضر اليه الا بالتوقيف أو بمأنته لما فيه توقيف وليس ذلك دية لأن اليد انشأه بحمل بها الجمال والاصبع الزائدة لاجل فيها في الغالب ولان جمال اليد الشلاء لا يكاد يختلف والاصبع الزائدة تختلف باختلاف محالها وصفها وحسنها وقبحها فكيف يصح قياسها على اليد ؟

ان يلحق منها شيء ، وإن تفرق بعض ما يلحق في الظاهر دون الباطن أو الباطن دون الظاهر فليده حكومة كما لو وسع جرحه كذلك

(فصل) ومن وطئ زوجته وهي عذراء فقتلها لزمه ثلث الدية ، ومعنى التفرق خرق ما بين مسلك البول والمثني وقيل بل مائة خرق ما بين القبل والدر إلا ان هذا بعيد لانه بعيد ان يذهب بالوطء ما بينهما من الحاذر فانه حازر غليظ قوي . والكلام في ذلك في أمرين (أحدهما) في أصل وجوب الضمان (وإن في) في قدره اما الاول فإن الضمان انما يجب بوطء الصنيرة أو التحفة التي لا تحمل الوطء دون الكبيرة المحملة له وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي يجب الضمان في الجميع لانه جنابة فيجب الضمان به كما لو كان في أجنبية

ولنا أنه ووطء مستحق فلم يجب ضمان ما نلق به كالبراءة ولانه فعل مأذون فيه عن يصح اذنه فلم يضمن ما نلق بسرأته كما لو أدمت في مداواتها بما يقضي إلى ذلك ، وكقطع السارق واستيفاء القصاص وعكسه الصنيرة والمكرهة على الزنا . إذا ثبت هذا فانه يلزمه البهر المسمى في التكاثر مع ارس اجابته وبأن ارس اجابية في ماله أن قال عمدًا خصص وهو أن يعلم أنها لا تليق وان رطاه يقضيها ، فاما ان غر ذلك كما يجمل ان لا يقضي اليه فهو عمد الخطأ فيكون على عاقبة إلا على قول من قال ان العاقبة لا تحمل عمد الخطأ فيكون في ماله (الثاني) في قدر الواجب وهو ثلث الدية وبه قال قتادة

(مسألة) قال (وفي البطن اذا ضرب فلم يستمسك الفاضل الدية وفي المثانة اذا لم يستمسك البول الدية)

وبهذا قال ابن جريح وأبو ثور وأبو حنيفة ولم أعلم فيه مخالفاً إلا ابن أبي موسى ذكر في المثانة رواية أخرى فيها ثلث الدية والصحيح الاول لان كل واحد من هذين الحليين عضو فيه منفعة كبيرة ليس في البطن مثله فوجب في نفوت منفعة دية كاملة كسائر الاعضاء المذكورة فان نفع المثانة حبس البول وحبس البول الغائط منفعة مثلها والنفع بها كثير والضرر بفواتها عظيم فكان في كل واحدة منهما الدية كالسمع والبصر. وإن فاتت المنفعة من جنابة واحدة وجب على الجاني ديتان كما لو ذهب سمعه وبصره بجنابة واحدة .

(مسألة) قل (وفي ذهاب البتل الدية)

لانتم في هذا خلافة وقد روي عن عمر رضي الله عنها واليه ذهب من بلغنا قوله من الفقهاء وفي كتاب النبي ﷺ لمعرو بن حزم « وفي المقل الدية » ولانه أكبر الماني قدراً وأعظم الخواص نفعا فان به يتميز من البهيمة ويعرف به حقائق المعلومات ويهتدي إلى مصالحه ويتقن ما يضره ويدخل به في التكليف وهو شرط في ثبوت الولايات وصحة التصرفات وأداء العبادات فكان بإيجاب الدية

وأبو حنيفة وقال الشافعي يجب الدية كاملة وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز لانه أنفق منفعة الوطء فله دية كما لو قطع أسننها

ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في الانقضاء بثلث الدية ولم تعرف له في الصحابة مخالفاً لان هذه جنابة تحرق الحاذر بين مسلك البول والذكر فكان وجه ثلث الدية كالحاققة ولا نسلم انها تمنع الوطء وأما قطع الاسنن فانما اوجب الدية لانه قطع عضوين فيهما نفع وجمال فاقبالتفتين (فصل) فان استطاع بوطء مع ذلك لزمه دية من غير زيادة وبهذا قال أبو حنيفة وقال الشافعي نجب دية وحكومة لانه فوت مائة نفع فله دية ارشها كما لو فوت كلامه وذوقه

ولنا أنه أنفق عضو واحد لم يفت غير ناقه فلم يضمنه بأكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب ذوقه وكلامه وما قام له يصح لانه لو أوجب دية للثنتين لوجب ديتين لان استطلاق البول موجب لدية والانقضاء عنده موجب لدية منفرداً ولم يقل به وإنما أوجب الحكومة ولم يوجد مقتضاها فاما لا نلز احداً أوجب في الانقضاء حكومة فان اندمل الحاذر وانسد وزال الانقضاء لم يجب ثلث

الدية ووجب حكومة لجبر ما حصل من النفس

أحق من بقية الحواس فإن قص عقله قصاً معلوماً مثل أن صار يحس يوماً ويبقى يوماً فبما فيه الدبة بقدر ذلك لأن ما وجب فيه الدبة وجب بعضها في بعض بقدره كالأصابع وإن لم يعلم مثل أن صار مدهوشاً أو يفرغ مما لا يفرغ منه ويستوحش إذا خلا فهذا لا يمكن تقديره فتجب فيه حكومة

(فصل) فإن أذهب عقله بجنابة لا يوجب أرساً كالطمة واختهوف ونحو ذلك ففيه الدبة لا غير وإن أنه بجنابة توجب أرساً كالجرارح أو قطع عضو وجبت الدبة وأرشد الجرح وجب هذا قل مالك والشافعي في الجديد، وقال أبو حنيفة والشافعي في القديم يدخل الأثر منها في الأكثر فإن كانت الدبة أكثر من أرشد الجرح وجبت وحدها، وإن كان أرشد الجرح أكثر كان قطع يديه ورجليه فذهب عقله وجبت دبة الجرح ودخلت دبة العقل فيه لأن ذهاب العقل يخلل معه منافع الأعضاء فدخل أرشها فيه كالقول

ولنا أن هذه جنابة أذهبت منفعة من غير محلها مع بقاء النفس فلم يتدخل الارشان كما لو أوضعه فذهب بصره أو سمعه ولأنه لو جنى على أذنه أو أنه فذهب سمعه أو شمه لم يدخل أرشهما في دبة الانف والأذن مع قربهما منها فهما أولى وما ذكره لا يصح لانه لو دخل أرشد الجرح في دبة العقل لم يجب أرشها إذا زاد على دبة العقل لأن دبة الأعضاء كلها مع عقل لا يجب بها أكثر من دبة النفس ولا يصح قولهم إن منافع الأعضاء تبطل بذهاب العقل فإن المجنون تضمن منفعته وأعضاؤه

(فصل) وإن أكره امرأة على الزنا فأنقضها لزمه ثلث دينها ومهر مثاها لانه حصل بوطه غير مستحق ولا مأذون فيه فله من مائتات به كسائر الجبايات وهل يلزمه أرشد البكارة مع ذلك؟ فيه روايتان (إحداهما) لا يلزمه لأن أرشد البكارة داخل في مهر المال فإن مهر البكر أكثر من مهر الثيب فالتفاوت بينهما هو أرشد عوض البكارة فلم يضمنه مرتين كما في حق الزوجة (والثانية) يضمنه لانه عمل ألتفه وبدونه فله من أرشها كما لو ألتفه بامرأته فاما المطاوعة على الزنا كانت كبيرة ههنا فلا ضمان عليه في ثوبها وقال الشافعي يضمن لأن المأذون فيه الوطء دون التمتع فأنشبه ما لو قطع يدها ولنا أنه ضرر حصل من فعل مأذون فيه فلم يضمنه كرش بكرها ومهر مثاها وكما لو أذنت في قطع يدها فمضى القطع إلى نفسها وفارق ما إذا أذنت في وطئها فعلم بقولها لأن ذلك ليس من المأذون فيه ولا من ضرره

(بشرى) وإن طلق امرأته بشراً فأنقضها فله أرشد مثاها مع مهر مثاها لأن الفعل إنما أذن فيه اعتقاداً أن المستوفي له هو المستحق فإذا كان غيره ثبت في حقه وجوب الفدان لما ألتف كما لو أذن في أخذ الدين لم يضمنه المستوفي فبان أنه غيره وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يجب لها مهر الأورث من مهر مثاها أو أرشد أعضائها لأن الأرض لا تلغ الأعضا فلا يجمع بين ضمان وضمان منته كما لو قلغ عينا

بهد ذهاب عقله بما تضمن به منافع الصحيح وأعضاؤه، ولو ذهبت مناعته وأعضاؤه لم تضمن كما لا تضمن منافع اللبث وأعضاؤه وإذا جاز أن تضمن الجنابة عليها بعد الجنابة عليه جاز ضمانها مع الجنابة عليه كما لو جنى عليه فأذهب سمعه وبصره بجرحة في غير محلهما

(فصل) فإن جنى عليه فأذهب عقله وسمعه وبصره وكلامه وجب أربع ديات مع أرشد الجرح قال أبو قلابة روى رجل رجلاً بمجر فذهب عقله وبصره وسمعه ولسانه فقضى فيه عمر بأربع ديات وهو حي ولأنه أذهب منافع في كرامة واحدة منها دبة فوجب عليه دياتها كما لو أذهبها بجنابات فأن مات من الجنابة لم يجب إلا دية واحدة لأن ديات المنافع كلها تدخل في دية النفس كديات الأعضاء

(مسئلة) قال (وفي الصعر الدبة والصعر أن يضربه فيغير وجهه في جانب)

أصل الصعر داء يأخذ البعير في عنقه فياتري عنقه وقول الله تعالى (ولا تصعر خدك للناس) أي لا تعرض عنهم بوجهك تكبراً كسالة وجه البعير الذي به البصر فمن جنى على إنسان جنابة فموج عنقه حتى صار وجهه في جانب فله دية كاملة روي ذلك عن زيد بن ثابت وقال الشافعي ليس فيه إلا حكومته لانه أذهب جمالاً من غير منفعة

ولنا ما روى مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال: وفي الصعر الدية ولم يعرف له في الصحابة

ولنا أن هذه جنابة تنفك عن الوطء فلم يدخل بدها كما لو كسر صدرها وما ذكره غير صحيح فإن المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والأرشد يجب لالتلاف الخاجر فلا تدخل المنفعة فيه

(فصل) وإن اشتطق بول المسكرة على الزنا والموطوءة بشبهة مع انقضائها فله دينها والمهر وقال أبو حنيفة في الموطوءة بشبهة لا يبيع بينهما ويجب أكرهها وقد سبق الكلام منه في ذلك

(فصل) وفي الضلع بعير وفي الترقوتين بغير أن روى سعيد عن مطر عن قتادة عن سليمان بن عمر وسفيان بن زيد بن سلم عن سلم عن عمر في الضلع جبل والرقوة جبل وقال الخريفي في الترقوة بغير أن فظاهر قوله أن في كل ترقوة بعيرين فيكون في الترقوتين أربعة أجرة وهذا قول زيد بن ثابت والرقوة الضلع المستدير حول النقي من الثور إلى الكنف ولكن واحد ترقوتان وقال القاضي المراد بقول الخريفي الترقوتان ما وأما الكنف فيلفظ الواحد لا دخل إلا في الإلف والإلف المنفعة التي يتراعى فيكون

في كل ترقوة بعير وهذا قول عمر رضي الله عنه وهو قال سعيد بن المسيب وبجاهد وعبد الله بن مروان وسعيد بن جبير وقاتدة وإسحاق وهو قول الشافعي والمجاهد من قوله عند أصحابه إن في كل واحد مما ذكرنا حكومة وهو قول مسروق وأبي حنيفة ومالك وابن المنذر لانه عظم باطن لا يخص بجمال ومنفعة فلم يجب فيه أرشد مقدار كسائر أعضاء البدن ولأن التقدير إنما يكون بتوقيف أو قياس صحيح وليس في هذا توقيف ولا قياس وروي عن الشافعي أن في الترقوة أربعين ديناراً وقال تمر بن

مُخَالَفَ فَكَانَ إِجْمَاعًا وَلَا أَنَّهُ أَذْهَبَ الْجَمَلُ لِلتَّمَنُّةِ فُوجِبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَمَا تَرَاهُ الْمَنَافِعَ ، وَقَوْلُهُمْ لَمْ يَذْهَبْ بِمَنْفَعَتِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ فَانَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّظَرِ أَيْمَهُ وَأَتَقَاءَ مَا يَجْزِيهِ إِذَا مَشَى وَإِذَا نَابَهُ أَمْرٌ أَوْ دَهْمٌ عَدُوٌّ لَمْ يَمُكِّنْهُ الْعِلْمُ بِهِ وَلَا اتَّقَاؤُهُ وَلَا يَمُكِّنْهُ لِي عَقْلُهُ لِيَعْرِفَ مَا يَرِيدُهُ نَظَرُهُ وَيَتَرَفَّعَ مَا يَنْفَعُهُ وَيَضُرَّهُ (فَصْلٌ) فَإِنْ جُنِيَ عَلَيْهِ فَصَارَ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ شَاقًا أَوْ إِبْطَالًا لِلْمَالِ ، أَوْ غَيْرِهِ فَمِنْهُ حُكْمُهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ بِمَنْفَعَتِهَا كَمَا وَلَا يَمُكِّنُ تَقْدِيرَهَا وَإِنْ صَارَ بِحَيْثُ لَا يَمُكِّنُهُ إِزْدَادُ رَيْفِهِ فَهَذَا لَا يَزِيدُ بَقِيَّةً قَانَ بَقِيَ مَعَ ذَلِكَ فَمِنْهُ الدِّيَّةُ لِأَنَّهُ تَنَوَّيْتُ مَنَفْعَةً لَيْسَ لَهَا مِثْلٌ فِي الْبَلَدِ

«مَسْئَلَةٌ» قَالَ (وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ الْقَائِمَةُ وَالسِّنُ السُّودَاءُ)

الْيَدِ الشَّلَاءُ الَّتِي ذَهَبَ مِنْهَا مَنَفْعَةُ الْبَطْشِ وَالْعَيْنُ الْقَائِمَةُ الَّتِي ذَهَبَ بِصَرَاهَا وَصَوْنِهَا بَاقِيَةً كَصُورَةِ الصَّحِيحَةِ وَاخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحَدٍ فِيمَا فِي السِّنِّ السُّودَاءِ فَهِيَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ وَرَوَى هَذَا عَنْ ابْنِ الْخَطَّابِ وَمَجَاهِدٍ وَبِهِ قَوْلُ اسْحَاقَ ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ مِائَةُ دِينَارٍ . وَالرِّوَايَةُ الثَّلَاثَةُ عَنْ أَحَدٍ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ حُكْمُهَا وَهَذَا قَوْلُ مَسْرُوقِ الزَّهْرِيِّ وَمَالِكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَالثَّعْلَبِيِّ وَابْنِ النَّظَرِ لِأَنَّهُ لَا يَمُكِّنُ إِجْبَابَ دِيَّةٍ كَامِلَةٍ لِكُونِهَا قَدْ ذَهَبَتْ مَنَفْعَتُهَا وَلَا مَتَدَرٌ فِيهَا فَتَجِبُ الْحُكْمُ فِيهَا كَالْيَدِ الزَّائِدَةِ

شُعِيبٌ فِي التَّرْقُوتَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي إِحْدَاهُمَا نَصَبُهَا لِأَنَّهُمَا مَعْضَرَانِ وَمِثْلُهُمَا وَالسِّنُّ فِي الْبَدَنِ تَبْرَهُمَا مِنْ جَنْدِهَا فَكَانَتْ فِيهَا الدِّيَّةُ كَالْيَدَيْنِ

وَلَا قَوْلُ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بِمَا شَاءَ فَانَّهُمَا كَصَرَفِ عِظَامٍ بِطَنُوهَا مَقْدَرٌ وَلَا صَاحِبٌ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا لَا تَخْتَصِمُ بِهِمَا وَمَنَفْعَةُ فَنَاجِيَا هَذِهِ الْعِظَامُ وَمَنْعُهَا لَا يُوْجِدُ فِي غَيْرِهَا وَلَا مِثْلَ لَهَا فِيهِ وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ فَيُخَالَفُ لِإِجْمَاعِ قَانَا لَا نَلِمُ إِذَا قَبِلَهُوْا بَدَلَهُ وَاقْفَاهُ فِيهِ «مَسْئَلَةٌ» (وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الذَّرْعِ وَالزَّنْدِ وَالْعِصِيِّ وَالسَّاقِ بِيْرَانٌ)

قَالَ الْقَاضِي فِي الزَّنْدِ أَرْبَعَةُ أَبْرَةٍ لِأَنَّهُمَا أَرْبَعَةُ عِظَامٍ فِي كُلِّ عِظَامٍ بِيْرَانٌ وَهَذَا يَرَوِي عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِيهِ حُكْمُهَا لِمَا تَقَدَّمَ

«مَسْئَلَةٌ» (وَمَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ جَسَمٍ أَنَّهُ يَجِيءُ بِيْرَانٌ مِنْ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْبَاسِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ فِي أَحَدِ الزَّنْدَيْنِ إِذَا كَسَرَ قَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرَ إِنْ فِيهِ بِيْرَانٌ ، وَإِذَا كَسَرَ الزَّنْدَيْنِ فَيُعْطَى أَرْبَعَةً مِنْ رِوَايَةِ رَوَاهُ أَيْضًا مِنْ بَارِقٍ آخَرٍ مِثْلَ ذَلِكَ وَهَذَا لَمْ يَخْطُرْ لَهُ يَخْطُرُ لَهُ خِلَافُ فِي الصَّحَابَةِ فَكَانَ إِجْمَاعًا

(فَصْلٌ) وَلَا مَقْدَرٌ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْعِظَامِ فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْحَرَقِيِّ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَقَّادُ الْقَاضِي فِي عِظَمِ السَّاقِ بِيْرَانٌ وَفِي السَّاقَيْنِ أَرْبَعَةُ أَبْرَةٍ وَفِي الْفَخْزَيْنِ بِيْرَانٌ وَفِي الْفَخْزَيْنِ أَرْبَعَةُ أَبْرَةٍ فَهَذِهِ تِسْعَةُ عِظَامٍ فِيهَا مَقْدَرُ الضَّلْعِ وَالتَّرْقُوتَانِ وَالزَّنْدَانِ وَالسَّاقَانِ وَالْفَخْزَانِ وَمَا عَدَاهُمَا لَا مَقْدِيرَ فِيهِ

وَلَا مَا رَوَى عُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ السَّادَةَ لِمَكَاتِهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ ، وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِعَتْ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ ، وَفِي السِّنِّ السُّودَاءِ إِذَا قُطِعَتْ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ . رَوَاهُ التَّنَافُيُّ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْعَيْنِ وَحَدَّثَنَا مَخْضَرٌ وَقَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ خَلَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرْدَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ يَمْرُوتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا خُصِفَتْ وَالْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِعَتْ وَالسِّنِّ السُّودَاءِ إِذَا كُسِرَتْ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ كَرَأْسٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ وَلِأَنَّهَا كَامِلَةُ الصُّورَةِ فَكَانَ فِيهَا مَقْدَرٌ كَالصَّحِيحَةِ ، وَقَوْلُهُمْ لَا يَمُكِّنُ إِجْبَابَ مَقْدَرٍ مُنَوَّعٍ قَانَا قَدْ ذَكَرْنَا التَّقْدِيرَ وَبَيْنَاهُ

(فَصْلٌ) قَالَ الْقَاضِي قَوْلُ أَحَدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي السِّنِّ السُّودَاءِ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ مَحْمُولٌ عَلَى سَنٍ ذَهَبَتْ مَنَفْعَتُهَا بِحَيْثُ لَا يَمُكِّنُهُ أَنْ يَعْضَ بِهَا الْأَشْيَاءَ أَوْ كَانَتْ تَنْقُتُ قَانَا إِنْ كَانَتْ مَنَفْعَتُهَا بَاقِيَةً وَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا إِلَّا لَوْنُهَا فَيُعْطَى كُلُّ دِيَّةٍ سَوَاءٌ قَاتَتْ مَنَفْعَتُهَا بَانَ جِزْرٌ عَنْ عِضِّ الْأَشْيَاءِ الصَّالِبَةِ بِهَا أَوْ لَمْ يَعْزِزْ لِأَنَّهَا بَاقِيَةُ التَّمَنُّةِ فَكَانَتْ دِيَّاتٍ كَمَا تَرَاهُ الْمَنَافِعَ ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ سَوَّدَهَا إِلَّا حُكْمُهَا وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَحَدٍ مَا رَوَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِهِ لِفَاضِلِ الْأَخْبَارِ وَقَضَاءُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِجَمَلِهَا بِتَسْوِيْعِهَا فَكَانَتْ دِيَّاتٍ عَلَى مَنْ سَوَّدَهَا كَمَا لَوْ سَوَّدَ وَجْهَهُ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى مَنَفْعَتِهَا أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ دِيَّاتٍ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَكَالسِّنِّ إِذَا كَانَتْ بَيَاضًا فَانْقَلَبَتْ وَنَبَتْ مَكَاتِهَا سَوْدَاءَ لَرَضِ فِيهَا فَإِنَّ الْقَاضِي وَأَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ سَلِمُوا أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ دِيَّاتٍ

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَأَبُو الْخَطَّابِ وَجَاهَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقَاضِي فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الذَّرْعِ وَالْعِصِيِّ وَبِيْرَانٍ وَزَادَ أَبُو الْخَطَّابِ عِظَمَ الْقَدَمِ لِمَا رَوَى سُلَيْمَانُ بْنُ بَشَّارٍ أَنَّ عُمَرَ قَضَى فِي الذَّرْعِ وَالْفَخْزِ وَالسَّاقِ وَالزَّنْدِ إِذَا كَسَرَ وَاحِدَهُمَا جُزْرٌ وَلَمْ يَكُنْ بِهِ دُحُورٌ يَتَوَلَّى عُمَرَ بِيْرَانٌ وَإِنْ كَانَ فِيهَا دُحُورٌ فَحِسَابُ ذَلِكَ وَهَذَا الْجَمْعُ إِنْ مَعَ نَفْسٍ خَافَ لَمْ يَذْهَبُوا إِلَيْهِ إِلَّا بِصَاحِبٍ دَلِيلًا عَلَيْهِ قَالَ شَيْخُنَا : وَالصَّحِيحُ أَنَّ شَاءَ اللَّهُ أَنْ لَا تَقْدِرَ فِي غَيْرِ الْحُسْنِ الضَّامِّ وَالتَّرْقُوتَيْنِ وَالزَّنْدَيْنِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَنْبَغُ بِالتَّوْقِيفِ وَمَقْضَى الدَّلِيلِ وَجُوبُ الْحُكْمِ فِي هَذِهِ الْعِظَامِ الْبَاقِيَةِ كَمَا وَأَنَّا خَالَفْنَا فِي هَذِهِ الْعِظَامِ لِقَضَاءِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَا عَدَاهُ يَبْقَى عَلَى مَقْضَى الدَّلِيلِ

«مَسْئَلَةٌ» (وَمَا عَدَاهُ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَرْجِ وَكَسْرِ النِّظَامِ بِمِثْلِ خَرْقَةِ الصَّلْبِ وَالْعَصَصِ فِيهِ الْحُكْمُ) وَلَا نَلِمُ فِيهَا خِلَافًا ، وَإِنْ خَافَ فِيهَا أَحَدٌ فَهُوَ قَوْلُ شَاذِلَاسْتَدِلَّ بِدَلِيلٍ يَشْتَدُّ عَلَيْهِ وَلَا يَصَارُ إِلَيْهِ فَهَذَا مَذْهَبُ الْعَالَمِ إِنْ أُوْدِيَتْ كَسْرُ الصَّلْبِ فِيهِ الدِّيَّةُ وَقَالَ الْقَاضِي فِيهِ حُكْمٌ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَقَدْ ذَكَرْنَا «مَسْئَلَةً» (وَالْحُكْمُ أَنْ يَقُومَ الْجَنِيِّ عَلَيْهِ كَانَهُ عَبْدًا جَانِيَةً بِمِثْلِ مَا يَقُومُ وَهِيَ بِمِثْلِ مَا بَرَأَتْ مِنْهُ نَفْسُهَا مِنْ الدِّيَّةِ قَانَا كَانَتْ وَهِيَ صَحِيحَةٌ وَعَشْرُونَ دِيَّةً وَبِهِ الْجَانِيَةُ تِسْعَةُ عَشَرَ نَفْسٍ نَفْسُ عَشْرِ دِيَّاتٍ)

(فصل) فان ثبتت أسنان صبي سوداء ثم ثمر ثم عانت سوداء فديتها تامة لان هذا جنس خلقى على هذه الصورة فأنشبه من خلق أسود الجسم والوجه جميعا وإن ثبتت أولا بيضاء ثم ثمر ثم عادت سوداء مثل أهل الخيرة فإن قولنا ليس السواد لمة ولا مرض فنييا أيضا كمال ديتها ، وإن قولنا ذلك لمرض فيها فعلى قولها ثلث ديتها أوحكومة وقد سلم اتقاضي وأصحاب الشافعي الحكم في هذه الصورة وهو حجة عليهم فيما غلغوا فيه ، ويحتمل أن يسكن الحكم فيها كانت سوداء من ابتداء الخلقة هكذا لان المرض قد يكون في فيه من ابتداء خلقة فيثبت حكمه في بعض ديتها كما لو كان طارئا .

(فصل) وفي لسان الاخرس روايتان أيضا كلاروايتين في اليد الشلاء وكذلك كل عضو ذهبت منفعة وبقيت صورته كلارجل الشلاء والاصبع والذكر إذا كان أشلا وذكر الخصى والعين إذا قلنا : لا تسلك ديتها وأشباه هذا فكذلك يخرج على الروايتين (أحدها) فيه ثلث ديتها والآخرى حكومة (فصل) فما اليد أو الرجل أو الاصبع أو السن الزوائد ونحو ذلك فليس فيه إلا حكومة ، وقال القاضي هذا في معنى اليد الشلاء فتدرك على قياسها يخرج على الروايتين والذي ذكرناه أنصح لانه لا يتقدر في هذا ولا هو في معنى اتقدر ولا يصح قياس هذا على العضو الذي ذهبت منفعة وفي جماله لان هذه الزوائد لا جال فيها إنما هي شين في الخلقة وعيب يرد به المبيع وتنقص به القيمة فكيف يصح قياسه على ما يحصل به الجال ؟ ثم لو حصل به جال ما لكنه يخالف جمال العضو الذي

وهذا الذي ذكره في تفسير الحكومة قول أهل العلم لا نعلم فيها خلافا ، وبه قال الشافعي والنبيري وأصحاب الرأي وغيرهم ، قال ابن المنذر : كل من تحفظ عنه من أهل العلم يرى أن معنى قولهم حكومة أن يقال إذا أصيب الانسان بجرح لا عقل له معلوم كم قبة هذا الجرح لو كان عبدا لم يخرج هذا الجرح ؟ فإذا قيل مائة دينار قيل كم قيت ؟ قد أصاب هذا الجرح وانتهى برؤفه ؟ قيل خسة وتسعون قلدي يجب على الجاني نصف عشر الدية وإن قالوا تسعون فنشر الدية وإن زاد أو نقص قول هذا التمسك وإنما كانت كذلك لان جملته مضنونة بالدية تاجر أو مضنونة منها كما أن المبيع لما كان مضنونا على البائع باليمن كان أثره في تقديره من الثمن فيقال كم قيت لغيره ؟ فإذا قالوا عشرة فيقال كم قيت وفيه العيب ؟ فإذا قيل تسعة لم أنه نقص عشر قيمته فيجب أن يرد من الثمن عشره أي قدره وكان وقدره عبد أجنبي فكيف يجوز بيعه ويجعل البعد أملا

(مسئلة) إلا أن يكون في شيء فيه مقدار فلا يبلغ به أرض المقدور فإن كانت في الشجاج التي دون الموضحة لم يبلغ بها أرض الموضحة ولو جرحه في وجهه سمحانا فقصه عشر قيمته فقتضى الحكومة وجوب عشر من الأهل ودية الموضحة خمس

يحصل به تمام الخلقة ويخاف في نفسه اختلافا كثيرا فوجب فيه الحكومة ويحتمل أن لا يجب فيه شيء لما ذكرنا .

(فصل) واختافت الرواية في قطع الذكر بعد حشفته وقطع الكف بعد أصابعه فروى أبو طالب عن أحد في ثلث دية وكذلك شحمة الأذن وعن أحد في ذلك كله حكومة والصحيح في هذا أن فيه حكومة لدم التندبر فيه واستناع قباؤه على ما فيه تقدير لان الأشل بقيت صورته وهذا لم يتبق صورته إنما بقي بعض ما فيه الدية أو اصل ما فيه الدية فاما قطع الذراع بعد قطع الكف والساق بعد قطع القدم فينبغي أن يجب الحكومة فيه وجوبا واحداً لان إيجاب ثلث دية اليد فيه يضي إلى أن يكون الواجب فيه مع بقاء الكف وأقدم وذهاهما واحداً مع تفاوتها وعدم النص فيهما والله أعلم

« مسئلة » قال (وفي إسكتي المرأة الدية)

الاستئذان بها للجرم المحيط بالفرج من جانبيه أحاطة الشفتين بالفم وأهل اللغة يقولون الشفران حاشيتا الاستئذان كما أن أشجار اليمن أحداها وبجداية المرأة إذا قطعاً ، وبهذا قول الشافعي وقوله الثوري إذا لم يتقدر على جرحها وقضى به محمد بن سفيان إذا بلغ العظم لان فيها جملا ومنفعة وليس في البدن غيرها من جنسها فوجب فيها الدية كسائر ما فيه منه شيئا وفي أحدها نصف

فهيما يمل غلظ المقوم لان الجراحة لو كانت موضوعة لم يزد على خمس مع أنها سمحاق وزيادة عليها فلا ن لا يجب في بعضها زيادة على خمس أولى وهذا قول أكثر أهل العلم وبه يقول الشافعي وأصحاب الرأي ، وحكي عن مالك أنه يجب ما يخرجها الحكومة كالثاني ما كان لانها جراحة لا مقدور فيها فوجب فيها ما نقص كالوكلات في سائر البدن

ولأنها بعض الموضحة لانه لو أوضحتها لقطع ما أقطعت هذه الجراحة ولا يجوز أن يجب في بعض الشيء أكثر مما يجب فيه ولان الضرر في الموضحة أكبر والشين أعظم والجل واحد فإذا لم يزدارض الموضحة على خمس كان ذلك تنبيها على أن لا يزداد ما دونها عليها وأما سائر البدن فكانت فيه موقت كالاعضاء والعظام المنلومة والجائفة فلا يزداد جرح عظم على دية مثله جرح أنفة فيعثر أرضها بالحكومة خمساً من الأهل فانه يرد إلى دية الأنفة وإن كان في أصع فبلغ ما زاد على النشر بالحكومة رد إلى النشر وإن جنى عليه في جوفه دون الجائفة لم يزد على أرضه الجائفة وما لم يكر كذا وجب ما أخرجه الحكومة لان الحل يخلف فان قيل فقد وجب في بعض البدن أكثر مما وجب في جميعه ووجب في سائر أعضائه أكثر من الواجب فيه فهذا ما ذهب إليه الشافعي دية عن الروح وليست الأطراف بعضها بخلاف مشئتنا هذا ذكره القاضي ويحتمل كلام الحارثي أن يخص استناع الزيادة بالراس والوجه لقوله إلا أن تكون الحياية في وجهه أو رأس فلا يجاوز به أرض الموت

الدية كما ذكرنا في غيرها وإن جنى عليها فأشلهما وجبت ديتهما كما لو جنى على شقيقه فأشلهما ولا فرق بين كونهما غليظين أو دقيقتين قصيرتين أو طويلتين من بكر أو ثيب أو صغيرة أو كبيرة مخفوضة أو أغبر غنوضة لانها مع عضوان فيها الدية فاستوى فيما جميع ما ذكرنا كائناً أعضاؤها ولا فرق بين الرقاع وغيرها ، لأن الرقع عيب في غيرها فلم ينقص ديتهما كما أن الصمم لم ينقص دية الأذنين والمفلس هو الخائن في حق المرأة .

(فصل) وفي ركب المرأة حكومة ودو عانة المرأة وكذلك في عانة الرجل لانه لا يمتد في ولا هو نظير لما قدر فيه فإن أخذ منه شيء مع فوج المرأة أو ذكر الرجل فبه الحكومة مع الدية كما لو أخذ من الأنف والشفتين شيء من اللحم الذي مولها .

«مسئلة» قل (وفي موضحة الحرخم من الأبل سواء كن من رجل أو امرأة والموضحة في الرأس والوجه سواء وهو التي تبرز العظم)

هذه من شجاج الرأس أو الوجه وليس في الشجاج ما فيه قصاص سواها ولا يجب القدر أقل منها وهي التي تصل إلى المظفسم موضعها لنها البدن وضحة العظم وهو بياض وأجمع أصل ما على أن أرشها متدر قاله ابن المنذر وفي كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم «وفي موضحة خمس من الأبل» رواه

(فصل) إذا خرجت الحكومة في شجاج الرأس اتى . ون الموضحة قدر ارض الموضحة أو زائدة عليه فظاهر كلام الحرفي أنه يجب ارض الموضحة وقال القاضى يجب أن ينقص عنها شيئاً على حسب ما يؤدي إليه الاحتياط وهذا مذهب الشافعي وهو الذي ذكره شيخنا في كتاب الكافي والمقتع ثلاثا يجب في بعضها ما يجب في جميعها ووجه قول الحرفي أن نقضى الدليل وجوب ما أخرجه الحكومة وأما بقسط الزائد على ارض الموضحة فالحق انه ليس أو تنبيه انص فنها لم يوجب البقاء على الاصل ولأن ما ثبت بالنبيه يجوز أن يساوي المتصور عليه في الحكم ولا يلزم أن يزيد عليه كما أنه لما نص على وجوب فدية الأدنى في حق العذرة لم يلزم زيادتها في حق من لا عذر له ولا يمنع أن يجب في البعض ما يجب في الكل بديل وجوب دية الأصابع مثل دية اليد كلها وفي حشفة الذكر مثل ما في حشفة أن قبل هذا وجب بالتقدير اشرعي لا بتقويم فتا إذا ثبت الحكم بنص الشارع لم ينتج ثبوت منه بالقياس عليه والاجتهاد أو ذي إليه وفي الجملة فالحكومة دليل على ترك العمل بما في الزائد معنى مقصود في المساوي فيجب الدل بها لعدم المارض ثم وانصح ما ذكره فينبغي أن ينقص أدنى ما يتزول به المساواة المحدودة ويجب الباقي عملاً بالدليل المرجح له

(فصل) ولا يكون التقويم ابل بعد بره الجرح لأن ارض الجرح المتدر أماً يستقر بعد بره (مسئلة) فان كانت اجراحة عما لا تمتص شيئاً بعد الاندمال مثل أن قطع أصباً زائدة أو يدأد

ابو داود والسنائي والترمذي وقال حديث حسن ، وقول الحرفي في موضحة الحرخم ترزبان من موضحة ابل وقوله سواء كان من رجل أو امرأة يعني أصباً لا يختلفان في ارض الموضحة لانها دون ثلث الدية وهما يستويان فيها دون الثلث ويختلفان فيما زائد ، وعند الشافعي أن موضحة المرأة على النصف من موضحة الرجل بناء على أن جراح المرأة على النصف من جراح الرجل في الكثير والقليل وسند ذلك في موضعه أن شاء الله تعالى . وعموم الحديث الذي روينا هنا حجة عليه وفيه كفاية واكثر اهل العلم على أن الموضحة في الرأس والوجه سواء . روي ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وبه قال سريح ومكحول والشعي والنخعي وأزهري وربيعة وعبيد الله بن الحسن وأبو حنيفة والشافعي وأصحابنا وروى عن سعيد بن السبب أنه قل نقصت موضحة الوجه على موضحة الرأس فيجب في موضحة الوجه عشر من الأبل . لأن شيئاً أكثر وذكره القاضي رواية عن أحمد وموضحة الرأس يسترها الشعر والعامة وقال مالك إذا كانت في الألف أو في اللحي الأسفل ففيها حكومة لانها تبعد عن الدماغ فأشبهت موضحة سائر البدن .

ولنا عموم الاحاديث وقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما الموضحة في الرأس والوجه سواء ولانها موضحة فكأن أرشها خسا من الأبل كغيرها مما سلوه ، ولا عبرة بكثير الشين دليل تقوية بين الصغيرة والكبيرة وما ذكره مالك لا يصح فإن الموضحة في الصدر أكثر ضرراً وأقرب إلى القلب ولا متدر فيها وقد روي عن أحمد رحمه الله أنه قل موضحة الوجه أخرى أن يزداد في دينها وليس معنى هذا أنه يجب فيها أكثر والله اعلم إنما معناه انها أولى بالمجاب الدية فانه إذا وجب في موضحة الرأس مع قل شيئاً واستأثرها بالشعر وغطت الرأس خمس من الأبل فلأن يجب ذلك في الوجه الظاهر الذي هو جمع الحاسن وعنوان الجمال أولى ، وحل كلام أحمد على هذا أولى من

قطع لحية امرأة فلم ينقصه ذلك بل زاده . حنا فالجاني بحسن بجانيته فلم يضمن كما لو قطع سلمة أو ثولوا أو بط خراجا ويحتمل أن يضمن قال القاضي نص أحمد على هذا لأن هذا جزء من مضمون فلم يبر عن ضمان كما لو أنقص مقدار الارش فزاده بحالاً أو لم ينقصه شيئاً ، فلي هذا يقوم في أقرب الاحوال الى البره لانه نا سقط اعتبار بقت بره قوم في أقرب الاحوال إليه كولد المردود لما تقدر تقوية في البطن قوم عند الوضع لانه أقرب الاحوال التي أمكن تقوية إلى كونه في البطن (مسئلة) (فان لم ينقص شيء من تلك الأحوال قوم حال جريان الدم)

لانه لا بد من نقص للخوف عليه ذكره القاضي وأصحاب القاضى وجهان كما ذكرنا ونقوم لحية المرأة كأنها عليه رجل . قل لا تنقصه عهاب لحية وإن أنقص سناً زائدة قوم وليست له سن زائدة ولا خلعة أصلية ثم يقوم وقد ذهب الزائدة فان كانت المرأة إذا قدرناها ابن عشرين تنقصها ذهب (الجزء التام) (٨١)

حمله على ما يخالف الخبر والأترو قول أكثر أهل العلم، ومصدره إلى التقدير بغير توقف ولا قياس صحيح (فصل) ويجب أرش موضحة في الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة بالشعر لأن اسم الموضحة يشمل الجميع: وحد الموضحة ما انفرد إلى العظم ولو بتقديرارة ذكره ابن القاسم واتخاذها في ذن شجرة في رأسه شجرة بعضها موضحة وبعضها دون الموضحة لم يلزمه أكثر من أرش موضحة لأنه لو أوضح الجميع لم يلزمه أكثر من أرش موضحة فلان لا يلزمه في الإيضاح في البعض أكثر من ذلك أو لو وهكذا لو شجرة شجرة بعضها هاشمة وباقها دونها لم يلزمه أكثر من أرش هاشمة وإن كانت مثقلة وما دونها أو مأمومة وما دونها فله أرش مثقلة أو مأمومة لما ذكرنا.

(فصل) وليس في موضحة غير الرأس والوجه مقدر في قول أكثر أهل العلم منهم إمامنا مالك والثوري والشافعي وإسحاق وابن النضر، قل ابن عبد البر ولا يكون في البدن موضحة يعني ليس فيها مقدر قال على ذلك جماعة العلماء إلا تقيث بن سعد قال الموضحة تسكون في الجسد أيضاً، وقال الأوزاعي في جراحة الجسد على النصف من جراحة الرأس وحكي نحو ذلك عن عطاء الخراساني قل في الموضحة في سائر الجسد خمسة وعشرون ديناراً.

ولنا أن اسم الموضحة إنما يقع على الجراحة المخصوصة في الوجه والرأس، وقول الخلفيتين الراشدن الموضحة في الوجه والرأس سواء يدل على أن باقي الجسد بخلافه. ولأن الشين فيها في الرأس والوجه أكثر وأخطر مما في سائر البدن فلا يلحق به نعم إيجاب ذلك في سائر البدن يقتضي إلى أن يجب في موضحة العضو أكثر من دية مثل أن يوضع ثمنه ثلثها وثلاث دية الموضحة خمس وأما قول الأوزاعي وعطاء الخراساني فتحكم لا نص فيه ولا قياس يقتضيه فيجب إطراره.

(فصل) وإن أوضحة في رأسه وجرح السكين إلى قناه فله أرش موضحة وسكوة لجرح قننا لأن التقا ليس بموقع للموضحة وإن أوضحة في رأسه ومدها إلى وجهه فلي وجنين.

طريها يسيرا وإن قدرنا ما ابن أربعين قصها كثيراً قدرنا ما ابن عشرين لأنه أقرب الأحوال إلى حال الجنى عليه فأدبه تقوم الجرح الذي لا يتنص بعد الاندمال فأتا قرمة في أقرب أحوال القس إلى حال الاندمال والارل أصح أن شاء الله تعالى فإن هذا لا يقدر فيه ولم يتنص شيئاً فأنشبه الضرب ونصحين النفس الحاصل حال جريان الدم إنما هو نصحين الطرف إليه وقد زال فأنشبه ما لو لطفه فأعقر وجهه حالة الطلعة أو أحرتم زال وتقدير المرأة رجلاً لا يبعح لأن اللحية زين للرجل ويجب في المرأة وتقدير ما يجب بآز من لا يبعح وكذلك تقدير الجن في حالة براد زوالها بماله بكرة لا يجوز فإن الشيء يقدر بظنره وبفأس على مثله لا على ضده ومن قال بهذا الوجه فأنما يوجب أدنى ما يمكن إيجابه وهو أقل قص يمكن تقديره.

(فصل) فإن لطفه على وجهه فلم يتر في وجهه فلا جناح لأنه لم ينقص به جمال ولا منفعة ولم يكن له حال ينقص فيها فلم يفتن كما لو شتمه.

(أحدهما) أنها موضحة واحدة لأن الوجه والرأس سواء في الموضحة فصار كالمضو الواحد (والثاني) هما موضعان لأنه أوضحة في عضوين فكان لكل واحد منها حكم نفسه كما لو أوضحة في رأسه ونزل إلى التقا (فصل) وإن أوضحة في رأسه موضعين بينهما حاجز فله أرش موضعين لهما موضعان فإن أزال الحاجز الذي بينهما وجب أرش موضحة واحدة لأنه صار الجميع بفعله موضحة فصار كما لو أوضح الشكل من غير حاجز يبق بينهما، وإن اندمالتا ثم أزال الحاجز بينهما فله أرش ثلاث مواضع لأنه استقر عليه أرش الأولين بالاندمال ثم لزمته دية الثالثة وإن تأكل ما بينهما قبل اندمالها فزال لم يلزمه أكثر من أرش واحدة لأن سرية فله كصفه وإن اندملت أحدهما وزال الحاجز بفعله أو سرية الأخرى فله أرش موضعين، وإن أزال الحاجز أجنبي فلي الأول أرش موضعين وعلى الثاني أرش موضحة لأن فعل أحدهما لا يمتنع على فعل الآخر فانفرد كل واحد منهما بحكم جنايته وإن أزاله الجنى عليه وجب على الأول أرش موضعين لأن ماوجب بجنايته لا يسقط بفعل غيره، فإن اختلفا قتال الجنائي أنا شققت ما بينهما وقال الجنى عليه بل أنا وأزالها آخر سواك والقول قول الجنى عليه لأن سبب أرش موضعين قد وجد والجنائي يدي زواله الجنى عليه ينكره والقول قول الذكر والأول معه، وإن أوضح موضعين ثم قطع اللحم الذي بينهما في الباطن وترك الجسد الذي فوقهما فقتلها وجبان.

باب العاقلة وما علمه

(عاقلة الإنسان عصباته كلهم وبيدهم من التسبب والولاء إلا عودي لنسب أبوه وأبناؤه وعنه أنهم من العاقلة أيضاً)

اختلفت الرواية عن أحد رحم الله في العاقلة فروى عنه أنهم جميع العصبان من التسبب والولاء يدخل فيهم الآباء والأبناؤه وأسائر العصبان من العمومة وأبائهم اختاره أبو بكر والترمذي وأوجفر، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله ﷺ أن عقل المرأة بين نصيبها من كانوا لا يرتنون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورتها وإن قتلت فمناها بين ورتها، ورواه أبو داود ولاهم عصبه فأنشبهوا سائر العصبان، بحقه أن العقل موضوع على التناصر وهم من أهله ولأن العصبية في تحمل العقل كم في الميراث في تقديم الأقرب والأقرب وأبناؤه وأحق العصبان ميراثه نسكوا وأولى بعمله فله، وفيه رواية ثانية أن الآباء والأبناؤه ليسوا من العاقلة وهو قول الشافعي لما روى أبو هريرة قال اقتلت امرأتان من هذيل فمرت إحداهما بأخرى فبحر نفسهما فاستمسوا إلى رسول الله ﷺ فقضى رسول الله ﷺ دية المرأة على عاقلتها وورثها ولداها ومن مهم متفق عليه وفي رواية ثم ماتت العاقلة فقبل رسول الله ﷺ ميراثها لغيرها والعقل

(أحدها) يلزمه ارش موضحين لانتصاليهما في الظاهر (وايثي) ارش موضحة لانتصاليهما في الباطن، وأن جرحه جرحاً واحدة وأوضحه في ذرفها وباقها دون الأوضحة فبها ارش موضحين لأن ما بينهما ليس بموضحة

(مسئلة) قال (وفي الهاشمة عشر من الابل وهي التي توضح العظم وتمشها)

الهاشمة هي التي تتجاوز الوضحة فتمش العظم سميت هاشمة لشمها العظم ولم يلفظنا عن النبي ﷺ فيها تقدير، وأكثر من ثمانية قوله من أهل العلم على أن أرشها مئزر بعشر من الابل روى ذلك قبصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت، وبه قال قتادة والشافعي والمذاهبي ونحوه قال النووي وأصحاب الرأي إلا أنهم قدروها بعشر الفيلة من الدراهم وذلك على قولهم ألف درهم وكان الحسن لا يوقت فيها شيئاً، وحكي عن مالك أنه قال لا يعرف الهاشمة لكن في الإيضاح خمس وفي الهشم خمسة قال ابن المنذر النظر يدل على قول الحسن إذ لاسنة فيها ولا أبعاء، ولأنه لم ينقل فيها عن النبي ﷺ تقدير فوجب فيها الحكومة كما دون الوضحة

ولنا قول زيد ومثل ذلك الظاهر أنه توقيف ولأنه لم يعرف له مخالفاً في عصره فكان إجماعاً ولأنها شجة فوق الوضحة تختص باسم فكان فيها مئزر كالأهومة

على الصفة وفي رواية عن جابر بن عبد الله قال قيل رسول الله ﷺ دية المقنولة على عاقبتها وبرأ زوجها وولدها قال فنالت عاقبة المقنولة ميراثها لنا فقال رسول الله ﷺ «ميراثها لزوجها وولدها» روى أبو داود. إذا ثبت هذا في الإلداد فسنا عليه الولد لأنه في مناء ولأن ماله ولده ووالده كله ولهذا لم تقبل شهادتهم له ولا شهادته لهم ووجب على كل واحد منهم الاتفاق على الآخر إذا كان يحتاجا إلى الآخر موسراً فلا يجب في ماله دية كما يجب في مال القاتل وفيه رواية ثالثة أن الأخوة ليسوا من المائة كالوالد والولد وهي ظاهر كلام الحنفية وغيره من أصحابنا يحملونهم من المائة بكل حال ولا شيء عن غيرهم خلاهم (نقل) قال كان الولد ابن ابن عم أو كان الولد والولد مولى أو نصبة مولى فانه ينقل في ظاهر كلام أحد قائله القاضي وقال أصحاب الشافعي لا ينقل لأنه والد وولد فمن ينقل كالولم يكن كذلك ولأنه ابن ابن عم أو مولى فينقل كالولم يكن ولداً وذلك لأن هذه القرابة أو الولاء سبب يستقل بالحكم منفرداً فإذا وجد مع ولا يثبت الحكم انتبه كولو وجد مع الرحم المحرم دولاً ثبت حكمه في القرابة الأخرى بدليل أنه يني تكاحها مع ابن الابن لا ينقل التكاح عندهم

(نقل) وسائر العصبان من المائة بدواً أو تزوا من النسب والمولى وعصبته وهذا قال عمر بن عبد العزيز والنخعي وحده ومالك والشافعي ولا أعلم عن غيرهم خلاهم وذلك لأنهم عصبة يرون المال إذا لم يكن وارث أقرب منهم فيدخولون في العقل كالقريب، ولا يعتبر أن يكونوا وارثين في الحال بل

(فصل) والهاشمة في الرأس والوجه خاصة على ما ذكرنا في الوضحة وإن شمه هاشمتين بينهما حاجز فبهما عشرون من الابل على ما ذكرنا في الوضحة من التنصيص، وتسمى الهاشمة الصغيرة والكبيرة، وإن شبه شجة بعضها موضحة وبعضها هاشمة وبعضها سدحاق وبعضها متلاحمة، ويجب ارش الهاشمة لأنه لو كان جميعها دأمة اجزأ أرشها ولو انفرد القدر المهيوم وجب أرشها فلا ينقص ذلك بما إذا رشح من الأرض في غيرها، وإن ضرب رأسه فبشم العظم ولم يوضعه لم يجب دية الهاشمة بغير خلاف لأن الأرض القدر وجب في هاشمة يكون معها موضحة في الواجب فيها وجبان (أحدها) فيها خمس من الابل لأن أو أوضح وكسر لوجب عشر: خمس في الإيضاح وخمس في الكسر فإذا وجد الكسر دون الإيضاح وجب خمس (والثاني) تجب حكومة لأنه كسر عظم لا يجرع معه فأشبه كسر قربة الانفن

(فصل) ذن أوضحة موضحين هشم العظم في كل واحدة منهما وانصل هشمتي في الباطن فبها هاشمتان لأن الهشم إنما يكون تبعاً للإيضاح فإذا كانت موضحتين كان الهشم هاشمتين بخلاف الوضحة فأنها ليست تبعاً لغيرها فافترا

(مسئلة) قال (وفي المئزلة خمس عشرة من الابل وهي التي توضح وتمش وتسطو حتى تنقل عظامها)

للمئزلة زائدة على الهاشمة وهي التي تكسر العظام وتزيلها عن مواضعها فيحتاج إلى نقل العظام

مضى كانوا يرون لولا الحجب غفلوا لأن النبي ﷺ قضى بالدية بين عمة المرأة من كانوا لا يرون منها إلا ما فضل عن وراثتها ولأن المولى من العصبان قضوا بالناسين

(فصل) المائقة من مجمل العقل والعقل الدية سميت غائلة لأنها تمقل لسان ولي المقتول وقيل إنما سميت المائة لأنهم يمتنون عن الثقات والمنع العقل وهذا سمي بعض العلوم غائلة لأنه يمنع من الإقدام من العصار، ولا خلاف بين أهل العلم في أن المائة العصبان وأن غيرهم من الأخوة من الإبرسار وذو الأرحام والزوج وكل من عد العصبان ليسوا من المائة ولا ينقل المولى من أسفل وبه قال أبو حنيفة وأصحاب مالك وقال الشافعي في أحد قوله يعقل لانه شخصان يعقل أحدهما صاحبه فينقل الآخر عنه كالأخوين ولأنه ليس بصصة له ولا وارث فله يعقل عنه كالأجنبي وما ذكره يبطل بالدكر مع الاتفاق والتصريح مع الكبير والمائل مع الجون

(نقل) ولا ينقل مولى الموالاة وهو الذي يوالي رجلاً بجمل له ولأهله ونصرتة، ولا الخليف وهو الرجل يواليه آخر على أن يتأخره على دفع الظلم وينصافه على من يواليه من قبله أو بعده أو لا يواليه وهو الذي لا عصبية له ينضم إلى البشرية فيدفع نفسه عنهم وهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة يعقل مولى الموالاة ويرث وقال مالك إذا كان الرجل في غير عصبته فبقه على القوم الذين هو معهم

ليأثم فيها خمس عشرة من الابل باجماع من أهل العلم حكاه ابن المنذر وفي كتاب النبي ﷺ لعمره ابن حزم «وفي الثلثة خمس عشرة من الابل» وفي تفصيلها اني تفصيل الموضحة والمأشحة على ما مضى

(مسئلة) قال (وفي المأمومة ثلث الدية وهي التي تصل الى جلدته الدماغ وفي الإامة مثل ما في المأمومة)

المأمومة والآمة شيء واحد، قال ابن عبد البر أهل العراق يقولون لها الآمة وأهل الحجاز المأمومة وهي الجراحة الواصلة الى أم الدماغ سميت أم الدماغ لانها تحوطه وتجمعها اذا وصلت الجراحة اليها سميت آمة ومأمومة يقال أم الرجل آمة ومأمومة وارثها ثلث الدية في قول عامة أهل العلم الا مكحولاً فانه قال إن كانت عداً ففيها ثلث الدية وإن كانت خطأ ففيها ثلثها

ولنا قول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم وفي المأمومة ثلث الدية. وعن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك، وروي نحوه عن علي ولانها شجة فلا يخاف ارثها بالعقد والخطأ في التقدير كسائر الشجاج

(فصل) وإن خرق جلدته الدماغ ففي الدامة وفيها ما في المأمومة قال القاضي لم يذكر أصحابنا

ولا أنه معنى يتعلق بالتعصب فلا يستحق بذلك كولاية السكاح

(فصل) ولادمخل لاهل الديوان في المأفلة وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يتحولون جميع الدية فان عدموها قالوا قرب حينئذ يقولون لان عمر رضي الله عنه جلد الدية على أهل الديوان في الاعطية إلى ثلاث سنين

ولنا ان النبي ﷺ نفى بالدية على عصابة العامة ولاه معنى لا يستحق به الميراث ثم جعل به العقل كالطوار وأتاهن المذاهب ونصاه النبي ﷺ أولى من قضاء عمر على أنه ان صح ما ذكره عنه فيجعل لهم كانوا عشيرة الفاتل

(مسئلة) (وليس على فقير ولا صبي ولا زائل العقل ولا امرأة ولا خنثى مشكل ولا رقيق ولا مخالف لدين الجاني حمل شيء من الدية وعنه ان الفقير يجعل من العقل)

أكثر أهل العلم على أنه لا مدخل لأحد من هؤلاء في تحمل العقل قال ابن المنذر أيسر من حفظه من أهل العلم على ان المرأة والصبي الذي لم يبلغ لا يقبلان مع الدابة واجموا على ان الفقير لا يلزمه شيء وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وحكي بعض أقوالهم رأيت سبعة ان الفقير مدخل في التحمل وعن أحمد مثل ذلك وحكاها أبو الخطاب لانه من أهل النصرة فكان من المأفلة كالنبي، والصحيح الاول لان تحمل العقل موانة فلا يلزم الفقير

الدامغة لمساواتها المأمومة في ارثها وقيل فيها مع ذلك حكومة لخرق جلدته الدماغ ويحتمل أنهم تركوا ذكرها لكونها لا يبلر عاجها في الغالب

(فصل) فان أوضعه رجل ثم شتمه اثني ثم جعلها الثالث منزلة ثم جعلها الرابع ما مومة فقل الاول ارش موضحة وعلى الثاني خمس تمام ارش المشاحة، وعلى الثالث خمس تمام ارش الثالثة، وعلى الرابع ثمانية عشر وثلث تمام ارش المأمومة

(مسئلة) قال (وفي الجائفة ثلث الدية وهي التي تصل الى الجوف)

وهذا قول عامة أهل العلم منهم أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل الحديث وأصحاب الرأي الا مكحولاً قال فيها في المعدلثا الدية

ولنا قول النبي ﷺ في كتاب عمرو بن حزم «وفي الجائفة ثلث الدية» وعن ابن عمر عن النبي ﷺ مثل ذلك، ولانها جراحة فيها مقدار بخلاف قدر ارثها بالعقد والخطأ والموضحة ولا نعلم في جراح البدن الخالية عن قطع الاعضاء وكسر العظام مقدراً غير الجائفة، والجائفة موصول الى الجوف من بطن أو ظهر أو صدر أو ثائرة نحر أو ورك أو غيره

كازكاة ولاها وجبت على المائلة تخفيفاً على الدائل فلا يجوز انتفيلها على من لا جناحة منه وفي إيجابها على الفقير تغفيل عليه وتكليف له لا يقدّر عليه ولا تاأجنا على أنه لا يكذب أحد من المائلة ما يغفل عليه ويحبف به وتحمل الفقير شيئاً منها ينال عليه ويحبف به وربما كان الواجب عليه جميع ماله أو أكثر منه أولاً يكون له شيء أصلاً، وأما الصبي والمجنون والمرأة فلا يحملون منها لان فيها معنى الناصر وليس هم من أهل النصرة وكذلك الخالف في الدين ليس هو من أهل النصرة أيضاً

(مسئلة) (كسمل العجب كإيحمل الحاضر)

وهذا قال أبو حنيفة وقال مالك يخص به الحاضر لان التحمل بالنصرة وانما هي من الحاضرين ولان في نفسه على الجميع مشقة وعن الشافعي كالذهبين

ولنا الخبر وأهم استوى في التعصب والارث فاستوى في تحمل العقل كالحاضرين ولانه معنى يشترك بالتعصب فاستوى فيه الحاضر والغائب كالبراءة والولاية

(فصل) ويعزل المريض اذا لم يبلغ حد الزمان، والشريح اذا لم يبلغ حد المهر لانها من أهل النصرة والمواصلة وفي الزن والشيخ الغاني وجهان (أحدهما) لا يعتلان لانها ليسان أهل النصرة ولهذا لا يجب عليهما الجرم ولا يعتلان اذا كانا من أهل الحرب، وكذلك يخرج في الاعمى لانه شتم في هذا المعنى (وثاني) يسمون لأنهم من أهل أنواعه وهذا يجب عليهم إزفاء وهذا ينتقض بالصبي والمجنون ومذهب الشافعي كذهبنا

وذكر ابن عبد البر أن مالكا وأبا حنيفة والشافعي والبيهقي وأصحابهم اتفقوا على أن الجاففة لا تكون إلا في الجوف ، قال ابن القاسم الجاففة ما أفصى إلى الجوف ولو تفرز أبرة ، فأما أن خرق شدقه فوصل إلى باطن الفم فليس بجاففة لأن داخل الفم حكمه حكم الظاهر لاحكام الباطن وإن طوى فوجته ففسر العظم ووصل إلى فيه فليس بجاففة لما ذكرنا

وقال الشافعي في أحد قوله هو جاففة لأنه قد وصل إلى جوف وهذا ينتقض بما إذا خرق شدقه ، فعلى هذا يكون عليه دية دية حاشية لكسر العظم وفيما زاد حكومة ، وإن جرحه في أنفه فأنفذه فهو كالو جرحه في وجته فأنفذه إلى فيه في الحكم والخلاف ، وإن جرحه في ذكره فوصل إلى مجرى البول من الذكر فليس بجاففة لأنه ليس بمجوف يخفى التلث من الوصول إليه بخلاف غيره

(فصل) وإن أجهق جافتين بينهما حاجز فعليه ثلثا الدية وإن خرق الجاني ما بينهما أذهب بالسرابة صادرا جاففة واحدة فيها ثلث الدية لا غير ، وإن خرق ما بينهما أجنبي أو المجنى عليه فلي لا أول ثلثا الدية وعلى الأجنبي الثاني ثلثها ويسقط ما قبل فعل المجنى عليه ، وإن احتاج إلى خرق ما بينهما للدواوة فخرقها المجنى عليه أو غيره بأمره أو خرقتها ولي المجنى عليه لثلاث أو الغايب بأمره فلا شيء في خرق الحاجز وعلى الأول ثلثا الدية ، وإن أخذه رجل فوسهه آخر فعلى كل واحد منهما أرض جاففة لأن فعل كل واحد منهما لو انزرد كن جاففة فلا يسقط حكمه بانضمامه إلى فعل غيره لأن فعل الإنسان

(مسئلة) (وخطأ الأسم والمالكين أحكامه في بيت المال منه على عاقبه)

لأن خطأ يكسر في أحكامه فأعجاب ما يجب به على عاقبه بمخلفهم ، وبه قال الأوزاعي وأبو حنيفة وإسحاق ولأن الإمام والمالك نائب عن الله تعالى في أحكامه وأفعاله فكان أرض جانيته في مال الله سبحانه وللشافعي قولان كل روايتين وفيه رواية أخرى أنه يجب على عاقبه لما روي أن عمر رضي الله عنه بعث إلى امرأة مكية كان يدخل عليها فقالت يا أباها ما هذا وللمر قاسمات ولأفصاح العبيد سبعين ثم مات فاستشار عمر رضي الله عنه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فآثروا بعضهم أن ليس عليك شيء ، أنا أنت والو مؤدب فمات على أن كانوا قاروا برأيه فقد أخذوا وأبهم وأن كانوا في ذلك فلم يصبوا لك أن دية عليك لأك أنزعتها فألفته فقال عمر أقسمت عليك أن لا تبرح حتى تنسها على قومك

(مسئلة) (وهل يشاقق أهل الدية على روايتين)

(أعداء) يشاققون قبا على المسلمين لأن قرأهم تقتضي التورب فاقتضت التناقل كالمسلمين ولأن ديارهم ديار أحرار معصومين فاشبهت ديار المسلمين (أو الثانية) لا يشاققون لأن حل الباقية تمت على خلاف الأصل لحكمة قرابة المسلمين فلا يقاس عليهم غيرهم لأنهم لا يساوونهم في الحرمة

(مسئلة) (ولا يمتلح حربي عن ذمي ولا ذمي عن حربي)

لا يمتلح على فعل غيره ، وإن وسهه الطبيب بإذنه أو أذن وليه لمصالحته فلا شيء عليه ، وإن وسهه جاني آخر في الظاهر دون الباطن أو في الباطن دون الظاهر فعليه حكومة لأن جانيته لم تبلغ الجاففة وإن أدخل السكين في الجاففة ثم أخرجهما عزز ولا أثر عليه ، وإن كان قد خطأ الجاني آخر فقطع الخيط وأدخل السكين فيها قبل أن تلتحم عزز أشد من التعزير الأول الذي قبله وغرمه بمن الخيط وأجرة الخياط ولم يلزمه أرض جاففة لأنه لم يمتلح فيه وإن فلت ذلك بعد التلاحم فعليه أرض الجاففة ومن الخيط لأنه لا التلاحم عاد إلى الصحة فصار كالتدلي لم يجرح ، وإن التمت بعضها دون بعض فتقت مال النجم فعليه أرض جاففة لما ذكرنا وإن فتق غير ما التمت عليه فليس عليه أرض الجاففة وحكمه حكم من فعل مثل فعله قبل أن يلتحم منها شيء ، وإن فتق بعض ما التمت في الظاهر دون الباطن أو الباطن دون الظاهر فعليه حكومة كالو وسع جرحه كذلك

(فصل) وإن جرح خذو ومد السكين حتى بلغ الزرك فأجف فيه أو جرح الكتف وجرح السكين حتى بلغ الصدر فأجف فيه فعليه أرض الجاففة وحكومة في الجراح لأن الجراح في غير موضع الجاففة فانفردت بالضمان كما لو أوضعه في رأسه وجرح السكين حتى بلغ القفا ولم يلزمه أرض موضحة وحكومة لجرح اتقا

(فصل) (إن أدخل حديدة أو خشبة أو يده في دبر إنسان فخرق حاجز في الباطن فعليه حكومة)

لأنه لا يرتب بعضهم من بعض فلا يعقل بعضهم من بعض ككبر العصباء وفي الميراث أحبال أهملوا وإن كان فيخرج في التناقل مثل ذلك ولا يمتلح يهودي عن نصراني ولا نصراني عن يهودي لأنه لا موالاة بينهم وهم أهل ملتين مختلفتين ويحتمل أن يشاققا بناء على الروايتين في توارثهما قال يهود نصراني أو نصراني يهودي وقتلناه يقرمقل عنه نصيب من أهل الدين الذي انتقل إليه وهل يعقل عنه الذين انتقل عن دينهم؟ على وجوبه وإن قلنا لا يقرمقل يعقل عنه أحد لانه لا يرتد والمرتب لا يعقل عنه أحد لانه ليس يعلم يعقل عنه المسلمون ولا ذمي يعقل عنه أهل الذمة فتكون جانيته في ماله وكذلك كل من لا يحمل عاقبه جانيته يكون موجبا في ماله ككثير الجنائيات التي لا تحملها إلا الذممة

(مسئلة) (ومن لا عاقبة له أو لم يكن له عاقبة تحمل الجميع قالدية أو إقبها عليه إن كان ذميا)

لأن بيت المال لا يعقل عنه وإن كان مسلما فقيه روايات

(أعداء) يؤدي عنه من بيت المال وهو مذهب الزهري والشافعي لأن النبي ﷺ لا انصاري الذي قتل بخير من بيت المال وروي أن رجلا قتل في زحام في زمن عمر فلم يفرق قاتله فقال على لعمر يا أمير المؤمنين لا يطالدم امرئ مسلم نأدى دينه من بيت المال ودن يسقي يربوس نأدى دينه (الجزء التاسع)

ولا يلزمه أرش جائفة لأن الجائفة ماخرقة من الظاهر إلى الجوف وهذه بخلافه وكذلك لو أدخل
السكين في جائفة إنسان فخرق شيئاً في الباطن فليس ذلك بجائفة لما ذكرنا

مسئلة قال (فإن جرحه في جوفه فخرج من الجانب الآخر فعما جانتان)

جاء قول أكثر أهل العلم منهم عطاء ومجاهد وقادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي قال
ابن عبد البر لا أعلمهم يختلفون في ذلك، وحكي عن بعض أصحاب الشافعي أنه قال هي جائفة
واحدة، وحكي أيضاً عن أبي حنيفة لأن الجائفة هي التي تنفذ من ظاهر البدن إلى الجوف وهذه
الثانية إنما نفذت من الباطن إلى الظاهر

وأما ما روى سعيد بن المسيب أن رجلاً رمى رجلاً بسهم فأنفذه فقضى أبو بكر رضي الله عنه
بثاني الدية ولا يخالفه فيكون اجتماعاً أخرجه سعيد بن منصور في سننه وروى عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده أن عمر قضى في الجائفة إذا نفذت الجوف بأرش جائفتين لأنه أنفذ من موضعين
فكان جائفتين كما لو أنفذه بضريرين وما ذكره غير صحيح لأن الاعتبار بوصول الجرح إلى
الجوف لا ببيئته إيصاله إذ لا أثر لصورة الفعل مع التساوي في المعنى ولأن ما ذكره من السخينة
ليس بمذكور في خبر وإنما العادة والقابلية هكذا فلا يمتنع كأن أعادته والتألب حصوها

له فيقولن عنه عند عدم قائلته كمصباته ومواليه (وثانية) لا يجب ذلك لأن بيت المال فيه حق النساء
والصبيان والمجانين والفقراء ومن لا عقل عليه فلا يجب صرفه فيها لا يجب عليهم ولأن العقل على المصبات
وليس بيت المال عصب ولا هو لمصبة هذا فأما قتل الأنصار فغير لازم لأن ذلك قتل اليهود وبيت المال
لا ينفق عن الكفار بحال وأما التي تنقل بذلك عليهم وقولهم أنهم يبرئونه فكذا ليس صرفه إلى
بيت المال ميراثاً بل هو فيه ولهذا يؤخذ مال من أوارث له من أهل الذمة إلى بيت المال ولا يبرأ المسلمون
ثم إن القتل لا يجب على الوارث إذا لم يكن عصبه ويجب على العصبه وإن لم يكن وارثاً قبل الرواية
الأولى إذا لم يكن له عاقلة أديت الدية عنه من بيت المال وإن كان له عاقلة لا تحل الجميع أخذ
الباقى من بيت المال وهل يؤدى من بيت المال دفعة واحدة أو في ثلاث سنين؟ على وجهين (أحدهما)
في ثلاث سنين كما يؤخذ من العاقلة (والثاني) يؤدى دفعة واحدة وهو الصحيح لأن النبي ﷺ أدى
ديه الأنصاري دفعة واحدة وكذلك عمر ولأن الدية بدل متلف لا تؤدى بالعاقلة فيجب كله في الحال
كأنز أبدال التلغات وأما أجل على العاقلة تخفيفاً عنهم ولا حاجة إلى ذلك في بيت المال
وهذا يؤدى الجميع

(فصل) فإن لم يمكن الإخذ من بيت المال فليس على القاتل شيء وهذا أحد قولي الشافعي ولأن
الدية تزلت العاقلة ابتداءً بدليل أنها لا يطالب بها غيرم ولا يعتبر بحمام ولا رضام ولا نجب على غير

بلحديد، ولو حصلت بغيره لسكانت جائفة ثم ينتقض ما ذكره بما لو أدخل يده في جائفة إنسان
فخرق بطنه من موضع آخر فإنه يلزمه أرش جائفة بغير فعله وكذلك يخرج قيتين أوضح
إنساناً في رأسه ثم أخرج رأس السكين من موضع آخر ففي موضعين لأن هشمة هاشمة لما أخرجان
ففي هاشمتان وكذلك ما أشبهه

(فصل) فإن أدخل أصبه في فرج بكر فأذهب بكرتها فليس بجائفة لأن ذلك ليس بجوف

مسئلة قال (ومن وطئ زوجته وهي صغيرة فقتلها لزمه ثلث الدية)

معنى القتل خرق ما بين مسلك البول والمني، وقيل بل معناه خرق ما بين القبل والدر إلا أن
هذا بعيد لأنه يبعد أن يذهب البول ما بينهما من الحاجر فإنه حاجز غليظ قوي والكلام في هذه المسئلة
في فصاين (أحدها) في أصل وجوب الضمان (والثاني) في قدره. أما الأول فإن الضمان أتاجب
بوطء الصغيرة أو النجاسة التي لا تحمل الوطء دون الكبيرة العاقلة، وهذا أقوال أبو حنيفة وقال الشافعي يجب
الضمان في الجميع لأنه جناية فيجب الضمان به كما لو كان في أجنبية

ولأنه وطئ مستحق فلم يجب ضمان متلف به كالبركة ولأنه فعل مأذون فيه من يصح إذنه
فلم يضمن متلف بسرائره كما لو أذنت في مداومتها بما يفضي إلى ذلك وكقطع السارق أو استيفاء

من وجبت عليه كما لو عدم القاتل فإن الدية لا تجب على أحد كذاها من قبل هذا إن وجد بعض العاقلة
حملوا بقسطهم وسقط الباقي فلا يجب على أحد قال شيخنا ويحتل أن تجب في مال القاتل إذا تضر
حماها عنه وهذا القول الثاني للشافعي لمعوم قوله تعالى (ودية مسلمة) إلى أهله ولأن قضية الدليل
وجوبها على الجاني جبراً للمحل الذي فوته وأما سقط عن القاتل إتيان العاقلة مناهة في جبر الحل
فاذا لم يوجد ذلك بقي واجباً عليه بغض الدليل ولأن الإتيان دائر بين أن يطل دم المقتول وبين
إيجاب دية على المتلف لا يجوز الأول لأن فيه مخالفة الكتاب والسنة وقياس أصول الشريعة بين الثاني
ولأن أهدار الدم المضمون لا نظير له وإيجاب الدية على قاتل الخطأ له نظائر وقد قالوا في المرد
تجب الدية في ماله لا لم يكن عاقلة والذي لا عاقلة له تؤدبه الدية ومن رى سهاً من أسلم أو كان
مسلماً فارتد أو كان عليه الولاء لموالي أمه فاجبر إلى موالى أبيه ثم أصاب سهاً من أسلم أو كان
دار الإسلام يهودي فقتل رجل عاقلة عاقبه فوجب على قاتله كذبه الصور وهذا أولى من أهدار دماء
الأحرار في غالب الأحوال فانه لا يكاد يوجد عاقلة تحمل الدية كلها ولا سبيل إلى الإخذ من بيت
المال فخرجت الدماء فتوق حكمة أصحاب الدية قولهم إن الدية تجب على العاقلة عنه ابتداءً عنوع وأما
تجب على القاتل ثم تحملها العاقلة وإن سلمنا وجوبها عليهم ابتداءً لكن مع وجودهم أمامهم عدمهم فلا يمن
القول بوجوبها عليهم ثم ما ذكره منقوض بما أبدأ به من الصور فقل هذا تجب الدية على القاتل إن
تضر رجل جسيماً أو باتياً إن حملت العاقلة بعضها

القصاص وعكسه الصغرة والكثرة على الزنا . اذا ثبت هذا فإنه يلزمه البر المسمي في الكراه مع ارش الجنابة ويكون ارش الجنابة في ماله إن كان عبداً محضاً وهو أن يعلم أنها لا تنطيقه وأن وطأه بنفسها ، فأما إن لم يعلم ذلك وكان مما يحتمل أن لا ينفذ اليه فهو عمد خطأ فيكون على عاقبته إلا على قول من قال ان العاقلة لا تحمل عمد خطأ فإنه يكون في ماله

(الفصل الثاني) في قسر الواجب وهو ثلث الدية وبهذا قال قدامة وأبو حنيفة ، وقال الشافعي يجب الدية كاملة وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز لأنه أنفذ منقعة الوط ، فلزمته الدية كما لو قطع أسنانه ولنا ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قضى في الافضاء بثلث الدية ولم تعرف له في الصمابة مخالفاً ولأن هذه جنابة تحرق الحاجر بين مملك البول والذكر فكان موجباً لثلث الدية كالجنابة ولا نسألها تمنع الوط . وأما قطع الاسنيتين فأنما أوجب الدية لأنه قطع عضرين فيهما نفع وجال فأشبه قطع الشفتين

(فصل) وإن استطلق بولها مع ذلك لزمته دية من غير زيادة وبهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي تجب دية وحكمة لأنه فوت منفعتين فازمه ارشهما كما لو فوت كلامه وذوقه

ولنا أنه أنفذ عضواً واحداً لم يفت غير منافعه فلم يضمن بأكثر من دية واحدة كما لو قطع لسانه فذهب ذوقه وكلامه وما قاله لا يصح لأنه لو أوجب دية المنفعتين لأوجب ديتين ، لأن استطلاق

(فصل) ولو رمى ذمي صيداً ثم أسلم ثم أصاب سهم آدياً فقتله لم يبق له المسلمون لأنه لم يكن مسلماً حال رميه ولا الماعدون لأنه قتل مسلماً فتكون الدية في مال الجاني وهكذا الورى وهو مسلم ثم ارتد ثم قتل السهم انساناً لم يبق له احد ولو جرح ذمي ذمياً ثم أسلم الجرح ومات الجرح وكان ارش جراحه يزيت على الثلث فقتله على عصبيه من أمل الدمة وما زاد على ارش الجرح لا يجعله أحد ويكون في مال الجاني لما ذكرنا فان لم يكن ارش الجرح مما تحمله العاقلة لجميع الدية على الجاني وكذلك الحكم إذا جرح مسلم ثم ارتد وتمثل أن تحمل العاقلة الدية كلها في المسلمتين لأن الجنابة وجدت وهو من تحمل العاقلة جنابته ولهذا وجب القصاص في الميثة الاولى اذا قتله عمداً ويحتمل أن لا تحمل العاقلة شيئاً لأن الارش انما يستقر باندمال الجرح وسرايته

(فصل) إذا تزوج غيب متفقاً قالدها أولاداً فولاذ لم يولى لهم . فان جنبت أحدهم قالة على مولى أمه لأنه عصته ووارثه فان غتروا أبوه ثم سرت الجنابة أو دسى بهم فلم يقع الدم حتى عتق أبوه لم يحمل ثقله أحد لأن موالى الأم قد زال ولازم منه قبل قتله وموالى الأب لم يكن لهم عليه ولاه حال جنابته فتكون الدية عليه في ماله إلا أن يكون ارش الجرح مما تحمله العاقلة منفرداً فخرج في مثل ما قلناه في الميثة التي قبلها

(مئة) () لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً ولا مادون ثلث الدية ويكون

البول موجب الدية والافضاء عنده موجب الدية منفرداً ولم يقل به وانما أوجب الحكومة ولم يوجد مقتضها فأننا لانعلم أحداً أوجب في الافضاء حكومة

(فصل) وإن اندمل الحاجر وأسد وزال الافضاء لم يجب ثلث الدية ووجبت حكومة لجبر ما حصل من التنص .

(فصل) وإن أكره امرأة على الزنا فأفضاها زامه ثلث ديتها ومهر مثاها لأنه حصل بوطه غير مستحق ولا مأذون فيه فلزمه ضمان ما أنلف به كاسر الجنابيات وهل يلزمه ارش "ببكرة مع ذلك ؟ فيه روايتان (إحداهما) لا يلزمه لأن ارش البكارة داخل في مهر المثل فان مهر البكر أكثر من مهر الثيب فالغاوت بينهما هو عوض ارش البكارة فلم يضمنه مرتين كما في حق الزوجة (والثانية) يضمنه لأنه محل إلفه بعدوانه فلزمه ارشه كما لو أنلفه بأصبه ، فأما المعاوضة على الزنا اذا كانت كبيرة فقتلها فلا ضمان عليه في قتلها ، وقال الشافعي يضمن لأن المأذون فيه الرطء دون الفتق فأشبه ما لو قطع يدها ولنا أنه ضرر حصل من فعل مأذون فيه فلم يضمنه كرش بكارتها ومهر مثاها وكما لو أذنت في قطع يدها ففسر القلي على نفسها وفارق ما إذا أذنت في وطئها فقطع يدها لأن ذلك ليس من المأذون فيه ولا من ضرورته

(فصل) وأن ولى امرأة بشبهة فأفضاها فإليه ارش افضائها مع مهر مثاها لأن القليل انما أذن

ذلك في مال الجاني حالاً إلا غرة الجنين اذا مات مع أمه فان العاقلة تحملها مع دية أمه وإن ماتا منفردين لم تحملها العاقلة لقسمها عن الثلث

وجملة ذلك ان العاقلة لا تحمل السد سواء كان ما يجب القصاص فيه أو لا يجب ولا خلاف في أنها لا تحمل دية ما يجب فيه القصاص وأكثر أهل العلم على أنها لا تحمل السد بحال وحكي عن مالك أنها تحمل الجنابات التي لا قصاص فيها كالزنا ، والمجانفة وهذا قول قدامة لأنها جنابة لا قصاص فيها كالبهائم والخطأ ولنا ما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتزافاً » وروي عن ابن عباس موقوفاً ولم يعرف له في الصمابة مخالفاً فيكون اجاباً ولا جنابة عمد فلا تحملها العاقلة كالوجبة للقصاص وجنابة الاب على ابنته ولأن حمل الدية انما ثبت في الخطأ لكون الجاني مذموراً تخفيفاً عنه ومواساة له والامداد غير مذمور فلا يستحق انواساة ولا التخفيف فلم يوجد فيه المقتضي وبهذا قارن السد الخطأ ثم يبطل ما ذكره بقتل الاب ابنته لأنه لا قصاص فيه ولا تحمله العاقلة

(فصل) فان اقتصر بمجدة مسمومة فصرى الى النفس فيه وجهاً (أحدهما) تحمى ثلثته لأن ليس بسد محض أشبه عمد الخطأ لأنه لا يملك له قتل بالة يقتل مثلاً غائباً فأشبهه له القصاص ولو وكل في استيفاء القصاص ثم عفى عنه فقتله الوكيل من غير علم بمفهوم فقال القاضي لا تحمى لأنه لا يملك له عمد قتله وقال أبو الخطاب تحمله لأنه لم يقصد الجنابة ومثل هذا يد خطأً بدليل ما لو قتل في

فيه اعتقاداً أن المستوفي له هو السطح فإذا كان غيره ثبت في حقه وجوب الضمان لما أنفق كما لو أذن في أخذ الدين لمن يعتقد أنه مستحقه فبان أنه غيره وهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة يجب لها أكثر الأمرين من مهر مثلاً أو ارش أفضائها لأن الارش لاثلاث المضر فلا يجمع بين ضمانه وضمان منفعة ما لو قلع عيناً

ولنا أن هذه جناية تنقل عن الوطء فلم يدخل جعله فيها كما لو كسر صدرها وما ذكره غير صحيح فإن المهر يجب لاستيفاء منتهى البضع والارث يجب لاثلاث الحاجر فلا تدخل المنفعة فيه (فصل) وإن استعلق بول السكره على الزنا والوطء بشبهة مع أفضائها فعليه ديتها والمهر وقال أبو حنيفة في الموطوءة بشبهة لا يجمع بينهما ويجب أكثرهما وقد سبق الكلام معه في ذلك

❦ مسألة ❧ قال (وفي الضلع بعير وفي الترقوة بعيران)

ظاهر هذا أن في كل ترقوة بعيرين فيكون في الترقوتين أربعة أبعرة وهذا قول زيد بن ثابت والترقوة هو المقام المستدير حول العنق من المنحر إلى الكتف ولكل واحد ترقوتان فبينهما أربعة أبعرة في ظاهر قول الحارثي ، وقال القاضي المراد بقول الحارثي الترقوتان معاً وأما أكنيتي بلفظ الواحد لادخال الألف واللام التفضية للاستتراق فيكون في كل ترقوة بعير وهذا قول عمر بن

دار الحرب مسلماً يظه حرياً فإنه عد قتلته وهو أحد نوعي الخطأ وهذا أصح ولا صاحب الشافعي وجهان كعذين

(فصل) ولا تحمل المائلة الببد بعني إذا قتل الببد قاتل وجبت قيمته في مال المائل ولا شيء على عاقلة خطأ كان أو عسداً وهذا قول ابن عباس والشافعي والثوري ومكحول والنخعي والبيهقي ومالك والبيهقي وابن أبي ليلى وإسحاق وأبي ثور وقال عطاء والزهرى والحكم ومحمد وأبو حنيفة غممه المائلة لأنه ادعى يجب بقتله النصاص والكفارة خدمات المائلة بدله كالمهر وعن الشافعي كلذهين ووافقتا أبو حنيفة في دية أمارته

ولنا حديث ابن عباس ولأن الواجب فيه قيمة تختلف باختلاف صفاته فلم يحمه المائلة كاشترى النعم ولا نه حيوان لا تحمل المائلة دية أمارته فلم يحم الواجب في نفسه كالفرس

(فصل) ولا تحمل الصلح وممناه أن يدعى عليه القتل فينكره ويصالح المدعي على مال فلا يحمه المائلة لأنه مال ثبت بمصالحته واختياره فلم يحمه المائلة كالذي ثبت باعتراقه وقال القاضي ممناه أن يصالح الأولياء عن دم المصد إلى الدية والتفسير الأول أولى لأن هذا عمد يستغنى عنه بذكر المصد وعن قال المائل المائلة للصلح ابن عباس والزهرى والشافعي والثوري والبيهقي وإسحاق وأبو حنيفة مائة دينار قال ابن عباس فيه ولأنه لو حملته المائلة أدى إلى أن يصالح بال غيره ويوجب عليه حقاً بقوله

الخطاب وبه قال سعيد بن المسيب ومجاهد وعبد الملك بن مروان وسعيد بن جبير وقادة وإسحاق وهو قول الشافعي والشهور من قوله عند أنما به أن في كل واحد مما ذكرنا حكومة وهو قول مسروق وأبي حنيفة ومالك وابن النضر لأنه عظم عامل لا يختص بجبال ومنفعة يجب فيها ارش مقدور كأثر أعضاء البدن ولأن التقدير إنما يكون بتوقيف أو قياس صحيح وليس في هذا توقيف ولا قياس وروي عن الشعبي أن في الترقوة أربعين ديناراً وقال عمرو بن شعيب في الترقوتين الدية وفي أعضائها نصفها لأنهما عضوان فيها جمال ومنفعة وليس في البدن غيرها من جنة بما فكلت فيها الدية كالأبدان . ولنا قول عمر رضي الله عنه وزيد بن ثابت وما ذكره يفتض بالهاشمة فأنها كسر عظام باطنه ونيفاً مقدور ولا يصح قولهم إنها لا تختص بجبال ومنفعة قالت جمال هذه المقام ونفعها لا يوجد في غيرها ولا مشارك لها فيه ، وأما قول عمر بن شعيب فبخلاف الاجماع فأنه لا تعلم أحدًا قبله ولا بعده واقفه فيه

❦ مسألة ❧ قال (وفي الزند أربعة أبعرة لا ، عظامان)

قال القاضي : يعني به الزند فيها أربعة أبعرة لأن فيها أربعة عظام ففي كل عظم بعير وهذا يروى عن عمر بن الخطاب وقول أبو حنيفة ومالك والشافعي فيه حكومة لما تقدم

(فصل) ولا تحمل الاعتراف وهو أن يقر الإنسان على نفسه بقتل خطأ أو شيء عند تنجب الدية عليه فلا يحمه المائلة لاسم فيه خلافاً وبه قال ابن عباس والشافعي والحسن وعمر بن عبد العزيز والزهرى والثوري ومالك والأوزاعي والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وقد ذكرنا حديث ابن عباس فيه ولأنه لو وجب عليهم لوجب باقرار غيرهم ولا بقتل إقرار شخص على غيره ولأنه منهم في أن يواطىء من يقر له بذلك ليأخذ الدية من عاقلة يقياسه إياها إذا ثبت هذا فإنه يلزمه ما اعترف به ونجب الدية عليه حالة في ماله في قول الأكثرين وقال أبو ثور وابن عبد الحكم لا يلزمه ما اعترف به ونجب لأنه مقر على غيره لا على نفسه ولأنه لم يثبت موجب إقراره فكان إطلا كما لو أقر على غيره بالقتل ولنا قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) ولأنه مقر على نفسه بإجابة الموجبة للمال فصح إقراره كما لو أقر بالثلاث أو بما لا يحمل دية المائلة ولأنه محل مضمون فيضمن إذا اعترف به كاشترى الحال وأما سقطت عنه الدية في محل الوقوف لتحمل المائلة لها فإذا أتمحمتها وجبت عليه كمينية المزد

(فصل) ولا تحمل المائلة مادون الثلث وهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء ومالك وإسحاق وعبد العزيز بن أبي سلمة وقال الأوزاعي لا تحمل الدية أصلاً وقال الثوري وأبو حنيفة تحمل السن والموضحة وما فوقها لأن النبي ﷺ حمل الفرة التي في الحيين على المائلة وقبضها نصف عشر الدية ولا تحمل

وانا ماروى سعيد ثنا هشيم ثنا يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر في أحد الزندين إذا كسر فكتب له بعر إن فيه بعيرين ، وإذا كسر الزندين فبيهما أربعة من الابل ورواه أيضاً من طريق آخر مثل ذلك وهذا لم يظهر له مخالف في الصحابة فكان إجماعاً (فصل) ولا متقدر في غير هذه العظام في ظاهر كلام الخرقى وهو قول أكثر أهل العلم وقال اتقاضي في عظم الساق بعيران وفي الساقين أربعة أبيرة وفي عظم الفخذ بعير وفي الفخذين أربعة فهذه تسعة عظام فيها مقدار الضلع والترقوتان والزندتان والساقان والفخذان وماعداها لا مقدار فيه وقال ابن عقيل وأبو الخطاب وجماعة من أصحاب القاضي في كل واحد من الذراع والمعصم والعضد بعيران وزاد أبو الخطاب عظم القدم لما روى ساجان بن يسار أن عمر فق في الذراع والمعصم والفخذ والساق والزند إذا كسر واحد منها غير ولا يمكن به دحور يعني عوجاً بعير وإن كان فيها دحور فبحساب ذلك وهذا الخبر إن صح فهو مخالف لما ذهبوا إليه فلا يصلح دليلاً عليه والصحيح إن شاء الله أنه لا تدبر في غير الخسة الضلع والترقوتين والزندين لأن المتدبر إنما يثبت بالتوقيف ومتخفى الدليل وجوب المعسكة في هذه العظام إباحته كالأبواب وأما خلفاء في هذه العظام لقضاء عمر رضي الله عنه أنها عظامها ببنى على مقتضى الدليل وماعدا هذه العظام كعظام الظفر وغيره ففيه الحكومة ولا ندلم فيه مخالفاً وإن خالف فيها مخالف فهو قول شاذ لا يمتد إلى دليل يمتد عليه ولا يصار إليه

مادون ذلك ولأنه ليس فيه ارض مقدار والصحيح عن الشافعي أنها تحمل القليل والكثير لأن من حمل الكثير حمل القليل كالجاني في العدد

ولما ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الدية أن لا يحمل منها شيء حتى تلتئم عقل المأمومة ولأن مقتضى الأصل وجوب الضمان على الجاني لأنه موجب جنايته وبدل متلفه فكان عليه كفاثر الجانيات والمفلسات وأما خوفاً في الثلث تخفيفاً عن الجاني لكونه كثيراً فيجوز به قال النبي ﷺ «الثلث كثير» ففيها دونه يبقى على فضية الأمل ومقتضى الدليل وهذا حجة على الزهري لأن النبي ﷺ جعل الثلث كثيراً فاما دية الجاني فلا تحملها المائقة إلا إذا مات مع أمه من الضربة لمكون ديتها جميعاً موجب جناية يزيد على الثلث وإن سلمنا وجوبها على المائقة فلا دية آدمي كاملة

(فصل) وتحمل المائقة دية الطرف إذا بلغ الثلث وهو قول من سمينا في الفصل الذي قبل هذا وسكني بن النعماني أنه قال في التقدم لا تحمل ما دون الدية لأن ذلك يجري مجرى ما لا يجوز بدليل أنه لا يجب فيه كفاية

لأن قول عمر رضي الله عنه ولأن الإجماع دية حاتمة على جر تزيد على الثلث فحملها المائقة كدية النفس ولأنه كثير يجب ضابطها في المائقة ما ذكره وبطلان ما إذا جنى على الأطراف بما يوجب الدية أو زيادة عليها

(مسئلة) قل (والشجاج التي لا توقيت فيها أولها الحارصة وهي التي تحرس الجبلد)

يعني تشقه قليلاً وقل بعضهم هي الحارصة ثم الباضة وهي التي تشق اللحم بعد الجبلد ثم البازلة وهي التي يسيل منها الدم ثم التلاحة وهي التي أخذت في اللحم ثم السمحاق وهي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة ثم الموضعة وهكذا وقع في النسخ التي وصلت بنا : الحارصة ثم الباضة ثم البازلة ولعله من غلط الكتّاب والصواب الحارصة ثم البازلة ثم الباضة هكذا رتبها سائر من علنا قوله من أهل العلم ولأن الباضة التي تشق اللحم بعد الجبلد فلا يمكن وجودها قبل البازلة التي يسيل منها الدم وتسمى الدامعة لثقل سيلان دما تشبهاً له بخروج الدمع من العين والتي تشق اللحم بعد الجبلد يسيل منها دم كثير في الغالب فكيف يصح جعلها سابقة على ما لا يسيل منها إلا دم يسير كدم العين؟ وبطل على صحة ما ذكرناه أن زيد بن ثابت جعل في البازلة بعيراً وفي الباضة بعيرين وقول الخرقى والشجاج يعني جراح الرأس والوجه وأنه يسمى شجاجاً خاصة دون جراح سائر البدن والشجاج السبعة عشر خسر منها أرشها متقدر وقد ذكرناها ونحس لا توقيت فيها قل الأصمعي أولها الحارصة وهي التي تشق الجبلد قليلاً يعني تشق شيئاً يسيراً من الجبلد لا يظهر منه دم ومنه حرص انقصار الثوب إذا تشقه قليلاً ثم البازلة وهي التي يزيل منها الدم أي يسيل وتسمى الدامعة

(فصل) وتحمل المائقة دية المرأة بغير خلاف بينهم فيها وتحمل من جراحها ما يبلغ أرشه ثلث دية الرجل كدية أنفها فاما ما دون ذلك كدية يدها فلا تحملها المائقة وكذلك الحكم في دية الكتفاني ولا تحمل دية الجوسي لأنها دون الثلث

(مسئلة) (وتحمل غرة العين) إذا مات مع أمه فإن المائقة تحمله مع دية أمه نص عليه لأن ديتها وجبت في حال واحدة بخيانة واحدة مع زيادتها على الثلث فحملتها المائقة كالدية الواحدة ولا تحمله إن مات منفرداً أو مات قبل موت أمه نص عليه أحمد لأنه دون الثلث

(مسئلة) (وتحمل جناية الخطأ على الجرح إذا بلغت الثلث) وحكي عن الشافعي لا تحمل ما دون الدية وقد ذكرناه وذكرناه دليلاً (مسئلة) (قال أبو بكر ولا تحمل المائقة شبه العمد ويكون في مال الفاتل في ثلاث سنين) وهي رواية عن أحمد بن حنبل وابن سيرين والزهري والحارث السكيتي وقادة وأبو نؤود وهي على الفاتل في ماله لأنها موجب قتل نفسه فلم تحمله المائقة كالعمد الحاضر ولا دية مغلطة فاشبهت دية العمد وهكذا يجب أن يكون مذهب مالك لأن شبه العمد عنده من باب العمد (والثانية) تحمله المائقة ذكره الخرقى وهو ظاهر المذهب وبه قال الشعبي والبخاري والحنفي والشافعي والثوري وإسحاق وأصحاب (الجزء التاسع) (٨٣)

أيضاً والدائمة ثم الباضعة وهي التي تشق الحاج بعد الجلاء، ثم الملاحة وهي التي أخذت في اللحام
بعض دخلت فيه دوماً لا كثيراً يزيد على الباضعة ولم تبلغ السمحاق ثم السمحاق وهي التي تصل إلى
قشرة رقيقة فوق العظم دعى تلك القشرة سمحاقاً، وسُميت الجراح الواصلة إليها بدمياً وبدمياً أهل
الدينة الملقاة والملاحة وهي التي تأخذ اللحم كله حتى تخاف منه، ثم النوضعة وهي التي تشتر تلك
الجذبة وتبدي وضاح المعظم أي يافسه وهي أول الشجاعت الموقفة وما قبلها من الشجاعت الحس فلا
توفيت فيها بل الصحيح من مذهب أحد وهو قول أكثر الفقهاء يروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز
ومالك والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وروى عن أحمد رواية أخرى أن في الدائمة بغيراً
وفي الباضعة بغيرين وفي الملاحة ثلاثة وفي السمحاق أربعة لأن هذا يروى عن زيد بن ثابت
وروي عن علي بن السمحاق مثل ذلك رواه سعيد بن عيينة وعن عمر وعثمان فهما نصف ارش النوضعة
والصحيح الأول لأنها جراحات لم يرد فيها توقيت في الشرع فكان الواجب فيها حكومة كجراحات
البدن. وروى عن مكحول قول فقهي الذي عليه السلام في النوضعة بخمس من الأبل ولم يقنر فيها دونها
ولأنه لم يأت فيها مقدار يتوقف ولا في قياس يصح فوجب الرجوع إلى الحكومة كالجراحة،
وذكر القاضي أنه متى أمكن اعتبار هذه الجراحات من النوضعة مثل أن يكون في رأس الجنبي
عليه موضحة لم يجرئها قدرت هذه الجراحة معها فإن كانت بقدر النصف وجب نصف ارش النوضعة

الرأي وإن استدلوا بروى أبو هريرة قال أنزلت امرأتان من منى فموت أحدهما
الأخرى بجرح فقتلتها وما في بطنها فغضب رسول الله ﷺ بداية المرأة على عاتقها متفق عليه،
ولأنه نوع قتل لإوجب القضاء فوجب دية على المائلة كالحطأ، وبخالف المدد الحاض فاته
بغلظ من كل وجه لقصد الفعل وإرادته القتل، وعمد الحطأ ينظر من وجه وهو الإنسان وهو قصده
الفعل ويخفف من وجه وهو كونه لم يرد القتل فافتنى تغليظها من وجه وهو الإنسان وتخفيفها من وجه
وهو حمل المائلة لما وأنجبا ولا تمل خلافاً بين أهل العلم في أنها تجب مؤجلة روي ذلك عن عمرو بن
وإن عباس وبه قال الشعبي والبخاري وقادة وسيد الله بن عمر ومالك والشافعي وإسحاق وأبو ثور
وابن المنذر، وقد حكى عن قوم من الخوارج أنهم قالوا الذية حالة لأنها بدل متلف وبطل بالثأد عن
بعد خلافاً خلافاً والدية بخلاف سائر المثلقات لأنها تجب على غير الجناني على سبيل المواساة، فاقضت
الحكمة تخفيفها عليهم وقد روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنها قضيا بالدية على المائلة في ثلاث
سنين ولا خلاف لما في مصرها فكان إجماعاً

(مسئلة) (وما يجعل كل واحد من المائلة غير مقدور لكن يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم فيجهد
كل إنسان ما يسير ولا يثيق)

وجملة ذلك أنه لا خلاف بين أهل العلم في أن المائلة لا تكلف من القتل ما يجحبها ويثيق عليها

إن كانت بقدر الثلث وجب ثلث الارش وعلى هذا إلا أن تزيد الحكومة على قدر ذلك فتوجب
ما تخرجه الحكومة، فإذا كانت الجراحة قدر نصف النوضعة وشبهها بنصف قدر ثلثها أوجبنا ثلثي
ارش النوضعة، وإن نقصت الحكومة أقل من النصف أوجبنا النصف فتوجب الأكثر ما تخرجه
الحكومة أو قدرها من النوضعة لانه اجتمع سببان موجبان الشئ وقدرها من النوضعة فوجب بها
أكثرها لوجود سببه، والدليل على إيجاب التقدير أن هذا اللحم فيه مقدار فكان في بعضه بقدره
من دية كاللارن والحشفة والثنية والجفن وهذا مذهب الشافعي وهذا لأنمله مذهباً لأحد ولا
يقتضيه مذهبه ولا يصح لأن هذه جراحة تجب فيها الحكومة فلا يجب فيها مقدار كجراحات
البدن ولا يصح قياس هذا على ما ذكره فإنه لا تجب فيه الحكومة ولا نعلم لما ذكره نظيراً

(مسئلة) قال (وما لم يكن فيه من الجراح توقيت ولكن نظيراً لما وقت دية فقيه حكومة)

أما الذي فيه توقيت فهو الذي نص النبي ﷺ على ارشه ربهن قدر دية كتوله «في الآنف
الدية وفي اللسان الدية» وقد ذكرناه، وأما نظيره فهو ما كان في معناه ومقياساً عليه كاللارنين
والثديين والحاجبين وقد ذكرنا ذلك أيضاً فلم يكن من الوقت ولا مما يمكن قياسه عليه كالشجاعت التي
دون النوضعة وجراح البدن سوى الجائفة وقطع الأعضاء وكسر العظام المذكورة فليس فيها الحكومة

لأنه لازم لها من غير جنائنها على سبيل المواساة للثأل والتخفيف عنه فلا يخفف عن الجناني بما يقل على
غيره ويجحب به كالكافة، ولأنه لو كان الإجحاف مشروفاً كان الجناني أحق به لانه موجب جنائنه وجراء
فعله فإذا لم يشرع في حقه ففي حق غيره أولى، واختلف أهل العلم فيما يجعله كل واحد منهم فقال
أحمد يحملون على قد ما يطيقون فعل هذا لا يتقدر شرعاً وإنما يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم فيفرض على كل
واحد قدر يسير ولا يؤدي وهذا مذهب مالك لأن التقدير لا يثبت إلا بتوقيف ولا يثبت بالرأي
والتحكم ولا يس في هذه المسئلة فوجب الرجوع فيها إلى اجتهاد الحاكم كما دبر الثغفات، وعن أحمد
رواية أخرى أنه يفرض على المورس نصف مثقال لانه أقل ما يتقدر في الزكاة فكان متبراً بها ويجب
على التوسط ربع مثقال لأن ما دون ذلك فاته ليكون البد لا تقطع فيه بدليل قول عائشة رضي الله
عنها لا يقطع في الشيء لانه وما دون ربع دينار لا يقطع فيه، وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي
وقال أبو حنيفة أكثر ما يحمل على الواحد أربعة دراهم وليس لانه حد لأن ذلك يجب على سبيل المواساة
للتقريب فلي يتقدر أنه كاتفة قل يسوى بين النبي ﷺ والفقير لانه لا يقطع فيه فقلل بهما في الإجماع
أما يصار إليه بتوقيف فيه وأما يخفف بالقي والتوسط كالكافة ولا يخفف بالبدن والقرب لذلك
(وما يجعل كل واحد من المائلة غير مقدور لكن يرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم فيجهد
كل إنسان ما يسير ولا يثيق)

الثلاثة فيكون الواجب على النبي فيها ديناراً ونصفاً وعلى التوسط ثلاثة أرباع دينار

﴿مسئلة﴾ قال (والحكومة أن يقرم المني عليه كأنه عبد لا جناة به ثم قوم وهي به قد برأت فما نقصته الجناة فله مثله من الدية كان قيمته وهو عبد صحيح عشرة وقوته وهو عبد به الجناة تسعة فيكون فيه شر ذبته)

هذا الذي ذكره الشارح رحمه الله في تقدير الحكومة قول أهل العلم كلهم لأنهم بينهم فيه خلافاً وبه قال الشافعي والعمري وأصحاب الرأي وغيرهم ، قل ابن النذر كل من يحفظ عنه من أهل العلم يرى أن معنى قرطم حكومة أن يقال إذا أديب الإنسان يجرح لا عقل له معلوم كم قيمة هذا المجرور لو كان عبداً لم يجرح هذا الجرح فإذا قيل مائة دينار قيل ولم يبقه وقد أصابه هذا الجرح وانتهى برؤه ؛ قيل خمسة وتسعون والذي يجب على الجاني نصف عشر الدية وإن قالوا تسعون فمشر الدية ، وإن زاد أر نقص في هذا المثال وإنما كان كذلك لأن جرأته مضمة بالدية فأجراؤه مضمونة منها كما أن المبيع لم يكن مضموناً على البائع باليمن كان ارش عيبه مقدراً من الثمن فيقال كم قيمته لا عيب فيه فقالوا عشرة فيقال كم قيمته وفيه العيب فإذا قيل تسعة علم أنه نقص عشر قيمته فيجب أن ترد

لأنه حتى يتفق بالحول على سبيل المواساة فيشكر بشكر الحول كالزكاة وقال بعضهم لا يتكرر لأن في الإيجاب زيادة على النصف إيجاب الزيادة على أقل الزكاة فيكون مضراً ، ويستر الفنى والنوطة عند رأس الحول لأنه حال الوجوب فاعتبر الحول عنده كالزكاة ، وإن اجتمع من المانعة في درجة واحدة عدد كثير. قسم الواجب على جميع فيلزم الحاكم كل إنسان على حسب ما يراه وإن قل ، وعلى الوجه الآخر يجعل على المتوسط نصف ماعلى الفنى ويقيم بذلك جميعهم وهو أحد قولى الشافعي وقال في الآخر يخص الحاكم من شأنهم فيفرض عليهم هذا القدر الواجب لئلا ينقص عن القدر الواجب ويصير إلى النقص ، لأنه يشق قوماً أصاب كل واحد قيراط فيشقى جمه

ولنا أنهم استوا في القربة فسكوا وسواء لو قولوا كالبركات وأما التماثل عشقة الجمع فلا يصح لأن مشقة زيادة الواجب أعظم من الجمع ثم هذا تعلق بالحكمة من غير أصل يشهد لها لا يترك لها الدليل ثم هي مبادضة بمقمة الواجب على كل واحد منهم وسهولة الواجب عليهم ، ثم لا يخفى من أن يخص الحاكم بعضهم بالإجتاد أو بغير اجتاد فإن خصه بالإجتاد ففيه مشقة عليه وربما لم يحصل له معرفة الأولى منهم بذلك فيعذر الإيجاب وإن خصه بالتعديك أفضى إلى أنه يتجرى أن يوجب على إنسان شيئاً يشهد به من غير دليل وبين أن لا يوجب عليه ولا نظير له وربما ارتضى من بعضهم وأهم وربما امتنع من فرض عليه شيء من أدائه لكونه يرى مثله لا يؤذي شيئاً من الناس من كل الوجوه

﴿مسئلة﴾ (ويأ بالاقرب فالأقرب ففى اتهمت أموال الأقربين لما لم يتجاوزهم والا تنقل إلى من يليهم)

من اثنين عشرة أي قدر كل واحد وقدره عبداً ليتمكن توبته وتعمل العبد أصلاً للحر فيما لا موقت فيه والحر أصلاً للعبد فيما فيه توقيت

﴿مسئلة﴾ قل (وعلى هذا إذا زاد من الحكومة أو نقص لا أن تكون الجناة في رأس

أو وجه فيكون أسهل بما وقت فيه فلا يجاوز به أرش الموقت)

يعنى لو نقصته الجناة أكثر من عشر قيمته لوجب أكثر من عشر دية ولو نقصته أقل من العشر مثل أن نقصته نصف عشر قيمته لوجب نصف عشر دية إلا إذا شجعه دون الموضحة فبلغ أرش الجراح بالحكومة أكثر من أرش الموضحة لم يجب الزائد ، فلو جرحه في وجهه سمدقاً فنقصته عشر قيمته فنقصت الحكومة وجوب عشر من الأبدن ودية الموضحة خمس فبها يمل غلط القوم ، لأن الجراحة لو كانت موضحة لم تزدد على خمس مع أنها سمدقاً وزائدة عليها فلا لا يجب في بعضها زيادة على خمس أولى وهذا قول أكثر أهل العلم ربه يقول الشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن مالك أنه يجب ما تجرجه الحكومة كائناً ما كان لأنها جراحة لا مقدار فيها فوجب فيها ما نقص كما لو كانت في سائر البدن .

وجلة ناك أنه يبدأ في تسعة الدية بين المانعة الأقرب فالأقرب بقسم على الأخوة وبهم ولا عام وبهم ثم أعمام الأب ثم بغيرهم ثم أعمام الجدة ثم بغيرهم كذلك أبداً حتى إذا انقضت انقضت فملى أنولى الفتى ثم على عصبائه ثم على مولى المولى ثم على عصبائه الأقرب فالأقرب كالبركات سواء وإن قلنا آباء والأبناء من المانعة بدي. هم لهم أقرب وبقي اتهمت أموال قوم للعقل لم يقدم إلى من بعدهم لأنه حق يستحق بالنصيب فقدم الأقرب فالأقرب كالبركات وولاية الكفاح ، وهل يقدم من بدلي الأبو عن على من بدلي بالي ؟ وعلى وجهين (أحدهما) يقدم كالبركات وكنتدم الإاخ على ابنه (والثاني) يسويان لأن ذلك يستفاد بالنصيب ولا أثر لقربة إلا في المانعة بالنصيب والاولى أولى إن شاء الله تعالى لأن قربة الإام تؤثر في ترجيح التقديم وقوة بالنصيب لاجتماع القربتين على وجه لا يتفرد كل واحدة بحكم وذلك لأن القربتين تنقسم إلى ما ينفرد كل واحدة منها بحكم كإنهم إذا كان أحداً لم ينفذه برت بكل واحد من القربتين مبراً أن ينفرد برت السدر بالأخوة وبرت بالنصيب بنبوة العلم ، وحجب إحدى القربتين لا يؤثر في حجب الأخرى فهذا لا يؤثر في قوة ولا ترجيح ولذلك لا يقدم ابن العلم الذي هو أخ لأم على غيره ، وإلى ما لا يتفرد كل واحدة منها بحكم كإنهم الذين أبوين من أين هم من أب لا يتفرد إحدى القربتين بغير امتناع الأخرى فؤثر في ترجيح وقوة التعصّب ولذلك أثرت في التقديم في الميراث فكذلك في غيره ، وبما ذكرنا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يسون بين العريب واللبى ويقسم على ٧ : ٧ التي هي المانعة على عصبه القانعة ولأننا حكم تعلق بالنصيب فوجب أن يقدم فيه الأقرب فالأقرب كالبركات والخبر لأجاجة فيه لأننا نقسمه على الجماعة إذا لم يبق به الأقرب فتحمله على ذلك

ولنا أنها بعض الموضحة لانه لو أوضحه لقطع ما قطعته هذه الجراحة ولا يجوز أن يجب في بعض الشيء أكثر مما يجب فيه ، ولأن الضرر في الموضحة أكثر والشين اعظم والحل واحد فإذا لم يزد ارش الموضحة على خمس كان ذلك تنبيها على أن لا يزداد عليها وأما سائر البدن فما كان فيه موقت كالاعضاء والعظام المعلومة والجائفة فلا يزداد جرح عظم على دية مثله جرح اثلة فبلغ أرضها بالحكومة خسا من الال لا يرد الى دية الاثثة ، وأن جنى عليه في جوفه دون الجائفة لم يزد على أرش الجائفة وما لم يكن كذلك وجب ما أخرجه الحكومة لأن الحل مختلف ، وأن قيل فقد وجب في بعض البدن أكثر مما يجب في جميعه ووجب في مناع اللسان أكثر من الواجب فيه تنذانا وجبت دية النفس عوضا عن الروح وليست الاطراف بعضها بخلاف مسئلتنا هذا ذكره القاضي ، ويحتمل كلام الحرقى أن يخس امتناع الزيادة بالرأس والوجه لقوله إلا أن تكون الجائفة في رأس أو وجه فلا يجوز به أرش النوقت

(فصل) وإذا أخرجت الحكومة في شجاج الرأس التي دون الموضحة قدر أرش الموضحة أو زائدة عليه فظاهر كلام الحرقى أنه يجب أرش الموضحة ، وقول القاضي يجب أن تنقص عنها شيئا على حسب ما يؤدي اليه الاجتهاد وهذا مذهب الأنبي لا يجب في بعضها ما يجب في جميعها ، ووجه قول الحرقى أن مقتضى الدليل وجوب ما أخرجه الحكومة وإنما سقط الزائد على أرش الموضحة لخالفته النص أو تنبيه النص فنيا لم يزد يجب البقاء على الاصل ، ولأن ما ثبت بالتنبيه يجوز أن يساوي

﴿مسئلة﴾ (وإن تساوى جماعة في القرب وزع القدر الذي يلزمهم بينهم)

لأنهم استروا في القرابة التفضية للعقل عنه فتساوا في حكمه كمائر الاحكام وقد ذكرنا ذلك في مسئلة وما يجعله كل واحد من العاقبة غير مقدر

(فصل) ولا يجعل العقل من لا يعرف نسبة من القاتل إلا أن يعلم أنهم من قوم يدخلون كاهم في العقل ولا يعرف ذلك منه لا يعمل وأن كان من قبيلته فلو كان القاتل قرشيا لم يلزم قرشيا كاهم التحمل فان قرشيا وإن كانوا كاهم يرجعون الى أب واحد إلا أن قبائلهم تفرقت وصار كل قوم ينسبون الى أب يتبرزون به فيقول منهم من يشاروهم في نسبتهن الى الأب لادنى ، إلا ترى أن الناس كاهم بؤ آدم ثم راجعون الى أب واحد لكن أن كان من نخذ يعلم أن جميعهم يتحملون وجب أن يتحمل جميعهم سواء عرف أحدهم أو لم يعرف للعلم بأنه متحمل على أي وجه كان وإن لم يثبت نسب القاتل من أحد فالدابة في بيت المال لأن المسلمين يرتونه إذا لم يكن وارث بمعنى أنه يؤخذ ميراث بيت المال فذلك يعقلونه على هذا الوجه فن وجدته من يحمل بعض العقل فإني في بيت المال لذلك ، فإن قيل فهذا ينقض بالنسبة الذي لا وارث له فان ميراثه لبيت المال ولا يعقلون عنه ، قلنا اما لم يعقلونه لوجود المناع وهو اختلاف الدين ولذلك لا يعقله عصبائه المسلمون

النصوص عليه في الحكم ولا يلزم أن يزد عليه كما أنه لا نص على وجوب فدية الأذى في حق المذنب ولم تلزم زيادتها في حق لا عذر له ولا ينته أن يجب في البعض ما يجب في الكل بدليل وجوب دية الاصابع مثل دية اليد كما وفي حشفة الذكر مثل باقي جميعه ، فإن قيل هذا وجب بالتقدير الشرعي لا بالتقويم ، قلنا إذا ثبت الحكم بنص الشارع لم ينته ثبوت مثله بالتقاييس عليه والاجتهاد المؤدي اليه ، وفي الجملة فالحكومة دليل ترك العمل بها في الزائد لمنى مقدود في المساوي فيجب العمل فيه بها لعدم المعارض ثم وإن صح ما ذكره فيقضي أن ينقص أدنى ما يحصل به المساواة المحذورة ويجب الباقي عملا بالدليل الوجوب له والله أعلم

(فصل) ولا يكون انتقوم إلا بعد بره الجرح لأن أرش الجرح لا يقدر إنما يستمر بعد برهه فإن لم تنقصه الجائفة شيئا بعد البره مثل أن قطع اصبعاً أو دابة أو قطع حية امرأة فلم ينقص ذلك بل زاده حسنا فلا شيء على الجاني لأن الحكومة لأجل جبر النقص ولا نقص عنها فأشبهه ما لو أعلم وجهه قبله بؤثر ، وإن زادته الجائفة حسنا فالجني بحسن بجائفته فلم يضمن كما لو قطع سائمة أو ثوبولا وبط خراجا ، ويحتمل أن يعرض قل القاضي نص أحد على هذا لأن هذا جزء مضمون فلم يعر عن

﴿مسئلة﴾ (وما تحمله العاقبة يجب مؤجلا في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه إن كان دية كاملة) لا خلاف بين أهل العلم في أن دية الخطأ على العاقبة حكمه ابن المنذر وأنها مؤجلة في ثلاث سنين فإن عمر وعليا رضي الله عنهم أجعلوا دية الخطأ على العاقبة في ثلاث سنين ولا تعرف لهم في الصحابة مخالفاً واتبهم أهل العلم على ذلك لانه مال يجب على سبيل المواساة فلم يجب حالا كذا في وجب في آخر كل حل ثلثها ويعتبر ابتداء السن من حين وجوب الدية وبهذا قال الشافعي ، وقال ابو حنيفة ابتداؤها من حين حكم الحاكم كدية العنة

وله أن مال مؤجل فكان ابتداء اجله من حين وجوبه كالدين المؤجل والسلم ولا تسلم الخلاف فيها فإن الخوارج لا يعتد بخلافهم

﴿مسئلة﴾ (وإن كان الواجب ثلث الدية وجب في رأس الحول الأول وإن كان نصفها كدية اليد وجب في رأس الحول الأول الثلث وبقية في رأس الحول الثاني وإن كان دية امرأة أو كتيبا فكذلك ويحتمل أن يقسم في ثلاث سنين ، وإن كان أكثر من دية كالجنى عليه فأذهب سمعه وبصره لم يزد في كل الثلث)

وجملة ذلك أن الواجب إذا كان دية كاملة ونها تقسم في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها ، وكانت دية النفس أو دية العارف كدية جميع الاف والاذنين ، وإن كان دون الدية نظرنا فإن كان الثلث كدية المأمومة وجب في آخر السنة الأولى ولم يجب معه شيء ، لأن العاقلة لا تمسأ ، حلا وإن كان نصف الدية أو ثلثها كدية اليد أو دية المنخرب وجب الثلث في آخر السنة الأولى

ضمان كما لو أنفقت مقدار الارش فازداد به جلالاً أو لم ينته شيئاً ، فلي هذا يقوم في أقرب الاحوال الى البرء . لانه لما سقط انتصار قيمته بعد برء يرمي في أقرب الاحوال اليه كولد النور ولا تغدو تقويمه في البين قوم عند الوضع لانه أقرب الاحوال التي أمكن تقويمه الى كونه في البين ، وإن لم ينقص في ثلث احوال قوم والد جرح لانه لابد من نقص للخوف عليه . ذكره القاضي والاصحاب الشافعي وجهاً كما ذكرنا : وتقوم غية المرأة كأنها لمية رجل في حال ينقصه ذهاب لحية وإن أنفقت ستاً زائدة قوم وليس له سن ولا خلفها اصلية ثم يقوم وقد ذهبت الزائدة ، فإن كانت المرأة إذا قدرناها ابن عشرين تنصبا ذهاب لحيتها يسيراً وإن قدرناها ابن عشرين تنصبا كثيراً قدرناها ابن عشرين في أقرب احوال الى حال المجني عليه فأنشبه يقوم الجرح الذي لا ينقص بعد الاندمال دنا تقومه في أقرب احوال النقص الى حال الاندمال ، والأول أصح إن شاء الله ، فإن هذا لا متقدم فيه ولم ينقص شيئاً فأنشبه الضرب ، وتضمن النقص الحاصل حال جرح ابن الدم إنما هو تضمن الخوف عليه وقد زال فأنشبه ما لو لطمه زحفر لونه حل اللطمة أو اجرتم زال ذلك ، وتقدر المرأة رجلاً لا يصح لأن اللحية زين للرجل وعيب فيها وتقدر ما يوجب بما يزين لا يصح ،

والباقي في آخر السنة الثانية ، وإن كان أكثر مدية مثل ان ذهب سمع انسان وبصره في كل سنة ثلث لأن الواجب لو كان دون الدية لم ينقص في السنة عن الثلث فكذلك لا يزيد عليه إذا زاد على الثلث ، وإن كان الواجب للجناية على اثنين وجب لكل واحد ثلث في كل سنة لأن كل واحد له دية فيدتمق ثلثها كما لو انزرد حقة ، وإن كان الواجب دون ثلث الدية كدية الاصبع لم تحمله الماقلة لانها لا تحمل ما دون الثلث ، ويجب حلاً لانه منافع لا تحمله فكأن حلاً كالجناية على المال

﴿مسألة﴾ (فإن كانت الدية ناقصة كدية المرأة والسكابي فتمها وجهاً)

(أمدتها) تنقسم في ثلاث سنين بدل انفس فأنشبهت الدية السكالة (والثاني) يجب منها في العام الاول قدر ثلث الدية السكالة والباقي في العام الثاني لأن هذه تنقص عن الدية فلم تنقسم في ثلاث سنين كأثر الشرف وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي كلاهما ، فإن كانت الدية لا تبلغ ثلث الدية السكالة كدية الجوسي وهي ثمانمائة درهم ودية الجبين وهي خمس من الابل لم تحمله الماقلة لانه ينقص عن الثلث فأنشبه دية السن والوضحة لأن يقتل الجبين مع أمه فتحمله الماقلة لانها جناية واحدة وتكون دية الأم على الزوجين ، فإن قلنا هي في عامين كانت دية الجبين واجبة مع ثلث دية الأم في العام الاول لأنها دية أخرى ويحمل أن يجب مع باقي دية الأم في العام الثاني وإن قلنا دية الأم في ثلاث سنين فلي يجب دية الجبين في ثلاثة أعوام أولاً وعلى وجهين إذا قلنا بوجوبها في ثلاث سنين وجبت في السنين التي وجبت فيها دية الأم لأنها ديتان مستحقين فيجب في كل سنة ثلث ديتها وثلث ديته ، ويحمل أن يجب في ثلاث سنين أخرى لأن ثلثها موجب جناية واحدة

وكذلك تقدير السن في حالة براد زوالها بجملة تركه لا يجوز فإن الشيء يقدر بنظيره ويقاس على مثله لا على ضده ومن قال بهذا الوجه فأتى ما يمكن إيجابه وهو أقل نقص يمكن تقديره (مصل) وإن لطمه على وجهه فلم يؤثر في وجهه فلا ضمان عليه لانه لم ينقص به جلال ولا منفعة ولم يكن له حال ينقص فيها فلم ينقصه كما لو شتمه ، وإن سود وجهه أو خضره ضمنه بدية لانه فوت الجمال على السكال فضمنه بدية كما لو قطع أذن الأصم ، وأنف الأشم وقال الشافعي ليس فيه إلا حكمة لانه لا متقدم فيه ولا هو نظير لمقدر وقد ذكرنا انه نظير لقطع الاذنين في ذهاب الجمال بل هو أعظم في ذلك فيكون بإيجاب الدية أولى وإن زال السواد برد مأخذه لزوال سبب الضمان وإن زال بعضه وجبت فيه حكومة ورد الباقي وإن صغر وجهه أو حمره ففيه حكومة لأن الجمال لم يذهب على السكال وهذا يشبه ما لو سود سنه أو غير لونها على ما ذكرنا من التفصيل فيها

«مسألة» قال (وإن كانت الجناية على ابنه بد ما يس فيه من موت في الحرق فيه ما قمه ، بعد انتقام الجرح وإن كان فما جني عليه شيء ، وموت في الحرق فهو موت في البدن في دية نصف قيمته وفي موضعه نصف غير قيمته فنقصته الجناية أقل من ذلك أو أكثر وهكذا الأثمة)

﴿مسألة﴾ (وأبتداء الحول في الجرح من حين الاندمال وفي القتل من حين الموت وقول القاضي ان لم يسر الجرح الى شيء غوله من حين القطع)

وجملة ذلك أنه إذا كان الواجب دية نفس فأبتداء حوله من حين الموت سواء كان قتلاً موجباً أو عن سرابة جرح وإن كان الواجب دية جرح نظرت فإن كان عن جرح اندمل من غير سرابة مثل أن قطع يده فبرأت بعد مدة فأبتداء المدة من حين القطع لأن تلك حالة الوجوب ولهذا لو قطع يده وهو ذمي فأسلم ثم اندملت وجب نصف دية يهودي وأما إن كان الجرح سارياً مثل أن قطع أصبعه ففسر ذلك إلى كفنه ثم اندمل فأبتداء المدة من حين الاندمال لانها إذا سرت فما استقر الارش الا من حين الاندمال هكذا ذكره القاضي وأصحاب الشافعي وقال أبو الخطاب تعتبر المدة من حين الاندمال فيها لأن الارش لا يستقر الا بالاندمال فيها

﴿مسألة﴾ (ومن مات من الماقلة قبل الحول أو افترسقط ما عليه وإن مات بعد الحول لم يسقط ما عليه) من مات من الماقلة أو افترسقط ما عليه لم يبرأ من حوله بل يبرأ من حوله لا من مال يجب في آخر الحول على سبيل المواساة فأنشبه الزكاة وإن كان ذلك بعد الحول لم يسقط الواجب وجهه ، قال الشافعي رقت أبو حنيفة يسقط ما عليه لانه لا يخرج عن أهلية الوجوب فأنشبه الموات قبل الحول ولنا انه حتى تدخله النيابة لا يملك استقائه في حياته فأنشبه الدين وفارق ما قبل الحول لانه لم يجب ما قبل الحول من حوله ، أما إن كان قتيلاً عند القتل فاستغنى عند الحول فقال القاضي يجب عليه لانه وجد وقت الوجوب وهو من اهله وبجرح على هذا من كان سارياً (الجزء التاسع)

ووجهه ان الجناية على النفس يجب خلعها بما تقص من قيمته لان لو اوجب الفروج جبراً
فان الجناية ولا يتعجب إلا باليجاب ماقص من القيمة فيجب ذلك كما لو كانت الخلية على غير من
الحيوانات وسائر المال ولا يجب زيادة على ذلك لان سبق المضي عليه فله تجبر فلا يجب له زيادة
على ما صرفه الخي عليه هذا هو الاصل ولا نعلم فيه خلاف في ليس فيه مندر شرعي فان كان الثالث
الجانية موقفة في الحر كيدوم وضعت فيه عن احمد روايتان (احدهما) ان فيه ايضاً ماقصه بالمال
ماقصه وذكر ابو الخطاب ان هذا الخبر في الحال . وروى البيهقي عن احمد انه قال انما يأخذ فيه
ماقص من مائة فيقول ابن عباس وروي عن ابي مالك فيها مائة موصوفة ومقتاة وحاشية وجبته
لان خلعها ضمان الاموال فيجب فيما نقص كالمهر ولان ماقص من القيمة بالمال ماقص ضمن بعض ما
نقص كغير الاموال ولان مقتضى الدليل ضمان الثابت بما نقص خلعه فيها وقت في الحر كما خلعه
فبلغ او ينجو من فاق عند المولود عليه ذلك ويحتمل ان لا يجب لانه لا يمكن من اقل الواجب
حالة الحب فثبت الحكم فيه حالة الشرط كما لا يخفى ذلك فان الامام عليه السلام عند اخول المازمه قال فيه
«في سبيله» (وتمد اليه ونحوه خطاً تحمله الله عليه)

لأنه لا يفتق منه كل القيد فتجعله العقلية كشيء معد ولا نه فتلي لا يوجب القصاص لاجل
 العذر فاشبهه بغيره في الشيء العاقل أن عذبه في ماله وحر أحد قولنا التماسي لأنه بعد يجوز
 تأديبا عليه فذهب الغفل من البالغ الأول أولى وما ذكره يفتقر بشبه المعد والله سبحانه وتعالى أعلم

{ باب تكرار التل }{

من قتل نفساً محرمة خطأ أو ما تجرى مجرى الخطأ أو شارك فيها أو ضرب بطن امرأة فأنقذت جنيناً ميتاً أو حيّاً ثم مات فعليه الكفارة

الأصل في كفارة القتل قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) الآية ونوع أهل المأثم أن على القاتل خطاً كفارة سواء كان المقتول ذكراً أو أنثى ويجب في قتل الصغير والكبير سواء أباشروا بالقتل أو تسبوا إليه بسبب تضمن به النفس كخز الخمر ونسب السكين وشهادة الزور وبمذق مال أو الشافي وقال أبو حنيفة لا يجب التسبب لأنه ليس بقتل ولأنه ضمن به فيه مباشرة القتل فأنلرمه الكفارة كالعاقلة ولأنه كالمباشرة في الضمان فكأن كالمباشرة في الكفارة ولأنه سبب لآلاف الأدعي يتعلمه من ضامن فعملت به الكفارة كما لو كان ذكراً أو أنثى أو ذابته انساناً وقياسهم يقتضي بالاب إذا أكره انساناً على قتل ابنه فإن الكفارة تجب عليه من غير مباشرة وفارق العاقلة فأنها تحمل من غيرها ولم يصدر منها قتل ولا تسببه إليه وقوله ليس بقتل متروك على القاتني وبلمر الشهود الكفارة سواء قالوا أخطأنا أو تعمدنا وهذا يدل على أن القتل بالسبب تجب به الكفارة بكل حال ولا يعتبر فيه خطأ والمعدل وإن قصد القتل فهو جاري مجرى الخطائي أنه لا يجب به التقصاص

في ضان بئته بالآلة الموقفة في البعد فيقبرها على متفتحي الدليل ، وظاهر الذئب ان ما كان موقفاً في الحر فهو موت في البعد في بده او عينه او أدنه ارشفتة نصف قيمته وفي موضحة نصف عشر قيمته وما أوجب الدية في الحر كالنصف والاسنان واليدان والجرجلين والعينين والأذنين اوجب قيمة البعد مع بقا ملك السيد عليه روي هذا عن علي رضي الله عنه وروي نحوه عن سعيد بن المسيب وبه قال ابن سيرين وعمر بن العزيم والشافعي والثوري وقال ابو حنيفة **ق** احد هذا قول سعيد بن المسيب والسبب وقال آخرون ما أصيب به البعد فهو على ما ناقش من قيمته ، والظاهر ان هذا لو كان قول علي لما احتج احد فيه إلا به دون غيره إلا ان أبا حنيفة والثوري قلا ما أوجب الدية من الحر ينحصر سيد البعد فيه بين أن يفرقه قيمته ويصير ملكا للحاكم وبين أن لا يضمنه شيئاً للتلا يؤدي الى اجماع البذل والمبدل لرجل واحد ، وروي عن ابياس بن معاوية فيمن قطع يد عبد عمدا أو قفا عنه هو له وعليه ثمنه .

ووجه هذه الرواية قول علي رضي الله عنه ولم يعرف له في الصحيحين مخالفاً ولأنه آدمي بضمنه بالخصاص والكفارة فكان في إطفائه مقدار كل خير. ولأن إطفائه فيها مقدار من الخير فكان في إطفائه مقدار من العبد كالشحاح الأيمن عند مالك وما هو بوجوب في شحاحه مقدار وجوب في إطفائه مقدار كل خير.

﴿مسئلة﴾ (ومن شارك في قتل يوجب الكفارة لزمته كفارة ويلزم كل واحد من شركائه كفارة) هذا قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعكرمة والنخعي والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد أن علي الشتر كين كفارة واحدة حكاه أبو الخطاب رهو قول أبي ثور وحكي عن الأوزاعي وحوكه أبو علي الطبري عن الشافعي وأكره سائر أصحابه واحتج لمن أوجب كفارة واحدة بقبوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فحرير رقبة مؤمنة) ومن تنبأ الواحد والجامعة ولم يوجب إلا كفارة واحدة ودية، والدية لا تتعدد فكذلك الكفارة ~~ويجب~~ كفارة قتل فلم تعدد بتعدد الفاعلين إذا كان القاتل واحداً ككفارة الصيد الحريمي

ولنا أنها لا تنبض وهي من موجب قتل الادمي فكملت في حق كل واحد من المشتركين كالفصاص
وتخالف كفارة الصيد فلها نجب بدلا ولهذا نجب في اباضه فكذلك الدية

﴿سبعة﴾ (ولو ضرب بطن امرأة قالت جنة ميتاً أوحياً ثم مات فعلة الكفارة)
 ثم الكفارة بالثقة العينة الميت إذا كان من غير بطحا وبه قال الحسن وعطاء والزهري والنخعي
 والحاكم ومالك الشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة لا تجب وقد مضت هذه المسئلة في دية العتق
 ﴿ثم﴾ (مما كان الفحل أو كافراً أو أحراراً أو عداً)

نَجِبَ الْكَفَّارَةُ بِقَتْلِ الْكَافِرِ الْمُضْمُونِ سِوَاهُ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمِنًا وَهَذَا قَالَ أَكْثَرُ أَعْلَانِيَةٍ وَهَذَا
لِحَسَنِ وَمَا كَانَ لَا كُفَّارَةَ فِيهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً) فَهَيُّوهُ أَنَّهُ لَا كُفَّارَةَ فِي غَيْرِ

وعلى أبي حنيفة قول علي ولأن هذه الاعضاء فيها متدر فوجب ذلك فيها مع بقاء ملك السيد في العبد كاليد الواحدة وسائر الاعضاء، ولأن من صمنت يده بمقدر صنعت يده بمثله من غير أن يملكه كاليد. وقوله انه اجتمع البدل والبدل واحد ليس يصح لان القيمة ههنا بدل العضو وحده ولم تكن بدلا عن الجلالة لكل بدل اليد الواحدة بدلا عن نصفه وبدل تسع اصابع بدلا عن تسعة اعشاره والاربع بخلاته، والامة مثل اليد في ذلك الا انما تشبه بالمرءة واذا بانث ثلث قيمتها احتمل ان جنابيتها ترد الى النصف فيكون في ثلاث اصابع ثلاثة اعشار قيمتها وفي اربعة اصابع خمسا كما ان المرأة تساوي الرجل في الجراح الى ثلث دية فاذا بانث اثلاث ردت الى النصف والامة امرأة فيكون ارشها من قيمتها كرش المرأة. ويحتمل ان لا ترد الى النصف لان ذلك في الحرة على خلاف الاصل لكون الاصل زيادة الارش بزيادة الجنابة وان كما زاد نقصها وضررها زادت جنابيتها فاذا خوف هذا في الحرة بقينا في الامتثال وفق الاصل

ولنا قوله تعالى (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحرير رقبة مؤمنة) والذم له ميثاق وهذا منطوق يقدم على دليل الخطاب ولانه آدمي، وقول ظلالا فوجب الكفارة بقتله كالمسلم (مسئلة) (وتجب الكفارة بقتل العبد)

وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك لا تجب لانه مضمون بالقيمة اشبه البيهة ونما عموم قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ولانه يجب القصاص بقتله فتجب الكفارة به كالمسلم ولانه مؤن قتله الحر ويبارق الهام بذلك

(مسئلة) (وسواء كان القتال كبيرا عاقلا أو صغيرا أو مجنونا حرا أو عبدا) لانه كان القاتل صغيرا أو مجنونا وجبت الكفارة في أموالها وكذلك الكافر تجب عليه الكفارة وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا كفارة على واحد منهم لانها عبادة محضة تجب بالشرع فلا تجب على الصبي والمجنون والكافر كالصوم والصلاة وقبلا على كفارة البين

ولنا انه حق مالي يتعلق بالقتل فتدعت هم كالدية ويبارق الصوم والصلاة فنهما عبادتان بدنيان وهذه مالية اشبهت نفقة الاقارب وأما كفارة البين فلا تجب على الصبي والمجنون لانها تتعلق بالقول ولا قول لها وهذه تتعلق بالقتل وفهاما متحقق قد أوجب الضامن عليها وتتعلق بالقتل لا بالشق بالقول بدليل ان العتق يتقوى باحلاله دون اعتاقه بقوله وأما الكافر فتجب عليه وتكون عقوبة له كالحلود والحر والعبد سواء لدخولها في عموم الآية

(مسئلة) (ويكفر العبد بالصيام لانه لا مال له وقد ذكرنا كفارة العبد فيها مضى)
(فصل) ومن قتل في دار الحرب مسلما ينتقده قاترا أو رعى الى صف الكفار قاصبا فيهم مسلما قتلته فعليه كفارة لقوله تعالى (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة)

(فصل) وإذا جنى على العبد في رأس أو وجه دون اللوحة فنقصته أكثر من ارشها وجب ما نقصته ويحتمل ان يرد الى نصف عشر قيمته كالحر اذا زاد ارش شجته التي دون اللوحة على نصف عشر دية الاول اولى لان هذه جراحة لا موقت فيها فكان الواجب ما نقص كما لو كانت في غير رأسه ولأن الاصل وجوب ما نقص خولف في القدر في هذا يبقى على الاصل
(مسئلة) قال (وان كان المتول خنثى شكلا فيه نصف دية ذكر ونصف دية أنثى)

وهذا قول اصحاب الرأي. وقال الشافعي الواجب دية انثى لانها اليقين فلا يجب الزائد بالشك ولنا انه يحتمل الذكورية والانوثية احتمالا واسدا وقد ينسأ من ان يكشف حاله فيجب التوسط بينها والعمل بكلا الاحتمالين

(فصل) فاما جراحه فاما يبلغ ثلث الدية فيه دية جرح الذكر لاستواء الذكر والانثى في ذلك وان زاد على الثلث مثل ان قطع يده ففيه ثلاثة ارباع دية بد الذكر سبعة وثلاثون بعيرا ونصف ويقاد بالذكر والانثى لانها لا يختلفان في القود ويقاد هو بكل واحد منهما

(مسئلة) (قال القاتل المباح كالخصاص والمجد، قال الرازي والصائل فلا كفارة فيه)

وجبة ذلك ان كل قتل مباح لا كفارة فيه كقتل الحربى والباغي والزاني المحسن والقتل فصاحا وحدا لانه قتل مأمور به والكفارة لا تجب لغو المأمور به وأما الخطأ فلا يوصف بتجريم ولا بإباحة لانه كقتل المجنون والبيهة لكن النفس الذابغة به معصومة محرمة فذلك وجبت الكفارة فيها وقال قوم الخطأ محرم لا أم فيه وقيل ليس بجرح لان المحرم ما أم فاعله. وقوله تعالى (وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا إلا خطأ) هذا استثناء منقطع وإلا في موضع لكن والتقدير لكن قد يقتله خطأ وقيل إلا بمعنى ولا أي ولا خطأ وهذا يمد لان الخطأ لا يواجه اليه انتهى لهم انكح التحريم منه وكونه لا يدخل تحت الوسع ولانها لو كانت بمنى ولا لكانت عاطفة للخطأ على ما قبله وليس قبله ما يصلح عطفه عليه فاما قتل نساء أهل الحرب وصبيانهم فلا كفارة فيه لانهم ليس لهم ايمان ولا امان وأما منع من قتال لاتفاق المسلمين بهم لكونهم يصرون بالهدى رقيقا ينتقم بهم وكذلك قتل من لم تبليه الدعوة لا كفارة فيه لذلك ولذلك لم يضمنوا بشيء فاشبهوا من قتله مباح

(فصل) ومن قتل نفسه خطأ وجبت الكفارة في ماله وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب لان ضمان نفسه لا يجب فلم تجب الكفارة به كقتل نساء أهل الحرب وصبيانهم بوجه الاول عموم قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) ولانه آدمي مؤمن مقتول خطأ فوجب الكفارة على قاتله كما يقتله غيره قال شيخنا وتقول أبو حنيفة أقرب إلى التوافق ان شاء الله تعالى فان طاهر بن الاكوع قتل نفسه خطأ فلم يأمر النبي ﷺ فيه بكفارة فاما قوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ) فاما

فمستثناة قال (وإن كان الحنفي عليه نصفه حر ونصفه عبد فلا قود وعلى الجاني أن كان عمداً نصف دية حر ونصف قيمته وهكذا في جراحه وإن كان خطأ فعليه نصف قيمته وعلى عاقفته نصف الدية)

يعني لا قود على قتله إذا كان مدعيه حر لأن المدعى بالقتل بما لم يكن كالمقتول كان قتيلاً وإن كان قتله عبداً لم يملكه لأنه كان من الحرة وإن كان نصف القتل حر أو وجب التودد تساوياً وإن كانت الحرة في القتل أكثر لم يجب التودد لعدم التساو بينهما وفي ذلك كله إذا لم يكن القاتل عبد فعليه نصف دية حر ونصف قيمته إذا كان عمداً لأن العاقلة لا تحمل إلا مدواً كذا خطأ ففي ماله نصف قيمته لأن العاقلة لا تحمل العبد على عاقفته نصف الدية لأنها دية حر في الخطأ والعاقلة تحمل ذلك . وهكذا الحكم في جراحه إذا كان قدر الدية من أرشها بقية ثلث الدية مثل أن يقطع أذنه أو يديه وإن قطع إحدى يديه فقتل جميعها على الجاني في ماله لأن عليه نصف دية اليد وهو ربع دية لاجل حرية نصفه وذلك دون ثلث الدية وعليه ربع قيمته

أورد بها إذا قتل غيره بدليل قوله (ودية مسلمة إلى أهله) وقال نفسه لا يجب فيه دية بدليل قول عامر بن الأكوع (مسئلة) (وفي العمد وشبهه روايتان (إحداهما) لا كفارة فيه إختارها أبو بكر والقاضي والأخرى فيه الكفارة) المذهب في المذهب أنه لا كفارة في قتل المدعو بماله والتودي وماله أو بغيره وإن النذر وأصحاب الرأي وعن أحد روايات أخر يجب فيه الكفارة وحكي ذلك عن الزهري وهو قول الشافعي لما روي وأثنى بن الاسقع قال أتينا النبي ﷺ صاحب لنا قد أوجب بالقتل فقال « استقوا عنه رقية يتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار » ولأنها إذا وجبت في قتل الخطأ ففي العمد أولى لأنه أعظم جرماً واحتجته إلى تكفير ذنبه أهم

ولنا مفهوم قوله تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة) ثم ذكر قتل العمد فلم يوجب فيه كفارة وجعل جزاءه جرم فهو ماله أنه لا كفارة فيه وروي أن سويد بن الصامت قتل رجلاً فأوجب النبي ﷺ التودد ولم يوجب كفارة وعمر بن أمية الضمري قتل رجلاً كان في عهد النبي ﷺ فوداهما النبي ﷺ ولم يأمره بكفارة ولأنه قتل بوجوب القتل فلا يوجب كفارة كزنا المحسن وحديث وأثنا يحنث أنه كان خطأ وساء موجباً أي قوت النفس بالقتل ويحنث أنه كان شبه عمد ويحنث أنه أرمم بالاعتاق ثم قال ولذلك أمر غير القاتل بالاعتاق وما ذكره من معنى لا يصح لأنها وجبت في الخطأ لتعويضه لئلا يكون له بخل من قريط فلا يلزم من ذلك إيجابها في موضع عظم الأثم فيه بحيث لا يرتفع بها إلا الله هذا في قتل من لا يملك مالاً ولا يملك نفسه ولا يملك نفسه في كمال التوكل والله والسيد عهده والحق البد والمسلم الكافر لأن هذا من أنواع العمد

(فصل) ودية الأعضاء كدية النفس فإن كان الواجب من الذهب أو الورق لم يختلف بعدهم خطأ وإن كان من الإبل . جب في العمدة أرباعاً على إحدى الروايتين وفي الأخرى يجب خمس وعشر منها حق وخمس وعشر جذعاً وشهداً خذلات وفي الخطأ يجب أخيراً فإن لم يكن مثل أن يوضعه عمداً فإنه يجب أربعة أرباعاً والخمس من أحد الأجناس الأربعة قيمته ربع قيمة الأربع وإن قلنا بالرواية الأخرى وجب ثلاثان وحقة وجذعة وبغير قيمته نصف قيمة حقة ونصف قيمة جذعة . وإن كان خطأ وجب الخمس من الأجناس الخمسة من كل جنس بغير وإن كان الواجب دية أهله وقلنا يجب من ثلاثة أجناس . وجب بغير وثلاث من الخرافات وحقة وجذعة . وإن قلنا أرباعاً وجب ثلاثة وثلاث قيمتها نصف قيمة الأربعة ونشأ وإن كان خطأ فقيمته ثلث قيمة الخمس وعند أصحابنا قيمة كل بغير مائة وعشرون درهماً أو عشرة دنانير ولا فائدة في تعيين أسنانها فإن اختلفت قيمة الدنانير والدرهم مثل أن كانت عشرة دنانير تساوي مائة درهم فتبين قولهم أنه إذا جاء بما قيمته عشرة دنانير لزم الحنفي عليه قبوله لأنه لو جاءه بالدنانير لزمه قبولها فيأمره بقبول ما يساويها والله أعلم

(فصل) فاما شبه العمد فقار شيخنا يجب فيه الكفارة ولم أعلم لأصحابنا فيه قولاً لكن مقتضى الدليل ما ذكرناه لأنه أجري مجرى الخطأ في نفي القصاص وحمل العاقلة دية وتأجيلها في ثلاث سنين فجري مجراه في وجوب الكفارة ولأن القاتل إنما لم يجعل شيئاً من الدية لتعديه الكفارة فلو لم يجب عليه الكفارة لمحل من الدية لئلا يخلو القاتل عن وجوب شيء أصلاً ولم يرد الشرع بهذا وقد ذكر في الكتاب المشروح رواية أنه كالمعد لأن دية مغلطة وهي اختيار أبي بكر لأن عنده أن الدية فيه مجملها القاتل فقد أشبهه المعد في ذلك فكان حكمه حكمه

(فصل) وكفارة القاتل عتق رقية مؤمنة بئس القرآن سواء كان القاتل أو المقتول مسلماً أو كافراً فإن لم يجد ما له ملكة فاعلة عن حاجته أو يجد منها فاعلة عن كفايته فصبي مملوك من متابعين توبة من الله وهذا ثابت بالناس أيضاً فإن لم يستطع فبغيره روايتان (أحداهما) يثبت الصيام في ذمته ولا يجب شيء آخر لأن الله تعالى لم يذكره ولو وجب لذكره (والثانية) يجب إطعام ستين مسكيناً عند البعز عن العموم ككفارة الظهار والفطر في رمضان وإن لم يكن مذكوراً في نص القرآن فقد ذكر ذلك في نظيره فمما عليه في هذه الرواية أن عبير عن الأضام ثبت في ذمته حتى يقدر عليه ولا شفعي في هذا قولان كإروايتين والله أعلم

ثم بحمد الله وعونه الجزء التاسع من كتابي المغني والشرح الكبير

وبالله بمشيئة الله وتوفيقه الجزء العاشر منها وأوله (باب القصاص)

دار الكتب المصرية

القسم الأدبي

الجامع الأحكام القرآن

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن حنبل

الطبعة الأولى
طبعة دار الكتب المصرية

١٩٣٦

ولد؟ قال: نعم، لى منها غلام ولَوْدُدْتُ أَتَى لى به جَفَنَةٌ من طعام أطعمها من بَنى جَبَلَةَ .
فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "لئن قلت ذلك لئنهم لثَمَرَةُ القلوب وَقُوَّةُ الأعين ولأنهم مع ذلك
لَجَنَّةٌ مَبْخُلَةٌ مَحْزَنَةٌ" .

الرابعة - قوله تعالى: (وَالْقَنَاطِيرُ الْجَانِبَتَانِ) القناطر جمع قنطار، كما قال تعالى: «وَأَنْتُمْ
إِسْدَاهُنَّ قِنْطَارًا» وهو القُدَّةُ الكبيرة من المِطال، وقيل: عوالم للمبار الذي يوزن به؛
كما هو الرطل والرابع. ويقال يَبْ يَبْلُغُ ذلك الوزن: هذا قنطار، أى يعدل القنطار. والعرب
تقول: قَنْطَرُ الرَّجُلِ إِذَا بَلَغَ مَالُهُ [أَب] يُوزَنُ بِالْقَنْطَارِ . وقال الزجاج: القِنْطَارُ مَا حُوِذَ
من قَدِّ الشئ وإحكامه، تقول العرب: قَنْطَرْتُ الشئ إِذَا أَحْكَمْتَهُ؛ ومنه سُمِّيَتِ القَنْطَرَةُ
لإحكامها. قال طَرَفَةُ:

كقَنْطَرَةِ الرُّومِ أَفْسَمَ رَبِّهَا * لَتَكْتَنِفَنَّ حَتَّى تُسَادَّ بِقَرْدٍ

والقنطرة المقنطرة؛ فكأن القنطار عَقْدٌ مَالٍ . واختلف العلماء فى تحريكه كم هو على أقوال
عديدة؛ فَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «القِنْطَارُ أَلْفُ أَوْقِيَّةٍ
وَمِائَتَانِ أَوْقِيَّةٍ»؛ وقال بذلك مُعَاذُ بن جَبَلٍ وعبد الله بن عمر وأبو هريرة وجماعة من العلماء .
قال ابن عطية: «وهو أصح الأقوال . لكن القنطار على هذا يختلف باختلاف البلاد فى قدر
الأوقية» . وقيل: اثنا عشر ألف أوقية؛ أسنده البُخَارِيُّ فى مسنده الصحيح عن أبى هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «القِنْطَارُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ أَوْقِيَّةٍ الأَوْقِيَّةُ خَيْرُ مَا يَنْ
السَّمَاءِ والأَرْضِ»؛ وقال بهذا القول أبو هريرة أيضا . وفى مسند أبى محمد الدارنى عن
أبى سعيد الخدرى قال: «من قرأ فى ليلة عَشْرَ آيَاتِ كِتَابِ مِنَ الذِّكْرِ، ومن قرأ بمائة آية
كُتِبَ مِنَ الْقَاتِلِينَ، ومن قرأ بِخِصْمَةِ آيَةٍ إِلَى الألف أصبح وله قَنْطَارٌ مِنَ الأجر» . قيل:
رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَوْ قَرَأَ قَوْلَ دَهْجَانَ . عَوْقُوفٌ، وَقَالَ بِهِ أَبُو نَضْرَةَ الْعَبْدِيُّ . وَذَكَرَ

(١) أى إن الأبناء يعطون أيامهم بيمين خوف من الموت فيصيب آباءهم بالتم واللام، ويعطونهم بظنون ولا يغفون
فيا يفتن أن يفتن فيه إيتار لم بالمال، ويعطونهم بجزون عليهم إن أصابهم مرض ونحوه .
(٢) القرد: الأجر والمجاهدة .

ابن سِيَدِهِ أَنَّهُ هَكَذَا بِالسَّرِيَانَةِ . وقال النَّقَّاشُ عن ابن الكلبي أنه هكذا بألفه الروم . وقال
ابن عباس والضحك والحسن: ألف ومائتان مثقال من الفضة؛ ورفع الحسن . وعن
ابن عباس: اثنا عشر ألف درهم من الفضة، ومن الذهب ألف دينار دينية الرجل المسلم؛
وروى عن الحسن والضحك . وقال سعيد بن المسيب: ثمانون ألفا . قتادة: مائة رطل
من الذهب أو ثمانون ألف درهم من الفضة . وقال أبو حنيفة ^(١) الثماني: القنطار بألفي قنطرة
والأندلس ثمانية آلاف مثقال من ذهب أو فضة . السدي: أربعة آلاف مثقال . مجاهد:
سبعون ألف مثقال؛ وروى عن ابن عمر . وحكى مكِّي قولاً أن القنطار أربعون أوقية من
ذهب أو فضة؛ وقاله ابن سيده فى الحُكْم، وقال: القنطار بلفه بربر ألف مثقال . وقال الربيع
ابن أنس: القنطار المسال الكثير بعضه على بعض، وهذا هو المعروف عند العرب، ومنه قوله:
«وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا» أى مالا كثيرا . ومنه الحديث: «إِنْ صَفَّوْا بَنَ أُمَيَّةٍ قَنْطَرًا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَنْطَرًا أَبُوهُ» أى صار له قنطار من المال . وعن الحُكْم: القنطار هو ما بين السماء
والأرض . واختلفوا فى معنى «المُقَنْطَرَةُ» فقال الطبري وغيره: معناه المُصَفَّةُ، وكانت القناطر
ثلاثة والمقنطرة تسع . وروى عن الفراء أنه قال: القناطر جمع القنطار، والمقنطرة جمع الجمع،
فيكون تسع قناطر . السدي: المقنطرة المضروبة حتى صارت دنانير أو دراهم . مكِّي:
المقنطرة المسككة؛ وحكاها الهروي؛ كما يقال: يَدْرُسُ مَبْرَةً، والألف مؤلَّفة . وقال بعضهم:
ولمنا شئ البناء المقنطرة لكأنك البناء بعضه على بعض . ابن كيسان والفراء: لا تكون
المقنطرة أقل من تسعة قناطر . وقيل: المقنطرة إشارة إلى حضور المسال وكونه عتيدا .
وفى صحيح البُخَارِيِّ عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ قَامَ
بِشَرِّ آيَاتِ لَمْ يَكُتَبْ مِنَ الْعَافِينَ وَمَنْ قَامَ بِمِائَةِ آيَةٍ كُتِبَ مِنَ الْقَائِمِينَ وَمَنْ قَامَ بِأَلْفِ آيَةٍ كُتِبَ
مِنَ الْمُقْتَرِينَ» .

(١) الثماني (بضم الميم وتخفيف الميم واللام): نسبة إلى ثمانية بطن من الأزد .

أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُلْهُمَ هُوَ قَلِيلٌ وَلَيْلٍ الْقَتْلَ، ولم يفرق بين أن يكون محجورا سفيها أو بطرا ذلك عليه بعد الإطلاق .

العاشرة - ويجوز للوصي أن يصنع في مال اليتيم ما كان للأب أن يصنعه من تجارة وبضاعة وشراء وبيع . وعليه أن يؤدى الزكاة من سائر أمواله : عَيْن وَحَرْتٍ وَمَاشِيَةٍ وَفَطْرٍ . ويؤدى عنه أروش الحنايات وقيم المتلفات ، وثققة الوالدين وسائر الحقوق اللازمة . ويجوز أن يزوجه ويؤدى عنه الصداق ، ويشتري له جارية يتسرى بها ، وبصالح له وعليه على وجه النظر له . وإذا فضى الوصي بعض الغرماء وتبقى من المال بقية تبقى ما عليه من الدين كان فعل الوصي جائزا . فإن تلف باقى المال فلا شيء لباقي الغرماء على الوصي ولا على الدين اقتضوا . وإن اقتضى الترماء جميع المال ثم أتى غرماء آخرون فإن كان عالما بالدين الباقي ، أو كان الميت معروفا بالدين الباقي ضمن الوصي لهؤلاء الغرماء ما كان يصيبهم في المحاصة ، ورجع على الذين اقتضوا دينهم بذلك . وإن لم يكن عالما ، ولا كان الميت معروفا بالدين فلا شيء على الوصي . وإذا دفع الوصي دين الميت بغير إرشاد ضمن . وأما إن أشهد وطال الزمان حتى مات الشهود فلا شيء عليه . وقد مضى في البقرة عند قوله تعالى : « وَإِنْ تَحُلُوهُمْ فَلَا خَافَ عَلَيْكُمْ » من أحكام الوصي في الإتيان وغيره ما فيه كفاية ، والحمد لله .

الحادية عشرة - قوله تعالى : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا وَبَيْنَكُمْ حَلَالًا ، ذَلِكُمْ كَبْرٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ يُفْعَلُ بِهِ بِلَاغٌ » ، فيكون له دليل خطاب ، بل المراد ولا تأكلوا أموالهم فإنه إسراف . فنهى الله سبحانه وتعالى الأوصياء عن أكل أموال اليتامى بغير الواجب المباح لهم ، على ما يأتي بيانه . والإسراف في اللغة الإفراط ومجاوزة الحد . وقد تقدم في آل عمران . والسرف الخطأ في الإتيان . ومنه قول الشاعر :

أَعْطَوْا مُنِيبَةً يَحْدُوها ثَمَانِيَةٌ • مَا فِي عَطَائِهِمْ مِنْ وَلَا سَرْفٍ

أى ليس يخطئون مواضع العطاء . وقال آخر :

(١) راجع ص ٣٥ من ١٥ طبعه أول مرة . (٢) راجع ص ٤٠ من ١١ طبعه أول مرة . (٣) البيت لجرير يمدح بن أمية . وعبيدة : اسم لكل مائة من الإبل .

وقال قائلهم والجيل تحيطهم • أسرقم فأجنا أنسا سرف

قال النضر بن شميل : السرف التبذير ، والسرف الغفلة . وسيأتي لمعنى الإسراف زيادة بيان في « الأنعام » إن شاء الله تعالى . (وَيَذَارًا) معناه ومبادرة كبرهم ، وهو حال البلوغ . والبدار والمبادرة كالقتال والمقاتلة . وهو معطوف على « إسرافا » . (وَأَنْ يَكْبَرُوا) في موضع نصب ببداراء ، أى لا تستغنم مال محجورك فتأكله وتقول أبادر كبره لئلا يرشد ويأخذ ماله ، عن ابن عباس وغيره .

الثانية عشرة - قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفَّ » الآية . بين الله تعالى ما يحل لهم من أموالهم ، فأمر الغنى بالإسكاف وأباح للوصي الفقير أن يأكل من مال وليه بالمعروف . يقال : عَفَّ الرجل عن الشيء ، وأسْتَعَفَّ إذا أمسك . والاستغفاف عن الشيء تركه . ومنه قوله تعالى : « وَلْيَسْتَعِفَّ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا » . والعفة : الامتناع عما لا يحل ولا يجب فصله . روى أبو داود من حديث حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني فقير ليس لي شيء ، ولئى يتيم . قال فقال : « كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَاذِرٍ وَلَا مُنَاقِلٍ » .

الثالثة عشرة - واختلف العلماء من الخطاب والمراد بهذه الآية ، ففي صحيح مسلم عن عائشة في قوله تعالى : « وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ » قالت : نزلت في ولي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلحه إذا كان محتاجا جاز أن يأكل منه . في رواية : بقدر ماله بالمعروف . وقال بعضهم : المراد اليتيم إن كان غنيا وسع عليه وأعف من ماله ، وإن كان فقيرا أنفق عليه بقدره ، قاله ربيعة ويحيى بن سعيد . والأوّل قول الجمهور وهو الصحيح ؛ لأن اليتيم لا يخاطب بالتصرف في ماله لصغره ولسفه . والله أعلم .

الرابعة عشرة - واختلف الجمهور في الأكل بالمعروف ما هو ؛ فقال قوم : هو الترض إذا احتاج ويقضى إذا أسير ، قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيدة وابن جبير والشعبي

(١) في المسألة الثالثة والتفسيرين من تفسير قوله تعالى : « وهو الذى أنشأ جنات معروشات » آية ١٤١

(٢) مثل : جامع ؛ يقال : مال يؤكل أى مجموع ذرا أصل .

إن رماه بالسلاح أدبا أو حَقًّا فقتله، ففيه في المذهب قولان : يقتل به ، ولا يقتل به ^(١) .
 الدية . وبه قال جماعة العلماء . ويقتل الأجنبي بمثل هذا . ^(٢) أين المرقى : « سمعت شيخنا
 غفر الإسلام الشافعي يقول : لا يقتل الأب بابنه ، لأن الأب كان سبب وجوده ،
 فكيف يكون هو سبب عدمه . وهذا يبطل بما إذا زنا بابنه فإنه يرحم ، وكان سبب وجودها
 وتكون هي سبب عدمه . ثم أتى فقه تحت هذا ، ولم لا يكون سبب عدمه إذا عصى الله
 تعالى في ذلك . وقد أتوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يقاد الوالد
 بولده » . وهو حديث باطل ، متعلقهم أن عمر رضى الله عنه قضى بالدية مغلظة في قاتل أبيه
 ولم يذكر أحد من الصحابة عليه : فأخذ سائر الفقهاء رضى الله عنهم المسئلة ^(٣) مسجلة ، وقالوا :
 لا يقتل الوالد بولده . وأخذها مالك محكمة مفصلة فقال : إنه لو حذفه بالسيف وهذه حالة
 محتملة لتقصيد القتل وعدمه ، وشققة الأبوة شبهة متعسبة شاهدة بعدم التقصيد للقتل تسقط
 القود . فإذا أضجعه كشف الغطاء عن قصده فالصح بأصله . قال ابن المنذر : وكان مالك
 والشافعي وأحمد وإسحاق يقولون : إذا قتل الابن الأب قتل به .

الثانية عشرة — وقد استدلل الإمام أحمد بن حنبل بهذه الآية على قوله : لا تقتل الجماعة
 بالواحد ، قال : لأن الله سبحانه شرط المساواة ولا مساواة بين الجماعة والواحد . وقد قال
 تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ وَالْعَيْنَ وَالْيَدَيْنِ ﴾ . والجواب أن المراد بالقصاص
 في الآية قتل من قاتل كائنا من كان ، ردًا على الدرب التي كانت تريد أن تقتل بمن قُتل من لم
 يقتل ، وتقتل في مقابلة الواحد مائة ، افتخارا واستظهارا بالجاه والمقدرة ، فأمر الله سبحانه
 بالعدل والمساواة ، وذلك بأن يقتل من قتل ، وقد قتل عمر رضى الله عنه سبعة رجال بصفاء
 وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا . وقتل علي رضى الله عنه الحرورية بعبء الله

(١) ابتكاهم ابن المرقى هذا كروى في كتابه « أحكام التبرأة » . وقد روى في الأسرول بنفسه وتخريف
 من السامع . (٢) مرسة مغلطة .
 (٣) الحرورية : طائفة من الخوارج نسبوا إلى حرورية (موضع قريب من الكوفة) لأن أول مجتهمهم
 وتحكيمهم فيها .

ابن حَبَّاب . فإنه يوقف عن قاض حتى يُجِدُّوا فلما دجوا عبد الله بن حَبَّاب بدمع الشاة ،
 وأخبر علي بذلك قال : الله أكبر ، فادعهم أن يخرجوا اليك فقاتل عبد الله بن حَبَّاب . فقالوا :
 كُتِّبَ قَتْلُهُ ثلاث مرات ، فقال علي لأصحابه : دونكم القوم ، فمالبت أن قتلهم علي وأصحابه .
 خرج الحديثين الدارقطني في سننه . وفي الترمذي عن أبي سعيد وأبي هريرة عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتبكوا في دم مؤمن لأَكْبَهُم الله
 في النار » . وقال فيه : حديث غريب . وأيضا فلو علم الجماعة أنهم إذا قتلوا الواحد لم يقتلوا
 لتعاون الأعداء على قتل أعدائهم بالاشتراك في قتلهم وبلغوا الأمل من القسنى . ومراعاة هذه
 القاعدة أولى من مراعاة الأنفاظ . والله أعلم . وقال ابن المنذر : وقال الزهري وحبيب
 ابن أبي ثابت وآبن سيرين : لا يقتل اثنان بواحد ، روينا ذلك عن معاذ بن جبل وآبن الزبير
 وعبد الملك قال ابن الزبير : وهذا أصح ، ولا حجة مع من أباح قتل جماعة بواحد . وقد ثبت
 عن ابن الزبير ما ذكرناه .

الثالثة عشرة — روى الأئمة عن أبي شريح الكعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم : « ألا إنكم يا معشر نضاعة قتلتم هذا القليل من هذيل وإنى عاقله فمن قتل له بعد
 مقاتلي هذه قبيل فأهله بين خيرين أن يأخذوا العقل أو يقتلوا » . لفظ أبي داود . وقال
 الترمذي : حديث حسن صحيح . وروى عن أبي شريح الخزاعي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال : « من قتل له قتيلا فله أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية » . وذهب إلى هذا بعض أهل
 العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق .

الرابعة عشرة — اختلف أهل العلم في أخذ الدية من قاتل العمد ، فقالت طائفة : وإن
 المقتول بالخيار إن شاء اقتض وإن شاء أخذ الدية وإن لم يرض القاتل . يروى هذا عن سعيد
 ابن المسيب وعطاء والحسن ، ورواه أنسب عن مالك : وبه قال الليث والأزاعي والشافعي
 وأحمد وإسحاق وأبو ثور . وجهتهم حديث أبي شريح وما كان في معناه ، وهو نص في موضع

(١) أبو شريح الخزاعي : هو أبو شريح الكعبي . واختلف في اسمه ، والمشهور أنه غلبه ابن عمرو بن حمزة
 أصل يوم الفتح .

الخلاف؛ وأيضاً من طريق النظر فإنما لزمته الدية بغير رضاه؛ لأن فرضاً عليه إحياء نفسه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ وقوله: ﴿فَمَنْ عَنِ لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٍ﴾ أي ترك له دمه في أحد الذويلات ورضى منه بالدية ﴿فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي فعل صاحب الدم اتباع بالمعروف في المطالبة بالدية، وعلى القائل أداءه إليه بإحسان، أي من غير ماطلة وتأخير عن الوقت ﴿فَإِنَّكَ تَخَفِّفُ مِنْ رَبِّكَ وَرَحْمَةً﴾ أي أنه من كان قبلنا لم يفرض عليهم غير النفس بالنفس؛ ففضل الله على هذه الأمة بالدية إذا رضى بها ولى الدم؛ على ما يأتي بيانه. وقال آخرون: ليس لولى المقتول إلا القصاص، ولا يأخذ الدية إلا إذا رضى القاتل. رواد ابن القاسم عن مالك وهو المشهور عنه. وبه قال الثوري والكوفيون. واحتجوا بحديث أن في قصة الربيع حين كسرت ثيابه المرأة، رواد الأئمة، قالوا: فلما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقصاص وقال: «القصاص كتاب الله، القصاص كتاب الله» ولم يغير المحنى عليه بين القصاص والدية ثبت بذلك أن الذي يجب بكتاب الله وسنة رسوله في العمد هو القصاص؛ والأول أصح؛ لحديث أبي شريح المذكور. وروى الربيع عن الشافعي قال: أخبرني أبو حنيفة ابن سنان بن الفضل الشهابي قال: وحدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح: «من قتل له قتيلاً فهو بخير النظرين إن أحب أخذ العقل وإن أحب فله القود». فقال أبو حنيفة: فقلت لابن أبي ذئب: إن أخذ بهذا يا أبا الحارث؟ فغضب صدى وصاح علياً صياحاً كثيراً وقال مني وقال: أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول: تأخذ به؛ نعم أخذ به، وذلك الفرض على وعلى من سمعه، إن الله عز وجل شأؤه اختار هذا صلى الله عليه وسلم من الناس فهداهم به وعلى يديه، واختار لهم ما اختاره له وعلى لسانه؛ فعل الخلق أن يتبعوه طائعتين أو داحرتين، لا يخرج لمسلم من ذلك. قال: وما سكنت عنى حتى تمنيت أن يسكت.

الخامسة عشرة - قوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَنِ لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٍ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ﴾. إن في اختلاف العلماء في ذوول «من» و «عنى» عن ذوولات حسن:

أحدها - أن «من» يراد بها القتال. و «عنى» تتضمن عافياً هو ولى الدم. والأخ هو المقتول و «شئ» هو الدم الذى يبنى عنه ويرجع إلى أخذ الدية؛ هذا قول ابن عباس وقادة ومجاهد وجماعة من العلماء. والعفو في هذا القول على بابه الذى هو الترك. والمعنى أن القاتل إذا عفى له ولى المقتول عن دم مقتوله وأسقط القصاص فانه يأخذ الدية ويتبع بالمعروف، ويؤدى إليه القاتل بإحسان.

الثاني - وهو: ول مالك أن «من» يراد به الولي - و «عنى» يسر. لا على بابها في العفو. والأخ يراد به القتال و «شئ» هو الدية. أى أن الولي إذا جئح إلى العفو عن القصاص على أخذ الدية فإن القاتل يخير بين أن يعطيا أو يسلم نفسه؛ مرة يسر ومرة لا يسر. وغير مالك يقول: إذا رضى الأولياء بالدية فلا خيار للقاتل بل تلزمه. وقد روى عن مالك هذا القول؛ ورجحه كثير من أصحابه.

وقال أبو حنيفة: إن معنى «عنى» بذل. والعفو في اللغة: البذل. ولهذا قال الله تعالى: ﴿أَخَذَ الْعَفْوَ﴾ أى ما سهل. وقال أبو الأسود الدؤلي:

«جَدَى الْعَفْوُ مَنِّي تَسْتَدِينِي مَوْدَتِي»

وقال صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله يعنى شهد الله على عباده. فكأنه قال: من بذل له شيء من الدية فتقبل ويتبع بالمعروف.

وقال قوم: وليؤدى إليه القاتل بإحسان فندبه تعالى إلى أخذ المال إذا سهل ذلك من جهة القاتل وأخبر أنه تخفيف منه ورحمة كما قال ذلك عقب ذكر القصاص في سورة المائدة ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَنْزَارَةٌ لَهُ﴾ فندب إلى رحمة العفو والصدقة وكذلك ندبه فيما ذكر في هذه الآية إلى قبول الدية إذا بذلها الجاني بأعطاء الدية ثم أمر الولي باتباع وأمر الجاني بالأداء بالإحسان، وقد قال قوم إن هذه الألفاظ في المعينين الذين نزلت فيهم الآية كلها وأسقطوا الدليات فيما بينهم مقاصدة. ومعنى الآية: فمن فضل له من الطائفتين على الأخرى شيء من تلك الدليات؛ ويحوي «عنى» معنى فصل.

عن لسان العرب : للإمام العلامة
أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المعروف
بـ تاج المنثور الأفرنجي المصري
الأنصاري الخزرجي رحمه
الله ترجمته وأكبره
فصيحته
أمين

(الطبعة الأولى)
بالطبعة المبررة يولاق مصر المعزبة
سنة ١٣٠٠ هجرية

تَحْمُ قال عدي بن الرقاع

وبكر العبدان بالجانب الآخر فيها حتى يجمع السقاء

وحتى يفسد على بعضي يفسد الجيم وضع النون اسم موضع حكاه بقرب وجهها موضع أيضا

حكاه سيويه وأشدان بن سيار القزاري

رجل من جنف حتى • انفتحت جبال بينك بالظلال

وفي حديث غزوة خيبر ذكر جنداهي يفتح الجيم وسكون النون والمدا من مياه بني فزارة

(جندف) الجندف القدير الملتزم والجنداف الجاني الجسم من الناس والابل وناقته جنادفة

وأمة جنادفة كذلك ولا وصف به الحر والجنادف القصير المازر اللذان قيل الذي اذا سئى حرك

كشمه وهو شى القصار ورجل جنادف غلظت قصير الرقبة قال جندل بن الرعامس جويرير

ابن الخطافي وقال الجوهري جيو ابن الرقاع

جنادف لاح بالرائس منكم • كانه كودون يوتى بكلاب

من يعتبر كلب بالذوم عنهم • وقص الرقاب موال غير صياب

الجوهري الجنادف في القسم القصير الغليظ الخلقه (جوف) الجوف المظمن من الارض

وجوف الانسان بطنه معروف ابن سبيده الجوف باطن البطن والجوف ما انطقت عليه

الكتفان والصدان والاضلاع والصفلان وجهها أجواف وياقه جوفاً أصاب جوفه وجاني

الصداء دخل السهم جوفه ولم ينفذ من الجانب الآخر والجائفة الطعنة التي تلغ الجوف

وطعنة جائفة تخاط الجوف وقيل هي التي تنفذ وياقه ما أو آناه بها أصاب جوفه الجوهري

في جوفه الطعنة ويثبت بها حكاه عن الكسائي باب فقلت التي وفعلت ويوقل ويوقل فقلت

لخفة وجهه الدوا فغير جوف اذا دخل جوفه ووجع مستجوف واسع واستجاف النسي

واستجوف السبع قال أبو دوداد

ففي شواه كالجوف قوها • مستجاف يعزل فيه الشكم

واستجفت المكان وجده أجوف والجوف بالفتح لغة من جوف وفي حديث خلق

آدم عليه السلام لما رآه أجوف عرق أنه خلق لا يبالأ الأجوف الذي له جوف ولا يبالأ الذي

لا يبالأ وفي حديث عمران كان من جوف بليد الكبرياء عليه السلام وفي حديث جندب

الخطافي هو من الأول أي وصلت إلى جوف وفي حديث مسروق في العمارة التي في البرج جوفه أي

أطعوف جوفه وفي الحديث في المائقة تلت الطعنة التي تنفذ إلى الجوف يقال جفته

إذا أصبت جوفه وأجفته الطعنة جفته قال ابن الأثير والمراد بالجوف هنا كل ما به قوة محركة

كالبن والذماغ وفي حديث حذيفة ما سأله عذيق فشق الأفتش عن جافته وأسنده المنقلة من

الجراح ما ينقل العظم من موضع إلى موضع أو ليس أحد أوقيه عيب عظيم فاستعار المائقة والمنقلة

لذلك والأجوفان البطن والقرح لاتنزع أجوافهما أبو عبيد قوته في الحديث لاتنسا

الجوف وما وقي أي ما يدخل فيمن الطعام والشراب وقيل قولان راد بالجوف البطن

والشرج ما كان أن أخوف أضاف عليكم الأجوفان وقيل أراد بالجوف القلب وما وقي

وحفظ من معرفة الله تعالى ورس أجوف ويجوف ويجوف أي يش الجوف إلى منتهى الجنبين

وسائر لونهما كان ورجل أجوف واسع الجوف قال

حار بن كعب ألا الإحلام تترجم • عنا وأنتم من الجوف الباسخ

وقول الصغرى أسأل من الليل أجنانه • كان ظواهرك جوفاً

يعنى أن المما صادف أرضاً خواراً فاستوعبته فكانها جوفاً غير ممتلئة ورجل مجوف ومجوف

بجان لا قلب له كنهه خالي الجوف من القواديه قول حسنات

ألا أبلغ أبا حسن عني • فانت مجوف تحب هواه

أي خالي الجوف من القلب قال أبو عبيد قوف الرجل الغض الجوف قال الأعشى وصف ناقته

هي السحاب الأذى وبني وبها • مجوف علاقي وقطع وفترق

يعنى صاحب الذي يصحب وأجفت الباب رده ونشدان بن زبي

فختم الباب الجاني وأزأ • وإن تعدد بانثقل الخلف واسع

وفي حديث الجيم أنه دخل البيت وأجاف الباب أي رده عليه وفي حديث جندب وأبو بكر أي

ردوا رجوف كل شيء إذا خله قال سيويه الجوف من الإلفاظ التي لاتستعمل طرأ بالاعرف

لأنه صار خصاً كاليد والرجل والجوف من الأرض ما تلتع وأطعن نصار الجوف وقال ذو الرمة

مولعة شتيا لست بتيح • بجان أجوافي الميا بغيرها

يجتاب أصلاً فاستند • بغير أفتاح يسيل ضبابها

وقول الشاعر

من راد يجتاف بالقاف ما يدخل نصف مطرا وانصهر المرفق والنبض تستفى فاحية

قوله وبكر العبدان كذا
بالاصل والحرف المتوسط
بين الواو والكاف محتمل
للهم وغيره جعل باقى
شرح القاموس وحرر

قوله وقص المني مادة صوب
من الصباح
فقد الألف لثام غير صياب
وكذا في شرح القاموس
في مادة صيب في اللسان
في غير هذه الماد ذكره معجمه

قوله الا الاحلام في الاساس
الاحلام اه
قوله ومنه قول حسان الا
أبلغ الخ في شرح القاموس
ومن قول حسان هو أبا
سفيان بن العفر بن الحرث
ابن عبد المطلب الأبلغ أبا
سفيان البيت ووقع في
اللسان أبا حسن والصلاب
ما ذكره كنهه معجمه
قوله لرجل الغض كذا
في الاصل وشرح القاموس
وبعض نسخ الصحاح وفي
بعض آخر الرجل بالخاء
وعليه يبنى الشاهد اه
معجمه

(أهـن) الأهمقان الجرحيوق الصاح الجرحي البري وهو قه لان وفي حديث قيس بن
ساعدة ورضيع أهماقان هو الجرحي البري قال لبيد
فعلأفروع الأهمقان وأظلمت • بالجلهتين طباؤعا وقاعما
ان نصبت فروع جعلت الانه التي في قهلا للثنية أي الجود والرهام هما فعلأفروع الأهمقان
وأشباها وان رفعت جعلتها أصلية من علا يعلو وقيل هو بشتب الجرحي وليس به • قال أبو
حنيشة من العشب الأهمقان وانما اسمه القهقري قال وانما جاء لبيد الأهمقان حيث لم يفتق له
في الشعر الا الأهمقان قال وفي عشيته تلور في الداء المولاشديد وألها ورقة حمر • وورقة
عريضة والناس بأكله قال وسألت عنه بعض الاعراب فقال هو عشيبة تستقل مقدار الساعد
والها ورقة أعظم من ورقة الشؤم وزهره يشبه وهي ثقل ولها من الزواحدة أهماقالة وهذا
الذي قاله أبو حنيفة عن أبي رباح من أن الأهمقان من عريضة تلور منه خطأ لأن سيبويه
قد سلك الأهمقان في الاشبة الصعبة التي لم يعم بها غيره اذ قل ويكون على قهلان
في الاسم والصفة نحو الأهمقان والصجران والريضان والهدران وانما جاء على قهلان دون
أفعلان وان كانت الهمزة تنوع أو لازالة كالكثرة • عسلان كالحجران والحجسمان وقلة أفعلان
(أوق) الأوفة حفصة يجمع فيها الماسوجعيا أوق والأوق الثقيل وألق عليه أوقه أي ثقله
وأشد ابن برى

البسحق فقلدك طوقها • وتلوك عباها وأوقها
وأق علينا فلان أو ذاق عثرنا وأنشد

أق علينا وهو شر أيق • وجاءنا من بعد البهاني
وبقال أق علينا مال أوقه وهو الثقيل وقال بعضهم أق علينا أنا بالأوق وهو الشؤم وبسته قبل
يت مؤقز المؤوق الشؤم قال امرؤ القيس
ويت يفرح السلق في حمراته • بعد من الآفات غير مؤوق
أي غير مشؤم ويقال أق فلان علينا يوق أي مال علينا والأوق الثقيل وقد أوقته نأوشأى
بأهنا الشؤم والكر قال سليل بن أبي المازني
عز علي علك أن تؤوق • أو أن تبني لي ليله لم تقني

وقل

وقال أبو عمرو أوقته نأوشأى وقيل طعامه قال الشاعر • عز علي علك أن تؤوق •
والمؤوق الذي يؤوق طعامه قال الشاعر
لو كان حمرؤش بن عز راضيا • سوي عيشه هذا بعيش مؤوق
ابن شميل والأوفة الركية منسل البالوعة مؤوق في الأرض خلية قيطون الأودية ونسج
في الراض أحسانا أهما إذا كانت قاسين وأفة مازاد ما كان أقل من قاسين فلا أعدها أوفة
وقهامل ثم الركية وأوسع أحبا وهي الوجة قال ربه
وأفمن الزاي لها بين الأوق • في غيل قعبا وخيس مختلق
والأوفة بضم الهمزة وتشديد الباء تسبع مثاقيل وقيل زنة أربعة درهما فان جعلتها أفعولة
فهو من غيرة هذا الباب والأوق اسم موضع قال النابغة الجعدي
أناهي أقماء الله • ب فالحق فاذوق قاليب
قال الجوهري وأما قول الشاعر
تنتع من السيدن والأوق قنطرة • نخلك للسيدان والأوق آلف
فهو اسم موضع (أيق) الأيق الوطيف وقيل عطفه وقال أبو عبيد الأيقان من الوطيفين
موضعا القيد وهما القيسان قال الطرمح
وقام المها يعقل كل مكمل • كارض أيقا ذهب الزن صاين
وقال بعضهم الأيق هو المربط بين الشنة وأم القردان من باطن الرنح
(فصل الباء) (بني) البني كسر لسط الهريش للماء • سيده بئق شق النهر بئقه
بئقا كسر لثابت ماؤ • واسم ذلك الموضع البني والبني وقيل هما بنت الماسوجع يوق
وقد بئق الماء وأبئق عليهم إذا قتل عليهم ولم ينشأوا به وابتق عليهم الأمر فهم من غير أن يشعروا
به وبئق السبل موضع كذا بئق ينشأ وينشأ عن بهتوب أي حرق وشقة فابئق له أي انتقم قال
أبو عبيد هو بئق السبل شق الباء • قال أبو زيد يقال للركبة المنيشة ما بئقه وقد بئقت بئق
بئقا وهي الطابسة وفلان أبق الكرم أي عجز برمو الشؤم • بصب الزرع من ماء السخاء وقد
بئق (يحق) البق أبق ما يكون من العود أو كثر تحضا قال ربه
أبقتهم بوا • وقال الشاعر البق أن يفتق • واليه بعد العود وفي حديث

زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال في العين القائمة إذا تحققت مائة دينار وإذا كانت العين
 حصة واحدة فاقنت في موضعها الآن صاحبها لا يصير ثم تحققت بعد فمئة مائة دينار قال عمر
 أراد زيد أن يمان عورت ولم يتخفف وهو لا يصيرها إلا فاقنت ثم تحققت بعد فمئة مائة دينار وقال
 بن الاعراب الباقى أن يذهب بصره ويبقى عينه منقطة فاقنت وقال أبو عمرو تحققت عينه إذا ذهبت
 وتحققت إذا فاقنت ومنه حديث ثوبان عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا ذهبت
 بصره إذا فاقنت كان يسمى الوجه باق العين ابن سيدة تحققت عينه وتحققت عارث أشد العور
 والفتى أعل وعين تحققت وتحقق عوراء وقد تحققت باقته باقته وأبجته باقته عوراء وحمل
 تحققت وأبجته تحققت العين الجوزى الباقى بالتحريك العوراء تحققت العين (بجذقي)
 تحققت الحب الذي يقال بالناحية أسفوش قال ابن بري قال ابن خالويه الجذقي بيت ولم يعرف
 الا من أم الهيثم (بجذقي) البيت الجذقي برفع يغشى العين والصدور والبس الصغير يسمى
 تحققتا قال والراية • عليه من الثياب اجعل وتحققت • ابن سيدة الجذقي البرقع الصغير
 والضم تحققتا بلسان المرأة فتعق رأسها ما قبل منه وما بعده وسط رأسها ما قبل في خرقه
 فتعق بها وتخط طريقها تحت حكمها وتخط معها خرقه على موضع الجبهة يقال تحققت وبعضهم
 يسميه الحشك وقال العياشي الضيق والجذقي أن تحاط خرقه مع الدرع فيصير كأنه رأس فيصير
 المرأة على رأسها اندماج في زججه تحققت الخرقه فتعق بها الجار بمنشد طريقها تحت حكمها
 شرق الخوار من الذن والدن من الغبار ابن بري قال ابن خالويه الجذقي أصل عن الجسادة
 وتحققت الجسادة الجذبات التي على أصل عنقها وجبه تحققت وبعض في غيبيل يقول تحققت
 والتحقق من الخيل التي أخذت غرته عليه إلى أصول أذنيه (بذقي) الباقى الخوار الجسار
 ورجل حازق بذق شاع وشمل ابن عباس رضي الله عنهما عن الباقى قال سيبويه الجذقي
 وما أسكره حرام قال فيعيد الباقى كلمة فارسية عز بتم تعريفا قال ابن الأثير وهو قريب
 بآذ وهو اسم الجوز بالناسية أي يمكن في زمانه أو سبب قوله وفي غيره من جنسه ومما عرّب
 الباقى الحالة ومنه بقاء السطر في حذف الشاعر الباقى
 • ولأنه واق خذف بوقايه أراد خذف باذقها كأنه جعل الباقى قال ذلك ابن بري
 في غير الفتح رجلا أبابيدق في الباقى الحالة والفتنة فارسية معربة وهو أبابيدق
 حركته وأبـ ليس معها باققلهم (بذقي) الحكم الباقى فارسي معرب قال ابن بري
 الباقى

قوله أسفوش كذا في
 الأصل باقش المجبة وفي
 شرح القاموس بالموسلة
 والجوز العالم الفارسي

الباقى الخوار ومنه قول المتنبى برق وبقي سبي وقائل حتى قتل وقال ابن خالويه ليست
 الباقى عريسة وانما هي فارسية فعرّبهم العرب يقال بعث السلطان برققة مع القاذية بالذال
 مجمة وقال الهروي في فصل عصم من كتابه الغرني ان الباقى يقال الباقى أي
 بعثهم بها (برق) قال ابن عباس الباقى سوط من نور زبرج من المني السحاب والبرق
 واحد وروى السحاب والبرق الذي يلج في الغيم وجعه برق وروى السحاب برق وفاق برق
 جات برق والبرق القصار من البرق وروى بكادس بآقة فهذا الاحالة جمع برق ومررت بنا
 الليلة سحابة بآقة وبارقة أي سحابة ذات برق عن الليثي وأبو القوم دخلوا في البرق وأبرقوا
 البرق رافه قال مقبل
 ظمأن برق برق برق برق برق • وخفان الهمام أن فاقنت
 قال الفارسي أراد برق برق برق ويقال برق الرجل إذا لم البرق أي قد ود البرق سحاب ذو برق
 والسحابة بارقة وسحابة بارقة ذات برق ويقال ما فعلت البارقة التي رأيت البارحة يعني
 السحابة التي يكون فيها برق عن الأصمى برقت السماء وعقد برقانا أي تمت برق الرجل
 وعقد برقنا إذا تم قال ابن أحر
 يابل ما بعدت علي بلادنا • وطلأ بآق برق بآق وأرعد
 وبرق الرجل وأبرق ثم دود وأرعد وهو من ذلك كأنه أراد تحريكه الذي يجري البرق تحريكه
 المقر قال والراية
 إذا تحشيت الصرعة أبرقت • له برق من خلج غير ما
 جاء بالصد على برق لأن برق وروى سواه وكان الأصمى يسكر برق وأرعد ولم يبرق في ذلك
 وكذلك أشد بيت الكسك
 أبقى وأرعدا بعد فاقنت على بشار
 فقال هو بشار في البيت البرق دخل في العربية وقد استعملوه وجمع البرق وأرعدا وأرعدا
 يمكن كذا وكذا رأى بشار البرق وأرعدوا يقال برق الخلب وروى خلج برق خلج
 بالاصمى وهو الذي ليس فيه مطر وأرعد التوهم وروى أن أصمى بشار برق وسبق المثل
 إذا لم البرق قال الشاعر
 بشار برق برق برق برق برق • مع نسوي سوي سوي سوي

قوله البرقان ضبطت الباء
 بالكسر في الأصل وحرره

فَعَقِلَ يَعْقِلُهُ بِالْفِعْلِ كَانَ عَقْلًا مِنْهُ وَالْعَقْلُ الْقَبْلُ وَالْقَبْلُ الْعَقْلُ وَنَحْوُ
 الْعَقْلِ عَقْلًا لَمْ يَعْقِلْ صَاحِبُهُ مِنَ النُّزُولِ فِي الْمَهَالِكِ أَيْ جَسَدِهِ وَقِيلَ الْعَقْلُ هُوَ التَّيْبَةُ الَّتِي فِي
 جَبْرِ الْإِنْسَانِ مِنْ سَائِرِ الْخَوَانِ وَيُقَالُ لِمَنْ قَبِلَ عَقُولُ وَيُسَانُ سَوُولُ وَقِيلَ عَقُولُ فِيمَ
 وَعَقِلَ الشَّيْءُ يَقْبَلُهُ عَقْلًا فَمِنْهُ وَيُقَالُ أَعْقَلْتُ لِلْأَيِّ الشَّيْءَ عَاقِرٌ وَعَقْلُهُ أَيْ سَمِعْتُهُ نَعْمَ
 وَعَقْلٌ كَتَبَ الْعَقْلُ مَا يَقَالُ تَحْمِلُ وَتَكْبِسُ وَقَعْلًا أَظْهَرُ لَهُ عَاقِلٌ فِيمَ وَلَيْسَ بِذَاكَ فِي حَدِيثٍ
 الزَّيْنُ أَحَبُّ مِثْلَانَا لِلنَّيَالَةِ الْعَقُولُ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ هُوَ الَّذِي يُظَنُّ بِهِ الْحَقُّ فَذَاكَ نَحْنُ وَجِدَ
 عَاقِلًا وَالْعَقُولُ مَعْرُوفَةٌ لِلْعَالِمَةِ وَعَقِلَ الدَّوَابُّ بِقَبْلِهِ وَعَقْلُهُ عَقْلًا تَسْكَنُ وَقِيلَ اسْكُنْ
 بَعْدَ اسْتِفْلَاحِ وَالْمَعْرُوفَةِ الْقَوْلُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ يُقَالُ عَقِلَ بَطْنُهُ وَعَقِلَ أَغْنَى
 عَقُولًا فِيمَ مِمَّا يَكُونُ بَيْنَهُ ابْنُ عَجِيلٍ إِذَا اسْتَفْلَحَ بَطْنُ الْإِنْسَانِ تَمَّ اسْتَفْلَاحُهُ وَقَدْ عَقِلَ شَيْءٌ
 وَقَدْ عَقِلَ الدَّوَابُّ بِقَبْلِهِ سَوَاءً وَاعْتَقَلَ لِسَانَهُ امْتَسَكَ الْأَصْبَحُ حَرَصَ فَلَانَ عَقْلًا لِسَانَهُ
 إِذَا لَمْ يَدْرِ عَلَى الْكَلَامِ قَالَ دَوَالِمَةُ
 وَعَقِلَ الْإِنْسَانُ بِعَرَجٍ • عَمِدًا كَأَنَّهُ رَجُلٌ أَمِيمٌ
 وَعَقِلَ حَيْسٌ وَعَقْلُهُ عَنْ حَاجَتِهِ بِعَقْلِهِ وَعَقْلُهُ وَعَقْلُهُ بِجَسَدِهِ وَعَقِلَ الْبَعِيَّةُ بِعَقْلِهِ
 وَعَقْلُهُ وَعَقْلُهُ فِي وَجْهِهِ مَعَ ذِرَاعِهِ وَشَدَّهَا جَعَلَهَا فِي وَسْطِ الذِّرَاعِ وَكَذَلِكَ النَّافَةُ ذَلِكَ الْخَبْلُ هُوَ
 الْعَقْلُ وَالْجَمْعُ عَقْلٌ وَعَقْلُ الْأَبْلِ مِنَ الْعَقْلِ شَدُّ لِكُنْدَةٍ وَقَالَ بَيْهَقِيُّ لَمْ يَكُنْ كِتَابُهُ
 الْمُهَانِ بِقَالٍ جَعَلَ شَيْئًا • وَيُسَمَّى عَقْلُ الْبُزْدِ الْفُضُولُ
 وَفِي الْحَدِيثِ الْفَرَقَانِ لِأَبْلِ الْبَقْلَةِ أَيْ الشَّدْوَةِ بِالْعَقْلِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ لِكُنْدَةٍ وَفِي حَدِيثٍ عَمْرٍ
 كَتَبَ إِلَيْهِ بَيِّنَاتٌ فِي حَقِيقَةِ مَهْنِهَا
 كَتَبْتُ لِحَبِيبِي عَمْرٍو بَيِّنَاتٌ • فَتَأَمَّلْ فِي حَقِيقَةِ الْخَبَرِ
 يَعْنِي نَدْمًا لَمْ يَزَلْ لَا زَوَاجٍ كَمَا عَقِلَ النَّوْءُ عِنْدَ الْفَرَابِ وَنَ الْإِبَاتِ بَيِّنَاتٌ
 • يَتَلَوَّنُ جَعْلَةً مِنْ سَلِيمٍ • أَرَادَ أَنْ يَتَمَرَّشَ أَنْ يَكُنِيَ الْعَقْلُ عَلَى الْجَمَاعِ أَيْ أَنْ يَزَاجِيَهُمْ
 بِعَقْلِهِمْ وَهُوَ يَتَلَوَّنُ أَيْ يَتَلَوَّنُ لِلزَّوْجِ وَالْإِعَادَةِ وَقَدْ يَعْقِلُ الْعُقُورَانِ وَالْعَقْلُ
 الرِّبَاطُ الَّذِي يَتَلَوَّنُ بِهِ وَجَعَلَ عَقْلٌ قَالَ يَوْسُفُ بْنُ مَعْنٍ قَالَ عَقْلٌ فَلَانَ وَفَلَانًا وَفَلَانًا عَلَى
 أَحَدِي رَجُلِي بِهِ وَهُوَ مَعْقُولٌ مِمَّنْ يُولَدُ مِنْ نِسَاءٍ قَبْلَ زَوْجِهِمْ وَأَمَّا فِي الْعَمْرِ وَنِسَابِ الْبَاقِ
 فَتَأَمَّلْ بَعْدَ اسْتِحْكَامِهَا فِي مَقَاعِنَ فَيَسِيرُ مَقَاعِلًا وَبَيْتُهُ
 مَنَازِلُ

قوله واعقل لسانه الخ اية
 الصباح واعتقل لسانه
 بالباء التفاعل والمفعول
 اذا حبس عن الكلام اى
 منع فليقدر عليه اذ كثره
 قد ع
 قوله وقال بيهق كذا
 ترجمة اورد رجمه بلفظ تشبيه
 بالنسب والفاء والوصاب
 ما هنا كثره معصمه
 قوله جمعك التجر كذا
 ضبط في التكملة بالثاء
 المنة والجمع جمع كثرهم
 وسواء فاسم في ترجمة
 قاص من رجمه لفظ التجار
 بالوجهة وفي
 ترجمة اورد لفظ التجار
 بالنون والخير فهو خيرا
 قد ع
 قوله اسقاط الباء كذا في
 اصل ومثله في انكسر
 والشهور في العروض ان
 العدا اسقاط الخافض
 الخ لانه لا من مفاعلات
 والاخر في ذلك سهل لمن
 تأمل كثره معصمه

مَنَازِلُ النَّفْسِ فِي مَنَازِلِ • كَأَنَّهَا سَوْءٌ بِهَا سَطُورُ
 وَالْعَقْلُ الدِّيَّةُ وَعَقِلَ الْقَبِيلَ بِقَبْلِهِ عَقْلًا وَهَامَ وَعَقِلَ عَقْلًا أَيْ جَنَابًا وَذَلِكَ إِذَا رَمَتْ دِيَّةُ
 فَاغْلَا حَاتَهُ وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ بَيْنَ عَقْلِهِ وَعَقْلَتْ وَعَقِلَتْ فَامَا لَوْ
 فَإِنَّ كَانَ عَقْلًا فَاغْلَا عَنْ أَحْسَبِكَا • بَيَّنَّتِ الْفَخَاشِ وَالْفَخَالِ لَمَقَاحَا
 فَامَا عَدَا لَانَ فِي قَوْلِهِ (٢) عَقِلَ لِمَا عِيْدُوا وَأَعْطُوا حَتَّى كَانَهُ قَالُوا قَالُوا لِمَا عِيْدُوا أَحْسَبِكَا
 وَيُقَالُ اعْتَقَلَ فَلَانٌ مِنْ دَمِ صَاحِبِهِ إِذَا أَخَذَ الْعَقْلَ وَعَقِلَتْ دَمَ فَلَانَ إِذَا تَرَكَتْ
 الدَّوْلَةَ فِيهِ هَالَتْ كَبَشَتْ أَخْتِ عَمْرٍو بِعَدِيدِ كَبَرٍ
 وَأَنْزَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَحْبَابَ يَمَهُ • أَيْ قَوْمَهُ لَا تَقُولُ أَنَّهُمْ يَمِي
 وَالْمَرُءُ عَاقِلٌ الرَّجُلُ الْإِنْسَانُ الَّذِي أَوَّلِيهِ مَعْنَاهُ وَنَحْنُ مِنْهُ وَأَوْسَرُ نَحْنُ سَوَاءً فَذَاكَ لَمَّا عَقِلَ
 الْإِنْسَانُ الدِّيَّةَ صَارَتْ دِيَّةُ الْمَرَأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيْبِ الْمَرَأَةُ عَاقِلٌ
 الرَّجُلُ أَيْ مُثْلُ دِيَّتِهِ فَإِنْ جَاوَزَتْ الثَّلَاثَ رُبَّتْ إِلَى نِصْفِ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَهَذَا أَنَّ دِيَّةَ الْمَرَأَةِ فِي الْأَصْلِ
 عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ كَمَا تَأْتِي نِصْفَ مَا تَرَى الذَّكَرُ لِحَقِّهَا بِسَبْعِينَ الْمُسَبِّبِ نَسَاوِي
 الرَّجُلِ فَيَكُونُ دِيَّةُ ثَلَاثِ الدِّيَّةِ كَمَا أَخَذَ الرَّجُلُ إِذَا جَعَلَ عَلَيْهَا فِي أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِهَا
 عَشْرُ مَنْ الْأَبْلُ كَأَصْبَعِ الرَّجُلِ وَفِي أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِهَا عَشْرُونَ مِنَ الْأَبْلِ وَفِي ثَلَاثِ مَنْ
 أَصَابِعِهَا ثَلَاثُونَ كَالرَّجُلِ فَإِنْ أَصَابَ أَرْبَعُ مِنْ أَصَابِعِهَا رُبَّتْ إِلَى عَشْرِ مَنْ لَمْ يَجَاوِزْ الثَّلَاثَ
 رُبَّتْ إِلَى النِّصْفِ عَالِ الرَّجُلِ وَأَمَّا السَّافِي وَأَعْلَى الْكُفَّةِ فَاقْتَصَمَ هُوَ الْوَاحِدُ أَصْبَعِ الْمَرَأَةِ خَمْسَ مَنْ
 الْأَبْلِ وَفِي أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِهَا عَشْرُونَ وَبَعْدَ الثَّلَاثِ كَلَمَةُ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ فَاقْتَصَمَ
 نَاسٌ مِنْهُمْ بِالْجُودِ فَاقْتَصَرَعْنِهِمْ الْقَتْلُ وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَّا هُوَ بِنِصْفِ الْعَقْلِ
 لِحَقِّهَا بِسَبْعِينَ الْمُسَبِّبِ نِصْفَ دِيَّةِ الْمَرَأَةِ بِسَبْعِينَ الْمُسَبِّبِ نِصْفَ دِيَّةِ الْمَرَأَةِ بِسَبْعِينَ الْمُسَبِّبِ نِصْفَ دِيَّةِ الْمَرَأَةِ
 فَكَانُوا كَنْ هَلْ جَعَلُوا نَفْسَهُ وَجَنَابَهُ غَيْرَ مَقْطُوعَةٍ جَنَابَتِهِ مِنَ الدِّيَّةِ وَأَمَّا قَبْلَ لَدِيَّةِ عَقْلٍ
 لَانَهُمْ كَانُوا يَأْتُونَ بِالْأَبْلِ فَيَتَمَلَّضُونَ بِهَا وَفِي الْمُتَوَلَّى كَمَا كُنْ ذَلِكَ قِيلَ لِكُلِّ دِيَّةٍ عَقْلٌ وَإِنْ
 كَانَتْ دَنَاءً أَوْ دَرَاهِمَ وَفِي الْحَدِيثِ أَنَّ أَمْرًا ثَمِينَ مِنْ حُسْبُلٍ لَمْ تَقْتُلْ مَرْتًا أَحَدًا هَذَا الْآخَرُ
 بِحِجْرِ فَاصَابَ بَطْنُ الْأَنْصَارِ أَفْقَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَعْيَانِهِ الْخَرَى وَفِي
 الْحَدِيثِ قَتَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ الْعَمْدَ وَالْخَطَا الْخَفِيَ عَلَى الْعَالَةِ يُؤْتُونَهَا
 فِي ثَلَاثِ حُسْبُلٍ أَوْ رُبَّةٍ لِكُلِّ دِيَّةٍ الْعَمْدَ وَهُوَ الْفَرَابِ مِنْ دِيَّةِ الْمُسَبِّبِ نِصْفَ دِيَّةِ الْمَرَأَةِ

قوله وخذا هو الفرق الخ عذنه
 عبارة الجوهرى بعد ان
 ذكر معنى عقل وعقل عنه
 وعقل له فعل قوله الاتي
 وعقل له دم فلان مع شاهده
 مؤخر عن محمله فان الفرق
 المنار الية لوزن الابدال
 وهو بقية عبارة الجوهرى
 اه معصمه
 (٢) قوله اعقل لمانه الخ كذا
 في الاصل نه اعطى وكذا
 في البيت اعطى بالراء التاني
 اه معصمه

ساعداً بناتين في الأبيحدي واشتاقها إلى الأعناق
وقال ابن الأعرابي: ان ترفع يدك بالليل إلى نعمة أوسعها اشتقت الشيء وتشتتته إذا علقته
وقال الهذلي بصفه قسواً ونولا
شقتهم أصابعاً بل مرغفات • مسالات الأعره كالقراط
قال شنت جعات الورق السبل قال والترأف شنته السراج والشناق والأشناق ما بين
الفر يفتين من الأبل والغنم فخراد على العشر لا يؤخذ منه شيء حتى يتم الفريضة الثانية وأحداهما
شنت وخص بعضهم الأشناق الأبل وفي الحديث لأشناق أي لا يؤخذ من الشنت حتى يتم والشناق
أيضاً ما دون الدبة وقبل الشنت أن تزيد الأبل على المائة خساً واستاق الحلة قيل كان الرجل من
العرب إذا حل حلة زاد أصحابه إليه قطع السندهم ولينسب إلى الوفاء واشناق الدبة ديات جراحات
دون التام وقيل هي زيادة فيها واشتاقها من تعليقها بالدبة العظمى وقبل الشنت من الدبة ما لا قود
فيه كأنه شئ ونحو ذلك والجمع أشناق والشنت في الصدقة ما بين الفر يفتين والشنت أيضاً ما دون
الدبة وذلك أن يسوق ذو الحلة ما تم من الأبل وهي الدبة كاملة فإذا كانت معها ديات جراحات
لا تبلغ الدبة فتلك هي الأشناق كأنها متعلقة بالدبة العظمى ومنه قول الشاعر
• أشناق الديات إلى الكمول • قال أبو عبيد الشناق ما بين الفر يفتين فإن وكذلك أشناق
الديات ورد ابن قتيبة عليه وقال لم أر أشناق الديات من أشناق القرائض شيء لأن الديات ليس
فيها شيء يزيد على حدم عددها وجنس من اجناسها وأشناق الديات اختلاف اجناسها نحو
ثبات الخناش ونبات البون والحقاق والجذاع كل جنس منها شنت قال أبو بكر الصواب ما قال
أبو عبيد لأن الأشناق في الديات بمنزلة الأشناق في الصدقات إذا كان الشنت في الصدقة ما زاد على
الفر يفتين من الأبل وقاب ابن الأعرابي ولا داعي ولا ثم كان السبب إذا أعلى الدبة زاد عليها
خمساً من الأبل ليس بذلك نفعه وكرهه فالشنت من الدبة بمنزلة الشنت في الفريضة إذا كان فيها
لغوا إلا أنه في الدبة لعل وليس واجباً فأنكرهم من المعلى أبو عمرو والسيامي الشنت في خمس من الأبل
شأن في عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه فالتشنت في الأمان
شنت واللائل شياه شنت والأربع شياه شنت وما نوق ذلك فهو فريضة روى عن أحمد بن حنبل
أن الشنت ما دون الفريضة مطلقاً كأدوين الأربعين من الغنم وفي الذباب الذي كتبه النبي صلى الله
عليه وسلم لوال بن حجر خلاط ولا وراط ولا شناق قال أبو عبيد قوله لأشناق فإن الشنت ما بين
الفر يفتين

الفر يفتين وهو ما زاد من الأبل على الخمس إلى العشر وما زاد على العشر إلى الخمس عشرة يقول
لا يؤخذ من الشنت حتى يتم وكذلك جميع الأشناق وقال الاخطأ يحد رجلاً
قزم تعلق أشناق الديات به • إذا الموت أمرت فقه حلاً
وروى شعر عن ابن الأعرابي في قوله • قزم تعلق أشناق الديات به • يقول بحمد الديات وافية
كاملة زائدة وقال ابن الأعرابي في ذلك أن أشناق الديات أصنافاً فبذبة الخطأ الخيض مائة
من الأبل تحملها العاقلة أنجاساً عشرون أيسة مخاض وعشرون أيسة لبن وعشرون ابن لبون
وعشرون حقة وعشرون جذعة وهي أشناق أيضاً كما وصفنا وهذا نفسه يقول الاخطأ يحد
رئيساً بحمد الديات وما دون الديات فيؤدبها الصلبي بين العشار ويحقق أقماراً الذي وقع في شعر
الاخطأ شجره تعلق بالخلف على العتس لما قبله وهو
وقاب غير قاف برأيه • يوم الكريم حتى يعمل الأتلا
والأشناق جمع شنت وله معنيان أحدهما أن يزيد معنى الحلة على الماتة شنتاً ونحوها والعربة
وقالوه وهو المراد في بيت الاخطأ والمعنى الآخر أن يزيد الأشناق الأروى فبها على ما فسرهم
الجوهري قال أبو سعيد الضرير يقول أبو عبيد الشنت ما بين الخمس إلى العشر محال أنفسها إلى
تسع فإذا بلغ العشر فبها ثمان وكذلك قوله ما بين العشر إلى خمس عشرة كان حقة أن يقول إلى
أربع عشرة لأنها إذا بلغت خمس عشرة فبها ثلاث شياه • قال أبو سعيد وانما هي الشنت شنتاً
لأنه لا يؤخذ منه شيء واشتاق إلى ما يليه ما أخذته أي أضيف وجمع قال معنى قوله لأشناق أي
لأشنت الرجل غنمه والله إلى غنم غيره ليطلق عن نفسه ما يجب عليه من الصدقة وذلك أن يكون
لكل واحد منهم ما أو بعون شاة فبج عليه ما شاتان فإذا اشتاق أحدها غنمه إلى غنم الآخر
فوجددها المذنت في يده أخذت من شاتان وقوله لأشناق أي لأشنت الرجل غنمه والله إلى مال غيره
ليطلق الصدقة قبل أن تشاتوا فبجمعوا بين متفرق قال وهو مثل قوله ولا خطأ قال أبو سعيد
والعرب ألقا في هذا الباب ليعرفها أبو عبيد يقولون إذا وجب على الرجل شاة في خمس من الأبل
فما شنت الرجل في خمس من الأبل فلا بد من شنت قال ابن تيمية قال إن تطلع الخسا وعشرين في كل شيء
يؤدبه فيها فهي أشناق أربع من الغنم في عشرين إلى أربع وعشرين فإذا بلغت خسا وعشرين
فبها ثلث شياه مطلقاً أي مؤدبه المطلق فإذا بلغت إلى ثمان وأربعين فبها ثلث شياه
أي وجبت في الدية فريضة قال النراحي الكسائي عن بعض العرب الشنت في خمس وعشرين

قَالَ لَطَفًا وَهِيَ صُنْعُ جَاعَةِ عَائِلَةٍ وَأَعْلَاهَا اسْمُ فَاعِلَةٍ مِنَ الْعُقُلِ وَهِيَ مِنَ الصَّغَاتِ الْعَالِيَةِ قَالَ
وَمَعْرِفَةُ الْعَائِلَةِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى اخْوَةِ الْجَانِي مَنْ قَبِلَ الْإِبْ يَصْلُحُونَ مَا تَحْتَسِلُ الْعَائِلَةُ فَإِنْ
اِحْتَمَلُوهَا أَدْرَاهَا فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلُوهَا رُفِعَتْ إِلَى بَيْتِ جَدِّهِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلُوهَا رُفِعَتْ إِلَى بَيْتِ
جَدِّهِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلُوهَا رُفِعَتْ إِلَى بَيْتِ جَدِّهِ ثُمَّ هَكَذَا الْإِزْفَعُ عَنْ بَيْتِ أَبِي بَعْضُهُمْ قَالَ
وَمَنْ فِي الْبُيُوتِ وَمِنْ لَدِينِ إِبْنِ لَهُ فِي الْعُقُلِ سَوَاءً وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ هُمْ أَصْحَابُ الدَّوَابِّ قَالَ
أَحْمَدُ بْنُ مَسْعُودٍ قُلْتُ لَأَحَدٍ مِنْ حَنْبَلٍ مِنَ الْعَائِلَةِ فَقَالَ الْقَبِيلَةُ الْأَنْهَمُ هُمْ بِقَدْرِ مَا يَطِيقُونَ
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَائِلَةً لَمْ يَحْتَمِلْ فِي مَالِ الْجَانِي وَلَكِنْ يَتَدَرَّعُهُ وَقَالَ أَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْعَائِلَةُ
أَصْلًا فَلَا يَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَلَا يَتَدَرَّعُ بِالدِّينَةِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالْعُقُلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْبَيْتُ حَيْثُ
عُقُلَانِ الدِّينَةِ كَانَتْ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِاللَّانِيَا كَانَتْ أُمُوكُهُمْ فَهَبَتْ الدِّينَةَ عَقْلًا لَانِ
الْفَضَائِلُ كَانَ يَكْتَفُونَ بِسُوقِ الدِّينَةِ إِلَى قَدَرِهِ وَرَتَبَةُ الْمُتَنَوِّلِ فِيهَا بِالْعُقُلِ وَيُسَلِّحُهَا إِلَى وَلِيَّائِهِ
وَأَصْلُ الْعُقُلِ مَصْدَرُ عَتَلْتُ الْعَبْرَ الْعُقُلَ أَقْعَلَهُ عَقْلًا وَهُوَ حُجُبٌ تَقْنِي بِهِ الدَّيْعُ الْوَرَكِيَّةُ
فَقَدْ شَبَّهَ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَكَانَ أَصْلُ الدِّينَةِ الْأَبْلُ ثُمَّ قَوِيَ بِسَبَبِ ذَلِكَ اللَّغَبُ وَالْفَضْعُ وَالْقِرَاءَةُ
وغيرها قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَقَدْ سَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِينِهِ لَطَفًا أَخْفَضَ وَشَبَّهَ الْعُقْدَانِ
بِقِرْبِهِمَا عَصَبَةَ الْقَاتِلِ وَيَحْتَرِجُ مِنْهَا وَلَهُ دَوَاءٌ بِمَا مَادِيَةُ الْخَطَا أَخْفَضَ فَأَتَتْهُمُ أَنْتَقَسِمَ أَخْصَاسًا عَشْرِينَ مِنْ ابْنَةِ
تَحْنُاسٍ وَعَشْرِينَ مِنْ ابْنَةِ أَبُو نُؤُونٍ وَعَشْرِينَ مِنْ حَقَّةٍ وَعَشْرِينَ مِنْ جَذَعَةٍ وَأُمَادِيَّةٍ شَبَّهَ
الْعُقْدَانِ أَتَقَالُوا وَهِيَ مَائَةٌ بِمِائَةٍ وَأَمَّا ابْنُ الْأَثِيرِ فَهُوَ وَفِي دِينِهِ جَذَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ مِنْ بَيْتِ ابْنَةِ ابْنِ
بَارِزٍ عَامَهَا كُلُّهَا خَلَسَتْ فَعَتَبَةُ الْقَاتِلِ أَنْ كَانَ الْقَتْلُ خُذًا أَخْفَضَ أَعْرَضُوا الدِّينَةَ وَلِيَّائِهِ التَّنْبِيلِ
أَخْصَاسًا وَأَوْصَفَتْ وَأَنْ كَانَ الْقَتْلُ شَبَّهَ الْعُقْدَانِ عَزَمَ وَهِيَ مَعْقُفَةٌ كَمَا وَصَفَتْ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ وَهِيَ
الْعَائِلَةُ ابْنُ الْكَبْكَبَةِ قَالَ عَقَلْتُ عَنْ فُلَانٍ إِذَا عَاقِبْتُ عَنْ الْقَاتِلِ الدِّينَةَ وَفَدَعْتُ الْقَتْلَ
أَعْقَلَهُ عَقْلًا قَالَ الْأَصْبَغِيُّ وَأَصْلُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَبْلِ فَتَقْعَلُ بِأَنْفِيَةِ الْبُيُوتِ ثُمَّ كَثُرَتْ أَسْمَاءُهَا
الْأَرْفُ حَتَّى قَالَ عَتَلْتُ الْقَتْلَ إِذَا عَاقِبْتُ دِينَهُ وَدَنَائِرِهِ وَقَالَ عَقَلْتُ فَلَا تَذَا
أَعْقَلْتُ دِينَهُ وَرَتَبَتْهُ بِدَقْقَتِهِ وَعَقَلْتُ عَنْ فُلَانٍ إِذَا رَزَقَتْهُ جَنَابَهُ فَعَرَفْتُ دِينَهُ عَنِهِ وَفِي
الْحَدِيثِ لَا تَقْعَلُ الْعَائِلَةَ عَمْدًا وَلَا عِبْدًا وَلَا صُلَحَاءَ أَعْرَافًا أَيْ كُلَّ جَنَابِهِ عَقْدَهَا فِي مَالِ الْجَانِي
خَاصَةً وَلَا يَزِمُ الْعَائِلَةَ مَتَاهَتِي وَكَذَلِكَ مَا صُلَحُوا عَلَيْهِ مِنَ الْجَنَابَاتِ فِي تَقْطَاعِ وَكَذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ
الْجَانِي بِالْجَنَابَاتِ مِنْ غَيْرِ بَيْتِهِ تَقَرُّمٌ عَلَيْهِ وَإِنْ أَدَّى ثُمَّ أَخْطَأَ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يَزِمُهُمْ بِمَا سَلَفَ وَكَذَلِكَ
لَا تَقْعَلُ

لَا تَقْعَلُ الْعَائِلَةَ الْعُمْدَةَ وَلَا الْعَبْدَ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيُؤَانِجِي عَلَى حَرْفِ لَيْسَ عَلَى عَائِلَةٍ
مَوْلَاهُ مِنْ جَنَابَةِ عِبْدِهِ وَأَتَمَّ جَنَابَتِهِ فِي رَقَبَتِهِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقِيلَ هُوَ أَنْ يَجِي
سُرْعَى عِدَّةً حَقًّا فَلَيْسَ عَلَى عَائِلَةٍ الْجَانِي بِنِي الْخِجَابَتِ فِي مَالِهِ فَتَقْعَلُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَهُوَ
مُوافِقٌ لِكَلَامِ الْعَرَبِ أَذِلُّوْا الْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ لَكِنْ الْكَلَامُ لَا تَقْعَلُ لَهُ الْعَائِلَةُ عِبْدًا وَلَيْسَ
لَا تَقْعَلُ عَقْدًا وَاسْتِخَارَهُ لِأَصْغَى وَصُوِّهُ وَقَالَ كَلْتُ أَبَا يَرْسُفَ الْقَانُونِي فِي ذَلِكَ بِسُرْعَةِ الرَّشِيدِ
فَلَمْ يَرْفُقْ بِنِ عَقْلَتُهُ وَعَقَلْتُ عَنْهُ حَتَّى فُتِّمَتْهُ قَالَ وَلَا يَزِمُ الْقَاتِلَ حَاضِرًا وَلَا يَزِمُ الْبَادِيَةَ إِذَا كَانَ
فِي الْقَرْيَةِ فَإِنْ أَهْلُهَا يَلْتَمِزُونَ بَيْنَهُمُ الدِّينَةَ وَلَا يَلْتَمِزُونَ أَمْلَ الْحَدِّ مِنْهَا نِسْبًا وَفِي حَدِيثِ عُرَّانَ
بِحَدِّهَا نَامَ فَقَالَ ابْنُ عَيْنٍ يَجِي بِمَوْضِعِهِ فَقَالَ مَنْ أَهْلُ الْبَادِيَةِ فَقَالَ مَنْ أَهْلُ الْبَادِيَةِ فَقَالَ مَنْ أَهْلُ
الْبَادِيَةِ فَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَرَفَةَ أَنَّهُ قَالَ لَا تَقْعَلُ الْمَصْعُ بِنِسْبَةِ مَا أَهْلُ الْقَرْيَةِ وَلَا يَلْتَمِزُونَ عَنْ أَهْلِ
الْبَادِيَةِ وَلَا أَهْلُ الْبَادِيَةِ عَنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَشْيَاءِ أَوِ الْعَائِلَةَ وَتَقْعَلُ السُّبْحَ وَالْأَصْبَحَ
وَالْمَوْضِعُ وَأَمَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَعْنَى لَتَمَّ أَقَالَ الْمَصْعُ عَلَى لَا تَقْعَلُ بِنِسْبَةِ مَا لَيْسَ فِي السُّبْحِ بِلِ تَزِمُهُ
الْجَانِي وَتَقَالُ الْقَوْمُ فَلَانِ عَقْلُ بَيْنَهُمُ وَالْعُقْلَةُ الدِّينَةُ بِقَالَ فُلَانٍ إِذَا عَقَلْتُ عَنْ فُلَانٍ عَقْلًا أَيْ
بَقِيَّةً مِنْ دِينِهِ كَانَتْ عَلَيْهِ وَهُوَ مَعْقُولٌ عَلَى قَوْمِهِ أَيْ عَزَمَ يُوَدُّونَ مِنْ أُمُوكِهِمْ وَتُزَوَّلَانِ عَلَى
مَعْقَلِهِمْ الْأَوَّلُ مِنَ الدِّينَةِ أَيْ عَلَى حُلِّ الشَّيْءِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَانِبِ يُؤَدُّونَهَا كَمَا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَعَلَى مَعْقَلِهِمْ أَيْضًا أَيْ عَلَى مِرَابِطَاتِهِمْ وَأَصْلُهُمْ فِي ذَلِكَ وَاحِدَتُهُ مَعْقَلَةٌ وَفِي
الْحَدِيثِ كَتَبَ بَنُ قُرَيْشٍ وَأَذْهَرُكَ بِذِيهِ أَهْلُ بَنِي قُرَيْشٍ عَلَى رِبَاعَتِهِمْ يَتَعَاوَلُونَ بَيْنَهُمْ
مَعْقَلَتِهِمْ الْأَوَّلَى أَيْ يَكُونُونَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِمْ أَيْ خُذُوا لَدَاتِ رَاعِيَهُمْ بِأَهْلِهِمْ وَتَقَالُ مِنَ الْعُقُلِ
وَالْعَائِلَةُ الْبَيَاتُ جَمْعُ مَعْقَلَةٍ وَالْعَائِلُ حَيْثُ تَقْعَلُ الْأَبْلُ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ حَيْثُ تَقْعَلُ لَهَا وَقَالَ
عَقْلُ الْمَشْنُونِ وَهُوَ الرَّجُلُ الشَّرِيفُ إِذَا سَرَفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَبْلِ وَقَالَ فُلَانٌ قَدْ مَاتَ عَقْلًا مَائَةً
إِذَا كَانَ قَدْ مَاتَ إِذَا سَرَفَ مَائَةً مِنَ الْأَبْلِ وَفِي بَيْتِ الصَّوْقِ
أَسَاوَرُضُ الْفَارِغِينَ وَبَنِي • عَقْلُ الْمَشْنُونِ فِي الصَّاعِ وَفِي الدُّقْرِ
وَأَعْقَلُ رَجُلًا لَهُ بَيْرُكَابٌ وَبَنِي فِي حَدِيثِ بَنِي زَرْعٍ وَأَعْقَلُ حَقْبًا أَفْعَلُ الرَّجُلُ إِجْبَاهُ لَهُ
بَنِي أَبْتَعَتْ نَفْسَهُ وَيَتَزَوَّدُ مِنْ بَنِي زَرْعٍ وَأَعْقَلُ سَنَةً وَهِيَ سَنَةٌ بِمَا سَمِعَتْ وَهِيَ
خَاطِبًا وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الشَّرْحِ وَهِيَ سَنَةٌ بِمَا سَمِعَتْ وَهِيَ سَنَةٌ بِمَا سَمِعَتْ وَهِيَ
ثَلَاثَ رَحُلٍ لَمْ يَنْتِ بِهِمْ مَوْضِعًا فِي الْأَوَّلِ فَإِنْ دَوَّرَ

قوله الصاحح
الاصلي دون نقط وفي نسخة
من المذهب الصبياح
بالهاء والموحدة آخرها
مؤولة فلهذا رد الرواية
كذلك

قَتَلَ لَمْعًا وَهِيَ صَفَةُ جَاعَةٍ عَاقِلَةٍ وَأَصْلُهَا اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْعَقْلِ وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْعَالِيَةِ قَالَ
وَمَعْرُوفَةُ الْعَاقِلَةِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَسْوَدَ الْجَانِي مِنْ قَبْلِ الْإِبْ فَصْلَانِ مَا تَحْسُلُ الْمَانَةِ فَإِنْ
أَحْسَنَ لَهَا أَدْوَاهَا فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَإِنْ لَمْ يَحْسَنَ لَهَا رَفَعَتْ إِلَى بَنِي جَدِّهِ فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَ لَهَا رَفَعَتْ إِلَى بَنِي
جَدِّ أَبِيهِ فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَ لَهَا رَفَعَتْ إِلَى بَنِي جَدِّ أَبِي جَدِّهِ ثُمَّ هَكَذَا الْإِزْعَافُ عَنْ بَنِي أَبِي بَنِي إِجْزَاءَ قَالَ
وَمَنْ فِي الْيَدِيَانِ وَمَنْ لَا يَدِيَانِ فِي الْعَقْلِ سَوَاءٌ وَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ هُمْ أَصْحَابُ الدَّوَابِّ قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ مَنْ مَضَى قُلْتُ لِحَدِيثٍ مِنْ هَذِهِ الْعَاقِلَةِ فَقَالَ الْقَسْبُ الْأَنْهَاءُ يَحْتَمِلُونَ بِمَدْرَاطٍ يَحْتَمِلُونَ
قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاقِلَةً لِيُحْتَمِلَ فِي مَالِ الْجَانِي وَلَكِنْ يَحْتَمِلُ عَنْهُ وَقَالَ أَحْمَدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ الْعَاقِلَةُ
أَصْلًا فَالْهِيَ يَكُونُ فِي تِلْكَ الْأَسَالِ وَلَا تَمُوتُ الدَّيَّةُ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالْعَقْلُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الدَّيَّةُ هِيَ
عَقْلُ الْأَنْبِيَاءِ كَانَتْ عِنْدَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْبِلَالُهَا كَانَتْ أَمْوَالُهُمْ فَهِيَ الدَّيَّةُ عَقْلُ الْأَنْبِيَاءِ
الْقَائِلُ كَانَ يُكَلِّفُ أَنْ يَسْقِيَ الدَّيَّةَ الْفَنَاءَ وَرَنَةُ الْقَتْلِ قِيَمَةُ الْعَقْلِ وَبُيُوتُهَا إِلَى أَوْلِيَاءِهِ
وَأَصْلُ الْعَقْلِ مَصْدَرٌ عَنَّا الْعَبْرَاءُ الْعَقْلُ أَفْعَلُ عَقْدًا وَهُوَ حُسْبُ تَقْيُّ بِعِيدِ الْعَبْرَاءِ رُكْبَتُهُ
فَتَقْدِيرُهُ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَكَانَ أَصْلُ الدَّيَّةِ الْإِبْلُ ثُمَّ قُوَّتْ بِعَدْلِكَ بِالذَّهَبِ وَالنَّشَةِ وَالْبَرِّ وَالْقَمِّ
وَعِزِّهَا قَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَقَدْ سَلَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِيَةِ الْخَطَا الْخُضَّ وَشَبَّهَ الْعَدْلُ أَنْ
يَقْرُبَهَا عَصَبُ الْقَاتِلِ وَيَجْرَحُ مِنْهَا وَلَهُ أَوْجُودُهَا مَادِيَةِ الْخَطَا الْخُضَّ فَانْقَسَمَ أَجْزَاءُ عَشْرِينَ أَيْتَةً
تَحْضُضُ عَشْرِينَ أَيْتَةً ثَلَاثُونَ عَشْرِينَ أَيْتَةً ثَلَاثُونَ عَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذْعَةً وَأَمَّا دِيَةُ شَبَّهَ
الْعَدْلُ فَانْقَسَمَتْ فِي مِائَةِ بَرٍّ بِأَيُّهَا ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذْعَةً وَأَرْبَعُونَ مَائِينَ ثَلَاثِينَ إِلَى
بِازِلِ عَامِهَا كَمَا حَاطَتْ فَهِيَ الْقَاتِلُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً تَحْضُضُ مِائَةَ الدَّيَّةِ لَا إِلَاءَ التَّحْبِيلِ
أَجْزَاءً كَمَا وَصَفْتُ وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ شَبَّهَ الْعَدْلُ عَرَبِيًّا فَهِيَ كَمَا وَصَفْتُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَمَنْ
الْعَاقِلَةُ ابْنُ السَّكَبْتِ إِذَا عَقِلَتْ عَنْ فُلَانٍ إِذَا أَعْلَمَتْ أَنَّ الْقَاتِلَ الدَّيَّةَ وَقَدْ عَقِلَتْ الْقَتْلُ
أَعْقَلًا عَقْلًا قَالَ لَدَدِي وَصَلَهُ أَنْ يَأْتِيَ الْإِبْلَ فَيَقْتُلَ بِأَيْتَةِ الْبُيُوتِ ثُمَّ كَلَّمَ أَسْمَاءَ لِيَوْمَ هَذَا
الْحَرْفِ حَتَّى يَقَالَ عَقِلْتُ الْقَتْلُ إِذَا أَعْلَمْتُ دِيَةَ دِرَاهِمٍ أَوْ دِينَارٍ وَيَقَالَ عَقِلْتُ فُلَانًا إِذَا
أَعْلَمْتُ دِيَتَهُ وَرَنَتُهُ بِعَدْلِهِ وَعَقِلَتْ عَنْ فُلَانٍ إِذَا رَنَتُهُ جَنَابَةً فَفَرَّقْتُ دِيَتَهُ عَنْهُ وَفِي
الْحَدِيثِ لَا تَقْتُلُ إِلَّا بِدِيَتِهِ وَلَا تَعْدُو إِلَّا بِدِيَتِهِ وَلَا تَحْمِلُوا إِلَّا بِدِيَتِهِ وَلَا تَحْمِلُوا إِلَّا بِدِيَتِهِ وَلَا تَحْمِلُوا إِلَّا بِدِيَتِهِ
خَاصَّةً وَلَا يَلْزِمُ الْعَاقِلَةَ مَتَانَتُهُ وَكُلُّ مَا صُلِّحُوا عَلَيْهِ مِنَ الْجَنَابَاتِ أَنْ تَقْتُلَ وَكَذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ
إِنْجَابًا بِالْجَانِي مِمَّنْ قَرَّبَتْهُ Q

لا تعقل

لَا تَقْتُلُ الْعَاقِلَةَ الْعَمْدَ وَلَا الْعَمْدَ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَأَمَّا الْعَبْدُ فَهُوَ أَوْ يَحْتَمِلُ عَلَى تَحْلِيلِهِ عَلَى عَاقِلَةٍ
مَوْلَاهُ مِنْ جَنَابَةِ عَبْدِهِ وَأَمَّا جَنَابَتُهُ فَرَقَبَةٌ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَقِيلَ هُوَ أَنْ يَحْتَمِلُ
سُرْعَى عَدْلًا فَلَيْسَ عَلَى عَاقِلَةٍ الْجَانِي شَيْءٌ إِذَا جَنَابَتُهُ فِي مَالِهِ خَاصَّةً وَهُوَ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَهُوَ
مُؤَافَقٌ لِلْكَلامِ الْعَرَبِيِّ أَذَلُّ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ لَكِنْ الْكَلامُ لَا يَنْقُضُ الْعَاقِلَةَ عَلَى عَبْدٍ وَبِئْسَ
لَا تَقْتُلُ عَبْدًا وَابْتِخَارَهُ الْأَصْمَغِي وَصَوَّرَهُ وَقَالَ كَثِيرٌ الْأَبْسُفُ الْفَنَاءُ فَإِنْ كَانَ بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ
فَقَرَّبَتْهُ بَيْنَ عَقْلَتِهِ وَعَقَلَتْ عَنْهُ حَتَّى يَقْتُلَهُ قَالَ وَبِئْسَ حَاشَرٌ عَلَى يَدَيْهِ أَنْ الْقَتْلُ إِذَا كَانَ
فِي الْقَرْبَةِ فَإِنْ أَهْلًا بِالْمَرْبُوعِ يَنْهَسُ الدَّيَّةَ وَلَا يَنْهَسُونَ يَنْهَسُ الدَّيَّةَ وَلَا يَنْهَسُونَ أَهْلُ الْخَمْرِ مِنْهَا شَيْءٌ وَحَدَّثَ عُرْوَانُ
بِحَدِيثِهِ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ يَرْبُوحُ عَمْدَةً فَقَالَ أَمِنْ أَهْلِ الْقَرْبَةِ مَنْ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ تَقَالُ مِنْ أَهْلِ
الْبَادِيَةِ فَقَالَ عُرْوَانُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ الْمُخَصَّ بِنَاءً عَنْ أَهْلِ الْقَرْبَةِ لَا يَمُوتُ مِنَ السِّنِّ وَالْأَصْبَحِ
الْبَادِيَةِ وَلَا أَهْلُ الْبَادِيَةِ عَنْ أَهْلِ الْقَرْبَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْأَشْيَاءُ وَالْعَاقِلَةُ لَا تَقْتُلُ مِنَ السِّنِّ وَالْأَصْبَحِ
وَالْمُخَصَّ وَأَشْيَاءُ ذَلِكَ وَمَعْنَى لَا تَقْتُلُ أَهْلَ الْمُخَصَّ شَيْءٌ لَا تَقْتُلُ بَيْنَ مَا هَلْ مِنْ التَّضَاجُعِ بِلِزْزِهِ
الْجَانِي وَمَعَاقِلُ الْقَوْمِ وَمَقَالَتُهُمْ بَيْنَهُمْ وَالْعَقْلَةُ الدَّيَّةُ بِقَالَ لَنَا مَقَالَتُهُمْ مَعْقَلَةً أَيْ
يَقْتُلُونَ دِيَةَ كَانَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ مَعْقَلَةٌ عَلَى قَوْمِهِ أَيْ غَرَمَ يُوَدُّونَ مِنْ أَسْرَائِهِمْ وَبُحُولَانِ عَلَى
مَتَاقِلِهِمْ الْأَوَّلُ مِنَ الدَّيَّةِ أَيْ عَلَى حَالِ نِسَابَاتِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَيُوَدُّونَهَا كَمَا كَانُوا يُوَدُّونَهَا
فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَعَلَى مَعْقَلِهِمْ بِضَائِعٍ عَلَى مَرَاتِبِ آبَائِهِمْ وَأَصْلُهُمْ ذَلِكَ وَحَدَّثَ بِهَذَا مَعْقَلَةً وَفِي
الْحَدِيثِ كَتَبَ بَنُ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارُ كِتَابَهُ إِلَى الْمُهَاجِرِينَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى رَأْيِهِمْ بِمَا قُوتُوا مِنْهُمْ
مَعَاقِلَهُمْ الْأَوَّلَى أَيْ كَيُفُونَ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ أَخْذِ الْبَيَاتِ عَنْهُمْ بِأَرْبَعِ نَسَائِلٍ مِنَ الْعَقْلِ
وَالْمَعَاقِلِ الْبَيَاتُ جَمْعُ مَعْقَلَةٍ وَالْمَعَاقِلُ حَيْثُ تَقْتُلُ الْإِبْلَ وَمَعَاقِلُ الْإِبْلِ حَيْثُ تَقْتُلُ فِيهَا وَفُلَانٌ
عَقْلٌ لَمِثٌّ وَهُوَ الرَّجُلُ الْكَافِرُ إِذَا سَرَّ قَدْرَ بَيْنِ مِنَ الْإِبْلِ وَبِقَالَ فُلَانٌ قَدْ مَاتَ وَمَعَاقِلُ مَاتَ
إِذَا كَانَ قَدْ مَاتَ إِذَا أَسْرَمَ مَاتَ مِنَ الْإِبْلِ قَدْ بَيْنَ الْأَصْحَابِ

أَسْرَمَ وَيُضَعُّ الدَّارَ مِنْ رَيْبِي • عَقْلُ الْمَيْتِ فِي الصَّاعِ وَفِي الدُّخْرِ

وَأَقْتُلُ رَجُلًا جَلَّ بِهِ زَكَرَاتُهِ وَفِي حَدِيثٍ يُزَكِّيهِ وَأَقْتُلُ رَجُلًا حَقْبًا أَقْتُلُ الرَّثَانَ بِجِهَةِ
الرَّكِبِ تَحْتَ نَفْثِهِ وَيُجَرِّدُ عَلَى الْأَرْضِ وَرَاءَهُ وَأَقْتُلُ شَيْئًا فَتُضَرُّ بِأَيِّ سَاقِهِ وَخُذْ
حَقْبًا وَفِي حَدِيثٍ عَمَّنْ أَقْتُلُ شَيْئًا فَتُضَرُّ بِأَيِّ سَاقِهِ وَخُذْ
فُلَانُ الرَّجُلُ إِذَا تَقَرَّبَ قُوتُهُ عَلَى الْوَرْدَةِ فَتُزَكِّيهِ

(٦٢ - نساء العرب ثالث عشر)

قوله الصاع ههنا في
الأمم دون تقطع في نسخة
من التمهيد ذيب الصباح
بالهاء والموحدة آخرها
منه فلهذا في الرواية
كتبت مصححة

كتاب المغازي للوفاء

محمد بن عمر بن واقد المتوفى سنة ٢٠٧ هـ

تحقيق

الدكتور مارسدن جونز

أقراست اساميان

قران - امفر - بارميدى

٢٣٣١٠ قافى

باب ما جاء فيما يُؤخذ من الصدقات

أخبرنا ابن أبي حبة قال : حدثنا أبو عبد الله محمد بن شجاع الساجي ، قال : حدثنا الواقدي قال : حدثني سالم مولى ثابت ، عن يحيى بن شبل ، قال : قرأت كتاباً عند أبي جعفر فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أمر به محمد رسول الله ، أن يؤخذ من صدقات المسلمين من سوائم مواشيهم من كل أربعين شاة شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت ففيها شاة إلى المائتين ، فإذا زادت ففيها ثلاث إلى ثلاثمائة ، فإذا زادت شاة ففي كل مائة شاة شاة . وفي صدقة الإبل ، في أربع وعشرين فما دونها الغنم في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مَخاض ، فإن لم يوجد بنت مَخاض فابن لَبُون ذَكَرٌ إلى أن تبلغ ستاً وثلاثين ، فإذا بلغت ستاً وثلاثين ففيها بنت لَبُون . إلى أن تبلغ ستاً وأربعين ، ففيها حِقَّةٌ إلى أن تبلغ إحدى وستين ففيها جَذَعَةٌ ، إلى أن تبلغ ستاً وسبعين ، ففيها ابنتا لَبُون ، إلى أن تبلغ إحدى وتسعين ، ففيها حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا (١) الفحل ، ولا يؤخذ في الصدقة هَرَمَةٌ ولا تَيْسٌ ، ولا ذات عَوَارٍ (٢) ، إلا أن يشاء المصدق ، ولا يُفَرَّقُ بين مُجْتَمِعٍ ولا يُجْمَعُ بين منفردين ، وما كان من خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاكِعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوَيَةِ . فإذا زادت الإبل على عشرين ومائة ، ففي كل خمسين حِقَّةٌ ، وفي كل أربعين بنت لَبُون ، وليس فيما دون ثلاثين من البقر صدقةٌ ، وفي كل ثلاثين جَذَعٌ

(١) في الأصل : « هذا زاد » .
(٢) طروقة الفحل : أي يلو الفحل عليها في سها . (النهاية ، ج ٣ ، ص ٣٦) .
(٣) في الأصل : « ذات عور » . والوارد : العيب . (النهاية ، ج ٣ ، ص ١٣٨) .

أو جَذَعَةٌ ، وفي كل أربعين مُسِنَّةٌ . وفيما سَقَت السماء أو سُفِي بِالْقَيْلِ (١) العُشْر ، وما سُفِي بِالْغَرَبِ (٢) نصفُ العُشْر ، ومن كان على يهوديته أو نصرانيته لم يُفْتَنَ عنها ، وأُخذ منه دينار على كل حاليم ، أو عَدْلُهُ مِنَ الْمَعَاوِرِ (٣) . قال : حدثنا إبراهيم بن أبي بكر بن المُكَنِّدِ ، عن حسين بن أبي بشير المازني ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : كنّا مع علي عليه السلام باليمن ، فرأيتُه يأخذ الحَبَّ من الحَبِّ ، والبعر من الإبل ، والشاة من الغنم ، والبقرة من البقر ، والزبيب من الزبيب ، وكان لا يُكَلِّفُ الناسَ مَشَقَّةً ، وكان يأتيهم في أَفْنِيَتِهِمْ (٤) فَيَصْدُقُ مَوَاشِيَهُمْ ويأمر من يَسْقُبُ بذلك ، وكان لا يُفَرِّقُ الماشية ، كان يقعد فما أتى به من شاة فيها وفاء له أخذها ، ويأمر من يَسْقُبُ بذلك ويُقَسِّمُ على فقرائهم - يسحب : يسعى عليهم - يأخذ الصدقة من ها هنا ومن ها هنا ؛ يعرفهم .

قال : حدثنا الحارث بن محمد الفهري ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن رجاء بن حيوة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن سعيد بن العاص مع رُمْلٍ حِمِيرٍ ، وبعث علياً عليه السلام ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن اجتمعتما في مَكِيلَةٍ فَعَلَى عَلَى الناس ، وإن افرقتما فَعَلَى عَلَى حِدَةٍ . قال رجاء : وكان قد قضى بها قضية ؛ دية النفس مائة من الإبل على أهل الإبل ، وألقت شاة على أهل الغنم ؛ مائتي مَكِيلَةٍ - أي ثم ضالعة (٥) الشاة جَذَعَةٌ ، ثم ثنية - ومائتي بقرة نصفها تباع ونصفها مَسَانٌ . وعلى أهل الحُلُلِ أَلْفَى ثوبٍ مَعَاوِرِيَةٍ .

(١) القيل : الماء الجاري على وجه الأرض . (الزمخشري ، الجمل ، ج ٤ ، ص ٢٧) .
(٢) الغرب : الدلو العظيمة . (الصحاح ، ص ١٩٢) .
(٣) أي يورد اليمن منسوبة إلى معافر ، وهي قبيلة يامين . (النهاية ، ج ٣ ، ص ١٠٩) .
(٤) في الأصل : « أفنيهم » .
(٥) مكلا في الأصل . ولله : صالح . (انظر النهاية ، ج ٢ ، ص ١٧٢) .